E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1990/5/Add.59
4 March 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٤

# تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

## التقارير الأولية المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادتين ١٦ و١٧ من العهد

**إضافة**

## جمهورية الصين الشعبية*

[٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣]

* تـــرد في الوثـــيقة الأساسية (HRI/CORE/1/Add.21/Rev.2) المعلومات التي قدمتها جمهورية الصين الشعبية وفقاً للمبادئ التوجيهية بشأن الجزء الاستهلالي من تقارير الدول الأطراف.

(A) GE.04-40654 281004 071204

# المحتويات


| | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|
| الجزء الأول: الصين | | |
| مقدمة | ١-٥ | ٥ |
| المادة ١ تقرير المصير | ٦-٨ | ٥ |
| المادة ٢ التدابير المتخذة لضمان الإعمال الكامل للحقوق | ٩-١٦ | ٦ |
| المادة ٣ المساواة بين الجنسين | ١٧-٢٢ | ٩ |
| المادة ٦ الحق في العمل | ٢٣-٤٥ | ١١ |
| المادة ٧ الحق في ظروف عمل ملائمة | ٤٦-٦٨ | ٢٢ |
| المادة ٨ الحق في الانضمام إلى النقابات | ٦٩-٨٢ | ٢٩ |
| المادة ٩ الحق في الضمان الاجتماعي | ٨٣-٩٥ | ٣٤ |
| المادة ١٠ حماية الأسرة | ٩٦-١٠٧ | ٣٨ |
| المادة ١١ الحق في مستوى معيشي لائق | ١٠٨-١٤٤ | ٤٢ |
| المادة ١٢ الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة | ١٤٥-٢٠٩ | ٥٤ |
| المادتان ١٣ و١٤ الحق في التعليم | ٢١٠-٢٣٢ | ٧٧ |
| المادة ١٥ الحق في المشاركة في الحياة الثقافية والحق في التمتع بفوائد التقدم العلمي | ٢٣٣-٢٨٣ | ٨٦ |
| الجداول | | ١٠٤ |
| الرسوم البيانية | | ١١٨ |
| الجزء الثاني: منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة* | | |
| مقدمة | ٢٨٤-٢٨٧ | ١٢١ |
| أولاً- الأرض والسكان | ٢٨٨ | ١٢٢ |


* نظرت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التقرير الأولي بشأن الحقوق المشمولة بالمواد من ١ إلى ١٥ من العهد (E/1990/5/Add.43)، وذلك في دورتها الحادية والعشرين في شهر أيار/مايو ٢٠٠١ (انظر الوثيقة E/C.12/2001/SR.9-11، والملاحظات الختامية E/C.12/1/Add.58).

## المحتويات (تابع)


| | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|
| ثانياً- البنية السياسية العامة ..... | ٢٨٩-٣١٥ | ١٢٧ |
| ثالثاً- الإطار القانوني العام لحماية حقوق الإنسان..... | ٣١٦-٣٣٨ | ١٣٣ |
| رابعاً- الإعلام والإعلان..... | ٣٣٩-٣٤٢ | ١٣٩ |
| خامساً- تنفيذ المواد من ١ إلى ١٦ من العهد ..... | ٣٤٣-٧٧٩ | ١٤٠ |
| ألف- المادة ١- التقدم والتطور في تطبيق الديمقراطية..... | ٣٤٣-٣٤٦ | ١٤٠ |
| باء- المادة ٢- الإعمال التدريجي للحقوق التي أقرها العهد وممارسة هذه الحقوق دون تمييز ..... | ٣٤٧-٣٦٨ | ١٤١ |
| جيم- المادة ٣- المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة..... | ٣٦٩-٣٧٩ | ١٤٦ |
| دال- المادة ٤- إخضاع الحقوق التي يتضمنها العهد للقيود المقررة في القانون | ٣٨٠ | ١٤٩ |
| هاء- المادة ٥- حظر إهدار أي من الحقوق والحريات المعترف بها في العهد . | ٣٨١ | ١٤٩ |
| واو- المادة ٦- الحق في اختيار المهنة والحق في العمل..... | ٣٨٢-٤٠٤ | ١٤٩ |
| زاي- المادة ٧- الحق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية ..... | ٤٠٥-٤٢٦ | ١٥٥ |
| حاء- المادة ٨- الحق في الانضمام إلى النقابات ..... | ٤٢٧-٤٤١ | ١٦٠ |
| طاء- المادة ٩- الحق في الضمان الاجتماعي ..... | ٤٤٢-٤٦٨ | ١٦٤ |
| ياء- المادة ١٠- حماية الأسرة ..... | ٤٦٩-٥٥٨ | ١٦٩ |
| كاف-المادة ١١-الحق في مستوى معيشي لائق..... | ٥٥٩-٥٩٩ | ١٨٨ |
| لام- المادة ١٢-الحق في الصحة..... | ٦٠٠-٦٨١ | ١٩٨ |
| ميم- المادتان ١٣ و١٤- الحق في التعليم ..... | ٦٨٢-٧٥٠ | ٢١٥ |
| نون- المادة ١٥-الحق في الحياة الثقافية والتقدم العلمي وتطبيقاته ..... | ٧٥١-٧٧٥ | ٢٣١ |
| سين- المادة ١٦- تقديم التقرير ..... | ٧٧٦-٧٧٩ | ٢٣٦ |


المرفقات*

---

* المرفقات متاحة للاطلاع في ملفات أمانة لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

# المحتويات (*تابع*)

*الفقرات* *الصفحة*

الجزء الثالث- مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة في الصين

مقدمة ..... ٧٨٠-٧٨٩ ٢٣٧

المادة ١ الاستقلال الذاتي لمقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة..... ٧٩٠-٧٩٥ ٢٣٨

المادة ٢ الاعتراف بالحقوق المكفولة بموجب العهد وإعمالها ..... ٧٩٦-٨١٥ ٢٣٩

المادة ٣ تساوي الرجل والمرأة في الحقوق..... ٨١٦-٨٢٢ ٢٤٢

المادة ٤ إخضاع الحقوق المكفولة في العهد للقيود الجائزة بموجب القانون ..... ٨٢٣-٨٢٦ ٢٤٣

المادة ٥ القيود المفروضة على الحقوق التي يعترف بها العهد..... ٨٢٧-٨٢٨ ٢٤٣

المادة ٦ الحق في العمل ..... ٨٢٩-٨٧٣ ٢٤٤

المادة ٧ الحق في التمتع بشروط عمل عادلة وملائمة..... ٨٧٤-٨٩٥ ٢٥١

المادة ٨ الحق في الانضمام إلى النقابات ..... ٨٩٦-٩٠٣ ٢٥٤

المادة ٩ الحق في الضمان الاجتماعي..... ٩٠٤-٩٢٠ ٢٥٤

المادة ١٠ حماية الأسرة..... ٩٢١-٩٦٥ ٢٦٠

المادة ١١ الحق في مستوى معيشة لائق ..... ٩٦٦-١٠١٩ ٢٦٥

المادة ١٢ الحق في الصحة ..... ١٠٢٠-١٠٩٢ ٢٧٢

المادتان ١٣

و١٤ الحق في التعليم..... ١٠٩٣-١١٤٦ ٢٨٣

المادة ١٥ حق المشاركة في الحياة الثقافية وفي التمتع بفوائد التقدم العلمي..... ١١٤٦-١٢١٨ ٢٩١

المرفقات*

---

* المرفقات متاحة للاطلاع في ملفات أمانة لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

# الجزء الأول

# الصين

## مقدمة

١- كانت جمهورية الصين الشعبية، ولا تزال، تولي أهمية كبيرة لمسألة حقوق الإنسان وترى من الواجب تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية لشعبها. وتلتزم حكومة الصين بتعزيز حقوق شعبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها، وقد حققت إنجازات كبيرة في هذا الصدد.

٢- وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وقعت الصين على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المشار إليه أدناه بـ "العهد"). وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠١، صادقت اللجنة الدائمة للمجلس الشعبي الوطني على انضمام الصين إلى العهد. وفي ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠١، سلمت البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة وثيقة الانضمام إلى الأمين العام للأمم المتحدة. وفي ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١، دخل العهد رسمياً حيز النفاذ في الصين.

٣- وطبقاً للمادتين ١٦ و١٧ من العهد ولوائح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من المفترض أن تقدم الصين إلى الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً أولياً عن حالة تنفيذ العهد لكي يقدمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتمشياً مع المعايير العامة واقتراحات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بتقديم الدول الأطراف لتلك التقارير، أعدّت الصين هذا التقرير الأولي عن حالة تنفيذ العهد.

٤- إن التقرير، إذ يركز على الإنجازات التي تحققت في الميدانين التشريعي والقضائي، وإذ يتضمن أيضاً المجالات التي توجد فيها صعوبات ومشاكل، يعرض الحالة العامة لتنفيذ العهد. ويتألف من ثلاثة أجزاء. يشمل الجزء الأول الوضع الراهن والتقدم المحرز في تنفيذ العهد في الصين. أما الجزء الثاني فيغطي الوضع الحالي لتنفيذ العهد في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، وقد أعدّه حاكم هذه المنطقة. والجزء الثالث يشمل، من ناحيته، الوضع الراهن لتنفيذ العهد في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة، وقد أعدّه حاكم هذه المنطقة.

٥- ومن المهم توضيح أن جميع الإدارات المعنية في حكومة الصين قد شاركت في إعداد هذا التقرير وأتاحت كميات كبيرة من البيانات. كما ساهم في ذلك أيضاً كلّ من المنظمات غير الحكومية الصينية والجامعيين والخبراء.

## المادة ١

## تقرير المصير

٦- الصين هي إحدى أعرق الأمم على وجه البسيطة. وقد صنعت قوميات البلد المتنوعة معاً تاريخاً مشرقاً ومجيداً. وابتداء من عام ١٨٤٠، تحولت الصين تدريجياً من أمة إقطاعية عظيمة إلى دولة شبه استعمارية وشبه إقطاعية. وتردّت السلطة الوطنية وفَقدت حقوق الإنسان التي كان يتمتع بها الشعب ضماناتها الأساسية. وبغية

تحقـــيق الاستقلال الوطني وتقرير المصير، استهل شعب الصين معركة بطولية تميّزت بروح الاستشهاد والتضحية. وفي ١ تشـــرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩، وفي نهاية فترة من الكفاح الطويل والشاق، أسس شعب الصين جمهورية الصـــين الشعبية. ومنذئذ، حقق الشعب استقلاله الوطني الكامل، وتمكّن من مقاليد الدولة وأصبح يتحكم فيها تحكماً حقيقياً وأضحى سيد بلاده.

٧- وجمهورية الصين الشعبية لم تألُ جهداً، منذ أن تأسست، في إقامة نظام سياسي ديمقراطي شعبي والارتقاء به في مراقي الكمال، نظام يضمن الحقوق الديمقراطية للشعب بصفته صاحب السيادة. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٥٤، سَن المؤتمر الوطني الشعبي الأول في دورته العامة الأولى دستور جمهورية الصين الشعبية على أساس الإعمال الكامل لديمقراطية الشعب. وقد نص هذا الدستور على طبيعة البلد ووظائف المؤسسات الوطنية وحدد حقوق المواطنين ومسؤولياتهم، مفضياً بذلك إلى وضع أسس الديمقراطية الصينية وإنشاء مؤسساتها القانونية. وفي عام ١٩٨٢، وافق المؤتمر الوطني الشعبي الخامس في دورته الخامسة على إصدار الدستور النافذ حالياً. وينص دستور جمهورية الصين الشعبية صراحة على أن "جميع السلطات في جمهورية الصين الشعبية هي بيد الشعب. والأجهزة التي يمارس الشعب من خلالها سلطات الدولة هي المؤتمر الوطني الشعبي والمؤتمرات المحلية الشعبية على مختلف المستويات". ويمثل نظام المؤتمرات الشعبية جوهر النظام السياسي الصيني. وانسجاماً مع الظروف المميزة للبلاد، كان ذلك خيار الشعب الصيني الذي لا مفر منه، وهو ثمرة كفاح طويل ومرير من أجل الاستقلال والتحرر.

٨- ومع تأسيس جمهورية الصين الشعبية، استُهلت سلسلة من الإصلاحات الزراعية وغيرها من الإصلاحات الديمقراطية على الصعيد الوطني، نجم عنها منح ٣٠٠ مليون مزارع بلا أرض أو يملكون أراضي غير صالحة للزراعة ٧٠٠ مليـــون مو (١ مو = ٠,٠٦٦٧ هكتاراً) من الأراضي وكثيراً من وسائل الإنتاج، مما سمح بتحسن الوضع الاقتصادي والظروف المعيشية لمعظم السكان المزارعين تحسناً كبيراً. كما عدّلت الصين قطاعات الزراعة والصناعة الـــيدوية والصـــناعة والـــتجارة، وأدخلـــت إصلاحات ديمقراطية على نظم الإنتاج والإدارة في قطاعي التعدين والصـــناعات التحويلية التابعين للدولة. وتمكنت من تحقيق الديمقراطية في إدارة المؤسسات من خلال لجان إدارة المصانع وجمعيات ممثلي الموظفين. وتم تنقيح النظم القديمة للمرتبات وزيادة استحقاقات الموظفين. وهكذا، أصبح الشعب الصيني مالك وسائل الإنتاج والمستفيد من ثروة المجتمع.

## المادة ٢

## التدابير المتخذة لضمان الإعمال الكامل للحقوق

٩- جَـــدّت الصين لسنوات عدة في وضع تشريعات تحمي حقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتُعـــززها، وضـــمان حمايـــة حقوقهم ومصالحهم قانوناً. ونظراً إلى الظروف الخاصة للبلاد وبعد الاطلاع على تشريعات العديد من بلدان العالم والوثائق الدولية المتصلة بالموضوع، سنت الصين عدداً كبيراً من القوانين واللوائح التي تدور حول الوثيقة الأساسية المتمثلة في دستور الأمة. ويشمل ذلك المبادئ العامة للقانون المدني وقانون الإرث وقانون حماية المستهلك وقانون الموارد المعدنية وقانون إدارة الأراضي وقانون المياه وقانون (صيانة) المياه والتربة وقانون الفحم وقانون حماية البيئة وقانون العمل وقانون النقابات وقانون سلامة المناجم ولوائح ضمان الحد الأدنى المعيشـــي لسكان المدن ولوائح مجلس الدولة بشأن وضع المؤسسات لنظام لتأمين معاشات المسنين وقانون التعليم

وقـــانون التعلـــيم الإجـــباري وقانون التعليم العالي وقانون (حماية) الممتلكات الثقافية وقانون التقدم في العلوم والتكنولوجيا وقانون اللغة الوطنية وكتابتها وقانون حماية الأحداث وقانون حقوق المرأة ومصالحها وقانون حقوق المسنين ومصالحهم وقانون حماية المعوقين. كل هذه القوانين تمثل نظاماً قانونياً يقدم ضمانات قانونية مهمة في مجال تعزيز حقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها.

١٠- وتنسجم قوانين الصين وسياساتها مع العهد شكلاً ومضموناً. فالمواد من ٤٢ إلى ٤٨ من الدستور وحده تنص بشكل تام على حق المواطنين في العمل والراحة والتعليم والبحث العلمي والأنشطة الثقافية وحقهم في تلقي المســـاعدة المادية من الدولة والمجتمع عند الشيخوخة أو في حالة الإصابة بالمرض أو العجز عن العمل، وحقهم في التملك المشروع ووراثة الممتلكات الخاصة والمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة. وأقر المؤتمر الوطني الشعبي في دورتـــه الثانـــية المعقودة في آذار/مارس ١٩٩٩ تعديلات على الدستور تتعلق أيضاً بحقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعـــية والثقافـــية، وجاء فيها ما يلي: "يعد القطاع غير العام من الاقتصاد، الذي يشمل الأعمال الحرة والمشـــاريع الخاصة، التي تمارس نشاطها في حدود القانون، عنصراً مهماً في اقتصاد السوق الاشتراكي"، و"تحمي الدولة الحقوق والمصالح المشروعة للأعمال الحرة والمشاريع الخاصة" (المادة ١١).

١١- وقـــد اعـــتمدت الصـــين في الأغلـــب على جهودها الخاصة في تعزيزها وحمايتها للحقوق الاقتصادية والاجتماعـــية والثقافية، وحققت نتائج ملحوظة. وبصفتها بلداً نامياً، ما انفكت تبدي استعدادها للاعتماد على المشاريع التعاونية في التنمية الاقتصادية والتقنية والتعلم من خبرات ونجاحات البلدان الأخرى، بغرض التقدم معاً. ومنذ بداية عصر الإصلاحات الليبرالية، خطت المشاريع الاقتصادية والتقنية المشتركة بين الصين والعالم الخارجي خطوات كبيرة وحققت نتائج ملحوظة. وفي عام ٢٠٠٢، تجاوز التبادل التجاري الإجمالي بين الصين وسائر بلدان العـــالم ٦٠٠ ملـــيار دولار، وتزايد بسرعة عدد المجالات المفتوحة أمام التجارة الخارجية، وتوسعت من المناطق الساحلية إلى المناطق الداخلية. وتطورت العلاقات التجارية في جميع الميادين وعلى مستويات عدة مع بلدان العالم. وتســـارع تقـــدم الصين صوب الاندماج في اقتصاد عالمي معولَم واقتصاد إقليمي موحد. ويؤدي تطور المشاريع المشتركة الأجنبية اليوم دوراً لا تفتأ تتعاظم أهميته في الاقتصاد الوطني. وأصبح ذلك قوة لا غنى عنها في دفع النمو الاقتصادي وزيادة إيرادات الدولة وتعزيز فرص التوظيف وتحقيق فائض في الميزان التجاري، وكذلك تحفيز التنمية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

١٢- وقد كثّفت الصين بحثها ودراستها للقانون الدولي والممارسات العرفية، وانضمت إلى اتفاقات دولية مثل اتفاقـــية الأمـــم المتحدة المتعلقة بعقود البيع الدولي للبضائع، واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، واتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، واتفاقية تسوية المنازعات الاستثمارية الناشئة بـــين الـــدول ورعايا الدول الأخرى، والاتفاقية المنشئة لوكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف. وللصين علاقـــات تعـــاون تقنية مع ١٣٥ بلداً وإقليماً، وعلاقات تبادُل وتعاون في مجالي التعليم والثقافة مع ١٥٤ بلداً وإقلـــيماً. ووقعت ٩٥ اتفاقاً حكومياً دولياً في مجال التعاون التقني، و١٤٥ اتفاقاً حكومياً دولياً في مجال التعاون الثقافي، وانضمت إلى نحو ٧٥ مؤسسة جامعية دولية. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٢، أوفدت الصين نحو ٠٠٠ ٥٨٠ طالب للدراسة في الخارج في أكثر من ١٠٠ بلد وإقليم، واستضافت زهاء ٠٠٠ ٥٤٠ طالب من عدد إجمالي من

البلدان والأقاليم بلغ ١٧٠ بلداً وإقليماً. ويؤدي تشجيع الصين للتعاون مع البلدان الأجنبية في المجال الاقتصادي والتقني والتعليمي والعلمي دوراً هاماً في تعزيز تمتع المواطنين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١٣- ولا تزال الصين بلداً نامياً. ونظراً إلى القيود المتعلقة بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وإن كان العهد قد دخل حيز النفاذ في الصين، فإن جميع مواده لم تُعمَل إعمالاً كاملاً. فلم يستوف مستوى التمتع ببعض الحقوق بعد الشروط التي ينص عليها العهد. ولا يزال يقع على عاتق الصين واجب الحد من الفقر وتقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء، في الوقت الذي تواجه فيه أيضاً ضغوطاً من قبيل نمو السكان ونضوب الموارد. بيد أن حكومة الصين وشعبها قادران تماماً على حل جميع المشاكل التي تعترض سبيل التنمية، استناداً إلى ٥٠ سنة من التنمية، ولا سيما في السنوات العشرين الأخيرة من الإصلاحات الليبرالية، وسيواصلان تعزيز مستوى التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

١٤- ثم إن الصين، إذ تحمي حقوق مواطنيها، دأبت على إقرار مبدأ عدم التمييز. فقد جاء في المادة ٣٣ من الدستور أن "جميع مواطني جمهورية الصين الشعبية سواسية أمام القانون". وتحمي هذه المادة تساوي جميع المواطنين في التمتع بحقوقهم كما ينص على ذلك القانون، بصرف النظر عن انتمائهم الإثني أو العرقي وبغض النظر عن نوع جنسهم أو مهنتهم أو أصلهم العائلي أو معتقداتهم الدينية أو مستوى تعلُّمهم أو وضعهم المالي أو غير ذلك. وعلى هذا الأساس، سنت الصين قوانين مثل المبادئ العامة للقانون المدني وقانون الزواج وقانون الإرث وقانون التعليم وقانون التعليم الإجباري وقانون العمل، وذلك تحديداً لتنظيم الممارسات في تلك المجالات التي ينطبق فيها مبدأ عدم التمييز. وفضلاً عن ذلك، سنت قوانين مثل قانون حقوق المرأة ومصالحها وقانون حماية الأحداث وقانون حماية المعوقين وقانون حقوق المسنين ومصالحهم، وذلك بغرض تعزيز حماية حقوق أفراد جماعات بعينها داخل المجتمع.

١٥- وضماناً لتنفيذ مبدأ عدم التمييز في جميع الميادين وإعمال أحكام المادة ٢ من العهد وشروطها إعمالاً كاملاً، تحرص الصين أشد ما تحرص على حماية حقوق المواطنين الأجانب في أرضها. فقد جاء في المادة ٣٢ من الدستور أن "جمهورية الصين الشعبية تحمي حقوق الأجانب ومصالحهم المشروعة داخل الأراضي الصينية؛ وعلى الأجانب الموجودين على الأرض الصينية أن يلتزموا بقوانين جمهورية الصين الشعبية". وينص هذا الحكم على ضمانة قانونية أساسية لحماية حقوق المواطنين الأجانب ومصالحهم في الصين، وكل القوانين واللوائح الأخرى المتعلقة بوضع المواطنين الأجانب في الصين تستند إليها. وتنتمي تلك القوانين واللوائح إلى فئتين رئيسيتين، هما:

(أ) القوانين واللوائح التي تتعلق بحقوق الكيانات الأجنبية والتزاماتها، على النحو المنصوص عليه في المادة ١٨ من الدستور، التي فيها أن:

"جمهورية الصين الشعبية تسمح للمشاريع الأجنبية وغيرها من المؤسسات الاقتصادية الأجنبية والأفراد من الأجانب بالاستثمار في الصين والدخول في شتى أشكال التعاون الاقتصادي مع المشاريع الصينية وغيرها من المؤسسات الاقتصادية الصينية وفقاً لقانون جمهورية الصين الشعبية. وعلى جميع المشاريع الأجنبية وغيرها من المؤسسات الاقتصادية الأجنبية والمشاريع المشتركة بين جهات صينية وأخرى أجنبية داخل

الأراضـــي الصينية أن تلتزم بقانون جمهورية الصين الشعبية. وتحظى حقوقها ومصالحها المشروعة بحماية قانون جمهورية الصين الشعبية".

كمـــا أن المبادئ العامة للقانون المدني وقانون حقوق الملكية الفكرية وقانون العلامات التجارية وقانون البراءات وغيرها من القوانين تصف بالتحديد المبادئ والممارسات التي تحكم حماية حقوق المواطنين الأجانب في الصين؛

(ب) التشريعات التي تنص على حقوق المواطنين الأجانب في الدعاوى المدنية. فقد جاء في المادة ٥ من قـــانون الإجراءات المدنية، على سبيل المثال، أنه يجب معاملة المواطنين الأجانب والمواطنين على قدم المساواة في الدعاوى المدنية، كما يجب التقيد بمبدأ المعاملة بالمثل.

١٦- وعـــلاوة على التشريعات المحلية، أبرمت الصين عدداً من المعاهدات الثنائية والعهود الدولية مع البلدان المعنية تتضمن أحكاماً بشأن معاملة المواطنين الأجانب لدى وجودهم في الصين. وتشمل تلك المعاهدات والعهود اتفاقات تحكم التجارة وحماية الاستثمارات وتجنب الازدواج الضريبي.

## المادة ٣

## المساواة بين الجنسين

١٧- إن إعمال حقوق الرجل والمرأة على قدم المساواة مقياس مهم في تقويم درجة تحضر مجتمع من المجتمعات. وتجعل الصين من تعزيز المساواة بين الجنسين وإعمالها سياسة أساسية في إرساء التنمية الوطنية، ولا تتخلف أبداً عن الالتزام بتقدم المرأة والنهوض بها.

١٨- وقـــد سنت الصين قوانين ولوائح دقيقة تنص على حماية المرأة والطفل. واستناداً إلى الدستور وتمشياً مع قـــانون حقوق المرأة ومصالحها، وضعت الصين نظاماً قانونياً يوفر حماية أكمل لحقوق المرأة ومصالحها. وتشمل تلـــك القوانـــين قانون الزواج وقانون العمل وقانون التعليم وقانون الرعاية الصحية للأم والطفل وقانون الإرث وقـــانون حماية المعوقين وقانون حقوق المسنين ومصالحهم. وفي عام ١٩٩٢، سنت الصين وأنفذت قانون حقوق المرأة ومصالحها الذي يشدد على أن الرجل والمرأة متساويان من حيث حرمتُهما الشخصية وكرامتهما ويتمتعان بنفس الحقوق والمركز، ويبين في أحكام واضحة الحقوق وسبل الحماية السياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية الأساسية التي ينبغي أن تتمتع بها المرأة في المجتمع والبيت.

١٩- وقـــد وضعت آليات لتعزيز وضع المرأة. ففي عام ١٩٩٠، أنشأت الصين اللجنة العاملة المكلفة بشؤون المرأة والطفل التابعة لمجلس الدولة بصفتها مؤسسة معنية بتعزيز وضع المرأة. وتتلخص مهامها الأساسية في ضمان التنســـيق بين جميع الإدارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية بقصد معالجة قضايا المرأة والطفل معالجة سليمة والـــنهوض بقضـــاياهما، وحماية حقوق المرأة والطفل ومصالحهما، والإشراف على تنفيذ القوانين المتصلة بحماية مصالح المرأة والطفل والبرامج المتعلقة بتنمية المرأة والطفل. وبعد مرور ١٠ سنوات من التطوير والتحسين، ازداد عـــدد أعضـــاء اللجـــنة من ١٩ منظمة عضواً أصلية إلى ٢٩ في الوقت الحالي (بما فيها ٢٤ منظمة حكومية و٥ منظمات غير حكومية). كما أن ٨٠ في المائة من المدن والبلْدات في المقاطعات والبلديات والمناطق المستقلة البالغ

عددها ٣١ قد أنشأت مؤسسات عاملة تعنى بقضايا المرأة والطفل تشمل إدارات عدة ويديرها موظفون حكوميون لهم نفس الرتبة. وفي الوقت نفسه، وُضع نظام يقدم الأعضاء بموجبه تقارير سنوية ويرصد تنفيذ كل وحدة وظيفية لواجباتها ويعزز تبادل المعلومات. وقد قامت اللجنة العاملة المكلفة بشؤون المرأة والطفل التابعة لمجلس الدولة بدور مهم في إدراج الوعي الجنساني في سياسات الدولة وخططها وبرامجها.

٢٠- وتضع الصين خططاً حكومية لحماية وتعزيز تنمية المرأة. فتمشياً مع الأهداف الرئيسية لخطط الشعب في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي ضوء وضع المرأة في الصين، وضعت الحكومة في عام ١٩٩٥ أول خطة في تاريخ الصين تعنى بتنمية المرأة، ألا وهي برنامج تنمية المرأة (١٩٩٥-٢٠٠٠). وفي عام ٢٠٠١، أصدرت وأنفذت خَلَفها المسمى برنامج النهوض بالمرأة (٢٠٠١-٢٠١٠). ويؤكد هذا البرنامج على ستة مجالات ذات أولوية بالنسبة إلى التنمية، هي: المرأة والاقتصاد، ومشاركة المرأة في رسم السياسات والإدارة، والمرأة والتعليم، والمرأة والصحة، والمرأة والقانون، والمرأة والبيئة. وفي خطة الشعب الخماسية العاشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠١-٢٠٠٥)، منحت الحكومة بوضوح ولاية التنفيذ الكامل لبرنامج تنمية المرأة والحماية الفعلية لحقوق المرأة ومصالحها المشروعة. وقد أقدمت جميع الإدارات وحكومات المقاطعات والمناطق المستقلة والبلديات التي تديرها الحكومة المركزية مباشرة على وضع برامج النهوض بالمرأة الخاصة بأوضاعها بغية ضمان دقة تحديد أهدافها وتكيّفها مع الأوضاع المحلية، وذلك تمشياً مع التدابير المحددة لبرنامج النهوض بالمرأة وأهدافه.

٢١- وبفضل الجهود الهائلة التي بذلت، تحسنت كثيراً أوضاع المرأة في الصين. وحظيت حقوقها في المشاركة السياسية، والتوظيف، والتعلُّم، والصحة والإصحاح، والزواج والبيت بمزيد من الضمانات. وحضر المؤتمر الوطني الشعبي العاشر في عام ٢٠٠٣ إجمالاً ٦٠٤ مندوبات، أي ٢٠,٢٤ في المائة من المجموع، في حين كانت ٣٧٣ مندوبة تمثل ١٦,٧ في المائة من المندوبين إلى المؤتمر الاستشاري السياسي الوطني العاشر، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٠,٧٨ في المائة و٢,٠٢ في المائة مقارنة بما سُجل في المؤتمر الثامن والمؤتمر الاستشاري الثامن على التوالي. وتشغل ثلاث نساء في الوقت الحالي مناصب نائبات لرؤساء لجان في اللجنة الدائمة التابعة للمؤتمر الوطني الشعبي، وامرأتان نائبتان لرئيسين في اللجنة الوطنية التابعة للمؤتمر الاستشاري السياسي الشعبي الصيني، وامرأة نائبة لرئيس الوزراء، وامرأة عضو في مجلس الدولة. ويبلغ عدد النساء في إدارات مجلس الدولة ١٥ امرأة بصفة رئيسة أو نائبة للرئيس، وفي عام ٢٠٠٠ كان نحو ٣٦,٢ في المائة من أطر الحزب في جميع أنحاء البلاد من النساء. وتبلغ نسبة النساء في القوة العاملة في الصين حالياً نحو ٤٦ في المائة: وقد توسعت المجالات التي تعمل فيها النساء من المهن التقليدية التي كن يزاولنها إلى الصناعات الجديدة والناشئة. وما فتئت تتزايد منذ عام ١٩٩٥ أعداد ونسب النساء اللائي يعملن في صناعات من قبيل إنتاج وتوريد الكهرباء والغاز والطاقة المائية، والبريد والاتصالات، والمال والتأمين، والعقار، والأسفار، والبث الإذاعي والسينما والتلفزة، والإصحاح واللياقة البدنية، والرعاية الاجتماعية. وخلال الفترة نفسها، تزايدت بنسبة ٦٠ في المائة أعداد النساء اللواتي يعملن في المهن الحرة والنساء اللائي يعملن في مشاريع خاصة. وقد نُفذت الأحكام المتعلقة بحماية الموظفات والعاملات تنفيذاً شاملاً. وبحلول عام ٢٠٠١، بلغ معدل التحاق الفتيات بالتعليم الابتدائي على الصعيد الوطني نسبة ٩٩,٠١ في المائة، وكان عدد الفتيات في التعليم الابتدائي، البالغ ٥٩ ٣٦٨ ٠٠٠ فتاة، يمثل نسبة ٤٧,٣ في المائة من المجموع. وكان عدد الفتيات في الإعداديات العادية، البالغ ٣٦ ٤٣٣ ٣٠٠ فتاة، يمثل ٤٦,٤٩ في المائة من مجموع الطلبة، في حين مثل عدد الفتيات في الإعداديات المهنية، البالغ ٥ ٤٦٨ ٤٠٠ فتاة، نسبة ٥٦,١١ في المائة من المجموع. وفي الوقت

ذاته، كانت الشابات البالغ عددهن ٠٠٠ ٠٢٣ ٣ شابة في المدارس المهنية العليا يمثلن ٤٢,٠٤ في المائة من مجموع الطلبة في هذه المدارس. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٠، كان معدل تغطية السنوات التسع من التعليم الإجباري على الصعيد الإقليمي يفوق ٨٥ في المائة، وتقلص الفارق في متوسط عدد سنوات التعليم بين الفتيان والفتيات من ٢,٩ عاماً في سنة ١٩٩١ إلى ١,٠٧ عاماً. وفي سنة ٢٠٠٠، كانت الرعاية الصحية متوفرة لـ ٨٦ في المائة من الحوامل والنوافس على الصعيد الوطني، وانخفض معدل وفيات الأمهات من ٦١,٩ إلى ٥٣ من بين كل ٠٠٠ ١٠٠ امرأة في عام ١٩٩٥. وتزايدت نسبة الأمهات اللائي يلدن في المستشفيات إلى ٧٢,٩ في المائة، مسجلة ارتفاعاً قدره ١٥ نقطة مئوية مقارنة بعام ١٩٩٥. وفي عام ٢٠٠١، كان معدل العمر المتوقع بالنسبة للنساء يبلغ ٧٣,٦ في المائة، وهو معدل تفوق نظيره لدى الرجال بـ ٣,٨ سنوات. ونظمت الحكومة على جميع مستوياتها حملات لاتخاذ مواقف أكثر صرامة إزاء الاعتداء البدني، وعُرضت على العدالة العديد من القضايا الجنائية التي انطوت على انتهاكات لحقوق المرأة. وقد ساهمت في حماية وضع المرأة المتزوجة الحملات التي نظمت لمكافحة انتهاك حقوق المرأة والإخلال بالنظام القانوني الذي لا يسمح سوى بزوج واحد (وزوجة واحدة)، وتأييداً للمساواة والثقافة والانسجام والاستقرار في العلاقات الأسرية. وقد وقعت الصين على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وحضرت جميع المؤتمرات الدولية عن المرأة وجميع الملتقيات الدولية التي تنظمها الأمم المتحدة بشأن النهوض بالمرأة. وقد نجحت الصين على وجه الخصوص، في عام ١٩٩٥،، في استضافة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومنتدى المنظمات غير الحكومية المعني بالمرأة.

٢٢- ثم إن حكومة الصين، إذ تضع الخطوط العريضة للسياسة الوطنية، تلتزم بتنفيذ مبادئ المشاركة على قدم المساواة والتنمية المشتركة والمزايا المشتركة بين الرجال والنساء، مع التركيز على المشاركة على قدم المساواة في الشؤون الوطنية والحياة الاجتماعية بغض النظر عن نوع الجنس، وتشجيع التعاون بين الجنسين في تحقيق التقدم والتنمية في المجال الاجتماعي. ونظراً إلى مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحدود لدى المرأة في الصين، وفي إطار تأثير المواقف التقليدية، فإن الإعمال الكامل للمساواة بينها وبين الرجل في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأسرية سيكون عملية طويلة الأجل، كما أن المحيط الاجتماعي للنهوض بالمرأة يقتضي المزيد من التحسين. ولا يزال على عاتق الصين واجب كبير وطويل الأمد لتخطي الحواجز واستئصال المظاهر الرسمية للتمييز ضد المرأة.

## المادة ٦

## الحق في العمل

٢٣- ونظراً إلى عدد السكان الضخم ووفرة اليد العاملة وتطبيق سياسات التكيف الهيكلي على الاقتصاد، فإن الصين تواجه ضغوطاً هائلة في مجال العمالة. وقد كانت حكومة الصين ولا تزال تعتبر تشجيع التوظيف واجباً استراتيجياً في التنمية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية. ومن الأهداف الرئيسية لتنظيم الاقتصاد الكلي زيادة فرص التوظيف، والحفاظ على الاستقرار الأساسي لوضع العمالة ككل لأن النمو الاقتصادي يدفع تلك الزيادة في فرص التوظيف.

٢٤- ولما كانت الصين تعزز الاستثمار في البنية التحتية الأساسية وتحافظ على تنمية اقتصادية سريعة عن طريق زيادة الطلب المحلي، فإن التكيف مع السياسات الصناعية يميل إلى تفضيل التطوير المكثّف للمشاريع التي تستخدم اليد العاملة التي تتوافر لديها الخصائص والإمكانات السوقية المثلى، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

والمؤسسات التي تعمل في قطاع الخدمات والتي هي أقدر على إيجاد فرص العمل. وإذا كان الاستثمار الأجنبي يحظى بالتشجيع، فكذلك تطوير المشاريع الجماعية والخاصة والحرة، مما يوجد وضعاً وظيفياً متنوعاً ونابضاً بالحياة، ويزيد فرص العمل، ويوسع قنوات التوظيف.

٢٥- ويمكن التعبير عن سياسات التوظيف الأساسية في الصين على النحو التالي: "يتمتع العامل بالاستقلال في اختيار الوظيفة؛ وقوى السوق هي التي تنظم العمالة؛ فيما تشجع الحكومة التوظيف". ويشجَّع العمال على الحصول على الوظائف عن طريق المنافسة الشريفة، وتُتخذ التدابير لتيسير وضع آليات ذات توجه سوقي في مجال العمالة. وقد وضعت الحكومة في جميع مدن الصين الرئيسية مراكز اختبار لممارسة نهج علمي وموحَّد وحديث في مجال سوق العمل. وقد أنشئت شبكة تحتوي على بيانات سوق العمل لتسهيل تبادل المعلومات بشأن عروض وطلبات العمل ومساعدة العمال على إيجاد وظائف وتغييرها عبر سوق العمل. وشرعت الحكومة في السنوات الأخيرة في استكشاف سبل وضع آليات لتشكيل الأسعار في سوق العمل، مستعملة آليات السوق في توزيع اليد العاملة وتحديد معدلات الأجور، وبصفتها آليات التنظيم الأساسية لحركة اليد العاملة.

٢٦- ووضعت الصين واستكملت منذ الثمانينات نظاماً لخدمات التوظيف يشمل معلومات مهنية وتدريباً مهنياً وتأميناً من البطالة ومشاريع تقديم خدمات التوظيف لأغراض التوجيه والإعلام وتوفير خدمات تمهيدية للباحثين عن العمل وأرباب العمل، ولأغراض التدريب المهني لمن يبحثون عن عمل لأول مرة وإعادة تدريب العاطلين عن العمل لتغيير مهنهم. كما يوفر النظام التأمين من البطالة بغية توفير فرص العمل للمجموعات المحرومة مهنياً. وتشجع الحكومة إنشاء منظمات جماهيرية تقدم معلومات مهنية، مما يسمح بتوفير خدمات التوظيف في المجتمعات المحلية وإقامة شبكة متعددة المستويات لتلك الخدمات.

٢٧- ويتوافر لدى المجتمعات المحلية المزارعة موارد ذات شأن من اليد العاملة، مما قاد إلى نشوء مشاكل مع نقل فائض العمالة. وتعمل الحكومة بهمة، من خلال الجمع بين استراتيجيتها العمرانية واستراتيجيتها الإنمائية لفائدة غرب البلاد، على استكشاف سبل جديدة للتوظيف في المدن والضواحي على السواء. فهي أولاً تشجع توظيف اليد العاملة الريفية محلياً. ويمكن تطوير المشاريع الريفية، وإقامة البنية التحتية المجتمعية الريفية عن طريق الاستفادة بالكامل من فائض اليد العاملة في المجتمعات المحلية الريفية، وتنفيذ خطط التوزيع الإقليمية بالنسبة إلى المنتجات الزراعية الرئيسية، وتكييف الهياكل الاقتصادية. وتشمل التدابير التي تسهم في هذا الصدد تطوير زراعة خارج نطاق السوق ومربحة وتستخدم اليد العاملة بكثافة، فضلاً عن تطوير صناعات غير زراعية. وتشمل مشاريع أخرى بموازاة ذلك توسيع نطاق أعمال الري وشبكات الطرق والشبكة الكهربائية في الريف وغير ذلك من البنى التحتية الأساسية، والتدريب على المهارات الأساسية التعليمية والمهنية في المجتمعات المحلية في الأرياف. وتوجِّه الحكومة ثانياً التنقل العقلاني لليد العاملة الريفية عبر الحدود الإقليمية. ثم إن الحكومة، إذ تنتهج سياسة للمعاملة المنصفة للعمال الريفيين الذين يترحون إلى المدن بحثاً عن الشغل وتتبع قيادة عقلانية وإدارة جيدة وتوفر خدمات ملائمة، تسعى إلى إزالة العقبات البنيوية من أمام انتقال اليد العاملة الريفية إلى المدن ومن ثم خفض التكاليف الشخصية لأولئك العاملين. وتحسين خدمات التوظيف وتدريب العمال الريفيين على المهارات المهنية يعزز قدرتهم على إيجاد عمل خارج مناطقهم الأصلية. ثم إن المساعدة على إقامة علاقات على أساس طلبات سوق العمل بين المناطق

النامـــية التي تكثر فيها تكثر تلك الطلبات والمناطق الأقل نمواً التي يوجد فيها فائض في اليد العامل يسمح بخفض التنقل "الأعمى" والعشوائي لليد العاملة.

٢٨- وقـــد فقد عدد كبير من العمال الزائدين عن الحاجة وظائفهم في القطاع الصناعي في السنوات الأخيرة عقـــب التكييفات الهيكلية التي أجريت على الاقتصاد الوطني. وأغلب العمال الذي سرحوا عن العمل في قطاع الصناعات التابعة للدولة إما مسنّون بعض الشيء أو لديهم مهارة واحدة أو مستواهم التعليمي ضعيف أو يجدون صـــعوبة كـــبيرة في العثور على وظائف أخرى. ولحل مشكلة توظيف المسرّحين عن العمل والعاطلين، وضعت الحكومـــة ونفذت سياسات لدعم إعادة التوظيف. فقد ساعدت الحكومة العمال المسرحين والعاطلين على إنشاء مشاريعهم الخاصة بصفتهم أفراداً أو منظمات عن طريق برامج من قبيل التدريب المجاني، والتخفيضات الضريبية، والقـــروض الصـــغيرة، وتعزيز الرعاية الاجتماعية، وتبسيط إجراءات تسجيل المشاريع التجارية الجديدة، وتوفير أماكن للأعمال التجارية. ثم إن تركيز تلك الجهود بشكل رئيسي على إيجاد وظائف في المجتمعات المحلية والعمل بهمة على إنشاء مشاريع صغيرة قادرة على إيجاد وظائف ومشاريع التوظيف يساعد على إقامة سوق للعمل نشطة ومتنوعة. كما أن "حملة المساعدة على إعادة التوظيف"، وما تنطوي عليه من تدابير داعمة مختلفة، تمكن العمال المسرحين من الحصول على دعم فعال وفي الوقت المناسب وعلى خدمات لإعادة التوظيف والحفاظ على مكاسبهم في مجال التأمين الاجتماعي. وفيما يتعلق بالمشاريع التي توقفت عن العمل والتي أفلست، ووضع عدد من الترتيبات المناســـبة الخاصـــة بالعمال المسرحين، وتتراوح بين التقاعد المبكر والاستمرار في استخدام الموظفين المعاد هيكلة وظـــائفهم. وقـــد عالجت الحكومة مشاكل الفقراء العاطلين عن العمل في المدن والكهول المسرحين عن العمل والعـــاطلين بوضع نظام لخدمات التوظيف العامة. ويوفر ذلك التمويلَ اللازم لهيئات التوظيف المعنية بالمجتمعات المحلية التي توفر وظائف مضمونة للأشخاص الذين يعانون ظروفاً صعبة من خلال الخدمات البيئية وأمن المجتمعات المحلية والخدمات المقدمة لهذه المجتمعات. كما توفر خدمات توظيف مجانية وقد تبين أنها فعالة بشكل خاص.

٢٩- ومـــا انفـــكّ نطـــاق التوظيف في الصين يتّسع وما انفكت هياكله تتحسّن بالتدريج بفضل تضافر جهود الحكومـــة وجمـــيع شرائح المجتمع. ففي نهاية عام ٢٠٠١، بلغ عدد الموظفين على الصعيد الوطني ٧٣٠,٢٥ مليون شخص، ويمثل هذا العدد معدلاً للمشاركة في قوة العمل (أي نسبة اليد العاملة الموظفة بالفعل) قدرها ٧٧ في المائة، كان ٣٢,٨ في المائة منهم عمالاً حضريين و٦٧,٢ في المائة عمالاً ريفيين. وكانت نسبة البطالة المسجلة بين عمال الحضر ٣,٦ في المائة. وارتفع عدد العمال في الوسطين الحضري والريفي معاً بواقع ٣٢٨,٧٣ مليون شخص منذ عام ١٩٧٨، أُوجـــدت ١٤٤,٢٦ مليون فرصة من فرص العمل الجديدة تلك في المدن. وفي عام ٢٠٠١، كان التوزيع الهيكلي للعمالة كما يلي: ٥٠ في المائة و٢٢,٣ في المائة و٢٧,٧ في المائة في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات عـــلى الـــتوالي. ومقارنة بالاتجاهات السابقة، فقد انخفضت النسبة الموظفة في قطاع الزراعة انخفاضاً حاداً، في حين سجل قطاعا الصناعة والخدمات ارتفاعاً. وسجل قطاع الخدمات بوجه خاص نمواً سريعاً مقارنة بالقطاع الصناعي. وفي أثـــناء ذلك، انخفضت نسبة اليد العاملة الحضرية التي تعمل في الكيانات التابعة للدولة والكيانات الجماعية من ٩٩,٨ في المائة في عام ١٩٧٨ إلى ٣٧,٣ في المائة في عام ٢٠٠١، في حين شهدت نسبة الأعمال الحرة والعمالة في المشـــاريع الخاصـــة والمشـــاريع التي يمولها رأس المال الأجنبي ارتفاعاً ملحوظاً. وفي المجتمعات الريفية، تزايد بسرعة التوظيف غير الزراعي وانتقال اليد العاملة الريفية مع تنفيذ استراتيجية التحضير وتطوير المشاريع غير الزراعية. وفي نهايـــة ٢٠٠١، كانـــت المشاريع في المدن الصغيرة تستخدم نحو ١٣٠,٨٦ مليون شخص. وبلغ عدد العمال الذين

انتقلوا من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية منذ التسعينات نحو ٨٠ مليون شخص. وسرحت الشركات المملوكة للدولة في الصين بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠١ نحو ٢٥,٥ مليون عامل، عثر ١٦,٨ مليون منهم على عمل.

٣٠- وسعياً إلى زيادة مستوى الثقافة العامة والمهارات المهنية لدى اليد العاملة، استعملت الحكومة عدداً من النهج لإنشاء مرافق تعليمية مختلفة، كما أنها تنظر إلى الشهادات الجامعية وشهادات التأهيل المهني على قدم المساواة من حيث الأهمية. وبحلول نهاية عام ٢٠٠١، تجاوز معدل تغطية سنوات التعليم الإجباري التسع نسبة ٩٠ في المائة من السكان، وانخفضت الأمية لدى الشباب والكهول بنسبة ٥ في المائة. ويوجد على الصعيد الوطني ١ ٣٩٦ مدرسة عادية للتعليم العالي يتردد إليها ٩,٠٣ ملايين من الطلاب؛ و٦٠٧ مدارس للتعليم العالي للكبار يبلغ عدد طلبتها ٥,٥٩ ملايين؛ و٩٦٨ ٩٣ مدرسة إعدادية يبلغ عدد تلاميذها ٩٤,١٥ مليوناً. كما أنشأت الحكومة شبكة تتألف من معاهد عليا مهنية وتكنولوجية وإعداديات مهنية ومراكز للتدريب المهني ومؤسسات مهنية خاصة وأخرى على صعيد المشاريع بغية وضع نظام للتعليم المهني والتدريب متكامل ومتعدد المستويات يلبي احتياجات الباحثين عن العمل لأول مرة والمسرحين من أعمالهم والعاطلين على السواء. أما المتخرجون من مدارس التعليم الثانوي الذين لا يلتحقون بالتعليم العالي، فقد وُفرت لهم نُظُم للتلمذة تدوم بين سنة وثلاث سنوات. وقد أعيد تنظيم مؤسسات التدريب المهني مثل المدارس التقنية ومراكز التدريب المهني بإدخال قواعد شاملة للتدريب واستحداث أفرقة للتدريب المهني. كما نظمت دورات تدريبية موجهة نحو السوق والتوظيف. وفي أثناء ذلك، وضع نظام للمؤهلات المهنية مرتب بحسب الدرجات والشهادات المهنية لفائدة العمال، من العامل الماهر الأساسي إلى التقني المتقدم. وفي الوقت الراهن، نجد أن نحو ٨٠ في المائة من الوافدين الجدد إلى قوة العمل الحضرية قد تلقوا التعليم الثانوي فما فوق، أو تلقوا تدريباً مهنياً؛ وحصل نحو ٤٠ مليون عامل على شهادة تأهيل مناسبة.

٣١- وقد أنشأت الصين مراكز لخدمات التوظيف في جميع الشركات التابعة للدولة التي سرحت عمالاً. وبمجرد أن يتسجل العمال المسرحون، يمدهم المركز ببعض المال بما يحقق لهم الكفاف، ويدفع لهم مستحقات المعاش والبطالة وأقساط التأمين الصحي والاجتماعي. كما تزودهم أجهزة خدمات التوظيف التابعة للدولة بتوجيهات ومعلومات مهنية وخدمات التدريب المهني لمساعدتهم على إيجاد عمل سريعاً. ففي عام ١٩٩٨، وضعت الحكومة أول خطة بعنوان "٣ سنوات، ١٠ ملايين"، وهي عبارة عن برنامج يرمي إلى توفير إعادة التدريب لعشرة ملايين شخص عاطل عن العمل في ظرف ثلاث سنوات. ويُستحث أولئك العمال للمشاركة في إعادة التدريب من خلال حشد موارد المجتمع في مجال التدريب ونظام "تشتري" الحكومة من طريقه نتائج إعادة التدريب. وخلال فترة السنوات الثلاث من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٠، وُفر التدريب لأكثر من ١٣ مليون عامل مسرح وعاطل على الصعيد الوطني، ووصل معدل التوظيف إلى ٦٠ في المائة بعد مضي نصف سنة بالنسبة إلى العمال الذين استفادوا من البرنامج. ووضعت الخطة الثانية "٣ سنوات، ١٠ ملايين" في عام ٢٠٠١. ويجري حالياً تنفيذ خطة "الأعمال الناشئة" في ٣٠ مدينة. وتوفر هذه الخطة التدريب للعمال المسرحين والعاطلين الذين يرغبون في إنشاء مشاريع خاصة، وتساعدهم، بعد انقضاء التدريب، على تسجيل مشاريعهم والحصول على قروض صغيرة. ويوفر تطوير هذه الأعمال الصغيرة فرص عمل لمسرحين وعاطلين آخرين.

٣٢- ويحظى توظيف المرأة في الصين بعناية خاصة. فهناك مجموعة من القوانين واللوائح، بما فيها الدستور وقانون العمل، وقانون حقوق المرأة ومصالحها، واللوائح الخاصة بحماية العاملات والموظفات، واللوائح المتعلقة

بمجالات التوظيف المحظورة على المرأة، تمنع التمييز المباشر وغير المباشر ضد المرأة في العمل وشروط العمل، بما في ذلك التدريب والترقية والرعاية والسلامة في مجال الصحة والإقالة والضمان الاجتماعي. وقد أوْلت الحكومة عناية خاصة للفروق في مدى نهوض المرأة أثناء الانتقال من الاقتصاد الموجَّه إلى اقتصاد السوق، وركزت على مساعدة العاملات المسرحات على إيجاد وظائف جديدة وطبقت سياسات تفضيلية مثل تنظيم دورات تدريبية للتطوير الوظيفي للنساء وتوفير الدوائر المعنية بالعمل لدورات تدريبية مهنية مجاناً وتوصيات في مجال العمل. وتسعى الحكومة، على مستويات عدة ومن خلال العديد من القنوات، إلى إيجاد فرص عمل مع التركيز بوجه خاص على تطوير صناعات قطاع الخدمات وشبكات الخدمات المجتمعية بغية توفير فرص العمل المناسبة لبعض النساء الأكبر سناً أو اللواتي لديهن مهارة واحدة أو اللائي لم يتلقين سوى الحد الأدنى من التعليم. وتبين الإحصاءات أن ٧٠ في المائة من الذين وجدوا عملاً في المجتمعات المحلية في عام ٢٠٠٠ هم من النساء.

٣٣- وتحمي الدولة تمتع المرأة بنفس حقوق العمل التي يتمتع بها الرجل، ضامنة تساوي الأجر على العمل المتساوي القيمة، ومؤمِّنة الرعاية الخاصة المناسبة أثناء الحيض والحمل والنفاس والرضاعة. وسعياً إلى دعم إنشاء لجان العاملات، عدلت اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني التاسع قانون النقابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ للتصدي لمسألة انتهاك الحقوق الخاصة للعاملات. فقد جاء في المادة ٢٢ من القانون أنه، في حال انتهاك الحقوق الخاصة التي تتمتع بها النساء أو الفتيات العاملات، ينبغي لنقاباتهن تمثيلهن لمطالبة الشركة أو رب العمل المعني باتخاذ الإجراءات اللازمة لتسوية الوضع. وعلى الشركة أو رب العمل بعدئذ التدقيق في الوضع واتخاذ الترتيبات المناسبة وتقديم تقرير إلى النقابة، وإلا فللنقابة أن تقدم طلباً باللجوء القانوني إلى المحاكم المحلية.

٣٤- ويوجد على الصعيد الوطني ١٧٤ ٣ مؤسسة ترصد على جميع المستويات حماية حقوق العمال، وهي توظف نحو ٠٠٠ ٤٠ مفتش يشرفون على تنفيذ قانون العمل وقانون حقوق المرأة ومصالحها. وتعزز هذه المؤسسات ترتيبات الإشراف الاعتيادية، وتركز على ساعات العمل ونظام العطل والحماية أثناء "المراحل الأربع" المتمثلة في الحيض والحمل والنفاس والرضاعة، والتحقق من تساويهن في الأجر على العمل المتساوي القيمة. ومتى كُشف عن وجود مشاكل، اتُّخذت إجراءات عاجلة لحلها. وقد تم وضع وتوحيد نظام لعقود العمل والاتفاقات الجماعية؛ وتطالب المؤسسات والعمال، متى وقعوا تلك الاتفاقات، بمراعاة السمات الخاصة التي تتسم بها العاملات مراعاة تامة مع إضافة عبارات عن حقوق العاملات ومصالحهن بوضوح. وتدرس الدوائر المسؤولة عن حماية العمال الاتفاقات الجماعية وتحقق في تنفيذ جميع البنود المتعلقة بحماية حقوق العاملات ومصالحهن. ويقدم المزيد من التوجيه إلى الشركات التي تجرى إصلاحات على نُظم توزيع العمل داخلياً للتأكد من أن الرجال والنساء متساوون في الأجر على العمل المتساوي القيمة. وفي نهاية عام ٢٠٠٢، كانت عقود العمل متاحة في أكثر من ٩٥ في المائة من الشركات الحضرية، وكان أكثر من ٧٠ مليون عامل يتمتعون بالحماية التي توفرها الاتفاقات الجماعية.

٣٥- وتعتبر الصين أن من الأهمية بمكان توظيف المعوقين وتوفر لهم شتى السبل لبلوغ هذه الغاية. ففي المناطق الحضرية، توجد ثلاث سبل رئيسية للتوظيف أمام المعوقين. فمن المطلوب أولاً من جميع الكيانات الاجتماعية، قانوناً، أن تستخدم نسبة معينة من المعوقين، فإن لم تفعل تعيَّن عليها دفع مبالغ مالية لصندوق خاص بضمان العمل لفائدة المعوقين. ويعمل حالياً في إطار نظام التناسب هذا نحو ١,١١ مليون شخص. وأما السبيل الثانية فهي إنشاء مشاريع للرعاية الاجتماعية مكرسة خصيصاً لتوظيف المعوقين تستفيد من سياسة تخفيض الضرائب والإعفاء

الضريبي. وأما السبيل الثالثة فعبارة عن نظام من التفضيلات وسياسات الدعم يشجع على ممارسة المعوقين للمهن الحرة، ويبلغ حالياً عدد المعوقين الموظفين في إطار هذا النظام زهاء ٠٠٠ ٤٤٨ ١ شخص. وإجمالاً، فإن نحو ٣,٥٢ ملايين معوق يعملون في الوقت الراهن في المدن والبلْدات، وتتحسن بالتدريج الظروف والأوضاع التي يعملون فيها. وفي المناطق الريفية، يقوم المعوقون عادةً بأعمال تلائم وضعهم الخاص مثل الغرس وتربية الحيوانات والصناعة التقليدية وما شابه ذلك. ويعمل نحو ٠٠٠ ٧٩٥ ١٥ شخص في تلك المجالات. ويوجد على الصعيد الوطني ٠١٢ ٣ مؤسسة مخصصة لتقديم خدمات التوظيف للمعوقين. فهي توفر التدريب والتوجيه المهنيين وتقدم معلومات عن التوظيف. وقد ارتفعت نسبة توظيف المعوقين من ٥٠ في المائة في عام ١٩٨٧ إلى أكثر من ٨٠ في المائة حالياً. وبفضل الوظائف المجزية، يكسب المعوقون دخلاً أفضل، بما يحسن ظروفهم المعيشة ويسهم في ازدهار المجتمع.

٣٦- وبغية إعمال الحق في العمل إعمالاً كاملاً وتحقيق الاستقرار في تنمية البلد اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وتحقيق العمالة الكاملة المنتجة، استنبطت حكومة الصين في عام ٢٠٠١ خطة الشعب الخماسية العاشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (المشار إليها أدناه بـ "الخطة") ووضعتها موضع التنفيذ، وهي الخطة التي تتلخص أهدافها في تحقيق الاستقرار في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمالة الكاملة. وتشير الخطة إلى أن السنوات الخمس إلى العشر المقبلة ستكون فترة مهمة في تنمية الصين اقتصادياً واجتماعياً. وأثناء الفترة التي شملتها الخطة الخماسية العاشرة (٢٠٠١-٢٠٠٥)، سيحافظ الاقتصاد الصيني على وتيرة سريعة في التنمية؛ وسيكون للتكيفات الاستراتيجية مع البنى الاقتصادية آثار ملحوظة، كما ستتحسن نوعية النمو الاقتصادي وتزداد مزاياه بوضوح. وبحلول عام ٢٠١٠، من المتوقع أن يتضاعف الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بعام ٢٠٠٠. ومن المرتقب أن تحرز الصناعات التابعة للدولة، بعد أن تكون قد اعتمدت الممارسات الحديثة للشركات، تقدماً كبيراً، كما أن نظام الرعاية الاجتماعية سيكتمل، وستُتخذ إجراءات مهمة لتحسين اقتصاد السوق الاشتراكي، بالإضافة إلى تزايد وتوسع مشاركة الصين في التعاون والمنافسة الاقتصادية الدولية. وسيتاح المزيد من قنوات التوظيف، وسيتواصل ارتفاع دخل الفرد في المناطق الريفية والحضرية على السواء، وستتحسن الأوضاع المعيشية مادياً وثقافياً، في حين ستتعزز حماية البيئة والضمانات البيئية. كما ستزيد وتيرة التطور التكنولوجي والتعليم، مما يعزز مستوى الثقافة العامة لدى الشعب، فضلاً عن إحراز الثقافة الروحية وسيادة الديمقراطية تقدماً ملحوظاً.

٣٧- وتشمل الأهداف الكلية للحكومة أثناء الخطة الخماسية العاشرة ما يلي: (أ) تحقيق معدل نمو اقتصادي سنوي بنسبة ٧ في المائة، بما يفضي في عام ٢٠٠٥ إلى ناتج محلي إجمالي قدره ٠٠٥ ١٢ مليار يوان (بالقيمة الثابتة لعام ٢٠٠٠)، وناتج محلي إجمالي للفرد الواحد قدره ٤٠٠ ٩ يوان؛ (ب) إيجاد ٤٠ مليون فرصة عمل جديدة في المدن في غضون خمسة أعوام، وانتقال ٤٠ مليون شخص من اليد العاملة الريفية، مع إبقاء معدل البطالة المسجل في المدن على مستوى ٥ في المائة تقريباً؛ (ج) تحقيق استقرار الأسعار الإجمالية الأساسية؛ (د) تحقيق توازن ميزان المدفوعات الدولي. وتشمل الأهداف الأساسية للتكيفات مع البنى الاقتصادية الآتي: (أ) تحسين البنى الصناعية لزيادة القدرة التنافسية في الأسواق الدولية، ومن المتوقع أن تبلغ القيمة المضافة في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات بحلول عام ٢٠٠٥، على التوالي، نسب ١٣ في المائة و٥١ في المائة و٣٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وستستخدم تلك القطاعات ٤٤ في المائة و٢٣ في المائة و٣٣ في المائة من اليد العاملة، على التوالي؛ (ب) حدوث تحسن ملحوظ في المستوى الاقتصادي الوطني وكميات المعلومات المتاحة داخل المجتمع؛ (ج) حصول تحسن ملحوظ في البنية التحتية الأساسية؛ (د) المراقبة الفعالة للاتجاه الحالي نحو توسُّع الفجوة الإنمائية بين المناطق؛

(هـ) تعزيز تزايد مستوى التحضّر. وبالنسبة إلى التطور التكنولوجي والتعليمي، تشمل الأهداف الرئيسية ما يلي: (أ) زيادة الإنفاق على البحث والتطوير على الصعيد الوطني بحلول عام ٢٠٠٥ بنسبة تفوق ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وتزامن ذلك مع زيادات في القدرة على الإبداع التكنولوجي ووتيرة سريعة للتقدم التكنولوجي؛ (ب) تطور سريع في مجال التعليم على جميع المستويات وبجميع الأنواع، مع تحقيق المزيد على صعيد توطيد التعليم الأساسي الإجباري العام الذي يدوم تسع سنوات، وتحقيق فائض في معدل الالتحاق الإجمالي بالمدارس الإعدادية بنسبة ٩٠ في المائة، يليها المعدلات الإجمالية للالتحاق بالمدارس الثانوية والتعليم العالي بنسبة ٦٠ في المائة و١٥ في المائة على التوالي. وتشمل الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة ما يلي: (أ) احتواء معدل زيادة السكان الطبيعي في حدود ٩ في الألف وتحديد عدد السكان في ١,٣٣ مليار شخص بحلول ٢٠٠٥؛ (ب) احتواء الاتجاهات الراهنة للتدهور البيئي بزيادة الغطاء الحرجي بنسبة ١٨,٢ في المائة وزيادة في المناطق الخضراء في المناطق الحضرية التي شيدت مؤخراً بنسبة ٣٥ في المائة؛ (ج) تحسين نوعي في البيئتين الحضرية والريفية بتخفيض مستويات انبعاث الملوثات الإجمالي بنسبة ١٠ في المائة عمّا كانت عليه في سنة ٢٠٠٠؛ (د) إنجازات ملحوظة في الاقتصاد في استعمال الموارد وحمايتها. وتشمل أوجه التقدم الأساسية المتوقعة في المستوى المعيشي للشعب ما يلي: (أ) تحسن ملحوظ في نوعية الحياة بفضل زيادة جودة الخدمات العامة الأساسية؛ (ب) زيادة المعدل السنوي للفرد بنسبة ٥ في المائة في الدخل المتاح لسكان الحضر والدخل الصافي لسكان الريف؛ وزيادة المساحة السكنية للفرد من سكان المدن لتصل إلى قرابة ٢٣ متراً مربعاً بحلول عام ٢٠٠٥؛ (ج) تركيب التلفزيون السلكي في ٤٠ في المائة من المساكن على الصعيد الوطني؛ (د) الاستمرار في تحسين الخدمات الصحية وخدمات الإصحاح في المدن ومرافق الخدمات الطبية في الأرياف لتحسين المعايير الصحية العامة؛ (هـ) زيادة المرافق الثقافية والرياضية في المناطق الحضرية والريفية على السواء بغية إغناء الحياة الثقافية من خلال توفير المزيد من الفضاءات؛ (و) توجيه أفضل لنسق المجتمع ونظامه عموماً.

٣٨- وتستهدف الصين تعزيز المكانة المركزية التي تحتلها الزراعة بغية تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة في المجتمعات المحلية الريفية والقضاء على الفقر. وستطبق بدقة نظاماً لحماية الأراضي الزراعية، محافظة على التوازن في توافر الأراضي الصالحة للزراعة بحيث لا تقل تلك الأراضي عن ١٢٨ مليون هكتار على الصعيد الوطني بحلول عام ٢٠٠٥. وستضمن الاستقرار في القدرة على إنتاج الحبوب عن طريق تنفيذ خطة "هندسة البذور"[(١)]، وتحسين مرافق ري الحقول، وتطوير الحقول ذات المردودية المنخفضة والمتوسطة، والتكيف مع المرافق في مراكز الحبوب وتوزُّع تلك المراكز. وستعزَّز ديناميات الدعم في المناطق التي تنتج الحبوب بغية حماية نظام إنتاجي قوي، وسيشجَّع على إقامة علاقات مستقرة بين المنتجين وأسواقهم. وسيؤمَّن إيجاد توازن أساسي بين العرض والطلب على الحبوب الغذائية. وسيركَّز على العمل المفضي إلى تخفيف وطأة الفقر في المناطق التي تقطنها أقليات في غرب البلاد، والمناطق الثورية الأصلية، والمناطق الحدودية، والمناطق المنكوبة بالفقر، بغرض ضمان الخروج السريع من الفقر لمن لا يزال يعانيه. وسيحافَظ على النهج الإنمائي في مجال التخفيف من الفقر مع زيادة حجم التحويلات المالية إلى المناطق الفقيرة، وزيادة الأموال المخصصة للتخفيف من الفقر على جميع المستويات وزيادة فعالية تلك الأموال من حيث التكاليف والفوائد. وستعزز البنية التحتية الأساسية في المناطق الفقيرة، وستولى الأولوية لتطوير المرافق التعليمية والثقافية ومرافق الإصحاح. وسيوسع نطاق خطط "العمل من أجل الرفاهية" بحيث تدخل تحسينات على شبكات الطرق الريفية، وإمداد الإنسان والحيوان بالماء الصالح للشرب، والعمل الميداني الأساسي،

ونظم الري الصغيرة النطاق. ومن شأن ذلك أن يحسن ظروف المعيشة الأساسية والزراعة في المناطق الفقيرة. وفي العدد القليل من المناطق حيث فقرُ البيئة المعيشية، ستوجَد الظروف الضرورية لتنمية الأراضي بأفضل ما يمكن. وفي ذات الوقت، سيستمر تقديم الدعم إلى المناطق والسكان الذين انزلقوا مرة أخرى إلى الفقر.

٣٩- وستستمر الصين في تكثيف عمليات إصلاح الصناعات المملوكة للدولة، واستخدام البنى التحتية الصناعية استخداماً أمثل، وزيادة الانفتاح على العالم الخارجي، وفتح الاقتصاد، وتعزيز قدرة الصين التنافسية على الصعيد الدولي. ويجري إدخال إصلاحات على الصناعات الكبرى والمتوسطة المملوكة للدولة لتشجيع الممارسات الموحدة للمؤسسات. وباستثناء الأقلية المتبقية من الشركات الاحتكارية المملوكة للدولة التي ستتحول إلى شركات مملوكة للدولة بالكامل، فإن المشاريع الكبيرة والمتوسطة المملوكة للدولة ستحظى بالتشجيع للتسجيل في قائمة أسواق الأوراق المالية بحسب النماذج الموحدة، وتدخل في مشاريع مشتركة مع الشركات الأجنبية وتشارك في مخططات تبادل الأسهم وما شابه ذلك لكي تتحول تدريجياً إلى شركات متعددة الاستثمارات محدودة المسؤولية أو شركات عامة محدودة المسؤولية. وسيوضع نظام محدد الوظائف تحديداً واضحاً لتدبير أصول الدولة وإدارتها والإشراف عليها بغرض تمكين المستثمرين في تلك الأصول من اتخاذ مركز لها سريعاً. وفي تلك الأثناء، ستستكشف الدولة سبل الترخيص بشروط للشركات المملوكة للدولة أو الشركات التي تدير أصول الدولة بأن تمارس وظائف المستثمر، وستعزز الإشراف الخارجي لنظام إدارة أصول الدولة برمته. وستُجرَى المزيد من الإصلاحات الداخلية وستوضع إجراءات من أجل تحقيق إدارة علمية ووضع آليات متكاملة وفعالة للتحفيز والتقييد. ومن المتوقع تحقيق المزيد من التقدم في عملية إنعاش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للدولة من خلال إعادة التنظيم والتشغيل المشترك والاندماج والتأجير والإدارة من الباطن وآليات تبادل الأسهم والبيع المباشر، مما يسمح بإصلاح إدارة حقوق الملكية ونظم الإدارة عموماً. ومن المزمع تحسين آليات الانسحاب من السوق بتوضيح القنوات الضرورية ووضع معايير تدريجية للمؤسسات، ولا سيما المؤسسات التي تتكبد خسائر، لتسهيل التبادل التجاري. وستظل السياسات الراهنة بشأن الاندماج والإفلاس في المؤسسات التابعة للدولة سارية المفعول. وسيشجع الأفراد والكيانات غير التابعة للدولة والمستثمرون الأجانب على المشاركة في إعادة تشكيل المؤسسات التابعة للدولة، وستُواصَل التغيرات في هيكل الأسهم ووسائل تبادل الأسهم في تلك المؤسسات غير المدرجة في سوق الأسهم بغية إنشاء مؤسسات متعددة الملكية. وستبذل كل الجهود لزيادة النوعية الإجمالية والقدرة التنافسية الدولية للصناعة الصينية من خلال تبني اقتصاد يوجهه السوق ونظام يقوم على المشاريع، وكل ذلك مدعوم بالتقدم التكنولوجي الذي يسمح بالتحول مع التشديد على مواطن القوة. وتمشياً مع تنمية البلد اقتصادياً واجتماعياً، والتكيفات الهيكلية الضرورية، والتعهدات التي قطعتها الصين بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ستخفض التعريفات الجمركية تدريجياً، وستفتح على مراحل صناعات الخدمات من قبيل المصارف والتأمين والاتصالات والتبادل التجاري الخارجي والمحلي والسفر. وستتمتع الشركات الاستثمارية الأجنبية تدريجياً بنفس ظروف المعاملة التي تحظى بها الشركات الوطنية في أثناء وضع السياسات الاستثمارية الموحدة والشفافة. وباستثناء الصناعات أو المؤسسات الحساسة في مجال الدفاع عن الوطن أو ديمومته الاقتصادية، التي يجب أن تظل ملكيتها بين يدي الدولة، ستُرفع القيود عن النِّسب التي يمكن الحصول عليها من ملكية الشركات. وفي الختام، سيولى الاهتمام لوضع قوانين تتعلق بالمواطنين الأجانب وشؤونهم الاقتصادية وتحسينها بغرض رفع المستوى العام للإدارة القانونية في هذا الصدد.

٤٠- وستستمر الصين في تطوير قطاع صناعة الخدمات، وسترفع مستوى معايير العرض والخدمة. ومن جوانب هـذا الالتزام استحداث خدمات تعنى بقضايا المستهلكين اليومية. وتشمل تلك الخدمات ما يلي: (أ) المزيد من إصـلاح نظم السكن في المناطق الحضرية، وتنفيذ السياسات النقدية لتوزيع السكن، وتطوير العقارات والنهوض بصناعات صيانة المباني والزخرفة، مع التركيز على الأحياء السكنية وإدارة الممتلكات؛ (ب) توسيع سوق السفر مـن خـلال تشجيع ووضع منتجات جديدة بغية جعل هذه السوق مجالاً جديداً للنمو الاقتصادي؛ (ج) تحسين مـرافق الخدمـات المقدمة إلى المجتمعات المحلية وتوزيعها الأمثل بقصد توسيع صناعة الخدمات المقدمة إلى هذه المجتمعات؛ (د) تحقيق المزيد من التطور في المبادلات التجارية وتجارة التجزئة والمطاعم؛ (هـ) العمل بهمة على تعزيز الخدمـات المالية وخدمات التأمين الموجهة للمستهلك؛ (و) تطوير قطاعي الترفيه الشعبي السليم والمفيد، واللياقة البدنية، بغية تطوير الصناعات الثقافية وتلك الموجهة نحو اللياقة البدنية. ومن الجوانب الأخرى من ذلك الالتزام تطويـر صـناعات الخدمـات الموجهة نحو الإنتاج. ويشمل ذلك (أ) استحداث أنواع وتقنيات جديدة في مجال الأعمال، وتشجيع حقوق الامتياز، ونظم التوزيع، وخدمات النقل وتنوّع مرافقه ووسائله، وإصلاح وتحسين النقل التقليدي، وصناعات خدمات التوزيع والبريد؛ (ب) تطور سريع في قطاع المال والتأمين، ودعم توسيع الخدمات الائتمانـية من طرف المصارف التجارية، وتوسيع قنوات استعمال أموال التأمين، وتحسين قدرة شركات التأمين عـلى قـبول مطالبات التأمين والتعويض عنها، وتشجيع الإبداع في الخدمات المالية والتأمينية، والتحسين العام للخدمات؛ (ج) توحيد وتطوير خدمات المحاسبة، والخدمات القانونية، والاستشارة الإدارية، والاستشارة الهندسية، وغيرها من صناعات الخدمات الوسيطة؛ (د) تطوير صناعة خدمات تكنولوجيا المعلومات، ولا سيما الشبكات، والاستشارة في مجال تكنولوجيا معالجة البيانات التطبيقية، وصناعة خدمات قواعد البيانات.

٤١- وتسـعى الصين إلى تسريع تطوير مختلف صناعات تكنولوجيا المعلومات بوصف ذلك خطوة هامة نحو إدمـاج تلك التكنولوجيا في المجتمع. ويتمثل أحد جوانب هذا التوجه في التطبيق الشامل لتكنولوجيا المعلومات الـذي يشـمل الآتي: (أ) تنفيذ مشاريع كبيرة تعزز استعمال تكنولوجيا المعلومات في قطاعات من قبيل القطاع الحكومـي وقطاع المال والتجارة الخارجية والبث الإذاعي والتلفزي والتعليم والتكنولوجيا والصحة والإصحاح والضمان الاجتماعي والخدمات العامة؛ (ب) تطوير الخدمات التجارية الإلكترونية، مع تسريع إدخال نظم التوثيق الإلكتروني، ونظم الدفع الحديثة، والتسهيلات الائتمانية؛ (ج) التركيز على تطبيق تكنولوجيات المعلومات الشبكية على تجارة السلع الزراعية ونشر التكنولوجيا الزراعية الجديدة؛ (د) تشجيع إدماج تكنولوجيا المعلومات في صلب الصـناعات الثقافـية المعنية؛ (هـ) توسيع استعمال شفرات الخطوط العمودية والشفرات الرقمية وغير ذلك من تطبيقات المعلومات الموحدة الأساسية؛ (و) تعزيز تعميم استيعاب التكنولوجيات الحاسوبية والشبكية؛ (ز) وضع معـايير وطنـية في مجـال نظم المعلومات. ويشمل جانب ثانٍ من هذه المبادرة إنشاء بنية تحتية أساسية في مجال تكنولوجـيا المعلومـات: شـبكات عريضة النطاق عالية السرعة، مع التركيز على النفاذ عريض النطاق، وعند الاقتضـاء إقامة شبكات للاتصالات المتنقلة من الجيل الثالث؛ ونظم محكمة لأمن الشبكات والبيانات؛ ومصادر المعلومـات الأساسية الوطنية والعامة، وقواعد البيانات الاقتصادية، وغير ذلك من أشكال تبادل البيانات ونظم البيانات الجغرافية؛ وزيادة تكامل شبكات الاتصالات والتلفزة والحاسوب. ويتعلق الجانب الثالث بتطوير صناعات تحويلـية تنـتج معدات إلكترونية مناسبة. ومن شأن تطوير التكنولوجيات الأساسية أن يعزز القدرة على تصنيع المنتجات الحاسوبية والشبكية وتلك المتعلقة بالاتصالات، والأجهزة السمعية البصرية الرقمية، ومكونات الأجهزة

الجديدة. وستدفع جهود مماثلة إلى تطوير صناعات الدوائر المتكاملة والبرمجيات، وعموماً تحسين بنية البلد التحتية في مجال تكنولوجيا المعلومات وقدرات التكامل بين النظم.

٤٢- وتواصل الصين تعزيز بنيتها التحتية الأساسية، فهي تحسن توزيع وهيكلة المرافق. ومن جوانب ذلك تحسين مرافق حفظ المياه. واستناداً إلى سياسة ترمي إلى الانتفاع بالموارد المائية والتصدي في نفس الوقت للأضرار المحتملة، وبذل المزيد من الجهود لمنع الفيضانات والجفاف وما يقترن بها من كوارث، يجب إيلاء اهتمام خاص لمعالجة قضيتي نقص إمدادات المياه وتلوث المياه. ويتمثل الجانب الثاني في استكمال نظام شامل للنقل. وسيُعمد إلى تعجيل بناء الشبكة الوطنية الرئيسية للطرق السريعة المعروفة باسم "5 Down and 7 Across"[٢] في حين ستُستكمل وتفتح من بينها[٣] بالكامل ثلاث طرق سريعة أساسية شمال - جنوب وطريقان سريعتان شرق - غرب. وبحلول عام ٢٠٠٥، سيتاح ١,٦ مليون كيلومتر من الطرق السريعة، من بينها نحو ٠٠٠ ٢٥ كيلومتر من طرق النقل السريع. وستشمل أشغال إقامة شبكة السكك الحديدية الخط سينغخاي - تبت، والخط السريع بكين - شانغهاي، والسكك الحديدية التي تعبر الحدود الشمالية الغربية والجنوبية الغربية. وبحلول عام ٢٠٠٥، سيدخل نحو ٠٠٠ ٧٥ كيلومتر من السكك الحديدية طور العمل. وفي أثناء ذلك، ستطور البنية التحتية للسكك الحديدية في المدن الكبرى. وعلى طول السواحل، ستطور نظم النقل بالحاويات ومرافق البضائع السائبة المتخصصة في الموانئ الرئيسية؛ وستحسن المعدات في المرافئ والممرات. والجانب الثالث من تطوير البنية التحتية يركز على الإدارة المثلى لبنية الطاقة في البلد. ولمّا أصبح الفحم مصدر الطاقة الأساسي المتبقي، فسيزيد إنتاج النوعيات الممتازة بالتناسب، في حين سيجري التركيز على البحث، والتطوير، وتطبيق تكنولوجيات الفحم النظيف. ومن المزمع تنمية الموارد النفطية، مع التركيز على زيادة استكشاف واستغلال الغاز الطبيعي، في الوقت الذي يستمر فيه تطوير بدائل النفط مثل الوقود الكحولي. وفي أثناء ذلك، ستستمر الإمدادات الخارجية، مع إنشاء قواعد للإمداد بالنفط والغاز الطبيعي في الخارج وتنويع الواردات النفطية.

٤٣- وستواصل الصين تنفيذ استراتيجيتها الإنمائية في غرب البلاد واستراتيجيتها في مجال التحضير بتعزيز تنسيق التنمية بين مختلف المقاطعات والمدن والمناطق الريفية في البلاد في سبيل تحقيق تقدم مشترك. وسيولى اهتمام خاص على مدى السنوات الخمس إلى العشر القادمة لتحقيق إنجازات كبيرة في تطوير البنية التحتية الأساسية والبيئة الطبيعية في الغرب، مع إدخال تحسينات على التكنولوجيا والتعليم. وستُعتمد آليات جديدة لتحسين بيئة الاستثمار وفتح المجال للمصالح المحلية والخارجية بغية إنشاء اقتصاد يقوم على نظم متنوعة من الملكية وجلب كل من الاستثمار الأجنبي والمحلي في التنمية والبناء. وسيركّز بوجه خاص على تطوير المدن والبلْدات الصغيرة والمتوسطة وتحسين سير المراكز الإقليمية، في الوقت الذي ستؤثر المدن الكبرى تأثيراً بالغاً في التنمية الإقليمية وستشجّع تطوير المناطق الحضرية المركزة تطويراً منهجياً. ومن شأن تكثيف تنمية المدن والبلْدات اقتصادياً أن يعزز قدرتها على توفير فرص العمل، في حين أن من شأن تطوير البنية التحتية الحضرية أن يُحسن ظروف السكن وسير الخدمات العامة والمجتمعية. وبالتركيز على إيجاد بيئة معيشية ملائمة لسكان الحضر، ستتحسن حماية البيئة الحضرية ومكافحة التلوث. وفي النهاية، فإن من شأن التحسين العام لمعايير الإدارة الحضرية أن يفيد تنسيق عمليات التخطيط والتصميم والبناء مما يمنح كل بلْدة ومدينة طابعها الخاص.

٤٤- وستعجّل الصين تطوير المنشآت التعليمية والصحية ومنشآت اللياقة البدنية. وتشمل الأهداف التعليمية تشجيع البرامج التعليمية التي تضمن تنمية الطلاب الأخلاقية والفكرية والبدنية، في الوقت الذي تشجَّع فيه المواهب الطبيعية وتنمّي الإبداع والقدرات العملية. ويحظى تعزيز التعليم الأساسي بتركيز خاص لأن الصين مستمرة في رفع مستوى التعليم العام لدى السكان. وتشمل المبادرات ما يلي: (أ) توسيع نطاق التعليم الإجباري ليشمل المناطق الفقيرة في الغرب وفي المناطق التي تقطنها أقليات، وتنفيذ "البرنامج الوطني للتعليم الإجباري الخاص بالمناطق الفقيرة"، وهو الثاني من نوعه، و"برنامج استبدال البنى التحتية الخطرة في المدارس الريفية"؛ (ب) زيادة تغطية التعليم الثانوي زيادة مطردة حتى يصبح هو القاعدة في المدن الكبرى والمناطق المتقدمة اقتصادياً؛ (ج) اعتماد العديد من التدابير الرامية إلى تطوير التعليم العالي وتوسيع نطاق الفرص التعليمية وضمان جودة التعليم؛ (د) الاستمرار في تنفيذ "البرنامج ٢١١"[٤] الذي يركز على إنشاء عدد من الجامعات العالية المستوى وذات ميادين الدراسة المتنوعة. وفي أثناء ذلك، سيُكرس المزيد من الجهود للتعليم والتدريب المهنيين، وإنشاء مرافق تعليم الكبار وغيره من أشكال التعليم المستمر، وإقامة نظام للتعليم مدى الحياة، والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. وتشمل المبادرات ذات الأغراض الصحية ما يلي: (أ) إصلاح وتحسين الخدمات الصحية، والأمن الطبي، ونظم رصد الصحة والسلامة، وتطوير العلاج الطبي الأساسي، والرعاية الوقائية، وخدمات النقاهة؛ (ب) تنفيذ التخطيط الصحي الإقليمي والتوزيع الأمثل للموارد الصحية؛ (ج) التركيز الشديد على النظافة والوقاية من الأمراض، وبذل المزيد من الجهود لمنع ومكافحة الأمراض الكثيرة الحدوث، والأمراض المهنية والأمراض المعدية؛ (د) تطوير الطب التقليدي الصيني، وفي نفس الوقت تشجيع التكامل بين الطب الصيني والطب الغربي؛ (هـ) بذل الجهود لمعالجة أهم القضايا الأساسية في مجالي الصحة والرعاية الطبية المستمرة في المجتمعات المحلية الريفية عن طريق تحسين خدمات الرعاية الصحية الأولية في تلك المجتمعات، وذلك بزيادة المرافق الأساسية وتشجيع الاشتراك في استعمال المرافق حيثما سمحت العوامل الجغرافية. وفي أثناء ذلك، سيتم التركيز على توفير مرافق الرياضة واللياقة العامة، وتشجيع حملات اللياقة البدنية على الصعيد الوطني ونظم تقدير مستويات اللياقة البدنية. كما ستتطور البرامج التي تشجع الألعاب الرياضية القائمة على المنافسة وألعاب القوى.

٤٥- وتعمل الصين بفعالية على زيادة فرص العمل واستكمال نظام الرعاية الاجتماعية. وبفضل رسم وتطبيق سياسات ملائمة، تُبذل جهود في سبيل إقامة صناعات تستخدم اليد العاملة بكثافة، وصناعات الخدمات التي تستخدم عدداً كبيراً من القوى العاملة، ومؤسسات صغيرة ومتوسطة لا تملكها الدولة. كما تبذل جهود في مجال التدريب في مكان العمل، والتدريب في مجال إعادة التوظيف بغية تطوير مهارات اليد العاملة وتعزيز فرص إيجاد العاطلين لعمل أو إنشاء أعمالهم الخاصة بهم. وتحظى نماذج التوظيف المرنة بالتشجيع، كما يشجَّع العمال على تغيير مهنهم والقبول بالعمل بعض الوقت أو بصورة موسمية والاشتغال بالأعمال الحرة. هذا فضلاً عن أن الصين تفتح سوقاً دولية في مجال العمالة وتوسع نطاق تصدير العمالة. وتسعى جاهدة إلى إعداد العمال للعمل عموماً وإلى استحداث نظام للمؤهلات المهنية تتكلل بمنح شهادات، في الوقت الذي تُنْفَذ فيه برامج للتقاعد بدقة. وفيما يتعلق ببرامج الرعاية الاجتماعية، تعمل الصين على توسيع نطاق مخططاتها في مجال معاش المسنين، وتُواصل تدقيق مخططات تأمين المسنين لفائدة العاملين في الحضر، وتشتمل على مزيج بين برنامج تموله السلطات العامة وبرنامج للادخار الفردي. وتشجع السلطات برنامجاً مشابهاً يستعمل ذات النموذج الخاص بالتأمين الطبي لفائدة عمال الحضر بغية التأكد من مراعاة احتياجات العمال الطبية الأساسية. كما تعمل على إدخال تحسينات على التأمين من

البطالة، ومنها مشاريع نموذجية تستهدف تحقيق الانسجام تدريجياً بين نظام الرعاية الاجتماعية لفائدة المسرحين عن العمل في القطاع العام وبين نظام التأمين من البطالة، وتوسيع نطاق التغطية التي يتحملها التأمين من البطالة. كما يتوسع نطاق مخطّطي تعويض العمال والتأمين على الأمومة. ويشجَّع أرباب العمل الذين يستوفون بعض الشروط على استحداث مكافآت سنوية ووضع نظام تأمين صحي إضافي لفائدة موظفيهم، مما يسمح بأن يكمل نظام التأمين التجاري نظام الرعاية الاجتماعية.

## المادة ٧

## الحق في ظروف عمل ملائمة

٤٦- يعد المبدأ العادل القائل "أجر الإنسان بحسب عمله"، المعمول به في الصين المبدأ الرئيسي الذي يتأسس عليه نظام متنوع للأجور. والنتيجة عبارة عن نظام ينصب فيه التركيز على الإنصاف والفعالية على السواء. وقد نجم عن الإصلاحات التي أُدخلت على طرائق دفع الأجور، التي تشمل تطبيق العوامل الموازِنة لقوى السوق على مستويات الأجور، نظامٌ تزيد فيه مستويات دخل العمال بزيادة النمو الاقتصادي ونمو أرباح الشركات. وينص قانون العمل، وتنص لوائح الحد الأدنى للأجور، واللوائح المؤقتة بشأن دفع الأجور، وغيرها من التشريعات، على قرارات واضحة بشأن توزيع الأجور. وتعمد الحكومة دورياً إلى وضع وتكييف معايير الحد الأدنى للأجور، وتعرض طرائق الدفع المعتمدة، وتنشر بانتظام بيانات عن المبادئ التوجيهية في مجال الأجور، والأجور السائدة في السوق وتكاليف اليد العاملة، وتشجع الشركات على أن تجرب اتفاقات الأجور الجماعية، وتحثها على اعتماد أنظمة للأجور ونماذج لتوزيعها تتسم بالتنوع والمرونة، وتصون حق الشركات في وضع أنظمتها في مجال الأجور وحقوق العمال في الحصول على أجر معقول مقابل العمل الذي يقومون به وفقاً للقانون.

٤٧- ويوجد في الصين نظامان رئيسيان لتحديد مستويات الأجور. ينطبق الأول على الشركات التابعة للدولة، حيث تحدد الأجور الإجمالية طبقاً للربحية العامة للشركة المعنية. وتنطبق خطط إدارة الأجور، ولها علاقة بكفاءة العمل. كما أن الشركات، إذ تحدد مجمل نفقات الأجور، تعمل في إطار الأساسين المنطقيين المتمثلين في شرط "أقل من"، أي أن نمو إجمالي تكاليف العمالة يجب أن يظل أقل من نمو الأرباح، وفي كون نمو معدل الأجور يجب أن يظل أقل من نمو الإنتاجية. وفي أثناء ذلك، تحدد الشركات غير التابعة للدولة عادة مستويات الأجور الخاصة بها بصفتها دالة على المعدلات السائدة في سوق العمل وربحيتها الخاصة بها. وتحدد بعض الشركات مستويات الأجور عن طريق الاتفاقات الجماعية؛ وتجرب أكثر من ٣٠ ٠٠٠ شركة في الصين حالياً اتفاقات الأجور الجماعية. وتتمتع الشركات باستقلال داخلي تام في مجال توزيع الأجور وإن كانت الحكومة قد أشارت إليها بإجراء إصلاحات بحيث تربط الأجر بالعمل المضطلع به في المقام الأول. وفيما يتعلق بسياسة الأجور، عُمم تنفيذ مبدأي "كل إنسان بحسب عمله" وتساوي الأجر على العمل المتساوي القيمة، ولا يوجد تمييز على أساس نوع الجنس أو الانتماء العرقي أو الإثني.

٤٨- وأصدرت الحكومة في عام ١٩٩٣ "لوائح الحد الأدنى للأجور"، وفي عام ١٩٩٤ نشرت الدائرة المعنية "توجيهات بشأن تطبيق نظام الحد الأدنى للأجور المضمون". وجاء في المادة ٤٨ من قانون العمل لعام ١٩٩٤ أن:

"الدولـــة تطبق نظاماً للحد الأدنى للأجور المضمون. ويجب على حكومات مقاطعات الشعب أو المناطق المستقلة أو البلديات التي تقع مباشرة تحت سلطة الحكومة المركزية تحديد معايير معينة بشأن الحد الأدنى للأجور وإبلاغ مجلس الدولة بذلك بغرض تسجيلها. ويجب ألا تقل الأجور التي تدفعها الوحدة الموظِّفة عن المعايير المحلية بشأن الحد الأدنى للأجور".

وينطبق نظام الحد الأدنى للأجور المضمون على جميع الشركات وآحاد الكيانات الاقتصادية ضمن حدود جمهورية الصين الشعبية وعلى العمال الذين يعملون في تلك المؤسسات.كما أن على المؤسسات والهيئات والجمعيات التابعة للدولة والعمال الذين يعملون فيها أن يتبعوا تلك اللوائح.

٤٩- ثم إن الصـــين، وقد وضعت نظاماً للحد الأدنى للأجور المضمون، تهدف أساساً إلى تأمين سبل المعيشة الأساســـية للعمال وأسرهم. وتضطلع الإدارات التي تدير نظام ضمانات العمل بوضع نظام للحد الأدنى للأجور، وتسهر الإدارات المعنية في كل مقاطعة ومنطقة مستقلة وبلدية تدار مباشرة على وضع معايير الحد الأدنى للأجور وتكييـــفها ونشرها وتنفيذها كل في مجالها. وتنص "لوائح الحد الأدنى للأجور" على الآتي: "إن الإدارات المعنية بـــإدارة نظـــام ضمانات العمل، عندما تضع معايير الحد الأدنى للأجور، تجري دراسات بالاشتراك مع النقابات وجمعـــيات أرباب العمل، وتستشير الجمعيات التجارية والصناعية المحلية والإدارات المالية والمدنية والإحصائية". وبناء عليه، فإن سلطات حكومة الشعب على صعيد المقاطعات، عندما تضع معايير الحد الأدنى للأجور، تأخذ في الاعتبار عوامل من قبيل مستويات دخل العمال ذوي الدخل المنخفض في المناطق التي تديرها، ومؤشرات أسعار المســـتهلكين، وتكالـــيف دعم أسر العمال، ومعدل الأجور، والعرض والطلب في أسواق العمل المحلية، وإنتاجية العمال، وأداء المنطقة الاقتصادي ككل. ويسري في الوقت الراهن نظام الحد الأدنى للأجور المضمون في ٣٠ من مقاطعات الصين ومناطقها المستقلة وبلدياتها التي تدار إدارة مباشرة.

٥٠- وتعتـــبر الصين أن الأشخاص الذين تبين أنهم أخلوا بنظام الحد الأدنى للأجور مسؤولون قانوناً. وتدعو الســـلطة المحلـــية المسؤولة عن شؤون العمل الطرف المعني إلى تصحيح الوضع في أجل محدد؛ ومتى لم تُتخذ أي إجـــراءات بعد انقضاء الأجل، صدَرت مذكرة انتقاد وتعرضت المؤسسة (وحدة العمل) الموظِّفة وتعرّض الأفراد المسؤولون لعقوبات اقتصادية.

٥١- ومنذ بداية عصر الإصلاحات الاقتصادية، وتمشياً مع التنمية الاقتصادية، ما فتئت مستويات دخل العاملين في الحضـــر تتزايد باطراد. وفـــي نهاية عـــام ٢٠٠١، كان معدل الدخل النقدي السنوي للعمال في الحضر يبلغ ٨٧٠ ١٠ يوان، أي نحو ١٦,٣ ضعف ما كان عليه في عام ١٩٧٨. وبعد احتساب التضخم، كان المعدل السنوي للزيادة الفعلية في دخل العمال يبلغ ٥,٥ في المائة.

٥٢- وتـــولي حكومـــة الصين أهمية كبيرة لحق العمال في الراحة والعطلة، وأصدرت في هذا الصدد عدداً من القوانين واللوائح. وتشمل اللوائح الحالية التي تستند إلى أحكام قانون العمل "لوائح مجلس الدولة بشأن ساعات العمـــل" و"لوائح مجلس الدولة بشأن الزيارات العائلية" و"ترتيبات الإجازات الخاصة بالعطل والأعياد الوطنية". ويجري تحسين هذه اللوائح وتكييفها بانتظام لتتمشى مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٥٣- وبغية التأكد من أن العمال يتمتعون بحقوقهم الطبيعية في العمل والراحة والعطل، تشترط الصين حالياً ألا يتجاوز يوم العمل ٨ ساعات وألا يتجاوز معدل ساعات العمل ٤٠ ساعة في الأسبوع. وتضع الحكومة قيوداً على المستخدمين (وحدات العمل) الذين يرغبون في زيادة ساعات العمل، إذ تشترط التفاوض مع النقابات والعمال المعنيين. وعموماً، لا يمكن أن تتجاوز هذه الزيادة ساعة واحدة في اليوم؛ وفي حالات استثنائية، يمكن زيادة عدد الساعات لكن في حدود ٣ ساعات في اليوم أو ٣٦ ساعة في الشهر. والحكومة، إذ تنفذ نظام ساعات العمل الموحد، قد أخذت في الحسبان مختلف الظروف السائدة في شتى الشركات، وتسمح للشركات التي تستوفي الشروط اللازمة بأن تضع ترتيبات خاصة لساعات العمل. وباختصار، فإن النظام المعمول به حالياً في الصين حصيلة فترة طويلة من التطوير. فهو نظام متدرج وعلمي بطبيعته ويتماشى مع الاتجاهات الدولية الراهنة في مجال معايير ساعات العمل.

٥٤- وينص قانون العمل على حق العمال في عطل رسمية وما لا يقل عن يوم راحة في الأسبوع. وجاء في "ترتيبات الإجازات الخاصة بالعطل والأعياد الوطنية" الصادرة في عام ١٩٩٩ أن العطل الرسمية في الصين ١٠ أيام في السنة، وهي: يوم بمناسبة رأس السنة الميلادية (١ كانون الثاني/يناير)؛ وثلاثة أيام بمناسبة عيد العمال (١ أيار/مايو)؛ وثلاثة أيام بمناسبة العيد الوطني الصيني؛ وثلاثة أيام بمناسبة السنة الصينية الجديدة. وأصدرت وزارة العمل والضمان الاجتماعي في عام ٢٠٠٠ بياناً بشأن معدل ساعات العمل الشهرية خلال السنة ومشاكل تحويل الأجور يحدد متوسط عدد أيام وساعات العمل شهرياً خلال سنة كاملة بواقع ٢٠,٩٢ يوماً و١٦٧,٤ ساعة على التوالي. كما ينص قانون العمل على الإجازات السنوية المدفوعة الأجر، حيث جاء أن من حق الموظفين الذين عملوا باستمرار لأكثر من سنة الحصول على إجازة سنوية مدفوعة الأجر. كما جاء فيه أنه يجب ألا تتجاوز الإجازة المدفوعة الأجر أسبوعين.

٥٥- وتعير حكومة الصين دائماً لمسألة السلامة في العمل وحماية العمال أهمية كبيرة. فقد جاء في المادة ٤٢ من الدستور أن من حق مواطني جمهورية الصين الشعبية وواجبهم أن يعملوا. وتهيّئ الدولة عبر قنوات متعددة ظروف العمل وتعزز السلامة والصحة المهنيتين وتحسن ظروف العمل. وقد جاء في المادة ٣ من قانون العمل أن من حق العمال التمتع بالسلامة والصحة المهنيتين. ويتضمن قانون النقابات وقانون السلامة في المناجم وقانون الموارد المعدنية وقانون الفحم وقانون الكهرباء وقانون البناء لوائح تتعلق بصحة العمال وسلامتهم. وعجّلت حكومة الصين الإجراءات المتخذة لإنفاذ السلامة في العمل بوصفها وسيلة لتعزيز الرقابة الرسمية على عملية الإنتاج، والوقاية من الحوادث والحدّ منها، وحماية حياة الناس والممتلكات، وتعزيز التنمية الاقتصادية. وأصدرت في عام ٢٠٠٢ قانون السلامة في العمل. وبما أن هذا القانون وضع خصيصاً لمعالجة قضايا السلامة في العمل، فإن مختلف مواده تمثل نظاماً شاملاً من الأحكام المحددة التي تضمن حق العمال في السلامة أثناء العمل، في الوقت الذي تنص فيه على شروط صارمة للمسؤولية القانونية لتعزيز حقوق العمال بمجموعة من القوانين النظامية. ويمكن تلخيص حقوق العمال الأساسية في السلامة في العمل على النحو الآتي: (أ) الحق في التدرّب على العمل في ظروف آمنة؛ (ب) الحق في تقديم توصيات بشأن قضايا السلامة لرب العمل (وحدة العمل)؛ (ج) الحق في الحصول على معدات للسلامة تتقيد بالمعايير الوطنية أو التجارية؛ (د) الحق في الاستفادة من "تأمين تعويض العمال" ومن التعويض في حالة الإصابة أو الوفاة؛ (هـ) الحق في الإحاطة علماً بالأخطار الممكنة وتدابير الطوارئ المحتملة؛ (و) الحق في الانتقاد أو تقديم تقارير أو مقاضاة أولي الأمر بشأن إدارة شؤون السلامة؛ (ز) الحق في رفض تنفيذ أمر يتعارض

مع اللوائح أو يرغم العامل على العمل وسط ظروف محفوفة بالمخاطر؛ (ح) الحق في التوقف عن العمل في حالات الطوارئ والفرار.

٥٦- وبغرض تعزيز آليات التفتيش والإدارة في مجال السلامة في العمل، أنشأت الحكومة في عام ٢٠٠٠ المكتب الوطني للسلامة في مناجم الفحم، وهو عبارة عن نظام يدار عمودياً ويتألف من ٢٠ فرعاً على مستوى المقاطعات و٧١ مكتب تفتيش على الصعيد المحلي، وهو يوظف ٨٠٠ ٢ مفتش مكلف بالسلامة في مناجم الفحم. وفي عام ٢٠٠١، أنشأت المفتشية الوطنية المعنية بالسلامة في العمل (المكتب الوطني للسلامة في مناجم الفحم)، كما أنشأت لجنة السلامة في العمل التابعة لمجلس الدولة والمكاتب التابعة لها بغية توحيد عمليات المفتشيات المعنية بالسلامة في العمل وفي مناجم الفحم على الصعيد الوطني. ولتعزيز إدارة شؤون السلامة في العمل، غيرت الحكومة في عام ٢٠٠٣ نظام التفتيش الخاص بالسلامة لتصبح المفتشية الوطنية المعنية بالسلامة في العمل هيئة تابعة لمجلس الدولة مباشرة، وحلّت لجنةَ السلامة في العمل التابعة لمجلس الدولة وحوَّلت وظائفها إلى الهيئة الجديدة. والمفتشية، وقد منحت سلطات إنفاذ جديدة، تمثل قوة استقرار وتسهم في تحسين السلامة في العمل. وبالمثل، فقد ضاعفت الحكومات المحلية والأقسام الإدارية على الصعيد الوطني عدد هيئات التفتيش المعنية بالسلامة في العمل، وقد نجم عن ذلك اكتمال نظام للتفتيش والإدارة في مجال السلامة في العمل على الصعيد الوطني.

٥٧- وشددت حكومة الصين منذ عام ٢٠٠١ على أهمية السلامة في العمل بوصفها جانباً منظماً وموحَّداً من جوانب نظام اقتصاد السوق. وتتمثل مجالات الاهتمام الرئيسية الخمسة في ميدان السلامة التي تتطلب إجراءات إصلاحية في المتفجرات لأغراض الاستعمال المدني والألعاب النارية، والنقل البري والمائي، ومناجم الفحم، والمواد الكيماوية الخطرة، والمناطق التي تكتظ بالناس. وفي إطار حملة إصلاحية، أغلق عدد كبير من المصانع الصغيرة والمناجم الصغيرة والمؤسسات التجارية وشركات النقل، تعمل بصورة غير شرعية، بعد أن تبين أنها لا تتقيد بمعايير السلامة الأساسية. وكان من بينها ٤٠٠ ١٥ منجم صغير للفحم و٧٠٠ ٢٣ منجم صغير آخر و٠٠٠ ٢٣٧ مصنع يُنتج مواد قابلة للاشتعال ومواد متفجرة. كما تمت تصفية ٠٠٠ ٢٠ مشروع تجاري أخل بالشروط اللازمة لمناولة مواد كيماوية خطرة، في حين مُنع من العمل أكثر من ٠٠٠ ١٠ مرقص ومقهى إنترنت وغيرها من أماكن الترفيه بسبب عدم تقيدها باللوائح المتعلقة بالحرائق. كما مُنعت ٠٠٠ ٢٧ مركبة من العمل بعد أن تبين أنها مخلّة بالمعايير التقنية.

٥٨- وأصدرت حكومة الصين في عام ٢٠٠١ لوائح مجلس الدولة بشأن "الإقرار بالمسؤولية الإدارية في الحوادث الخطرة"؛ وأصدرت المقاطعات والمناطق المستقلة والبلديات التي تدار مباشرة نصوصاً خاصة بها من هذه اللوائح. وهذه التدابير، إذ وضعت إطاراً قانونياً يقر بالمسؤولية، فقد عززت نظام مسؤولية الحكومة برمته في مجال السلامة في العمل على جميع المستويات. والهدف من ذلك ليس إثبات مسؤولية الأفراد الضالعين في حادث معين فحسب، بل مسؤولية المسؤولين الحكوميين الذين يفترض أن يقوموا بدورهم القيادي، طبقاً للقانون. وأثناء التحقيق في حادث، على سبيل المثال، من اللازم الالتزام بأربعة مبادئ من "عدم التسامح"، فلا يُسمح بما يلي: (أ) أن يظل سبب حادث ما مجهولاً؛ (ب) ألاّ يتعرض الشخص أو الأشخاص المسؤولين عن الحادث لعقاب شديد؛ (ج) ألا يكون الأشخاص المسؤولون في مؤسسة من المؤسسات ومجموع الموظفين قد أُعطوا التوجيهات

الملائمـــة؛ (د) ألا تُتخذ الإجراءات الضرورية لمنع تكرار الحادث. هذا، ويتعرض المسؤولون عن الحوادث لعقاب شديد وفقاً للقانون.

٥٩- وبغرض تشجيع التحولات التقنية التي تقود إلى السلامة في العمل، تُستحث المؤسسات على وضع نُظمها الخاصـــة بها في مجال الانضباط. وقد تعاونت حكومة الصين مع الصناعة في السنوات الأخيرة لزيادة الاستثمار في التحول التكنولوجي الذي يراعي مسألة السلامة. ففي صناعة الفحم وحدها، نظمت أربع حملات خلال السنتين الماضيتين. ووفرت مبالغ لتمويل ١٥١ مشروعاً لإدخال تحسينات تكنولوجية في مجال السلامة في العمل. فقد بلغ مجمـــوع الاستثمارات في هذه المشاريع ٣,٩٢ مليارات من اليوان، ١,٢٧ مليار يوان منها عبارة عن إعانات في شكل سندات حكومية، و١,٥٧ مليار يوان عبارة عن قروض مصرفية، و١,٠٨ مليار يوان من أموال المؤسسات نفسها. ووظفت تلك الأموال في معدات جديدة وتحسينات تكنولوجية في العمليات المنجمية الرئيسية. وطُلب من المؤسســـات في ذات الوقـــت تعزيز التزامها الأساسي بالسلامة في العمل والاستثمار فيها. ووضعت المؤسسات الصينية، ولا سيما الشركات الكبرى والمتوسطة التابعة للدولة، نظماً متينة للسلامة في العمل ونقحتها، وحصلت مـــئات المؤسســـات على شهادات على ترتيباتها في مجالي الصحة والسلامة المهنيتين، وكل ذلك بتوجيه الحكومة ومراقبتها.

٦٠- وشـــجعت الدولـــة بقـــوة التثقـــيف والتدريب في مجال السلامة. وظلت الصين، تحتفل كل سنة، منذ التسعينات، بـ "أسبوع السلامة في العمل"، ثم توسع ذلك في عام ٢٠٠٢ ليصبح "شهر السلامة في العمل" بالتزامن مـــع "المشي مسافة ١٠ ٠٠٠ كيلومتر من أجل السلامة في العمل". ومن بين الحملات الشعبية المتعلقة بالسلامة المـــنظمة على الصعيد الوطني مسابقة ألعاب القوى التي تتكلل بمنح "كأس الصحة" و"فرقة البيان العملي لسلامة الشـــباب في أماكن العمل". وهناك خطوط هاتفية مباشرة وصناديق بريد ومكتب للأخبار عن السلامة في العمل ينشر "أخبار السلامة في العمل في الصين" ويستعين بالبث التلفزي والإذاعي ووسائط الإعلام المطبوعة والإنترنت لتشـــجيع مراقبة الناس لقضايا السلامة. وأنشئت هيئة معنية بالتدريب في مجال السلامة في العمل لتعزيز التدريب الموجود أصلاً لجميع فئات العمال. ففي عام ٢٠٠٢ وحده، وفرت هذه الهيئة تدريباً متخصصاً لنحو ٢٢٠ ٠٠٠ مشرف على السلامة في العمل، و٥٥٠ ٠٠٠ مدير معني بالسلامة في العمل، و١,٥٧ مليون متخصص من جميع أنـــواع المؤسســـات. وفي المؤسسات الكبرى، تنظم حملات التوعية عادة في المصنع أو الورشة أو على مستوى الفريق.

٦١- وتواصـــل الصـــين تعزيز علاقات التبادل والتعاون على الصعيد الدولي في مجال السلامة في العمل. فهي تـــربطها حالياً علاقات رسمية مع مؤسسات مهتمة بهذا الموضوع في أكثر من ٢٠ بلداً وإقليماً. فقد تلقى ٨٦٧ عـــاملاً تدريـــباً متخصصاً في كل من الصين واليابان في عام ٢٠٠٢ في إطار خطة خماسية مشتركة بين الصين والـــيابان مـــن أجل تدريب التقنيين المعنيين بالسلامة في مناجم الفحم. وأقيمت علاقات تعاون رسمية بواسطة مذكـــرات تعـــاون وُقعت مع منظمات معنية بالسلامة في العمل في الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والمملكة المـــتحدة وأستراليا. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٢، شاركت الصين في المسابقة الدولية الثالثة للإنقاذ في المناجم التي نظمـــت في الولايـــات المتحدة، وهي المشاركة الأولى، وتُوّجت بالفوز بالمرتبة الأولى في مسابقة معدات التنفس والمرتـــبة الثالثة في الإنقاذ في حالات الطوارئ. واستضافت الصين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، بالتعاون مع

منظمة العمل الدولية، حلقة دراسية دولية عن السلامة في العمل بالتزامن مع "معرض تكنولوجيا ومعدات السلامة والصحة المهنيتين" الذي نظم في بكين. وقد عُرض في المعرض، الذي حضره نحو ٦٠٠ مندوب من ٣٠ بلداً وإقليماً، منتجات وتكنولوجيات جديدة من ١٤٠ صانعاً من الصين والخارج. كما استضافت الصين، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومكتب هونغ كونغ للسلامة المهنية، حلقات دراسية عن بناء أحياء سالمة وعن ثقافة السلامة.

٦٢- وقد خطت الصين خطوات كبيرة في مجال السلامة في العمل بفضل التشريعات والتدابير الإدارية الواردة أعلاه. ففي عام ٢٠٠١ انخفض عدد الحوادث المسفرة عن وفاة ١٠ أشخاص أو أكثر وإجمالي عدد الأشخاص ضحايا الحوادث، بنسبتي ١٨ في المائة و٢٧,٦ في المائة على التوالي مقارنة بالعام السابق. وانخفض معدل الحوادث ومجموع القتلى في المناجم والصناعات التحويلية بنسبة ٣٠ في المائة و٢٠,٦ في المائة على التوالي، بما فيها انخفاض في عدد الحوادث في مناجم الفحم بنسبة ٣٧ في المائة وفي عدد الوفيات بنسبة ٣٠ في المائة. وانخفض عدد الحرائق الخطيرة وما ينجم عنها من قتلى بنسبتي ٧٧,٨ في المائة و٩٢,٤ في المائة على التوالي، في حين كان الانخفاض بنسبتي ٢٣ في المائة و٤٣ في المائة على التوالي في انفجارات مصانع الألعاب النارية. وانخفض عدد حوادث السير الخطيرة على الطرق بنسبة ٣٢,٨ في المائة وعدد القتلى بنسبة ٢٩,٨ في المائة. وفي عام ٢٠٠٢، كانت حالة السلامة في العمل في الصين مستقرة جداً مع استمرار انخفاض أعداد الحوادث الخطرة. فقد انخفض عدد الحوادث التي تسفر عن وفاة ١٠ أشخاص أو أكثر، وإجمالي عدد الأشخاص الذين يلقون حتفهم، بنسبتي ٨,٦ في المائة و٨,٤ في المائة على التوالي مقارنة بعام ٢٠٠١. كما تحسن وضع السلامة في العمل في العديد من الصناعات ومجالات النشاط الاقتصادي الرئيسية، في حين تم التحكم بفعالية في الاتجاه نحو كثرة الحوادث في بعض المجتمعات المحلية.

٦٣- ومع أن الوضع ككل في مجال السلامة في العمل في الصين قد تحسن، فإنه يظل يبعث على القلق ويقتضي التزاماً مسؤولاً وعلى الأجل الطويل، وذلك بسبب عوامل متعددة: ضعف الأسس التي انبنى عليها في أول الأمر؛ ووضع الاقتصاد الذي يوجد في مرحلة تحول؛ والبناء والتنمية؛ والمستويات السائدة في القدرة الإنتاجية والتطور العلمي؛ وضرورة إذكاء وعي السكان بالسلامة في العمل. ويعتبر تحقيق السلامة الحقيقية في العمل وحفظ حياة العمال وصحتهم من الأهداف الهامة والمنطلقات الأساسية في سبيل إيجاد مجتمع يتمتع فيه الجميع بالرفاهية. وستواصل الحكومة العمل على منطلق "السلامة والوقاية أولاً"، مبدية تصميماً أشد ومتخذة تدابير أقوى لضمان أن تعمّ ظروف سالمة في كل مكان عمل. ويرد أدناه موجز للمشاريع القادمة.

٦٤- وتعتزم الدولة تعزيز الأسس القانونية والنظامية للسلامة في العمل عن طريق تنفيذ قانون السلامة في العمل تنفيذاً شاملاً، وعن طريق إنشاء آليات ثابتة لضمان السلامة في العمل. ويشمل ذلك وضع مجموعات من اللوائح ملحقة بالقانون: ففي عام ٢٠٠٣، سيصدر نحو ٣٠ مجموعة من القواعد واللوائح، في حين سيوضع ويعدَّل ٣٨ معياراً وطنياً لتعزيز السلامة في أماكن العمل وتوفير ضمانات قانونية لهذا الغرض. ويتعيّن، بموجب القانون، تعزيز تحديد سلّم المسؤولية في مجال السلامة في العمل على صعيد الحكومة والإدارة وعلى الصعيد الصناعي، بغية ضمان أن تتحقق فعلاً السلامة في أماكن العمل على المستوى الشعبي. وسيشترط على المؤسسات تعزيز التزامها بالسلامة في العمل وتوفير مرافق أساسية أفضل. ومن المزمع وضع نظام لتوثيق تدابير الصحة والسلامة المهنيتين، وتعزيز

الجهود الرامية إلى الوقاية من الأخطار المهنية، واتخاذ المزيد من الإجراءات لإقامة نظام متين في مجال تأمين تعويض العمال.

٦٥- وستستمر الصين في التركيز على تبديد أوجه القلق إزاء السلامة في العمل في مجالات معينة ومحددة. ويتجلى أحدها في الصناعات المتميزة، حيث يجب التشديد على وضع نظم سليمة لإدارة السلامة في العمل تتقيد بالقانون في مناجم الفحم والنقل والمواد الكيميائية الخطرة. وعلى أساس العمل في مثل هذه المجالات المحددة، سيُحرز تقدم صوب تقييس نظم إدارة السلامة ككل. ويتجلى الوجه الثاني في مناطق وميادين محددة — من مقاطعات ومدن وطرق سريعة ومجار مائية، حيث كانت نسبة الحوادث مرتفعة في السنوات الأخيرة - إذ ينبغي أن يفضي تعزيز الرصد والمراقبة واتخاذ الإجراءات الوقائية إلى تقليص احتمال حصول حوادث خطيرة. ويتجلى الوجه الثالث في المؤسسات الرئيسية، ولا سيما تلك التي تعمل في مناجم الفحم، حيث يُعتاد حدوث كوارث يتسبب فيها الغاز. وقد وضعت سياسة صارمة في هذا المجال: " تنظيف الهواء أولاً قبل العمل في المنجم؛ رصد صارم ومراقبة دقيقة؛ التهوية تقرر الإنتاج"، أي أن الحد من الحوادث الخطيرة في صناعة مناجم الفحم يعد من المبادئ الأساسية. ويتعلق الوجه الرابع من أوجه القلق بتعزيز رصد قضايا السلامة ومعالجتها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أما الوجه الخامس فيتمثل في فرض عقوبات قاسية على انتهاك القوانين واللوائح المتعلقة بالسلامة في أماكن العمل، وهي ضرورية لضمان أن تنفَّذ القوانين تنفيذاً شاملاً وأن يتقيّد بها الجميع.

٦٦- وستواصل الحكومة تعزيز قدراتها في مجال رصد السلامة في العمل والتحقيق بشأنها في الوقت الذي تشجع تنفيذ جميع تدابير السلامة وتحدد مجالات المسؤولية. وسيطلب من جميع السلطات الحكومية المحلية والإدارات ووحدات العمل بجميع أنواعها أن تحدد وتعالج بدقة مصادر الحوادث المحتملة والأخطار الخفية، خاصة في المناطق المكتظة مثل محطات الحافلات والقطارات والموانئ والمطارات والمراكز التجارية ومراكز الترفيه والمواقع السياحية. ويجب تقييم هذه المجالات بدقة من حيث المخاطر المحتملة؛ ومتى تم تحديد أي منها لزم معالجته في غضون مدة محددة ووجب تعيين المسؤولية لأغراض المحاكمة. ومتى لم تُستوف شروط السلامة الأساسية، أمكن وقف العمل أو حركة المرور ريثما تُتخذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، بل إن المؤسسة الجانية قد تتعرض للإغلاق. ويجري حالياً وضع نظم للإخطار بالمخاطر ولإشراف الجمهور على السلامة في أماكن العمل.

٦٧- واستناداً إلى سياسة تتوخى الحذر، ستجدّ الصين في وضع آليات ثابتة لضمان السلامة في العمل، وستسرّع العمل على "الأهداف الثلاثة الكبرى" (وهي إقامة نظم وآليات عمل في مجال إدارة السلامة؛ وتطوير الهياكل القانونية؛ وتنمية القدرات البشرية) في الوقت الذي تسرِّع تطوير "نظم الدعم الستة" (وهي قوانين السلامة في العمل؛ وموارد المعلومات؛ والمرافق التقنية؛ والتثقيف والإعلان؛ والتدريب؛ ونظم الإنقاذ في المناجم) وإنشاء هيكل جديد للسلامة في العمل مع توفير الحكومة لقيادة موحدة، وتنفيذ الإدارات لواجباتها في مجال الإشراف طبقاً للقانون، وتحمل المؤسسات لمسؤولياتها، وتوفير المجتمع ككل للمراقبة والدعم. ومن جوانب هذا الالتزام تعزيز القيادة بإنشاء نظم للإشراف ونظام قانوني بشأن الموضوع. ويجري إدماج السلامة في العمل في التخطيط الاقتصادي ونظام تقييم الأهداف، في حين توضع آليات متينة في مجال الإدارة متاحة للقيادة وتنسيق أفرقة العمل بشأن الموضوع. والجانب الثاني هو اتخاذ المزيد من الإجراءات لوضع نظام للتوجيه يتولاه المسؤولون في الإدارات الحكومية على جميع المستويات بحيث تحدَّد مجالات المسؤولية عن السلامة في أماكن العمل في الإدارات

الحكومية وداخل المؤسسات ويُتقيد بها. ويسمح ذلك بالتحقيق الدقيق وتحديد المسؤوليات، ويشجع كل المعنيين على الوفاء بمسؤولياتهم. والجانب الثالث هو استيعاب مسائل السلامة في المؤسسات، وبذل جهود متواصلة لتحسين آليات السلامة في العمل، في الوقت الذي ترُصد ويُتحقق من تقيدها بمختلف نظم ضمانات السلامة. ويتعلق الجانب الرابع ببذل المزيد من الجهود في مجال التثقيف بقضايا السلامة والتدريب عليها، بغية زيادة الوعي بالسلامة في أماكن العمل ووعي السكان ككل.

٦٨- وستواصل الصين تعزيز علاقاتها الدولية في مجالي التبادل والتعاون، وستستند إلى تجارب البلدان الأخرى الأكثر تقدما وتتعلم منها بتفان في مجال السلامة في العمل مع تكييف المعلومات المستقاة من تلك التجارب مع الواقع الصيني بحيث تُستعمل الاستعمال الحسن على الصعيد الوطني. وستعمل بهمة على تطوير تعاونها في مجال السلامة في العمل مع منظمة العمل الدولية والرابطة الدولية للضمان الاجتماعي وغيرهما من المنظمات، وتسريع الترويج للتدريب على السلامة، والدراسات القانونية في مجال السلامة في العمل، ونظم إحصاء الحوادث والإبلاغ عنها، ونظم الإدارة في مجالي السلامة والصحة المهنيتين، وغيرها من البرامج الدولية. وستوطد علاقات التعاون الثنائي مع الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والمملكة المتحدة وبولندا وأستراليا والهند وغيرها من البلدان، كما ستتعاون على وضع برامج مشتركة مع الولايات المتحدة في مجال السلامة في المناجم، ومع اليابان في مجال التدريب على السلامة في مناجم الفحم، ومع ألمانيا في مجال إدارة السلامة في مناجم الفحم وبشأن المواد الكيميائية. وستستمر الصين في تنظيم واستضافة مؤتمرات دولية بشأن السلامة في العمل والمشاركة في اللقاءات الأكاديمية والتقنية الدولية في مجال السلامة وبرامج التدريب والمسابقات. وباختصار، ستعزز الصين السلامة في العمل عن طريق الانفتاح أكثر فأكثر على العالم الخارجي واعتماد رؤية أشمل، وعن طريق الجَدّ في تعزيز مكامن قوتها وتدارك مواطن ضعفها.

## المادة ٨

## الحق في الانضمام إلى النقابات

٦٩- وكانت الصين ولا تزال تولي اهتماماً كبيراً لحماية حقوق العمال وتعزيزها. فالدستور في الصين، وكذلك القانون المتعلق بنقابات العمال، وقانون العمل، والنظم الأساسية ذات الصلة تمنح بوضوح العمال حرية تكوين الجمعيات، والحق في إنشاء نقابات العمال والانتماء إليها بمحض إرادتهم. وتنص المادة ٣٥ من الدستور على ما يلي:

"يتمتع المواطنون في جمهورية الصين الشعبية بحرية التعبير، والصحافة، والتجمُّع، وتكوين الجمعيات، وتنظيم المسيرات والمظاهرات"

وتنص المادة ٣ من القانون المتعلق بنقابات العمال على ما يلي:

"يحق للعمال بالساعد والفكر العاملين في المشاريع والمؤسسات والهيئات القائمة في الصين، الذي يعتمدون على أجورهم كمصدر رئيسي للدخل، بغض النظر عن جنسهم وعرقهم وجنسهم ومهنتهم وعقيدتهم الدينية ومستواهم التعليمي، أن يشتركوا في نقابات العمال ويؤسسوها وفقاً لأحكام القانون. ولا يجوز لأي منظمات أو أفراد عرقلة ممارسة هذا الحق أو تقييده".

وتنص الفقرة ١ من المادة ٧ من قانون العمل على ما يلي: "يتمتع العمال بحق المشاركة في نقابات العمال وتأسيسها وفقاً لأحكام القانون". وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أجرت اللجنة الدائمة لمجلس الشعب الوطني

تعديـــلاً على القانون المتعلق بنقابات العمال، ينص على المسؤولية القانونية التي تنشأ عن انتهاك حق العمال في تشكيل النقابات والانضمام إليها". وتنص المادة ٥٠ من القانون المنقح على ما يلي:

"إن أي مـــنظمة أو فـــرد يعـــرقلان حق العمال في تأسيس نقابات والانضمام إليها وفقاً لما تنص عليه القوانين، أو الجهود التي تبذلها نقابات العمال على مستويات رفيعة لمساعدة العمال وتوجيههم في إنشاء نقابات العمال، خرقاً لأحكام المادتين ٣ و١١ من القانون، توجه لهما إدارة العمل أمراً بالكف عن ذلك؛ وإذا رفضـــا الإذعـــان، يمكن للإدارة المذكورة أن تطلب إلى الحكومة الشعبية في مستوى المقاطعة أو في مستوى أعلى معالجة المسألة؛ وإذا حصلت نتائج خطرة بسبب استخدام وسائل مثل العنف والتهديدات بدافع العرقلة أو لأغراض إجرامية، ينبغي إثبات المسؤولية الجنائية وفقاً للقانون".

وتنص المادة ٥٣ على أن "حل منظمات نقابات العمال أو ضمها بطريقة غير مشروعة ينبغي أن يصحَّح بأمر من الحكومة الشعبية على مستوى المقاطعة أو مستوى أعلى، وأن يعالَج وفقاً لأحكام القانون".

٧٠- وتجدر الملاحظة هنا أنه مراعاة للأمن الوطني وصيانة النظام العام، ونظراً لأن الخدمة العسكرية في الصين إلزامـــية، لا يُعتبَر أعضاء القوات المسلحة في الجيش والشرطة أثناء مباشرتهم للخدمة الفعلية عمالاً تمثل الأجور مصدر دخلهم الرئيسي، ولا يجوز لهم تأسيس نقابات عمال أو الانضمام إليها.

٧١- وتنص المادة ٢ من القانون المتعلق بنقابات العمال على ما يلي: "نقابات العمال هي منظمات جماهيرية تابعة للطبقة العاملة يؤسسها العمال بمحض إرادتهم. ويمثل اتحاد نقابات العمال في عموم الصين، وكل منظمات نقابات العمال المنضوية تحت لوائه، مصالح العمال ويدافع عن حقوقهم المشروعة وفقاً للقوانين". وتنص الفقرة ٢ مـــن المادة ٧ على أن نقابات العمال تمثل حقوق العمال المشروعة ومصالحهم، وتدافع عنها، وتضطلع بأنشطتها بصورة مستقلة وفقاً للقوانين. وتمشياً مع أحكام القانون، أنشأت الصين اتحاداً مركزياً، وهو اتحاد نقابات العمال في عمـــوم الصـــين، وذلك كنتيجة طبيعية لتطور تاريخي لحركة العمال في الصين. وهو خيار يترجم إرادة مئات الملايـــين من العمال ويخدم مصلحة نقابات العمال بحيث تمثل وتحمي مصالح الجماهير الواسعة من العمال. ويقوم اتحاد نقابات العمال في عموم الصين والمنظمات النقابية العديدة المنضوية تحت لوائه بعمل رائع مكَّنه من اكتساب الثقة الواسعة لجماهير العمال العريضة.

٧٢- تنشط نقابات العمال الصينية بمختلف مستوياتها، وتسعى جاهدة إلى تنظيم الجماهير العريضة من العمال داخل نقابات العمال، وذلك تمشياً مع القوانين. وفي موفى حزيران/يونيه ٢٠٠٢، بلغ عدد نقابات العمال الشعبية في الـــبلد ٠٠٠ ٦٥٨ ١ نقابـــة تعـــد نحو ١٣١ مليون عضو. وفي الوقت نفسه، قامت نقابات العمال بمختلف مســـتوياتها، في إطـــار تكيفها مع الإصلاحات الاقتصادية في الصين والتغيرات الهيكلية فيما يتعلق بنظم الملكية، بابـــتكارات جريـــئة فيما يتعلق بتنظيمها، وآليات عملها، وصيغ نشاطها، واضطلاعها بواجباتها، حيث أنشأت تدريجياً نظاماً لتوسيع نطاق التنظيم النقابي ليشمل المدن الصغيرة، والأحياء السكنية، والمجتمعات المحلية، ومناطق التنمية الاقتصادية والتقنية، والمناطق الصناعية، وحضائر التكنولوجيا العالية، والقرى الإدارية. وفي القرى الصغيرة، والأحياء المنتشرة في مختلف أنحاء البلاد، يبلغ عدد المؤسسات المنظَّمة نقابياً ٧٨٤ ٣٧ مؤسســـة (٩٤ فـــي المائة) و٣٠٠ ٥ مؤسسة (٩٣ في المائة) على التوالي.

٧٣- تنشط نقابات العمال في الصين، بمختلف مستوياتها، من خلال قنوات متعددة، مثل المؤتمرات المشتركة مع الأصعدة المماثلة للحكومة والإدارات ذات الصلة، لتنسيق علاقات العمل مع الحكومة ومنظمات أرباب العمل. وتؤكد المناقشات الثلاثية على تعزيز التنسيق بين القضايا المتعلقة برصد العمل والضمان الاجتماعي، ورصد نقابات العمال وقانون العمل. كما تشارك نقابات العمال في صياغة القوانين والسياسات العامة ذات الصلة بمعايير العمل الوطنية ومصالح العمال الحيوية، عارضة آراءها ومتقدمة باقتراحاتها فيما يتعلق بالسياسات العامة، بحيث تمكنت من تحقيق إنجازات كبرى فيما يتصل بمشاركة القاعدة وتوفير الضمانات على الصعيد الكلي. ومنذ إنشاء نظام المؤتمرات الوطنية الثلاثية المعنية بتنسيق علاقات العمل في آب/أغسطس ٢٠٠١، عُقدت أربعة مؤتمرات وطنية. وعلى مستوى المقاطعات، أُنشئت نظم لمؤتمرات العمل الثلاثية في ٣٠ مقاطعة ومنطقة مستقلة ذاتياً وبلدية خاضعة للحكم المباشر. واتخذت ١٧ منها ترتيبات لإنشاء مؤتمرات مشتركة، في حين تعمل في الوقت الراهن ٢١ من المقاطعات والمناطق والبلديات التي اتخذت تدابير لإنشاء المؤتمرات المشتركة على توسيع نطاقها لتشمل مدنها وأقاليمها. وخلال السنوات الخمس الأخيرة وحدها، ساعدت نقابات العمال في صياغة ٢٦٤ ١ من النظم الأساسية والسياسات العامة السارية المفعول ذات العلاقة بالمصالح الحيوية للعمال.

٧٤- وتعمل الصين على تطوير نظام للمشاورات والاتفاقات الجماعية بين الأقران. وفي موفى حزيران/يونيه ٢٠٠٢، عملت على هذا النحو ٠٠٠ ٦٣٥ مؤسسة في مختلف أنحاء البلد، تمثل ٤٨,٧ في المائة من المؤسسات المنظَّمة نقابياً ومجموع ٨٠ مليون عامل. ومن أصل هذه المؤسسات هناك نحو ٠٠٠ ٣٧٥ مؤسسة غير مملوكة للقطاع العام. كما تعمل النقابات في الصين بنشاط على تطوير هذا النظام في أقاليم ومهن محدَّدة؛ وقد جرى التوقيع على نحو ٥٠٠ ٢٥ اتفاق جماعي خاص بأقاليم أو مهن محددة في كامل أرجاء البلد شملت نحو ٨٠٠ ٣٢٨ مؤسسة. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت ٠٠٠ ٣٠ مؤسسة موزعة على مختلف أنحاء البلد مفاوضات جماعية خاصة بالأجور، ووقَّعت على اتفاقات جماعية تتعلق بالأجور.

٧٥- ينظَّم العمال في إطار النقابات لعقد انتخابات ديمقراطية، وصياغة السياسات العامة ديمقراطياً، والتصرف بطريقة ديمقراطية، والرصد بطريقة ديمقراطية. وتمشياً مع القوانين، تسعى نقابات العمال جاهدة إلى تعزيز الإدارة الديمقراطية على مستوى القاعدة. وفي المؤسسات المملوكة للقطاع العام، لا تزال نقابات العمال تحتفظ بالنظام القائم على جمعيات ممثلي العمال، في حين تسعى بثبات، في المؤسسات غير المملوكة للقطاع العام، إلى اتباع خط توجيهي يقوم على حماية الحقوق والمصالح الشرعية للعمال، وتتعاون في نفس الوقت فيما بينها من أجل تطوير المؤسسة. وتعمل بنشاط على استكشاف السبل التي تكفل لها التكيف مع واقع مؤسساتها، وتسعى إلى تعزيز الإدارة الديمقراطية لشؤون العمال في المؤسسات غير المملوكة للقطاع العام، بحيث تضمن، في إطار القضايا التي تتعلق بالمصالح الحيوية للعمال، الدفاع عن الحقوق التي تمنحها القوانين للعمال – وهي حقهم في أن يكونوا على علم تام بالحالات، وأن يتفاوضوا ويرصدوا مدى التزام المؤسسة بتنفيذ القوانين والسياسات الوطنية وبإعمال الاتفاقات الجماعية. وفي موفى حزيران/يونيه ٢٠٠٢، بلغ عدد المؤسسات التي لها مجالس ممثلي العمال٠٠٠ ٣٢٧ مؤسسة في مختلف أنحاء البلاد؛ واتبعت أكثر من ٠٠٠ ٢٥١ مؤسسة سياسات تقوم على حرية تدفق المعلومات؛ وكان هناك نحو ٠٠٠ ١٨٧ مؤسسة مملوكة للقطاع العام تعتمد نظماً تقوم على تولي مجالس ممثلي العمال تقييم قادة المؤسسات بطريقة ديمقراطية؛ في حين كانت ٠٠٠ ١٨٩ مؤسسة تعتمد نظماً تبلَّغ في إطارها إلى مجالس ممثلي العمال المعلومات المتعلقة باستخدام نفقات الشركة المخصصة للترفيه، وهناك ٣٥٠ ٣٨ مؤسسة مملوكة للقطاع

العام فتحت للعمال باب العضوية في مجلس إدارتها، بينما اعتمدت ٥٧٣ ٣٩ مؤسسة مملوكة للقطاع العام نظماً تخول للموظفين مراقبة شؤون الشركة.

٧٦- تُعنى نقابات العمال بتوظيف العمال الذين يعانون أوضاعاً صعبة، وبأسباب معيشتهم. ولحماية حقوق هؤلاء العمال المشروعة ومصالحهم، تدير نقابات العمال "مشاريع رعاية"، وتشجع على إعادة توظيف العمال المسرَّحين، وتنشئ مراكز لمساندة العمال الذين يعانون أوضاعاً صعبة في المدن الرئيسية، وتدمج أنشطتها مع إدخال تحسينات على نظام الضمان الاجتماعي. وخلال السنوات الأخيرة، جمعت نقابات العمال بمختلف مستوياتها، من خلال قنوات متعددة، مساعدات مالية بلغ مجموعها ١٠,٤ مليارات يوان، وقامت بتوزيعها، وأجرت زيارات تعاطف إلى ٠٠٠ ٤٨٠ مؤسسة تواجه صعوبات و٣٩,٧٥ مليون أسرة تعاني أوضاعاً صعبة. وهناك في مختلف أنحاء البلد ٤٤٧ نقابة تنشط على صعيد المدينة/المنطقة، ومعظمها من نقابات العمال التي تنشط على صعيد المقاطعة/الإقليم و٠٠٠ ١٨٠ نقابة على المستوى الشعبي، أنشأت ملفات خاصة بالعمال الذين يعانون أوضاعاً صعبة، في حين أقام أكثر من ٠٠٠ ٨٠ من الكوادر علاقات مساعَدة واتصال مع زهاء مليون أسرة معيشية يعيلها عمال يعانون أوضاعاً صعبة. وأنشأت نقابات العمال نحو ٠٠٠ ٦ من مراكز التدريب حيث حضر عمال مسرَّحون ما يزيد على ٣,٢ ملايين ساعة تدريس، كما أنشأت نحو ٠٠٠ ٤ مركز عمل وأوجدت ٣ ملايين فرصة عمل جديدة لصالح المسرَّحين والعاطلين عن العمل. وبفضل إنشاء أسواق تجارية تقوم على تقديم الغوث ومراكز إنتاج تعتمد على الجهود الذاتية، مكّنت نقابات العمال ٠٠٠ ٦٥٠ عامل آخر من الحصول على عمل جديد. وأثناء عطلة الربيع وعيد رأس السنة (رأس السنة الصينية)، بادرت نحو ٦٠٠ نقابة تنشط على مستوى المدن وعلى مستويات أعلى، بتزويد العمال بخطوط هاتفية مباشرة لتمكينهم من الاتصال بأسرهم.

٧٧- وفي إطار عملية إنشاء نظام شامل للضمان الاجتماعي، تمثل نقابات العمال الجماهير العريضة من العمال في دراسة وصياغة القوانين والسياسات المتعلقة بالضمان الاجتماعي. وتعبر النقابات من خلال تقديم آرائها واقتراحاتها عن رغبات العمال. وخلال السنوات الأخيرة، شاركت نقابات العمال في دراسة وصياغة قانون العمل، ومشروع قانون التأمين الاجتماعي، والتدابير المؤقتة المتعلقة بجمع تبرعات التأمين الاجتماعي، وخطط التأمين على الشيخوخة والمرض. وترصد عن كثب جمع التبرعات لصالح صندوق التأمين الاجتماعي والتصرف بها، كما ترصد تنفيذ السياسات العامة من جانب هذه الصناديق؛ وقد حثت الحكومة على توسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي، وتوصلت إلى إعمال جميع الحقوق المتصلة بالتأمين الاجتماعي التي تخولها القوانين للعمال. كما عملت بنشاط على تطوير برامج للمساعدة التعاونية الطوعية تمولها التبرعات الفردية للعمال؛ وتوفر هذه البرامج مساعدة اقتصادية معينة بالإضافة إلى التأمين الاجتماعي الأساسي الذي توفره الدولة لصالح العمال ضحايا الأخطار أو الحوادث أو الكوارث. وفي موفى عام ٢٠٠٢، بلغ عدد برامج المساعدة التعاونية للعمال التي تديرها النقابات أكثر من ٠٠٠ ٨٠ برنامج، يبلغ عدد الأعضاء فيها نحو ٢٤ مليون عضو.

٧٨- وتنشط نقابات العمال في مجال تطوير الخدمات القانونية الخاصة بالنقابات، وتقدم المساعدة القانونية وترصد تطبيق قانون العمل. وفي موفى حزيران/يونيه ٢٠٠٢، كان هناك ١٣ من الاتحادات النقابية العاملة على صعيد المقاطعات والمدن، تدير مجموع ٧٣٩ منظمة معنية بالمساعدة القانونية والخدمات القانونية يبلغ عدد الموظفين الدائمين والمعارين بها ٢٩٨ ٢ موظفاً، وتقدَّر الأموال المنفقة بها بـ ٣٠٠ مليون يوان. وقدمت هذه

المنظمات، التي تعمل على أساس طوعي، ردوداً على ٠٠٠ ١٧٨ من الاستفسارات القانونية؛ وعالجت المراسلات ونابت العمال في ٠٠٠ ١٤ حالة تندرج في إطار إجراءات تراضٍ؛ ومثلت العمال في ١٦٨ ٤ قضية تتعلق بالتحكيم والتقاضي في مجال العمل، وقدمت المساعدة القانونية في إطار ٠٠٠ ١٩٦ قضية لصالح نحو ٠٠٠ ٢١٨ عامل. وهناك في جميع أنحاء البلد ٠٠٠ ١٥٥ منظمة نقابية تعنى برصد تطبيق قوانين العمل، ولها ما يزيد على ٠٠٠ ٣٣ مفتش. وأعارت الحكومة ٨٠٠ ٣ من المفتشين المختصين في مجال العمل ("المفتشون المنسقون"). ويجلس نحو ٥٨٥ ١٥ من الممثلين النقابيين في لجان التحكيم المعنية بمنازعات العمل في مختلف أنحاء البلد. وفي الآن ذاته تدعم نقابات العمال بجميع مستوياتها، من خلال تشكيلة واسعة من التدابير، الحملات الخاصة برصد إنفاذ القانون المتعلق بنقابات العمال وقانون العمل والنظم الأساسية الأخرى ذات الصلة.

٧٩- تعنى نقابات العمال بحماية وضمان حق العمال في الحصول على التدريب لاكتساب المهارات المهنية وذلك وفقاً لما تقتضيه القوانين. وتحث بنشاط كافة المستويات الحكومية على إدراج التدريب لاكتساب المهارات المهنية في خططها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما تعنى برصد المؤسسات وتشجعها على وضع وتعزيز خطط التدريب لاكتساب المهارات، وتساعد العمال بنشاط في مواكبة التطورات الأخيرة في المجالات العلمية والتقنية والثقافية والإدارية والقانونية. وتدير مجموعة متنوعة من المدارس والنوادي والمراكز الثقافية الخاصة بالعمال. وتسعى إلى تلبية الاحتياجات النفسية والثقافية للعمال على مختلف الأصعدة وفي مختلف المناصب. وفي موفى عام ٢٠٠٠، كانت النقابات بمختلف مستوياتها تدير على نحو مستقل ما يزيد على ٤٠٠ ٢ مدرسة خاصة بالعمال بلغ عدد المسجَّلين فيها ٠٠٠ ٥٤٣ شخص؛ و٥٣١ مركز تدريب من أصناف مختلفة؛ و٧١٣ مركزاً لإعادة التوظيف؛ و٠٠٠ ٣٩ من النوادي والمراكز الثقافية الخاصة بالعمال؛ ونحو ٠٠٠ ٢٠ مكتبة؛ و٠٠٠ ٥٢ مركز رياضي، مُساهمةً بذلك في خلق حياة ثقافية ورياضية نشطة ومتنوعة للعمال. ومنذ عام ١٩٨٣، يدير اتحاد نقابات العمال في عموم الصين حملة تدعو العمال إلى إجراء تقييم ذاتي بهدف تشجيعهم على الارتقاء بأنفسهم من خلال التعلم.

٨٠- وفيما يتعلق بمسألة الإضرابات، ومع الاستثناء الصريح لموظفي الشرطة والعمال في المؤسسات الوطنية الذين يُمنَع عليهم الإضراب لأسباب تتعلق بالأمن الوطني والاستقرار الاجتماعي، فإن القوانين الراهنة في الصين لا تتطرق إلى مشكلات من هذا النوع. وأثناء تطور اقتصاد السوق الاشتراكي، مع ما ينطوي عليه من علاقات عمل أكثر فأكثر تعقيداً، يمكن أن يحدث في أماكن متعددة توقف عن العمل أو تباطؤ في أدائه. وتنص المادة ٢٧ من القانون المتعلق بنقابات العمال على ما يلي: "في حالة الإضراب عن العمل إما بوقفه أو بالتباطؤ في أدائه داخل مشروع أو مؤسسة ما، تعقد نقابة العمال، بالنيابة عن العمال، مشاورات مع المشروع أو المؤسسة أو الأطراف المعنية، وتعرض آراء العمال وطلباتهم وتقترح الحلول. ويحاول المشروع أو المؤسسة تلبية الطلبات المعقولة المقدمة من العمال. وينبغي على نقابة العمال أن تساعد المشروع أو المؤسسة في معالجة المسألة وإعادة الإنتاج والعمل إلى المستويات العادية بأسرع وقت ممكن". ووفقاً لهذا النظام الأساسي، عندما يحدث توقف عن العمل أو تباطؤ في أدائه، تبلِّغ المنظمات النقابية على وجه السرعة إلى الأطراف المعنية الطلبات المعقولة المقدمة من العمال، وتبذل ما بوسعها بالنيابة عن العمال للتوصل إلى حل مُرضٍ وفي الوقت المناسب. ولا تقبل نقابات العمال في الصين الإضراب عن العمل كوسيلة لإزالة التناقضات في علاقات العمل؛ وتدعو إلى الاتصالات والمفاوضات الثنائية تمشياً مع الممارسة العادية لعلاقات العمل من أجل تسوية هذه المشكلات كلما نشأت. وتبين التجربة العملية أن

المشـــاورات على أساس المساواة، والاتفاقات الجماعية، والطرق المماثلة أو إجراءات فض المنازعات العمالية هي الكفيلة بأن تفضي إلى حل الغالبية العظمى من المنازعات والخلافات. وعلاقات العمل المنسجمة والمستقرة هي التي تكفل بحق مصالح الجماهير العاملة.

٨١- وتسعى النقابات في الصين بنشاط إلى إقامة علاقات ودية مع المنظمات النقابية في شتى أصقاع العالم ومع مـــنظمة العمل الدولية. وفي الفترة بين ١٩٩٨ و٢٠٠٢، تلقى اتحاد نقابات العمال في عموم الصين زيارة ٣٣٣ وفداً يعد في المجموع نحو ٦٤٧ ٢ مندوباً من نقابات أجنبية، بينما أوفد الاتحاد إلى الخارج أثناء الفترة ذاتها ٣٠٣ مـــن الوفود التي ضمت نحو ٦٢٥ ١ مندوباً. وأثناء مؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠٠٢، انتُخب مندوب صيني ممثل للعمال نائباً للرئيس ممثلاً للعمال في مجلس إدارة مكتب العمل الدولي. وتشهد نقابات العمال الصينية نمواً مطرداً من حيث تأثيرها وسمعتها الدولية، كما يكتسي دورها أهمية متزايدة.

٨٢- ومع تجذر الإصلاحات الاقتصادية وانضمام البلد إلى منظمة التجارة العالمية، تواجه نقابات العمال الصينية أيضاً تحديات خطرة، مما اضطر اتحاد نقابات العمال في عموم الصين إلى البحث عن كثب عن فلسفات ومناهج جديـــدة في العمل. وأنماط التوظيف في الصين آخذة في التغير، حيث تستوعب المؤسسات غير المملوكة للقطاع العام أكثر فأكثر من القوى العاملة، وتزداد كل يوم أنواع العمل غير النظامي. وللاستجابة لهذه الأوضاع، اعتمد الاتحـــاد سياسة عامة تقوم على المبدأ التالي: "التنظيم النقابي واجب أينما وجد عمال". وفي عام ٢٠٠٢، جرى إنشاء نحو ٠٠٠ ٠١٤ ١ نقابة عمال في المؤسسات القائمة على الاستثمار الأجنبي والتي يديرها الخواص، حيث بلـــغ عـــدد العاملين ٤٠ مليون شخص. وفي ظل اقتصاد السوق الاشتراكي، ازدادت حقوق العمال ومصالحهم تعقـــيداً وتنوعـــت من حيث طبيعتها، وأسفرت التغيرات في النظم الاقتصادية عن ظهور مجموعات من العمال المحرومين. وظل الاتحاد ثابتاً في عزمه على ضبط الآليات التي تنظم علاقات العمل، من جهة، وعلى تحقيق الظروف العملية والواقعية لصالح الجماهير العاملة من جهة أخرى. وقد أثبتت هذه السياسة فعاليتها. وفي الوقت الراهن، يبلغ عدد العاملين بالفكر أو بالمعرفة ٢٠ مليون شخص، أو ٢ إلى ٢,٥ في المائة فقط من مجموع السكان، وهي نســـبة بعـــيدة كل البعد عن تلبية الطلب الذي ولَّدَهُ دخول الصين عصر الحداثة. وتعتبر المستويات التعليمية في صفوف القوى العاملة الصينية منخفضة نسبياً، وهو ما يجعل من الصعب التكيف مع المنافسة الدولية منذ انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية. وبناء عليه، جعل الاتحاد من تثقيف العمال وتزويدهم بثقافة عامة جيدة هدفاً ملحاً، وهو يكرس طاقة ضخمة لذلك الغرض.

## المادة ٩

## الحق في الضمان الاجتماعي

٨٣- تسعى الصين إلى بناء نظام شامل للضمان الاجتماعي يتلاءم مع هياكل اقتصاد السوق الاشتراكي. وبعد سنوات من الاستكشاف والممارسة، يجري بصورة تدريجية إحداث مكونات نظام اشتراكي للضمان الاجتماعي يقوم على التأمين الاجتماعي والرعاية الاجتماعية والاستحقاقات الاجتماعية والمساعدة التعاونية الاجتماعية التي تكشـــف مجموعـــة متـــنوعة من الطرق لجمع الأموال وتوفير خدمات الإدارة. وقد جرى فعلاً رسم السياسات الأساسية لنظام التأمين الاجتماعي، وسنها في شكل قانون ووضعها موضع النفاذ. وتشمل هذه السياسات الغالبية

العظمى من عمال المدن النشطين والمتقاعدين. وهناك بعض الأقاليم التي وسعت في نطاق التغطية لتشمل عمال الريف النازحين الذي استقروا في المناطق الحضرية. وفي المدن، أنشئ نظام عام يضمن للسكان حد كفاف أدنى.

٨٤- وبخصوص نظام معاشات الشيخوخة، شكل قرار بإنشاء مخطط موحد للتأمين الأساسي على الشيخوخة لصالح العمال، صدر في عام ١٩٩٧، نقطة انطلاق برنامج موحد يشمل جميع أنحاء البلد لتوفير معاشات الشيخوخة الأساسية لصالح عمال المشاريع الحضرية. وبعد بضع سنوات من التنفيذ، انخرط في هذا النظام ١٤٧ مليون شخص، ٣٦,٠٨ مليون منهم يحصلون في الوقت الراهن على معاشات أساسية. وارتفع متوسط المعاشات الشهرية من ٤١٣ يوان في عام ١٩٩٨ إلى ٦٤٨ يوان في عام ٢٠٠٢. ولضمان الحفاظ على المعاشات الأساسية عند مستوى مناسب وتوزيعها في المواعيد المحددة، أخذت الحكومة أثناء السنوات الأخيرة في الرفع من التبرعات من الأموال العامة لصالح صناديق المعاشات التقاعدية، وسعت في الوقت ذاته إلى تحسين نظام المعاشات. وفي الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢، بلغت التبرعات الإضافية المقدمة من الإدارة المالية المركزية لصالح صناديق المعاشات التقاعدية الإقليمية ١٢٩,٤ مليار يوان. وتوزع المعاشات في الوقت الحالي من جانب مؤسسات الخدمات الاجتماعية، كالمصارف ومكاتب البريد. وبلغت المعاشات التي وزعتها هذه المؤسسات في عام ٢٠٠٢ نسبة ٩٩,٤ في المائة. وفي عام ١٩٩١، شرعت بعض الأقاليم الريفية في الصين في خوض تجربة نظام معاشات الشيخوخة. وبما أن نموذج التمويل القائم على المدخرات الشخصية هو السائد، يمكن وصف الأساس الذي يقوم عليه نظام المعاشات التقاعدية في المناطق الحضرية كالآتي: "التبرعات الشخصية أولاً، والتبرعات الجماعية كتكملة، وسياسات الحكومة كدعم".

٨٥- وفيما يتعلق بالتأمين الصحي، أصدرت الحكومة في عام ١٩٩٨ قراراً بشأن إنشاء نظام للتأمين الصحي الأساسي لصالح عمال المدن، مستهلة بذلك نظاماً للتأمين الصحي الأساسي لصالح عمال المدن على نطاق وطني. ويغطي التأمين الصحي الأساسي كافة وحدات العمل في المناطق الحضرية في مختلف أرجاء الصين والعاملين فيها؛ ويمول هذا التأمين بالتبرعات المقدمة من أرباب العمل والعاملين. وفي موفى عام ٢٠٠٢، وضعت الغالبية العظمى من المدن الصينية خططاً للتأمين الصحي الأساسي لصالح العمال في المناطق التابعة لها، وشملت التغطية ٩٤ مليون شخص. وبالاستناد إلى الخطة الأساسية، مضت المدن في إنشاء خطط للتعويض عن نفقات العلاج الباهظة ونظام آخر للتعويض لصالح الموظفين العموميين، بينما أنشأت مشاريع تلبي شروطاً محددة بدورها خططاً تكميلية لصالح عمالها. وكوسيلة لمعالجة المشكلات التي تعترض الفقراء فيما يتعلق بالأمن الصحي الأساسي، فإن الأقاليم في مختلف أنحاء البلاد بصدد إنشاء خطط اجتماعية للمساعدة الصحية. ومنذ عام ٢٠٠٠، طلبت حكومة الصين القيام بتنفيذ إصلاحات متزامنة في خطط التأمين الصحي الأساسي، وفي النظم الطبية والصحية وفي توزيع اللوازم الطبية. وبينما تشجع الحكومة المنافسة بين المؤسسات الطبية وديناميكية السوق في توزيع اللوازم الطبية، فإنها تسعى إلى تحقيق هدفها المتمثل في "توفير الخدمات الطبية الفضلى بأقل التكاليف".

٨٦- وفي عام ١٩٩٨، أصدرت السلطات الحكومية الصينية أوامر بشأن إعمال تأمين تعويض العمال في المؤسسات على سبيل التجربة، مُنشئةً بالتالي مخططاً لتأمين الحوادث المهنية في بعض المجالات. وفي السنة نفسها، وضعت معايير لتحديد درجة الإعاقة الناجمة عن الحوادث المهنية أو الأمراض المهنية، وذلك لتوفير إطار مرجعي لتقييم الإعاقات المتعلقة بالعمل. وفي موفى عام ٢٠٠٢، كان متوسط قسط التأمين على الحوادث المهنية ١ في المائة

في مختلف أنحاء البلد، وكان عدد المنخرطين نحو ٤٤,٠٦ مليون عامل. وتبقى وحدات العمل التي لم تنضم إلى خطة للتأمين على الحوادث المهنية مسؤولة عن أي تكاليف قد تنشأ عن حوادث مهنية تهم موظفيها. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٣، أصدر مجلس الدولة اللوائح التنظيمية لتأمين تعويض العمال، الذي سوف يدخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وبذلك أصبح تأمين تعويض العمال موضوع تشريع رسمي.

٨٧- وضعت الصين خطتها الأولى تأمين البطالة في عام ١٩٨٦ وأصدرت اللوائح التنظيمية المتعلقة بتأمين البطالة في عام ١٩٩٩. وينطبق تأمين البطالة على كل المؤسسات والكيانات المستخدمة في المناطق الحضرية، وعمالها، وعلى كافة هذه الكيانات وعمالها التبرع لصندوق التأمين. وتدفع استحقاقات تأمين البطالة شهرياً، على أساس معدل يقل عن الحد الأدنى القياسي للأجور ولكن يزيد على مستوى الكفاف الأدنى بالنسبة لسكان المدن. وترتبط فترة الأهلية للحصول على استحقاقات تأمين البطالة بعدد سنوات التبرع للصندوق، دون أن تتجاوز ٢٤ شهراً. ويحق للعاطلين عن العمل الذي يصابون بمرض أثناء تلقيهم لاستحقاقات تأمين البطالة الحصول على إعانات صحية، في حين يحق لأفراد أسرة الشخص العاطل عن العمل الذي يتوفى أثناء تلقيه استحقاقات تأمين البطالة الحصول على إعانات لتغطية تكاليف الدفن، بالإضافة إلى المعاش المستحق لفائدة المعالين المتبقين على قيد الحياة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للعاطلين عن العمل الذين يتلقون استحقاقات تأمين البطالة الانتفاع بمخططات التدريب المهني وإعانات البحث عن وظيفة. وفي الفترة بين ١٩٩٨ و٢٠٠٢، ارتفع عدد العمال المكتتبين لخطط تأمين البطالة من ٧٩,٢٨ مليون إلى ١٠١,٨٢ مليون عامل. وفي موفى عام ٢٠٠١، بلغ مجموع الأشخاص الذين يتلقون استحقاقات تأمين البطالة ٤,٤ مليون شخص. وفي إطار تحسين نظام تأمين البطالة، يجري بصورة تدريجية إدراج نظام ضمانات الكفاف الأساسية لصالح العمال المسرحين من المؤسسات المملوكة للدولة في نظام تأمين البطالة.

٨٨- وبدأت بعض الأقاليم في الصين منذ عام ١٩٨٨ تستكشف الإصلاحات بشأن أنظمة تأمين الأمومة في المؤسسات. وفي عام ١٩٩٤، اعتمدت الحكومة على التجارب التي خاضتها الأقاليم المختلفة لصياغة الأوامر بشأن إعمال تأمين الأمومة على سبيل التجربة، والتي تنص على أن أقساط تأمين الأمومة تدفعها المؤسسات وليس العاملات. وتغطي استحقاقات تأمين الأمومة أساساً النفقات الطبية المتكبدة نتيجة الولادة، بالإضافة إلى إعانة أمومة محددة. وفي موفى عام ٢٠٠٢، كان معدل قسط تأمين الأمومة ٠,٧ في المائة في مختلف أنحاء البلد، وكان عدد العاملات المنخرطات يبلغ ٣٤,٨٨ عاملة. وتبقى وحدات العمل التي لا تنضم إلى مخطط تأمين الأمومة مسؤولة عن تكاليف الأمومة في صفوف عاملاتها.

٨٩- وفيما يتعلق بنظام يضمن حد الكفاف الأدنى، ما انفكت جمهورية الصين الشعبية تدير منذ نشأتها برامج إغاثة اجتماعية لصالح فقراء المناطق الحضرية والريفية. وفي عام ١٩٩٣، شرعت الحكومة في إصلاح برامج الإغاثة الاجتماعية في المدن في محاولة منها لإنشاء نظام يضمن حد الكفاف الأدنى. وفي عام ١٩٩٩، أُنشئت هذه النظم في كافة المدن والمقاطعات التي بها "بلدات منظمة"[٥]. وفي نفس السنة، أصدرت الحكومة رسمياً اللوائح التنظيمية الخاصة بحد الكفاف الأدنى المضمون لسكان المدن، لتمنح لكافة سكان المدن المؤهلين التغطية الأساسية.

٩٠- تسحب المبالغ التي تدفع لسكان المدن بموجب هذا المخطط من ميزانيات الحكومات الشعبية المحلية، وتقرر الحكومات المحلية الحد الأدنى المضمون في ضوء الاحتياجات المعيشية الأساسية لسكان المدن المحليين. ويحق لكافة سكان المدن، حيثما يقل الدخل الفردي للأسرة المعيشية عن ذلك الحد القياسي، أن يطلبوا الحصول على دعم في

إطار المخطط. وفي عام ٢٠٠٢، بلغ عدد سكان المدن المنتفعين بهذه المخططات ٠٠٠ ٥٣٦ ٢٠ شخص في كافة أنحاء البلد، وبلغ دعم الحكومة المركزية في إطار توزيع هذه الاستحقاقات ٤,٦ مليار يوان. كما شرعت خلال السنوات الأخيرة أقاليم ومجتمعات محلية ريفية معينة في إنشاء مخططات تتعلق بحد الكفاف الأدنى المضمون.

٩١- يشير نظام الرعاية الاجتماعية في الصين إلى البرامج الممولة من الحكومة المركزية التي توفر العيش الآمن للمسنين والأيتام والمعوقين وأعضاء الجماعات المحرومة الأخرى الذين يعيشون عُسراً شديداً. ولضمان حقوق ومصالح أعضاء الجماعات المحرومة، أصدرت الصين القانون المتعلق بحقوق ومصالح المسنين، والقانون المتعلق بحماية المعوقين، واللوائح التنظيمية المتعلقة بالعمل في مجالات الدعم الخمسة (المأكل والملبس والمسكن والخدمات الصحية والخدمات الجنائزية) في المجتمعات المحلية الريفية، بالإضافة إلى نظم أساسية أخرى. وتنص هذه القوانين على واجب تقديم الدعم الجماعي للمسنين الأرامل الذين يعيشون بمفردهم، وللمعوقين والأيتام الذين يلبون الشروط اللازمة للحصول على الدعم العام في المدن؛ ويقدم الدعم الجماعي والمنفرد لهؤلاء الأشخاص في المناطق الريفية؛ وتشرف على تنظيم الدعم عموماً مراكز الرعاية، ودور المسنين، ودور النقاهة، ودور رعاية الأطفال ومؤسسات الرعاية المماثلة الأخرى. وقد خطت مرافق الرعاية الاجتماعية في الصين خطىً كبيرة. وفي عام ٢٠٠١، بلغ عدد مؤسسات الرعاية التي ترعاها الحكومة في مختلف أنحاء البلاد ٣٢٧ ٣ مؤسسة تأوي نحو ٠٠٠ ١٩١ شخص. وكان هناك ٠٠٠ ٣٥ مؤسسة رعاية منظمة تنظيماً جماعياً تأوي نحو ٠٠٠ ٦٦٨ شخص، و٩٣٤ مؤسسة رعاية خاصة تأوي نحو ٠٠٠ ٣٤ شخص، ونحو ٠٠٠ ٣٨ مؤسسة رعاية توفر العمل لـ ٠٠٠ ٦٩٩ من المعوقين. وبالإضافة إلى ذلك، تدير الصين مؤسسة لليانصيب القومي بهدف جمع الموارد المخصصة لخدمات الرعاية. وفي عام ٢٠٠١، بلغ مجموع الأموال التي تم جمعها لصالح خدمات الرعاية ٤,٢ مليار يوان.

٩٢- الصين بلد يعاني من الكوارث الطبيعية المتكررة، حيث يتعرض للفيضانات والجفاف والعواصف الريحية وعواصف البرد التي تؤثر تأثيراً شديداً على حياة السكان. ولتقديم الإغاثة لصالح المتضررين، وضعت الصين برامج إغاثة مصممة خصيصاً لمعالجة آثار الكوارث الطبيعية الفجئية. وتخصص كافة مستويات الحكومة في ميزانياتها السنوية موارد للإغاثة في حالات الكوارث. وفي الفترة بين ١٩٩٦ و٢٠٠١، صرفت الإدارات المالية بمختلف مستوياتها مبلغاً إجمالياً قدره ب ٢١,٢٦ مليار يوان للإغاثة في حالات الكوارث، حيث قدمت الأغذية والملابس والأغطية واللوازم الأخرى لنحو ٣٩٠ مليون ضحية. ويقدم نظام الإغاثة في حالات الكوارث الضمانات الأساسية التي تكفل أسباب العيش الأساسية للأشخاص في المناطق المنكوبة.

٩٣- والتعاضد داخل المجتمع تقليد صيني عريق. وقد تضمن القانون المتعلق بالهبات المخصصة للرعاية الاجتماعية العامة معايير تشريعية وتشجيعات لتحويل حملات جمع الأموال إلى تظاهرات منهجية منتظمة. وفي عام ٢٠٠١، بلغت الهبات المقدمة من مختلف شرائح المجتمع لشُعب الإدارات المدنية ١,٥٩ مليار يوان (ويشمل هذا الرقم الهبات المقدمة في شكل سلع التي حولت إلى قيمة نقدية). وتحث حكومة الصين المؤسسات، والمشاريع العامة والشركات، وشرائح المجتمع على استخدام وسائل منظمة لدعم الأسر المحرومة ومساعدتها على التخلص من الفقر والازدهار. وعلى مستوى القاعدة، تفرض أيضاً على المرافق المجتمعية توفير الرعاية والخدمة للفقراء.

٩٤- ووضعت الحكومة ونفذت نظاماً للضمانات الخاصة لصالح المرأة، يضمن، على سبيل المثال، تمتعها بحماية خاصة أثناء الحيض والحمل والوضع والإرضاع والفترات الفيزيولوجية الخاصة الأخرى التي تمر بها المرأة، ويمنحها

إجازة أمومة مدفوعة الأجر لفترة ٩٠ يوماً. وفي عام ١٩٩٤، أصدرت وزارة العمل أوامر تطلب إلى المؤسسات الشروع في العمل بتأمين الأمومة على سبيل التجربة، وتحدد كيفية تغطية نفقات تأمين الأمومة في المجتمع ككل: تنشئ المؤسسات صندوقاً لتأمين الأمومة وتدفع للمؤسسة التي تشرف على إدارة تأمينها الاجتماعي نسبة محددة من الأجور الإجمالية المدفوعة في شكل أقساط تأمين على الأمومة. وفي عام ١٩٩٧ حددت الدولة خطة لتغطية تأمين الأمومة زجت بمسألة تأمين الأمومة في نطاق الخطة الاجتماعية العامة للإنجاب. وكانت لهذه الخطة تأثيرات إيجابية فيما يتعلق بتنمية المنافسة الشريفة بين المؤسسات، حيث سمحت بتحسين حالة النساء اللائي يبحثن عن عمل وبحماية حقوق العاملات الأساسية ومصالحهن أثناء فترات الأمومة. كما أنشأت الدولة صفحة على شبكة إنترنت مكرسة لمخطط تأمين الأمومة، وذلك لضمان تعميم السياسات المحلية والوطنية واللوائح التنظيمية ذات الصلة وكذلك المعلومات الأخرى المتصلة بالموضوع على نطاق واسع، والتعجيل بالأنشطة المحلية وتوجيهها.

٩٥- تستخدم الصين تشكيلة واسعة من التدابير لضمان أسباب عيش الفقراء والمعوقين والنهوض بأوضاعهم. وتشتمل هذه التدابير على الإغاثة، وتقديم الإعانات، ورعاية الأطفال، والدعم المباشر، والتأمين الاجتماعي والرعاية الخاصة. ويوفر حد الكفاف الأدنى المضمون لسكان المدن تغطية لصالح المعوقين في المناطق الحضرية الذين يلبون الشروط اللازمة. وفي المناطق الريفية، ينتفع المعوقون بتخفيضات وإعفاءات ضريبية معممة، كما ينتفع الفقراء والمعوقون بالإغاثة والإعانات. وتقدم بعض المناطق دعماً خاصاً للمعوقين العاطلين عن العمل، والأشخاص الذين يعانون إعاقات خطرة، والأسر المعيشية التي تعاني إعاقات متعددة، والمعوقين ذوي الاحتياجات الخاصة. وفي عام ٢٠٠١، حصل نحو ٢,٠١ مليون من المعوقين على حد الكفاف الأدنى المضمون، في حين أن زهاء ٤٧٠ ٠٠٠ ممن لم يتمكنوا من الالتحاق بالقوة العاملة المنتجة أو كانوا فاقدين لوالد شرعي أو والد بالحضانة (أو لم يكن والدهم الشرعي أو والدهم بالحضانة قادراً على إعالتهم) أو لم تكن تتوفر لديهم وسائل العيش، كانوا في ذمة مؤسسات الرعاية الاجتماعية مثل دور الرعاية أو دور المسنين، أو في دور الرعاية الخاصة التي تم ترتيبها عن طريق مؤسسات الرعاية، وكان نحو ٢,٥٤ مليون من المعوقين يحصلون على إغاثة مؤقتة، وإعانات منتظمة، وإعانات خاصة؛ وكان ٥٣٠ ٠٠٠ منهم منخرطين في مخططات التأمين الاجتماعي مثل تأمين معاشات الشيخوخة، والتأمين الصحي، وتأمين البطالة، فيما كان ٨٦٠ ٠٠٠ منهم يحصلون على الدعم في إطار خدمات الرعاية الاجتماعية.

## المادة ١٠

## حماية الأسرة

٩٦- أصدرت الصين قانون الزواج في عام ١٩٥٠ ونقحته في عام ١٩٨٠. وفي عام ٢٠٠٢، سنّت اللجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي تنقيحات أخرى بهدف التكيف مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الصين، ومواصلة النهوض بنظام الأسر المعيشية التي تعيش في إطار الزواج، وضمان حقوق المواطنين ومصالحهم في هذا الصدد. وتؤكد هذه التنقيحات من جديد الالتزام بمؤسسة الزواج على أساس القبول الحر بين رجل وامرأة بوصفهما شريكين متساويين. وتحافظ على المبدأ الأساسي المتعلق بحماية الحقوق والمصالح المشروعة للنساء والأطفال والمسنين، وتؤيد وتحمي المساواة والانسجام والسلوك الحضاري داخل الأسرة التي يؤسسها الزوجان، بينما تعالج المشكلات التي يطرحها الزواج في الوقت الراهن والتي تقتضي حلاً عاجلاً. وتنص المادة ٢ من القانون

على ما يلي: "تقوم المؤسسة على الارتباط الإرادي بين الرجل والمرأة بوصفهما شريكين متساويين". وتنص المادة ٥ على ما يلي: "يجب أن يعبر طرفا الزواج عن قبولهما بمحض إرادتهما دون إكراه أو تدخل من أي طرف ثالث". وتنص المادة ٣١ على أنه يمكن إعلان الطلاق في حال اتفاق كل من الزوج والزوجة على الطلاق. ولضمان إعمال الأحكام الواردة في القانون، تقوم الدولة حالياً بمراجعة اللوائح التنظيمية المتعلقة بإدارة سجلات الزواج. واستجابة للتحول من الاقتصاد الموجَّه إلى اقتصاد السوق، أدخلت التنقيحات تحسينات على نظام الممتلكات في إطار الزواج، حيث رسمت فصلاً واضحاً بين الممتلكات المشتركة والمرتهنة الفردية وحقوق الزوجين المتصلة بها. كما يعالج القانون مشكلات بارزة أخرى نشأت بالتوازي مع التطورات التي يشهدها المجتمع، حيث يشدد على منع الزواج بامرأتين أو رجلين، ومعاشرة المتزوج أو المتزوجة لغير زوجته أو زوجها، والعنف داخل الأسرة إلخ.

٩٧- يتمتع المواطنون الصينيون بحماية القانون فيما يتعلق بحرية الزواج، ويتفق الطرفان على الزواج أو الطلاق بموجب اتفاق مشترك. وفي الفترة من عام ١٩٨٥ إلى عام ٢٠٠٠، بلغ متوسط عدد حالات الزواج المسجلة في صفوف المواطنين الصينيين نحو ٩ ملايين في السنة. وخلال الفترة ذاتها، ارتفع معدل الطلاق من ٠,٩ للألف إلى ١,٩ للألف (انظر الجدول ١).

٩٨- وبالاستناد إلى برنامج "السمات الخمس للأسرة الفاضلة" الذي يجري تنفيذه منذ فترة طويلة (وهو مبادرة لتعزيز المصلحة العامة، واحترام مبادئ الدراسة والعمل، والمساواة بين الجنسين، واحترام المسنين والصغار، وتحديد النسل، وممارسات التنشئة السليمة، وحماية البيئة)، أنشأت الصين في عام ١٩٩٦ فريق تنسيق وطنياً معنياً بالحملات الخاصة بالترويج للسمات الخمس، وشملت هذه المبادرة ١٨ إدارة حكومية ومنظمة غير حكومية. ويهدف الفريق إلى إدراج هذه الحملات في إطار خطط وطنية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والنهوض بالثقافة الروحية. وينظم الفريق حلقات دراسية بشأن مواضيع محددة، ومحاضرات عامة وفصول توجيه للمتزوجين الجدد، ويؤمِّن من خلال وسائط الإعلام والوسائل الأخرى ذات الصلة تعميم القوانين واللوائح التنظيمية ذات الصلة والقيم الأخلاقية للأسرة المعيشية المتحضرة، ويحث الناس على التغذي بفكرة الحياة الزوجية القائمة على المساواة والانسجام والتعامل الحضاري. ويُبذَل جهد خاص لتعميم التعديلات المدخلة على قانون الزواج وحث الناس على أن يتولوا بأنفسهم ترويج وممارسة المثل التي تستند إليها الأسرة الفاضلة والمتحضرة.

٩٩- تنص المادة ٢ من قانون الزواج على أنه "ينبغي حماية الحقوق والمصالح الشرعية للنساء والأطفال والمسنِّين". وتنص المادة ٢١ على أن:

> "الوالدين لهما واجب السهر على تنشئة ذريتهم وتربيتها ... وإذا قصَّروا في واجب تقديم الرعاية، يحق لأطفالهم القصّر والأطفال غير القادرين على العيش بصفة مستقلة أن يطالبوهم بدفع تكاليف الرعاية ... ويُمنَع قتل الرضَّع والتخلي عنهم، كما يُمنع أي تصرف آخر يؤذي الرضع أو يشلّهم".

وتنص المادة ٢٢ من القانون المتعلق بالسكان وتنظيم الأسرة على ما يلي: "يُمنع التمييز ضد النساء اللائي يُنجبن بناتاً والعقّر، أو إيذاؤهن". وتنص المادة ٣ من القانون المتعلق بحماية القصّر على أن الدولة والمجتمع والمدارس والأسرة هي التي تعلم القصر القيم المثلى والأخلاق والثقافة والنظام والقانون...، في حين تنص المادة ٩ على أنه يجب "على الآباء أو الأوصياء احترام حقوق القصر في الحصول على التعليم، كما يجب عليهم أن يضمنوا حصول

الأطفال القصّر البالغين السن المناسبة على التعليم الإلزامي وفقاً للقانون. ويجب عليهم ألا يسمحوا للأطفال القصر بالانقطاع عن الدراسة أثناء فترة التعليم الإلزامي". وتنص المادة ١١ على أنه يجب "على الآباء أو الأوصياء ألا يسمحوا للقصّر بالزواج أو يجبروهم على ذلك، وألا يعقدوا زواجاً بالنيابة عن قاصر".

١٠٠- وبخصوص حماية المرأة أثناء الحمل والإرضاع، تنص المادة ٦١ من قانون العمل على ما يلي: "لا يجوز تكليف العاملة الحامل بالقيام بعمل تصنفه الدولة ضمن الأعمال الشاقة من الدرجة الثالثة". وتنص المادة ٢٦ من القانون المتعلق بالسكان وتنظيم الأسرة على أنه يحق للمرأة أثناء الحمل والولادة والإرضاع أن تتمتع بحماية خاصة في العمل وفقاً للقوانين ذات الصلة، ويمكنها الحصول على المساعدة والتعويض. وتنص المادة ٣٠ على أنه ينبغي للدولة إنشاء نظم للرعاية الصحية لفترة ما قبل الزواج وما قبل الولادة، بينما تنص المادة ٣١ على أنه ينبغي للحكومة الشعبية بكافة مستوياتها أن تتخذ التدابير اللازمة لتضمن وصول المواطنين إلى خدمات تنظيم الأسرة، بحيث يتم الرفع من مستويات الصحة الإنجابية. وفيما يتعلق بإجازة الأمومة، تنص المادة ٦٢ من قانون العمل على أن "المرأة العاملة يحق لها بعد الولادة الحصول على إجازة أمومة مدفوعة الأجر لفترة لا تقل عن ٩٠ يوما"، في حين تنص المادة ٦٣ على أنه "لا يجوز تكليف العاملة المرضعة لرضيع لم يبلغ الواحدة من العمر بعمل تصنفه الدولة ضمن الأعمال الشاقة من الدرجة الثالثة، أو أي عمل آخر ينبغي لها تجنبه أثناء فترة الرضاعة، كما لا يجوز تكليفها بالعمل الإضافي أو العمل ليلاً". وأخيراً، تنص المادة ٥١ على أنه "ينبغي للوحدة المستخدمة أن تدفع للعمال أجورهم أثناء العطل والإجازات القانونية التي تُمنح بمناسبة زواج أو جنازة أو للمشاركة في الأنشطة المجتمعية وذلك وفقاً للقوانين".

١٠١- تتمتع المواطنات الصينيات أساساً بحماية خاصة لفترة زمنية معقولة وذلك قبل الولادة وبعدها. وبيَّن التقرير النهائي الخاص بتقييم برنامج النهوض بالمرأة (الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠) أن نسبة النساء الحوامل اللائي يخضعن لفحوص طبية قبل الولادة ارتفعت من ٦٩,٧ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٨٩,٤ في المائة في عام ٢٠٠٠. وتشير الدراسات الاستقصائية التي أجراها اتحاد نقابات العمال في عموم الصين في عام ١٩٩٦ ثم في عام ٢٠٠٠ إلى أن النسبة المئوية للعاملات في المدن اللائي يتلقين فحوصاً طبية قبل الولادة بصورة منتظَمة ارتفعت من ٨٢ في المائة إلى ٨٥,٣ في المائة. ومنذ أواخر الثمانينات، نظمت وزارة الصحة ولجنة تنظيم الأسرة في المجتمعات المحلية بمختلف أنحاء البلاد برنامجاً تثقيفياً خاصاً بتنظيم الأسرة يتمحور حول "المراحل الخمس" للمراهقة، وحداثة الزواج، والحمل، والإرضاع، وانقطاع الحيض، وذلك لتزويد المرأة الريفية البالغة سن الإنجاب بالمعارف التي تمكِّنها من المحافظة على صحتها أثناء تخطيها لهذه المراحل والإبقاء على نسبة مرتفعة من النساء في سن الإنجاب اللائي يتلقين فحوصاً طبية قبل الولادة.

١٠٢- وتبين الدراسات الاستقصائية التي أجراها اتحاد نقابات العمال في عموم الصين أن الضمانات التي تتمتع بها المرأة العاملة أثناء الحمل والولادة والإرضاع معمول بها لدى الغالبية العظمى من المؤسسات. فالمرأة الحامل تُكلَّف مثلاً بالقيام بالأعمال التي لا تعرضها للتوكسينات أو التي تستلزم جهداً بدنياً أدنى، كما أنها لا تعمل في ساعات متأخرة من النهار أو في نوبات إضافية. كما أن حقوقها في الإجازة والراحة والاستحقاقات بعد الولادة مضمونة أساساً، حيث تحصل على إجازة الأمومة التي ينص عليها القانون، ويُدفَع لها أجرها القانوني أثناء الإجازة. وبالإضافة إلى ذلك، تسترد المرأة العاملة من مستخدِمها تكاليف الفحوص الطبية النظامية التي تُجرى

عليها قبل الولادة، وتكاليف الوضع، على أساس معدل ٥٠ في المائة أو ١٠٠ في المائة (حسب السياسات الداخلية الجاري العمل بها في الشركة) (انظر الجدول ٢).

١٠٣- لكن لا تزال هناك بعض الفوارق. فالمؤشرات المتعلقة بمختلف فئات البيانات الواردة في الدراسات الاستقصائية المنفصلة التي أجراها اتحاد نقابات العمال في عموم الصين هي بالأساس متماثلة. ويُعزى هذا لأنه منذ بداية العمل بتأمين الأمومة الجماعي في المؤسسات في بداية التسعينات، فإن تكاليف الفحوص الطبية التي تُجرى قبل الولادة، وإجازة الأمومة، والراحة المدفوعة الأجر، والمبالغ المردودة المتعلقة بمصاريف الولادة وغير ذلك من المصاريف التي تتحملها المؤسسات المشاركة لحساب عاملاتها صارت تُدفَع في إطار خطة التأمين الخاص بالأمومة. ومع ذلك، سجلت المؤشرات المتعلقة بفئات محددة من المجالات التي شملتها الدراسات الاستقصائية انخفاضاً فعلياً. والسبب الأول لذلك هو أن بعض المؤسسات تعوزها الأموال نتيجة أدائها السيئ، مما اضطرها إلى تخفيض نفقاتها المخصصة لحماية المرأة العاملة أثناء الحمل والأمومة. والسبب الثاني هو أن عقود العمل المعمول بها في بعض المؤسسات ذات الاستثمار المشترك، وفي المؤسسات المدنية والخاصة والفردية، لا تنص على أية أحكام تتعلق باستحقاقات المرأة العاملة أثناء الحمل والأمومة، أو أن اللوائح التنظيمية لا يجري إنفاذها. والسبب الثالث هو أنه بالرغم من الارتفاع المطرد في عدد المؤسسات التي تنضم إلى مخطط تأمين الأمومة الجماعي، توجد مؤسسات لم تلتحق بهذا النظام، إضافة إلى أن ما توفره هذه المؤسسات أو لا توفره من حماية للمرأة العاملة أثناء الحمل والأمومة أمر يرتبط بدرجة الأهمية التي يوليها رؤساء هذه المؤسسات للمسألة.

١٠٤- تطرقت الصين، في تقريرها الدوري الثاني بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، إلى تفاصيل حماية حقوق القصّر. ولهذا السبب، لن يتناول هذا التقرير الحالي سوى المبادئ العامة.

١٠٥- تولي الصين أهمية كبرى لحماية الصحة العقلية والبدنية للقصر. فلقد جعلت من حظر استخدام عمل الأطفال مسألة تتعلق بالسياسة الوطنية، وسنت مجموعة من القوانين واللوائح التنظيمية التي تتعلق بعمل الأطفال والقصّر. ويشتمل أهمها على قانون العمل والقانون الخاص بحماية القصر وحظر عمل الأطفال واللوائح التنظيمية بشأن الحماية الخاصة للعمال القصر. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٢، صدَّقت الصين رسمياً على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ (لعام ٢٠٠٠) بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ الإجراءات الفورية للقضاء عليها.

١٠٦- تنص المادة ١٥ من قانون العمل على أنه "لا يجوز لأي مؤسسة حكومية أو فئة اجتماعية أو مؤسسة أو وحدة عمل غير تجارية تُستغَل محلياً أو مقاول يعمل بصفة فردية استخدام الأحداث دون السادسة عشرة من العمر. وهذا يحول دون استخدام عمل الأطفال من وجهة نظر الإدارة، وإدارة الأعمال التجارية، وأي كيان مستخدِم، ويضع المعايير بشأن الغرامات التي تُفرَض على أي فرد أو وحدة عمل تلجأ إلى عمل الأطفال أو تستخدم القصر. ويفصِّل نظام أساسي ثانوي، وهو اللوائح التنظيمية بشأن الحماية الخاصة التي يحظى بها العمال القصر في مجال العمل، الحماية الخاصة الواجب منحها للعمال القصّر. وهذا يشمل قيود صارمة فيما يتعلق بالمجالات التي يمكن أن يعمل فيها القصّر، والفحوص البدنية المنتظمة، وتسجيل العمال لدى شعبة إدارة العمل، والتدريب قبل الاستخدام، وتفتيش مواقع العمل.

١٠٧- أنشـــأت الصين منذ التسعينات مكاتب تعنى بتفتيش مواقع العمل في شتى المجالات، وذلك لرصد مدى امتثال الكيانات المستخدمة للقوانين واللوائح التنظيمية المتعلقة بالعمل. وبيَّنت إجراءات التفتيش والإنفاذ خلال الســـنوات الأخيرة أن الغالبية العظمى من المؤسسات لا تستخدم عمل الأطفال والأحداث، وفي الحالات القليلة جـــداً الـــتي ثبت فيها أن مؤسسات خاصة أو فردية غير مملوكة للقطاع العام تفعل ذلك، جرى تطبيق عقوبات شديدة وتم إصلاح الوضع بسرعة.

## المادة ١١

## الحق في مستوى معيشي لائق

١٠٨- تعلق الصين أهمية كبرى على رفاه شعبها، وتُسلِّم بحق الشعب في بلوغ مستوى معيشي لائق، وتحترم هذا الحـــق. وتسعى جاهدة إلى الإبقاء على نسبة قوية من التنمية الاقتصادية، حيث تعمل بصورة متواصلة على رفع وتحسين مستويات المعيشة ونوعية الحياة. وبعد ٢٠ عاماً من الإصلاحات الرامية إلى تحرير الاقتصاد، يمكن وصف مستوى المعيشة العام الذي بلغه الشعب الصيني بـ "المريح". وتتمثل المؤشرات الرئيسية عن ذلك فيما يلي: (١) ارتفع دخـــل ســـكان المدن والأرياف على حد سواء بصورة ملحوظة. وفي الفترة بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠١، سجل الدخـــل الصـــافي للفرد بالنسبة لسكان الأرياف نمواً حقيقياً يُقدَّر بنسبة ٦٢ في المائة، في حين ارتفع الدخل المتاح للفرد، بالأرقام الحقيقية أيضاً، بالنسبة لسكان المدن بأكثر من الضعف. وفي عام ١٩٨٩، بلغت الودائع الادخارية لســـكان المدن والأرياف ٥٠٠ مليار يوان؛ وتتعدى هذه الودائع في الوقت الراهن ٨,٧ تريليون يوان؛ (٢) وما برح سُلَّم الاستهلاك العام ينمو. ففي عام ٢٠٠١، بلغت المبيعات بالتجزئة من المنتجات الاستهلاكية في الصين ٣,٥ أضعاف مستوى عام ١٩٩٠، وبلغت قيمتها ٥٠٠ ٧٥٩ ٣ مليار يوان. وشهدت أنماط الاستهلاك تغيرات جذريـــة، حيث انخفض متوسط إنفاق الفرد على الأغذية لدى الأسر الحضرية، كنسبة من الإنفاق الإجمالي، من ٥٤,٢ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٣٧,٩ في المائة في عام ٢٠٠١؛ وانخفض مستوى الإنفاق لدى الأسر الريفية من ٥٨,٨ في المائة إلى ٤٧,٧ في المائة. وتحسنت ظروف العيش بالنسبة لسكان المدن والأرياف على حد سواء بصورة واضـــحة. وأصـــبح سكان المدن في الوقت الراهن يستخدمون الغاز أو الغاز المسيَّل على نحو عادي، كما ارتفع مرات عديدة إنفاق سكان المدن على الأثاث والتزيين المترلي والأجهزة المترلية والتحسينات المترلية ذات الصلة. وفي الأثـــناء، أتـــيح جـــيل جديد من المنتجات الاستهلاكية. وصارت سلع استهلاكية معمرة معينة شيئاً مألوفاً في المجتمعات الريفية.

١٠٩- الصين بلد نام، حيث توجد اختلالات كبرى في مستويات التنمية بين مختلف الأقاليم. فبينما تنعم الأغلبية العظمى من الناس بالفوائد المادية للتنمية، لا تزال هناك مجموعات قليلة، معظمها من الأقليات التي تعيش في المجتمعات المحلية الريفية الصغيرة، تواجه صعوبات في حياتها. وبهدف حل المشكلات المتعلقة بعدم توفر ما يكفي من الأغذية واللباس للفقراء في الريف، أصدرت الحكومة في آذار/مارس ١٩٩٤ "الخطة الوطنية `٨-٧` لشن الحرب ضد الفقر" التي اقترحت تخصيص الفترة الممتدة على ٧ سنوات تقريباً بين ١٩٩٤ و٢٠٠٠ أساساً لحل المشكلات المتعلقة بالأغذية واللباس التي يواجهها ٨٠ مليون شخص يعيشون في المناطق الريفية الفقيرة في مختلف أنحاء البلد. وكانت الأهداف الملموسة للخطة تتمثل فيما يلي: (أ) تقديم الدعم للأسر الفقيرة لتمكينها من خلق ظروف الاستقرار اللازمة التي تكفل لها التغلب على المشكلات التي تواجهها فيما يتعلق بالأغذية واللباس؛

(ب) التقدم في بناء المرافق الأساسية في المناطق الفقيرة؛ (ج) السعي أساساً إلى حل المشكلات المتعلقة بتزويد الماء الصالح للشرب للناس وللماشية، وتوفير ربط شبكات الطرق بين القرى الأكثر فقراً وأسواق المنتجات الزراعية والمراكز الصناعية؛ (د) تزويد الكهرباء لصالح الغالبية الكبرى من الأسر الفقيرة؛ و(ه) التغلب على التأخر السائد في مجالات التعليم والثقافة والصحة، وتحقيق مستوى أدنى مقبول عالمياً من التعليم، والقضاء في الآن ذاته على الأمية في صفوف الشباب والسكان الكبار النشطين. كما سعت الخطة إلى تشجيع التعليم والتدريب في مجال المهارات المهنية لصالح الكبار؛ والنهوض بالظروف الطبية والصحية على نحو يكفل منع الإصابة بالأمراض المتوطنة أو تخفيضها؛ وكبح النمو السكاني ضمن النطاق المتعهَّد به وطنياً. ولقد توصلت الخطة، أثناء السنوات القليلة الماضية من تنفيذها، إلى تحقيق نتائج كبرى. وفي موفى عام ٢٠٠١، أصبحت أغلبية السكان الفقراء الذين يعيشون في المناطق الريفية تحصل على القدر الكافي من المأكل والملبس، في حين أن بعض المناطق الفقيرة المتبقية التي تحيط بها بيئات غير مواتية أو أنظمة إيكولوجية هشة بدأت تدنو من حالة التنمية المستدامة.

١١٠- وسعياً إلى تمكين الناس من بلوغ مستوى معيشة أفضل، اقترحت الحكومة مؤخراً "كفاحاً" لمدة ٢٠ عاماً، يهدف إلى ضمان مستوى معيشة مريح للجميع: المزيد من التنمية الاقتصادية، ومواصلة إرساء أسس الديمقراطية، ومزيد التقدم في العلوم والتعليم، وتعزيز الازدهار الثقافي، وتدعيم الوئام الاجتماعي، والارتقاء بمستوى الرفاه في حياة السكان. وتنوي الصين، على امتداد العشرين عاماً، استخدام الهياكل على النحو الأمثل وزيادة الكفاءة بحيث يتضاعف الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٠ ثلاث مرات، ويتعدى ٣ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة للفرد الواحد، وهو مستوى يكاد يساوي المعدل السائد لدى البلدان ذات الدخل المتوسط.

١١١- وفيما يتعلق بالحق في الإسكان، تنص المادة ٤ من القانون المتعلق بـ (إدارة) العقارات الحضرية على ما يلي: "ينبغي للدولة أن تدعم بناء المساكن لصالح المقيمين (في المدن) وتنهض بصورة تدريجية بظروف العيش، بما يتوافق مع حالة التنمية الاجتماعية والاقتصادية". ويبين هذا بوضوح موقف الدولة ونواياها فيما يتعلق بظروف عيش الناس. وفي عام ٢٠٠١، سنّت الحكومة اللوائح التنظيمية التي تحكم نزع ملكية المساكن في المدن، وتنص على ترتيبات التعويض وإعادة التوطين للأشخاص الذين تُنتزَع منهم ملكيتهم، والتي تحمي، بطريقة أخرى، الحقوق الشرعية لأولئك الذين يتأثرون بإجراءات نزع الملكية.

١١٢- ومنذ نشأة جمهورية الصين الشعبية، تُعلِّق الحكومة أهمية كبرى على الارتقاء بظروف عيش أفراد الشعب. وإذ ركزت الدولة بلا تردد على الموضوعين الرئيسيين "لكل شخص الحق في التمتع بمسكن لائق" و"التنمية المستدامة في المناطق السكنية أثناء عملية التحضر"، فلقد سرَّعت في خطى تشييد البناءات السكنية، مما أسفر عن تحسن هام في ظروف الإسكان وفي البيئة السكنية لأغلبية الناس. وخلال الفترة من عام ١٩٥٠ إلى موفى عام ٢٠٠١، بلغ مجموع مساحة البناءات السكنية في المدن والقرى في مختلف أنحاء البلد ٦,٨٦ مليار متر مربع. وفي عام ٢٠٠١، بلغ متوسط المساحة المبنية في المدن والقرى ٢٠,٨ متراً مربعاً للفرد الواحد (انظر الجدول ٣)، أي بارتفاع يقدَّر بـ ١٣,٦ متراً مربعاً منذ عام ١٩٥٠. وفي الأثناء، حصلت تحسينات هامة في جودة البناءات والقدرات الوظيفية والبيئة والخدمات المتاحة في الأحياء السكنية.

١١٣- وخلال الفترة من عام ١٩٥٠ إلى موفى عام ١٩٧٨، استثمرت الدولة مبلغاً يقدر مجموعه بـ ٣٧,٤ مليار يوان لبناء نحو ٥٣٠ مليون متر مربع من المساكن الجديدة في المدن، أي بمتوسط إنجاز سنوي يقدر بزهاء ١٨

مليون متر مربع. ولأن بناء الأحياء السكنية استلزم نظاماً طويل الأمد من الإيجارات المنخفضة والإعانات السكنية، فإنه لم يتمخض عن دورة مفيدة من الاستثمارات والعائدات، وكان من الصعب أن يجاري نمو البناءات السكنية النمو السريع لسكان المدن. وبعد عام ١٩٧٨، دخل تشييد الوحدات السكنية في الصين مرحلة نمو سريع. ففي الفترة بين عام ١٩٧٩ وعام ٢٠٠١، بلغ مجموع الاستثمارات في بناء الوحدات السكنية في مختلف أنحاء البلاد ٨٠٠ ٠٨٧ ٤ مليار يوان، أي بمعدل إنجاز سنوي يُقدر في المتوسط بـ ٢٤٨,١ مليون متر مربع. وقامت الدولة بإصلاح كامل لكيفية تخصيص الوحدات السكنية والاستثمار في البناءات الجديدة وتمويلها، وتطوير البناءات الجديدة، ونظم الإدارة المتصلة بذلك. وفي ٣ تموز/يوليه ١٩٩٨، أصدر مجلس الدولة مذكرة بشأن تكثيف الإصلاح في مجال إدارة الإسكان في المدن والقرى، والإسراع في البناءات الجديدة، وكانت هذه المذكرة اقترحت وضع حد لنظام تخصيص استحقاقات الإسكان عيناً والسعي بصورة تدريجية إلى إدخال نظام تخصيص الوحدات السكنية على أساس نقدي. وتختلف سياسات توفير الإسكان باختلاف مستوى دخل الأسر: فالأسر ذات الدخل المنخفض يمكنها أن تستأجر وحدات سكنية ذات كلفة منخفضة تزودها الحكومة أو الوحدة المستخدمة؛ ويمكن للأسر ذات الدخل المتوسط إلى المنخفض أن تقتني الوحدات السكنية التي تتناسب مع مترلتها الاقتصادية؛ ويمكن للأسر الأخرى ذات الدخل المرتفع أن تشتري أو تستأجر الوحدات السكنية المنشأة لأغراض تجارية على أساس أسعار السوق. وأثار تنفيذ هذه الإصلاحات في قطاع الإسكان اهتماماً كبيراً في صفوف سكان المدن والقرى بشراء مساكنهم الخاصة، وارتفع معدل تملُّك المساكن في صفوف هؤلاء السكان ارتفاعاً حاداً. فهنالك نحو ٨٠ في المائة من الأسر الحضرية التي تملك المنازل التي تعيش فيها، في حين أن أكثر من ٧٠ في المائة من كافة الأسر التي تقيم في المدن بصورة دائمة (بمن فيها الأسر التي تقيم في المدن لفترة تزيد على نصف السنة) مالكة لمنازلها الخاصة. ويبلغ متوسط قيمة المترل في المدينة ١٠٩,٤٠٠ يوان، أي ما يمثل نسبة ٤٧,٩ في المائة من مجموع الأصول التي تملكها الأسرة المعيشية؛ وبالتالي صار المسكن يمثل جزءاً هاماً من الأصول التي تملكها الأسرة المقيمة في المدينة.

١١٤- وبلغت مساحة الوحدات السكنية الجديدة المنجزة في المدن والقرى بين عام ١٩٩٨ وعام ٢٠٠١ ما مجموعه ٢,١٦ مليار متر مربع (دون اعتبار "البلدات المنظَّمة" فيما عدا بالنسبة "للبلدات الواقعة على مشارف المدن"[٦] مباشرة خارج المدن)، أي ما يمثل متوسطاً سنوياً يقدر بـ ٥٤٠ مليون متر مربع. وبلغ مجموع الاستثمارات في الوحدات السكنية المنجزة ٢,١ تريليون يوان، أي بمعدل سنوي يقدر بـ ٥٢٦,٥ مليار يوان (انظر الرسمين البيانيين ١ و٢). وفي عام ٢٠٠١ بلغت مساحة الوحدات السكنية الجديدة التي تم تشييدها في المدن والقرى ٥٧٥ مليون متر مربع، أي ٣,٣ أضعاف الرقم المسجل في عام ١٩٩٠، بينما بلغت الاستثمارات ٦٢٦,٢ مليار يوان، أي نحو ١١,٦ أضعاف الرقم المسجل في عام ١٩٩٠. وأثناء الفترة من عام ١٩٩٨ إلى موفى عام ٢٠٠١، ارتفع متوسط المساحات السكنية التي تم تشييدها في المدن في مختلف أنحاء البلد من ١٨,٧ متراً مربعاً إلى ٢٠,٨ متراً مربعاً للفرد الواحد، أي بزيادة صافية قدرها ٢,١ متر مربع للشخص الواحد، أو بمعدل زيادة سنوية قدرها ٠,٥٥ متراً مربعاً (انظر الرسم البياني ٣). وفي نهاية عام ٢٠٠١، بلغ متوسط المساحة المشيَّدة للأسرة المعيشية ٦٥ متراً مربعاً، أي بمتوسط عدد غرف يقدر بـ ٢,٢٧؛ وكانت نسبة ٦٤ في المائة من الأسر المعيشية تتصرف بغرفتين إلى ثلاث غرف (انظر الجدول ٤).

١١٥- ينص الدستور الصيني على أنه باستثناء الأراضي التي يحددها القانون بوصفها مملوكة للدولة، فإن حيازة كـــل الأراضـــي الريفية حيازة جماعية، والأراضي التي تحتاجها الأسر الريفية للإسكان ملكية جماعية. وبعد فترة

وجيزة منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية، ارتهن بناء المنازل في القرى الريفية على العموم بالجهود المبذولة من الـــناس أنفسهم، وذلك لأن متوسط الدخل في صفوف المزارعين كان منخفضاً جداً. وبالإضافة إلى أن مستوى البـــناء كـــان منخفضاً، كانت ثمة مشكلات تتعلق بتزويد الماء والكهرباء، وعدم كفاية المرافق الأساسية، إلخ. وكانت ظروف الإسكان بسيطة وقاسية، في حين كانت البيئة السكنية دون المستوى الأمثل.

١١٦- ومنذ عام ١٩٧٨، تطور الاقتصاد الريفي الصيني بسرعة أكبر. وفي بعض المجتمعات المحلية الريفية بوجه خاص، حيث كانت التنمية الاقتصادية سريعة نسبياً، أصبحت المساكن الأصلية المتدنية الجودة والمشيَّدة يدوياً لا تستجيب لاحتياجات سكان الريف الذين ازدادت ثروتهم. ويجري بصورة تدريجية إدخال نماذج البناءات الحديثة التصميم والعصرية التي تقوم على إقامة المباني المتعددة المساكن والأدوار، مما يسمح بالاقتصاد في استغلال الأرض، وكذلـــك بتحســـين اللوازم والأجهزة الخاصة بتزويد الماء والكهرباء والاتصالات. ونتيجة لذلك، أخذ مستوى الوحـــدات السكنية الخاصة بالأسر الريفية يرتفع إلى حد كبير (يحتوي الجدول ٥ على البيانات المتعلقة بظروف السكن بالنسبة للأسر الريفية).

١١٧- وبهـــدف حل مشكلات السكن التي يواجهها سكان المدن والقرى من ذوي الدخل المنخفض والمتوسط، أصـــدرت حكومة الصين أوامر بشأن إدارة المساكن ذات الإيجار المنخفض في المدن والقرى. وكلما تعلق الأمر بالإســـكان، تؤدي الحكومة ووحدات العمل وظيفة الضمان الاجتماعي، حيث توفر للأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض المسجَّلة بقائمة المقيمين الدائمين، السكن العادي على أساس الإيجار المنخفض.

١١٨- وتوصلت الحكومة الصينية إلى خفض تكاليف التطوير والبناء من خلال تدابير مثل الإعفاء من الضرائب المفروضة على بيع الأراضي وتخفيض الرسوم والنفقات الإدارية الأخرى بنسبة النصف. وفي الآن نفسه، فرضت قيوداً على أسعار البيع ومستويات الربح المسموح بها لباعثي المشاريع العقارية والوسطاء بهدف الحفاظ على أسعار الوحدات الاقتصادية في مستوى يتوافق أساساً مع المبالغ التي تقدر عليها الأسر ذات الدخل المتوسط إلى المنخفض. وتشجع الدولة الهيئات والمؤسسات المستقلة العاملة في التعدين والصناعة، شرط أن تحترم مخططات تهيئة المدن والخطط الإنمائية الخاصة بها والمبدأ الأساسي لصيانة الأراضي، على جمع الأموال والتعاون في بناء المساكن باستخدام أراضيها الخاصة. ويوجد في الوقت الحالي أكثر من ٠٠٠ ٥ شركة إسكان تعاونية للعمال في المدن والقرى، ويبلغ عدد الأسر ذات الدخل المتوسط إلى المنخفض التي انتفعت بالمخططات التعاونية للحصول على السكن المريح ١,٥ مليون أسرة. وتوفّر شركات الإسكان التعاونية السكن حسب قدرة المقيمين على الدفع، وتقدم حلاً للمشكلات المتعلقة بإسكان ذوي الدخل المنخفض. كما أن الحكومة تشجع باعثي المشاريع السكنية، من خلال ما تقدمه من مزايا عقارية وضريبية وغيرها من المزايا الأخرى، على تجديد المباني القديمة والخطرة، بما يكفل تحسين البيئة التي يعيش فيها أصحاب الدخل المنخفض. ومن خلال تبسيط الإجراءات البيروقراطية وخفض الضرائب المفروضة على أسواق البيع والإيجار، فإن الحكومة تشجع الأسر ذات الدخل المنخفض والأفراد الملتحقين حديثاً بالقوة العاملة على إعادة شراء أو استئجار المساكن بأسعار مقبولة في الأسواق الثانوية أو أسواق الإيجار.

١١٩- إن الانتقال إلى تخصيص المساكن على أساس نقدي لـــه أثر عملي يتمثل في الرفع من قدرة الأسر ذات الدخل المتوسط إلى المنخفض على دفع تكاليف السكن. وتُقدم للعمال ممَّن ليس لهم مأوى والذين يعيشون في مسكن غير لائق إعانات لرفع قدرتهم على الدفع. وأصدرت الحكومة أوامر بشأن إدارة قروض السكن الشخصية

ولوائح تنظيمية تتعلق بإدارة صناديق الإسكان ترفع من فرص منح القروض وتلغي حدود الإقراض القصوى، وتيسِّر الشروط المتعلقة بفترة استحقاق الدين، وتشجع على تطوير القروض المشتركة من صناديق الإسكان ومؤسسات الإقراض التجارية، وتعزز نمو نشاط قروض الإسكان الشخصية. وفي موفى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، بلغت قيمة القروض السكنية المستحقة لفائدة البنوك التجارية ٧٥٨,٩ مليار يوان أو ٨,٢٧ في المائة من مجموع القروض المستحقة، ونحو ٤٠ مرة الرقم المسجل في عام ١٩٩٧. وبالتالي، أخذ النظام القائم على صناديق الإسكان يتطور بقوة وفقاً لمبادئ يمكن اختصارها كالتالي: "الادخار الشخصي، والمساعدة المالية من وحدة العمل، والإدارة الموحدة، والطلب المحدد". وما برحت القيمة المتراكمة للأموال تزداد (انظر الرسم البياني ٤).

١٢٠- لما تقتني أسرة مسكناً عادياً لغرض استخدامها الخاص، تُخفض الضريبة المفروضة على سند التملك بنسبة النصف؛ ويُعفى من دفع الضريبة المفروضة على نقل الملكية كل فرد يقتني مسكناً عادياً ويسكنه لفترة سنة كاملة قبل بيعه؛ وتُحسب الضريبة على نقل الملكية في حال بيع مسكن اقتناه فرد ولكن لم يسكنه لفترة سنة كاملة، على أساس الفارق بين سعر البيع وسعر الشراء الأصلي؛ ولا تُدفع أي ضريبة على الدخل بالنسبة للعائدات الناشئة عن بيع مسكنٍ يمثل السكن الأساسي الوحيد لأسرة ما لفترة تزيد على خمس سنوات. ويُبذل جهد كبير لتطوير الخدمات الاستهلاكية السكنية ولتزويد الأسر ذات الدخل المنخفض بتشكيلة كاملة من الخدمات المتعلقة بشراء المساكن وبيعها واستئجارها، من خلال مرافق مثل خدمات تقييم المساكن ووكالات إيجار المساكن والضمانات الائتمانية.

١٢١- الصين اليوم ودَّعت وإلى الأبد زمن النقص الحاد في المساكن، وارتقت المتطلبات السكنية بالنسبة لسكان المدن من مجرد الطلب العددي إلى طور تكتسي فيه الكمية والجودة نفس القدر من الأهمية. ولتحسين جودة الإسكان، اقترحت الدولة إطار عمل لإنجاز بناءات جديدة يؤكد على " التخطيط الشامل والتصميم العقلاني والتنمية الشاملة والمرافق الكاملة". وأصدرت الدولة اللوائح التنظيمية والبيانات الخاصة بالسياسات العامة كالأوامر المتعلقة ببناء مساحات سكنية صغيرة جديدة في المدن، وبتفتيش تلك المساحات وقبولها بعد البناء، كما وضعت المخطط الوطني النموذجي الخاص بتشييد الوحدات السكنية السليمة، وتقدمت باقتراحات لرفع جودة تصميم المساكن وتحسينها، واستنبطت المعايير المتعلقة بتصميم الوحدات السكنية، ووضعت الإجراء الخاص بتحديد الخصائص المميزة للوحدات السكنية المنشأة لأغراض تجارية، ومعايير مراقبة التلوث المتعلقة بالبيئة الداخلية في التخطيط والتصميم الهندسي للبنايات المدنية، التي ترسم متطلبات الجودة بالنسبة لبناء الوحدات السكنية والمرافق الثانوية اللازم توفيرها. ويشهد معدل الامتثال للوائح التنظيمية المتعلقة ببناء الوحدات السكنية الحضرية نمواً مطرداً، بينما تسجل معايير الجودة تحسناً من سنة إلى أخرى. وفي الأثناء، أُحرز تقدم كبير فيما يتعلق بمعايير تصميم الوحدات السكنية وتخطيطها، وتطبيق التكنولوجيا الجديدة والإنجازات الحديثة، والإدارة، وكل هذه العوامل تساهم عموماً في الارتقاء بمعايير الإسكان وتشجع على مواصلة التقدم.

١٢٢- إن الحكومة في سعيها إلى تحقيق التنمية الشاملة تستخدم عملية التخطيط لتطلب إلى باعثي المشاريع العقارية أن يوفروا، لدى بناء المجمعات السكنية الجديدة، المرافق الثانوية اللازمة، الثقافية منها والتربوية والصحية، ويزيدوا بالمقابل في عدد المحطات التي تقف عندها وسائل النقل العام في الحي السكني. وبما أن الحكومة تمنح الإعانات المناسبة، يمكن للمقيمين الذين يطلبون مساكن ذات إيجار منخفض أن يختاروا المكان الذي يعيشون فيه

وذلك حسب احتياجاتهم. ومنذ عام ١٩٩٦، لما أصلحت الحكومة النظام القديم المتعلق بإدارة الأحياء السكنية وشرعت في تطوير نظام جديد يجمع بين الإدارة من قِبَل المالك والإدارة من طرف مهنيين مختصين في إدارة العقارات، ازدهرت إدارة الممتلكات في الأحياء السكنية، وتحققت نتائج باهرة في هذا المجال. وتحسنت البيئة السكنية بالنسبة للجماهير العريضة من السكان بصورة ملحوظة، وتعززت جودة الحياة في صفوفهم بصورة واضحة. ولتجسيد حقوق المقيمين تجسيداً كاملاً، تنص اللوائح التنظيمية التي تحكم إدارة الممتلكات بوضوح على أنه ينبغي على الإدارة الحكومية المكلفة بالإشراف أن تأمر بإنشاء لجنة للمالكين في الحي السكني تمثل المالكين في عملية الرصد والقيام بالتفتيش، حال تسليم نسبة ٥٠ في المائة من المساحة المبنية والشروع في استخدامها بالنسبة للأحياء السكنية الجديدة، أو حال إتمام بيع ٣٠ في المائة من المساكن الكائنة في الأحياء السكنية القديمة التي كانت سابقاً مملوكة للدولة. وفي نفس الوقت الذي تسعى فيه الصين إلى النهوض بمعايير الإسكان العامة، يجري التأكيد إلى حد كبير على العلاقة بين العادات الموروثة والابتكار العصري. ولدى تجديد الأحياء الواقعة في المدن العتيقة، تُبذل كل الجهود لحماية المساكن التقليدية القديمة التي تكتسي قيمة ثقافية، وتُرسم المخططات الخاصة بتجديدها واستخدامها بكل عناية. كما أن التخطيط للأحياء السكنية أصبح يهتم تدريجياً أيضاً بالسمات الخاصة لتصميم المساكن التقليدية وبروح التصميم الهندسي المستوحاة من الخارج. وبما أن هذه التأثيرات متمازجة ومتداخلة ومستخدمة على أرض الواقع، فهي تشكل بصورة تدريجية ثقافة سكنية لها نكهة صينية فريدة من نوعها.

١٢٣- ومقارنة مع البلدان المتقدمة، لا تزال معايير الإسكان بالنسبة لسكان المدن في الصين منخفضة إلى حد ما، ولا يزال هناك نحو ١٥٠ مليون متر مربع من الوحدات السكنية القديمة والخطيرة التي تستلزم التجديد. وهنالك ١,٥٦ مليون من الأسر التي تفتقر للمسكن، في حين أن متوسط حيز العيش بالنسبة لنحو ٣٥٠ ٠٠٠ أسرة يقل عن ٨ أمتار مربعة للشخص الواحد. ولا يزال بناء الوحدات السكنية يستخدم طرائق إنتاج بدائية، حيث تقل الإنتاجية في الميدان عن خُمس النسبة المسجلة في البلدان المتقدمة. وإنشاء هيئة للنظم الهندسية والهيكلية خاصة بالوحدات السكنية الجديدة، وتعويض المواد التقليدية المستخدمة في المساكن، وتوفير المساكن الرفيعة التجهيزات في وحدات سكنية كاملة، كلها مجالات تستلزم المزيد من التطوير والتدعيم. وبناء عليه، أصبح ملحاً تحسين ظروف الإسكان بالنسبة للأسر ذات الدخل المتوسط إلى المنخفض، وتشجيع مواصلة التقدم في تكنولوجيا البناء، وتحديث النُظم في صناعة بناء المساكن، وإدخال تحسينات عامة على جودة الإسكان عموماً. وسوف يتواصل نمو بناء المساكن في الصين بنسبة سريعة. ويتوقع أثناء فترة المخطط الخُمسي العاشر بناء مساكن إضافية تغطي مساحة قدرها ٥,٧ من مليارات الأمتار المربعة في المدن والمناطق الريفية على الصعيد الوطني، وبحلول عام ٢٠٠٥، سوف يبلغ متوسط حيز العيش في المناطق الحضرية ٢٣ متراً مربعاً للفرد الواحد.

١٢٤- ستواصل الصين جهودها من أجل تطوير السكن اللائق للأسر ذات الدخل المتوسط إلى المنخفض. ومن الضروري ضمان توفير الأراضي التي يمكن أن تُنقل ملكيتها لأغراض بناء الوحدات السكنية بأسعار مقبولة واتباع سياسة تقوم على تخفيض الرسوم الثانوية وجميع أصناف الرسوم الإدارية، بحيث تُخفض تكاليف البناء ويوفَّر السكن بأسعار مقبولة. وفي الأثناء من المزمع اعتماد تشكيلة من المقاربات لحل المشكلات المتعلقة بالإسكان التي يواجهها العمال. وتشتمل هذه المقاربات على تطوير نموذج موحَّد لجمع الأموال من أجل بناء المساكن التعاونية، وتشجيع المؤسسات التي تواجه أوضاعاً صعبة والمناطق التعدينية والصناعية المستقلة على إتاحة أراضيها للاستخدام - بينما تلتزم باحترام المخططات الجاري بها العمل فيما يتعلق باستخدام الأراضي الواقعة في المناطق الحضرية -

وتنظيم العمال لجمع الأموال اللازمة للبناء. وسيتم تسريع الجهود الرامية إلى حل الصعوبات التي تواجهها الأسر ذات الدخل المنخفض فيما يتعلق بالإسكان، وذلك مع إدخال تحسينات على نظام توفير السكن بإيجار منخفض، وسوف يُبذل كل جهد ممكن من أجل إيجاد الأموال. وسوف يُقدم المزيد من الدعم لتعويض المساكن القديمة والخطيرة من خلال تنمية البناء وإنشاء تعاونيات الأحياء السكنية بهدف تشجيع الترميم أو إعادة البناء. وسوف تُبذل الجهود لتنشيط السوق العقارية كما سيجري تخفيض الحد الأدنى للدفعات الأولية وسيتم تعديل الإجراء المتعلق بتوزيع عائدات بيع المترل كما سيُشجع الناس على استبدال منازلهم بأخرى جديدة من أجل تحسين ظروفهم السكنية. وسيجري تطوير نماذج موحَّدة لتمويل الإسكان، وستُدخل تحسينات على نظام صندوق الإسكان. وسوف تُتاح أصناف أخرى من الرهون العقارية الشخصية، وتُحسَّن شروط بوليصات تأمين المساكن وتُتخذ الخطوات اللازمة للتعجيل بإنشاء نظام على الصعيد الوطني لمنح القروض السكنية الشخصية، مما سيؤدي إلى إيجاد نظام متين يحمي من أخطار الرهن العقاري الشخصي، ومزيد تعزيز نمو العمليات التجارية المتصلة بالرهن العقاري.

١٢٥- وسيتواصل العمل فيما يتعلق بقانون الإسكان. والصين في الوقت الراهن بصدد صياغة أول قانون لها يتعلق بالإسكان، ويُعنى في المقام الأول بحماية حقوق المواطنين في السكن والملكية وما يتصل بها من حقوق تتعلق بالاستعمال والإشراف والتصرف والانتفاع.

١٢٦- وفيما يتعلق بالحق في الغذاء، ما برحت الصين تجعل من الزراعة أساس الاقتصاد الوطني. ومنذ عهد الإصلاحات المتعلقة بتحرير الاقتصاد والحكومة تعمل على تحقيق استقرار النظام القائم على التعاقد مع الأسر، فطورت المؤسسات في المجتمعات المحلية الريفية، وقامت بصورة تدريجية بتعديل الهياكل الزراعية وباستخدامها على النحو الأمثل، وزادت في الاستثمارات الزراعية، ونفذت استراتيجيات من أجل التنمية المستدامة لصالح المزارعين، واتخذت تدابير فعلية لزيادة الإنتاج الزراعي والحد من مستويات الفقر. والصين، بوصفها بلداً نامياً يعيش فيه عدد كبير من السكان، أوفت بواجبها ودعمت الحق العالمي في الحصول على الغذاء الكافي، فجلبت بما حققته من إنجازات انتباه العالم لها.

١٢٧- سعت الحكومة الصينية جاهدة إلى إنفاذ اللوائح التنظيمية المتعلقة بحماية الأراضي المستخدمة أساساً للأغراض الزراعية، التي تم إصدارها في عام ١٩٩٤، وأنشأت مناطق لحماية الأراضي الزراعية الأساسية. وتنص هذه اللوائح على أن مساحة الأراضي الزراعية يجب أن تغطي ما يزيد على ٨٠ في المائة من كل الأراضي الصالحة للزراعة في كل مقاطعة وإقليم مستقل ذاتياً وبلدية خاضعة للإدارة المباشرة ومنطقة إدارية. ومنذ إنشاء هذه المناطق، تم فرض رقابة صارمة عليها، وفيما عدا الاستثناءات التي يوافق عليها مجلس الدولة بالاستناد إلى أسس يحددها القانون، لا يجوز لأي فرد أو كيان أن يغير استعمالها المحدد أو يشغلها بأي طريقة أخرى.

١٢٨- تواصل الدولة زيادة الاستثمارات الزراعية بهدف تحسين ظروف النشاط الزراعي، وتشتمل استثماراتها الزراعية الرئيسية على تسخير الموارد التي توفرها الأنهار الكبرى وإنشاء مراكز السلع الزراعية وتعزيز التنمية الزراعية المتنوعة والشاملة ووضع الأسس اللازمة للهياكل الأساسية الزراعية وإحداث وتطوير النظم الخاصة بالبحث والتعليم والتكنولوجيا في المجال الزراعي. وفي عام ١٩٩٩، بلغت الاعتمادات التي خصصتها الإدارة المالية العامة للزراعة ٥٧٦ ١٠٨ مليار يوان، أي نحو ١,٩ مرات المبلغ الذي منح في عام ١٩٩٥. وفي عام ١٩٩٩

أيضاً، ومن أصل مبلغ ١١٠ مليار يوان من الائتمانات الوطنية الجديدة التي وفرتها الحكومة، تم استثمار نحو ٣٧,٥ مليار يوان لتحسين ظروف النشاط الزراعي والري وحماية الغابات الطبيعية وحماية النظم الإيكولوجية الطبيعية والبيئة والمشاريع الهندسية الخاصة بالاقتصاد في مياه الري إلخ.

١٢٩- منذ عام ١٩٩٦، وتحت تأثير البيئة الاقتصادية، بدأت تبرز مشكلات لها صلة بالطلب المحدود على المنتجات الزراعية. فزيادة الإنتاج الزراعي الإجمالي لا يمكن أن توفر فرص عمل وموارد دخل إضافية لسكان الريف. وفي بعض الحالات، يرتفع الإنتاج دون أن يرافقه ارتفاع في الدخل؛ وفي حالات أخرى، تبرز التناقضات عندما يرتفع الإنتاج والدخل، ولكن دون أي تناسق. وبناءً عليه، شرعت الحكومة الصينية في عام ١٩٩٩ في تنفيذ مجموعة أخرى من إجراءات التكيف الهيكلي، ويمكن في الوقت الراهن اعتبار أن هذه الإجراءات الاستراتيجية الخاصة بتكييف هيكل الاقتصاد الزراعي واقتصاد المجتمعات المحلية الريفية كانت فعالة جداً.

١٣٠- وفي الآن نفسه،حيث يواصل كل إقليم التأكيد على أهمية الحفاظ على طاقة إنتاجه الغذائي، تُبذَلُ جهود نشيطة لتنمية المحاصيل ذات العائدات الاقتصادية العالية، والمحاصيل العلفية. ولقد بدأت صناعة المنتجات الزراعية تشكل صورة أولية تبرز النمو المتناسق في محاصيل الحبوب الغذائية والمحاصيل ذات العائدات الاقتصادية العالية والمحاصيل العلفية. وعلى وجه التحديد، بدأ ازدهار صناعة تعتمد الاستخدام الكثيف لليد العاملة وتقوم على الخضر والفاكهة والزهور ومنتجات شبيهة أخرى، وأصبحت هذه الصناعة تمثل مصدراً جديداً لنمو دخل المزارعين. وتنتهز كل المجتمعات المحلية الفرصة عندما يبلغ إنتاج المحاصيل الغذائية مستويات كافية للتعجيل بإنتاج الماشية والسمك والطيور المائية لضمان تزويد السوق. وكان لهذا أثر هام في تعزيز دخل المزارعين. ويعمل كل إقليم ليجعل من رفع جودة المنتج وتنمية المنتجات المتخصصة المعروضة في السوق السمات الرئيسية في تنظيم الهياكل الزراعية، مع زراعة أنواع محددة ومنتجات تحمل أسماء علامات تجارية ذات جودة عالية في الآن نفسه. وفي الوقت الحالي، تبلغ مساحة الأراضي التي تنتج أرزاً ذا جودة عالية على النطاق الوطني ٢٥٠ مليون مو (١ مو = ٠,٠٦٦٧ هكتار)، أي أكثر من نصف مجموع الأراضي المزروعة أرزاً. وهناك مساحة تقدر بنحو ١٠٩ ملايين مو مزروعة قمحاً من الصنف الأعلى، أي نسبة ٣١ في المائة من مجموع محصول القمح، وهو ما يدل على التحول من ارتباط طويل الأمد بالواردات نحو إنتاج متخصص للقمح. وتبلغ المساحة المزروعة ببذور اللفت الزيتي ذي الجودة العالية ٧١ مليون مو، أي نحو ٦٢ في المائة من مجموع المساحة المزروعة من بذور اللفت الزيتي، في حين تبلغ المساحة المزروعة بالذرة الغنية بالمواد الدهنية والبروتينات ٨٩ مليون مو. كما أن نسبة الأنواع الرفيعة من الماشية والدواجن والمنتجات المائية والفاكهة والخضر الطازجة التي يجري إنتاجها تشهد ارتفاعاً كبيراً. وأصبحت الجوانب المتعلقة بسلامة وصحة المنتجات الزراعية تحظى بعناية متزايدة، في حين تشهد أصناف المنتجات الغذائية غير الملوَّثة والخضراء والعضوية نمواً سريعاً. ويؤكد كل إقليم على نقاط قوّة موقعه الجغرافي والموارد الزراعية المستغلة فيه، ويعمل على إنشاء صناعات إقليمية أساسية وداعمة. بالفعل، أخذت التوجهات نحو الزراعة الإقليمية والتقسيم المتخصص للعمل والإنتاج الجماعي تزداد وضوحاً بصورة تدريجية. وتبلغ المساحة المزروعة أرزاً في حوض نهر يانغتسي نسبة ٦٥,٧ في المائة من المجموع الوطني، في حين تمثل المساحة المزروعة قمحاً في سهول هوانغ - هواي - هاي نسبة ٦٠ في المائة من المجموع الوطني. ويستأثر الشمال الشرقي والمقاطعات الثلاث لهيباي وشندونغ وهينان معاً نسبة ٥٥ في المائة من الأراضي الصينية المزروعة ذرة. وفي الأثناء بدأت الزراعات الزيتية تبرز

شأنها شأن بذور اللفت الزيتي في حوض نهر يانغتسي، والفول السوداني في سهول هوانغ - هواي - هاي، وفول الصويا في الشمال الشرقي.

١٣١- وأدخلت الحكومة في السنوات الأخيرة إصلاحات على نظم تداول الأغذية، وتشتمل هذه الإصلاحات على الشراء الحر لفائض إنتاج المزارعين بأسعار محمية، والبيع بأسعار مناسبة من طرف المؤسسات المختصة بالمشتريات الغذائية، وتداول الصناديق المخصصة لشراء الحبوب بصورة متواصلة، وتعجيل الإصلاحات الداخلية في الشركات الغذائية. وجرى تعزيز هذه الإصلاحات في عام ٢٠٠١ باتخاذ تدابير تنص على إنشاء مناطق حرة للبيع، وحماية مناطق الإنتاج، وتشديد إجراءات الرقابة وتكليف محافظي المقاطعات بمتابعة هذه المسائل. وكانت هذه التدابير جد فعالة في تحقيق استقرار إنتاج الأغذية وضمان الأمن الغذائي. ومنذ التسعينات، شرعت الحكومة بمحض إرادتها في عملية تحرير تجارة المنتجات الزراعية، وقامت بإصلاح النظم التي تحكم توريد المنتجات الزراعية وتصديرها. وأحرزت الصين تقدماً هاماً في مجال تفكيك الحواجز غير الجمركية أمام تجارة المنتجات الزراعية، وذلك عملاً بتوجيهات منظمة التجارة العالمية لترتيب ومراجعة القوانين المحلية المتعلقة بالزراعة والامتثال للقواعد الدولية التي تنظم التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية.

١٣٢- وفي بعض المناطق، أسفر إرهاق المراعي والاستغلال المفرط للأراضي البكر عن إلحاق أضرار بالتوازن الإيكولوجي، اقترنت بآثار سيئة مثل التصحر وتدهور التربة وتملح الأراضي. وهذه الكوارث التي يسببها الإنسان، والتي تضاف إلى أثر الكوارث الطبيعية، تلحق أضراراً خطيرة بالتنمية المستدامة للزراعة الصينية. وانتهجت الحكومة مجموعة من السياسات واتخذت مجموعة من التدابير العملية لمكافحة هذه الأضرار والتخفيف من حدتها والوقاية منها، وضاعفت الجهود لحماية المواد الزراعية والبيئة الطبيعية، ودفع قدرة الإنتاج الزراعي على الانتعاش وتعزيز دورة مفيدة تقوم على التنمية الزراعية وحفظ الموارد وحماية البيئة.

١٣٣- تمكنت الصين بفضل تضاريسها المواتية من الاضطلاع بعدد كبير من المشاريع الخاصة بحفظ المياه في مختلف أنحاء البلاد، وذلك للتخفيف من حدة المشكلات الناشئة عن التفاوت في الموارد المائية وعدم انتظامها على امتداد المواسم. وأصبحت هياكل الري الأساسية منتشرة وازدادت مساحة الأراضي المروية. وبُذلَتْ جهود ضخمة لتطوير نظم الري المقتصدة للمياه والزراعات الجافة، التي ارتقت بمعدلات الاستخدام الفعال لمياه الري ومياه الأمطار على حد سواء. وتعمل الدولة على تطوير التكنولوجيات لمعالجة الأمراض والآفات النباتية في المحاصيل الرئيسية، والتقنيات التي تكفل حماية الفاكهة والخضر من التكسينات، ومكافحة الجراد ومكافحة مصادر الضرر البيولوجي. ويبلغ إجمالي مساحة الأراضي المشمولة بإجراءات للحد من التحات ٨٣٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع. ويجري العمل بمراقبة المياه على مساحة تقدر بـ ١,٦٨ مليون كيلومتر مربع تشمل ٢٦ مقاطعة و٩١٠ من الأقاليم. ويُمنَع الإخلال بتوازن المراعي أو إلحاق الضرر بها، وحيثما كان استغلال المراعي بشكل محدود مسموحاً به، يجب الحصول على ترخيص من الحكومة الشعبية على مستوى الإقليم أو على مستوى أعلى. وكلما حصل الاستغلال فعلاً وأسفر عن تصحر أو تحات خطير للتربة، يمكن للحكومة الشعبية على مستوى الإقليم أو على مستوى أعلى أن تحدد موعداً نهائياً لوقف ذلك الاستغلال وتأمر بإعادة الأرض إلى حالتها النباتية الطبيعية. ويجب وقف الزراعة ليُستأنَفَ الرعي. كما يُمنَع قطف النباتات الطبية وقطع أو اقتلاع الجليبات والأشجار وغيرها من النباتات المثبتة للرمل في المناطق البرية وشبه البرية والصحراوية. ويمكن أن تطبق التدابير التالية في المناطق حيث يتم وقف الزراعة

ويصدر أمر بإعادة الغابات أو المراعي الطبيعية بهدف تحسين البيئة: (أ) لا تقدم أي تعويضات لفائدة المزارع بل تعطى لـــه كمية محددة من الأغذية؛ (ب) تدفع للمزارع التعويضات النقدية المناسبة؛ (ج) لا تقدم أي تعويضات لفائدة المزارع وإنما تمنح لـــه البذور؛ (د) يطبق المبدأ القائل بأن أي شخص يزرع الغابة أو المرعى ويعتني بهما، يمكنه إثر ذلك أن يجني ثمار عمله.

١٣٤- في عام ١٩٩٦، وللمرة الأولى، تخطى إنتاج الصين من الحبوب ٥٠٠ مليون طن، وبقي مستقراً على ذلك المستوى خلال السنوات الأربع التالية (يرد في الرسم البياني ٥ استعراض عام للأرقام المتعلقة بإنتاج الصين من الحبوب للفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٠). وفي الوقت الحالي، يساوي متوسط إنتاج الفرد الواحد في الصين من المنتجات الزراعية الهامة المعدلات العالمية أو يفوقها. وفي الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠١، بلغ متوسط إنتاج الحبوب للفرد الواحد (بما في ذلك الحصة المحولة إلى علف، كما هو الشأن بالنسبة إلى الأرقام أدناه)، زهاء ٤٠٠ كيلوغرام، في حين بلغ متوسط إنتاج اللحوم للفرد الواحد نحو ٤٠ كيلوغراماً؛ ومنتجات الزراعة المائية نحو ٣٠ كيلوغراماً والفواكه نحو ٥٠ كيلوغراماً؛ والخضر نحو ٣٠٠ كيلوغرام. وباستثناء الفاكهة، فإن هذه الأرقام تفوق المعدلات العالمية في كل الحالات. وتستفيد الصين من الموارد والأسواق الدولية والمحلية لتعزيز تنمية زراعتها ومجتمعاتها المحلية الريفية. وبما أن العرض المحلي للمنتجات الزراعية في الصين يفوق الطلب، فإن الصين قادرة على التحكم في هياكل السوق وفي توافر أنواع مختلفة من المنتجات عن طريق التجارة؛ ففي الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠، بلغت الواردات الصينية من المواد الغذائية ٤٧,٤١ مليون طن في حين بلغت صادراتها ٤٠,٦٧ مليون طن. وبلغ متوسط الواردات السنوية الصافية ١,٣٥ مليون طن (يرد في الرسم البياني ٦ استعراض عام للأرقام المتعلقة بالواردات والصادرات الصينية من الأغذية خلال الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠٠).

١٣٥- وفي الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠، ارتفع متوسط دخل السكان الحضريين في الصين بنسبة ٦,٢ في المائة ســـنوياً، وتحسنت نوعية حياتهم وانخفض مُعامل إنغلس من ٤٨,٦ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٣٩,٢ في المائة في عـــام ٢٠٠٠. وفي عـــام ٢٠٠٠، بلغ متوسط استهلاك الحبوب (غير المصنّعة) للفرد الواحد في صفوف السكان الحضـــريين في الصين ١٠٨ كيلوغرام، أي بانخفاض يقدر بنحو ١٧ كيلوغراماً بالمقارنة مع عام ١٩٩٦. وخلال الفـــترة ذاتها، ارتفع متوسط استهلاك الفرد الواحد من المنتجات الحيوانية (لحم وبيض وسمك وفواكه البحر) من ٤٣,٢ كيلوغراماً إلى ٤٦,٦ كيلوغراماً. ومن وجهة نظر أنماط الاستهلاك، يعتبر حق سكان الصين الحضريين في الغذاء الكافي حقاً مضموناً إلى حد بعيد، وقد اتخذت خطوات هامة لرفع جودة التغذية وتحسينها (يرد في الجدول ٦ اســـتعراض عام للتغيرات الحاصلة في الدخل المتاح، ومُعامل إنغلس، واستهلاك الحبوب، واستهلاك المنتجات الحيوانية، لدى سكان الصين الحضريين أثناء الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٠).

١٣٦- أثناء الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٠، نما متوسط الدخل الصافي للفرد الواحد لدى السكان الريفيين في الصين من ٩٢٦ ١ يوان إلى ٢٥٣ ٢ يوان، أي بمتوسط ارتفاع سنوي يقدر بـ ٣,٧ في المائة أدى إلى تحسن واضح في مستويات المعيشة. وانخفض مُعامل إنغلس لدى المقيمين في الأرياف أثناء الفترة ذاتها من ٥٦,٣ فـــي المائة إلى ٤٩,١ في المائة. وهبط متوسط استهلاك الحبوب للفرد الواحد من ٢٥٦,٢ كيلوغراماً إلى ٢٤٩,٥ كيلوغراماً، بينما ارتفع استهلاك اللحوم من ١٤,٨٣ كيلوغراماً إلى ١٧,٤٨ كيلوغراماً (انظر الجدول ٧). وبفضل تنفيذ الخطة الوطنية "٨-٧" لشن الحرب على الفقر، واستهلال خطة دعم الفقراء من الشرق إلى الغرب،

تواصل انخفاض عدد السكان الفقراء في المجتمعات المحلية الريفية. وبعيداً عن كل خداع سياسي، زادت الدولة بشكل كبير في استثماراتها من أجل التخفيف من حدة الفقر. وارتفع مجموع التمويلات المخصصة لبرامج رئيسية ثلاثة (قروض ذات فوائد منخفضة، والعمل من أجل تحقيق الرفاه، والتمويل الإنمائي) من ٩,٨ مليار يوان في عام ١٩٩٥ إلى ٢٥,٨ مليار يوان في عام ١٩٩٩، أي زيادة قدرها ١٦٣ في المائة. وانخفض عدد الناس الذين يواجهون مشكلات كفاف أساسية في المجتمعات المحلية الريفية من ٢٥٠ مليون شخص في عام ١٩٧٨ إلى نحو ٣٠ مليوناً في الوقت الحالي، في حين أن نسبة الفقر التي انخفضت من ٣٠,٧ في المائة في عام ١٩٧٨ إلى ٥,٤٤ في المائة في عام ١٩٩٦ استمرت في الانخفاض لتهبط إلى ٢,٥ في المائة في عام ٢٠٠٠. وفي الوقت الحالي، فإن مستويات الدخل في صفوف سكان الأرياف في معظم المناطق الفقيرة صارت بالأساس قريبة من المستويات المسجلة في المناطق الأخرى. وبمتوسط إنتاج حبوب للفرد الواحد يناهز ٤٠٠ كيلوغرام، يعتبر حق فقراء الصين الريفيين في الغذاء الكافي مضموناً إلى حد بعيد، والمشكلة الأكثر إلحاحاً في الوقت الحالي هي كيف يمكن النهوض بدخل سكان الريف وبمستويات معيشتهم (يرد في الجدول ٨ استعراض عام للسكان الذين يعيشون في فقر في المناطق الريفية في الصين، ونسبة هؤلاء السكان إلى مجموع السكان أثناء الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠).

١٣٧- منذ عام ١٩٩٦، تحسنت أنماط الأكل في صفوف الشعب الصيني، وارتفعت معايير التغذية ارتفاعاً واضحاً. كما ارتفعت نسبة تناول المغذيات والسعرات الحرارية بالنسبة للسكان الحضريين والريفيين على حد سواء. وحسب موازين الأغذية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، كان متوسط حصة الطاقة اللازمة للفرد الواحد في الصين ٢ ٨٨١ من السعرات الحرارية في عام ١٩٩٦، وارتفع إلى ٣ ٠٤٤ من السعرات الحرارية في عام ١٩٩٩. وارتفعت حصة تناول البروتينات خلال الفترة ذاتها من ٧٨ غراماً في اليوم إلى ٨٣ غراماً في اليوم. وفي عام ٢٠٠٠، كانت حصة الطاقة اليومية للفرد الواحد تبلغ في المتوسط ٢ ٦٠٥ من السعرات الحرارية، أي ١٠٨,٥ في المائة من الحصة التغذوية اليومية الموصى بها في الصين، وأكثر بـ ١٢٣ سعراً حرارياً من الرقم المسجل في عام ١٩٩٥ بمقدار ٢ ٤٨٢ من السعرات الحرارية. وتبين هذه الأرقام أن الصين تفوق بالفعل معظم البلدان النامية وهي تدنو بصورة تدريجية من المستويات الغذائية في البلدان المتقدمة.

١٣٨- وفيما يتعلق بتمتع الشعب الصيني بحقه في الغذاء، لا تزال هناك مشكلات ينبغي عدم إغفالها. فمساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الصين لا تبلغ نسبة ١٠ في المائة من المجموع العالمي، في حين تبلغ مواردها المائية نحو ٧ في المائة فقط من المجموع العالمي؛ وفي حقيقة الأمر، يقل متوسط الموارد المائية للفرد الواحد في الصين عن ربع المتوسط العالمي، وتبلغ مساحة المراعي المتردّية بدرجات متفاوتة نحو ٩٠ في المائة، بلغ نصف هذه النسبة على الأقل درجة تردّ متوسطة أو أسوأ. وتمارس زيادة إنتاج الحبوب ضغوطاً مدمرة على البيئة الزراعية والطبيعية. ومن بين هذه المشكلات التصحر: منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية، ما برح تواتر العواصف الرملية يرتفع. ولقد شهدت الصين عواصف رملية في غاية من العنف اقترنت بأثر اقتصادي هام وذلك ثماني مرات في الستينات؛ و١٣ مرة في السبعينات؛ و١٤ مرة في الثمانينات؛ و٢٣ مرة في التسعينات. وتقدر الخسائر الاقتصادية المنسوبة مباشرة إلى التصحر بمبلغ ٥,٤ مليار يوان سنوياً، وتقدر الخسائر غير المباشرة المتصلة بالتصحر بضعف ذلك الرقم. والمشكلة الثانية هي تحات التربة: إن الصين تواجه أخطر المشكلات المتصلة بتحات التربة في العالم. وكشفت دراسة استقصائية بالاستشعار عن بعد أجريت في عام ١٩٩٩ أن مساحة الأراضي التي شملها التحات تقدر بنحو ٣ ٥٥٥ ٦٠٠ كيلومتر مربع (دون اعتبار الأراضي المتآكلة بفعل ذوبان ماء الجليد): وهذا يمثل نسبة ٣٤,٤٢ في

المائة من مساحة البلد. وإن تحات الأرض يكلف الصين أكثر من ٥ مليارات من الأطنان من التربة في السنة، أي تحتل المرتبة الثانية في العالم بعد الهند. وخلال السنوات العشرين المقبلة، يتوقع أن يبلغ النمو الصافي في عدد سكان الصين ١٠ ملايين نسمة في السنة، وأن تزيد نسبة التحضر بـ ٠,٨ في المائة إلى ١ في المائة سنوياً. وبسبب زيادة الطلب ونقص الأراضي والموارد المائية المتاحة وتدهور البيئة الطبيعية، سوف تواجه الصين قريباً تضارباً في قدرتها على ضمان الحق في الغذاء الكافي. ويظل التخفيف من حدة الفقر واجباً جسيماً. ولا تزال المجتمعات المحلية في الصين تعد ٢٩,٢٧ مليون نسمة ممن لا يحصلون على القدر الكافي من الغذاء واللباس، وسيكون من الصعب جداً تسوية الوضع، وإن لم يكن هذا العدد ضخماً. ولم يتحقق استقرار الوضع فيما يتعلق بالغذاء واللباس بالنسبة لعديد الفقراء الذين تعتبر مشكلاتهم في المراحل الأولى من التسوية، وذلك لأن ظروف عيشهم وعملهم الأساسية لم تتغير بصورة جوهرية. ويبقى تعزيز التقدم المحرز مهمة شاقة. وبالنسبة لهؤلاء الفقراء الذين يحصلون على الغذاء واللباس، فإن المعايير تبقى بدائية. وسوف يشكل بناء حياة مريحة على هذا الأساس ثم التقدم باتجاه تحقيق راحة أكبر معركة طويلة الأمد.

١٣٩- قد تثير عولمة الاقتصاد العالمي وتوسيع التجارة الحرة قضايا جديدة تتعلق بحق المواطنين الصينيين في الغذاء الكافي. وبعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، توحي المؤشرات على الأمد الطويل بأن استيراد القدر الكافي من الأغذية يمكن أن يخفف من الضغوط التي سيفرضها تزايد الطلب المحلي على الموارد والبيئة، وسوف يكون بالتالي ذا فائدة للميزان الغذائي الصيني والتنمية المستدامة للإنتاج الغذائي. كما أن هذه الواردات سوف تطرح أخطاراً جديدة على الأمن الغذائي في الصين. أولاً، إن زيادة الواردات الغذائية في الوقت الحالي لن يساعد في تنمية الإنتاج الغذائي المحلي. وزيادة الواردات في سياق الفائض الإجمالي في إنتاج الأغذية المسجل خلال السنوات القليلة الماضية قد يفاقم التناقضات القائمة فعلاً على الصعيد المحلي بين العرض والطلب، وقد يؤثر تأثيراً سلبياً على إيرادات الزراعة ومزيد تنمية الإنتاج في مجالات الإنتاج الرئيسية. ثانياً، ونتيجة لتحرير التجارة وعولمة استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات، من الممكن أن تنتشر من خلال التجارة والإنتاج أغذية غير سليمة من بلد إلى آخر، وسوف يزداد تعززاً الاتجاه نحو التحكم الاحتكاري في إنتاج الأغذية وتجارتها، وهو ما يعوق تنمية الإنتاج الزراعي في البلدان النامية.

١٤٠- تهدف الصين إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الأساسي في الإنتاج الغذائي بالاعتماد على مواردها المحلية الخاصة. وتنص الخطة الخمسية العاشرة بوضوح على أن الحكومة تعتزم وضع نظام للأمن الغذائي يتوافق مع الحالة الوطنية في الصين ومع متطلبات اقتصاد السوق الاشتراكي، وتضمن التوازن الأساسي في العرض والطلب على الغذاء. وفي غضون التطورات المقبلة، سوف تكثف الإصلاحات بهدف إيجاد البيئة السياسية الملائمة لتحقيق التوازن وضمان الأمن الغذائي.

١٤١- وسوف تواصل الصين تنفيذ اللوائح التنظيمية الأساسية بشأن حماية الأراضي الزراعية وستنهض بإدارة الأراضي الصالحة للزراعة بما يتفق مع قانون إدارة الأراضي واللوائح التنظيمية الأساسية. ولضمان القدرة على تزويد المنتجات الزراعية الأساسية، وضعت فعلاً حداً أدنى أساسياً من المساحات المزروعة يقدر بـ ١٠٨,٥٣ مليون هكتار بالنسبة لعام ٢٠٠٥، مع حد أدنى من الاحتياطي القابل للزراعة قدره ١٢٨ مليون هكتار. كما ستواصل

العمل من أجل تثبيت وتحسين المخطط المتعلق بالتعاقد مع المجتمعات المحلية الريفية في مجال استغلال الأراضي بما يكفل استقرار النظام على المدى الطويل.

١٤٢- وستواصل الصين التخطيط العام للتنمية الاقتصادية في مدنها ومناطقها الريفية، وستكيّف دخل المواطنين والهياكل المعنية بتوزيع موارد الصناديق الاجتماعية وستزيد، في نطاق ما تسمح به قواعد منظمة التجارة العالمية، دعمها لتنمية الإنتاج الغذائي، وستوسع نطاق إصلاحاتها فيما يتعلق بتداول الأغذية لإنشاء نظام موحد ومفتوح وقادر على المنافسة ومحكم التنظيم. وسوف تدخل تحسينات على نظم تخزين الأغذية وسيجري وضع نظام كلي فعال لتنظيم وضبط توريد الأغذية. وستواصل الصين اللجوء إلى سوق الأغذية الدولية وتنظيم العرض والطلب في أسواقها المحلية عن طريق تنمية تجارة الواردات والصادرات. أمّا تجارتها الخارجية في المنتجات الزراعية فستنظم وفقاً للقواعد الدولية وبمزيد من الشفافية.

١٤٣- وتعتزم الحكومة وضع نظام متين بأسرع وقت ممكن لمعايير الجودة وآليات تفتيش المنتج الزراعي، ورصده وتجربته والتحقق من سلامته، بما يكفل تحسين التحكّم في كامل عملية إنتاج الأغذية "من المزرعة إلى مائدة الطعام". وسوف يضمن هذا النظام كذلك رصد المنتجات الزراعية الموجهة للتجارة الدولية كما ينبغي، وفقاً لقواعد منظمة التجارة العالمية.

١٤٤- تحتوي التدابير الرئيسية المتعلقة بالسياسات العامة التي نشرت في برنامج التخفيف من وطأة الفقر في المجتمعات المحلية الأساسية في الصين (للفترة ٢٠٠١ -٢٠١٠) على ما يلي: (أ) التركيز على تنمية صناعات المنتجات الزراعية والماشية والنهوض بظروف العيش والعمل الأساسية في المناطق الفقيرة؛ (ب) مضاعفة الجهود العلمية الرامية إلى التخفيف من الفقر؛ (ج) إعادة التوطين الطوعي والتدرجي لسكان الريف؛ (د) زيادة الموارد المالية المكرسة للتخفيف من الفقر ؛ (ه) إدماج خطة تنمية الغرب مع برامج تعزيز التنمية في المناطق الفقيرة؛ (و) مواصلة تطوير البرامج الاجتماعية من أجل التخفيف من وطأة الفقر؛ (ز) مواصلة التبادل والتعاون الدوليين في مجال التخفيف من حدة الفقر؛ (ح) التطبيق العملي لنظام المسؤولية بالنسبة للعمل في مجال التخفيف من الفقر.

## المادة ١٢

## الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة

١٤٥- وتهتم الصين اهتماماً كبيراً بتطوير المرافق الطبية والصحية. وتنص المادة ٢١ من الدستور على ما يلي: "تطور الدولة الخدمات الطبية والصحية، وتنهض بمستوى الطب الحديث والطب الصيني التقليدي، وتشجع وتدعم الجمعيات الاقتصادية الريفية والمشاريع والمؤسسات الحكومية والمنظمات المنتشرة في الأحياء على إنشاء مختلف المرافق الطبية والصحية، وتنهض بمستوى الأنشطة في مجال الصحة والإصحاح التي تتسم بطابع جماعي، وكل ذلك لحماية صحة الناس". ويرد في المادة ٤٥ أن "رعايا جمهورية الصين الشعبية يتمتعون بحق الحصول على المساعدة المادية من الدولة ومن المجتمع عندما يطعنون في السن أو يصابون بمرض أو إعاقة. وتطور الدولة التأمين الاجتماعي والمعونات الاجتماعية والخدمات الطبية والصحية اللازمة لتمتع الرعايا بهذا الحق".

١٤٦- وفي عام ١٩٤٩، وبعد فترة وجيزة من تأسيس جمهورية الصين الشعبية وفي معرض اهماكها في استعادة وتطوير الصناعة والزراعة، أنشأت الحكومة العديد من المؤسسات لتقديم الخدمات الصحية، ودربت وأعدت كادراً طبياً متخصصاً. وأُنشئ في المدن نظام ضمان طبي للعمال؛ أما في المجتمعات الريفية، فقد أقيمت شبكة مؤلفة من ثلاثة مستويات لتقديم العلاج والرعاية الصحية والخدمات الوقائية، ودُرب أطباء القرى. وتوسعت هذه النُظم شيئاً فشيئاً لتصبح نظاماً طبياً تعاونياً يقدم الخدمات الطبية والصحية الأساسية لجماهير السكان، بغض النظر عن مركزهم الاجتماعي.

١٤٧- وفي أوائل الخمسينات، بدأت الصين بتنفيذ نظام رعاية طبية ممول تمويلاً عاماً في دوائر الخدمة المدنية ووحدات العمل في المشاريع. وفي المؤسسات المملوكة للدولة، وُضع نظام لضمان العمال ترجع إليه المؤسسات المملوكة جماعياً في وضع أنظمتها الخاصة بها. وفي أوائل التسعينات، وصل عدد السكان الذين يتمتعون بخدمات طبية ممولة تمويلاً عاماً إلى ٣٠ مليون نسمة وتجاوزت النفقات التي تتحملها الحكومة سنوياً عن المستحضرات الطبية والصيدلانية ٧ مليارات يوان. وقدمت برامج ضمان العمال التغطية لـ ١٤٠ مليون نسمة من السكان (وحصل ٦٠ مليوناً آخرين من المعالين من أسر العمال على تغطية نصفية)، وبلغ مقدار النفقات المدفوعة ٤٠ مليار يوان. وفي عام ١٩٩٨، أصدر مجلس الدولة قراراً بشأن إنشاء ضمان طبي أساسي لعمال الحضر وشرع بإدخال إصلاحات على خطط الضمان الطبي لعمال الحضر في جميع أنحاء البلد. وقد جرى تنفيذ طائفة متنوعة من نماذج تقديم المساعدة الاجتماعية والطبية والطارئة لتلبية الاحتياجات الطبية لأكثر فئات المجتمع حرماناً.

١٤٨- وطالما اهتمت حكومة الصين اهتماماً جدياً بأعمالها في مجال رعاية المجتمعات الريفية من الناحية الصحية. ومن خلال إنشائها لشبكة الخدمات الصحية ثلاثية المستويات وإعداد كادر من الأطباء الريفيين، فقد نهضت بنظام الخدمات الطبية التعاونية الريفية، من خلال تنفيذ نظام رعاية صحية أولية في المناطق الريفية ومن خلال بناء "الهياكل الثلاثة"، ألا وهي، مستشفيات المقاطعات ومراكز مكافحة الأوبئة ومستشفيات النساء والأطفال. واضطلعت هذه الدوائر بما تمتلكه من موارد طبية محدودة الكمية بتقديم خدمات صحية وطبية أساسية لسكان الأرياف الذين يشكلون الغالبية العظمى من سكان الصين. وأُدخلت تحسينات جوهرية على حالة تتسم بشح الأطباء والأدوية، وارتفع مستوى المعايير الصحية فيما بين معظم سكان الأرياف ارتفاعاً ملحوظاً. وفي عام ١٩٩٠، وضعت الحكومة خطة بالأهداف التي يتعين تحقيقها في مجال الرعاية الصحية الشاملة بحلول عام ٢٠٠٠ في المجتمعات الريفية. وصُنف البلد برمته وفقاً لمستوى التنمية الاقتصادية إلى مناطق تسودها ظروف "سيئة" أو "ملائمة" أو "مواتية" أو "مريحة". وحددت معايير دنيا لكل منطقة من هذه المناطق الاقتصادية وفقاً لنظام مؤلف من ١٣ معياراً، وأُنشئت نُظم لتقييم هذه المعايير على أساس نظام مكون من نقاط. وبحلول نهاية عام ٢٠٠١، حقق نحو ٩٥ في المائة من المقاطعات الزراعية (والمدن والنواحي) في عموم أنحاء البلد الأهداف الأساسية التي يتعين بلوغها على مراحل والمحددة بموجب الخطة. وتحسنت البيئة المعيشية لسكان الأرياف تحسناً ملحوظاً وارتفع مستوى المعايير الصحية بوضوح. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وضعت الحكومة برنامج تطوير الرعاية الصحية الأولية في الريف الصيني (٢٠٠١-٢٠١٠)، وثمة جولة جديدة من أعمال التنفيذ الجارية على قدم وساق.

١٤٩- وحققت حكومة الصين من خلال ما بذلته من جهود على مر العقود الكثير في مجال تطوير مرافق الرعاية الطبية والصحية. وهنالك مؤسسات طبية في المدن والأرياف على حد سواء إلى جانب نظام أساسي لخدمات

الرعاية الطبية والصحية. وفي عام ١٩٤٩، لم يكن في البلد ككل سوى ٦٧٠ ٣ مؤسسة طبية و٦٠٠ ٨٤ سرير و٠٠٠ ٥٠٥ فني من الفنيين الطبيين: أي بمعدل ٠,١٥ سرير و٠,٩٣ فني طبي و٠,٦٧ طبيب و٠,٠٦ ممرض أو ممرضة لكل ألف نسمة. وبحلول عام ٢٠٠١، بلغ عدد المؤسسات الطبية في جميع أرجاء البلد ٠٠٠ ٣٣٠ مؤسسة وأسرة المرضى ٠٠٠ ٢٠١ ٣ سريراً والفنيين الطبيين ٧٠٠ ٥٠٧ ٤ فني. وتمثل هذه الأعداد لكل ٠٠٠ ١ نسمة معدل ٢,٣٩ سرير و١,٦٩ طبيب و١,٠٣ ممرض أو ممرضة. وارتفع مستوى الصحة العام ارتفاعاً ملحوظاً. وانخفض معدل الوفيات من ٢٠ حالة في الألف عام ١٩٤٩ إلى ٦,٤٣ حالات في الألف عام ٢٠٠١، بينما ارتفع متوسط العمر المتوقع من ٣٥ عاماً قبل عام ١٩٤٩ إلى ٧١,٤ عاماً الآن، أي المستويات المشهودة في البلدان المتوسطة التقدم.

١٥٠- وفي عام ١٩٤٩، كان عدد مراكز رعاية الأمومة والطفولة في البلد ككل لا يتجاوز تسعة مراكز وكانت أسرة المرضى شبه معدومة ولا وجود للعاملين في هذا المجال. وفي عام ٢٠٠١، بلغ عدد مستشفيات رعاية الأمومة والطفولة ومستشفيات الأمراض النسائية والتوليد ٥٨٤ مستشفى وعدة مراكز رعاية الأمومة والطفولة ٥٤٨ ٢ مركزاً. وفي السنوات الأولى لجمهورية الصين الشعبية، كان معدل وفيات الأمومة هو ٥٠٠ ١ حالة لكل ٠٠٠ ١٠٠ ولادة. وفي عام ٢٠٠١، كان هناك ٨٦٤ ١٢٧ أخصائياً من أخصائيي التوليد في عموم أرجاء البلد، وارتفع عدد القابلات من ٩٠٠ ١٣ قابلة في عام ١٩٤٩ إلى ١٤٠ ٤٢ قابلة، ووصل عدد القابلات القرويات في المناطق الريفية إلى ٠٠٠ ٢٢٧ قابلة. وبلغت نسبة الولادات داخل المستشفيات ٧٦ في المائة، واستفاد نحو ٩٧,٣ في المائة من الولادات من الأساليب الحديثة للتوليد وكان معدل وفيات الأمومة هو ٥٠,٢ حالة لكل ٠٠٠ ١٠٠ ولادة. وارتفع متوسط العمر المتوقع للنساء من ٣٦ سنة في عام ١٩٤٩ إلى ٧٣,٣ سنة في عام ٢٠٠٠، وهو متوسط عمر أطول بنحو ٨ أعوام من متوسطه في جميع أنحاء العالم الذي أبلغت عنه الأمم المتحدة.

١٥١- وفي عام ١٩٤٩، كان هناك ٥ مستشفيات للأطفال في جميع أنحاء البلد مجهزة بـ ١٣٩ سريراً. وفي عام ٢٠٠١، بلغ عدد هذه المستشفيات في الصين ٣٧ مستشفى مجهزة بـ ٩٠٧ ٩ أسرة و٩٩٥ ٦٥ أخصائياً من أطباء الأطفال. وفي بداية عهد جمهورية الصين الشعبية، كان معدل وفيات الرضَّع ٢٠٠ حالة في الألف؛ وانخفض هذا المعدل إلى ٥٠,١٩ في الألف في عام ١٩٩١ وبحلول عام ٢٠٠١ انخفض ثانية إلى ٣٢,٢ حالة في الألف. كما انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن ٥ سنوات من ٦١,٠٣ حالة في الألف في عام ١٩٩١ إلى ٣٩,٧ حالة في الألف في عام ٢٠٠١.

١٥٢- وعملت الصين بجد منذ الخمسينات لتحسين حق الناس في الحياة وفي التنمية، وسيطرت سيطرة فعالة على انتشار الأمراض المعدية والمتوطنة. وقبل الخمسينات، كانت الأمراض المعدية والمتوطنة الحادة تؤثر تأثيراً شديداً على الصحة ومعدل الوفيات. وتجاوز آنذاك معدل الوفيات في جميع أرجاء البلد ٢٠ حالة في الألف، منها ما يزيد عن النصف وقعوا ضحايا لأمراض معدية. وزادت الحكومة الاستثمار في مجال المرافق الطبية وأنشأت مؤسسات للرعاية الطبية والصحية على مختلف المستويات وزادت قدرة الخدمات الصحية، معطية بذلك الأولوية لتطوير وضمان الرعاية الصحية الأساسية. وفي عام ١٩٦١، قُضي على مرض الجدري المتوطن، وفي السنوات أواخر الستينات أمكن السيطرة بفعالية على الكوليرا والطاعون الدملي والجدري والحمى الراجعة والتيفوس والليشمانية وغيرها من الأمراض المعدية الوبيلة التي تخلف آثاراً مدمرة على صحة الإنسان. ومن خلال حملات التحصين

الشاملة والمخططة، تم القضاء أو السيطرة على التهاب سنجابية النخاع والخناق والسعال الديكي والحصبة وغيرها من الأمراض المعدية. وفي عام ٢٠٠٠، استكملت أعمال التأكد من القضاء على مرض التهاب سنجابية النخاع، وبلغت الصين بذلك هدفها في تخليص البلد من هذا المرض. وبيَّنت بلاغات الصين الملزمة قانوناً عن الإصابة بالأمراض المعدية حدوث انخفاض في حالات الإصابة من ٢٠٠ ٣ حالة لكل ٠٠٠ ١٠٠ نسمة في الخمسينات إلى ١٨٨ حالة لكل ٠٠٠ ١٠٠ نسمة في عام ٢٠٠١. وبلغ المعدل الكلي للانخفاض بين عام ١٩٨٠ وعام ٢٠٠٠ نسبة ٩١,٠٦ في المائة، حيث انخفضت الإصابات بأمراض الكوليرا والخناق والتهاب السحايا المخية النخاعية المتوطن والسعال الديكي والحصبة والملاريا بأكثر من ٩٥ في المائة. وباستثناء الأمراض المنقولة جنسياً انخفضت حالات الإصابة بالأمراض المعدية إلى مستويات متدنية جداً (انظر الجدول ٩). وفي عام ٢٠٠١، وباستثناء الكوليرا والحصبة والتهاب الكبد الحموي وداء الكَلَب التي لم يطرأ عليها ككل أي تغيير يذكر، فقد استمرت حالات الإصابة بالأمراض المعدية بالانخفاض، وأمكن السيطرة إجمالاً على الأمراض المتوطنة والطفيلية. وفي عام ٢٠٠٠، حققت الصين أساساً هدفها المتمثل في القضاء على حالات نقص مادة اليود، بينما استمرت المجالات التي تتفشى فيها أمراض متوطنة من قبيل مرض كاشين - بك، (فصال العظام العام) ومرض كيشان والتسمم بالفلور، بالانكماش وانخفض عدد الذين يعانون منها. كما انخفضت حالات الإصابة بداء البلهارسيا انخفاضاً كبيراً؛ ففي نهاية عام ٢٠٠٠، حقق نحو ٢٤٣ من مجموع ٤١٣ مقاطعة (مدناً وأقاليم) تحدث فيها حالات إصابة بهذا الداء، أهداف القضاء عليه أو استئصاله أساساً.

١٥٣- ومواكبة لتنمية المجتمع اقتصادياً وإحراز تقدم في ميدان الخدمات الطبية فقد طرأ تغيير على مجموعة الأمراض المتفشية بين سكان الصين. واعتباراً من أواخر الستينات، وحسب ما ظهر أولاً في المدن الكبيرة والمتوسطة الحجم، فقد بدأت الأمراض المزمنة غير المعدية تحل محل الأمراض المعدية بوصفها الأسباب الرئيسية للوفاة. ومنذ ذلك الحين، تغيّرت أنماط الأمراض وحالات الإصابة بها وأسباب الوفاة في جميع أنحاء البلد. ووفقاً لإحصائيات عام ٢٠٠١، فإن الأسباب الرئيسية الخمسة للوفاة بين سكان المدن هي على التوالي: الأورام الخبيثة والاضطرابات الوعائية المخية وأمراض القلب وأمراض الجهاز التنفسي والإصابات وحالات التسمم؛ أما بين سكان الأرياف فقد كانت على التوالي: أمراض الجهاز التنفسي والاضطرابات الوعائية المخية والأورام الخبيثة وأمراض القلب ثم الإصابات وحالات التسمم (انظر الجدول ١٠).

١٥٤- وثمة مشاكل صحية جديدة تؤثر في صحة السكان النفسية والبدنية آخذة في الظهور باستمرار. ولا يزال عدد السكان المصابين بمرض الإيدز والأمراض التناسلية في تصاعد. وفي عام ١٩٩٩، بلغ عدد الحالات الجديدة للإصابة بالأمراض التناسلية ٠٠٠ ٨٤٠ حالة، وهي زيادة بنسبة ٣٢ في المائة عمّا كانت عليه في عام ١٩٩٨. واكتشفت الصين أول حالة للإصابة بمرض الإيدز في عام ١٩٨٥؛ وبحلول نهاية عام ٢٠٠٢، قُدِّر عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بـ ٠٠٠ ١٠٠ شخص. وتبلغ نسبة الإصابة بعدوى مرض التهاب الكبد البائي ١٠ في المائة، وترتفع لتصل إلى ٢٠ في المائة في بعض المناطق. ويوجد نحو ٤٠٠ مليون نسمة من السكان في عموم أنحاء البلد مصابين بعدوى عصيّات التدرن، و٥ ملايين نسمة يعانون من التدرن الرئوي. وارتفعت أعداد الذين يعانون من اضطرابات عقلية ونفسية ارتفاعاً حاداً، وتبعث مشاكل الصحة النفسية على الانشغال بشكل متزايد. وهناك حالياً نحو ١٦ مليون نسمة من السكان يعانون من اضطرابات عقلية في الصين، بينما هنالك نحو ٣٠ مليون نسمة من بين سكان البلد دون سن ١٧ عاماً والبالغ عددهم ٣٤٠ مليون نسمة، مصابون بالكآبة ويعانون من مشاكل

سلوكية. وفي الواقع، أصبحت المشاكل النفسية هي الفئة الأكبر للأمراض التي تعاني منها الصين، حيث تمثل نحو ١٨ في المائة من الإجمالي الكلي للأمراض المتفشية فيها (انظر الجدول ١١). وثمة مشكلة أخرى مهمة جداً تتعلق بالصحة العامة يعاني منها مجتمع اليوم وهي الإصابات الناجمة عن الحوادث، بما فيها حوادث السير وحالات التسمم ومحاولات الانتحار. وهذه الفئة، التي تستأثر بنسبة ٥,٨٧ في المائة من حالات الوفاة، هي الرابعة على قائمة الأسباب الرئيسية للوفاة. وتشمل المشاكل الصحية الجديدة التي تؤثر في السكان سوء تغذية الأطفال والسمنة والمخاطر المهنية والبيئية.

١٥٥- واتسمت الظروف الصحية وظروف العلاج الطبي التي كانت سائدة بين الأقليات السكانية في الصين قبل الثورة بالتخلف على نحو واضح. وتفشّت الأمراض المتوطّنة والمعدية وحصدت الكثير من الأرواح البشرية. ومنذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية أُدخلت تحسينات هائلة على الحالة الصحية والطبية في مناطق الأقليات وارتفع مستوى معايير الصحة ارتفاعاً كبيراً جداً. وبحلول عام ٢٠٠١، ارتفع عدد المؤسسات الصحية والطبية الموجودة في أقاليم الإثنيات التي تتمتع بحكم ذاتي في جميع أرجاء البلد، من ٣٦١ مؤسسة في عام ١٩٤٩ إلى ٩٤٢ ١٥ مؤسسة وازداد عدد أسرّة المرضى من ٣١٠ ٣ أسرّة إلى ٦٥١ ٣٧١ سريراً وارتفع عدد الفنيين الصحيين من ٥٣١ ٣ فنياً إلى ٧٠٠ ٤٨٧ فني. وفي أول تعداد وطني للسكان أجري في عام ١٩٥٣، كان عدد أفراد الأقليات السكانية لا يتجاوز ٠٠٠ ٠١٣ ٣٤ نسمة؛ بينما ارتفع عدد أفراد هذه الأقليات في تعداد السكان الخامس في عام ٢٠٠٠ إلى ١٠٦,٤٣ ملايين نسمة، أي بنسبة ٨,٤١ في المائة من إجمالي عدد السكان. وارتفع إجمالي عدد سكان الأقليات، بمقارنته مع عام ١٩٩٠، بمقدار ١٥,٢٣ مليون نسمة، وهي زيادة بنسبة ١٦,٧ في المائة؛ وكحصة من إجمالي عدد السكان، فقد ارتفعت نسبة هذا العدد من ٨,٠٤ إلى ٨,٤١ في المائة.

١٥٦- وتهتم الصين اهتماماً كبيراً برعاية المسنين صحياً وطبياً. وتسارع تقدم السكان الصينيين في السن بما يتفق والتنمية الاقتصادية السريعة والتحسينات المدخلة على مستويات المعيشة والمرافق الطبية والصحية المتاحة. ويتضح ذلك من خلال التغييرات التي طرأت على الهيكل الديمغرافي للبلد: حيث يمثل الأحداث ممن تتراوح أعمارهم بين صفر و١٤ عاماً ٢٢,٨٩ في المائة من السكان، وهو انخفاض بمقدار ٤,٨ نقاط مئوية منذ عام ١٩٩٠، بينما تمثل نسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ عاماً فما فوق ٦,٩٦ في المائة، وهو ارتفاع بمقدار ١,٣٩ نقطة مئوية منذ عام ١٩٩٠. ويعكف البلد على بذل جهود كبيرة في ميدان تطوير مرافق رعاية المسنين صحياً، وقد وضع برنامجاً للبحوث التي يزمع إجراؤها فيما يتعلق بالوقاية من الظروف التي تؤدي إلى أمراض الشيخوخة، والعمل في نفس الوقت أيضاً على الشروع بتقديم طائفة من خدمات الرعاية الصحية لهذه الشريحة من السكان.

١٥٧- أما فيما يتعلق بالإنفاق على الرعاية الصحية، فإن مستويات الحصول على الرعاية الطبية والصحية بين سكان الصين آخذة في الارتفاع باستمرار منذ التسعينات. وارتفع إجمالي الإنفاق على الصحة من ٧٤,٣ مليار يوان في عام ١٩٩٠ إلى ٤٧٦,٤ مليار يوان في عام ٢٠٠٠، مما يعني ارتفاع متوسط الإنفاق على الصحة لكل فرد من ٦٥ يوان إلى ٣٧٦,٤ يوان خلال هذه الفترة. وارتفعت نسبة إجمالي الإنفاق على الصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، من ٤ إلى ٥,٣ في المائة (انظر الجدول ١٣). كما أن المخصصات التي ترصدها الحكومة من الميزانية لتغطية تكاليف مرافق وخدمات الصحة العامة والخدمات الطبية الممولة تمويلاً عاماً ما زالت آخذة في الارتفاع سنوياً. وفي عام ٢٠٠٠، رصدت الحكومة من الميزانية مبلغاً قدره ٧٠,٩٥٢ مليار يوان للإنفاق على

الرعاية الصحية، أي نحو ١٤,٩ في المائة من إجمالي الإنفاق. وكانت هذه بمثابة زيادة في الإنفاق قدرها ٣٢,٦٤ مليار يوان عمّا كان عليه في عام ١٩٩٥، وزيادة بمقدار ٥٠,٧٥ مليار يوان عمّا كان عليه في عام ١٩٩١. ومع ذلك، فإن حصة الإنفاق الكلي على الرعاية الصحية المتمثلة في ما ترصده الحكومة من مخصصات من الميزانية آخذة في التضاؤل (انظر الجدول ١٤).

١٥٨- ويشمل الجزء الذي ترصده الحكومة من الإنفاق على الرعاية الصحية والمخصص للرعاية الصحية الأولية الإنفاق على الصحة العامة وعلى العلاج الطبي المموّل تمويلاً عاماً. وفي معظم الأحوال يشير الإنفاق على الصحة العامة إلى الإعلانات النموذجية والعلاوات الخاصة (الأموال المنفقة على شبكات المياه في المجتمعات الريفية، وعلى الملح المعالَج باليود المقدم لسكان الأرياف، وغير ذلك) التي تمنحها إدارات الحكومة على جميع المستويات للمستشفيات الريفية، وللإعانات المقدمة للتعاونيات الطبية والإنفاق على الوقاية من الأمراض، والإنفاق على رعاية الأمومة والطفولة، وغير ذلك. ولكن هذا الإنفاق لا يشمل الأموال التي تمنحها الحكومة للمستشفيات الحضرية بجميع مستوياتها والمستشفيات القائمة داخل المؤسسات دعماً لما تقدمه من رعاية صحية وما تنهض به من أعمال في مجال الوقاية من الأمراض. ومنذ التسعينات، فإن مستوى إنفاق الحكومة على الرعاية الصحية الأولية آخذ في التزايد سنوياً؛ حيث يمثل هذا الإنفاق على الرعاية الصحية الأولية حصة ثابتة من إجمالي ما تنفقه الحكومة على الصحة تبلغ نحو ٤٤ في المائة تقريباً (انظر الجدول ١٥).

١٥٩- وفيما يتعلق بمعدل وفيات الرضّع، تنظر الصين دوماً إلى حماية صحة الأطفال على أنها واجب مهم في ما تنهض به من أعمال في مجال الصحة العامة. وبعد مضي ٥٠ عاماً على الجهود المتواصلة التي بذلتها، انخفض معدل وفيات الرضّع، الذي بلغ عند تأسيس الصين الجديدة ٢٠٠ حالة وفاة في الألف إلى ٣٢,٢ حالة في الألف بحلول عام ٢٠٠٠. وفي عام ١٩٩١، أنشأت الصين الشبكة الوطنية لرصد وفيات الأطفال، التي تضم ٨١ مركز رصد في جميع أنحاء البلد وبمقدورها تقديم بيانات حضرية وريفية كل على حدة. وفي عام ٢٠٠٠، انخفض معدل وفيات الرضّع، الذي وصل إلى ٥٠,٢ حالة في الألف عام ١٩٩١، إلى ٣٢,٢ حالة في الألف، ليتحقق بذلك الهدف الذي حدده البرنامج الوطني للنهوض بالأطفال في التسعينات (انظر الجدول ١٦).

١٦٠- وبالإشارة إلى توفير إمدادات مياه الشرب الآمنة، فقد قدمت الصين كامل تأييدها ودعمها وشاركت مشاركة فعالة في العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية الذي أعلنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والثلاثين، والذي حدد هدفاً عالمياً يتمثل في "توفير مياه الشرب الآمنة والمرافق الصحية للجميع". وفي عام ١٩٨٢، شرعت الصين في تنفيذ برنامج واسع النطاق لتحسين شبكات المياه في المجتمعات الريفية. وانطلاقاً من مبدأ سعي جميع الأطراف - الحكومة المركزية والأقاليم والمناطق والمقاطعات والقرى والأفراد - إلى تحمل المسؤولية المناسبة في عملها، شرعت الدولة في بناء مرافق مياه جارية وتقديم المساعدة في حل المشاكل المتعلقة بمياه الشرب الجارية في المناطق الفقيرة. وحددت الخطط خماسية السنوات السابعة والثامنة والتاسعة المسؤوليات المتعلقة بشبكات المياه والأهداف التي يتعين تحقيقها في المجتمعات الريفية. وبين عام ١٩٨١ وعام ٢٠٠٠، بلغت الاستثمارات الكلية في مشاريع شبكات المياه في المناطق الريفية ٥٩,٤٦ مليار يوان. وشمل هذا المبلغ نحو ٢٢,٧ في المائة قدمتها إدارات مالية محلية في شكل إعانات و٢٧,٦ في المائة قدمتها جمعيات تعاونية في شكل دعم اقتصادي و٤٤,٥ في المائة قدمها مستفيدون من الأفراد و٥,٢ في المائة في شكل قروض وهبات. وفي

عام ٢٠٠١، بلغ إجمالي الاستثمارات في مشاريع شبكات مياه المناطق الريفية ٦,٨٨٢ مليارات يوان، ومن أصل هذا المبلغ قدمت الدولة نحو ٣٠,٥ في المائة وجاء ٢٧ في المائة من الجمعيات و٣٩,١ في المائة من الأفراد و٣,٣ في المائة من مصادر أخرى. وبحلول نهاية عام ٢٠٠١، وصل عدد المستفيدين من سكان الأرياف من هذه المشاريع المعنية بتحسين شبكات توريد المياه إلى نحو ٨٦٠ مليون نسمة، أي ٩١ في المائة من سكان الأرياف الصينيين البالغ عددهم ٩٤٦ مليون نسمة. ومن بين هؤلاء حصل نحو ٥٢٠ مليون نسمة، أي ٥٥,١ في المائة من سكان الأرياف، على مياه جارية صالحة للشرب، وتمكّن ٢١٠ مليون نسمة أي ٢٢,٤ في المائة من هؤلاء السكان، من الحصول على المياه من الآبار باستخدام مضخات يدوية. وبإمكان ما يزيد على ٨٠ في المائة من سكان الأرياف في جميع أنحاء الصين، في نحو ٦٧٣ مدينة على صعيد المقاطعات والبلديات الخاضعة للإدارة مباشرة (٢٣,٧ في المائة من عددهم الكلي) الحصول على المياه الجارية الصالحة للشرب (انظر الجدول ١٧).

١٦١- أما فيما يتعلق بموضوع المرافق الكافية لمعالجة مياه المجاري، فقد بدأت الصين في عام ١٩٩٣ بتنفيذ برنامج في جميع أرجاء البلد لتحسين المراحيض في المناطق الريفية. ومعايير المراحيض الصحية في الأرياف هي كما يلي: يجب أن يكون للمرحاض جدران وسقف؛ وينبغي ألا يكون هناك نضوح في مراحيض الحفر وخزانات التفسخ؛ ويجب أن تكون نظيفة وخالية من الذباب واليرقات، وعديمة الرائحة أساساً؛ ولا بد أن يكون خزان التفسخ مقفلاً بإحكام ومزوداً بغطاء؛ ويجب تنظيف المجاري في الوقت المناسب ومعالجة مياهها معالجة آمنة. وبين عام ١٩٩٦ وعام ٢٠٠٠، بلغ إجمالي الاستثمارات الوطنية في مجال تحسين المراحيض في الأرياف ١٣,٥٩ مليار يوان. وشمل هذا المبلغ نحو ١٣,٦٢ في المائة قدمتها إدارات مالية محلية في شكل إعانات و١٦,١٢ في المائة قدمتها جمعيات تعاونية في شكل دعم اقتصادي و٦٨,٧٣ في المائة قدمها مستفيدون من الأفراد و١,٥٤ في المائة في شكل قروض وهبات. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٠، توفرت المراحيض الصحية لدى ٤٤,٨٤ في المائة من الأسر المعيشية الريفية في البلد البالغ عددها ٢٣٩ مليون أسرة، كما جرت معالجة المجاري معالجة آمنة في ٣١,٢٢ في المائة من القرى الريفية. وركبت مرافق المراحيض الصحية بمختلف أنماطها فيما يزيد على ٨٠ في المائة من الأسر المعيشية الريفية في عموم أنحاء الصين، وفي نحو ١٩٧ مقاطعة ومدينة على صعيد المقاطعات وبلديات خاضعة للإدارة مباشرة (٦,٩ في المائة من العدد الكلي). وبحلول نهاية عام ٢٠٠١، توفرت المراحيض الصحية المبنية حديثاً بمختلف أنماطها لدى ١١٤ مليون أسرة معيشية ريفية، بينما أتيحت مرافق ملائمة لمعالجة مياه المجاري لدى ٤٦,٠٩ في المائة من الأسر المعيشية القروية.

١٦٢- من المسلّم به أن برامج التحصين هي تدابير تدخل في مجال الصحة العامة متدنية الاستثمار وعالية المردود، والحكومات في جميع أنحاء العالم تجمع على تطبيق هذه البرامج في ميدان حماية صحة الطفل. وفي عام ١٩٧٨ بدأت الصين بتنفيذ برامج تحصين الأطفال. وفي مطلع الثمانينات، أظهرت بيانات مستقاة من دراسات استقصائية تمثيلية أن أقل من ١٠ في المائة من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن عام واحد تلقوا لقاح بي سي جي (ضد التدرن)، واللقاح الثلاثي (ضد الدفتريا والسعال الديكي والكزاز)، ولقاحي شلل الأطفال والحصبة. وفي أواسط الثمانينات، قطعت الحكومة على نفسها التزاماً للمجتمع الدولي بشن حملة شاملة لتحصين الأطفال وأدرجت هذا الهدف في خططها الوطنية المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي الأعوام ١٩٨٨ و١٩٩٠ و١٩٩٥، حققت البرامج التي نُظمت على صعيد الأقاليم والمقاطعات والقرى ٨٥ في المائة من هدف التحصين الشامل. ويولد حالياً نحو ٢٠ مليون طفل في الصين سنوياً، ويتوقع أن يحصل كل واحد منهم على تحصين أساسي كامل في السنة الأولى

مـــن عمره. وبيَّنت إحصاءات عام ٢٠٠١ أن معدل تلقيح الأطفال ضد الدفتريا والسعال الديكي والكزاز بلغ ٩٨,٢ في المائة، وضد الحصبة ٩٧,٧٢ في المائة، وضد شلل الأطفال ٩٨,٣٢ في المائة، وضد التدرن ٩٧,٥٩ في المائة (انظر الجدول ١٨). وأدى ارتفاع معدل تحصين الأطفال إلى التحكم فعلاً بانتشار الحصبة والسعال الديكي والدفـــتريا الـــتي كانت في الماضي الأسباب الرئيسية لوفاة الأطفال وإصابتهم بالإعاقة. وبين عام ١٩٧٨ وعام ٢٠٠٠، قللـــت هذه البرامج من حالات الإصابة بالحصبة والسعال الديكي والدفتريا والتهاب سنجابية النخاع والتدرن والكزاز بمقدار ٣٠٠ مليون حالة، وخفضت معدل الوفيات المقترن بهذه الحالات بما يزيد على ٤ ملايين حالـــة، ووفرت نحو ٤٠ مليار يوان من نفقات علاج الأطفال في المستشفيات. وقللت اللقاحات الأربعة حالات الإصابة بالأمراض المعنية من ٣٣٦,٣٥ ١ إصابة لكل ٠٠٠ ٠٠٠ ١ حالة من الحالات المرضية ككل إلى ١١,٧ لكل ٠٠٠ ٠٠٠ ١ حالة في نهاية التسعينات، وهو انخفاض بنحو ٩٩ في المائة.

١٦٣- وقبل الخمسينات، كان متوسط العمر المتوقع لسكان الصين هو ٣٥ عاماً. وخلال الخمسينات والستينات ارتفع هذا المتوسط إلى ٥٧ عاماً، وبحلول نهاية الثمانينات وصل إلى ٦٨,٥٥ عاماً، وفي عام ٢٠٠٠ بلغ متوسط العمر المتوقع ٧١,٤ عاماً. وبيَّن التعداد الوطني الخامس للسكان في عام ٢٠٠٠ أن متوسط العمر المتوقع للرجال هـــو ٦٩,٦٣ عامـــاً، بينما يصل بالنسبة للنساء إلى ٧٣,٣٣ عاماً. وبالمقارنة مع بيانات التعداد الوطني الخامس للسكان الذي أجري في عام ١٩٩٠، فقد بيَّنت هذه الأرقام حصول زيادتين قدرهما ٢,٧٩ عاماً في عمر الرجال و٢,٨٦ عامـــاً في عمـــر النساء. ومتوسط العمر المتوقع لسكان الحضر أعلى من متوسط عمر نظرائهم الريفيين. وفـــيما يتعلق بالمناطق الإدارية، يتمتع سكان المناطق الشرقية الأكثر تقدماً من الناحية الاقتصادية بمعدلي ولادات ووفـــيات أدنى، ويتجاوز متوسط العمر المتوقع فيها ٧٣ عاماً. وما فتئت معدلات الولادات ووفيات الرضع في المناطق الوسطى تنخفض كل عام ويتجاوز متوسط العمر المتوقع فيها ٧٠ عاماً. وفي المناطق الغربية الأقل تطوراً، فـــإن معـــدلات ولادات ووفيات الرضع أعلى، ويعتبر متوسط العمر المتوقع الذي يصل إلى ٦٨ عاماً، أدنى من المتوسط الوطني. أما فيما يتعلق بالأقليات السكانية، فإن متوسط العمر المتوقع فيها مستمر في الارتفاع أيضاً، على غرار ارتفاع معدلات الزيادة السكانية وتحسن المعايير الصحية.

١٦٤- وبيَّنـــت دراسة استقصائية أجريت في عام ١٩٩٨ عن خدمات الصحة العامة في الصين أن سبة سكان الحضر الذين لا يبعد عن منازلهم أقرب مرفق طبي أكثر من كيلومتر واحد هي ٧٧,٥ في المائة، وأن بمقدور معظم ســـكان المدن الذهاب سيراً إلى أقرب مرفق طبي في غضون ٢٠ دقيقة. وتمتلك المرافق الطبية الشعبية الموجودة في المدن ما يزيد بكثير على ٢٠ نوعاً من الأدوية تحت تصرفها وبإمكانها معالجة معظم المشاكل الصحية الشائعة التي يعـــاني مـــنها السكان المحليون. وتصل حالياً نسبة السكان الحضر ممن يستطيعون تلقي العلاج على يد موظفين مدربين على التعامل مع العلل والإصابات العامة، ويتمكنون بانتظام من الحصول على ٢٠ دواء أساسياً من مرافق لا تبعد عنهم أكثر من مسيرة ساعة واحدة، إلى ١٠٠ في المائة تقريباً. وفي نهاية عام ٢٠٠١، بلغ عدد المستشفيات الموجـــودة في القرى والمدن في عموم أرجاء البلد ٠٩٠ ٤٨ مستشفى، وكان هناك نحو ٠٨٤ ٦٣٧ قرية لديها مراكـــز معالجـــة طبـــية؛ ووصلت نسبة القرى الإدارية التي لديها مراكز طبية إلى ٨٩,٧ في المائة، وكان هناك ٥٩٥ ٢٩٠ ١ طبيباً ريفياً وعاملاً في مجال الصحة يعملون في المجتمعات الريفية، أي بمتوسط قدره ١,٨٢ شخص لكل قرية (انظر الجدول ١٩). ووفقاً لأهداف خطة "الرعاية الصحية للجميع بحلول عام ٢٠٠٠" التي نفذت في قـــرى الصين، فإن الحد الأدنى من المعايير التي يتعين توفرها في أي عيادة صحية من الدرجة الأولى هي كما يلي:

(أ) توفير غرف مستقلة ومخصصة لتشخيص المرض ومعالجته وصرف الدواء؛ (ب) وإتاحة ١٢٠ دواءً شائعاً على الأقل وجميع المعدات اللازمة؛ (ج) وتوفير طبيب معتمد واحد على الأقل من الأطباء الريفيين، وطبيبة ريفية أو عاملة في مجال الصحة (قابلة)؛ (د) وتوفر إجراءات لإدارة شؤون المرضى الخارجيين، وإصدار الوصفات الطبية، وقبول المدفوعات، والتطهير، والأمن، وغير ذلك. وبحلول نهاية عام ٢٠٠١، كان هناك نحو ٩٥ في المائة من المقاطعات الزراعية الموجودة في جميع أنحاء البلد قد استوفت فعلاً هذه الشروط أو كادت. وبناء على ذلك، فإن نسبة سكان الأرياف الذين بمقدورهم الآن تلقي العلاج على يد موظفين مدربين على التعامل مع العلل والإصابات العامة، وباستطاعتهم الحصول بانتظام على ٢٠ دواءً أساسياً من مرافق يمكنهم الوصول إليها سيراً في غضون ساعة واحدة، تتجاوز حالياً ٩٠ في المائة.

١٦٥- ووفقاً لما يرد في الإحصاءات الوطنية السنوية للصحة للفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠١، فإن نسبة النساء اللاتي بمقدورهن الحصول على خدمات الرعاية الصحية من موظفين مدربين أثناء فترة الحمل وعند الولادة، آخذة في الزيادة كل عام (انظر الجدول ٢٠). وتظهر البيانات المتعلقة بالوفيات أثناء الولادة خلال نفس الفترة أن معدل وفيات الأمهات أثناء النفاس في جميع أرجاء البلد آخذ أيضاً في الانخفاض عاماً بعد عام بالرغم من وجود تفاوت كبير في هذه الحالة بين معدلات وفيات الأمومة في الحضر وفي الريف. وتحدث حوالي ٨٠ في المائة من حالات الوفاة هذه بعد الوضع. وتظهر بيانات عام ٢٠٠١ أن سبب الوفاة في ٤٧,٨ في المائة من الحالات هو التريف عند الولادة، وفي غالبية هذه الحالات يحدث التريف عقب الوضع. (للاطلاع على معدلات الوفيات أثناء الولادة في عموم أنحاء البلد والنسب المقارنة لحالات الوفاة التي تحدث قبل الوضع وبعده كل عام، انظر الجدول ٢١).

١٦٦- وفي الصين، تشمل مختلف فئات الموظفين المدربين على رعاية الرضع ما يلي: العاملون في مؤسسات رعاية الأمومة والطفولة (انظر الجدول ٢٢)؛ والعاملون في مجال الطب والتمريض في المستشفيات، وفي مؤسسات الرعاية الوقائية، والعيادات الخاصة، والمستشفيات والعيادات الممولة تمويلاً أجنبياً؛ والعاملون المدربون على رعاية الرضع والرعاية المترلية.

١٦٧- والصحة العامة أدنى مستوى في الكثير من القرى الزراعية في الصين، وخاصة في الغرب وفي المناطق المأهولة بالأقليات السكانية، وهي حالة يمكن عزوها إلى معايير متخلفة نسبياً للتنمية الاقتصادية وأثر العوامل الجغرافية والبيئية. وبالنظر لحصول تغييرات في النظم الاقتصادية الريفية وتطور الحياة الاجتماعية، فقد شهدت مستويات المعيشة، بما فيها احتياجات السكان من الرعاية الصحية، تحولات كبيرة. غير أن نظم إدارة الرعاية الصحية والخدمات الصحية والاستثمار في هذا المجال لم تتكيف بعد مع هذه التغييرات. ولا تزال حالات الإصابة ببعض الأمراض المعدية والمتوطنة مرتفعة نسبياً في المناطق الفقيرة وتؤثر بشدة في صحة سكان الأرياف. ومثال ذلك ظهور مرض التدرن مجدداً في مناطق جرت فيها سابقاً السيطرة عليه سيطرة فعلية، وأصبح عدد الذين يعانون منه في تزايد ملحوظ. وتتفشى أمراض متوطنة مهمة من قبيل مرض كاشين - بك والداء المتوطن للتسمم بالفلور والبلهارسيا تفشياً على نطاق واسع وتسبب أضراراً جسيمة. وتتركز معظمها في المناطق الأصلية التي تطورت فيها والمناطق الآهلة بالأقليات السكانية والمناطق الحدودية النائية والمناطق المبتلاة بالفقر الواقعة في وسط الصين وغربها، ويبلغ عدد السكان الذين تظهر عليهم أعراض هذه الأمراض ٥١ مليون نسمة. ويخلق النقص الخطير في الاستثمار في مجال المرافق الصحية في المجتمعات الريفية صعوبة في ضمان توفير خدمات الصحة العامة والصحة الوقائية. وفي

المناطق الفقيرة على وجه الخصوص تباطأ إيقاع تحسين مؤشرات الصحة الأساسية بين سكان الريف تباطؤاً واضحاً، بل حتى إنه توقف في بعض المناطق. وبناء على ذلك، فقد اتسعت الفجوة في مستويات الصحة بين سكان الحضر وسكان الريف.

١٦٨- وتعهدت الحكومة، استمراراً منها في التأكيد على أهمية الرعاية الصحية الأولية في المجتمعات الريفية، بتحقيق الأهداف المبينة في برنامج تطوير الرعاية الصحية الأولية في الأرياف (٢٠٠١-٢٠١٠) تحقيقاً شاملاً. وستبقى الوقاية محور اهتمامها الرئيسي، وتحقيقاً لهذه الغاية سيجري التأكيد على بناء مؤسسات الصحة الوقائية على صعيد المقاطعات، وسيتم النهوض بمستوى نماذج الخدمة المنقحة في مستشفيات الأرياف (والبلدات الصغيرة)، وسيحظى توفير الرعاية الصحية الوقائية والطبية الأساسية باهتمام خاص، ولا سيما من جانب دوائر الصحة العامة. وستركِّز المستشفيات في المقاطعات الزراعية التي أصبحت حضرية، على خدمة الأحياء المحلية. وستكثَّف الأعمال المتعلقة ببرامج التحصين المقررة، وستحسَّن ظروف التوليد في مستشفيات الأرياف والبلدات الصغيرة، وستُفرض حدود قصوى على الرسوم المطلوبة من الأمهات الريفيات لقاء الولادة في المستشفيات. وستسعى حملة معنية برفع مستوى الصحة بين جموع المزارعين إلى زيادة الوعي الشخصي بمسائل الرعاية الصحية والترويج لأسلوب معيشة رشيد ومتحضر وصحي بين سكان الأرياف.

١٦٩- وفي عام ٢٠٠٢، أصدرت الحكومة قراراً بشأن مواصلة تكثيف الأعمال المتعلقة بالرعاية الصحية في المجتمعات الريفية. وتقترح هذه الوثيقة القيام بحلول عام ٢٠١٠ بإنشاء شبكة خدمات صحية ونظام طبي تعاوني في المجتمعات الريفية يكيّفان وفقاً لاحتياجات اقتصاد السوق الاشتراكي ولمستويات التنمية الاقتصادية في المجتمعات المعنية. وتشمل العناصر الرئيسية لهذه المبادرة إنشاء شبكة للخدمات الصحية الأساسية في الأرياف بكامل مرافقها، وتشكيل أفرقة للخدمات الصحية في الأرياف لديها مؤهلات تقنية جيدة، وتدريب عاملين في مجال الصحة على العمل في الريف من خلال نموذج تعليمي يقتضي تدريبهم مهنياً لمدة خمس سنوات بعد تخرجهم من مدرسة متوسطة أو لمدة ثلاث سنوات بعد تخرجهم من مدرسة إعدادية. وبحلول عام ٢٠٠٥، سيتعين على العاملين في مجال التمريض والطب في مستشفيات الأرياف والبلدات الصغيرة الموجودة في جميع أنحاء البلد الحصول على شهادة مساعد طبيب أو مؤهلات أعلى. وبحلول عام ٢٠١٠، سيتعين على الأغلبية العظمى من أطباء الريف الحصول على شهادة طبيب مساعد أو مؤهلات أعلى. وخلال السنوات الخمس المقبلة، سيتلقى جميع موظفي الإدارة الطبية الموجودين حالياً على صعيدي المقاطعات والقرى، والفنيين الموظفين حالياً في المؤسسات الطبية الريفية دورة من التدريب الإضافي. وستعمل الحكومة بجميع مستوياتها على زيادة التمويل الطبي سنوياً، شريطة ألا يقل معدل الزيادة عن المعدل الإجمالي لزيادة الإنفاق في ذلك العام حسب ما تحدده السلطة المالية. وبين عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠١٠، ستوجه معظم الزيادة السنوية في الإنفاق على المرافق الطبية، من جانب الحكومات الشعبية على المستوى المركزي وعلى المستويات البلدية ومستوى المقاطعات، إلى تطوير المرافق الطبية في المجتمعات الريفية. وبتركيز الاهتمام على الأمراض الرئيسية، ستركز الجهود على وضع نموذج جديد لنظم طبية ريفية تعاونية وبرامج مساعدة طبية يتعين على الحكومة أن تنظمها وتديرها بالمشاركة الطوعية من جانب سكان الريف أنفسهم. وستقدم الإدارة المالية المركزية في الأقاليم الوسطى والغربية خارج المدن، إعانات خاصة لهذه النماذج الطبية التعاونية الجديدة تساوي ١٠ يوان لكل مشارك سنوياً. وسيصل معدل الإعانات التي تقدمها الحكومات المحلية في هذه الأثناء إلى ١٠ يوان على الأقل لكل شخص سنوياً.

١٧٠- وفي عـــام ٢٠٠١، صدر عن وزارة الصحة مقترحات بشأن تكثيف الأعمال في مجال الصحة في المناطق الغربية من البلد، والتي عرضت فيها الاستمرار في زيادة الاستثمارات المتصلة بالصحة في المناطق الغربية، والأموال الموجهـــة نحو الميدان الصحي وغيرها من أشكال الدعم المقدمة من الحكومة المركزية للمناطق الفقيرة الواقعة في الغرب وذلك للتعجيل بإنشاء مرافق صحية أساسية في المجتمعات الريفية. وستنظم الشبكات الصحية الموجودة في جمـــيع أرجاء البلد لدعم مثيلاتها في الغرب بتدريب الموظفين وتوفير توجيهات تقنية وأفرقة طبية جوالة ومعدات دعـــم. وستجري زيادة الدعم المقدم لتدريب الموظفين، والتثقيف الصحي، وتنفيذ الحملة "الوطنية للحفاظ على الصحة والإصحاح" التي طال عهدها، ورصد إنفاذ القوانين في الميادين الصحية المهمة. وابتداء من عام ٢٠٠٣، ستحشد الحكومة نحو ٥٠٠ مؤسسة صحية كبيرة ومتوسطة الحجم في المنطقتين الوسطى والشرقية لدعم مثيلاتها الريفـــية في المـــنطقة الغربـــية، وخاصة عن طريق تقديم المساعدة في تشييد مرافق ومستشفيات طبية على صعيد المقاطعات في البلدات والقرى الوسطى. وسيقوم كل إقليم ومنطقة حكم ذاتي وبلدية تخضع للإدارة مباشرة بتنظيم المؤسســـات الطبية على مستوى المدن والمقاطعات والمستويات الأعلى ضمن نطاق ولايتها لدعم المرافق الطبية في المجـــتمعات الريفـــية المحلـــية. وستشكل أفرقة طبية وتنشئ نظماً من أجل تقديم خدمات طبية جوّالة، وتجهزها بالمركـــبات والمعدات للتوغل في عمق المناطق الريفية النائية والآهلة بالأقليات وتنفذ برامج طبية جوّالة. وفي عام ٢٠٠١، قدمت الحكومة المركزية إعانات بلغ مقدارها ٨٠ مليون يوان لبناء مرافق صحية أساسية على مستوى "الهياكل الثلاثة" في المجتمعات الريفية. واستثمرت ١٢٠ مليون يوان في تشييد نحو ١١٦ مستشفى في المقاطعات الفقـــيرة و٦٧٠ مليون يوان أخرى في بناء مصارف دم في المناطق الوسطى والغربية. وفي عام ٢٠٠٢، واصلت الحكومة تطوير البنية الأساسية الطبية في المناطق الفقيرة باستثمارات وصلت إلى ٣٠٠ مليون يوان في مستشفيات مخصصة للطب الصيني التقليدي وميادين التخصص الطبية الأخرى. كما رصدت من الميزانية سندات بمقدار ٨٠٠ مليون يوان لتمويل بناء مرافق مخصصة للوقاية من الأمراض ومكافحتها على صعيد كل من المقاطعات والنواحي والمدن والأقاليم في المناطق الغربية.

١٧١- وتعكـــف حكومة الصين على تكثيف أنشطتها في مجال الوقاية من الأمراض المعدية والمتوطنة والطفيلية ومكافحـــتها، مـــثل الطاعون الدملي والكوليرا والإيدز وشلل الأطفال وغيرها من الأمراض الرئيسية المتفشية في المـــناطق الغربية. وما زالت الحكومة تواصل أعمالها لمكافحة مرض البلهارسيا وحالات نقص مادة اليود في هذه المـــناطق وقـــد وسّعت برامجها الوقائية التي تستهدف مرض كاشين - بك والداء المتوطن للتسمم بمادتي الفلور والزرنـــيخ. وفي عام ٢٠٠١ لوحده، خصصت الحكومة المركزية مبلغاً قدره ٨٥٠ مليون يوان لحل مشاكل مياه الشـــرب التي يعاني منها نحو ٣ ملايين نسمة من السكان الذين يعيشون في مناطق تقع في ١٠ مقاطعات وأقاليم وسطى وغربية متأثرة بحالات تسمم شديد بمادتي الفلور والزرنيخ. وخلال الخطة خماسية السنوات العاشرة سيقدم مـــبلغ قدره ١٨٠ مليون يوان لمقاطعات منكوبة بالفقر عُيِّنت على الصعيد الوطني تقع في ١٢ إقليماً غربياً و٦ أقالـــيم وســـطى لشراء لقاحات ضد الالتهاب الكبدي البائي والمعدات اللازمة لحقنها، كيما يتسنى التأكد من إمكانية تحصين الرضّع الذين يولدون سنوياً في هذه المناطق والبالغ عددهم ٦ ملايين رضيع. وفي عام ٢٠٠١ ثم في عام ٢٠٠٢ أيضاً، قدمت الحكومة مبلغاً قدره ٢٠ مليون يوان للأقاليم الوسطى والغربية لشراء وتركيب مرافق سلسلة تبريد اللقاحات لتحل محل المعدات المتقادمة وتحسِّن بذلك عملية تنفيذ برامج التحصين المقررة.

١٧٢- وتسعى الحكومة بفعالية للحصول على مساعدات طوعية ثنائية ومتعددة الأطراف من المجتمع الدولي ومن هونغ كونغ وماكاو وتايوان، فضلاً عن سعيها للحصول على تبرعات أو قروض تفضيلية من منظمات مالية دولية وحكومات أجنبية من أجل الاضطلاع بتنفيذ مشاريع جديدة. وفي عام ٢٠٠١، بدأت مشاريع التعاون الدولي تحولاً تدريجياً في توجيه اهتمامها نحو المنطقة الغربية من الصين. وأُنفقت المساعدات المقدمة من المصادر التي ورد ذكرها أعلاه والبالغة قيمتها ١٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة تقريباً على برامج التحصين والوقاية من التدرن والقضاء على حالات نقص اليود وعلى الخدمات الصحية المقدمة في الأحياء وبناء قدرات المناطق الغربية الفقيرة. وفي نفس الوقت، لا يزال تدريب الموظفين للعمل في الغرب مستمراً.

١٧٣- ومن خلال سن قوانين وأنظمة من قبيل قانون رعاية صحة الأم والطفل والتعليمات المتعلقة بتنفيذه، ومعايير تنظيم الرعاية الصحية قبل الزواج، تنهض الصين بنظام لخدمات الرعاية الصحية قبل الزواج يشتمل على إسداء النصح والمشورة وإجراء فحوص طبية من أجل تقليل حالات إصابة المواليد بعيوب خلقية. وفي عام ٢٠٠٠، بلغ معدل الفحوص الطبية التي أجريت قبل الزواج في جميع أنحاء البلد ٦٤,٥٥ في المائة، بما في ذلك من تفاوت كبير في هذا المعدل بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. وشرعت الدولة في تقديم خدمات الرعاية الطبية والصحية التي توفر للحوامل المشورة والإرشاد في مجال الرعاية الصحية والتغذية والشؤون النفسية إلى جانب إجراء فحوص بشكل منتظم قبل الولادة، وعملت على زيادة نسبة الولادات في المستشفى. وعلاوة على ذلك، بذلت الحكومة، من خلال عدد من التدابير، الكثير لمنع وتقليل العوامل التي تلحق الضرر بالأمهات والرضّع والأجنّة، وقلّلت بذلك حالات الإصابة بالمرض والوفيات ضمن نطاق هذه الفئة. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة واسعة بين المناطق الفقيرة من الصين والأقاليم الأكثر تقدماً من الناحية الاقتصادية في البلد من حيث إتاحة الرعاية الصحية وجودة الخدمات المقدمة أثناء فترة الحمل. ولذلك، لا يزال هناك مجالاً مهماً جديراً باهتمام الحكومة فيما تبذله من جهود في مجال الرعاية الصحية ألا وهو حماية المجتمعات الأضعف والاهتمام باستمرار بصحة الأم والطفل في المناطق الفقيرة.

١٧٤- ولا يمكن للأموال والموارد المتاحة للصين، وهي البلد النامي المكتظ بالسكان والمحدود الموارد مالياً، أن تغطي احتياجات المناطق الفقيرة من البلد. وفي الأجزاء الأفقر خصوصاً من المنطقة الغربية لا تزال صحة المرأة تواجه تحديات كثيرة، وأبرزها ارتفاع معدل وفيات الأمومة. وفي عام ٢٠٠٠، بلغ معدل وفيات الأمومة في جميع أنحاء البلد ٥٣ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة؛ ووصل هذا المعدل في المناطق النائية إلى ١١٤,٩ حالة لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة، بل حتى إنه تجاوز في بعض المناطق ٤٠٠ حالة لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة. وفي المناطق الريفية، فإن ما يزيد على ٩٠ في المائة من حالات الوفاة عند الولادة تحصل في مناطق متخلفة، منها ٤٠,٥ في المائة عندما تكون الولادة في المترل. وتُسهم عوامل كثيرة في خلق هذه الحالة، وفي طليعتها الظروف الاقتصادية السائدة في هذه المجتمعات المتخلفة التي تحول دون ولادة المرأة في المستشفى. والأعراف المقترنة بالجهل والتخلف وعدم الاكتراث بشؤون الصحة والنظافة تعني أيضاً أن سلامة الحوامل لا تحظى بما تستحقه من اهتمام. وثمة عامل ثان يتمثل في أن العاملين في مجال الصحة في هذه المجتمعات الريفية غالباً ما يكون إلمامهم بهذا الميدان بسيطاً جداً ويستخدمون أساليب متخلفة وقد تكون الخدمات التي يقدمونها غير وافية بالغرض. ووفقاً لدراسة استقصائية أجرتها وزارة الصحة في عام ١٩٩٨، فإن نسبة الفنيين الصحيين العاملين في مستشفيات الأرياف ممن يتمتعون بمستوى تعليم جامعي أو أعلى لا تتجاوز ١,٤ في المائة، وتبلغ نسبة الذين أكملوا الدراسة في معهد عال تقني ٥٣

في المائـــة، بينما تبلغ نسبة الخريجين منهم من مدارس إعدادية نظامية أو أدنى من ذلك ٣٦,٤ في المائة. ولم تتلق الغالبية العظمى من هؤلاء أي نوع من أنواع التدريب المهني المنهجي وليس بمقدورهم أن يتعاملوا بمفردهم مع أية حالة ولادة طارئة. وعلى هذا الأساس، يمثل هؤلاء خطراً كامناً فيما يتعلق بوفيات الأمومة. وهنالك عامل ثالث هـــو أن مرافق الرعاية الصحية في هذه المناطق الريفية متقادمة في أغلب الأحيان، ولا تتوفر في الكثير من المناطق خدمات الطوارئ أو نقل المرضى إلى المستشفيات. ومرافق التوليد المتوفرة في الكثير من مستشفيات الأرياف بدائية وعلى غير استعداد للتعامل مع حالات الطوارئ؛ وهذا أيضاً من عوامل وفيات الأمومة. وبالنظر لهذه الظروف، أدخلـــت حكـــومة الصيـــن في برنامج نماء المرأة الصينية (٢٠٠١-٢٠١٠)، وفي برنامج نماء الطفل الصيني وفي خماســـية السنوات الخطة العاشرة وفي الاستراتيجية الإنمائية للمنطقة الغربية تشريعات من أجل تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى تحسين صحة المرأة في المناطق الفقيرة. والحكومة مستمرة في استثمار قدر لا بأس به من الموارد البشرية والمادية والمالية في هذا الميدان، وهي عاكفة على وضع برامج تعاونية ذات قاعدة عريضة بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والوكالة الكندية للتنمية الدولية وغيرها من المنظمات الدولية للتعجيل بالجهود المبذولة من أجل تحسين صحة المرأة في الأقاليم الفقيرة من الصين.

١٧٥- ومـــن أجل تخفيض معدلات الوفيات، وخاصة وفيات الرضّع، والنهوض بنماء الطفل صحياً، ومكافحة العوامـــل والاتجاهـــات التي تسهم في حدوث وفيات الرضع والأطفال دون سن ٥ سنوات، وبلوغ الهدف الذي حدده برنامج نماء الطفل الصيني المتمثل في تخفيض وفيات الرضع والأطفال دون سن ٥ سنوات بمقدار الثلث عما كانـــت عليه مستوياتها في عام ١٩٩٠، بادرت وزارة الصحة بإجراء دراسات استقصائية عن الوفيات في هاتين الفئـــتين على أساس عينات متعددة المستويات. وفي عام ١٩٩١، كان معدل وفيات الرضع في جميع أنحاء البلد ٥٠,١٩ حالة في الألف، بينما كان معدل وفيات الأطفال دون سن ٥ سنوات إلى ٦١,٠٣ حالة في الألف. وفي عام ٢٠٠٠، انخفض هذان المعدلان إلى ٣٢,٢ و٣٩,٧ حالة في الألف على التوالي، مما يبين أن الصين قد بلغت بالفعل هدفها المنشود في تخفيض حالات الوفيات في هذين المجالين.

١٧٦- وخلال السنوات القليلة المنصرمة، قطعت الصين على نفسها التزاماً راسخاً بتعزيز استعمال أملاح الإماهة الفموية والعلاج بالإماهة الفموية في عموم أرجاء البلد في حالات إسهال الأطفال، وذلك من أجل تقليل حالات وفيات الأطفال الناجمة عن فقدان السوائل بسبب الإسهال. وفي دراسة استقصائية بالعينة الطبقية أجريت في عام ١٩٩٤ شملـــت ٥١ ٦٩٠ طفـــلاً دون ســـن ٥ سنوات، بلغ معدل استخدام أملاح الإماهة الفموية في حالات الإسهال ٨٤,٤٧ في المائة. ومع أن هذا المعدل وصل إلى ٨٠,٨٧ في المائة في المناطق الحضرية، فقد بلغ في المناطق الريفية ٨٥,٣ في المائة، وتجاوز ٨٠ في المائة في جميع أنحاء البلد، ليتحقق بذلك الهدف الذي حُدد مبدئياً من أجل اســـتخدام أملاح الإماهة الفموية. وفي السنوات القلائل الأخيرة، انخفضت وفيات الأطفال الناجمة عن الإسهال بشـــكل كبير، حيث تبين الإحصاءات أن حالات الوفاة الناجمة عن الإسهال لدى الأطفال دون سن ٥ سنوات بلغت ٤٤٣,١ حالة لكل ١٠٠ ٠٠٠ طفل في عام ١٩٩١ و٢٧٥,٢ حالة لكل ١٠٠ ٠٠٠ طفل في عام ١٩٩٥ و١٩٢,٨ حالة لكل ١٠٠ ٠٠٠ في عام ٢٠٠٠، وهو انخفاض بمقدار ٥٦,٥ في المائة خلال العقد. وهكذا، فقد تحقق أيضاً الهدف المتمثل في تخفيض وفيات الأطفال الناجمة عن الإسهال بمقدار ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠.

١٧٧- وتبين الإحصاءات أن معدل وفيات الأطفال دون سن ٥ سنوات جراء مرض ذات الرئة قد بلغ في جميع أنحاء البلد ٥١٢,٧ ١ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١٠٠ طفل في عام ١٩٩١، و٠٦٢,٤ ١ حالة لكل ٠٠٠ ١٠٠ طفل في عام ١٩٩٥ و٧٧٣,٦ حالة لكل ٠٠٠ ١٠٠ طفل في عام ٢٠٠٠، أي أنه انخفض بنسبة ٤٨,٨ في المائة خلال العقد وتحقق بالتالي الهدف المتمثل في تخفيض معدل وفيات الأطفال الناجمة عن مرض ذات الرئة بمقدار الثلث بحلول عام ٢٠٠٠.

١٧٨- وفي عام ١٩٩٩، وفي إطار برنامج اضطُلع بتنفيذه بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف، وُضع نهج الإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة موضع التنفيذ في الصين، بما في ذلك تنفيذ مراحل تجريبية في مقاطعة هونان وفي منطقة نينغ زيا هوي التي تتمتع بالحكم الذاتي. وفي عام ٢٠٠١، وُسِّع البرنامج ليضم مقاطعات كل من غانسو ومنغوليا الداخلية وأنهوي وغيرها من المقاطعات ليصل إجمالي عدد المقاطعات المشمولة به إلى ١٢ مقاطعة. ومنذ تنفيذ البرنامج، عيَّنت الحكومة أخصائيين لإعادة تدوين مواد التدريس والخرائط الجدارية والكتيبات ذات الصلة لتوائم الظروف السائدة في الصين. وتلقى نحو ١٧٨ شخصاً التدريب فيما يتصل بهذه الجوانب بموجب ثلاثة برامج نُظمت منذ ذلك الحين للتدريب الإرشادي وتدريب المعلمين. وتعلم العاملون في مجال الصحة من خلال الميادين التي شاركوا فيها طرائق بسيطة وعملية لتشخيص أمراض الأطفال وتصنيفها ومعالجتها؛ ووُضعت معايير لاستخدام الأدوية من جانب أطباء الريف، وتحققت حالات تخفيض في إساءة استعمال المضادات الحيوية؛ وجُهزت مستشفيات الأرياف بمعدات أساسية؛ وأُحكم نظام إحالة الأطفال المرضى في حالة خطيرة إلى المستشفيات.

١٧٩- وأفرزت حلقة دراسية عقدتها وزارة الصحة في عام ١٩٩١ لمناقشة مسألة تشجيع الأمهات على الرضاعة الطبيعية خطة لتعزيز الجوانب المتعلقة بلبن الأم في الصين، وبعد عام ١٩٩٢، شنت الصين حملة واسعة النطاق لرعاية الرضع تضمنت تقييماً نقدياً يستند إلى معايير دولية للظروف السائدة أجراه خبراء صينيون ودوليون بشأن الرضاعة الطبيعية. وبحلول نهاية عام ١٩٩٥، أنشأت الصين ٢ ٩٥٧ مستشفى لرعاية الرضع، متخطية بذلك الالتزام الذي قطعته للمجتمع الدولي بإنشاء ١ ٠٠٠ من هذه المستشفيات في ذلك العام. وبحلول نهاية عام ١٩٩٩، بلغ إجمالي مستشفيات رعاية الرضع التي أنشأتها نحو ٧ ٣٢٩ مستشفى. وتشجع حملة رعاية الرضع الرضاعة الطبيعية في جميع أنحاء البلد. وبينت دراسة استقصائية وطنية أُجريت في عام ١٩٩٨ أن ٦٧ في المائة من الأمهات يرضعن أطفالهن طبيعياً لمدة ٤ أشهر، ٥٤ في المائة في المناطق الحضرية و٧٢ في المائة في الريف.

١٨٠- وفي عام ٢٠٠٠، رصدت الحكومة المركزية مبلغاً خاصاً قدره ٤٢٠ مليون يوان لشراء نحو ٢ ٤٠٠ مركبة وذلك لتجهيز جميع المقاطعات الموجودة في الوسط والغرب، والمقاطعات التي تعاني من الفقر في الشرق، بمركبات مجهزة بمعدات خاصة لتوفير الرعاية الصحية للأمهات والأطفال وتقديم المساعدة في حالات الولادة وتربية الأطفال تربية صحيحة وتحسين المستوى الإجمالي لخدمات الصحة الإنجابية المتوفرة للمرأة الريفية. وفي عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١، نفذت الحكومة برامج في ٣٧٨ مقاطعة فقيرة في ١٢ إقليماً غربياً لتخفيض معدل وفيات الأمومة وللقضاء على مرض الكزاز الذي يصيب الأطفال حديثي الولادة، بإجمالي استثمارات قدرها ٢٠٠ مليون يوان. وللنهوض أيضاً بأحوال نساء وأطفال المناطق الفقيرة قُدمت للحوامل علاوات للتخفيف من وطأة الفقر عليهن، وبنيت مرافق للتوليد في مستشفيات الأرياف، ودُرِّب العاملون في مجال الصحة على الصعيد الشعبي تدريباً متخصصاً، ووُضعت برامج للتثقيف الصحي ولإسداء النصح والمشورة على يد الخبراء. وكان الهدف الأول تخفيض

معدل وفيات الأمومة. وبحلول نهاية عام ٢٠٠١، انخفضت معدلات وفيات الأمومة في المقاطعات الفقيرة المستهدفة والبالغ عددها ٣٧٨ مقاطعة بمتوسط قدره ٢٨,٧٩ في المائة؛ بينما انخفض هذا المعدل في سبعة أقاليم بمقدار النصف، وسجّل أكبر انخفاض في إقليم غانسو، حيث بلغ ٧٢,٦٤ في المائة. وفي التيبت التي ارتفعت فيها معايير الرعاية الصحية للحوامل بين مزارعي ورعاة المنطقة ارتفاعاً كبيراً خلال فترة قصيرة من الزمن، انخفضت وفيات الأمومة من ٧١٥,٨ حالة إلى ٣٢٤,٧ حالة لكل ٠٠٠ ١٠٠ ولادة. وكان الهدف الثاني هو القضاء على حالات الإصابة بمرض الكزاز فيما بين الأطفال حديثي الولادة؛ وقد تحقق أحد أهداف البرنامج حينما انخفض معدل الإصابة بهذا المرض في ١٢ إقليماً إلى أقل من حالة واحدة لكل ٠٠٠ ١ مولود. وبعد سنتين من الجهود، تحققت الأغلبية العظمى من أهداف البرنامج العامة والثانوية، وأسهم هذا النجاح في تقليل وفيات الأمومة وحالات إصابة الأطفال حديثي الولادة بمرض الكزاز في جميع أنحاء البلد.

١٨١- ومن أجل تحسين مستويات الصحة البيئية والمهنية، أنشأت الصين شبكة لمراكز مراقبة الأمراض في عام ١٩٩٠. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٢، قامت ٤٠٠ مدينة من مدن الصين البالغ عددها ٦٦٨ مدينة بإنشاء نظم لرصد نوعية الهواء. وقامت كل مدينة تبعاً لحجمها، بإنشاء محطتين إلى سبع محطات رصد ويشمل المجموع ١٤٦ نظاماً تلقائياً لرصد نوعية الهواء وما يزيد على ٣٨٠ محطة فرعية تلقائية. وإجمالاً، أُنشئ ١٤٥ مركزاً لمراقبة الأمراض لتغطي نحو عشرة ملايين نسمة من السكان في ٣١ إقليماً من أقاليم الصين. وقام نحو ٢٨ مدينة بإنشاء نظم لرصد نوعية الهواء ومراكز لمراقبة الأمراض في نفس الوقت، وبذلك أنشأت شبكات لرصد نوعية الهواء في البيئة وحالات الإصابة بالمرض بين السكان (انظر الجدول ٢٣).

١٨٢- وقام أكثر من ١٠٠ مدينة في عموم أرجاء البلد بإنشاء نظم لرصد نوعية مياه الشرب كما جرى تنفيذ خطط رامية إلى النهوض بمستوى سلامة إمدادات مياه الشرب في المجتمعات الريفية. وبيَّنت دراسة استقصائية أُجريت في عام ١٩٩٨ عن نوعية مياه الشرب في مناطق ريفية تقع في ١٩ إقليماً أن معايير الجودة قد ارتفعت ارتفاعاً واضحاً. ويستعمل نحو ٧٠,٦ في المائة من السكان المياه المستخرجة من المصادر الجوفية، بينما يتوفر لدى ٥٦,٥ في المائة منهم شبكة إمدادات مركزية. وتبيّن أن حوالي ٣٢,٣ في المائة ممن شملتهم الدراسة الاستقصائية لديهم مياه شرب من الدرجة الأولى وفقاً للمعايير الوطنية للمياه، ولم تتجاوز هذه النسبة ١٠ في المائة في عام ١٩٨٥. ومنذ عام ٢٠٠٠، قام نحو ٤٧ مدينة من المدن المهمة من الناحية البيئية في جميع أنحاء البلد بإجراء اختبارات شهرية لجودة المياه في مناطق مستجمعات المياه لديها، ويجري حالياً توسيع هذا البرنامج ليشمل مدناً إقليمية أخرى. وإضافة إلى ذلك، شُرع في إجراء دراسات عن درجات الضرر الذي يلحقه التلوث البيئي في صفوف السكان، وتجرى بحوث متعمقة عن الآثار الضارة لتلوث الهواء والماء على الصحة.

١٨٣- والصين بلد يمتلك موارد بشرية هائلة؛ ويبلغ عدد السكان العاملين في البلد حوالي ٧٠٠ مليون نسمة. وفي نهاية عام ٢٠٠٠، بلغ عدد المؤسسات الصناعية ٧,٩ ملايين مؤسسة و٢٠ مليون مؤسسة في الأرياف ونحو ٠٠٠ ٦٠ مؤسسة ممولة جزئياً من الخارج (بما في ذلك من هونغ كونغ وماكاو وتايوان). وللتكيف مع شروط الصحة المهنية المتطورة باستمرار، تقوم الصين تدريجياً بإنشاء شبكة على صعيد البلد ككل لصحة العمال وسلامتهم ولوقايتهم من الأمراض المهنية، وهنالك حالياً ٠٠٠ ٣٠ شخص تقريباً يضطلعون بأعمال الصحة المهنية. ومنذ الخمسينات، أجرت الحكومة دراسات استقصائية واسعة النطاق عن الأمراض المهنية، وبحلول عام

١٩٨١، أعطت هذه الاستقصاءات صورة عن مدى انتشار وتوزّع حالات التسمم المهني الناجمة عن وجود الرصاص والبنزين والزئبق والأسمدة الفوسفاتية العضوية ومادة (TNT) وغيرها من المواد السمية. وفي عام ١٩٨٣، أُجري استقصاء للأوبئة شمل أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ عامل ممن كانوا معرضين لثمانية أنواع من المواد المسببة للسرطان. وبين عام ١٩٨٦ وعام ١٩٩٠، أُجريت دراسة استقصائية شملت أرجاء البلاد عن الحالات الراهنة والسابقة للإصابة بمرض تغبُّر الرئة، وأُنشئت محفوظات منهجية لتعقب هذا المرض. وفي عام ١٩٩٦، أُجري مسح لحالة الصحة المهنية في ٤٢١ ١ مؤسسة قائمة في سبعة أقاليم ومدن. وجُمع عن طريق هذه الاستقصاءات واسعة النطاق كميات هائلة من البيانات، وتشكلت على مر السنين نظم لإدارة الصحة المهنية في جميع الميادين الصناعية الرئيسية - كتحويل المعادن، وتعدين الفحم، وصناعة النفط والبتروكيمياويات، والسكك الحديدية، والطاقة الكهربائية، وغير ذلك. وفي صناعة تعدين الفحم على سبيل المثال، يجري منذ سنوات على نحو فعال تعزيز تدابير من قبيل الحفر المصحوب بالماء ورش وتبليل مصادر الغبار وشطف أوجه الصخور وتنظيف أجهزة التهوية، مما أدى إلى تخفيض مستويات الغبار المحيط بأجواء العمل بمقدار يتراوح بين ٦٨ و٨٩,٥ في المائة. ووفقاً لإحصاءات مستقاة من شبكة بيانات الصحة المهنية في الصين لعام ٢٠٠٠، فقد تبيَّن من خلال رصد المهن الخطرة في جميع أرجاء البلد أن ٦٤,٨ في المائة من مؤسسات القطاع العام الصناعية تستوفي أساساً المعايير الوطنية في هذا المجال. وأصبحت حالات ضربة الحرارة شبه معدومة في ورشات المصانع التي ترتفع فيها جداً درجات الحرارة؛ وتستوفي مناطق عمل الكثير من المؤسسات أو تكاد تستوفي المعايير الوطنية للصحة فيما يتعلق بدرجة تركُّز الغبار في محيط العمل. وقد أحرز تقدم كبير في درء حالات التسمم المهني، نتيجة لاعتماد الكثير من المصانع تدابير تكميلية من قبيل الاستعاضة عن المواد السمية بأخرى غير سمية، وتنفيذ تكنولوجيات حديثة، وتحسين الاحتواء والتهوية، ووضع حد لإمكانية تسرب المواد وانسكابها وغير ذلك. وانخفضت حالات التسمم المهني المزمنة الشائعة انخفاضاً ملحوظاً. وفي عام ٢٠٠٠، خضع نحو ٢٩٢ ٣٧٠ عاملاً لفحوص بدنية ذات صلة بعملهم، واتُخذت تدابير فعالة في الوقت المناسب لمعالجة الذين كُشف عن إصابتهم بمرض مهني أو شخِّص لدى فحصهم سريرياً.

١٨٤- وسنَّت حكومة الصين مجموعة من القوانين والنظم الأساسية الرامية إلى الوقاية من الأمراض المعدية والمتوطنة والمهنية وغيرها من الأمراض ومعالجتها ومكافحتها. وتشمل هذه المجموعة البرنامج خماسي السنوات العاشر للوقاية من الأمراض ومكافحتها والخطة الوطنية لمكافحة الحالات الطارئة للإصابة بالطاعون الدملي والخطة المتوسطة والطويلة الأجل للوقاية من مرض الإيدز ومكافحته (١٩٩٨-٢٠١٠) والحملة الوطنية لاحتواء مرض الإيدز والوقاية منه (٢٠٠١-٢٠٠٥) والخطة الوطنية للوقاية من مرض التدرن (٢٠٠١-٢٠١٠) والبرنامج خماسي السنوات العاشر لمكافحة مرض البلهارسيا واقتراحات بشأن بذل المزيد من الجهود للقضاء على حالات نقص اليود والخطة المعنية بالصحة العقلية في الصين (٢٠٠٢-٢٠١٠) والخطة الإنمائية للأغذية والتغذية في الصين (٢٠٠١-٢٠١٠).

١٨٥- وتنادي حكومة الصين باتباع نهج "الوقاية أولاً" إزاء المسائل الصحية وتعتبر درء المخاطر التي تهدد صحة الفرد ورفاهته كالأمراض المعدية والمتوطنة والأمراض المزمنة غير المعدية، أولى المهام الأساسية في مجال الرعاية الصحية. وأنشأت كل منطقة في جميع أرجاء البلد، مجموعة شتى من مؤسسات وأفرقة الرعاية الصحية الوقائية المتخصصة وشنت حملات وطنية جماعية من أجل الصحة. ومنذ بداية عهد الانفتاح حددت الحكومة مساراً رئيسياً في هذا المجال يمكن تلخيصه كما يلي: "هو مسار تنظمه الحكومة، وتنسقه الإدارات الإقليمية، وينفِّذه عامة

الجمهور، وهو منسق علمياً، ويشرف عليه كل المجتمع". وتشتمل المبادرات الوقائية المهمة التي طرحت حتى الآن على برامج التحصين والتشجيع على إضافة اليود إلى ملح الطعام تشجيعاً واسع النطاق. وأنشئ مركز للوقاية من الأمـــراض ومكافحتها، واستثمر نحو ٨٠٠ مليون يوان في شكل سندات حكومية لإنشاء مؤسسات للوقاية من الأمراض ومكافحتها في غرب البلاد. وجرى تعزيز رصد الأمراض المعدية الخطيرة، كيما يتسنى الوقاية من حالات التفشـــي المفاجـــئ للأمراض المتوطنة ومكافحتها. ودُشِّنت رسمياً في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ الشبكة الوطنية للإبلاغ عن البيانات المتعلقة بالأمراض وإدارتها، وهي مسؤولة عن نشر وإدارة بيانات ذات صلة بالأمراض على الصُـــعد الأربعـــة لـــلحكومة - وهي صعيد المقاطعات وصعيد المناطق وصعيد الأقاليم والصعيد المركزي، وقد استكملت المراحل الأولية من إصدار وإدارة التقارير عن حالة الأمراض المتوطنة في شكل بيانات إلكترونية. وفي هـــذه الأثـــناء، استكمل تصميم أنظمة لتوفير الإغاثة ومنع تفشي الأمراض في أعقاب وقوع الكوارث، ولتوفير الاستجابة الطارئة للأحداث المفاجئة التي تطرأ على الصحة العامة، وستنفَّذ هذه الأنظمة في جميع أنحاء البلد ابتداءً من عام ٢٠٠٣.

١٨٦- وثمة حملة شاملة للوقاية من مرض الإيدز جارية على قدم وساق. وخصصت أموال من سندات الحكومة لـــتعزيز شـــبكة مصارف الدم في عموم البلد، كما يسعى بنشاط للحصول على تعاون دولي. وقد وضع هيكل استراتيجي أساسي للعناية بضحايا مرض الإيدز، وحددت بروتوكولات العلاج، وبدأ العمل في البرامج المتكاملة القائمة في الأحياء لرعاية ومعالجة ضحايا الإيدز والحيلولة دون تفشيه. ويحظى بأولوية الاهتمام ضمان الحصول على تمويل من أجل تشييد مركز وطني للوقاية من مرض الإيدز ومكافحته وتغطية النفقات المتصلة بالوقاية منه.

١٨٧- وجرى تنفيذ خطط لإدماج التهاب الكبد البائي في برنامج تحصين الأطفال، وارتأت الحكومة أن تتحمل حكومات المقاطعات التكاليف المترتبة على التحصين ضد التهاب الكبد البائي. ومن أجل مساعدة الأقاليم الغربية الـ ١٢ والمقاطعات التي تعيش دون المستوى الوطني للفقر الموجودة في ستة أقاليم وسطى على إدراج التهاب الكبد البائي في برامجها الخاصة لتحصين الأطفال، وقّعت الصين اتفاقاً تعاونياً مع التحالف العالمي للقاحات والتحصين، يشترك بموجبه الطرفان في تمويل شراء اللقاحات اللازمة والمحاقن التي تستخدم لمرة واحدة. وبين عام ٢٠٠١ وعام ٢٠٠٥، ستساهم الإدارة المالية المركزية بنحو ٣٦ مليون يوان سنوياً لتمويل هذه البرامج.

١٨٨- ولا تزال الحكومة تواصل جهودها للقضاء على مرض شلل الأطفال وهي ملتزمة بتعزيز استراتيجياتها في مجـــال التحصـــين. ووضعت تدابير لإجراء التلقيح الوقائي وقواعد لتنظيمه. كما عززت التدابير القائمة لمكافحة الأمـــراض المتوطـــنة والطفيلية وهي ملتزمة بإكمال تنفيذ ذلك الجزء من الخطة خماسية السنوات العاشرة والمعني بمكافحـــة مـــرض البلهارسيا على الصعيد الوطني. وثمة حملة جارية للقضاء على حالات نقص الحديد في المناطق المنكوبة بالفقر. وفي بعض المناطق التي توقفت فيها الزراعة كيما تستعيد الأراضي غلافها النباتي الطبيعي، تشتمل الإعانات المقدمة للسكان على دقيق القمح ومقويات من الحديد وغيرها من المغذيات النزرة.

١٨٩- ومن أجل تعزيز الأعمال التي يُنهض بها بالتعاون مع مشاريع إنشائية رئيسية في مجال الوقاية من الأمراض ومكافحتها، وضعت الحكومة عدداً من تدابير السياسة العامة. وتشمل هذه التدابير مذكرة عن تعزيز الوقاية من الأمراض ومكافحتها أثناء تنفيذ مشاريع إنشائية ضخمة، والتنفيذ التجريبي للقواعد التقنية الناظمة لتنظيف حوض مستودع مياه سد المضايق الثلاثة المشيد على نهر يانغزي، وبرنامج تقني للوقاية من مرض الطاعون الدملي خلال

بـــناء سكة حديد كينغاي – تيبت. وإضافة إلى ذلك، تقدم الحكومة في الوقت المناسب المشورة في مجال التنفيذ والمواد والدعم المالي للمناطق المنكوبة بكوارث طبيعية. وقد أصدرت اشتراطات واضحة بشأن رصد التقدم المحرز والإبلاغ عنه فيما يتعلق بعمليات الإغاثة عقب الكوارث والحالة الوبائية في المناطق المنكوبة بهذه الكوارث.

١٩٠- ومنذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية وضعت الحكومة عدداً من السياسات العامة والقواعد بشأن الصحة والسلامة المهنيتين، وعملت منذ الثمانينات على التعجيل بصياغة هيكل قانوني منهجي في هذا المجال. وفي تشرين الأول/أكـــتوبر ٢٠٠١، أصدرت اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني قانون الأمراض المهنية، الذي دخل حيز الـــنفاذ رسمياً في ١ أيار/مايو ٢٠٠٢. ويشكّل هذا القانون، بالاشتراك مع عدد من الأنظمة التي وضعهما مجلس الدولـــة سابقاً، من قبيل اللوائح المتعلقة بحماية العمال في أماكن التي تستخدم فيه مواد سمية، ولوائح الوقاية من مرض تغبر الرئة ومعالجة المصابين به، واللوائح المتعلقة بالحماية من النظائر المشعة ومنشآت المواد المشعة والعديد مـــن الأنظمـــة التي وضعتها وزارة الصحة مثل القواعد الخاصة بكيفية التعامل مع عمليات الإبلاغ عن الأمراض المهنية والأصناف الخطرة وحماية جهاز السمع لدى العمال في المنشآت الصناعية، يشكل هذا القانون إطاراً أساسياً للتدابير القانونية والإدارية والتنظيمية والإنفاذية لتدوين شؤون إدارة الصحة والسلامة المهنيتين في الصين.

١٩١- ويجـــري باستمرار رفع مستوى المعايير الوطنية للصحة والسلامة المهنيتين. وفي عام ٢٠٠٢، وتمشياً مع قانون الأمراض المهنية وبناءً على الأعمال التي اضطلع بها في السنوات العديدة السابقة، قامت وزارة الصحة بتنقيح وإعادة إصدار نحو ١٥٧ نظاماً تشمل ما يزيد على ٥٠٠ معيار من هذه المعايير الوطنية، بما في ذلك صياغة معايير صـــحية للمؤسسات الصناعية وفرض قيود على التماس المهني مع العوامل الضارة في مكان العمل ووضع معايير بشأن تشخيص الأمراض المهنية ومعايير الحماية من الإشعاع والمعايير المتعلقة بتشخيص الأمراض المتصلة بالإشعاع. وتشـــكل هـــذه الإصلاحات الكثيرة معاً نظاماً صينياً متميزاً من المعايير في مجال الصحة والسلامة المهنيتين يتفق والقواعد الدولية السائدة.

١٩٢- وتـــزمع الحكومـــة أن تعيد تنظيم وتنسيق الشبكة الحالية لبيانات الأمراض المهنية وتحسين نظم البيانات المصممة لمكافحة حالات التسمم المهني. وستشمل هذه المبادرة صياغة السياسات العامة، ووضع اللوائح والمعايير، والقـــيام بعملـــيات تفتـــيش، والاستجابات الطارئة والإغاثة، وتعريف التسمم بالمنتجات الكيميائية، والمشورة التكنولوجية، والتدريب والتثقيف، وإصدار الشهادات وغيرها من المهام المهمة، والعمل عموماً على رفع مستوى المعلومات المتاحة للمساعدة في مكافحة حالات التسمم المهني الحاد. ويتعين إنشاء مركز مكافحة وطني للاستجابة الطارئة لحالات التسمم المهني الحاد من أجل توجيه وتنسيق الاستجابات لحوادث التسمم على نحو موحد.

١٩٣- وتولي حكومة الصين مسألة الصحة والسلامة المهنيتين كل الاهتمام. وتستهدف بشكل خاص الأخطار المهنية الرئيسية وتشدد على عمليات التفتيش بشأن الغبار والتسمم في مكان العمل وتحسين ظروف العمل بشكل عـــام. وعـــلى امتداد سنوات العمل الكثيرة، قامت جميع الصناعات الكبرى في البلد – تحويل المعادن، وتعدين الفحم، والنفط والبتروكيمياويات، والسكك الحديدية، والطاقة الكهربائية، وغير ذلك – بوضع نظم داخلية كفؤة للتعامل مع مسائل الصحة والسلامة المهنيتين. وعموماً، فقد وضعت المؤسسات الكبيرة والمتوسطة الحجم التابعة للقطاع الحكومي قواعد للتعامل مع المهام الخطرة تعاملاً آمناً ورصد أماكن العمل ومراقبة صحة العمال وحمايتها. ومـــن أجل التكيف مع الاحتياجات الجديدة التي تمخضت عنها الإصلاحات الاقتصادية حديثة العهد، ولا سيما

تلـــك التي أدخلت على إدارة المؤسسات والمشاكل الناشئة فيما يتعلق باستخدام اليد العاملة، اعتمدت الحكومة تدابـــير فعالة لحماية صحة العمال. ومنحت الأولوية لتعزيز الإطار القانوني ذي الصلة، ويجري باستمرار توسيع نطاق الإشراف عليه وإنفاذه. وبدأ في عام ٢٠٠٠ تنفيذ مشروع رئيسي في جميع أنحاء البلد لإعادة تنظيم إنتاج المواد الكيميائية الضارة وبيعها واستعمالها ووضع ضوابط بهذا الشأن. وفي نفس الوقت، شُنت حملة رئيسية شملت أرجـــاء الـــبلد لتعزيز الصحة والسلامة المهنيتين في المؤسسات الصناعية ومؤسسات التعدين ونشر الوعي بمسائل الصـــحة المهنـــية. وأصدرت الحكومة دليلاً عن إلغاء وسائل الإنتاج المتقادمة وما يتصل بذلك من تكنولوجيات ومنـــتجات، وهـــي عاكفة تدريجياً على تقييد وإلغاء التكنولوجيات المتقادمة والمواد وأساليب العمل التي تشكل أخطاراً صناعية جسيمة، والعمل في نفس الوقت أيضاً على تشجيع نماذج الإنتاج النظيفة.

١٩٤- وارتفعـــت النسبة المئوية لسكان الصين الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ عاماً فأكثر من ٥,٨٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٦,٩٦ في المائة في عام ٢٠٠٠، مما يبين دخول فئة المسنين في هيكل أعمار السمات السكانية للصين. وبالـــتلازم مـــع تقدم السكان في السن، هناك زيادة في عدد الذين يعانون من علل مزمنة، وفرط في طول الفترة الزمنية التي يستغرقها المرض، وزيادة مستمرة في تكاليف المستحضرات الطبية والصيدلانية، وهي جميعها أمور تؤثر تأثيراً هائلاً على مرافق الرعاية الطبية والصحية. وبناءً على ذلك، اتخذت الحكومة عدداً من الخطوات الرامية إلى تأمين الرعاية الطبية للمسنين كيما يتسنى لها ضمان حماية حقوق ومصالح رعاياها من كبار السن.

١٩٥- ووضعت الحكومة الخطوط العريضة للبحث في ميدان الوقاية من العلل التي يعاني منها المسنون ومعالجتها كجزء من الخطة الخمسية العاشرة، وهي عاقدة العزم على إنشاء وصقل نظام للخدمات الصحية والضمان الطبي للمسنين بأسرع وقت ممكن. ومن المقرر أن يكون الرعايا من كبار السن هدفاً مهماً من أهداف الخدمات الصحية الشعبية في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، ويتعين وضع طائفة من نماذج الرعاية الصحية لهم. ومن المقرر وضع مجموعة مماثلة من المعايير المتعلقة بالخدمات الاجتماعية المقدمة للمسنين موضع التنفيذ وإدخال تحسينات على الـــنظام ذي الصلة بذلك، كيما يتسنى ضمان تطوير مرافق الرعاية الطبية والصحية داخل الأحياء وتوفير التعليم الصحي. وبهذه الطريقة، ستلبى تدريجياً احتياجات المسنين من الرعاية الطبية والصحية.

١٩٦- ويجـــري حـــث المستشـــفيات الكبيرة والمتوسطة الحجم على المضي قدماً بالطب المعني بالمسنين وزيادة الخدمات الطبية المقدمة لهم وتيسير سبل حصولهم عليها؛ وإنشاء ملفات بالحالات التي يعانون منها وتطوير الرعاية في محـــل الســـكن وتقديم عروض بشأن القيام بزيارات للبيوت وتقديم الرعاية فيها، ومراقبة المسنين طوال اليوم ورعايـــة المحتضرين، لتُقدم بالتالي تدريجياً العلاج للمسنين داخل منازلهم وتنشئ شبكة للمعلومات والإنذار عن حالات الطوارئ. ويحصل العاملون في مجال الرعاية الصحية الشعبية ممن يعتنون بالمسنين على المزيد من التدريب البنّاء والتقني. ويجري النهوض بالبحث في ميدان الوقاية والعلاج فيما يتصل بأوضاع الشيخوخة والتشجيع على اتـــباع أسلوب عيش صحي ومتمدن قائم على مبادئ علمية. ويتواصل بفعالية تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الأمـــراض المزمـــنة. وفيما يتعلق بالظروف السائدة والمستمرة للإصابة بالأمراض المزمنة من قبيل أمراض القلب والأوعية الدموية وداء السكري، التي يتضح أن حالات الإصابة بها آخذة في الارتفاع، يجري بشكل مستمر تطوير خدمات متكاملة وقائية وعلاجية وتعليمية داخل الأحياء.

١٩٧- وبإمكان دوائر السهر على الصحة في الأحياء أن توفر الرعاية الخاصة الإنسانية والصحية للأفراد الأكثر حرماناً في المجتمع، بما يؤدي إلى زيادة شعورهم بهويتهم في المجتمع والانتماء إليه. وهي مفيدة أيضاً للغاية في تشجيع نظرة علمية بشأن المسائل الصحية والحفاظ على صحة السكان والنهوض بها، مما يعزز في نهاية المطاف ثقافة إيجابية في المجتمع. وتُبرز المقترحات المتعلقة بالنهوض بمستوى تطوير الأحياء الحضرية في عموم أرجاء البلد الصادرة عن الحكومة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ الخدمات الصحية الموجودة في الأحياء بوصفها جزءاً مهماً من عملية تطوير الأحياء، وتطالب المدن بالشروع في تحويل موارد الرعاية الصحية نحو أحيائها، منشئة بذلك نظاماً جديداً للرعاية الصحية الحضرية يقوم على مجتمع الأحياء. وتبين إحصاءات جمعت في نهاية عام ٢٠٠٢ أن نحو ٣٥٨ مدينة قامت بتطوير خدمات من هذا القبيل وأنشأت ما يزيد على ٧٠٠ ١١ مركز من المراكز الصحية الموجودة في الأحياء. والأحياء تحتضن أيضاً عدداً كبيراً من مراكز رعاية المسنين والعيادات وغيرها من المرافق الطبية التي تقدم للسكان المحليين خدمات متخصصة في مجال الرعاية الصحية.

١٩٨- وأصدرت حكومة الصين مجموعة من الأوامر التوجيهية المهمة بشأن الخدمات الصحية في الأحياء. وعلى سبيل المثال، فقد حدد الأمر الإداري "بعض المقترحات بشأن تطوير الخدمات الصحية في الأحياء الحضرية" لعام ١٩٩٩، الأهداف التالية: يتعين تنفيذ مشاريع رائدة للخدمات الصحية في الأحياء في كافة أرجاء البلد بحلول عام ٢٠٠٠؛ ومن المقرر وضع إطار منهجي أساسي لتقديم خدمات من هذا القبيل موضع التنفيذ بحلول عام ٢٠٠٥؛ وإنشاء نظام كامل نسبياً بحلول عام ٢٠١٠. وتطالب "المقترحات بشأن أهداف عام ٢٠٠٥ في تطوير الخدمات الصحية في الأحياء الحضرية"، الصادرة في عام ٢٠٠١، معظم المدن في جميع أنحاء البلد بضرورة إقامة إطار أساسي لتنفيذ السياسات العامة، وتشغيل شبكة خدمات كاملة، وترشيد عملية تعيين الموظفين، وشحذ وظائف تقديم الخدمات، ووضع المعايير المتعلقة بالإشراف والإدارة، والسهر على قيام قنوات التمويل بوظيفتها كما ينبغي، والتوفيق بين الخدمات الصحية واحتياجات الأحياء. وطالبت "المقترحات بشأن التعجيل بتطوير الخدمات الصحية في الأحياء الحضرية"، الصادرة في آب/أغسطس ٢٠٠٢، الدوائر الصحية في الأحياء باعتماد آليات السوق التنافسية، وشجعت المنظمات الاجتماعية والأفراد على إنشاء دوائر من هذا النوع. وفي نفس الوقت، يفترض في الحكومة أن تعزز الدوائر الصحية في الأحياء عن طريق ما تتبعه من سياسات عامة بشأن الإعانات المالية والحوافز الضريبية وما شابهها من تدابير.

١٩٩- وبحلول عام ٢٠٠٥، تخطط الحكومة لإنشاء شبكة من الدوائر الصحية في الأحياء بنماذج إمدادات متباينة فيما لا يقل عن ٨٠ في المائة من المدن على الصعيد الإقليمي فما فوقه. وستقدم لهذه الشبكة توجيهات صادرة عن مؤسسات لا تسعى إلى تحقيق الربح، وهي هيئة رئيسية مؤلفة من مؤسسات للخدمات الصحية تؤدي مجموعة شاملة من الوظائف، ودعماً من المرافق الطبية والصحية الشعبية. وسيتمكن ما نسبته ٣٥ في المائة على الأقل من المدن على صعيد المقاطعات من تطوير شبكات صحية في الأحياء تلائم الظروف الحقيقية السائدة في المناطق التابعة لها. وسيكون باستطاعة ٧٠ في المائة من السكان المقيمين المشمولين بكل مكتب من المكاتب دون الإقليمية الوصول إلى مركز صحي مجاور أو مؤسسة أخرى للخدمات الصحية الشاملة في غضون ١٥ دقيقة من المشي على الأقدام من محل سكناهم، وسيكون بإمكانهم الاتصال بهذه المراكز بواسطة الهاتف. وستتخذ الخطوات الأولى بالتركيز على ممارسي الطب العام المؤهلين، لتشكيل أفرقة متخصصة من العاملين في مجال الصحة في الأحياء ممن يتمتعون بثقافة عالية بحلول عام ٢٠٠٥. والمعدل المتوسط لهؤلاء الممارسين المشتغلين في الأحياء هو شخص على

الأقـــل لكل ١٠ ٠٠٠ نسمة من سكان المدينة، بالرغم من أن المدن التي تستوفي شروطاً معينة مستمرة في بذل قصارى جهدها لمضاعفة هذه الخدمة أو تحسين مستواها. وحصل ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من الممرضين في هذه الخدمات على تدريب لمرحلة ما بعد التأهيل الأولي بإدارة السلطات الصحية الإقليمية. وقد ازدادت نسبة سكان المـــدن الذيـــن يتوجّهون إلى الخدمات الصحية الموجودة في الأحياء لتلقي الرعاية الطبية زيادة كبيرة مقارنة بعام ٢٠٠٠، حيث وصلت إلى نحو ٥٠ في المائة في المدن الكبيرة والمتوسطة الحجم، وتزيد نسبة الأشخاص المرتاحين لـــلخدمات الـــتي يحصلون عليها على ٨٠ في المائة. وتحسنت مستويات معرفة السكان بأمور الصحة الأساسية وبالتطعـــيم مـــن خلال برامج التحصين، والعلاج الموحد للأمراض الرئيسية المزمنة غير المعدية، والرعاية الصحية المدارة للنساء والأطفال والمسنين تحسناً ملحوظاً مقارنة بعام ٢٠٠٠. وفي هذه الأثناء، لا يزال معدل الزيادة في التكالـــيف المترتبة على ما يحصل عليه السكان من رعاية طبية على مستوياته التي وصلها في عام ٢٠٠٠ أو دون تلك المستويات.

٢٠٠- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أبرز التنفيذ التجريبي لمواصفات الوظائف الأساسية للخدمات الصحية في الأحـــياء الحضـــرية المهـــام الأكثر جوهرية لهذه الخدمات في الوقت الحالي، وهي: الخدمات المحلية لتشخيص الأمراض، ورعاية الصحة النفسية، والخدمات الطبية المقدمة في الأحياء، والتثقيف الصحي، والرعاية الصحية للأم والطفـــل، وفـــترات النقاهة داخل المجتمعات المحلية، والوقاية من الأمراض المعدية والمتوطنة والطفيلية ومعالجتها، والـــرعاية الصحية المقدمة للأطفال، وخدمات تنظيم الأسرة، والوقاية من الأمراض المزمنة غير المعدية ومعالجتها، والرعاية الصحية للمسنين، وجمع البيانات المتصلة بذلك ومعالجتها وتحليلها ونشرها.

٢٠١- وأصدرت الحكومة قراراً بشأن الإصلاحات والتطوير في مجال الصحة في عام ١٩٩٧. وأوضح هذا القرار أن التثقـــيف الصحي جزء مهم من ثقافة الرعايا ولا بد من التأكيد عليه بشدة كيما يتسنى رفع مستوى الوعي الصـــحي بـــين الجمهور وتعزيز قدرة عامة الناس على الاعتناء بصحتهم؛ وينبغي النهوض بهمة بمستوى التثقيف الصحي فيما بين سكان أرياف الصين البالغ عددهم ٩٠٠ مليون نسمة. وأوضح كلٌّ من "المقترحات بشأن تطوير الخدمـــات الصـــحية في الأحـــياء الحضرية" لعام ١٩٩٩، و"المقترحات التوجيهية بشأن إصلاح النظام الحضري للخدمات الطبية والصحية" وظائف التثقيف الصحي التي تؤديها الدوائر الصحية في الأحياء. وأكّدت "مقترحات السياسات العامة بشأن الإعانات المقدمة للمرافق الصحية" السياسة العامة لجعل الإعانات المقدمة إلى المؤسسات الصحية العامة إعانات لتغطية نفقات الخدمات الصحية العامة، بما في ذلك التثقيف الصحي.

٢٠٢- وحـــدّد الأمـــر التوجـــيهي الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ عن وزارة الصحة بشأن مواصفات الوظائف الأساسية للخدمات الصحية في الأحياء الحضرية المهام الملموسة التي يتعين القيام بها فيما يتعلق بالتثقيف الصـــحي في الأحياء. وأكدت "المقترحات التوجيهية بشأن إصلاح وتطوير النظام الصحي في المجتمعات الريفية"، الصـــادرة عـــن الحكومة في عام ٢٠٠١، على الاستمرار في تشجيع الحملة الرامية إلى تعزيز التثقيف الصحي في صـــفوف ســـكان أرياف الصين البالغ عددهم ٩٠٠ مليون نسمة، ونشر الفهم العلمي للأدوية والمستحضرات الصـــيدلانية والدفاع عن أسلوب حياة متمدن وصحي. وقام برنامج تطوير الرعاية الصحية الأولية في المجتمعات الريفية (٢٠٠١-٢٠١٠)، الذي وُضع في عام ٢٠٠٢، بدمج هذه الحملة في المجال العام للرعاية الصحية الأولية في الريف.

٢٠٣- وخلال التسعينات، شرعت الصين في تنفيذ مشروع وطني للتثقيف الصحي في الأحياء للمجتمعات الريفية والحضرية على حد سواء. وركّز المشروع في المجتمعات الريفية على حملة التثقيف الصحي لسكان الأرياف البالغ عددهم ٩٠٠ مليون نسمة، ونشر معلومات ذات صلة بالصحة الأساسية والدفاع عن أساليب عيش صحية، واستغلال موارد الرعاية الصحية استغلالاً رشيداً، وخلق بيئة طبيعية تفضي إلى التمتع بحياة صحية. وفي عام ٢٠٠٢، رسمت الإدارات الحكومية المعنية خطة حملة رامية إلى مواصلة تعزيز الأعمال التي يجري النهوض بها في هذا الميدان، مؤكدة بذلك على السلامة والصحة بوصفهما موضوعين رئيسيين، ومركزة على نشر المعلومات بشأن سلامة الأم والرضيع وعمليات الحقن الآمنة، والعلاقات الجنسية الآمنة، وسلامة الأغذية. وتتواصل الجهود الرامية إلى تنفيذ الخطة المعنية بضمان إتاحة الفرصة أمام سكان المناطق المنكوبة بالفقر لتعلم وفهم مبادئ الرعاية الصحية الشخصية. ووزِعَت ٢٠٠ ٠٠٠ نسخة تقريباً من "التثقيف الصحي للقارئ الريفي" و"النسخ المكتوبة للبرامج الإذاعية للتثقيف الصحي في الأرياف"، بينما يُعكف على إنتاج وتوزيع ١١٠ ٠٠٠ نسخة أخرى مجاناً من أشرطة الفيديو والأشرطة السمعية لبرنامج مؤلف من ١٤٠ حلقة تلفزيونية و٣٠ حلقة إذاعية. وتتضمن المواد الأخرى في هذه المجموعة ملصقات وكتباً تعليمية. وقام كل إقليم بإضفاء الطابع المحلي على الملصقات والكتب والكراريس التعليمية، وعمد إلى الاستفادة من تدابير أخرى من قبيل لوحات الإعلانات والمعارض وخدمات المشورة والمحاضرات والمنافسات في طرح الأسئلة وتشخيص الأمراض ومعالجتها لنشر المعلومات الصحية. وقام أكثر من ٢ ٠٠٠ محطة من محطات التلفزيون والإذاعة في عموم أرجاء البلد ببث برامج عن الحملة؛ وترجمت بعض المقاطعات والأقاليم المادة التي بثتها المحطات إلى لهجات محلية ولغات تستخدمها الأقليات لبثها في مناطق معينة. وتبث نحو ٧٠٢ من المحطات التلفزيونية في جميع أنحاء البلد البرنامج التعليمي "عالم الصحة"، الذي يستقبله أكثر من ٦٠٠ مليون مشاهد.

٢٠٤- والمشروع المشترك للنهوض بمستوى الصحة بين الصين واليونيسيف في عام ١٩٩٠، يركز منذ بدايته على صحة المجتمعات الضعيفة في المناطق الريفية وفي صفوف أقليات السكان في البلد. ويتولى المشروع نشر معلومات أساسية عن الرضاعة الطبيعية، وتنشئة الأطفال، والتلقيح، وصحة الأسرة، والظروف التي تؤدي إلى الإصابة بأمراض من قبيل الإسهال، والسعال، والملاريا، والإيدز، ونقص اليود، ومنع تدخين المراهقين. ويجري حالياً تنفيذ المشروع في ٤٨٨ بلدة في ٢٨ إقليماً. وأظهر تقييم لفعالية المشروع على مختلف المراحل أن ٧٥ في المائة من السكان المستهدفين لديهم ما نسبته ٧٥ في المائة من المعلومات الواردة في كتاب "المعرفة من أجل الحياة".

٢٠٥- ومنذ عام ١٩٧٩، سنَّت الصين إجمالاً ٢٤ قانوناً ولائحة وإشعاراً بهدف فرض قيود على التدخين. ويشمل ذلك قانون احتكار التبغ وقانون حماية القصَّر وقانون الإشهار وقانون جنوح الأحداث. وبحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٠، قام نحو ١٤ مقاطعة وبلدية تخضع للإدارة المباشرة و٨٨ مدينة بسنّ قوانين وضعية تحظر التدخين في الأماكن العامة. وتتمثل أهداف هذه التشريعات القانونية وعدد من الحملات العامة ذات الصلة في إيجاد بيئة خالية من التدخين، وحماية صحة الأطفال والشباب، وتمهيد السبيل أمام خلق بيئة اجتماعية صحية عموماً.

٢٠٦- وفي عام ١٩٩٨، أقرت منظمة الصحة العالمية مسألة تطوير النُظم الصحية بوصفها توجهاً من توجهاتها الرئيسية الأربعة في ميدان وضع الاستراتيجيات. وهذه التوجهات هي: تخفيض عدد الوفيات وحالات الإعاقة

البدنية، والتقليل من الأخطار البيئية، وتطوير النُظم الصحية، والنهوض بمستوى العناصر ذات الصلة بالصحة في السياسات العامة المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. واغتنمت حكومة الصين هذه الفرصة لتوسيع نطاق تعاونها مع منظمة الصحة العالمية وقدمت طلباً للحصول على تمويل من خارج الميزانية لمشاريع البحوث بشأن المسائل المتصلة بإدخال إصلاحات على النُظم الطبية والصحية في المناطق الحضرية والريفية في الصين. ووُفِّقت الحكومة في طلبها، وأصبحت مشاريع إصلاح الرعاية الصحية في الصين بنداً مدرجاً رسمياً في ميزانيتي منظمة الصحة العالمية واليونيسيف.

٢٠٧- وتعاونت الصين لعدة سنوات مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من المنظمات الدولية، مستفيدة بذلك من الأرصدة المخصصة في الميزانية العادية والبالغة قيمتها ٤٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، ووُفِّقت في طلبها بشأن الحصول على تمويل من خارج الميزانية بمبلغ إضافي قدره ٢٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وحصلت على مبلغ قدره ٥٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والتدرن والملاريا، وعلى أموال بقيمة ٣٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من التحالف العالمي للقاحات والتحصين. ويُضطلع بتنفيذ جميع هذه المشاريع في مجالات مهمة من أجل تطوير المرافق الصحية في الصين. ومنذ عام ١٩٨٤، أبرمت الصين أيضاً ١٠ اتفاقات قروض مع البنك الدولي من أجل الحصول على أموال لدعم برامج متنوعة من قبيل التطوير الشامل للخدمات الصحية الإقليمية وتطوير الخدمات الصحية في الريف، وتدريب الموظفين والخدمات الصحية الأساسية، ومكافحة الأمراض المتوطنة والمعدية (كالإيدز، والأمراض التي ينقلها الاتصال الجنسي، والتدرن، وغير ذلك) ورعاية صحة الأم والطفل والخدمات الصحية والتثقيف الطبي والتعليم الصحي وبرامج التطعيم وغيرها من المشاريع المهمة. واستُغلت هذه القروض المتصلة بالصحة لتوفير كم هائل من التكنولوجيات والمعدات الأجنبية والمحلية المنشأ على حد سواء، ولتدريب أعداد كبيرة من العمال المؤهلين.

٢٠٨- وأبرمت حكومة الصين عدداً من اتفاقات التعاون الثنائي. وتشمل هذه الاتفاقات ما يلي: منحة مقدمة من حكومة المملكة المتحدة لدعم مشاريع مكافحة الإيدز وتوفير الخدمات الصحية في الأحياء؛ ومشاريع واسعة النطاق للتطعيم ومكافحة مرض التدرن يجري تنفيذها بمساعدة حكومة اليابان؛ ومشروع للوقاية من مرض التدرن ومعالجته يُنفَّذ بالتعاون مع مؤسسة داميين البلجيكية؛ واتفاق ثان لمدة ١٠ سنوات مع مؤسسة ساغاوا اليابانية للمنح الدراسية من أجل تدريب الموظفين الطبيين؛ ومشروع تعاوني بين حكومتي الصين وأستراليا من أجل مكافحة الإيدز في المنطقة الآسيوية. وزادت الصين أيضاً من اتصالاتها مع البلدان المجاورة في مجالي الصحة والنظافة، وهي تشارك في أنشطة التعاون الصحي والإقليمي. والصين جهة من الجهات الموقعة على مذكرة التفاهم المتعلقة بتنقلات السكان ومدى التأثر بمرض الإيدز من بين وزارات الصحة لخمس من دول حوض نهر الميكونغ، وقد استضافت المؤتمر الوزاري المعني برصد الأمراض في بلدان حوض نهر الميكونغ الستة، حيث وقَّعت وزارات الصحة الست المشاركة في المؤتمر مذكرة تفاهم بشأن رصد الأمراض في حوض نهر الميكونغ. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، استضافت الصين محفلاً للتعاون بينها وبين أفريقيا في بيجين، وهو مَعلَم مهم في تعاونها مع بلدان أفريقيا تحدث فيه خبراء صينيون بارزون عن قضايا تتعلق بتعاون الصين مع هذه البلدان في ميدان الطب. وأصبح التعاون في مجال الصحة منذ ذلك الحين ناتجاً مهماً من نواتج المحفل.

٢٠٩- كما تربط علاقات واتفاقات تعاون في ميدان تكنولوجيا الصحة بين الصين وبين عدد من المؤسسات الأجنبية غير الرسمية، بما فيها كليات الطب وكليات البحث الطبي والبيولوجي في عدة جامعات بارزة، ومنظمات غير حكومية دولية ومتخصصة. والصين إذ تهتم بالتطورات في جميع أنحاء العالم على الميدانين الطبي والبيولوجي، فهي تشارك أيضاً في مشاريع تقنية تعاونية في مجالي الطب الأساسي والتكنولوجيا العالية، وتوسع بذلك علاقات تعاونها في كل فرع من فروع الطب.

## المادتان ١٣ و١٤

## الحق في التعليم

٢١٠- وينص دستور الصين وتنص القوانين الأخرى على حق المواطن في الحصول على التعليم. ويرد في المادة ٦٤ من الدستور أن مواطني جمهورية الصين الشعبية لهم الحق في الحصول على التعليم فضلاً عما يترتب عليهم من واجبات تجاه هذا الحق. وتشجع الدولة النمو الشامل للأطفال والشباب أخلاقياً وثقافياً وبدنياً. وتنص المادة ٩ من قانون التعليم على أن "رعايا جمهورية الصين الشعبية يتمتعون بحق الحصول على التعليم وتترتب عليهم مسؤولية ذلك. ويتساوى الرعايا كافة في حق الحصول على التعليم وفقاً للقانون، بغض النظر عن جنسيتهم أو أصلهم العرقي أو جنسهم أو مهنتهم أو مركزهم المالي أو معتقداتهم الدينية". والتشريعات من قبيل قانون التعليم الإلزامي وقانون التعليم المهني وقانون التعليم العالي وقانون المعلمين وقانون حماية القُصَّر وقانون حقوق المرأة ومصالحها وتفاصيل تنفيذ قانون التعليم الإلزامي واللوائح المتعلقة بتعليم المعوقين والأمر الذي يحظر بموجبه عمل الأطفال، توفّر كلّها ضمانات قوية وشاملة لحق جميع السكان في الحصول على تعليم.

٢١١- وتدير حكومة الصين نظام تعليم إلزامي لمدة تسع سنوات تعتبره إلى حد بعيد من أهم جوانب العمل الذي تنهض به في مجال التعليم. وتنص المادة ١٨ من قانون التعليم على ما يلي: "تضطلع الدولة بتنفيذ نظام تعليم إلزامي لمدة تسع سنوات. وتتخذ الحكومة بجميع مستوياتها التدابير اللازمة لضمان انخراط الأطفال والشباب في العمر المناسب في الدراسة". ويرد في المادة ٤ من قانون التعليم الإلزامي ما يلي: "يكفل كل من الدولة والمجتمع والمدرسة والمنزل حق الأطفال والشباب في الأعمار المعنية في الحصول على التعليم وفقاً للقانون". وتنص المادة ١٠ على أن "الدولة تُعفي الطلاب الحاصلين على التعليم الإلزامي من سداد رسوم التعليم". وفي عام ٢٠٠٠، امتدت تغطية نظام التعليم الإلزامي لمدة تسع سنوات لتشمل ٨٥ في المائة من سكان أقاليم الصين، محققة بذلك الأهداف التي حددها المؤتمر العالمي لعام ١٩٩٠ لتوفير التعليم للجميع، المعقود في جومتين، تايلند، والمتمثلة فيما يلي: "توفير التعليم الأساسي للأطفال والشبان والكبار؛ والقضاء فعلياً على أوجه التفاوت في التعليم؛ والعمل على إتاحة التعليم الابتدائي عموماً وإجمالاً". وبحلول نهاية عام ٢٠٠١، ازداد نطاق تغطية نظام التعليم الإلزامي لمدة تسع سنوات لسكان الأقاليم توسّعا فتجاوز نسبة ٩٠ في المائة. كما وصل عدد الطلاب المنخرطين في التعليم الإلزامي في عام ٢٠٠١ إلى ٠٠٠ ٥٧٩ ١٩٠ طالب، أي زاد بنحو ٠٠٠ ٩٩٩ ٢٨ طالب عما كان عليه في عام ١٩٩٠ (وهي زيادة بنسبة ١٨,٩ في المائة). وبلغ عدد الطلاب المسجلين في المدارس الثانوية المتوسطة ٨٠٠ ١٤٣ ٦٥ طالب، وهي زيادة بنحو ٥٠٠ ٩٧٨ ٢٥ طالب مقارنة مع عام ١٩٩٠، أي زيادة بما نسبته ٦٦,٣ في المائة. وعلى صعيد المدارس الابتدائية، وصل معدل تسجيل الأطفال البالغين سن الدراسة في هذه المدارس خلال نفس الفترة ٩٩,٠٥ في المائة، حيث زادت نسبته عما كانت عليه في عام ١٩٩٠ وهي ٩٧,٨ في المائة. وبلغ معدل

تسجيل الفتيان في المدارس الابتدائية ٩٩,٠٨ في المائة ومعدل تسجيل الفتيات ٩٩,٠١ في المائة، وهو اختلاف بين الجنسين خُفِّض إلى نسبة ٠,٠٧ في المائة.

٢١٢- وتهتم الصين اهتماماً كبيراً بتعليم الأطفال المنحدرين من أسر فقيرة. وفي عام ١٩٩٥، أعطت الحكومة جميع الأقاليم تعليمات لإنشاء نظام قويم معني بتقديم مساعدات مالية لطلاب المدارس الابتدائية والمتوسطة، وقررت أن تقوم الإدارة المالية المركزية خلال الفترة المشمولة بالخطة الخمسية التاسعة، باستقطاع مبلغ قدره ١٣٠ مليون يوان من صندوق المساعدات الخاصة للتعليم الإلزامي وصندوق المساعدات الخاص بتعليم السكان (من الأقليات) بغية إنشاء صندوق وطني لمساعدة الطلاب في التعليم الإلزامي في المناطق الفقيرة. ويقدم هذا الصندوق سنوياً مساعدات مالية لما يزيد على ٦٠٠ ٠٠٠ طفل ممن يُحرَمون من التعليم أو ينقطعون عنه لأسباب عائلية. وأثناء تنفيذ الخطة الوطنية الأولى للتعليم الإلزامي في المناطق المنكوبة بالفقر، التي استمرت من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠، سمح التزام الحكومة بتخصيص مبلغ إجمالي قدره ١٢,٦ مليار يوان بوصول معدل تسجيل الأطفال البالغين سن الدراسة في المدارس الابتدائية الموجودة في المناطق المستفيدة من هذه الخطة إلى ما نسبته ٩٩,٣٤ في المائة، ومعدل تسجيلهم في المدارس المتوسطة إلى ٩١,٧٦ في المائة. وخلال نفس الفترة، انخفض معدل توقّف تلاميذ الابتدائي عن الدراسة إلى ٠,٤٦ في المائة، بينما انخفض هذا المعدل في صفوف طلاب المدارس المتوسطة إلى ١,٧٧ في المائة. وشُيِّد نحو ٤ ٠٠٠ مدرسة جديدة من المدارس الابتدائية والمتوسطة وجرى توسيع ٣٠ ٠٠٠ مدرسة ابتدائية ومتوسطة، مع ما رافق ذلك من زيادة إجمالية في مساحة أراضي المدارس بلغت ٦٠ مليون متر مربع. وأُدخلت تحسينات كبيرة على نوعية وسائل ومعدات التعليم والكتب والمواد المرجعية، مما أدى إلى إصلاح مرافق التعليم التي كانت متخلفة في السابق. وعملت الحكومة بجميع مستوياتها على تخفيض أو إلغاء رسوم متنوعة، بما فيها رسوم الكتب والإقامة، مخففة بذلك الأعباء المالية التي تثقل كاهل الطلاب المنحدرين من أسر محرومة. وفي عام ٢٠٠١، أصدرت وزارتا التعليم والمالية مقترحات بشأن توزيع الكتب، على سبيل التجربة، على طلاب المدارس الابتدائية والمتوسطة في بعض المناطق المنكوبة بالفقر. وبموجب هذه المبادرة، تُفرد الإدارة المالية المركزية حصة خاصة من الأموال قدرها ٢٠٠ مليون يوان سنوياً لتوفير الكتب مجاناً لطلاب المدارس الابتدائية والمتوسطة المنحدرين من أسر محرومة من الناحية الاقتصادية في المناطق الفقيرة. وبالرغم من تنفيذ هذا البرنامج على أساس تجريبي، يصل عدد الطلاب المستفيدين منه سنوياً إلى نحو ٢,٤٥ مليون طالب.

٢١٣- وتُبذل جهود حثيثة لتحسين تعليم الفتيات. وفي وثيقة صدرت في عام ١٩٩٦ تحت عنوان "الخطة الخمسية التاسعة المعنية ببرنامج المرافق التعليمية وخطة التنمية لعام ٢٠١٠"، أعربت حكومة الصين عن اعتزامها تقليص الفجوات التي تتخلل معدلات التسجيل في المدارس بين الطلاب والطالبات، وبين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وبين المناطق المحرومة والمناطق المتقدمة، وبين المناطق الآهلة بالأقليات الإثنية في أغلبها وغيرها من المناطق. وتقدمت الحكومة في تموز/يوليه من نفس العام بعشرة مقترحات من أجل الاستمرار في إدخال تحسينات على العمل مع الطالبات في المناطق المنكوبة بالفقر والآهلة بالأقليات الوطنية، طالبت فيها بجعل تعليم الفتيات جزءاً مهماً من جدول الأعمال الحالي لكل منطقة في مجال التعليم الإلزامي، ودعت إلى خلق ظروف تتمكن الفتيات في ظلها من التردد على المدارس، وشرعت في تنفيذ مشاريع لمحو الأمية وتكثيف البحوث في مجال تعليم الأطفال، وحددت الاحتياجات الفعلية من أجل التعاون الدولي في ميدان تعليم الفتيات. وتنص القواعد المؤقتة لوزارة التعليم بشأن تقييم وإقرار التعليم الإلزامي على أنه ينبغي لمعدل تسجيل الفتيات البالغات سن الدراسة في المدارس

ومعدل توقفهن عن الدراسة أن يستوفيا المعايير على صعيد المقاطعات، وهما يعتبران من بين المعايير المتعلقة بإقرار برامج التعليم الإلزامي. ويتضمن كل من قانون التعليم وقانون حماية القصَّر وقانون التعليم الإلزامي وبرنامج النهوض بالمرأة الصينية قواعد مماثلة بشأن تعليم الفتيات.

٢١٤- ولمعالجة مشاكل الأطفال في سن الدراسة في صفوف السكان غير المستقرين، أصدرت الحكومة في عام ١٩٩٨ ترتيبات مؤقتة حددت بموجبها معايير تسجيل أطفال هؤلاء السكان المتأثرين في المدارس. وطالب مجلس الدولة في قرار صدر عنه في عام ٢٠٠١ بشأن إصلاح وتطوير التعليم الأساسي كل منطقة بالتصدي لمشاكل التعليم في صفوف السكان غير المستقرين، وجعلها مسؤولية رئيسية تقع على عاتق الحكومات في المناطق الآهلة بالسكان غير المستقرين لضمان حقوق الأطفال المعنيين في التعليم من خلال توفير مدارس ابتدائية ومتوسطة تعمل طوال الوقت، وذلك بوسائل متنوعة. وتم إصدار تشريعات في جميع المناطق المعنية وتُدار حالياً صفوف مساعدة. وافتُتحت مدارس خصيصاً لأطفال السكان غير المستقرين في بعض المناطق التي يتركز فيها هؤلاء السكان. وإضافة إلى ذلك، تُقدم معونات لتلاميذ الأسر التي تواجه صعوبات، لضمان حقهم في الحصول على التعليم.

٢١٥- ومن خلال التعليم الإلزامي للأطفال المعوقين الذي هو جزء من الخطة الخمسية التاسعة، أدرجت حكومة الصين تعليم الأطفال المعوقين ضمن نطاق التعليم الإلزامي النظامي، وهي ملتزمة في هذا الصدد بضمان تحديد نفس معايير الإشراف والإقرار. ودعت اقتراحات أصدرتها الحكومة في عام ٢٠٠١ بشأن مواصلة إصلاح وتطوير التعليم الخاص خلال الخطة الخمسية العاشرة إلى إدراج تعليم الأطفال المعوقين ضمن نطاق نظام التعليم الإلزامي النظامي؛ وإلى الالتزام بجعل تعليم الأطفال المعوقين مهمة أساسية من مهام نظام التعليم الإلزامي ككل والجهود الرامية إلى تعزيز ورفع مستوى معايير التعليم ومستويات الإنجازات التي تحققت في هذا النظام؛ وإلى جعل التعليم الإلزامي للأطفال المعوقين محط اهتمام الجهود المبذولة لتطوير مرافق التعليم الخاص. وأنشأت الدولة نظاماً لعلاوات التعليم الخاص ساهمت فيها الحكومة المركزية بنحو ٢٦٠ مليون يوان منذ عام ١٩٨٩، بينما أنفقت السلطات الإقليمية أكثر من ملياري يوان لدعم التعليم الإلزامي للأطفال والشباب المعوقين. وفي عام ١٩٩٠، بلغ عدد مدارس التعليم الخاص في البلد ٧٤٦ مدرسة ووصل عدد طلابها إلى ٩٥٩ ٧١ طالباً. وبحلول عام ٢٠٠١، بلغ عدد هذه المدارس ٥٣١ ١ مدرسة، وبلغ عدد طلاب التعليم الإلزامي ٣٦٠ ٣٨٦ طالباً.

٢١٦- وبهدف تطبيق التعليم الإلزامي تطبيقاً كاملاً في المجتمعات الريفية، أصدر مجلس الدولة في عام ٢٠٠١ قراراً بشأن التعليم الأساسي وإصلاحه وتطويره، دعا فيه إلى الاستمرار في إدخال إصلاحات على إدارة التعليم الإلزامي في المجتمعات الريفية. ومنذ عام ٢٠٠٢، يجرى تطبيق التعليم الإلزامي في المجتمعات الريفية تطبيقاً كاملاً على أساس نموذج قيادة مجلس الدولة وتنفيذ الحكومات المحلية والإدارة على مختلف الأصعدة، ولكن أساساً على صعيد المقاطعة.

٢١٧- وتهتم الصين اهتماماً كبيراً بتعليم الأطفال في سن مبكرة، وقد تخطت الجدول الزمني لبلوغ الأهداف المحددة في برنامج إصلاح وتطوير التعليم في الصين. وفي عام ١٩٩٧، بلغ معدل التسجيل في رياض الأطفال (بالنسبة للأطفال في سن ٣ إلى ٦ سنوات) ٤٣ في المائة (وكان الهدف الذي تصبو الصين إلى تحقيقه ٣٠ في المائة)، أما في المجتمعات الريفية، فقد وصلت نسبة تسجيل الأطفال في مرحلة ما قبل الدراسة في العام الذي يسبق التعليم الرسمي إلى ٦٠ في المائة. وتتباين نماذج تعليم الأطفال في الكثير من مناطق الصين تبايناً كبيراً بسبب

الاختلافات الاقتصادية والثقافية، وهي تشمل رياض الأطفال التي تحتضن الأطفال البالغين من العمر ٣ سنوات ليوم كامل، ورياض الأطفال التي تعمل لنصف يوم، وصفوف مرحلة ما قبل الدراسة لعام واحد. كما تنتشر نماذج غير رسمية مرنة ومتباينة تُكيَّف وفقاً للظروف المحلية، من قبيل الصفوف الموسمية وصفوف عطلة نهاية الأسبوع ومجموعات لعب الأطفال والصفوف التكميلية المتنقلة والتدريس في البيوت والأنشطة التي يساعد الوالدين في الاضطلاع بها.

٢١٨- ومنذ عام ١٩٩٠، تنفّذ الدولة نظاماً للمعونات المقدمة خصيصاً لتطوير التعليم فيما بين سكان الأقليات في البلد. وتخصص الخطة الوطنية للتعليم الإلزامي المعنية بالمناطق المنكوبة بالفقر ما يزيد على ٧ مليارات يوان لتمويل المناطق الغربية التي يتركز فيها سكان الأقليات. ويركز الصندوق الوطني الخاص بالمساعدات المقدمة للطلاب من أجل الحصول على التعليم الإلزامي في المناطق المنكوبة بالفقر على مناطق الأقليات ويمدهم بالمساعدة بغية تمكين أطفال الأسر المحرومة في جميع الفئات الوطنية من مزاولة التعليم. وأمنت الدولة أيضاً أموالاً قدرها ٤١٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بموجب أربعة مشاريع من مشاريع البنك الدولي لتطوير التعليم الأساسي في المناطق المنكوبة بالفقر، مركزة في هذه المشاريع على تطوير مرافق التعليم في ٤٦٦ مقاطعة فقيرة في ٢٨ إقليماً من الأقاليم الغربية والوسطى. وبين عام ١٩٩٦ و٢٠٠١، استخدمت سندات حكومية وأموال خاصة أخرى لاستثمار مبلغ إضافي قدره ٣٦٨ ٥ مليون يوان في مناطق الأقليات والمناطق الغربية. وفي عام ٢٠٠١، بلغ عدد طلاب الأقليات المترددين على المدارس في عموم أرجاء البلد نحو ١٩,٤٩ مليون طالب، وهي زيادة بنسبة ٣٩ في المائة مقارنة مع عام ١٩٩١.

٢١٩- وزادت حكومة الصين التمويل الذي تقدمه لدعم برنامج التعليم الإلزامي. ويرد في المادة ٥٦ من قانون التعليم ما يلي: "يقوم مجلس الدولة والحكومات الشعبية على صعيد المقاطعات فما فوق برصد أموال خاصة من أجل التعليم وتركيز الدعم على التعليم الإلزامي في المناطق النائية والفقيرة والآهلة بالأقليات الوطنية". وبين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠١، تضاعفت حصص الأموال المرصودة في الميزانية لبرنامج التعليم الإلزامي بمعامل زيادة قدره ١١ مرة تقريباً. وخلال هذه السنوات العشر، بلغ إجمالي العوائد الضريبية التي جُبيت وخُصصت للتعليم ١٧١,٧٣٣ مليار يوان، بينما ساهمت الهبات العامة والأموال المجمّعة بمبلغ إضافي قدره ١٣٩,٤١٧ مليار يوان، ليصل بذلك إجمالي مبلغ الأموال إلى ٣١١,١ مليار يوان، والذي خُصص معظمه للتعليم الإلزامي. ويجري تحقيق ورصد دقيقان لممارسات تقاضي الرسوم الدراسية من الطلاب أثناء التعليم الإلزامي، ويجري إنفاذ قوانين مكافحة هذه الممارسات إنفاذاً صارماً. وفي عام ١٩٩٦، اشتركت وزارة التعليم واللجنة الحكومية للتخطيط الإنمائي (وهي الآن اللجنة الحكومية للتنمية والإصلاح) ووزارة المالية في إصدار تعليمات مؤقتة بشأن تقاضي رسوم عن الدراسة في مدارس التعليم الإلزامي، أقرت المبدأ القائل بأنه ينبغي حصول التلميذ على التعليم الإلزامي مجاناً، وحددت الرسوم المفروضة على ذلك بنفقات متنوعة وقصَرت حق إقرار معايير بشأن هذه الرسوم على الحكومات الشعبية على صعيد المقاطعات. وطالبت مذكرة صدرت في عام ٢٠٠١ بشأن مشكلة تقاضي رسوم الدراسة جزافاً في المدارس الابتدائية والمتوسطة في المجتمعات الريفية، بضرورة إنشاء نظام معنون "تقاضي الرسوم مرة واحدة تغطي جميع النفقات" اعتباراً من ذلك العام وعلى أساس تجريبي. وتعين إصلاح الوضع الفوضوي السائد بمعايير صارمة تنظم الرسوم المتنوعة التي يسمح بتقاضيها عن الكتب والحد الأعلى لهذه الرسوم. ومن ثم تقرر أن يسدد الطلاب

رسماً واحداً شاملاً. ومن شأن وزارة التعليم واللجنة الحكومية للتخطيط الإنمائي ووزارة المالية أن تشترك في تعيين الحد الأدنى لهذه الرسوم بموجب النظام الذي وضعته.

٢٢٠- وفي عام ١٩٩٢، أعلنت حكومة الصين عن هدف يتمثل في القضاء تماماً على الأمية في صفوف الشباب ومن تقل أعمارهم عن الأربعين سنة بحلول نهاية القرن العشرين. وتبين الأرقام المستقاة من التعداد الوطني الخامس للسكان أن عدد الأميين من الكبار في الصين انخفض من ١٨٢ مليون أمي مسجل في عام ١٩٩٠ إلى ٨٥ مليون أمي في عام ٢٠٠٠. ويمثل هذا الانخفاض البالغ ١٠٠ مليون شخص تقريباً خلال عشر سنوات انخفاضاً في معدل أمـــية الكبار من ٢٢,٢ إلى ٨,٧٢ في المائة. وانخفض معدل الأمية لدى الشباب ومن تقل أعمارهم عن الأربعين عاماً بمقدار ٤٨ ٦٦٩ ٧٠٠ شخص من مجموع يزيد على ٦٢ مليون شخص (١٠,٣٨ في المائة) في عام ١٩٩٠ إلى ٢٠ مليـــون شخص أو نحو ذلك (٤,٨ في المائة) في عام ٢٠٠٠. وبحلول عام ٢٠٠٠، بلغ عدد المقاطعات والأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي والبلديات الخاضعة للإدارة مباشرة التي حققت من الناحية الجوهرية الأهداف التي كُلفت ببلوغها على الصعيد الوطني من أجل القضاء على الأمية، ٢٤ مقاطعة وإقليماً وبلدية.

٢٢١- ولضمان إمكانية حصول المواطنين على تعليم ثانوي، أنشأت الصين مؤسسات تعليم ثانوي في جميع أنحاء البلد. وتؤمّن هذه المؤسسات إمكانية حصول المواطنين على تعليم مهني أو تلقيهم التدريب على مهارات مناسبة قبل دخول سوق العمل. وفي عام ٢٠٠١، بلغ عدد مؤسسات التعليم الإعدادي أو الثانوي في عموم أرجاء البلد نحـــو ٣٠٠ ٣٤ مؤسسة (بما فيها المدارس الإعدادية النظامية والمدارس الثانوية المهنية والمدارس المهنية الإعدادية النظامية والمدارس التقنية ومدارس الكبار الثانوية ومدارس الكبار الثانوية المهنية) بمعية عدد المسجَلين الجدد الذي بلـــغ ٩٠٠ ٨٧٩ ٩ طالـــب ليصل بذلك إجمالي عدد الطلاب إلى ٣٠٠ ٠٠٩ ٢٦ طالب. وبلغت نسبة خريجي المدارس المتوسطة ممن واصلوا دراستهم في مدارس ثانوية أعلى نحو ٥٢,٩ في المائة، وهو ارتفاع بمقدار ١٢ نقطة مـــئوية عما كان عليه الحال في عام ١٩٩٠. ووصل عدد طلاب المدارس الإعدادية النظامية إلى ٠٠٠ ٠٤٩ ١٤ طالب، أي ما يمثل زيادة قدرها نحو ٠٠٠ ٨٧٦ ٦ طالب (٩٥,٩ في المائة) عما كان عليه في عام ١٩٩٠. وبلغ عـــدد طلاب المدارس الثانوية المهنية ١١,٦٤ مليون طالب، أي ضعف المستوى المسجّل في عام ١٩٨٨. وأكمل طلاب مدراس التدريب التقني الكبار في عموم أرجاء البلد ٩٢,٧ مليون دورة دراسية.

٢٢٢- وتقوم الصين بعزم بتطوير قطاع التعليم العالي. ولقد بلغ عدد الطلاب المسجلين في معاهد التعليم العالي ١٣ مليون طالب في عام ٢٠٠١، أي ما يقارب ٣,٤ أضعاف عدد الطلاب المسجلين في عام ١٩٨٩. وتخرج في الفترة بين عامي ١٩٨٩ و٢٠٠١ نحو ١٢ مليون شخص من مدارس التعليم العالي النظامية المخصصة للكبار، كما أحرز أكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ شخص على شهادات جامعية عليا. وارتفعت نسبة التسجيل الإجمالية في مجال التعليم العالي من ٣,٥ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ١٣,٣ في المائة في عام ٢٠٠١، وذلك يشكل زيادة تقارب ١٠ نقاط مئوية؛ وارتفع معدل قبول الناجحين في مسابقات الدراسات العليا من ٢١ إلى ٥٧ في المائة، أي ما يمثل ارتفاعاً بمقـــدار ٣٦ نقطة مئوية. ولقد استثمرت الإدارة المالية المركزية، منذ عام ١٩٩٥، ما يعادل ٨,٧٦ من مليارات اليوان في إطار "برنامج ٢١١" الخاص بالتعليم العالي (انظر الحاشية ٤ أعلاه)، وهو يركز على بناء زهاء مائة من المعـــاهد المخصصة للتعليم العالي. وتركز الصين تركيزاً كبيراً أيضاً على تطوير التعليم الحديث عن بعد، وبرامج التعلـــيم المهـــني لمنح شهادات مهنية، كما تركز على نماذج أخرى من نماذج التعليم المستمر، وعلى صقل نظام

مسابقات خاص بدورات التعليم الذاتي بغية إنشاء شبكة مفتوحة لتعليم المجتمع عن طريق الاتصال الإلكتروني المباشر. ولقد تم، في الفترة بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٢، تطوير التعليم العالي عن طريق شبكة الإنترنت بدءاً من لا شيء، وتوَسَّع نطاق هذا التعليم بسرعة كبيرة حيث أصبح الآن عدد الأشخاص المسجلين لمتابعة دراستهم بالاتصال الإلكتروني المباشر يقارب ١,٣ من ملايين الأشخاص. وبحلول عام ٢٠٠١ بلغ عدد المسجلين المقبولين لدخول مسابقات دورات التعليم الذاتي في مجال التعليم العالي زهاء ٣٠٠ ٣٩٤ ١٣ شخص، وقد حصل ٠٠٠ ٦٤١ طالب على شهاداتهم، وتم تسجيل ٨٠٠ ٥٥٩ ٤ طالب في مدارس تعليم الكبار في كافة أرجاء البلد. وسمح انتشار مرافق التعليم العالي بالتخفيف، إلى حد كبير، من حدة المشاكل المواجهة منذ وقت طويل من الزمن من حيث العرض والطلب على هذا المستوى من التعليم. وتدعم الحكومة، بالإضافة إلى ذلك، سفر المواطنين الصينيين للتعلم في الخارج دعماً كلياً. وقد سافر، في الفترة بين عام ١٩٧٨ ونهاية عام ٢٠٠٢، زهاء ٠٠٠ ٥٨٠ شخص لمتابعة دراستهم في الخارج.

٢٢٣- واعتمدت الدولة عدداً من التدابير لتوفير المساعدة المالية للطلاب الذين يتابعون دراساتهم العليا والذين يواجهون صعوبات مالية. فبدأت في عام ١٩٨٧ بتطبيق نظام لتوفير المنح الدراسية؛ وشرعت مدارس التعليم العالي بتطبيق سياسات متنوعة منذ عام ١٩٩٣، وهي تشمل توفير المنح الدراسية، والقروض الطلابية، وبرامج الدراسة والعمل في آن واحد، وعلاوات المشقة الخاصة، كما تشمل تخفيض الرسوم المدرسية أو الإعفاء منها. وخصصت الإدارة المالية المركزية، في الفترة بين عامي ١٩٩٤ و٢٠٠١، ما مجموعه ١,١٥ من مليارات اليوان لمساعدة طلاب التعليم العالي الذين يواجهون صعوبات. وأنشأت الدولة، في عام ١٩٩٩، نظاماً وطنياً لمنح القروض للطلاب وأصبح هذا النظام نافذاً تماماً في عام ٢٠٠٠. ويوفر صندوق المنح الدراسية الوطني المُنشأ في عام ٢٠٠٢، ما مجموعه ٢٠٠ مليون يوان من المنح سنوياً، ويساعد بها زهاء ٠٠٠ ٤٥ طالب من الطلاب المنتمين إلى أسر فقيرة في سعيهم للنهوض بأنفسهم معنوياً وفكرياً وبدنياً وجمالياً.

٢٢٤- وما انفكت الصين تسعى لرفع مستوى المعلمين من حيث الثقافة، والمعاشات، وظروف العمل، والمركز الاجتماعي، بغية النهوض بمستوى التعليم. فسنت عدداً من القوانين، كقانون المعلمين، ووضعت تنظيمات لضبط مؤهلات المعلمين، وأعلنت يوم ١٠ أيلول/سبتمبر من كل عام "يوم المعلّم". ورعت الحكومة المركزية جيلاً جديداً من القادة الجامعيين بفضل مبادرات مثل مبادرة خطة نهر يانغزي لتحفيز العلماء، وخطة تحفيز المعلمين المتفوقين الشباب في مجالي التعليم العالي والأبحاث، وخطة توفير المِنَح للمعلمين المتفوقين الشباب. كما تمكنت من اجتذاب وتثبيت وتدريب مجموعة من المعلمين المتفوقين الشباب من الذين يعتزمون متابعة حياتهم المهنية في مجال التعليم العالي. ولقد سمح برنامج ساحة مدرسة القرن الجديد، وخطة معلمي الصفوف الخاصة، بتحسين التدريب الموفر لمديري المدارس الابتدائية والمدارس المتوسطة وللمجموعة الجديدة من المعلمين الدائمين ومديري المدارس تحسيناً منتظماً. وأفضى ذلك إلى زيادة نسبة المعلمين المؤهلين رسمياً لشغل مناصب في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية من ٩٤,٦ في المائة، و٨٣,٤ في المائة و٦٣,٥ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى ٩٦,٨ في المائة، و٨٨,٨ في المائة، و٧٠,٧ في المائة في عام ٢٠٠١، على التوالي. وتنص المادة ٢٥ من قانون المعلمين على أن "مستوى المرتّب المتوسط المدفوع للمعلمين يجب ألا يقل عن مستوى المرتّب المتوسط المدفوع لموظفي الخدمة المدنية الوطنية وألا يتجاوز ذلك المستوى، كما يجب زيادته تدريجياً". وبالفعل، قامت الصين بزيادة المرتّبات المدفوعة للمعلمين عدة مرات. فبلغ متوسط المعاش الشهري المدفوع لمعلمي المدارس الابتدائية والمتوسطة ٨٠٤ يواناً و٩٠٦ يواناً على

التوالي في عام ٢٠٠١ بعد أن كان ٤١٥ يواناً و٤٥٢ يواناً في عام ١٩٩٥، (أي ما يعادل زيادة بنسبة ٩٣,٧ في المائة و١٠٠,٤ في المائة على التوالي في غضون الفترة المذكورة). وبدأ التعليم، نتيجة ذلك، يتحول إلى خيار مغر أكثر فأكثر من خيارات الحياة المهنية. وتجاوزت المبالغ المستثمرة في بناء المساكن الجديدة للعاملين في مجال التعليم ١٤٠ من مليارات اليوان خلال الفترة بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠١، مما أدى إلى زيادة المساحة السكنية المخصصة للمعلمين بمقدار ١٩٠ من ملايين الأمتار المربعة في المجموع، أي ما يعادل ٢,٧ من ملايين المساكن المستقلة. وازداد متوسط المساحة الأرضية المخصصة للفرد الواحد في أسر المعلمين المقيمين في المناطق الحضرية من ٦,٢٩ من الأمتار المربّعة في عام ١٩٩١ إلى ١٠,٨١ من الأمتار المربّعة في عام ٢٠٠١، أي ما يعادل ٠,٥٦ متراً مربعاً إضافياً للفرد الواحد مقارنة بمتوسط المساحة المخصصة للمقيمين في المناطق الحضرية عموماً، وهي ١٠,٢٥ من الأمتار المربّعة.

٢٢٥- وترى الصين أن الاعتماد على شتى أنواع الموارد الاجتماعية لإنشاء مؤسسات التعليم العام أمر هام. وقد أصدر مجلس الدولة في عام ١٩٩٧ قوانين لإنشاء مدارس بفضل مجهود المجتمع، وفي عام ٢٠٠٢ قامت اللجنة الدائمة التابعة للمؤتمر الوطني الشعبي، بمناقشة مسألة تعزيز قانون التعليم الخاص ووافقت على ذلك القانون الذي سيدخل حيز النفاذ في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وبذلك تكون الصين قد دخلت مرحلة التطور السريع في مجال التعليم الخاص. وقد بلغ عدد المؤسسات التعليمية الخاصة في عام ٢٠٠١ زهاء ٢٧٤ ٥٦ مؤسسة، أي ١٩٠ ٢٧ مؤسسة إضافية مقارنة بعام ١٩٩٦، وبلغ عدد التلاميذ المسجلين في تلك المؤسسات ٩,٢٣ من ملايين التلاميذ، أكثر من عددهم في عام ١٩٩٦ أي بمقدار ٥,٨٥ مليون تلميذ. وكانت هذه المدارس الخاصة تشمل ٥٢٦ ٤٤ روضة للأطفال، أي ٣٩,٩ في المائة من المجموع الوطني، و٨٤٦ ٤ مدرسة ابتدائية، أي ١ في المائة من إجمالي المدارس الابتدائية في البلد، ولكن كان ١,٨٢ مليون تلميذ يستفيد من ١,٤ في المائة من المجموع. وعلى مستوى التعليم الثانوي، بلغ عدد المدارس المتوسطة النظامية الخاصة في الصين، ٥٧١ ٤ مدرسة، أي ٥,٧ في المائة من المجموع الوطني، وبلغ عدد الطلاب المسجلين فيها ٢,٣٣ مليون طالب (أي ٣ في المائة من العدد الإجمالي). وكذلك بلغ عدد المدارس المتوسطة المهنية الخاصة ٠٤٠ ١ مدرسة، أي ١٣,٣ في المائة من العدد الإجمالي لتلك المدارس على الصعيد الوطني، وهي تضم ٠٠٠ ٣٨٠ طالب، أي ما يعادل ٨,١ في المائة من إجمالي عدد الطلاب المسجلين في هذا النوع من المدارس. وبلغ عدد معاهد التعليم العالي الخاصة ٢٠٢ ١ من المعاهد، وكان عدد الطلاب المسجلين فيها يبلغ ١,١٣ مليون طالب. ولقد أصدرت لجنة التعليم الوطنية تنظيمات مؤقتة في عام ١٩٩٥ لإدارة مشاريع تعليم مشتركة مع جهات شريكة أجنبية. وأدى ذلك إلى تطور تلك المشاريع بسرعة: إذ بلغ عددها ٦٥٧ مشروعاً بحلول نهاية عام ٢٠٠١. وأصدر مجلس الدولة في شهر آذار/مارس ٢٠٠٣، قوانين لمتابعة مشاريع التعليم المشتركة مع جهات شريكة أجنبية، وسيبدأ إعمالها في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

٢٢٦- وما انفكت حكومة الصين تزيد استثماراتها في مجال التعليم. وتنص المادة ٥٣ من قانون التعليم على أنه "يجب على الدولة أن تضع نظاماً لتمويل التعليم يعتمد بصفة أساسية على الموارد المالية التي تخصصها الحكومة ومن ثَمَّ على الأموال التي يتم جمعها بكافة السبل الأخرى، كما يجب على الدولة أن تزيد استثماراتها في مجال التعليم بصورة تدريجية". وتنص المادة ٥٤ على "وجوب زيادة الموارد المالية المخصصة لدعم التعليم والمحسوبة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد، بالتدرج مع تطور الاقتصاد الوطني وما يترتب عليه من زيادات في إيرادات الدولة". ولقد بلغ الاستثمار الوطني الإجمالي في مجال التعليم ٠٠٠ ٧٦٦ ٤٦٣ يوان في عام ٢٠٠١، أي ما يعادل زيادة

بنسبة ٢٠,٤٩ في المائة مقارنة بنفقات عام ٢٠٠٠، وزهاء ٧,٠٣ أضعاف المبالغ المستثمرة في عام ١٩٩٠ وقدرها ٠٠٠ ٩٣٦ ٦٥ يوان. وبلغ متوسط الزيادة السنوية للاستثمارات في مجال التعليم ١٩,٤ في المائة خلال الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠١.

٢٢٧- وبلغت الموارد المرصودة للتعليم في الميزانية على كافة المستويات ٠٠٠ ٢٣٨ ٢٥٨ يوان في عام ٢٠٠١، أي زهاء ٦,٠٦ أضعاف المبلغ المخصص في عام ١٩٩٠ وقدره ٠٠٠ ٦١٤ ٤٢ يوان. وبلغ متوسط الزيادة السنوية للموارد المخصصة للتعليم من الأموال العامة خلال الفترة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠١ ما يعادل ١٧,٨ في المائة. وبلغ متوسط المبلغ المخصص في الميزانية لكل طالب من طلاب المدارس الابتدائية ٦٤٥,٢٨ يوان على المستوى الوطني، أي نحو ٣,٩٦ أضعاف المبلغ المخصص في عام ١٩٩٣، بما يمثل زيادة في متوسط المعدل السنوي بنسبة ١٨,٧٩ في المائة. وبلغ متوسط المبلغ المرصود في الميزانية لكل طالب على مستوى المدرسة المتوسطة ٨١٧,٠٢٨ يوان أي ما يقارب ٢,٥٧ أضعاف المبلغ المخصص في عام ١٩٩٣، وذلك يمثل زيادة في متوسط المعدل السنوي بنسبة ١٢,٥٣ في المائة. وبلغ متوسط المبلغ المرصود في الميزانية لكل طالب في المدارس المتوسطة ٨١٧,٠٢٨ يوان أي قرابة ٢,٥٧ أضعاف المبلغ المرصود في عام ١٩٩٣، وذلك يمثل زيادة في متوسط المعدل السنوي بنسبة ١٢,٥٣ في المائة. وبلغ متوسط المبلغ المرصود في الميزانية لكل طالب على مستوى المدرسة الثانوية ١٤٧١,١٢ ١ يوان، أي قرابة ٢,٣٨ أضعاف المبلغ المرصود في عام ١٩٩٣، وذلك يمثل زيادة في متوسط المعدل السنوي بنسبة ١١,٤٥ في المائة. وأخيراً، بلغ متوسط المبلغ المرصود في الميزانية للطالب الواحد على مستوى التعليم العالي ٨١٦,٢٣ ٦ يوان، أي قرابة ١,٦٨ ضعف المبلغ المرصود في عام ١٩٩٣، وذلك يمثل زيادة في متوسط المعدل السنوي بنسبة ٦,٦٦ في المائة.

٢٢٨- وبلغت الأموال الإجمالية المنفقة على التعليم على المستوى الوطني، محسوبة لكل عام اعتباراً من عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠١ (الموارد المرصودة من الميزانية على كافة مستويات الحكومة، والمبالغ الإضافية المخصصة للتعليم في المناطق الحضرية والريفية، والمبالغ التي أنفقتها المؤسسات لإدارة المدارس الابتدائية والمتوسطة، والمبالغ المخصومة من ضرائب المؤسسات التجارية التي تمتلكها وتشغلها المدارس)، ومحسوبة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ٢,٤١ في المائة، و٢,٤٤ في المائة، و٢,٤٩ في المائة، و٢,٥٥ في المائة و٢,٧٩ في المائة، و٢,٨٧ في المائة، و٣,١٩ في المائة، على التوالي. وبلغت الأموال التي أنفقتها الدولة على التعليم في عام ٢٠٠١ ما يعادل ٠٠٠ ٧٠١ ٣٠٥ يوان، أي قرابة ٥,٤ أضعاف المبلغ المنفق في عام ١٩٩٠، وذلك يمثل زيادة في المعدل السنوي بنسبة ١٦,٦١ في المائة. وتزداد بصورة مستمرة أيضاً المبالغ التي تنفقها جهات أخرى على التعليم: فقد بلغت الأموال الإجمالية التي أنفقتها جهات غير حكومية على التعليم في عام ٢٠٠١ ما يعادل ٠٠٠ ٠٦٥ ١٥٨ يوان، أي قرابة ١٦,٥٧ ضعف المبلغ المخصص في عام ١٩٩٠، وذلك يمثل زيادة في المعدل السنوي بنسبة ٢٩,٠٨ في المائة.

٢٢٩- وبسبب أوجه التفاوت القديمة العهد القائمة في التنمية بين مختلف مناطق الصين، تعيش نسبة ١٠ في المائة تقريباً من السكان في مناطق لا يمكن فيها توفير التعليم للجميع إلا على المستوى الابتدائي بل وحتى السنة الثالثة أو الرابعة فقط من المرحلة الابتدائية. ويبلغ إجمالي عدد السكان المقيمين في المناطق التي لم يحقق فيها هدف توفير التعليم الإلزامي الشامل الممتد على تسع سنوات ١١٠ ملايين نسمة؛ وما زالت نسبة التلاميذ الذين يتوقفون عن

الدراســـة في المرحلة المتوسطة عالية جداً في بعض المناطق الريفية. ففي عام ٢٠٠٠، بلغت هذه النسبة ٠,٥٥ في المائـــة في المـــدارس الابتدائية على الصعيد الوطني، و٣,٢١ في المائة على مستوى المدارس المتوسطة. وما انفك التحدي المواجه في تعليم أطفال السكان غير المستقرين يزداد بازدياد عدد هؤلاء السكان.

٢٣٠- ولقـــد بين مجلس الدولة بأتم الوضوح، عندما أصدر في عام ٢٠٠١ قراراً بشأن إصلاح التعليم الأساسي وتطويـــره، أنه يجب على الحكومات الشعبية المحلية بكافة مستوياتها أن تواصل، خلال فترة تطبيق الخطة الخمسية العاشـــرة، إيلاء الأولوية العليا، في مجال التعليم، لجعل التعليم الإلزامي الممتد على تسع سنوات متاحاً للجميع، وللقضاء على الأمية بين الشباب والأشخاص دون سن ٤٠ عاماً، كما يجب عليها أن توسع نطاق التعليم الإلزامي الكامل كي تسمح لنسبة ٩٠ في المائة من الأشخاص في فئة العمر المعنية بإتمام المدرسة المتوسطة، وكي تظل نسبة الملمين بالقراءة والكتابة بين الشباب والأشخاص دون ٤٠ عاماً من العمر، أعلى من ٩٥ في المائة، وكذلك لزيادة نسبة المسجلين في المدارس الثانوية لتقارب ٦٠ في المائة. ولقد تم تحديد مسؤوليات مختلف المناطق بالتركيز على النحو الواجب على المبادرة، وعلى الأسلوب العملي، والخطط وما يلائم الظروف المحلية من تعليمات: فطُلب إلى المناطق التي لم تطبق حتى الآن التعليم الإلزامي الشامل الممتد على تسع سنوات، أن تبذل قصارى جهودها لتحقق ذلـــك الهدف. وكذلك طُلب في القرار تحسين إدارة التعليم الإلزامي في المجتمعات الريفية؛ ودفع مرتبات معلمي المدارس الابتدائية والمتوسطة في المجتمعات الريفية؛ واتخاذ الترتيبات اللازمة لتوفير التمويل لبناء المدارس الابتدائية والمتوســـطة في المجتمعات الريفية؛ والتوقف تماماً عن اقتطاع الرسوم بصورة عشوائية في بعض المدارس والمناطق؛ ومواصلة تنفيذ البرنامج الوطني الثاني للتعليم الإلزامي في المناطق الفقيرة، وبرامج توأمة مدارس المناطق الشرقية مع مدارس المناطق الغربية الفقيرة، وتوأمة مدارس المناطق الحضرية مع المدارس الفقيرة في الأقاليم؛ كما طُلب تحسين خطة توفير المساعدة المالية لطلاب المدارس الابتدائية والمتوسطة وتنفيذ تلك الخطة.

٢٣١- وتقوم الصين منذ الثمانينات بتنفيذ مشاريع تربوية تعاونية مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبـــرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. أما الفترة المتراوحة بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٥ فهي فترة التعاون الخامسة بين الصين واليونسيف؛ وتبلغ الميزانية الشاملة المخصصة للمشاريع المزمع تنفيذها ١٤ مليوناً من دولارات الولايات المـــتحدة، وسيستخدم الجزء الأكبر من هذا المبلغ في المقاطعات الغربية الاثنتي عشرة للنهوض بالتعليم الأساسي، وتحســـين تدريب المعلمين، وزيادة فرص التعليم المتاحة في مرحلة الطفولة المبكرة، وإنشاء نظام للتعليم عن بعد. وتركـــز مشـــاريع التعاون التي تنجزها الصين مع البرنامج الإنمائي في نفس الفترة تركيزاً أساسياً على مقاطعات غانســـو وسيتشـــوان ويونان الثلاث، حيث تُستخدم أساليب التعليم عن بعد لتحسين مؤهلات المعلمين المهنية ومعـــايير الأداء. ولقـــد بلغت الميزانية التي خصصها البرنامج الإنمائي لتلك المشاريع، ٦,٥ من ملايين دولارات الولايات المتحدة. وتشترك الصين في عدد من مشاريع التعاون المتعددة الأطراف مع البنك الدولي، وصندوق الأمم المـــتحدة للســـكان، ومـــع بلدان عديدة أخرى أيضاً، وتركز تلك المشاريع على مجالات مثل التعليم الأساسي، والتدريب على المهارات المهنية، وتدريب المعلمين، والتعليم العالي، وقد أعطت نتائج ممتازة.

٢٣٢- وللصـــين تاريخ حافل في مجال التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أثمر نتائج ممتازة. أما في مجال التعليم الشامل، فقد حضر وفد يمثل حكومة الصين المؤتمر العالمي المعقود في عام ١٩٩٠ لتوفير التعليم للجميع، ووقّع الوفد على الإعلان العالمي لتوفير التعليم للجميع ملتزماً رسمياً بموجبه ببلوغ الهدفين

المتلازمين المتمثلين في ترسيخ التعليم الأساسي الشامل ومحو الأمية، بحلول عام ٢٠٠٠. ولقد قطعت الصين شوطاً كبيراً في مجال التعليم الشامل بعد ١٠ سنوات من الجهود التي بذلتها بدون كلل. وتمكنت، في عام ٢٠٠١ وفي إطار الاجتماع الرابع لوزراء التعليم في البلدان التسع المأهولة بأكبر عدد من السكان، الذي استضافته، من إعلان أنها بلغت أساساً هدفي ترسيخ نظام شامل للتعليم الإلزامي لمدة تسع سنوات، ومحو الأمية، وأنها تسعى الآن لبلوغ هدف أعلى، ألا وهو توفير التعليم الشامل الرفيع المستوى. ولقد تعاونت الصين، خلال السنوات الماضية، مع اليونيسيف على إجراء تجارب تربوية مبتكرة، وعلى تطوير المناهج الدراسية وإصلاحها، وإنجاز الأبحاث والتدريب في مجال التعليم.

## المادة ١٥

## الحق في المشاركة في الحياة الثقافية والحق في التمتع بفوائد التقدم العلمي

٢٣٣- تنص المادة ٤٧ من الدستور بصورة واضحة على أن:

"مواطني جمهورية الصين الشعبية يتمتعون بحرية القيام بأبحاث علمية ووضع مؤلفات أدبية وإنجاز أعمال فنية والقيام بأنشطة ثقافية أخرى. وتشجع الدولة وتدعم المساعي الإبداعية التي تخدم مصالح السكان ويقوم بها مواطنون عاملون في مجالات التعليم والعلم والتكنولوجيا والأدب والفن، وغير ذلك من المنجزات الثقافية".

وتنص المادة ١٩ على أن: "الدولة تنمّي التربية الاشتراكية وتعمل على رفع المستوى العلمي والثقافي للأمة برمتها". وتنص المادة ٢٢ على أن:

"الدولة تشجع تطور الفنون والآداب، والصحافة، والبث الإذاعي والتلفزيوني، وخدمات النشر والتوزيع، والمكتبات، والمتاحف، والمراكز الثقافية، وغير ذلك من المنجزات الثقافية التي تخدم الشعب والاشتراكية، كما تتكفل برعاية الأنشطة الثقافية الجماهيرية. وتصون الأماكن ذات الأهمية الطبيعية والتاريخية، والنصب والآثار الثقافية القيّمة وغير ذلك من الأشياء الهامة التي تشكل تراث الصين التاريخي والثقافي".

ولقد قامت الصين، بالإضافة إلى تلك الأحكام، بسن مجموعة من القوانين التي تنص على حقوق وتدابير ملموسة تفيد في صونها، ومن بينها ما يلي: قانون الإجراءات المدنية، وقانون حقوق التأليف والنشر، وقانون البراءات، وقانون العلامات التجارية، وقانون حماية الآثار الثقافية، وقانون الاستقلال الذاتي لمناطق الأقليات، وقانون حماية المعوقين، وقانون حماية القُصّر، وقانون حقوق والمرأة ومصالحها، وقانون حقوق المسنين ومصالحهم، وقانون الأحداث. وأصدر مجلس الدولة مجموعات عديدة من اللوائح الإدارية بشأن تنفيذ قانون حقوق التأليف والنشر، وحماية البرامج الحاسوبية، وحماية تصاميم لوحات الدوائر المتكاملة؛ كما أصدر لوائح مفصلة بشأن تنفيذ قانون البراءات؛ ولوائح بشأن تنفيذ قانون العلامات التجارية، وإدارة إنتاج المواد السمعية - البصرية، وإدارة شؤون النشر، ودور السينما، والأفلام، والبث التلفزيوني والإذاعي، والأداء للأغراض التجارية، والأنشطة الترفيهية والأنشطة التي توفر خدمات تجارية عن طريق شبكة الإنترنت؛ كما أصدر لوائح جمركية لحماية حقوق الملكية الفكرية؛ ولوائح لحماية الفنون والحرف اليدوية والتقليدية. ويناقش مجلس الدولة، في الوقت الحاضر، مشروع

لوائح خاص بالمرافق الثقافية والرياضية العامة، ينص بوضوح على شروط واقعية لبناء المكتبات والمتاحف والمراكز الثقافية ومرافق أخرى، واستخدامها وإدارتها وحمايتها. ولقد أصدرت إدارات حكومية تعليمات بشأن إدارة المؤسسات التي توزع مواد سمعية - بصرية تنتجها الصين بالاشتراك مع جهات أجنبية، وبشأن إدارة دور السينما التي تؤسسها الصين بالاشتراك مع جهات أجنبية؛ وتؤثر هذه اللوائح، بالإضافة إلى لوائح شبيهة أخرى، تأثيراً فعلياً في حماية حقوق المواطنين الثقافية. وقامت الصين، منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية بتنقيح بعض قوانينها ولوائحها الإدارية بمختلف أنواعها، بما يشمل قانون حماية الآثار الثقافية، فأبطلت بعض الأحكام التي تتنافى وقواعد منظمة التجارة العالمية، وأدخلت تعديلات حيثما اقتضى الأمر ذلك.

٢٣٤- أما التدابير التشريعية الأساسية التي اتخذتها حكومة الصين في الآونة الأخيرة لحماية حقوق مواطنيها الثقافية فهي تتعلق بما يلي:

(أ) تشجيع ازدهار الحياة الأدبية والفنية: وذلك بإصدار تعليمات بشأن كيفية تدبير المؤسسات التي تدير بصورة جماعية حقوق التأليف والنشر، ووضع تنظيمات لضبط المسائل المتصلة بفرق الأداء الفني، ووضع لوائح بشأن تدبير الصناديق الوطنية للنهوض بالثقافة، في جملة أمور أخرى. وتفيد تلك التدابير في حماية حقوق المؤلفين والفنانين ومصالحهم، وتحدد بوضوح مؤهلات فرق فنون الأداء ومركزها القانوني، وتشجعها على الإبداع وأداء إنتاج أفضل لإفادة الجماهير وتلبية حقوق الجماهير في التمتع بالمنتجات الثقافية؛

(ب) تعزيز ازدهار الثقافة الشعبية. وقد تم سن قوانين ووضع لوائح أحادية الموضوع بشأن المكتبات والمتاحف والمراكز الثقافية ومرافق أخرى، وهي مرتبطة باللوائح التي ستوضع عما قريب بشأن المرافق العامة الثقافية والرياضية؛

(ج) سن قوانين تكمل قانون حماية الآثار الثقافية أو تتصل بحماية الثقافات الشعبية والقومية. ولقد وضعت وزارة الثقافة مشاريع قوانين لحماية هذه الجوانب من ثقافة الصين، وأحالت تلك المشاريع على المؤتمر الوطني الشعبي. وسيتم، بعد صدور هذه القوانين، اتخاذ مجموعة إضافية من التدابير لتنفيذ القوانين بصورة فعلية، كما سيتم وضع صكوك قانونية أخرى ذات صلة.

٢٣٥- ولقد التزمت الصين منذ وقت طويل من الزمن باتباع سياسة أساسية في مجالي الفن والأدب تقوم على مفهوم "دع مائة زهرة تتفتح ومائة مذهب فكري يتبارى". وتشجع هذه السياسة الشعب على خلق بيئة علمية متحررة وبيئة اجتماعية تتميز بالحرية والتناسق وتسمح بتنمية روح الإبداع في كل فرد. وهي تشجع، من حيث المؤلفات الأدبية والأعمال الفنية، على تشعب الإبداع الذي يتميز بتنوع الأساليب واختلاف الحركات وتعدد المواضيع وتغاير النهج. وتشجع من حيث التنظير الأكاديمي على فتح باب النقاش الحر فيما بين مختلف مدارس الفكر، كما تشجع على تفاعل مختلف التيارات. وبالإضافة إلى ذلك، جعلت الصين من مفهومي "الشمول" و"النهوض" جانبين هامين في تنمية المشاريع الثقافية. "والشمول" يعني السماح لكل مواطن بالمشاركة في شتى أنواع الأنشطة الثقافية أو الفنية مشاركة حرة تمشياً مع رغبته الخاصة. "والنهوض" يتصل بمجهود مستمر يبذل لرفع المستوى الفني وتلبية احتياجات الجماهير الثقافية التي ما انفكت تزداد.

٢٣٦- وبدأت الصين تطبق، في مطلع الثمانينات، سياسة تقضي بأن يكون "في كل إقليم مكتبة ومركز ثقافي، وفي كل بلدة محطة ثقافية" كجزء لا يتجزأ من المخطط الوطني للتنمية الاجتماعية، وذلك بهدف إنشاء شبكة ثقافية شعبية تشمل كل مدينة وبلدة في الدولة. وبحلول نهاية عام ٢٠٠١، أصبحت الصين تَعُدُّ ٦٩٦ ٢ مكتبة عامة، و٤٠٢ من مراكز الفنون الشعبية على مستوى المقاطعات (أو البلديات)، و٨٥١ ٢ مركزاً ثقافياً على مستوى الأقاليم (أو البلديات)، و١٣٨ ٤٠ محطة ثقافية في البلدات، و١١٧ ٢٠ مركزاً ثقافياً في المجتمعات الريفية، و٨٤٦ ٥٥ غرفة للمطالعة، و٩٠٣ ٣٢ فرق فنية هاوية. ولقد تم الاضطلاع بزهاء ٦٠٠ ٣٨٢ ١ نشاط ثقافي شعبي خلال الفترة بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠١، وتم تنظيم ٠٠٠ ٥٠٠ معرض، وعقد ٠٠٠ ٦٦٠ دورة تدريبية. وبدأت الدولة، في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٢، بتنفيذ البرنامج الوطني لتقاسم موارد المعلومات الثقافية، وهو مشروع هام يستخدم ما استجد من تكنولوجيا معالجة البيانات لتحويل الموارد والثروات الثقافية العديدة التي أنتجها الشعب الصيني على مر آلاف الأعوام، فضلاً عن تحويل الموارد الثقافية للمجتمع الحديث إلى بيانات رقمية وتنظيمها. وسيؤدي البرنامج دوراً بارزاً في تغيير الوضع المستفحل من حيث الافتقار إلى المعلومات في المقاطعات الوسطى والغربية، ولا سيما في المناطق الفقيرة والنائية والمتخلفة اقتصادياً وثقافياً.

٢٣٧- وتولي الصين أهمية كبيرة لإرشاد وتشجيع الجهود التي يبذلها مواطنوها في مجال الإبداع الثقافي والفني بتنظيم وتعزيز مجموعة غنية ومتنوعة من الأنشطة الثقافية. وتقوم وزارة الثقافة منذ عام ١٩٩١ بتنفيذ خطة "جوائز المجرة" الواسعة النطاق التي تسمح للشعب باختيار المؤلفات الأدبية والأعمال الفنية المقدمة من مواطنين موهوبين التي تنال استحسانه، مشجعة الإبداع وموفرة مسرحاً عمومياً للأعمال البارزة. ويولى اهتمام خاص للأعمال التي توجه الانتباه إلى خصائص قومية أو سمات إقليمية معينة وتشجع أيضاً الأصالة والتنوع. وتولي الحكومة اهتماماً خاصاً لمنح المسنين والأطفال والمعوقين وغيرهم من الفئات الضعيفة المساواة في الحقوق الثقافية، كما تولي اهتماماً خاصاً لإشراكهم في الأنشطة الإبداعية. فوضعت الحكومة "برنامج الهندباء البرية" لرفع مستوى الثقافة العامة والمستوى الفني بين الأطفال والشباب، وهي تمنح "جوائز الهندباء البرية" للإنجازات الفنية التي يحققها الشباب. وكذلك أسست الحكومة جامعة للمواطنين المسنين، وهي تدير المهرجان الصيني لجوقة المنشدين المسنين التي اشترك فيها أكثر من مليون مواطن مسن. وتقوم مجموعات الفنانين المعوقين الصينيين بصون حقوق المواطنين المعوقين في المشاركة في الأنشطة الثقافية على أتم وجه، وتقدم لهم، في نفس الوقت، الدعم في مساعيهم الفنية والإبداعية.

٢٣٨- ولقد التزمت الصين منذ عهد طويل بتشجيع وجود ساحة ثقافية وفنية ناجعة توفر للمواطنين عدداً أكبر وأفضل من المنتجات والخدمات. فازدهرت الفرق الفنية والثقافية. وأصبح الاتحاد الصيني للنوادي الأدبية والفنية يضم الآن ٥١ عضواً مؤسسياً وأكثر من مليوني عضو مستقل. وتم إنشاء جوائز وطنية في كافة فروع الفنون التي تجرى فيها مسابقات منتظمة لمنح تلك الجوائز. ففي مجال الآداب تجدر الإشارة، على سبيل المثال، إلى جائزة لو شون للآداب، وجائزة ماو دون للآداب؛ وتوجد في مجال الفنون المسرحية جائزة زهرة البرقوق، وجائزة تساو يو للفنون المسرحية؛ وتذكر في مجال الأفلام السينمائية جائزة الديك الذهبي، وجائزة المئة زهرة؛ بينما توجد في مجال التلفزيون جائزة النسر الذهبي، وما شابه ذلك. وتوجد مكافآت مخصصة لمجالات أخرى كالفنون الجميلة، والموسيقى، والرقص، والألعاب البهلوانية، وهي تمنح للأعمال البارزة ولأصحاب تلك الأعمال. وكان يوجد في عام ٢٠٠١ زهاء ٦٠٠ ٢ فرقة في الصين، اشتركت في ٨٩٢ ٤ إنتاجاً فنياً، وقدمت ٠٠٠ ٧١ عرض حضره

٤٧٠ مليون شخص؛ وتم إعداد وإخراج ١٠٠ فلم سينمائي بالإضافة إلى ٨٧٧ ٨ فلماً ومسلسلاً تلفزيونياً. وجميع تلك المنتجات الثقافية المتنوعة والعديدة تُظهر إلى حد كبير حرية المواطن في المشاركة في الأنشطة الثقافية والإبداعية والمساهمة فيما تتمتع به الجماهير من حياة روحية وثقافية نشطة ومزدهرة.

٢٣٩- ولقد شرعت الصين في عام ٢٠٠٢ في تطبيق برنامج يهدف إلى إنتاج مجموعة تضم ٥٠ من "الروائع" للمسرح بحلول عام ٢٠٠٦. وتخصص ميزانية سنوية قدرها ٤٠ مليون يوان لدعم هذا البرنامج الخمسي. وتولي الصين أهمية كبرى للحياة الثقافية للمواطنين المقيمين في المناطق الفقيرة والنائية. وترصد أموالاً خاصة لشراء حقوق المؤلفات الفنية التي تتسم بأهمية خاصة، وتُشَجِّع الفرق المسرحية المحلية على استيراد تلك المؤلفات وأدائها. وتُنَظِّم حملات ثقافية وعلمية وحملات للنظافة في المناطق الريفية، وتقوم فرق أداء معروفة على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات والبلديات بزيارة تلك المناطق وتقديم عروض مجانية فيها، كما تسدي مشورتها وتوفر الدعم لفرق الأداء المحلية. ويفيد البرنامج التلفزيوني والإذاعي المسمى"كل قرية موصولة" بالإضافة إلى برنامج "٢١-٣١" (وهو مبادرة من مبادرات القرن الحادي والعشرين الرامية إلى تزويد كل قرية بفيلم شهرياً) في ضمان إمكانية الاستماع إلى برامج إذاعية وإمكانية مشاهدة برامج تلفزيونية وأفلام للأغلبية الساحقة من السكان، ولا سيما للمقيمين في المجتمعات النائية وأفراد الأقليات القومية.

٢٤٠- ولقد طلبت حكومة الصين في عام ١٩٩٦ إلى الإدارات المالية المركزية والإقليمية أن تزيد المبالغ التي تستثمرها سنوياً في المرافق الثقافية بالتدرج مع النمو الاقتصادي، وبمعدل لا يقل عن الزيادة المسجلة في الإيرادات الضريبية للإدارة المعنية. وأصدر مجلس الدولة قوانين بشأن تحسين السياسة الثقافية والاقتصادية، فأقر ضريبة لتغطية تكاليف بناء المرافق الثقافية، وحافظ على المزايا الضريبية الهامة لتشجيع الجماهير على تقديم تبرعات لتدعيم تلك المرافق، وإيجاد مصادر تمويل سليمة ومحددة الغرض. وأصدر مجلس الدولة، في عام ٢٠٠٠، مذكرة بشأن السياسات الاقتصادية التي تدعم تنمية المرافق الثقافية، وأكدت المذكرة، مرة أخرى، أن استخدام الموارد الضريبية المتزايدة لدعم المرافق الثقافية العامة سيستمر، وطلبت إلى الإدارات المالية أن ترصد في ميزانياتها مبالغ للتنمية الثقافية. وقام المجلس، بالإضافة إلى ذلك، بزيادة الحد الأقصى للخصم الضريبي الجائز منحه على الدخل عن التبرعات المقدمة للمرافق الثقافية، وذلك من ٣ في المائة إلى ١٠ في المائة من ضريبة الدخل المدفوعة في حالة المؤسسات، ومن ٣ في المائة إلى ٣٠ في المائة في حالة الأفراد.

٢٤١- وفي الفترة بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠١ بلغ إجمالي الإنفاق على المرافق الثقافية في جميع أرجاء البلد ٣٢,٥٥ من مليارات اليوان، وذلك يشكل معدل زيادة سنوياً بنسبة ١٣,٦ في المائة. وبلغت الإعانات المالية المقدمة للمرافق الثقافية في عام ٢٠٠١ مبلغاً قدره ٧,٠٩ من مليارات اليوان، أي بما يزيد بزهاء ٧٨٣ من ملايين اليوان (١٢,٤ في المائة) على العام السابق. وبلغت الأموال التي استثمرتها الإدارة المالية الوطنية الصينية لصالح الفرق الفنية، خلال الفترة بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠١، ما مجموعه ٩,١٣ من مليارات اليوان، وذلك يشكل معدل زيادة سنوياً بنسبة ١٧,٨ في المائة؛ وارتفعت المبالغ المستثمرة في المكتبات العامة بنسبة ١٦,٢ في المائة سنوياً، فبلغت ٦ ٨٥١ من مليارات اليوان في المجموع، بينما ازدادت الأموال المخصصة للمرافق الثقافية العامة بنسبة ١٥,٨ في المائة سنوياً، وبلغت ٦,٣١ من مليارات اليوان في المجموع. وكذلك أنشأت الدولة صناديق مخصصة

لإنتاج وأداء مسرحيات متألقة، واستحداث مرافق لصنع الأفلام ولتطوير صناعة النشر. وأنشأت في عام ٢٠٠١ صندوقاً خاصاً لتدعيم مشروع للإنتاج المسرحي الوطني ومشروع لنشر مطبوعات علمية.

٢٤٢- وقامت الصين في غضون السنوات الأخيرة بتنفيذ العديد من مشاريع البناء الكبرى المخصصة للثقافة، فبنت ورمّمت ووسَّعت المكاتب والمتاحف والمراكز الثقافية والمسارح ودور السينما وقاعات الحفلات الموسيقية. وبلغت الأموال المستثمرة في بناء مرافق ثقافية عامة خلال الفترة بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠١، ما يعادل ٨,٣٧ من مليارات اليوان، وتم إنجاز وتسليم نحو ٧٦٢ مشروعاً يستغل على الصعيد الوطني. وبلغت مساحة الأرض المبنية ٣,٢٢٢ من ملايين الأمتار المربعة في الإجمال. وتم، في عام ٢٠٠١، تصميم نحو ٨١٨ مشروعاً استوجب توظيف أصول ثابتة من أصول نظام الثقافة (والآثار الثقافية) الوطني، فبلغ مجموع الأموال المخطط استثمارها ٢٢,٩٤٧ من مليارات اليوان، وبلغت الزيادة الإجمالية المخططة في مساحة الأرض ٤,٤٧١ من ملايين الأمتار المربعة. وأتاحت مشاريع البناء المستكملة والبالغ عددها ٢٩٢ مشروعاً ما يعادل ١,١٢٧ من ملايين الأمتار المربعة من المساحة الأرضية بفضل استثمار بلغ ٢,٨٢٤ من مليارات اليوان في المجموع. وبدأ تشييد المسرح الوطني الجديد رسمياً في عام ٢٠٠١، وهو مشروع خُصِّصت له مساحة أرضية إجمالية قدرها ٥٠٠ ١٤٩ متر مربع، وتمت الموافقة على استثمار مبلغ ٢,٦٨٨ من مليارات اليوان فيه. ويتم، في الوقت نفسه، مواصلة العمل بنشاط لإنهاء المشاريع المخططة، كبناء المتحف الوطني، وتوسيع مركز الفنون الجميلة الصيني، وإنجاز المرحلة الثانية من بناء المكتبة الوطنية، وبناء المكتبة الرقمية الوطنية، وإنجاز أعمال الصيانة في متحف القصر الوطني. ولقد انتهى بناء الأكاديمية المركزية للفنون الجميلة، وهو مشروع شُيِّد على مساحة ٨٠٠ ٢٤١ متر مربع واستلزم استثمار ٠٠٠ ٥٣٣ ١٤ يوان. وأفهت الأقاليم، بمراعاة الشروط المحلية، عدداً كبيراً من مشاريع البناء الكبرى والهامة والتي تبرز السمات الثقافية الخاصة بكل منطقة من المناطق. وتجاوزت ميزانيات ٣٥ مشروعاً من المشاريع الكبرى المصممة لبناء مرافق ثقافية على الصعيد الوطني، مبلغ ٥٠ من مليون يوان في عام ٢٠٠١، بينما تجاوزت ميزانيات ٢٠ من المشاريع ١٠٠ مليون يوان.

٢٤٣- واستثمرت الحكومات الإقليمية بكافة مستوياتها نحو ١,٢ من مليارات اليوان، خلال الفترة بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠١، لبناء وتوسيع ٦٥٠ مكتبة ومركزاً ثقافياً على مستوى الأقاليم. ورصدت الدولة في إطار الخطة الخمسية العاشرة مبلغاً إضافياً قدره ٥٠٠ مليون يوان لدعم بناء مكتبات ومراكز ثقافية على مستوى الأقاليم. وبلغت الإعانات المالية المقدمة في عام ٢٠٠١ للمرافق الثقافية الجماهيرية على الصعيد القطري، ما يعادل ١,٤١ من مليارات اليوان، وهو مبلغ يتجاوز ما خصص في عام ٢٠٠٠ بنحو ٢٢٥ من ملايين اليوان، وذلك يشكل زيادة قدرها ١٩ في المائة. وازدادت الإعانات المقدمة لمراكز الفنون بنسبة ٢٤,٧ في المائة، وللمراكز الثقافية بنسبة ١٧,٨ في المائة، وللمحطات الثقافية بنسبة ١٧,٤ في المائة.

٢٤٤- وتمتلك الصين القارية، بوصفها بلداً قديماً عريق الثقافة، زهاء ٠٠٠ ٤٠٠ تحفة ثقافية غير منقولة، بالإضافة إلى ١٢,٦ من ملايين التحف المنقولة المودعة في مجموعات. ولقد اعتمدت الحكومة نظاماً لتصنيف معالمها ومواقعها الأثرية الرئيسية، يفيد في تعيين تلك الآثار والمواقع وتعزيز الحماية الواجبة لها. ويوجد في الوقت الحاضر زهاء ٠٠٠ ٦٠ موقع ثقافي رئيسي محمي على المستوى الإقليمي، و٠٠٠ ٧ موقع مصنف في عداد المواقع التي تحظى بالحماية على مستوى المقاطعة، و٢٧٢ ١ موقعاً هاماً مصنفاً في عداد الآثار الثقافية الوطنية القديمة.

وفيما يتعلق بملايين التحف المنقولة، يصنَّف كل واحد من بينها وفقاً لقيمته التاريخية أو العلمية أو الفنية بوصفه أثراً ثقافياً من الدرجة الأولى أو الثانية أو الثالثة ولكن، بصفة عامة، تعتبر جميع تلك الآثار ثروة ثقافية. ولقد تم تصنيف زهاء ١٠١ من المدن كبيجين، وشي آن، ولوويانغ، التي يوجد فيها عدد وافر للغاية من التحف الثقافية القيِّمة، بوصفها مدناً وطنية تاريخية وثقافية. وأدرجت اليونسكو، في نفس الوقت، نحو ٢٨ موقعاً طبيعياً ومن صنع الإنسان في الصين، بما يشمل الحائط الكبير، والمدينة المحرَّمة، وقبر تشين شيهوانغ، الإمبراطور الأول، وقصر بوتالا، في عداد مواقع التراث العالمي، وتأتي الصين في المقام الثالث من حيث أكبر مجموعة أثرية وطنية في العالم.

٢٤٥- ولقد أصدرت اللجنة الدائمة للمؤتمر الوطني الشعبي قانون حماية الآثار الثقافية، وهو التشريع الصيني الأول المخصص للمسائل المتصلة بالثقافة. وتحظى الآثار الثقافية القديمة المحمية بالرعاية الواجبة وفقاً لتصنيفها. ولقد تم تكريس قدر لا بأس به من الموارد البشرية والمادية للحفريات الأثرية، ولحماية التحف المستخرجة من الأرض، وبناء المتاحف. وتتحمل السلطات المحلية في كل منطقة، ضمن القيود المحددة في القانون وبموجب إرشادات الحكومة، مسؤولية الاعتناء بالمواقع الأثرية والتحف الموجودة في المناطق المشمولة في ولايتها الإدارية، بينما توفر الإدارة المالية المركزية الدعم المالي. وتنشئ الحكومة بمختلف مستوياتها وحدات إدارية مسؤولة عن حماية التحف، وعن مكاتب البحث في علم الآثار القديمة، والمتاحف، والمكاتب المعنية بحماية المباني الأثرية ودراستها، وما شابه ذلك من أمور. وتم في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ إصدار تنقيح لقانون حماية الآثار الثقافية أكد ضرورة اتباع نهج عملي في معالجة المسائل المتصلة بالتحف الثقافية يركز على حماية تلك التحف وإنقاذها واستخدامها بصورة معقولة وتحسين أسلوب إدارتها. وحدد القانون المنقح، بالإضافة إلى ذلك، المهام والمسؤوليات المنوطة بالحكومة على كافة المستويات، وركز على وجوب إدراج حماية الآثار الثقافية في جميع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن رصد أموال في ميزانيات السلطات المعنية لتغطية التكاليف. وينبغي السعي في نفس الوقت لتضمين تلك الاهتمامات في خطط التعمير الإقليمية. وكذلك تضمّن القانون أحكاماً واضحة لضبط عملية نقل الآثار الثقافية عبر الحدود الوطنية، ووضع قواعد سلوك لهواة جمع تلك الآثار، وعزز المراقبة على مؤسسات البيع بالمزاد العلني، وحدد المسؤوليات من كافة الجوانب بمزيد من التفصيل.

٢٤٦- وتسعى حكومة الصين جاهدة إلى زيادة استثماراتها في حماية الآثار الثقافية. فخصصت الإدارة المالية المركزية، خلال الفترة بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٠، إعانات سنوية لحماية أهم التحف الموجودة في البلد، وقد بلغت تلك الإعانات ١٣٠ من ملايين اليوان، بينما رُصد مبلغ قدره ٢٠٠ مليون يوان في عام ٢٠٠١ للمشاريع المتبقية من عام ٢٠٠٠. وخصصت الدولة، منذ الخطة الخمسية التاسعة، مبلغاً قدره ٢٥ من ملايين اليوان سنوياً كإعانات تستخدمها الأقاليم لتنمية مرافق لإنقاذ وحماية التحف الثقافية، كما خصصت ميزانية تبلغ نحو ١,٥ من ملايين اليوان لحماية المواقع الأثرية في المدن المدرجة في قائمة المدن التاريخية الثقافية الوطنية. وتم في عام ٢٠٠٢ وحده توفير نحو ٢٥٠ من ملايين اليوان لدعم مشاريع كبرى لبناء المتاحف في الأقاليم. وتنظم المتاحف زهاء ٨ ٠٠٠ معرض سنوياً على الصعيد الوطني، يزوره ١٥٠ ونيف من ملايين الأشخاص. وخلال السنوات القليلة الماضية، قام قرابة ٣٠ متحفاً من المتاحف الموجودة في المقاطعات والمناطق المتمتعة بالحكم الذاتي والبلديات التي تدار إدارة مباشرة بتنظيم معارض في البلدان المجاورة وفي الخارج، زارها ما لا يقل عن ١٠ ملايين من الأشخاص.

٢٤٧- ولقد أصدرت اللجنة الدائمة التابعة للمؤتمر الوطني الشعبي لوائح إضافية في عام ١٩٩١ بشأن معاقبة من يقوم بحفريات غير مشروعة للكشف عن مواقع ومقابر أثرية ثقافية قديمة. وجعلت التعديلات المدخلة على قانون العقوبات في عام ١٩٩٧ التدخل في تدبير الآثار الثقافية جريمة. والصين طرف أيضاً في اتفاقات دولية مثل اتفاقية حماية الملكية الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح، والاتفاقية المتعلقة بوسائل تحريم ومنع استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقل ملكيتها بالطرق غير المشروعة، واتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي، والاتفاقية المتعلقة بالممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدَّرة بطرق غير مشروعة. وفي نفس الوقت، سعت الصين بنجاح إلى استرجاع بعض تحفها الثقافية المهرَّبة إلى الخارج وتمكنت من استردادها بفضل التعاون الدولي.

٢٤٨- وتستثمر الصين قدراً كبيراً من الموارد البشرية والمادية والمالية في حماية الثقافات الإثنية والشعبية والنهوض بها. والدولة توفر الدعم منذ الثمانينات لمشروع سمي "المجموعات العشر الكبرى للحوليات الأدبية والفنية" وهو مشروع ضخم استُثمر فيه مبلغ تجاوز ١٠٠ مليون يوان. ولقد تم حتى هذا اليوم إعداد ٢٧٠ مجلداً من "المجموعات العشر" وتمت الموافقة عليها، ونُشر منها حتى الآن ١٩٠ مجلداً. ويُتوقع أن تُستكمل في عام ٢٠٠٤ مجموعة المجلدات الـ ٣٠٠ الكاملة من هذا الإنجاز العظيم الذي اعتبر بمثابة "السور الكبير للثقافة الإثنية والشعبية الصينية". وكذلك أنشأت وزارة الثقافة داراً لتسجيل مؤلفات أوبرا بيجين وكونتشو، وهي تقوم بالدعاية لها بنشاط، ونظمت الوزارة مسابقة على المستوى القطري للفنانين المتفوقين الذين يُتوقع نجاحهم في المستقبل في تأدية مؤلفات أوبرا كونتشو، كما نظمت ثلاثة مهرجانات للأوبرا الصينية وأوبرا بيجين، ووفرت بالتالي حماية فعلية لأوبرا كونتشو ولأنواع أخرى من الفنون الإثنية التي أدرجتها اليونسكو في قائمة الروائع الفنية لتراث البشرية المروى. ولكن، مع تسارع خطى التنمية الاقتصادية وتأثير الثقافات وأساليب المعيشة الأجنبية، مازالت الثقافات الإثنية والشعبية الصينية تمر بمرحلة حرجة لم يسبق لها مثيل. فأصبحت مهارات تقليدية عديدة وأنواع شتى من الفنون الشعبية تفتقر إلى جيل جديد من المتمرسين، وهي تتصدى لخطر الزوال نتيجة استحالة نقلها إلى الأجيال القادمة حسب ما جرت عليه العادة على مر القرون. وأوشكت بعض اللغات وأساليب الكتابة والعادات الفريدة على الزوال. فقامت الدولة، على ضوء هذا الوضع، بتعجيل العملية التشريعية الهادفة إلى حماية الثقافات الإثنية والشعبية الصينية. وتم، بعد توضيح نطاق الحماية الضرورية وبيان حقوق ومسؤوليات الدولة بجلاء للمعنيين من المجموعات والأفراد، إنشاء آليات جديدة لتوفير الحماية. وتشجع تلك الآليات على صون ونشر الثقافات الإثنية والشعبية بأشكالها، ومنع انقراضها أو تدميرها، وتحسين مستوى التعاون الدولي في هذا المجال.

٢٤٩- وتنص المادة ٤ من الدستور على أن "... الدولة تحمي الحقوق والمصالح المشروعة للأقليات القومية ... وأن الدولة تساعد المناطق التي تقطنها الأقليات القومية على تعجيل نموها الاقتصادي والثقافي بمراعاة خصائص مختلف تلك القوميات واحتياجاتها ... وأن الأشخاص المنتمين إلى كافة القوميات يتمتعون بحرية استخدام وتطوير لغاتهم المنطوقة والمكتوبة وصون أو إصلاح عاداتهم وتقاليدهم". وينص قانون الاستقلال الذاتي القومي الإقليمي على أن المناطق الوطنية المتمتعة بالحكم الذاتي لها حق المبادرة في تطوير مجالات ثقافية قومية، كنظم الكتابة، والفنون، وخدمات الإعلام، وخدمات النشر، والبث الإذاعي والتلفزيوني وخدمات صناعة الأفلام، مع مراعاة معاييرها القومية وخصائصها الإثنية. كما يحق لها جمع ومقارنة وترجمة ونشر المؤلفات الأدبية القومية وحماية مواقعها التي تتسم بأهمية قومية، وآثارها الثقافية القديمة بالإضافة إلى آثارها الثقافية القيمة وغيرها من الآثار التي تتسم بأهمية تاريخية وثقافية. وستقوم الدولة، في نفس الوقت، بتنفيذ سياسات خاصة للتشجيع على بناء مرافق

ثقافـــية في مناطق الأقليات القومية، وتدريب العاملين في مجال الأدب والفن، كما ستشجع المبادلات الثقافية مع العالم الخارجي وحماية الآثار الثقافية.

٢٥٠- وقـــام السكان المنتمون إلى كافة الأقليات القومية الموجودة في الصين بإنشاء فرقهم الخاصة للأداء الفني. وفي عـــام ٢٠٠٠، استضافت المناطق الوطنية المتمتعة بالحكم الذاتي زهاء ٥١٠ فرقة من هذا القبيل، و٥٨ فرقة وطنية للرقص والغناء، و١٨٢ مسرحاً. وتنظم الدولة مسابقات موسيقية ومسابقات رقص وأداء مسرحي بصورة منـــتظمة لمـــنح "جوائز الطاووس"؛ ولقد أجريت ١٢ مسابقة من هذا النوع بحلول عام ٢٠٠٢. وتُمنح جوائز "الجواد المندفع" للمؤلفات الأدبية والأفلام والبرامج التلفزيونية. ولقد سمحت المسابقات التسع التي أجريت حتى عام ٢٠٠٢ لمنح تلك الجوائز، بالإضافة إلى المسابقات التي أجريت لمنح "جوائز الطاووس"، بإنجاز عدد كبير من الأعمال البارزة التي تناولت مواضيع تهم الأقليات القومية، ونمّت مواهب العديد من الفنانين والكتّاب المتألقين. وتوفـــر ٢٤ أكاديميـــة من أكاديميات الفنون الجميلة العليا على الصعيد القطري دورات متخصصة تهدف، بصفة خاصـــة، إلى تنمـــية المواهب الفنية بين السكان المنتمين إلى أقليات قومية، وفي نفس الوقت تُوفِّر بعض المدارس المتوســـطة والأكاديميات الموجودة في المناطق الحاصلة على الاستقلال الذاتي، على غرار أكاديميات وطنية أخرى، فرصاً للتخصص في أدب وموسيقى ورقص الأقليات وفنونها الجميلة، مما يساعد إلى حد كبير للغاية على النهوض بالعديد من الفنانين الموهوبين في تلك المجتمعات والسماح لهم بالتقدم.

٢٥١- ولقد رصدت الإدارات المالية المركزية والإقليمية أموالاً خاصة منذ عام ١٩٩٠ لبناء وتوسيع وترميم عدد كبير من المكتبات والمراكز الثقافية ومراكز الفنون والمتاحف ودور السينما/المسارح الموجودة في مناطق الأقليات، فعززت إلى حد كبير ما يوجد فيها من مرافق أساسية ثقافية. وبحلول عام ٢٠٠٠ كانت المناطق الوطنية المتمتعة بـــالحكم الـــذاتي مقـــراً لمـــا يعادل ٧٩ مركزاً للفنون الشعبية، و٦٥٥ مركزاً ثقافياً، و٧٠٧٨ محطة ثقافية، و٥٦٣ مكتبة، و١٥١ متحفاً. وتقوم الدولة، منذ عام ١٩٩٢، بتنفيذ البرنامج الوطني للرواق الثقافي الكبير المتاخم للحدود، في المقاطعات والمناطق المتمتعة بالحكم الذاتي التسع التي يوجد فيها أكبر عدد من الأقليات القومية، وهي غوانغشي، ويونان، وتيبت، وشينجيانغ، ومنغوليا الوسطى، وغانسو، وهايلونغجيانغ، وجيلين، وليانونينغ؛ وتم في عام ١٩٩٤ توسيع نطاق البرنامج ليشمل تسع مقاطعات ساحلية وبلديات أخرى تدار إدارة مباشرة. وأُنفق بحلول عام ١٩٩٩ زهاء ٥ من مليارات اليوان في إطار هذا البرنامج لبناء عدد كبير للغاية من المرافق الثقافية الأساسية ومســـارح أخـــرى جعلـــت من الرواق الثقافي الكبير شبكة دائرية واسعة أفادت في تحسين وإثراء الحياة الثقافية للسكان المقيمين في المناطق الحدودية والذين يتجاوز عددهم ١٠ ملايين نسمة. وكذلك بادرت الحكومة بوضع خطـــة لتقديم المساعدة للتيبت في مجال الثقافة، سمحت لوزارة الثقافة بتنظيم الدعم المقدم من ١٤ مقاطعة وبلدة داخلـــية لمنطقة التيبت المتمتعة بالحكم الذاتي. واتخذت الوزارة الترتيبات اللازمة خلال السنوات الأخيرة لرصد ٥,٤٨ من ملايين اليوان للمساعدة على بناء ٣٢ مرفقاً ثقافياً في التيبت وخصصت مبلغاً إضافياً قدره ١١,٥١ من ملايين اليوان لمساعدة التيبت على حماية وترميم آثارها، كما رصدت مبالغ خاصة لتشجيع المواهب الفنية.

٢٥٢- وتـــولي الدولـــة أهمـــية كبيرة للتنقيب عن الآثار الثقافية التقليدية للأقليات القومية ولقد أعدت برامج لتجميعها وتصنيفها وترجمتها ونشرها ولحماية المواقع الأثرية الهامة، والتحف الثقافية الثمينة، وغير ذلك من الآثار ذات الأهمـــية التاريخية والثقافية. واستثمرت مبالغ كبيرة في ترميم مواقع هامة في التيبت وتشينغهاي وشينجيانغ

وبصفة أخص في التيبت حيث أُنفق مبلغ قدره ٥٠ مليون يوان على خطة خمسية لترميم قصر بوتالا. وستوفر الدولة خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦ مبلغاً إضافياً قدره ٣٣٠ مليون يوان كتمويل خاص يُقدم إلى التيبت لصيانة قصر بوتالا ونوربولينغكا ودير ساكيا. ويتم، في نفس الوقت، تجميع وتصنيف ودراسة الملاحم التاريخية الثلاث الكبرى للأقليات القومية، وهي "قصة الملك غيزر" التيبتية، و"ملحمة يانغار" المنغولية، و"ملحمة ماناس" القيرغيزية. وتُعتبر "قصة الملك غيزر" التي تتألف من ١,٥ من ملايين الأسطر، أطول قصيدة ملحمية بطولية في العالم. ولقد تم تسجيل زهاء ٠٠٠ ٥ شريط سمعي وعدة مئات من أشرطة الفيديو لمنشدي القصص التقليديين الذين تناقلوا تلك القصص على مر الأجيال، ولقد تمت كتابة ٤٠ مليون كلمة من النص حتى اليوم. وكان هذا العمل موضوع ٠٠٠ ١ ونيف من المقالات العلمية و٣٠ رسالة بحث، وبفضل جميع تلك الجهود تحولت هذه الملحمة المتناثرة المتناقلة شفوياً إلى عمل أدبي منظّم بإحكام يعد من روائع الأدب. وتمت، أيضاً، ترجمة "ملحمة ماناس" إلى اللغة الصينية الرئيسية (الماندرين).

٢٥٣- وتشجع الصين بنشاط تعليم وتدريب المحترفين وغير المحترفين في مجال الفنون. وتوجد في معاهد التعليم العالي النظامية كليات للفنون الجميلة أو تؤهل للحصول على شهادات في مجال الفنون الجميلة، كما توجد في المعاهد العليا والمتوسطة لتدريب المعلمين أقسام للفنون الجميلة. وتشكل الأكاديميات والمدارس العليا والمتوسطة للفنون الجميلة أركاناً أساسية لتدريب المهنيين العاملين في مجال الفنون والثقافة. وتم، خلال الفترة بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠١، قبول ٧٩٣ ٧ طالباً جديداً في أكاديميات الفنون الجميلة على الصعيد القطري، وتخرج منها ١٣٧ ٥ طالباً؛ وتم في المدارس المتوسطة للفنون قبول ٨٤٢ ١١٣ طالباً تخرج منها ٦٣٧ ٨٠ طالباً. وتوجد، بالتالي، شبكة متفرعة في جميع أرجاء الوطن من الأكاديميات العليا والمدارس المتوسطة التي توفر التعليم والتدريب والتقييم للطلاب النظاميين وللهواة. ويوجد حالياً في الصين ٢٥٢ معهداً للأبحاث في مجالي الثقافة والفنون، ويعمل في تلك المعاهد ٤٥٧ ٦ شخصاً. وتشكل كافة تلك الجهات هيكلاً شاملاً متعدد المستويات لتعليم الفنون في مجموعة واسعة من الاختصاصات. وتوجد بين مختلف كليات الفنون ١٨ كلية تمنح في الوقت الحاضر شهادة الدكتوراه، بينما تتيح ٢٣ كلية دورات إعداد لنيل شهادة الدكتوراه؛ وتمنح ٩٠ كلية شهادات الماجستير بينما توفر ١٥٢ كلية دورات على مستوى الماجستير، وتتيح ٨٠ كلية اختصاصات قبل التخرج. وفي نفس الوقت، توفر رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والمتوسطة على المستوى القطري حصصاً في الموسيقى والفنون والصناعات التقليدية، ويوجد الملايين من الشبان الذين يتعلمون العزف على الأدوات الموسيقية بأنواعها، ويتعلمون الغناء، والفن المسرحي، والأدب، والفنون الجميلة، وما شابه ذلك؛ ويتقدم أكثر من مليون شخص كل عام لاجتياز مسابقات الدراسات غير المهنية في المجالات التي يختارونها. وتوفر مراكز الفنون الشعبية، والمراكز (المحطات) الثقافية، والمراكز الثقافية المجتمعية، ومراكز الشبيبة، والجامعات المخصصة للمسنين، والمدارس غير المهنية بشتى أنواعها، التدريب على الموسيقى والرقص والفنون المسرحية والفنون الجميلة وفن الخطّ وعلى عدد لا يحصى ولا يعد من الفنون والحرف التقليدية في الصين.

٢٥٤- وتوجد في الصين ٢٨٨ محطة إذاعية وطنية و٤٣٢ محطة تلفزيونية في الوقت الحاضر. وتوجد، بالإضافة إلى ذلك، ٢٦٣ ١ محطة إذاعية على المستوى الإقليمي، و٠٩٩ ٧٠ من أجهزة الإرسال والمحطات الوسيطة للبث الإذاعي والتلفزيوني على الموجات المتوسطة والقصيرة، و٣٤ جهازاً للإرسال بواسطة السواتل، و٠٠٠ ٥٢٠ محطة استقبال بواسطة السواتل، وزهاء ٣ ملايين كيلومتر من شبكات التلفزة السلكية. وتشكل جميع تلك المرافق نظاماً

يربط المركز بالمناطق بمجموعة كاملة من الوسائل الإلكترونية المتجانسة والمتصلة ببعضها البعض والتي توفر تغطية إذاعية وتلفزيونية شاملة. وتمتلك الأغلبية العظمى من سكان الصين جهازاً إذاعياً وتلفزيونياً. ولقد قامت حكومة الصين بتنفيذ مشاريع كبرى لتوسيع نطاق تغطية البث الإذاعي والتلفزيوني. وكان مشروع "كل قرية موصولة" الذي شُرِع في تطبيقه في عام ١٩٩٨، إنجازاً هندسياً هاماً سمح، بحلول عام ٢٠٠٢ وبعد استثمار مبلغ قدره ١,٧٧ من مليارات اليوان، بحل المشاكل المواجَهة من حيث استقبال البرامج الإذاعية والتلفزيونية في زهاء ١٠٠ ٠٠٠ قرية عدد سكانها الإجمالي ٧٠ مليون نسمة. وازدادت تغطية البث الإذاعي والتلفزيوني في القطر خلال تلك الفترة من ٨٨,٣ في المائة و٨٩ في المائة إلى ٩٣,٢ في المائة و٩٤,٥ في المائة، على التوالي. وتم تحسين البرامج الإذاعية والتلفزيونية المنتجة بشكل ملموس، وازداد عددها بسرعة في نفس الوقت. ويتم، حالياً، بث ١ ٧٧٧ برنامجاً إذاعياً، و١ ٠٤٧ برنامجاً تلفزيونياً في المجموع. وتبث مختلف المحطات الإذاعية ما مجموعه ٢١ ٣٧٨ ساعة من البرامج كل يوم؛ وتبث المحطات التلفزيونية ١٥٥ ٨١٩ ساعة من البرامج أسبوعياً.

٢٥٥- وتنمو كافة فروع النشر - من كتب وصحف ومنشورات دورية ومنتجات سمعية وبصرية ومنشورات إلكترونية - نمواً سريعاً للغاية. فتوجد في الصين ٥٦٥ داراً للنشر تطبع ١٥٤ ٥٢٦ مؤلفاً مختلفاً، ويبلغ مجموع النسخ المطبوعة ٦,٣١ مليار نسخة. ويوجد ٢٩٠ ناشراً للمواد السمعية والبصرية، تضم فهارسهم ١٧ ٦٤٦ منتَجاً مختلفاً، وزهاء ٢٠٢ من ملايين الأشرطة/الأقراص المضغوطة المتداولة في المجموع. ويبلغ عدد النشرات الدورية ٨ ٨٨٩ نشرة توزع منها ٢,٨٩ مليار نسخة في المجموع، كما توجد ٢ ١١١ جريدة تُطبع منها ٣٥ ١٠٦ ٠٠٠ نسخة في المجموع. ولقد تطورت تكنولوجيا المعلومات تطوراً سريعاً للغاية خلال السنوات الأخيرة في الصين، وبخاصة شبكة الإنترنت التي أتاحت للسكان إمكانية سريعة وعملية للحصول على خدمات المعلومات. وازداد عدد المستفيدين من شبكة الإنترنت في الصين منذ عام ١٩٩٧ من ٦٢٠ ٠٠٠ مستفيد إلى ٤٥,٨ من ملايين المستفيدين، أي ما يعادل زيادة بمقدار ٧٤ ضعف العدد السابق في غضون خمس سنوات. وما زال هذا المجال من النشاط يتميز بنمو وتطور سريعين، فما انفك عدد الموارد الفورية المقدمة مباشرة، والحواسيب الموصولة بالشبكات، وعدد مستخدمي شبكة إنترنت، والنطاق الموجي للنواتج المتاحة، يزداد.

٢٥٦- وانضمت الصين في عام ١٩٨٠ إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية. وقامت منذ ذاك الوقت بسن مجموعة من القوانين والتنظيمات لحماية حقوق الملكية الفكرية. وتشمل تلك القوانين والتنظيمات قانون العلامات التجارية، وقانون البراءات، وقانون حقوق التأليف والنشر، والمبادئ العامة للقانون المدني، وهي تنص بوضوح على حقوق الملكية الفكرية التي يتمتع بها قانوناً كل مواطن أو شخص اعتباري على منتجات من ابتكاره الفكري. ولقد أصدر مجلس الدولة تنظيمات بشأن إعمال قانون العلامات التجارية، وقانون البراءات وقانون حقوق التأليف والنشر وقانون حماية البرامج الحاسوبية. وكذلك انضمت الصين إلى عدد من الاتفاقات الدولية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، ومن بينها اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، واتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات، واتفاقية برن لحماية الإنتاج الأدبي والفني، والاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف، واتفاقية حماية منتجي التسجيلات الصوتية من استنساخ تسجيلاتهم دون تصريح. واعتمدت اللجنة الدائمة التابعة للمجلس الوطني الشعبي قراراً في عام ١٩٩٤ بشأن معاقبة من يتعدى على حقوق التأليف والنشر، كما قامت في عام ١٩٩٧ بتعديل قانون العقوبات ليشمل الجرائم المرتكبة ضد حقوق الملكية الفكرية. وكذلك تم في السنوات الأخيرة تنقيح قانون البراءات، وقانون العلامات التجارية، وقانون حقوق التأليف والنشر، لإدخال تحسينات على

آليات التظلم القانوني في القضايا المتصلة بحقوق الملكية الفكرية. وأصدر مجلس الدولة في عام ٢٠٠١ تنظيمات لحماية تصاميم لوحات الدوائر المتكاملة، ونقح بعض التنظيمات الإدارية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية. وتمكنت الصين في ٢٠ سنة بالكاد من وضع نظام تشريعي وتنظيمي واسع لحماية حقوق الملكية الفكرية، وهو نظام ملائم لظروف الصين الوطنية ومطابق لأحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية. وبالتالي، تفوقت الصين على بعض البلدان المتقدمة التي احتاجت في أحيان كثيرة إلى عقود بل وإلى قرون لاستكمال مثل هذه العملية التشريعية.

٢٥٧- وأنشأت الصين نظاماً لتعزيز القوانين التي تحمي حقوق الملكية الفكرية. وأصدرت المحكمة العليا مجموعة من الإيضاحات القضائية في الدعاوى المتصلة بحقوق الملكية الفكرية، وأنشأت، منذ عام ١٩٩٢، أكثر من ٢٠ محكمة للبت في القضايا المتصلة بالملكية الفكرية. ومُنحت الدوائر الإدارية الحكومية سلطة فرض عقوبات إدارية؛ وتلك هي سمة بارزة في الأساليب التي تتبعها الصين لحماية حقوق الملكية الفكرية. ويجوز للدائرة الإدارية المعنية أن تصادر الأرباح غير المشروعة التي يجنيها الطرف المذنب في حال وقوع انتهاكات خطيرة للقوانين، كما يجوز لها أن تفرض غرامات أو أنواع أخرى من العقوبات. وأغلقت الصين، منذ عام ١٩٩٩، نحو ٢٧٧ مركزاً من مراكز تداول وتوزيع سلع سمعية وبصرية بصورة غير مشروعة، كما منعت عمليات تجارية في ٦٠٠ ٨ مؤسسة تجارية أخرى أو أوقفتها أو حظرتها. وقامت السلطات، في عام ٢٠٠١، بمصادرة وإتلاف ١٠٠ مليون نسخة من السلع السمعية والبصرية غير المشروعة، وصادرت ١٢,٢٣ من ملايين المنشورات المنتحلة، و٤,١٢ مليون نسخة من البرامج الحاسوبية المنتحلة، كما سجلت ٨١٣ ٢٢ قضية تتعلق بعدم مراعاة العلامات التجارية وتقليد السلع.

٢٥٨- وتولي الصين اهتماماً كبيراً للدعاية ولتدريب الموظفين على حماية حقوق الملكية الفكرية. وهي تلجأ إلى وسائط الإعلام، والمحاضرات، والتقارير، والاختبارات الموجزة، والمقالات الصحفية، ووسائط الإعلام الإذاعية، للتعريف بالقوانين والتنظيمات المتصلة بحقوق الملكية الفكرية، وتوعية الجماهير تدريجياً بهذا المجال الهام. ولقد أنشأت جامعة بيجين، وجامعة الصين الشعبية، وجامعات عديدة أخرى، والمعهد الصيني للعلوم الاجتماعية، مدارس مخصصة لحقوق الملكية الفكرية أو مراكز للتدريب على حقوق الملكية الفكرية، بغية تثقيف الخبراء وتدريبهم في هذا المجال. وتدعم الحكومة بنشاط كافة الأنشطة التي تعزز حماية حقوق الملكية الفكرية أو تساعد على نشر هذه الثقافة. ولقد أُسِّسَت، في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الجمعية الصينية لحقوق التأليف الموسيقي والنشر، وهي المؤسسة الصينية الأولى لإدارة حقوق الملكية الفكرية بصورة جماعية، وهي تضم الآن ٢٠٠ ١ عضو. وتم بتأسيس مثل هذه الجمعيات والمؤسسات المتخصصة اتخاذ الخطوة الأولى لإنشاء نظام عام لإدارة شؤون وخدمات حقوق الملكية الفكرية.

٢٥٩- ووقعت الصين، حتى اليوم، على اتفاقات حكومية دولية ثنائية الأطراف مع ١٤٥ بلداً بشأن التعاون الثقافي، كما وقعت على اتفاقات بخصوص ٧٠٨ من برامج التبادل الثقافي السنوية. وتقيم الصين أنواعاً شتى من المبادلات الثقافية مع ١٦٠ بلداً وإقليماً، كما تقيم علاقات مع عدة آلاف من المنظمات الثقافية الأجنبية والدولية. ويتم في كل سنة إنجاز ما يعادل ٠٠٠ ٥ مشروع تبادل ثقافي مع بلدان أخرى.

٢٦٠- وتقوم حكومة الصين، بموجب اتفاقات التبادل الثقافي العديدة التي وقعت عليها مع بلدان أخرى، برصد أموال خاصة كل سنة، وتوظيف اعتمادات فعلية للمشاريع ذات الصلة في خططها السنوية. ولقد أوفدت الصين سنوياً، منذ عام ١٩٩٥، ما يساوي في المعدل ٦٨٠ ٢ فرقة أداء فني إلى الخارج، ونظمت ما لا يقل عن ٦٩٠

معرضـــاً فنياً؛ واستضافت، في المعدل، ٧٦٠ ١ فرقة أداء فني و٥٧٠ معرضاً فنياً من الخارج. وقامت الصين منذ عـــام ٢٠٠٠ بتنظـــيم جولة ثقافية صينية في الولايات المتحدة الأمريكية، ومهرجان ثقافي صيني في فرنسا؛ ولقد كانت ضيف الشرف في الأسبوع الآسيوي المنظم في برلين في ألمانيا، كما نظمت مهرجاناً ثقافياً صينياً في البرازيل وأســـبوعاً ثقافياً صينياً في مصر. وقامت بالاشتراك مع اليابان بإعداد سنة ثقافية صينية - يابانية، وبتنظيم سنة تبادل بين الشعبين الصيني والكوري مع كوريا.

٢٦١- ومـــا انفكت الصين توفر الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم لمشتركين صينيين مختارين في المسابقات الدولية الرفيعة المستوى. ولقد شارك فنانون صينيون معروفون وناشئون في مسابقات دولية متنوعة هامة حققوا فيها نتائج باهرة، ونذكر من بينها المسابقة الروسية الدولية لأداء مؤلفات تشايكوفسكي، ومسابقة ميونخ الدولية للموسيقى في ألمانيا، ومسابقة بولندا لأداء مؤلفات شوبان على البيانو، ومسابقة فيينا الدولية للعزف على القيثارة، في النمســـا، ومسابقة رومانيا الدولية للعازفين الشباب على الكلارينت، ومهرجان مونتي كارلو الدولي للألعاب البهلوانية في موناكو، ومهرجانات السينما الدولية في كان وبرلين والبندقية وهاواي وسيدني وطوكيو.

٢٦٢- وقامت الصين، تباعاً، خلال الفترة بين عامي ١٩٩٦ و١٩٩٩، بتنظيم واستضافة السنة الدولية الصينية للموســـيقى الســـمفونية، والسنة الصينية الدولية للأوبرا والباليه، والسنة الصينية الدولية للفنون الجميلة، والسنة الصينية الدولية للغناء والرقص الشعبي، وغير ذلك من الاحتفالات الدولية الفنية. وكذلك قامت، منذ عام ٢٠٠٠، بتنظـــيم ثـــلاث احـــتفالات كبيرة تحت عنوان "لقاء في بيجين"، وهي تستمر في تنظيم مهرجان بيجين الدولي للموسيقي، ومهرجان هيباي ووتشياو للألعاب البهلوانية، ومهرجان شنغهاي الدولي للفنون والأفلام، ومهرجان تشناغتشون للأفلام، وغير ذلك من التظاهرات الدولية الثقافية والفنية.

٢٦٣- وتشـــجع الصـــين العاملين في مجالي الثقافة والفنون على السفر إلى الخارج وحضور المؤتمرات والندوات الثقافـــية الدولـــية. والصين عضو في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والمنظمة العالمية للملكـــية الفكرية، ومؤسسة آسيا - أوروبا، وأكثر من ٣٠ منظمة ومؤسسة دولية هامة في مجال الثقافة وكافة فـــروع الفـــن. وفي عام ٢٠٠١، حضر وفد ثقافي من حكومة الصين المؤتمر الدولي الثاني للثقافة والتنمية، الذي اشـــتركت في تنظيمه وزارة الثقافة الكوبية واليونسكو. وحضرت الوفود الثقافية الصينية، في عام ٢٠٠٢، مؤتمر عمـــان الـــدولي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، واجتماع الدائرة المستديرة الثالث لوزراء الثقافة الذي عقدته اليونسكو، والاجتماع الوزاري الخامس للشبكة الدولية المعنية بالسياسة الثقافية، المعقود في جنوب أفريقيا.

٢٦٤- ويعتـــبر تطويـــر العلم والتكنولوجيا حاسماً لتحسين نوعية الحياة ولتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتحقيق المساواة على الصعيد العالمي. والشعار القائل "*في تأسيس الاشتراكية الحديثة الأولوية لتطوير العلوم والتكنولوجيا*" هو الخيار الرشيد الذي اختارته حكومة الصين، ولقد تم، في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٣ خلال الدورة الثانية التي عقدتها اللجنة الدائمة للمؤتمر الوطني الشعبي الثامن، الاعتراف بهذه السياسة بإصدار قانون التقدم العلمي والتكنولوجي.

٢٦٥- وتشجع الصين بهمة ونشاط على خلق مناخ اجتماعي مؤات للعلوم، وتسعى إلى استئصال أي نوع من أنواع الإحساس المناوئ للعلم الذي قد يؤثر في الأنشطة العلمية والتكنولوجية. فتضمن بهذا الأسلوب اتباع نهج علمي في ميدان العلوم والتكنولوجيا وتنويع أساليب البحث، مما يساعد على النهوض بالعلوم والتكنولوجيا الصينية

إلى مستوى العالم الراقي. ويُعزَّز الوعي العلمي والتكنولوجي على الصعيد الوطني لما له من أهمية في التشجيع على إحراز تقدم ورفع مستوى الثقافة العامة بين العمال.

٢٦٦- وتتمتع معاهد البحث والتطوير، على النحو المنصوص عليه في القوانين الوطنية، بالاستقلال في أبحاثها وفي إدارة منتجاتها واستخدام أموالها وكذلك في هياكلها المؤسسية والممارسات التي تتبعها لتعيين موظفيها. ويجوز لتلك المؤسسات أن تتخذ، بالإضافة إلى ذلك، أي إجراء تجيزه القوانين لجمع أموال من المجتمع تُكَرَّس للبحث والتطوير، بغية تعزيز وصون التقدم في مجال العلوم والتكنولوجيا بدون أي عائق. وينص القانون الصيني على أن العاملين في مجال العلوم والتكنولوجيا يتمتعون بحق تأسيس منظمات علمية وتقنية قانونية أو الالتحاق بتلك المنظمات. وقد يكون لهذه المنظمات أثر إيجابي في تنمية الاختصاصات العلمية، ونشر المعلومات العلمية والتقنية، وتدريب الموظفين المتخصصين، وتنمية الخدمات الاستشارية، وتعزيز المبادلات الأكاديمية، وحماية الحقوق والمصالح القانونية للعاملين في تلك المجالات.

٢٦٧- ويبين الدستور الصيني وقانون التقدم العلمي والتكنولوجي بوضوح المركز الاجتماعي وحقوقاً معينة مثل ظروف العمل والمعيشة الواجب توفيرها للعاملين في تلك المجالات. وتسعى الحكومة والمؤسسات والمنظمات بكافة مستوياتها إلى زيادة معاشات واستحقاقات العاملين في مجال العلوم والتكنولوجيا زيادة تدريجية وتحسين ظروف عملهم ومعيشتهم، وتقديم معاشات واستحقاقات سخية للعاملين المتفوقين في عملهم. وتسعى تلك الجهات لخلق الظروف المؤاتية لإتاحة الفرصة لهؤلاء العاملين بالتنقل بصورة معقولة بغية الاستفادة إلى أكبر حد من مؤهلاتهم وتخصصاتهم. وتمنح، في الوقت نفسه، علاوات خاصة، بموجب التنظيمات الحكومية، للعاملين في مجال العلوم والتكنولوجيا الذين يسهمون في الأبحاث النظرية والأبحاث التطبيقية والأبحاث في مجال التكنولوجيا المتقدمة؛ وللعاملين في مشاريع الهندسة والبناء الكبرى؛ والعاملين في مجال الأبحاث والدراسات الريادية التي تعود بمنفعة كبيرة على المجتمع؛ وكذلك للعاملين الذين يكلفون بالعمل في المناطق الريفية الفقيرة أو في مناطق الأقليات القومية أو الذين يقومون بعملهم في بيئة غير مؤاتية أو محفوفة بالمخاطر.

٢٦٨- وقامت الصين منذ بداية عهد الإصلاحات الليبرالية بإصدار وتنقيح مجموعات عديدة من التنظيمات لتقديم حوافز مادية للعاملين في مجال العلوم والتكنولوجيا، وهي تشمل: تنظيمات بشأن مكافأة الاختراعات، وبشأن منح مكافآت في مجال العلوم الطبيعية، والتقدم المحرز في ميدان العلوم والتكنولوجيا، والاقتراحات المنطقية والابتكارات التكنولوجية، وما شابه ذلك. ويقنن قانون التقدم في مجال العلوم والتكنولوجيا الممارسة التي تتبعها الصين بمنح مثل تلك الحوافز، ويكرس هذا المبدأ في القانون. وأصدر مجلس الدولة في عام ١٩٩٩ تنظيمات بشأن المكافآت الوطنية المقدمة في مجال العلوم والتكنولوجيا، عدَّلت نظام المكافآت وزادت المكافآت المقدمة للأفراد الذين يحققون إنجازات كبيرة تنهض بالعلوم والتكنولوجيا أو ينشرون المعرفة في هذين المجالين. فيمنح كل فائز بأعلى جائزة وطنية تمنح في مجال العلوم والتكنولوجيا، ٥ ملايين يوان، على سبيل المثال، بينما تبلغ المكافآت الوطنية من الدرجة الأولى الممنوحة للعلوم الطبيعية، ومكافآت الاختراعات التكنولوجية، ومكافآت التقدم العلمي والتكنولوجي، ٩٠ ٠٠٠ يوان لكل مكافأة من بينها، ويمنح ٦٠ ٠٠٠ يوان للمكافآت النظيرة من الدرجة الثانية.

٢٦٩- ويعتبر التبادل والتعاون في المجالين العلمي والتكنولوجي مع الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية من أفضل الوسائل لتشجيع مؤسسات البحث والتطوير ومعاهد التعليم العالي والمنظمات الاجتماعية والعاملين في

المجـــالات العلمية على إقامة شتى أنواع العلاقات التعاونية مع نظائرهم في الخارج. ولقد أنشأت الحكومة مكافأة دولـــية في مجـــال التعاون العلمي والتكنولوجي تُمْنَح لعالم أجنبي أسْهَمَ مساهمة كبيرة في تطور العلم والحضارة البشرية في إطار التبادل والتعاون العلميين على الصعيد الدولي.

٢٧٠- ولقد استثمرت حكومة الصين موارد لبناء عدد كبير من المرافق الأساسية وجعل العلوم في متناول مدارك الجمهور. فبلغ عدد المراكز العلمية والتكنولوجية في الصين ٤٢٥ مركزاً بحلول عام ٢٠٠٠، وذلك يشمل المركز الوطـــني للعلوم والتكنولوجيا، و٢٩ مؤسسة مشابهة على مستوى المقاطعات. وتم تعيين زهاء ١٠٠ من المراكز لتعليم العلوم والتكنولوجيا للشباب، كما تم تعيين ٢٠٠ مركز وطني شعبي للتثقيف في مجال العلوم والتكنولوجيا. وتعمل تلك الجهات بالتعاون مع المؤسسات الكبرى على إعداد المعارض وتقديم التقارير وعقد الحلقات الدراسية والدورات التدريبية والقيام بالتجارب وبأنشطة أخرى. ولقد كان لها أثر بارز في جعل المعارف العلمية في متناول مدارك الجمهور وفي نشر الفكر العلمي والنُهُج العلمية. وكذلك تنتج الصين وتنشر عدداً كبيراً للغاية من المجلات الدورية والكتب العلمية الشعبية: فيتم على الصعيد الوطني نشر زهاء ٣٠٠ مجلة دورية علمية وهندسية وزراعية وطبـــية ذات فائدة عامة موجهة لمختلف الطبقات الاجتماعية والمهن. ونشرت الصين في غضون الثمانينات زهاء ٢٠ ٠٠٠ مؤلف علمي أي بمعدّل ٢ ٠٠٠ مؤلف في السنة، وكان ٢٣ في المائة من تلك المؤلفات يتصل بالعلوم الأساســـية، بينما كانت حصة تكنولوجيا الهندسة تبلغ ٢٩ في المائة، وحصة التكنولوجيا الزراعية ٢٠ في المائة، وبلغـــت نســـبة المنشـــورات الطبية والصحية ١٢ في المائة، ونسبة المواد المشتركة بين الاختصاصات والمتعددة التخصصـــات ١٦ في المائـــة. وازداد، بعد عام ١٩٩٠، عدد المنشورات العلمية ليبلغ ٤ ٠٠٠ مؤلف سنوياً في المعـــدل، وهـــو يـــتراوح الآن بـــين ٧ ٠٠٠ و٨ ٠٠٠ مؤلف سنوياً. ويوجد أيضاً زهاء ٢٠٠ صحيفة علمية وتكنولوجية وأكثر من ٣٠٠ مجلة؛ وفي نفس الوقت، أضافت صحف ومجلات دورية أخرى عديدة إلى أعدادها أجزاءً علمية مفعمة بالحياة ومثيرة للاهتمام ومفيدة بمعلوماتها. وبدأت صحف عديدة كبيرة الحجم تنشر من جديد ، أو تشرع في نشر ملحقات علمية خاصة، بل وحتى أعداداً خاصة. ووسعت بعض الصحف العلمية والمهنية حجم ملحقاتها المخصصة للعلوم أو زادت الأعداد المنشورة، ويمكن لكل واحدة من بينها أن تفتخر بأن لها جمعاً غفيراً من القراء المتحمسين والمخلصين.

٢٧١- ولقـــد ازدادت الـــبرامج الإذاعية العلمية من حيث العدد والمدة المكرسة لها، فغيرت عناوينها ووسعت مضمونها. وأنشأت، بالإضافة إلى ذلك، أنواعاً عديدة من الخطوط الهاتفية المباشرة والخدمات الاستشارية، فحولت بالتالي أسلوب الاتصال الأحادي الاتجاه إلى تدفق ثنائي الاتجاه للمعلومات، ووفرت إيضاحات أكثر تعمقاً وحيوية لمســـائل علمـــية موضوعية ذات أهمية عامة. وأصبحت بعض البرامج برامجَ مفضلة لدى المستمعين، حيث تبدأ الهواتف بالرنين كل بضع ثواني فور مباشرة البث وتنهال أسئلة المستمعين. وفي غضون السنوات العشرين والنيف منذ الشروع في الإصلاحات، بدأت القنوات الرئيسية في كافة المحطات التلفزيونية، تقريباً، في المقاطعات والمدن أو عـــلى مستويات أوسع تبث برامج علمية وتكنولوجية شعبية. وتم إنتاج الآلاف من الأفلام العلمية التثقيفية على المستوى الوطني. وأنتجت الصين خلال الفترة بين عامي ١٩٥٠ و١٩٧٨، ما يعادل ١ ٣٢٨ فيلماً علمياً تثقيفياً؛ وأنتجـــت خلال الفترة بين عامي ١٩٧٩ و١٩٩٣ ما يعادل ٢ ٥٠٠ فيلم. وأنتج ستوديو بيجين للأفلام العلمية التثقيفية وحده أكثر من ٩٠٠ فيلم خلال الفترة بين عامي ١٩٦٠ و١٩٩٦. وأنشأت الصين أكثر من ١٠٠ موقع علمي شعبي على شبكة الإنترنت والعشرات من الأفلام الأخرى ذات الطابع المتخصص.

٢٧٢- وأصبحت الأحياء في جميع أرجاء البلد تزود نفسها بصورة متزايدة بشوارع تجارية لبيع منتجات تتعلق بالعلوم، وتنشئ حدائق تثقيفية في مجال العلوم والحضارات، وشوارع للترفيه بتناول مواضيع علمية، ولجان مؤلفة من المقيمين في تلك الأحياء معنية بمسائل علمية وحضارية، وشوارع لنشر المعلومات العلمية، ولوحات لتعليق النشرات العلمية، وتشجع أسراً مثالية تهتم بالعلوم. ولقد أُدرج التوجه العلمي لبعض الأحياء في أعمال الحكومة بالتخطيط الموحد والموافقة، بأسلوب سمح بتغلغل تعميم العلوم في كل شبكة من شبكات الخدمات الاجتماعية. وتُنَسَّق تلك التدابير المشجِّعة للعلوم والمتخذة على صعيد الأحياء الحضرية تنسيقاً دقيقاً مع دراسات المقيمين في تلك الأحياء ومع أساليب معيشتهم وعملهم؛ وتُشرِك المحاضرات والمعارض والدورات التدريبية والمسابقات ذات الصلة والرحلات العلمية، وما شابه ذلك من أنشطة، المقيمين في تلك الأحياء إشراكاً كبيراً في إشاعة العلوم. ويتم، في نفس الوقت، إعداد صفوف علمية وتمارين قائمة على أساس علمي للمتقاعدين لكي يكون لهم دور في التشجيع على وضع العلوم في متناول الجميع.

٢٧٣- ولرفع مستوى المعايير العلمية بين المزارعين الصينيين أعملت اللجنة الوطنية للعلوم، في عام ١٩٨٦، الخطة الأولى للتنمية الاقتصادية الريفية القائمة على أساس العلوم والتكنولوجيا وهي "خطة الشهاب". وشجعت الخطة، عندما جلبت التكنولوجيا المتطورة إلى المجتمعات الريفية، مئات الملايين من الفلاحين على الاعتماد على التكنولوجيا لتنمية الاقتصاد الريفي، كما ساعدت على توجيه التقدم التكنولوجي في المؤسسات الريفية، وعززت بصفة عامة قدرات العمال الريفيين، وشجعت التنمية الزراعية المستديمة والسريعة والسليمة والاقتصاد الريفي. وتم الشروع، بحلول نهاية عام ١٩٩٥، في تطبيق نحو ٦٦ ٧٣٦ مشروعاً في إطار خطة الشهاب على الصعيد الوطني، واستكمل من بينها ٢٥٤ ٣٥ مشروعاً. وبلغت الاستثمارات الإجمالية ٩٣,٧٦ من مليارات اليوان وكانت المشاريع قيد التنفيذ في أكثر من ٨٥ في المائة من أقاليم البلد. وبلغت قيمة الإنتاج بفضل مشاريع خطة الشهاب في عام ١٩٩٥ ما يعادل ٢٦٨,٢٧ من مليارات اليوان، مما سمح بجني ٤٧,٣٩ من مليارات اليوان من الإيرادات الضريبية وتحقيق ربح قدره ٨,٨٩ من مليارات دولارات الولايات المتحدة بالعملة الأجنبية. وقامت ١٠ إدارات حكومية بتنظيم حملة مشتركة في مجالات الثقافة والتكنولوجيا والمرافق الصحية في المناطق الريفية، جمعت بين علماء التكنولوجيا من جميع الأنواع والمستويات، وبين الإدارات التقنية والزراعية، والجمعية الصينية للعلوم والتكنولوجيا. ولقد شملت هذه الحملة مناطق ريفية نائية وعلَّمت المزارعين أساليب تكنولوجية، ووفرت التدريب، وعلَّمت السكان كيف يعيشون حياة منتجة، وروَّجت المعارف العلمية بينهم. وتفيد إحصاءات غير كاملة بأنه أجري، بحلول عام ١٩٩٨، زهاء ٠٠٠ ٩٦٢ زيارة تكنولوجية إلى المناطق الريفية، وأنه تم توزيع ٤٧,٧٩ مليون وحدة من المعدات التكنولوجية مجاناً، وبأنه تم عقد ٠٠٠ ٤٩٦ اجتماع تقني، وأن أكثر من ٩٥ مليون مزارع حضروا دورات التدريب التكنولوجي، وأنه تم تدريب مليون شخص من التقنيين الريفيين. وارتفع إسهام تقدم تكنولوجيا الزراعة في نمو الاقتصاد الزراعي من ٣٤,٢٨ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى قرابة ٤٠ في المائة في عام ١٩٩٨.

٢٧٤- وقدمت الحكومة في عام ١٩٩٤ اقتراحات لتكثيف الجهود المبذولة لجعل العلوم والتكنولوجيا في متناول الجمهور، مبينة بوضوح عزمها على "تعميم التربية العلمية والثقافية وإرشاد السكان إلى استخدام أساليب علمية في مجال الإنتاج وطرق المعيشة"، وجعلت "مناصرة بناء حضارة مادية اشتراكية وحضارة روحية بالاعتماد على التقدم العلمي والتكنولوجي ونشر المعارف" واجباً هاماً. ونظَّمت الحكومة مؤتمراً مشتركاً لتعميم العلوم بمساهمة

١٩ إدارة، ووضع هذا المؤتمر البرنامج المعني بتعميم العلوم والتكنولوجيا ليدرج في الخطة الخمسية التاسعة، ويذكر في جملة الصكوك الرئيسية، برنامج العمل الموضوع للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ والمخصص لتعميم العلوم والتكنولوجيا، وبرنامج التطوير من أجل تعميم العلوم والتكنولوجيا، خلال الخطة الخمسية العاشرة. وقررت الحكومة في عام ٢٠٠١ أن يكون الأسبوع الثالث من شهر أيار/مايو اعتباراً من ذلك العام "الأسبوع الوطني للعلوم والتكنولوجيا"، وهو أسبوع سيتم فيه الاضطلاع بأنشطة جماعية ذات طابع علمي. وعقدت الحكومة في الأعوام ١٩٩٦ و١٩٩٩ و٢٠٠٢ مؤتمرات وطنية مخصصة لتعميم العلوم والتكنولوجيا، لتحديد ما ينبغي إنجازه من عمل على الصعيد الوطني، وتعيين الأهداف والأغراض المنشودة، وتسمية السلطات المسؤولة، والحث على التنفيذ باتباع أسلوب موحد. وأصدرت الحكومة، في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، القانون الخاص بتعميم العلوم والتكنولوجيا لإضفاء طابع قانوني على الجهود المبذولة في ذلك المجال وتعزيز وضبط تنظيم الأنشطة ذات الصلة وفقاً لأحكام القانون.

٢٧٥- ولقد زادت الإدارة المالية المركزية استثماراتها لتعميم العلوم، كما خصصت إدارات أخرى أموالاً لتحقيق هذا الغرض في المجالات المشمولة في مسؤولياتها. وزادت الحكومات المحلية ميزانياتها المخصصة لهذا الغرض بصورة ملموسة، وزادت الحكومات بكافة مستوياتها استثماراتها في بناء مراكز للعلوم والتكنولوجيا وما يتصل بها من مرافق. واستثمرت حكومة الصين، منذ الخطة الخمسية السابعة، ٣ مليارات ونيف من اليوان في بناء مراكز للعلوم والتكنولوجيا في جميع أرجاء البلد. وبعض هذه المراكز، مثل المركز الصيني للعلوم والتكنولوجيا ومركز تيان جين للعلوم والتكنولوجيا، مطابق للمعايير الدولية.

٢٧٦- ومنذ تاريخ تأسيس مؤسسة العلوم الصينية في عام ١٩٥٠ (وهي سلف الجمعية الصينية الحالية للعلوم والتكنولوجيا)، قامت المنظمات العلمية الصينية بعدد متنوع من الحملات لتعميم العلوم والتكنولوجيا. ولقد شملت تلك الحملات برامج مخصصة لسكان البلد الريفيين، البالغ عددهم ٩٠٠ مليون نسمة، كبرنامج "نقل التكنولوجيا إلى الأرياف" وبرنامج "شتاء العلوم"، كما شملت برامج مخصصة للشباب مثل "حملة نشر العلوم"، ومسابقة الابتكارات العلمية والتكنولوجية، والمخيمات الصيفية والشتوية المخصصة لمواضيع علمية، وبرامج محاضرات مخصصة لكبار المسؤولين في الدولة، كسلسلة "مائة تقرير من مائة أكاديمي"، وغير ذلك من الحلقات الدراسية والمحاضرات. وتناولت حملة الألف مصنع والألف ناد الابتكارات التكنولوجية في المؤسسات الصناعية الكبيرة في البلد، بينما أنشأت الأكاديميات الوطنية خدمات استشارية وتشخيصية ولتحديد مواطن الخلل وإصلاحها، تستفيد منها شركات القطاع العام. ولقد أسهمت هذه المبادرات جميعاً مساهمة كبيرة في زيادة الوعي العلمي لدى الجماهير، كما ساعدت على خلق جو اجتماعي مؤاتي عموماً ومفعم بالاحترام للعلوم وبالثقة بها.

٢٧٧- ولقد أولى المجمع العلمي الصيني خلال السنوات الخمسين الماضية اهتماماً كبيراً لتعميم العلوم، كما باشر مشاريع عديدة للغاية اندمجت في نظام يشمل التدبير والأبحاث ونشر المعلومات والتثقيف في المجالات المتصلة بالعلوم. وتنطوي مبادرات المجمع على وضع "مؤشرات ونماذج لمرافق الأبحاث التي تسعى لتعميم العلوم" "ودراسات ونماذج لتعميم العلوم في أماكن السفر المقصودة على الصعيد الوطني"، وغير ذلك من المشاريع التجريبية. وقدم اقتراحات بشأن إنشاء مرافق عامة للعلوم في المجامع العلمية الصينية والحدائق المخصصة لمختلف أنواع النباتات، وغير ذلك من صكوك السياسة العامة، ودرَّب العديد من العلماء الذين يعملون على تعميم العلوم. وأنشأ حدائق لمختلف أنواع النباتات في بيجين وفي ووهان

وكونمينغ، ومتحفاً في جوار موقع "رجل بكين" لما قبل التاريخ الموجود في جوكوديان، والحوض المائي للدلفين الأبيض "الراية البيضاء" في ووهان، ومركز المجمع العلمي لبيانات الشبكة الحاسوبية، ومرصد تشانغ تشون للسواتل الاصطناعية، ومواقع أخرى عديدة تفيد في تثقيف عامة الناس في مجال العلوم. وبدأ المجمع العلمي يضطلع بأنشطة مثل "دخول قصر العلوم" و"النهوض بالعلوم، والقضاء على الخرافات، والعبادات المؤذية، ونظم معارض وحلقات دراسية بشأن "الحياة والتطور"، "والكون والأرض والحياة" و"عالم الجزيئات الغامض". ويقوم بنشر مجلات مثل مجلة "ناسيونال جيوغرافيك" بالصينية، و"المتحمس للحاسوب"، و"عالم نيوتن العلمي" وغيرها من المجلات الدورية، وهو ينشر أكثر من ٤ ٠٠٠ كتاب علمي شعبي، ومنتجات سمعية بصرية. ويشجع المجمع العلماء، في نفس الوقت، على المشاركة في عدد متنوع من الأنشطة الثقافية الشعبية وينظم أمورهم، ويُذْكَر من بين تلك الأنشطة سلسلة المحاضرات العلمية التي ألقيت في ١٠ مدن خلال الفترة بين عامي ١٩٩٦ و١٩٩٨ تحت عنوان "المائة أكاديمي"، ونشر سلسلة كتب الأكاديميين العلمية، التي صدر منها ٥٠ كتاباً. ويستغل المجمع فرصة العطل المدرسية الصيفية والشتوية، فضلاً عن العطل الرسمية، لتنظيم مخيمات للعلوم والتكنولوجيا مخصصة للشباب، كما يُعِدُّ معارض وحلقات دراسية ومسابقات وينظم زيارات للمرافق العلمية.

٢٧٨- ويحفز ربط التثقيف العلمي الشعبي بالتدريب المهني، وببناء ثقافات مؤسسية، وإقامة حملات جماهيرية للابتكارات التكنولوجية، ورفع مستوى المعايير العلمية والتقنية بين العاملين، قدرة الإبداع التكنولوجي في المؤسسات. ويفيد دعم كافة أنواع العلوم الشعبية في المجتمع واللجوء إلى الحملات الإعلامية العلمية الموجَّهة إلى عامة الناس، في تكوين صورة جيدة عن المؤسسات وزيادة تقبل السكان لمنتجات التكنولوجيا المتقدمة.

٢٧٩- ولقد تم في عام ١٩٨٨ إنشاء الصندوق الصيني لإنعاش العلوم والإنعاش الوطني (الذي سمي الآن الصندوق الصيني للنهوض بالعلم والتكنولوجيا)، كما تم إنشاء ٦٤ صندوقاً خاصاً، من بينها صندوق غاو شيتشي الشعبي للعلوم، وصندوق ماو ييشنغ للنهوض بالعلم والتكنولوجيا، وصندوق سون يويتشي للتثقيف في مجال العلم والتكنولوجيا، وصندوق القرن الحادي والعشرين الصيني لتثقيف الشباب في مجال العلوم. ووفرت هذه الصناديق مجتمعة ٥٥٥ ٣ من ملايين اليوان لكفالة ١٢ من المشاريع المخصصة في عام ٢٠٠٠ لتعميم العلوم، أي ما يعادل ٧ في المائة من التمويل الخاص المقدم في تلك السنة. وتكشف تنمية الصناديق المخصصة لتعميم العلوم في الصين عن ظهور بعض الاتجاهات الجديدة. أحدها أن الاستثمار الوطني في الصناديق الهامة المخصصة للعلوم والتكنولوجيا يزيد من عدد المشاريع العلمية الشعبية. والثاني هو سعي الحكومات المحلية بنشاط إلى تشجيع تطوير الصناديق المخصصة لتعميم العلوم. أما الثالث، فهو أن كافة فئات المجتمع وفروع المؤسسات المحلية والأجنبية تستثمر بصورة نشطة في تلك الصناديق. وفي نفس الوقت، يبين الدعم الذي تقدمه اليونيسيف لحملات التثقيف الشعبية في مجال العلوم في ١٥٠ إقليماً فقيراً من أقاليم الصين أن تلك الحملات قادرة على أن تصل إلى عدد يساوي المليون من الشاب المقيمين في الأرياف وتفيدهم في كل سنة.

٢٨٠- وسنت الهيئات التشريعية الصينية قوانين خاصة للتشجيع على تطبيق نتائج التطورات العلمية والتكنولوجية تطبيقاً أوسع نطاقاً. وتشمل تلك القوانين قانون تعزيز التكنولوجيا الزراعية، وقانون تحويل التطورات العلمية والتكنولوجية. وتمنح الحكومة مكافآت مادية للأفراد الذين يساهمون مساهمة ملموسة في التطور العلمي أو التكنولوجي أو في تحويله ليطبق على نطاق أوسع. ويتم أيضاً تشجيع تحويل التكنولوجيا المتطورة باتباع سياسات ضريبية تفضيلية، كإعفاء هيئات الأبحاث العلمية ومعاهد التعليم العالي من الضرائب التجارية المقتطعة عن أي دخل يُحقَّق بفضل تحويل التكنولوجيا. وكذلك تُمْنَح هيئات الأبحاث والمعاهد العليا إعفاءات ضريبية مؤقتة عن

الدخـــل المحقق نتيجة تقديم خدمات من قبيل نقل التكنولوجيا، والتدريب التقني، وإسداء المشورة التكنولوجية، والتعاقد من الباطن على توفير التكنولوجيا، وما شابه ذلك من خدمات يمكن لتلك الهيئات أن توفرها للصناعة.

٢٨١- ويمكن لمؤسسات الأبحاث ومدارس التعليم العالي وللموظفين العاملين فيها أن يبحثوا بصفة مستقلة عن مؤسســـات التكنولوجـــيا المتقدمة أو أن يحولوا التكنولوجيا لكي تستفيد منها الشركات الموجودة. ويجب على مؤسسات الأبحاث التي تُعيِّن موظفيها عن طريق المسابقات أن تسمح للذين يتركون المؤسسة بتقديم طلب بردهم إلى وظيفتهم الأصلية في غضون مدة معينة من الزمن (سنتان عادة) ويجب أن يتقاضوا نفس المعاش الذي يتقاضاه زملاؤهـــم الذين لم يغادروا المؤسسة وأن يتعاقدوا على العمل بنفس الشروط. وتكون المؤسسة الموظِّفة مسؤولة مبدئياً عن دفع الأجور، واشتراكات التأمينات الصحية وضد الحوادث، وغير ذلك من البدلات المدفوعة للموظفين العاملين في مجال التكنولوجيا عندما يشغل هؤلاء وظائف في مؤسسة منافسة أو يغادرون المؤسسة.

٢٨٢- ويشجَّع الخبراء في مجال العلوم والتكنولوجيا على تأسيس شركات التكنولوجيا المتقدمة. ويُسمح لهم بإثبات جدارتهم شريطة أن يقوموا بتأسيس المؤسسة بصورة طوعية وبمبادرتهم الخاصة، وشريطة تَمكُّنهم من تجميع الرأس المال الضـــروري وتشـــغيل المؤسسة حسب ما يرونه مناسباً، وكذلك، شريطة أن يكونوا مسؤولين شخصياً عن الأرباح والخسائر، وقادرين على ضبط النفس وتحقيق تطورهم الشخصي. ويُسمَح لشركات القطاع العام والشركات الجماعية للتكنولوجـــيا المتقدمة بالاعتماد على أصولها الأساسية؛ وعندما تشكل تلك الشركات مؤسسة تعاونية يُسمح لموظفي الملاك بأن يصبحوا من الأعضاء المؤسسين للشركة الناجمة عن تلك العملية. وذلك يضمن استغلال الكفاءة الشخصية لهـــؤلاء المختصـــين في مجال التكنولوجيا إلى أقصى حد ممكن. ويُطلَب إلى الحكومات الإقليمية أن تقوم، بالتعاون مع المؤسســـات ذات الصـــلة، بتدعيم مراكز توفير الخدمات لتنمية المؤسسات التجارية المعتمدة على التكنولوجيا المتقدمة (المعـــروفة "بحاضنات شركات التكنولوجيا المتقدمة") لمساعدة مؤسسات الأبحاث، ومدارس التعليم العالي، والموظفين العاملين فيها، على تأسيس شركات لتحويل التكنولوجيا، وذلك بإتاحة المواقع والمرافق والخدمات الضرورية.

٢٨٣- وتستخدم الحكومة آليات تنافسية لاختيار أفضل المرشحين لتدعيمهم وتوفر، من ثم، الاستثمارات والائتمانات والإعانات الرأسمالية ورساميل المشاريع لتدعيم مشاريع التحويل. ويجوز لمناطق محلية أن تقوم بتأسيس صناديق لتحويل التكنولوجيا أو لتدعيم المشاريع، شريطة مراعاة بعض الشروط والامتثال لقوانين الدولة. ويُتوقَّع من المصارف التجارية أن توفر القروض لشركات تحويل التكنولوجيا التي تستوفي الشروط المطلوبة للحصول على الائتمان.

# الجداول

## الجدول ١

## سجلات الزواج والطلاق، ١٩٨٥-٢٠٠٠

| السنة | عدد الزيجات المسجلة (بالأزواج) | الزيجات الأولى (عدد الأفراد) | الزيجات التالية (عدد الأفراد) | عدد حالات الطلاق (الأزواج) | نسبة حالات الطلاق (في الألف) |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٨٥ | ٨ ٢٩٠ ٥٨٨ | ١٦ ٠٧٦ ٣٣٧ | ٥٠٤ ٨٣٩ | ٤٥٧ ٩٣٨ | ٠,٩ |
| ١٩٨٦ | ٨ ٨٢٢ ٩٣٥ | ١٧ ٠٧٥ ١٠٧ | ٥٧٠ ٧٦٣ | ٥٠٥ ٦٧٥ | ٠,٩ |
| ١٩٨٧ | ٩ ٢٤٧ ٣٧٢ | ١٧ ٨٨٠ ٨٥٦ | ٦١٣ ٨٨٨ | ٥٨١ ٤٨٤ | ١,١ |
| ١٩٨٨ | ٨ ٩٧١ ٧٥٠ | ١٧ ٢٨٥ ٠٧٧ | ٦٥٨ ٤٢٣ | ٦٥٨ ٥٥١ | ١,٢ |
| ١٩٨٩ | ٩ ٣٥١ ٩١٥ | ١٧ ٩٥٩ ٦٨٠ | ٧٤٤ ١٥٠ | ٧٥٢ ٩١٤ | ١,٣ |
| ١٩٩٠ | ٩ ٤٨٦ ٨٧٠ | ١٨ ١٩١ ٣٠٣ | ٧٨٢ ٤٣٧ | ٨٠٠ ٠٣٧ | ١,٤ |
| ١٩٩١ | ٩ ٥٠٩ ٨٤٩ | ١٨ ٢٠٣ ٢٢٦ | ٨١٦ ٤٧٢ | ٨٢٩ ٤٤٩ | ١,٤ |
| ١٩٩٢ | ٩ ٥٤٥ ٠٤٧ | ١٨ ٣٢٠ ٩٥٧ | ٧٦٩ ١٣٧ | ٨٤٩ ٦١١ | ١,٥ |
| ١٩٩٣ | ٩ ١٢١ ٦٢٢ | ١٧ ٤٧٠ ٠٩٢ | ٧٧٣ ١٥٢ | ٩٠٩ ١٩٥ | ١,٥ |
| ١٩٩٤ | ٩ ٢٩٠ ٠٢٧ | ١٧ ٧٩٣ ٣٠٦ | ٧٨٦ ٧٤٨ | ٩٨٠ ٩٨٠ | ١,٦ |
| ١٩٩٥ | ٩ ٢٩٧ ٠٦١ | ١٧ ٧٦٠ ٦٥٧ | ٨٣٣ ٤٦٥ | ١ ٠٥٥ ١٩٦ | ١,٨ |
| ١٩٩٦ | ٩ ٣٣٩ ٦١٥ | ١٧ ٨١٧ ٢٤٠ | ٨٦١ ٩٩٠ | ١ ٣٣٢ ٢١٥ | ١,٨ |
| ١٩٩٧ | ٩ ٠٩٠ ٥٧١ | ١٧ ٢٥٩ ٥٠٤ | ٩٢١ ٦٣٨ | ١ ١٩٧ ٧٥٩ | ١,٩ |
| ١٩٩٨ | ٨ ٨٦٦ ٥٩٣ | ١٦ ٧٥٣ ٧٤٩ | ٩٧٩ ٤٣٧ | ١ ١٩٠ ٢١٤ | ١,٩ |
| ١٩٩٩ | ٨ ٧٩٩ ٠٧٩ | ١٦ ٥٨٣ ٥٩٣ | ١ ٠٠٤ ٥٦٥ | ١ ٢٠١ ٥٤١ | ١,٩ |
| ٢٠٠٠ | ٨ ٤٢٠ ٠٤٤ | ١٥ ٨١٣ ٩٣٣ | ١ ٠٢٦ ١٥٥ | ١ ٢١٢ ٨٦٣ | ١,٩ |

*المصدر*: مكتب الإحصاء الوطني، الحولية الإحصائية الوطنية الصينية، ٢٠٠١.

**الجدول ٢**

**حماية النساء العاملات أثناء حملهن وأثناء فترة الإرضاع الطبيعي،**

**١٩٩٦-٢٠٠٠**

| معيار الدراسة الاستقصائية | ١٩٩٦ (نسبة مئوية) | ٢٠٠٠ (نسبة مئوية) |
|---|---|---|
| يجوز تفادي العمل في بيئة توجد فيها مواد سمية أو خطرة أو محظورة | ٩٦,٨ | ٩٧,٦ |
| يجوز تفادي العمل لساعات إضافية والعمل خلال النوبات الليلية | ٩١,٨ | ٩٥,٨ |
| التمتع بما لا يقل عن ٩٠ يوماً من إجازة الأمومة بعد الولادة | ٩٢,١ | ٨٨,٢ |
| التمتع بالوقت اللازم للإرضاع الطبيعي | ٩٦,٤ | ٩٤,٥ |
| يجوز تفادي العمل لساعات إضافية والعمل خلال النوبات الليلية في حالة الرضاعة طبيعية | ٩٢,٥ | ٩٣,٧ |
| الحصول على تسديد كلي أو جزئي لنفقات الفحص الطبي قبل الولادة | ٦٠,٠ | ٧٥,٨ |
| الحصول على تسديد كلي أو جزئي لتكاليف الولادة | ٨١,٧ | ٧٧,٢ |
| الحصول على معاش خلال فترة إجازة الأمومة | ٩١,٩ | ٨٥,٣ |

*المصدر:* اللجنة الوطنية لشؤون السكان و تنظيم الأسرة.

## الجدول ٣

## الوضع السكني للمقيمين في المدن

| السنة | العدد الإجمالي للمباني السكنية الجديدة (بالأمتار المربعة) | متوسط المساحة الأرضية المخصصة لكل فرد في المدن (بالأمتار المربعة) | متوسط المساحة المعيشية المخصصة لكل فرد في المدن (بالأمتار المربعة) |
|---|---|---|---|
| ١٩٧٨ | ٠,٣٨ | ٠٠٠ | ٠٠٠ |
| ١٩٨٠ | ٠,٩٢ | ٧,٢ | ٠٠٠ |
| ١٩٨٥ | ١,٨٨ | ١٠,٠ | ٠٠٠ |
| ١٩٨٦ | ٢,٢٢ | ١٢,٤ | ٨,٨ |
| ١٩٨٧ | ٢,٢٣ | ١٢,٧ | ٩,٠ |
| ١٩٨٨ | ٢,٤٠ | ١٣,٠ | ٩,٣ |
| ١٩٨٩ | ١,٩٧ | ١٣,٥ | ٩,٧ |
| ١٩٩٠ | ١,٧٣ | ١٣,٧ | ٩,٩ |
| ١٩٩١ | ١,٩٢ | ١٤,٢ | ١٠,٣ |
| ١٩٩٢ | ٢,٤٠ | ١٤,٨ | ١٠,٧ |
| ١٩٩٣ | ٣,٠٨ | ١٥,٢ | ١١,٠ |
| ١٩٩٤ | ٣,٥٧ | ١٥,٧ | ١١,٤ |
| ١٩٩٥ | ٣,٧٥ | ١٦,٣ | ١١,٨ |
| ١٩٩٦ | ٣,٩٥ | ١٧,٠ | ١٢,٣ |
| ١٩٩٧ | ٤,٠٦ | ١٧,٨ | ١٣,٠ |
| ١٩٩٨ | ٤,٧٦ | ١٨,٧ | ١٣,٦ |
| ١٩٩٩ | ٥,٥٩ | ١٩,٤ | ١٢,٣ |
| ٢٠٠٠ | ٥,٤٩ | ٢٠,٣ | ١٤,٩ |
| ٢٠٠١ | ٥,٧٥ | ٢٠,٨ | ١٥,٥ |

*المصدر*: *الحولية الإحصائية الوطنية الصينية*، ٢٠٠٢.

## الجدول ٤

## عدد الغرف المخصصة لكل أسرة في المدن (٢٠٠٠)

| | عدد الأسر بالآلاف | المعدل المتوسط لكل أسرة | عدد الغرف (نسبة مئوية) | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | صفر | ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ | ٦+ |
| الصين | ٨٤ ٨٩٠ | ٢,٢٧ | ٠,١ | ٢٥ | ٤٣ | ٢١ | ٦ | ٢ | ٣ |
| المنطقة الشرقية | ٤٤ ٩٩٠ | ٢,٢٦٩ | ٠,١ | ٢٦ | ٤٠ | ٢١ | ٧ | ٢ | ٣ |
| المنطقة الوسطى | ٢٦ ٢٧٠ | ٢,٢١٤ | ٠,١ | ٢٤ | ٤٧ | ٢١ | ٥ | ١ | ٢ |
| المنطقة الغربية | ١٣ ٦٣٠ | ٢,٢٥٤ | ٠,٠٥ | ٢٥ | ٤٤ | ٢٢ | ٥ | ٢ | ٢ |

*المصدر*: بيانات مستمدة من التعداد السكاني الصيني لعام ٢٠٠٠.

## الجدول ٥

## الوضع السكني للمقيمين في الأرياف

| البند | ١٩٨٥ | ١٩٩٠ | ١٩٩٥ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ |
|---|---|---|---|---|---|
| المساكن الجديدة في العام المشار إليه | | | | | |
| المساحة الأرضية (بالمتر المربع لكل فرد) | ١,٠٨ | ٠,٨٢ | ٠,٧٨ | ٠,٨٧ | ٠,٨٤ |
| القيمة (يوان/متر مربع) | ٤٠,١٧ | ٩٢,٣٢ | ٢٠٠,٣٠ | ٢٦٠,٢٣ | ٢٦٣,٤٥ |
| مواد البناء | | | | | |
| الإسمنت المسلح | ٠,٠٩ | ٠,٢٣ | ٠,٣٣ | ٠,٤٧ | ٠,٤٥ |
| القرميد والخشب | ٠,٧٠ | ٠,٤٧ | ٠,٣٧ | ٠,٣٦ | ٠,٣٤ |
| الوضع السكني في نهاية العام | | | | | |
| المساحة الأرضية (بالمتر المربع لكل فرد) | ١٤,٧٠ | ١٧,٨٣ | ٢١,٠١ | ٢٤,٨٢ | ٢٥,٣٧ |
| القيمة (يوان/متر مربع) | ٢٦,٢٧ | ٤٤,٦٠ | ١٠١,٦٤ | ١٨٧,٤١ | ١٩٦,١٢ |
| مواد البناء | | | | | |
| الإسمنت المسلح | ٠,٣١ | ١,٢٢ | ٣,١٠ | ٦,١٥ | ٦,٩٤ |
| القرميد والخشب | ٧,٤٧ | ٩,٨٤ | ١١,٩١ | ١٣,٦١ | ١٣,٨٢ |

*المصدر:* *الحولية الإحصائية الوطنية الصينية، ٢٠٠٢.*

ملاحظة: نُقل هذا الجدول عن بيانات دراسة استقصائية لعينة من المجتمعات الريفية.

## الجدول ٦

## تغيرات المستوى المعيشي لسكان المدن

| السنة | الدخل المتوافر (يوان) | مُعامل إنغلس (نسبة مئوية) | استهلاك الحبوب (كيلوغرامات/للفرد الواحد) | استهلاك المنتجات الحيوانية (كيلوغرامات/للفرد الواحد) |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٦ | ٤ ٨٣٩ | ٤٨,٦ | ١٢٥ | ٤٣,٢ |
| ١٩٩٧ | ٥ ١٦٠ | ٤٦,٤ | ١١٧ | ٤٤,٤ |
| ١٩٩٨ | ٥ ٤٢٥ | ٤٤,٥ | ١١٤ | ٤٤,٥ |
| ١٩٩٩ | ٥ ٨٥٤ | ٤١,٩ | ١١٢ | ٤٦,٨ |
| ٢٠٠٠ | ٦ ٢٨٠ | ٣٩,٢ | ١٠٨ | ٤٦,٦ |

*المصدر: الحولية الإحصائية الوطنية الصينية*، ١٩٩٦-٢٠٠١.

## الجدول ٧

## الدخل والاستهلاك الغذائي في الأرياف، ١٩٩٥-٢٠٠٠

| السنة | صافي دخل الفرد (يوان) | استهلاك المواد الغذائية (بالكيلوغرامات للفرد الواحد) | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الحبوب | الزيت | الخضار | اللحوم | البيض |
| ١٩٩٥ | ١ ٥٧٧,٧٤ | ٢٥٨,٩٢ | ٥,٨٠ | ١٠٤,٦٢ | ١٣,١٢ | ٣,٢٢ |
| ١٩٩٦ | ١ ٩٢٦,١ | ٢٥٦,١٩ | ٦,٠٧ | ١٠٦,٢٦ | ١٤,٨٣ | ٣,٣٥ |
| ١٩٩٧ | ٢ ٠٩٠,١ | ٢٥٠,٦٧ | ٦,١٦ | ١٠٧,٢١ | ١٥,٠٨ | ٤,٠٨ |
| ١٩٩٨ | ٢ ١٦٢,٠ | ٢٤٩,٣ | ٦,١٣ | ١٠٨,٩٦ | ١٥,٥٣ | ٤,١١ |
| ١٩٩٩ | ٢ ٢١٠,٣ | ٢٤٧,٤٥ | ٦,١٧ | ١٠٨,٨٩ | ١٦,٣٥ | ٤,٢٨ |
| ٢٠٠٠ | ٢ ٢٥٣,٤ | ٢٤٩,٥ | ٧,٠٦ | ١٠٦,٧ | ١٧,٤٨ | ٥,٠ |

*المصدر: الحولية الإحصائية الوطنية الصينية*، ١٩٩٦-٢٠٠١.

## الجدول ٨

## الحد من نسبة الفقراء في الأرياف، ١٩٩٥-٢٠٠٠

| السنة | ١٩٩٥ | ١٩٩٦ | ١٩٩٧ | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة السكان الفقراء (نسبة مئوية) | ٦,٣ | ٥,٤٤ | ٥,٤٠ | ٤,٦ | ٣,٥ | ٢,٥ |
| عدد الأشخاص الفقراء (بالآلاف) | ٦٥ ٠٠٠ | ٥٨ ٠٠٠ | ٥٠ ٠٠٠ | ٤٢ ٠٠٠ | ٣٤ ٠٠٠ | ٣٠ ٠٠٠ |

*المصدر*: مكتب الإحصاء الوطني، *تقرير عن الفقر في الأرياف في الصين*.

## الجدول ٩

## الاتجاهات المسجلة من حيث عدد الإصابات بالأمراض المعدية
## (لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة)

| المرض | ١٩٨٠ | ١٩٩٠ | ٢٠٠٠ | تغير النسبة المئوية ١٩٨٠-٢٠٠٠ |
|---|---|---|---|---|
| المجاميع | ٢ ٠٧٩,٧٩ | ٢٩٢,٢١ | ١٨٥,٩٨ | -٩١,٠٦ |
| الهيضة (الكوليرا) | ٤,١٦ | ٠,٠٦ | ٠,١٥ | -٩٦,٣٩ |
| الخناق | ١ | ٠,٠٤ | صفر | -١٠٠,٠٠ |
| التهاب السحايا | ٢٣,٤٤ | ٠,٨٧ | ٠,١٩ | -٩٩,١٩ |
| الشهاق | ٦٢,٨٢ | ١,٧٦ | ٠,٤٥ | -٩٩,٢٨ |
| الحمى القرمزية | ١٠,٩٥ | ٢,٦٦ | ١,٠٣ | -٩٠,٥٩ |
| الحصبة | ١١٤,٨٨ | ٧,٥٩ | ٥,٧٤ | -٩٥,٠٠ |
| الزُحار | ٥٦٨,٩٩ | ١٢٥,٢٨ | ٣٩,٦٥ | -٩٣,٠٣ |
| الحمى التيفية وشبه التيفية | ١١,٩٤ | ١٠,١٤ | ٣,٩ | -٦٧,٣٤ |
| التهاب الكبد الفيروسي | ١١١,٤٧ | ١١٥,٥٨ | ٦٣,٠٤ | -٤٣,٤٥ |
| التهاب الدماغ الوبائي من النوع باء | ٣,٣١ | ٣,٣٧ | ٠,٩٣ | -٧١,٩٠ |
| البرداء (الملاريا) | ٣٣٧,٨٣ | ١٠,٣٨ | ١,٩٤ | -٩٩,٤٣ |
| الحمى الترفية الفيروسية | ٣,١٢ | ٣,٦ | ٢,٨٩ | -٧,٣٧ |
| داء اللولبيات | ٣,٦٧ | ٢,٥٥ | ٠,٣١ | -٩١,٥٥ |
| السُعار | ٠,٦٨ | ٠,٣١ | ٠,٠٤ | -٩٤,١٢ |
| السيلان | ... | ٦,٨٤ | ١٨,٣١ | ١٦٧,٦٩ |
| الزُهري | ... | ٠,٠٩ | ٤,٧٣ | ٥ ١٥٥,٥٦ |

*المصدر: إحصاءات الصحة الصينية، ٢٠٠٠.*

## الجدول ١٠

## أسباب الوفاة الخمسة الرئيسية، ٢٠٠١، (أرقام جزئية)

| المدن (أرقام جزئية) | | | المناطق الريفية (أرقام جزئية) | | |
|---|---|---|---|---|---|
| سبب الوفاة | عدد الوفيات لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة | نسبة مئوية من الوفيات الإجمالية | سبب الوفاة | عدد الوفيات لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة | نسبة مئوية من الوفيات الإجمالية |
| الأورام الخبيثة | ١٣٥,٥٩ | ٢٤,٩٣ | أمراض الجهاز التنفسي | ١٣٣,٤٢ | ٢٢,٤٦ |
| أمراض مخية وعائية | ١١١,٠١ | ٢٠,٤١ | أمراض مخية وعائية | ١١٢,٦٠ | ١٨,٩٥ |
| أمراض القلب | ٩٥,٧٧ | ١٧,٦١ | الأورام الخبيثة | ١٠٥,٣٦ | ١٧,٧٣ |
| أمراض الجهاز التنفسي | ٧٢,٦٤ | ١٣,٣٦ | أمراض القلب | ٧٧,٧٢ | ١٣,٠٨ |
| الحوادث وحالات التسمم | ٣١,٩٢ | ٥,٨٧ | الحوادث وحالات التسمم | ٦٣,٦٩ | ١٠,٧٢ |

*المصدر: إحصاءات الصحة الصينية، ٢٠٠١.*

## الجدول ١١

## الأمراض والإصابات الرئيسية الستة من حيث أهميتها في إجمالي الأمراض والإصابات (نسبة مئوية)

| | تقديرات عام ١٩٩٠ | | | إسقاطات عام ٢٠٢٠ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المجموع | ذكور | إناث | المجموع | ذكور | إناث |
| المشاكل العقلية ومحاولات الانتحار | ١٨,٠ | ١٥,٦ | ٢٠,٧ | ٢٠,٠ | ١٥,٠ | ٢٦,٨ |
| الإصابات الناجمة عن حوادث | ١٢,٩ | ١٥,٧ | ٩,٩ | ١١,٠ | ١١,٦ | ١٠,٢ |
| أمراض القلب والأوعية الدموية | ١١,٠ | ١١,٢ | ١٠,٧ | ١٦,٣ | ١٩,١ | ١٢,٦ |
| أمراض الجهاز التنفسي | ١٠,٧ | ١١,١ | ١٠,٢ | ١٦,٣ | ١٦,٢ | ١٦,٥ |
| الأورام الخبيثة | ٨,٧ | ١٠,٤ | ٦,٨ | ١٨,٧ | ٢٢,٧ | ١٣,٣ |
| الطفيليات المعدية | ٧,٥ | ٧,٧ | ٧,٢ | ١,٤ | ١,٣ | ١,٥ |

*المصدر*: وزارة الصحة.

## الجدول ١٢

## معدل الولادات، ومعدل الوفيات، ومعدل النمو السكاني (لكل ٠٠٠ ١نسمة)

| | المجموع | | | المدن | | | الأقاليم | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | معدل الولادات | معدل الوفيات | معدل النمو الطبيعي | معدل الولادات | معدل الوفيات | معدل النمو الطبيعي | معدل الولادات | معدل الوفيات | معدل النمو الطبيعي |
| ١٩٤٩ | ٣٦,٠٠ | ٢٠,٠٠ | ١٦,٠٠ | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| ١٩٥٢ | ٣٧,٠٠ | ١٧,٠٠ | ٢٠,٠٠ | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| ١٩٥٧ | ٣٤,٠٣ | ١٠,٨٠ | ٢٣,٢٣ | ٤٤,٤٨ | ٨,٤٧ | ٣٦,٠١ | ٣٢,٨١ | ١١,٠٧ | ٢١,٧٤ |
| ١٩٦٥ | ٣٧,٨٨ | ٩,٥٠ | ٢٨,٣٨ | ٢٦,٥٩ | ٥,٦٩ | ٢٠,٩٠ | ٣٩,٥٣ | ١٠,٠٦ | ٢٩,٤٧ |
| ١٩٧٠ | ٣٣,٤٣ | ٧,٦٠ | ٢٥,٨٣ | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| ١٩٧٥ | ٢٣,٠١ | ٧,٣٢ | ١٥,٦٩ | ١٤,٧١ | ٥,٣٩ | ٩,٣٢ | ٢٤,١٧ | ٧,٥٩ | ١٦,٥٨ |
| ١٩٨٠ | ١٨,٢١ | ٦,٣٤ | ١١,٨٧ | ١٤,١٧ | ٥,٤٨ | ٨,٦٩ | ١٨,٨٢ | ٦,٤٧ | ١٢,٣٥ |
| ١٩٨٥ | ٢١,٠٤ | ٦,٧٨ | ١٤,٢٦ | ١٤,٠٢ | ٥,٩٦ | ٨,٠٦ | ١٩,١٧ | ٦,٦٦ | ١٢,٥١ |
| ١٩٩٠ | ٢١,٠٦ | ٦,٦٧ | ١٤,٣٩ | ١٦,١٤ | ٥,٧١ | ١٠,٤٣ | ٢٢,٨٠ | ٧,٠١ | ١٥,٧٩ |
| ١٩٩٥ | ١٧,١٢ | ٦,٥٧ | ١٠,٥٥ | ١٤,٧٦ | ٥,٥٣ | ٩,٢٣ | ١٨,٠٨ | ٦,٩٩ | ١١,٠٩ |
| ١٩٩٦ | ١٦,٩٨ | ٦,٥٦ | ١٠,٤٢ | ١٤,٦٧ | ٥,٦٥ | ٨,٨٢ | ١٨,٠٢ | ٦,٩٤ | ١١,٠٨ |
| ١٩٩٧ | ١٦,٥٧ | ٦,٥١ | ١٠,٠٦ | ١٤,٥٢ | ٥,٥٨ | ٨,٩٤ | ١٧,٤٣ | ٦,٩٠ | ١٠,٥٣ |
| ١٩٩٨ | ١٦,٠٣ | ٦,٥٠ | ٩,٥٣ | ١٣,٦٧ | ٥,٣١ | ٨,٣٦ | ١٧,٠٥ | ٧,٠١ | ١٠,٠٤ |
| ١٩٩٩ | ١٥,٢٣ | ٦,٤٦ | ٨,٧٧ | ١٣,١٨ | ٥,٥١ | ٧,٦٧ | ١٦,١٣ | ٦,٨٨ | ٩,٢٥ |
| ٢٠٠١ | ١٣,٣٨ | ٦,٤٣ | ٦,٩٥ | ... | ... | ... | ... | ... | ... |

*المصدر: الحولـــية الإحصائية الوطنية الصينية*، ٢٠٠٠؛ أرقام عام ٢٠٠١ مستمدة من *التقرير الإحصائي لعام ٢٠٠١ بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية*.

## الجدول ١٣

## النفقات الصحية في الصين

| السنة | الناتج المحلي الإجمالي | | | النفقات الصحية الإجمالية | | | النفقات الصحية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي | متوسط الإنفاق الصحي على الفرد الواحد (باليوان) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة السنوية (بمليارات اليوان) | القيمة الثابتة ١٠٠=١٩٧٨ (بمليارات اليوان) | معدل التغير السنوي في النمو | القيمة السنوية (بمليارات اليوان) | القيمة الثابتة ١٠٠=١٩٧٨ (بمليارات اليوان) | معدل التغير السنوي في النمو | | |
| ١٩٩٠ | ١ ٨٥٤,٧٩ | ١ ٠٢٠,٩١ | ٣,٨ | ٧٤,٣٠ | ٤٠,٩٠ | ١٤,٣ | ٤,٠ | ٦٥,٦ |
| ١٩٩١ | ٢ ١٦١,٧٨ | ١ ١١٤,٧٧ | ٩,٢ | ٨٨,٨٦ | ٤٥,٨٢ | ١٢,٠ | ٤,١ | ٧٦,٧ |
| ١٩٩٢ | ٢ ٦٦٣,٨١ | ١ ٢٧٣,٥١ | ١٤,٢ | ١٠٩,٠٧ | ٥٢,١٤ | ١٣,٨ | ٤,١ | ٩٣,١ |
| ١٩٩٣ | ٣ ٤٦٣,٤٤ | ١ ٤٤٥,٢٩ | ١٣,٥ | ١٣٧,٠٤ | ٥٧,١٩ | ٩,٧ | ٤,٠ | ١١,٥٦ |
| ١٩٩٤ | ٤ ٦٧٥,٩٤ | ١ ٦٢٨,٣١ | ١٢,٧ | ١٧٦,٨٦ | ٦١,٥٩ | ٧,٧ | ٣,٨ | ١٤,٧٦ |
| ١٩٩٥ | ٥ ٨٤٧,٨١ | ١ ٧٩٩,٣٧ | ١٠,٥ | ٢٢٥,٧٨ | ٦٩,٤٧ | ١٢,٨ | ٣,٩ | ١٨٦,٤ |
| ١٩٩٦ | ٦ ٧٨٨,٤٦ | ١ ٩٧١,٨٧ | ٩,٦ | ٢٨٥,٧٢ | ٨٣,٠٠ | ١٩,٥ | ٤,٢ | ٢٣٣,٥ |
| ١٩٩٧ | ٧ ٤٤٦,٢٦ | ٢ ١٤٦,١٩ | ٨,٨ | ٣٣٨,٤٩ | ٩٧,٥٦ | ١٧,٦ | ٤,٥ | ٢٧٣,٨ |
| ١٩٩٨ | ٧ ٨٣٤,٥٢ | ٢ ٣١٣,٩٩ | ٧,٨ | ٣٧٧,٦٥ | ١١١,٥٤ | ١٤,٣ | ٤,٨ | ٣٠٢,٦ |
| ١٩٩٩ | ٨ ٢٠٦,٧٤ | ٢ ٤٧٩,٢٥ | ٧,١ | ٤١٧,٨٦ | ١٢٦,٢٤ | ١٣,٣ | ٥,١ | ٣٣١,٩ |
| ٢٠٠٠ | ٨ ٩٤٠,٣٦ | ٢ ٦٧٧,٤٨ | ٨,٠ | ٤٧٦,٤٠ | ١٤٣,١٦ | ١٣,٥ | ٥,٣ | ٣٧٦,٤ |

*المصدر*: معهد اقتصاديات الصحة التابع لوزارة الصحة.

*ملاحظات*: استُمدت أرقام الناتج المحلي الإجمالي من *الحولية الاحصائية الوطنية الصينية*، لعام ٢٠٠١. واستُمدت مبالغ النفقات الصحية السنوية من معهد اقتصاديات الصحة التابع لوزارة الصحة.

حُسب الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نمو الإنفاق على الصحة بالاعتماد على قيمة عام ١٩٧٨ الثابتة وهي ١٠٠.

متوسط النفقات الصحية المحسوبة للفرد الواحد باليوان في العام المذكور.

## الجدول ١٤

## الإنفاق على الصحة في ميزانيات الحكومة

| السنة | إجمالي الإنفاق على الصحة (بمليارات اليوان) | الإنفاق الحكومي على الصحة (بمليارات اليوان) | حصة الحكومة من المجموع (نسبة مئوية) | الإنفاق على الصحة كنسبة مئوية من إجمالي ميزانية الحكومة |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٠ | ٧٤,٣٠ | ١٨,٥٧ | ٢٥,٠ | ٦,٠٢ |
| ١٩٩١ | ٨٨,٨٦ | ٢٠,٢٣ | ٢٢,٨ | ٥,٩٧ |
| ١٩٩٢ | ١٠٩,٠٧ | ٢٢,٦٥ | ٢٠,٨ | ٦,٠٥ |
| ١٩٩٣ | ١٣٧,٠٤ | ٢٦,٩٤ | ١٩,٧ | ٥,٨٠ |
| ١٩٩٤ | ١٧٦,٨٦ | ٣٣,٨٤ | ١٩,١ | ٥,٨٤ |
| ١٩٩٥ | ٢٢٥,٧٨ | ٣٨,٣١ | ١٧,٠ | ٥,٦١ |
| ١٩٩٦ | ٢٨٥,٣٥ | ٤٦,١٠ | ١٦,٢ | ٥,٨١ |
| ١٩٩٧ | ٣٣٨,٤٩ | ٥٢,٢١ | ١٥,٤ | ٥,٦٥ |
| ١٩٩٨ | ٣٧٧,٦٥ | ٥٨,٧٢ | ١٥,٦ | ٥,٤٤ |
| ١٩٩٩ | ٤١٧,٨٦ | ٦٤,١٠ | ١٥,٣ | ٥,٠٠ |
| ٢٠٠٠ | ٤٧٦,٤٠ | ٧٠,٩٥ | ١٤,٩ | ٤,٥٠ |

*المصدر: الحولية الإحصائية الوطنية الصينية.*

## الجدول ١٥

## الميزانيات التي تخصصها الحكومة للصحة ونفقات الرعاية الصحية الأولية

## (بمليارات اليوان)

| | ١٩٩١ | ١٩٩٢ | ١٩٩٣ | ١٩٩٤ | ١٩٩٥ | ١٩٩٦ | ١٩٩٧ | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الميزانية التي تخصصها الحكومة للصحة | ٢٠ ٢٢٩ | ٢٢ ٦٥٣ | ٢٦ ٩٤٢ | ٣٣ ٨٤٣ | ٣٨ ٣٠٩ | ٤٦ ٠٩٥ | ٥٢ ٢٠٨ | ٥٨ ٧٢٣ | ٦٤ ٠٩٦ | ٧٠ ٩٥٢ |
| المبالغ المنفقة على الرعاية الصحية الأولية | ٨ ٧٩٨ | ١٠ ١٠٤ | ١٢ ٢٥٦ | ١٥ ٢٣٢ | ١٧ ٩٠٩ | ٢١ ٠٦٥ | ٢٤ ١٢٥ | ٢٦ ٢٨٥ | ٢٨ ٥٤٨ | ٣١ ١٦٥ |
| المبالغ المنفقة على الصحة في الأرياف | ٣ ٧٥٧ | ٤ ٢٩٤ | ٤ ٦٢٣ | ٦ ٠٣٠ | ٦ ٦٨٠ | ٧ ٤٦٦ | ٨ ١٤٩ | ٨ ٦١٠ | ٩ ٤٢١ | ١٠ ٠٦٥ |
| النفقات الطبية العامة | ٥ ٠٤١ | ٥ ٨١٠ | ٧ ٦٣٣ | ٩ ٢٠٢ | ١١ ٢٢٩ | ١٣ ٥٩٩ | ١٥ ٩٧٦ | ١٧ ٦٧٥ | ١٩ ١٢٧ | ٢١ ١٠٠ |
| نفقات الرعاية الصحية الأولية كنسبة مئوية من الإنفاق الإجمالي على الصحة | ٤٣,٤٩ | ٤٤,٦٠ | ٤٥,٤٩ | ٤٥,٠١ | ٤٦,٧٥ | ٤٥,٧٠ | ٤٦,٢١ | ٤٤,٧٦ | ٤٤,٥٤ | ٤٣,٩٢ |

*المصدر*: معهد اقتصاديات الصحة التابع لوزارة الصحة.

## الجدول ١٦

## معدل الوفيات في مرحلة الطفولة، ١٩٩١-٢٠٠٠ (لكل ألف طفل)

| | على صعيد البلاد | | | في المدن | | | في الأرياف | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | معدل وفيات المولودين الجدد | معدل وفيات الرُضع | معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة | معدل وفيات المولودين الجدد | معدل وفيات الرُضع | معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة | معدل وفيات المولودين الجدد | معدل وفيات الرُضع | معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة |
| ١٩٩١ | ٣٣,١ | ٥٠,٢ | ٦١,٠ | ١٢,٥ | ١٧,٣ | ٢٠,٩ | ٣٧,٩ | ٥٨,٠ | ٧١,١ |
| ١٩٩٢ | ٣٢,٥ | ٤٦,٧ | ٥٧,٤ | ١٣,٩ | ١٨,٤ | ٢٠,٧ | ٣٦,٨ | ٥٣,٢ | ٦٥,٦ |
| ١٩٩٣ | ٣١,٢ | ٤٣,٦ | ٥٣,١ | ١٢,٩ | ١٥,٩ | ١٨,٣ | ٣٥,٤ | ٥٠,٠ | ٦١,١ |
| ١٩٩٤ | ٢٨,٥ | ٣٩,٩ | ٤٩,٦ | ١٢,٢ | ١٥,٥ | ١٨,٠ | ٣٢,٣ | ٤٥,٦ | ٥٦,٩ |
| ١٩٩٥ | ٢٧,٣ | ٣٦,٤ | ٤٤,٥ | ١٠,٦ | ١٤,٢ | ١٦,٤ | ٣١,١ | ٤١,٦ | ٥١,١ |
| ١٩٩٧ | ... | ٣٣,١ | ٤٢,٣ | ... | ١٣,١ | ١٥,٥ | ... | ٣٧,٧ | ٤٨,٥ |
| ١٩٩٨ | ٢٢,٣ | ٣٣,٢ | ٤٢,٠ | ١٠,٠ | ١٣,٥ | ١٦,٢ | ٢٥,١ | ٣٧,٧ | ٤٧,٩ |
| ١٩٩٩ | ٢٢,٢ | ٣٣,٣ | ٤١,٤ | ٩,٥ | ١١,٩ | ١٤,٣ | ٢٥,١ | ٣٨,٢ | ٤٧,٧ |
| ٢٠٠٠ | ٢٢,٨ | ٣٢,٢ | ٣٩,٧ | ٩,٥ | ١١,٨ | ١٣,٨ | ٢٥,٨ | ٣٧,٠ | ٤٥,٧ |

*المصدر*: وزارة الصحة.

## الجدول ١٧

## التحسينات المُدخلة على شبكات توزيع المياه في جميع أرجاء البلد

| | الوحدة | نهاية عام ١٩٨٧ | نهاية عام ١٩٨٩ | نهاية عام ١٩٩١ | نهاية عام ١٩٩٣ | نهاية عام ٢٠٠١ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد السكان المنتفعين من التحسينات المدخلة على شبكات توزيع المياه | بالملايين | ٥٠٩,٩٤ | ٦١٥,٤٣ | ٧٠٥,٥٥ | ٧٦٢,١١ | ٦٨١,١٣ |
| نسبة مئوية من سكان الأرياف | بالنسبة المئوية | ٦٠,٢ | ٧٠,٣ | ٧٧,٠ | ٨٢,٩ | ٩١,٠ |
| نوع التحسينات المُدخلة على شبكات توزيع المياه: | | | | | | |
| - محطات المياه التي تضخ المياه إلى الحنفيات | بالوحدات | ٢٠٤ ١٠٧ | ٣٠٢ ٠٩٦ | ٥٢٢ ٦٩١ | ٥٩١ ٢٥١ | ٦٩٤ ١٣٨ |
| عدد السكان المستفيدين | بالملايين | ١٧٤,١٥ | ٢٢٧,٢٥ | ٣٠٠,٩٢ | ٣٥٠,٠٧ | ٥٢١,٤٦ |
| كنسبة مئوية من عدد السكان الإجمالي | بالنسبة المئوية | ٣٤,٢ | ٣٦,٩ | ٤٢,٧ | ٤٥,٩ | ٥٥,١ |
| - الآبار والمضخات اليدوية | بالملايين | ٤٨,٢٣٠ | ٣٠,٤١٠ | ٣٦,٠٧٠ | ٣٩,٧٦٠ | ٦٧,٢٥٠ |
| عدد السكان المستفيدين | بالملايين | ١٣٧,٧٢ | ١٨٣,٩٨ | ١٩٨,٩٨ | ٢٠٦,٦٢ | ٢١٢,١٤ |
| كنسبة مئوية من عدد السكان الإجمالي | بالنسبة المئوية | ٢٧ | ٢٩,٩ | ٢٨,٢ | ٢٧,١ | ٢٢,٤ |
| - تحسينات أخرى | بالملايين | ١٩٨,٠٧ | ٢٠٤,٢٢ | ٢٠٥,٦٥ | ٢٠٥,٤٢ | ١٢٧,٥٣ |
| كنسبة مئوية من عدد السكان الإجمالي | بالنسبة المئوية | ٣٨,٨ | ٣٣,٢ | ٢٩,١ | ٢٧,٠ | ١٤,٨ |

*المصدر*: وزارة الصحة.

ملاحظة: جميع الأرقام مجاميع تراكمية.

## الجدول ١٨

## معدلات التلقيح على الصعيد الوطني ومعدلات الإصابة بالأمراض ذات الصلة

| | معدل الإصابات (١/٠٠٠ ٠٠١) | | | | معدل التلقيح حتى بلوغ ١٢ شهراً من العمر (نسبة مئوية) | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الدفتريا | السعال الديكي | شلل الأطفال | الحصبة | لقاح ضد مرض التدرن | لقاح ضد الدفتريا والسعال الديكي والكزاز | لقاح ضد شلل الأطفال | لقاح ضد الحصبة |
| ١٩٨٠ | ١,٠٠ | ٦٢,٨٢ | ٠,٧٦ | ١١٤,٨٨ | ... | ... | ... | ... |
| ١٩٨٥ | ٠,١٤ | ١٤,٢٢ | ٠,١٥ | ٤٠,٣٧ | ... | ... | ... | ... |
| ١٩٨٧ | ٠,٠٤ | ٥,٦١ | ٠,١٨ | ٩,٨٨ | ٨٥ | ٧٤ | ٧٨ | ٧٧ |
| ١٩٨٩ | ٠,٠٣ | ٢,٤٦ | ٠,٤٢ | ٧,٧٧ | ... | ... | ... | ... |
| ١٩٩١ | ٠,٠٢ | ٠,٩٤ | ٠,١٧ | ١٠,٩ | ٩٦ | ٩٥ | ٩٦ | ٩٥ |
| ١٩٩٤ | ... | ... | ... | ... | ٩٤ | ٩٣ | ٩٤ | ٨٩ |
| ١٩٩٥ | ... | ... | ... | ... | ٩٢ | ٩٢ | ٩٤ | ٩٣ |
| ١٩٩٦ | ... | ... | ... | ... | ٩٧ | ٩٥ | ٩٦ | ٩٧ |
| ١٩٩٧ | ... | ... | ... | ... | ٩٦ | ٩٦ | ٩٧ | ٩٦ |
| ١٩٩٩ | ... | ... | ... | ... | ٩٧,٢ | ٩٢,٠ | ٩٢,٧ | ٩٣,٦ |
| ٢٠٠٠ | ... | ... | ... | ... | ٩٧,٨ | ٩٧,٩ | ٩٨,٠ | ٩٧,٤ |
| ٢٠٠١ | ... | ... | ... | ... | ٩٧,٦ | ٩٨,٣ | ٩٨,٣ | ٩٧,٧ |

*المصدر*: وزارة الصحة.

## الجدول ١٩

## المرافق الصحية في القرى الزراعية على الصعيد الوطني

| | الوحدات | ١٩٨٥ | ١٩٨٨ | ١٩٩٠ | ١٩٩٢ | ١٩٩٣ | ١٩٩٥ | ٢٠٠١ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القرى الإدارية | قرية | ٧١٦ ٦٣٩ | ٧٣٤ ٠٩٥ | ٧٤٩ ٩٦٣ | ٧٣٥ ٣٥٥ | ٧٣١ ٧٥٥ | ٧٣٦ ٦٧١ | ٧١٠ ٠١٢ |
| القرى التي توجد فيها عيادات | قرية | ٦٢٥ ٩٩٢ | ٦٤١ ٠٧٦ | ٦٤٦ ٥٢٩ | ٦٥١ ٠٣١ | ٦٥١ ٨٦١ | ٦٥٥ ١٠٥ | ٦٣٧ ٠٨٤ |
| نسبة مئوية من إجمالي القرى الإدارية | نسبة مئوية | ٨٧,٣٥ | ٨٧,٣٣ | ٨٦,٢١ | ٨٨,٥ | ٨٩,١ | ٨٨,٩ | ٨٩,٧ |
| عدد العيادات الريفية | عيادة | ٧٧٧ ٦٧٤ | ٨٠٦ ٤٩٧ | ٨٠٣ ٩٥٦ | ٧٩٦ ٥٢٣ | ٨٠٦ ٩٤٥ | ٨٠٤ ٣٥٢ | ٦٩٨ ٩٦٦ |
| العيادات التي تؤسسها القرية أو الجماعية | عيادة | ٣٠٥ ٥٣٧ | ٢٨٧ ٥٨٦ | ٢٦٦ ١٣٧ | ٢٩٤ ٤١٧ | ٢٧٩ ٣٨٢ | ٢٩٧ ٤٦٢ | ٢٨٩ ٠٩١ |
| التي يشترك في تأسيسها أطباء القرى و/أو عاملو القرى الصحيون | عيادة | ٨٨ ٨٠٣ | ٧٨ ٨٧٣ | ٨٧ ١٤٩ | ٨٣ ٧٤٢ | ٩٤ ٧٠٠ | ٩٠ ٦٨١ | ٩٢ ٥٥٥ |
| مستشفيات البلدات | مستشفى | ٢٩ ٧٦٩ | ٢٩ ٨٤٥ | ٢٩ ٩٦٣ | ٣٤ ٢١٣ | ٣٤ ٩١٤ | ٣٦ ٣٨٨ | ٤٤ ٨٥٧ |
| التي يؤسسها أفراد | مستشفى | ٣٢٣ ٩٠٤ | ٣٦٩ ٢٠٩ | ٣٨١ ٨٤٤ | ٣٥٠ ٦٣٣ | ٣٧٤ ٢٩٦ | ٣٥٤ ٩٨١ | ٢٥٥ ٤٢٣ |
| مرافق أخرى | مستشفى | ٢٩ ٦٦١ | ٤٠ ٩٨٤ | ٣٨ ٨٦٣ | ٣٣ ٥١٨ | ٢٣ ٦٦٣ | ٢٢ ٨٧٦ | ١٧ ٠٤٠ |
| الأطباء والعاملون الصحيون في القرى | أفراد | ١ ٢٩٣ ٠٩٤ | ١ ٢٤٧ ٠٤٥ | ١ ٢٣١ ٥١٠ | ١ ٢٦٩ ٠٦١ | ١ ٣٢٥ ١٠٦ | ١ ٣٣١ ٠١٧ | ١ ٢٩٠ ٥٩٥ |
| أطباء القرى | أفراد | ٦٤٣ ٠٢٢ | ٧٣١ ٦٥٣ | ٧٧٦ ٨٥٩ | ٨١٦ ٥٥٧ | ٩١٠ ٦٦٤ | ٩٥٥ ٩٣٣ | ١ ٠٢١ ٥٤٢ |
| العاملون الصحيون | أفراد | ٦٥٠ ٠٧٢ | ٥١٥ ٣٩٢ | ٤٥٤ ٦٥١ | ٤٥٢ ٥٠٤ | ٤١٤ ٤٤٢ | ٣٧٥ ٠٨٤ | ٢٦٩ ٠٥٣ |
| عدد الأطباء والعاملين الصحيين في القرى لكل ١ ٠٠٠ ساكن من سكان الأرياف | أفراد | ١٥٥ | ١٤٤ | ١٣٨ | ١٤١ | ١٤٧ | ١٤٨ | ١٤١ |

*المصدر*: وزارة الصحة.

ملاحظة: "أطباء القرى" هم موظفون اجتازوا امتحانات إدارة الصحة في الأقاليم وحصلوا على شهادة منها.

## الجدول ٢٠

## النساء اللواتي يحصلن على رعاية صحية من موظفين مدربين أثناء فترة الحمل وعند الولادة، ١٩٩٦-٢٠٠١

| السنة | خلال فترة الحمل (نسبة مئوية) | عند الولادة (نسبة مئوية) |
|---|---|---|
| ١٩٩٦ | ٨٣,٦٩ | ٨٠,٠٦ |
| ١٩٩٧ | ٨٥,٨٩ | ٨٢,٨٥ |
| ١٩٩٨ | ٨٧,١٣ | ٨٣,٩١ |
| ١٩٩٩ | ٨٩,٢٥ | ٨٥,٨٦ |
| ٢٠٠٠ | ٨٩,٣٦ | ٨٦,١٥ |
| ٢٠٠١ | ٩٠,٣١ | ٨٧,١٥ |

*المصدر*: وزارة الصحة.

## الجدول ٢١

## معدل وفيات الأمهات، ١٩٩٦-٢٠٠١ (على الصعيد الوطني، في المدن والأرياف)

| السنة | معدل وفيات الأمهات (١/١٠٠ ٠٠٠) | | | النسبة (نسبة مئوية) | |
|---|---|---|---|---|---|
| | على الصعيد الوطني | في المدن | في المناطق الريفية | قبل الولادة | بعد الولادة |
| ١٩٩٦ | ٦٣,٩ | ٢٩,٢ | ٨٦,٤ | ٢٠,٠ | ٨٠,٠ |
| ١٩٩٧ | ٦٣,٦ | ٣٨,٣ | ٨٠,٤ | ٢٢,٦ | ٧٧,٤ |
| ١٩٩٨ | ٥٦,٢ | ٢٨,١ | ٧٥,٥ | ٢٤,٩ | ٧٥,١ |
| ١٩٩٩ | ٥٨,٧ | ٢٦,٢ | ٧٩,٧ | ٢٢,٧ | ٧٧,٣ |
| ٢٠٠٠ | ٥٣,٠ | ٢٨,٩ | ٦٧,٢ | ٢٢,٠ | ٧٨,٠ |
| ٢٠٠١ | ٥٠,٢ | ٣٣,١ | ٦١,٩ | ١٩,٢ | ٨٠,٨ |

*المصدر*: وزارة الصحة.

## الجدول ٢٢

## مؤسسات الرعاية الصحية الموفرة للنساء والأطفال على الصعيد الوطني

| | ١٩٤٩ | ١٩٥٧ | ١٩٦٥ | ١٩٧٥ | ١٩٨٥ | ١٩٩٠ | ١٩٩٥ | ٢٠٠١ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مستشفيات النساء والأطفال | ٨٠ | ٩٦ | ١١٥ | ١٠٣ | ٢٧٢ | ٣٢٨ | ٣٩٦ | ٥٨٤ |
| عدد الأسرَّة | ١ ٧٦٢ | ٦ ٧٩٤ | ٩ ٢٣٣ | ٨ ٣٠٧ | ٢٤ ٤٤٣ | ٣٢ ٣٠٤ | ٣٨ ٣٦٨ | ٤١ ٤٣١ |
| مستشفيات طب الأطفال | ٥ | ١٦ | ٢٨ | ٢٣ | ٢٦ | ٣٣ | ٣٥ | ٣٧ |
| عدد الأسرَّة | ١٣٩ | ٢ ٢٩٥ | ٤ ٥٢٧ | ٤ ٥٤٦ | ٦ ٢٠٩ | ٧ ٨٦٦ | ٩ ٤٠٧ | ٩ ٩٠٧ |
| مراكز الرعاية الصحية للنساء والأطفال | ٩ | ٤ ٥٩٩ | ٢ ٧٩٥ | ٢ ٠٢٥ | ٢ ٧٢٤ | ٢ ٨٢٠ | ٢ ٨٣٢ | ٢ ٥٤٨ |
| عدد الأسرَّة | ١٣٩ | ٢ ٢٩٥ | ٤ ٥٢٧ | ١ ٤٠٦ | ١٠ ١١٠ | ١٤ ٢٦٣ | ٢١ ٦١٨ | ٣٢ ٥٦٠ |
| الأطباء المختصون في التوليد | ... | ٤ ١٩٤ | ٩ ٢١٨ | ... | ٤٤ ٦٨٠ | ٩٢ ٣٥٩ | ... | ١٢٧ ٨٦٤ |
| الأطباء المختصون في أمراض الأطفال | ... | ٤ ٥٣٩ | ١٠ ٢٨١ | ... | ٣٦ ١٦٢ | ٥٦ ٦٦١ | ... | ٦٥ ٩٩٥ |
| القابلات | ١٣ ٩٠٠ | ٣٥ ٧٧٤ | ٤٥ ٦٣٩ | ٦٤ ٨٧٥ | ٧٥ ٥١٧ | ٥٨ ٣٩٧ | ٤٨ ٩٩٧ | ٤٢ ١٤٠ |
| القابلات في الأرياف | ... | ٦٥٧ ٣٣٥ | ٦٨٥ ٧٤٠ | ٦١٥ ١٨٤ | ٥١٣ ٩٧٧ | ٤٧٠ ٩٨٢ | ٣٥٩ ٠٥٢ | ٢٢٦ ٩٣٤ |

*المصدر*: وزارة الصحة.

*ملاحظة*: لأغراض إحصائية، أُدرجت تحت بند مستشفيات النساء والأطفال، أرقام عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠ الخاصة بمستشفيات التوليد وبعدد أسرَّتها.

الأرقام المدرجة في إطار عام ١٩٦٥ بشأن الأطباء المختصين في التوليد وفي أمراض الأطفال، هي في الواقع أرقام عام ١٩٦٣، وبالمثل، الأرقام المدرجة في إطار عام ٢٠٠١ بشأن الفئتين المذكورتين من الأطباء تخص عام ٢٠٠٠.

## الجدول ٢٣

## توزيع المحطات الـ ٢٨ الموجودة في الصين لرصد نوعية الهواء ونقاط مراقبة الأمراض

| محطات رصد نوعية الهواء | محطات مراقبة الأمراض | محطات رصد نوعية الهواء | محطات مراقبة الأمراض |
|---|---|---|---|
| جنغجو | مدينة جنغجو | لاسا | مدينة لاسا/دائرة شنغغوان |
| ييننشوان | مدينة ييننشوان | لانجو | مدينة لانجو/دائرة شنغغوان |
| شينينغ | مدينة شينينغ/وسط المدينة | كونمينغ | مدينة كونمينغ/دائرة بانلونغ |
| شي آن | مدينة شي آن/دائرة بيلين | هوهيهاوته | مدينة هوهيهاوته/دائرة هويمين |
| وولوموتشي | مدينة وولوموتشي/دائرة تيانشان | هيفاي | مدينة هيفاي/دائرة جونغشي |
| ووهان | مدينة ووهان/دائرة جيانغ آن | هانغجو | مدينة هانغجو/دائرة شياشنغ |
| تيانجين | دائرة هيبينغ | هايكو | مدينة هايكو/دائرة بو آي |
| تاييوان | مدينة تاييوان/دائرة بيشينغ | هاربين | مدينة هاربين/دائرة نانغانغ |
| شيجياجوانغ | مدينة شيجياجوانغ/دائرة شانغ آن | غويانغ | مدينة غويانغ/دائرة نانمينغ |
| شانغهاي | دائرة لووان | غوانغجو | مدينة غوانغجو/دائرة يويشيو |
| نانينغ | مدينة نانينغ | فوجو | مدينة فوجو/دائرة سانغشان |
| نانجينغ | مدينة نانجينغ/دائرة شوانوو | شينغدو | مدينة شينغدو/دائرة تشينغيانغ |
| نانتشانغ | مدينة نانتشانغ/دائرة دونغهو | تشانغشا | مدينة تشانغشا/الدائرة الشرقية |
| بيجينغ | دائرة دونغشينغ | شانغشون | مدينة شانغشون/دائرة نانغوان |

*المصدر*: وزارة الصحة.

## الرسوم البيانية

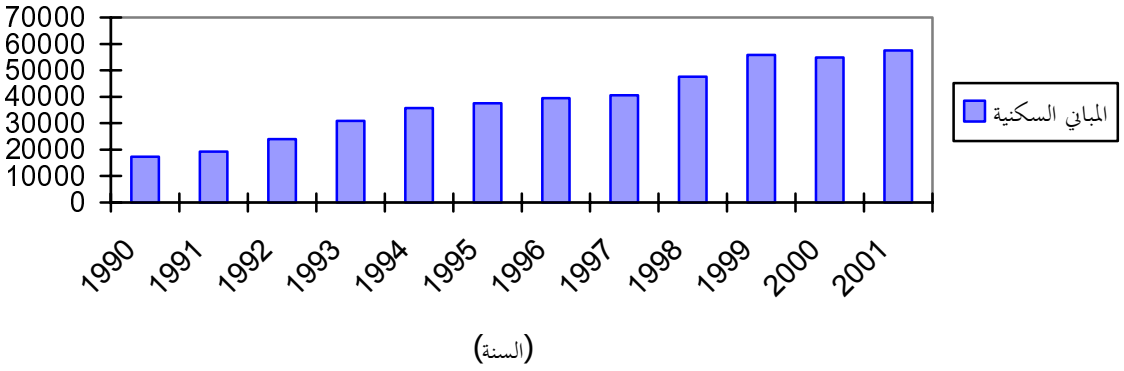


الرسم البياني ١: المباني السكنية الجديدة في المدن والبلدات على الصعيد الوطني، ١٩٩٠-٢٠٠١. الأرقام المدرجة على يسار الرسم معبّر عنها بعشرات آلاف الأمتار المربعة. (× ١٠ ٠٠٠)

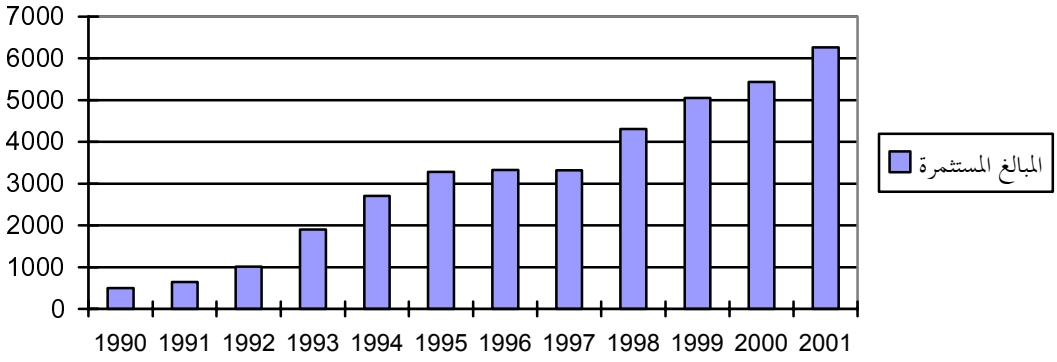


الرسم البياني ٢: المبالغ المستثمرة في المباني السكنية في المدن والبلدات على الصعيد الوطني، ١٩٩٠-٢٠٠١. الأرقام المدرجة على يسار الرسم معبّر عنها بمئات ملايين اليوان.

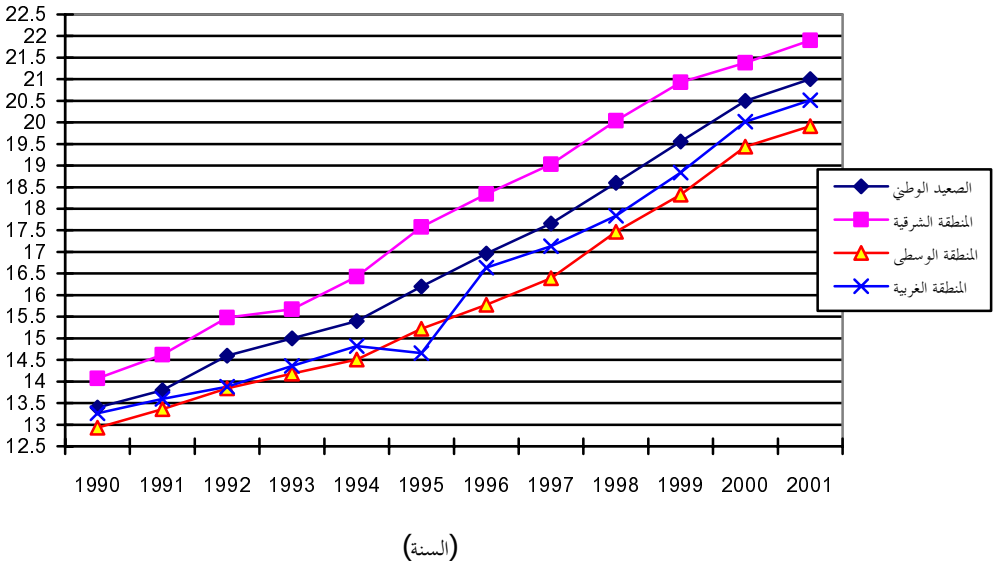


الرسم البياني ٣: متوسط المساحة الأرضية المخصصة للفرد الواحد من المقيمين في المدن، ١٩٩٠-٢٠٠١. الأرقام المُدرجة على يسار الرسم معبّر عنها بالأمتار المربعة.

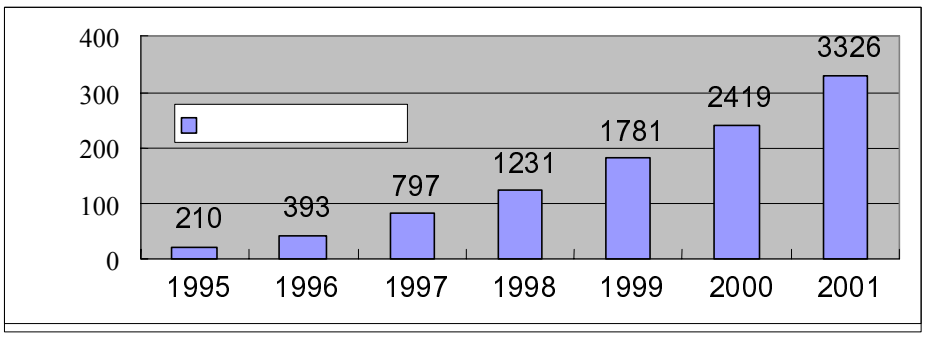


الرسم البياني ٤: نمو الأموال المتراكمة، ١٩٩٥-٢٠٠١. الأرقام المدرجة على يسار الرسم معبّر عنها بمليارات اليوان.

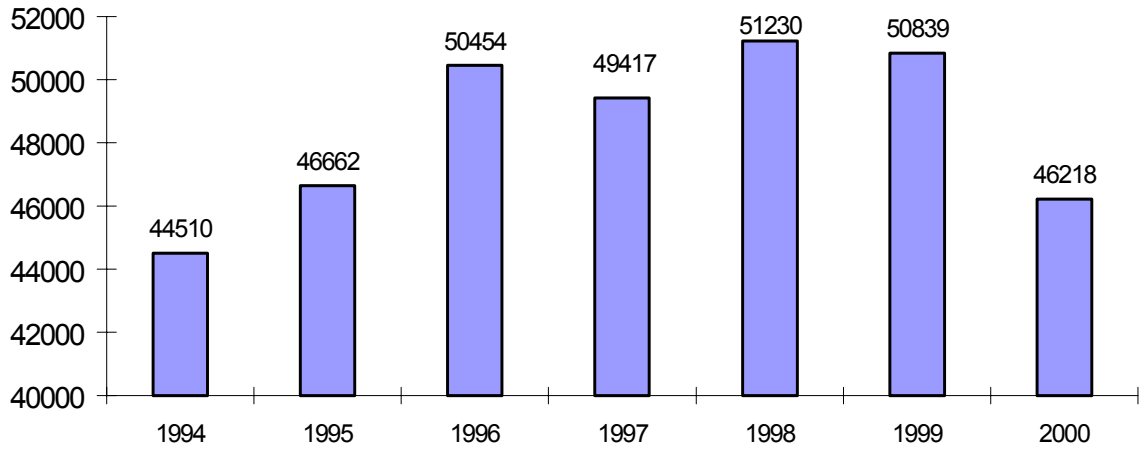


الرسم البياني ٥: إنتاج الحبوب في الصين. الأرقام المدرجة على يسار الرسم معبّر عنها بعشرات آلاف من الأطنان. (× ١٠ ٠٠٠)

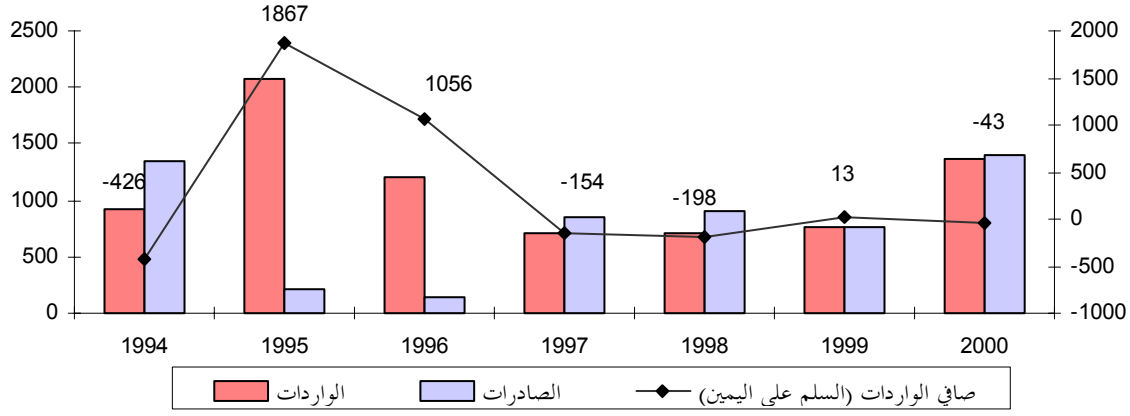


الرسم البياني ٦: واردات الصين من الحبوب (مظلّلة) وصادراتها (غير مظللة). يبيِّن الخط صافي الواردات. والأرقام العمودية معبّر عنها بعشرات آلاف الأطنان. (× ١٠ ٠٠٠)

*المصدر:* الرسوم البيانية من ١ إلى ٤: وزارة التعمير؛ الرسمان البيانيان ٥ و٦: وزارة الزراعة.

## الجزء الثاني

# منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة

### مقدمة

٢٨٤- طلبت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ويشار إليها فيما يلي باللجنة) من منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، في الفقرة ٤٨ من ملاحظاتها الختامية التي قدمتها في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠١ على التقرير الأولي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة المقدم بموجب العهد[٧]، أن تقدم بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ معلومات عما أحرزته من تقدم في تنفيذ توصية اللجنة الواردة في الفقرة ٣٠ (التمييز العنصري) من الملاحظات الختامية. كما طلبت اللجنة من "المنطقة" أن تقدم تقريرها الدوري الثاني الكامل "وفقاً للتواريخ المحددة لتقديم التقارير".

٢٨٥- لقد تجاوزت الأحداث بعض الشيء هذين الطلبين. فقد أودعت جمهورية الصين الشعبية صك تصديقها على العهد لدى الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠١. وأصبح العهد نافذاً في الصين بعد ذلك بثلاثة أشهر (٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١). وعملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨٨/١٩٨٤ (الذي عدل المادة ١٦ من العهد)، طُلب من الصين أن تقدم تقريرها الأولي بموجب العهد بعد سنتين من هذا التاريخ. ولهذا السبب، فإن التقرير الحالي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة يشكل جزءاً من التقرير الأولي للصين.

٢٨٦- وقد تضمن التقرير الأولي معلومات مفصلة عن القوانين والسياسات والممارسات المطبقة ضماناً لامتثال هونغ كونغ لأحكام العهد. ويعد الكثير منها قديم العهد وبميل، بحكم طبيعته، إلى أن يبقى دون تغيير - أو إلى أن يتغير تغيراً طفيفاً - مع مرور الزمن. ولا نعتزم هنا تكرار وصف أو توضيح هذه المسائل في هذا التقرير وسنبيّن في مناسبات كثيرة أنه "لم تحدث تغييرات هامة [بشأن الموضوع قيد البحث] وأن الوضع لا يزال أساساً كما توضحه الفقرات [من خ إلى ذ] من التقرير الأولي". ولقد اتخذنا هذا النهج تحاشياً للتكرار والمبالغة في طول التقرير وتقيداً بالمبادئ التوجيهية الواردة في دليل الأمم المتحدة الإرشادي لإعداد التقارير (الصفحة ٦٧، الفقرة الأخيرة).

٢٨٧- لهذه الأسباب، أُعد هذا التقرير الدوري الثاني ليكون أقصر من التقرير الأولي. وهو يركز على ما يلي:

(أ) تقديم معلومات وتوضيحات بشأن التطورات الهامة التي حدثت منذ النظر في التقرير الأولي؛

(ب) تحديث المعلومات الواردة عن أي تطورات كانت تجري وقت النظر في التقرير الأولي الذي قدم في عام ٢٠٠١، وهي تطورات تعهدنا بصددها بأن نبلغ اللجنة بما سنحرزه من تقدم أو ما سنخلص إليه من استنتاجات في المستقبل؛

(ج) تقديم ردود على الشواغل والتوصيات التي أبدتها اللجنة في ملاحظاتها الختامية.

# أولاً - الأرض والسكان

٢٨٨- تـــرد أدناه بيانات إحصائية عن سكان منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة فضلاً عن مؤشرات اجتماعية واقتصادية منتقاة.

## السكان بحسب الجنس

| الجنس | منتصف ١٩٨٧ (بالملايين) | منتصف ١٩٩٢ (بالملايين) | منتصف ١٩٩٩ (بالملايين) | منتصف ٢٠٠٠ (بالملايين) | نهاية ٢٠٠٠ (بالملايين) | منتصف ٢٠٠١ (بالملايين) | نهاية ٢٠٠١ (بالملايين) | منتصف ٢٠٠٢ (بالملايين) | نهاية ٢٠٠٢* (بالملايين) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الذكور | ٢,٩ | ٢,٩ | ٣,٣ | ٣,٣ | ٣,٣ | ٣,٣ | ٣,٣ | ٣,٣ | ٣,٣ |
| الإناث | ٢,٧ | ٢,٩ | ٣,٣ | ٣,٤ | ٣,٤ | ٣,٤ | ٣,٥ | ٣,٥ | ٣,٥ |
| المجموع | ٥,٦ | ٥,٨ | ٦,٦ | ٦,٧ | ٦,٧ | ٦,٧ | ٦,٨ | ٦,٨ | ٦,٨ |

* أرقام أولية.

## السكان بحسب الفئة العمرية والجنس

| العمر | الجنس | النسبة المئوية من مجموع عدد السكان | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | منتصف ١٩٨٧ | منتصف ١٩٩٢ | منتصف ١٩٩٩ | منتصف ٢٠٠٠ | نهاية ٢٠٠٠ | منتصف ٢٠٠١ | نهاية ٢٠٠١ | منتصف ٢٠٠٢ | نهاية ٢٠٠٢* |
| دون الـ ١٥ | ذكور | ١١,٧ | ١٠,٦ | ٩,١ | ٨,٨ | ٨,٦ | ٨,٥ | ٨,٤ | ٨,٣ | ٨,٢ |
| | إناث | ١٠,٨ | ٩,٩ | ٨,٤ | ٨,٢ | ٨,٠ | ٧,٩ | ٧,٩ | ٧,٨ | ٧,٧ |
| ١٥-١٨ | ذكور | ٣,٣ | ٢,٩ | ٢,٩ | ٢,٩ | ٢,٨ | ٢,٧ | ٢,٧ | ٢,٦ | ٢,٦ |
| | إناث | ٣,٠ | ٢,٧ | ٢,٧ | ٢,٧ | ٢,٦ | ٢,٦ | ٢,٥ | ٢,٥ | ٢,٥ |
| (صفر-١٨) | ذكور | ١٥,٠ | ١٣,٥ | ١١,٩ | ١١,٦ | ١١,٤ | ١١,٢ | ١١,١ | ١١,٠ | ١٠,٨ |
| | إناث | ١٣,٨ | ١٢,٦ | ١١,١ | ١٠,٨ | ١٠,٦ | ١٠,٥ | ١٠,٤ | ١٠,٣ | ١٠,٢ |
| ١٩-٦٤ | ذكور | ٣٣,١ | ٣٣,٣ | ٣٢,٥ | ٣٢,٥ | ٣٢,٥ | ٣٢,٥ | ٣٢,٥ | ٣٢,٤ | ٣٢,٣ |
| | إناث | ٣٠,٢ | ٣١,٦ | ٣٣,٦ | ٣٤,١ | ٣٤,٤ | ٣٤,٦ | ٣٤,٨ | ٣٤,٩ | ٣٥,٠ |
| ٦٥ وما فوق | ذكور | ٣,٤ | ٤,٠ | ٤,٩ | ٥,٠ | ٥,١ | ٥,٢ | ٥,٢ | ٥,٣ | ٥,٤ |
| | إناث | ٤,٥ | ٥,٠ | ٥,٨ | ٥,٩ | ٦,٠ | ٦,٠ | ٦,١ | ٦,٢ | ٦,٣ |
| جميع الفئات العمرية | ذكور | ٥١,٤ | ٥٠,٨ | ٤٩,٤ | ٤٩,٢ | ٤٩,٠ | ٤٨,٩ | ٤٨,٨ | ٤٨,٦ | ٤٨,٥** |
| | إناث | ٤٨,٦ | ٤٩,٢ | ٥٠,٦ | ٥٠,٨ | ٥١,٠ | ٥١,١ | ٥١,٢ | ٥١,٤ | ٥١,٥ |

* أرقام أولية.

** أصـــبح حساب تقديرات عدد السكان يرتكز اعتباراً من آب/أغسطس ٢٠٠٠ على أساس "عدد السكان المقيمين". وكان يعتمد في السابق على النهج "الواقعي الشامل" الذي يحسب بموجبه عدد جميع المقيمين الدائمين وغير الدائمين والزائرين الموجودين في هونغ كونغ في فترة زمنية مرجعية. وقد أعدنا على هذا الأساس النظر في الإحصائيات السكانية وفي إحصائيات أخرى متصلة بها كانت قد أعدت لعام ١٩٩٦ وما بعده.

## المستوى التعليمي (لدى السكان في الخامسة عشرة وما فوق)*

| المستوى التعليمي | النسبة المئوية | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٨٦ | | ١٩٩١ | | ١٩٩٦ | | ٢٠٠١ | | ٢٠٠٢ | |
| | ذكور | إناث | ذكور | إناث | ذكور | إناث | ذكور | إناث | ذكور | إناث |
| لا تعلـــيم/روضة أطفال | ٧,٠ | ٢١,٦ | ٧,١ | ١٨,٥ | ٥,١ | ١٣,٨ | ٤,٦ | ١٢,٠ | ٣,٤ | ١٠,٢ |
| ابتدائي | ٣٠,٨ | ٢٧,٧ | ٢٦,١ | ٢٤,٣ | ٢٢,٧ | ٢٢,٦ | ٢٠,٤ | ٢٠,٦ | ٢٠,٧ | ٢١,٣ |
| ثانوي وما فوق | ٦٢,٢ | ٥٠,٧ | ٦٦,٨ | ٥٧,٢ | ٧٢,٢ | ٦٣,٦ | ٧٥,٠ | ٦٧,٤ | ٧٥,٩ | ٦٨,٥ |
| | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ |

* أُخذت الأرقام للعامين ١٩٩١ و٢٠٠١ عن الإحصاء السكاني الذي أجري في هاتين السنتين؛ وأُخذت الأرقام للعامين ١٩٨٦ و١٩٩٦ عن الإحصاءات الثانوية ذات الصلة. بينما أخذت الأرقام لعام ٢٠٠٢ عن الدراسة الاستقصائية العامة للأسر المعيشية.

## معدل الإلمام بالقراءة والكتابة*

| ١٩٨٤ | ١٩٩٦ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ |
|---|---|---|---|---|
| ٪٨٥,٧ | ٪٩٠,٤ | ٪٩٢,٤ | ٪٩٢,٧ | ٪٩٣,٠ |

* يشـــير معدل الإلمام بالقراءة والكتابة إلى نسبة الأشخاص في ســـن الخامسة عشرة وما فوق الذين بلغوا مستوى التعليم الابتدائي أو ما فوق. وقد أُخذت الأرقام عن الدراسة الاستقصائية العامة للأسر المعيشية.

## النسبة المئوية للسكان (باستثناء البكم) في الخامسة من العمر وما فوق بحسب اللغة أو اللهجة المستعملة عادةً

| اللغة أو اللهجة المستعملة عادة | النسبة المئوية | | |
|---|---|---|---|
| | ١٩٩١ | ١٩٩٦ | ٢٠٠١* |
| الكانتونية | ٨٨,٧ | ٨٨,٧ | ٨٩,٢ |
| بوتونغوا | ١,١ | ١,١ | ٠,٩ |
| لهجات صينية أخرى | ٧,١ | ٥,٨ | ٥,٥ |
| الإنكليزية | ٢,٢ | ٣,١ | ٣,٢ |
| غيرها | ١,٠ | ١,٣ | ١,٢ |
| | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ |

* الأرقام عن عام ٢٠٠٢ غير متوفرة.

## المعدلات الإجمالية للولادات والوفيات

| | ١٩٨٧ | ١٩٩٢ | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢* |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المعدلات الإجمالية للولادات (لكل ١ ٠٠٠ نسمة) | ١٢,٦ | ١٢,٣ | ٨,١ | ٧,٨ | ٨,١ | ٧,٢ | ٧,١ |
| المعدلات الإجمالية للوفيات (لكل ١ ٠٠٠ نسمة) | ٤,٨ | ٥,٣ | ٥,٠ | ٥,٠ | ٥,١ | ٥,٠ | ٥,٠ |

* أرقام أولية.

## متوسط العمر المتوقع عند الولادة (عدد السنوات)

| الجنس | ١٩٨٧ | ١٩٩٢ | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢* |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الذكور | ٧٤,٢ | ٧٤,٨ | ٧٧,٤ | ٧٧,٧ | ٧٨,٠ | ٧٨,٤ | ٧٨,٧ |
| الإناث | ٧٩,٧ | ٨٠,٧ | ٨٣,٠ | ٨٣,٢ | ٨٣,٩ | ٨٤,٦ | ٨٤,٧ |

* أرقام أولية.

## معدل وفيات الرضّع (لكل ١ ٠٠٠ مولود حي)

| ١٩٨٧ | ١٩٩٢ | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢* |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٧,٤ | ٤,٨ | ٣,٢ | ٣,١ | ٣,٠ | ٢,٦ | ٢,٤ |

* أرقام أولية.

## معدل وفيات الأمهات (عدد الوفيات لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي مسجل)

| ١٩٨٧ | ١٩٩٢ | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠* | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢** |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٤,٣ | ٥,٥ | ١,٩ | ٢,٠ | ٥,٦ | ٢,٠ | ٤,٢ |

* تعد الزيادة الكبيرة ظاهرياً التي طرأت في عام ٢٠٠٠ نتيجةً للانخفاض الشديد في عدد الوفيات. ففي عام ١٩٩٩، سجلت ٥١٣ ٥٠ حالة ولادة وحالة وفاةٍ واحدة. وفي عام ٢٠٠٠، سجلت ٧٢٠ ٥٣ حالة ولادة وثلاث حالات وفيات. وفي عام ٢٠٠١، سجلت ١٤٤ ٤٩ حالة ولادة وحالة وفاةٍ واحدة. وفي عام ٢٠٠٢، سجلت ١١٩ ٤٨ حالة ولادة وحالتا وفاة.

** أرقام أولية.

## معدل الخصوبة

| | ١٩٨٧ | ١٩٩٢ | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١* |
|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل الخصوبة العام (لكل ١ ٠٠٠ امرأة – باستثناء الخادمات الأجنبيات – تبلغ من العمر ما بين ١٥ و٤٩ سنة) | ٤٧,٩ | ٤٦,٣ | ٢٩,٣ | ٢٨,١ | ٢٩,٥ | ٢٦,٢ |

* ارتبط الانخفاض في معدل الخصوبة العام خلال الفترة ١٩٨٧-٢٠٠١ بعددٍ من العوامل مثل تأجيل الزواج، وإرجاء الولادات وتخفيض عددها ووتيرة الولادات، والمناخ الاقتصادي غير المواتي. أما الأرقام عن عام ٢٠٠٢، فهي غير متوفرة.

## النسبة المئوية لأرباب الأسر المعيشية حسب الجنس

| الجنس | ١٩٨٦ | ١٩٩١ | ١٩٩٦ | ٢٠٠١* |
|---|---|---|---|---|
| الذكور | ٧٣,٠ | ٧٤,٣ | ٧٢,٨ | ٧١,٢ |
| الإناث | ٢٧,٠ | ٢٥,٧ | ٢٧,٢ | ٢٨,٨ |

* الأرقام عن العام ٢٠٠٢ غير متوفرة.

## معدل البطالة (بالنسبة المئوية)*

| ١٩٨٧ | ١٩٩٢ | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١,٧ | ٢,٠ | ٤,٧ | ٦,٢ | ٤,٩ | ٥,١ | ٧,٣ |

* متوسطات التقديرات المستقاة من الدراسة الاستقصائية الفصلية العامة للأسر المعيشية التي تشمل فصول السنة الأربعة.

## معدل التضخم

| الرقم القياسي المركب للأسعار الاستهلاكية* | |
|---|---|
| السنة | معدل التغير السنوي في الرقم القياسي للأسعار الاستهلاكية (٪) |
| ١٩٩٠ | ١٠,٢ |
| ١٩٩١ | ١١,٦ |
| ١٩٩٢ | ٩,٦ |
| ١٩٩٣ | ٨,٨ |
| ١٩٩٤ | ٨,٨ |
| ١٩٩٥ | ٩,١ |
| ١٩٩٦ | ٦,٣ |
| ١٩٩٧ | ٥,٨ |
| ١٩٩٨ | ٢,٨ |
| ١٩٩٩ | ٤,٠- |
| ٢٠٠٠ | ٣,٨- |
| ٢٠٠١ | ١,٦- |
| ٢٠٠٢ | ٣,٠- |

* يحسب الرقم القياسي المركب للأسعار الاستهلاكية على أساس أنماط الإنفاق لدى نسبة ٩٠ في المائة تقريباً من الأسر المعيشية في هونغ كونغ، التي كان متوسط إنفاقها الشهري يتراوح بين ٥٠٠ ٤ و٩٩٩ ٦٥ دولاراً من دولارات هونغ كونغ في فترة الأساس الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويعادل ذلك تقريباً نفقات شهرية تتراوح بين ٣٠٠ ٤ و٧٠٠ ٦٢ دولار من دولارات هونغ كونغ بأسعار عام ٢٠٠٢.

| مخفض الأسعار الضمني للناتج المحلي الإجمالي | | |
|---|---|---|
| سنة المخفض | (٢٠٠٠ = ١٠٠) | معدل التغير السنوي (٪) |
| ١٩٩٠ | ٧١,٠ | ٧,٤ |
| ١٩٩١ | ٧٧,٥ | ٩,٢ |
| ١٩٩٢ | ٨٤,٩ | ٩,٥ |
| ١٩٩٣ | ٩٢,١ | ٨,٥ |
| ١٩٩٤ | ٩٨,٥ | ٦,٩ |
| ١٩٩٥ | ١٠١,٠ | ٢,٥ |
| ١٩٩٦ | ١٠٦,٩ | ٥,٨ |
| ١٩٩٧ | ١١٣,٠ | ٥,٧ |
| ١٩٩٨ | ١١٣,٢ | ٠,٢ |
| ١٩٩٩ | ١٠٦,٦ | ٥,٨- |
| ٢٠٠٠ | ١٠٠,٠ | ٦,٢- |
| ٢٠٠١ | ٩٨,٦ | ١,٠- |
| ٢٠٠٢ | ٩٥,٩ | ٢,٧- |

## الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢

| السنة | بأسعار السوق الجارية (بملايين الدولارات الأمريكية)* | بأسعار السوق الثابتة (٢٠٠٠) (بملايين الدولارات الأمريكية)** |
|---|---|---|
| ١٩٩٠ | ٧٥ ٤٤٢ | ١٠٦ ٢٣٦ |
| ١٩٩١ | ٨٧ ١٥١ | ١١٢ ٤٨٦ |
| ١٩٩٢ | ١٠٢ ٢٢٤ | ١٢٠ ٣٥٨ |
| ١٩٩٣ | ١١٧ ٩٩٥ | ١٢٨ ٠٨١ |
| ١٩٩٤ | ١٣٣ ٢٥٢ | ١٣٥ ٢٤٢ |
| ١٩٩٥ | ١٤١ ٧٠٩ | ١٤٠ ٣٥٢ |
| ١٩٩٦ | ١٥٦ ٥٧٢ | ١٤٦ ٤٣٤ |
| ١٩٩٧ | ١٧٣ ٦٦٩ | ١٥٣ ٧٠٣ |
| ١٩٩٨ | ١٦٥ ٢٤٩ | ١٤٦ ٠٠٩ |
| ١٩٩٩ | ١٦٠ ٦٢٦ | ١٥٠ ٧٤٤ |
| ٢٠٠٠ | ١٦٥ ٣٦٢ | ١٦٥ ٣٦٢ |
| ٢٠٠١ | ١٦٣ ٩٩٥ | ١٦٦ ٢٤١ |
| ٢٠٠٢ | ١٦٢ ٩٨٠ | ١٦٩ ٩٨٢ |

* أفضت عملية أجريت في آب/أغسطس ٢٠٠٢ إلى تنقيح هام لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي. وقد تم أيضاً تحديث سنة الأساس للأسعار الثابتة للناتج المحلي الإجمالي من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٠.

** باستخدام سعر الصرف في السنة ذات الصلة لتحويل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة (٢٠٠٠) للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢.

## دخل الفرد الواحد

| الناتج الإجمالي المحلي للفرد الواحد في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢ | | |
|---|---|---|
| السنة | بأسعار السوق الجارية (بدولارات الولايات المتحدة) | بأسعار السوق الثابتة (٢٠٠٠) (بدولارات الولايات المتحدة) |
| ١٩٩٠ | ١٣ ٢٢٥ | ١٨ ٦٢٣ |
| ١٩٩١ | ١٥ ١٥١ | ١٩ ٥٥٦ |
| ١٩٩٢ | ١٧ ٦٢٣ | ٢٠ ٧٥٠ |
| ١٩٩٣ | ١٩ ٩٩٦ | ٢١ ٧٠٥ |
| ١٩٩٤ | ٢٢ ٠٧٨ | ٢٢ ٤٠٨ |
| ١٩٩٥ | ٢٣ ٠١٩ | ٢٢ ٧٩٩ |
| ١٩٩٦ | ٢٤ ٣٢٩ | ٢٢ ٧٥٤ |
| ١٩٩٧ | ٢٦ ٧٦٢ | ٢٣ ٦٨٦ |
| ١٩٩٨ | ٢٥ ٢٥٣ | ٢٢ ٣١٣ |
| ١٩٩٩ | ٢٤ ٣١٣ | ٢٢ ٨١٨ |
| ٢٠٠٠ | ٢٤ ٨١١ | ٢٤ ٨١١ |
| ٢٠٠١ | ٢٤ ٣٨٦ | ٢٤ ٧٢٠ |
| ٢٠٠٢ | ٢٤ ٠١٤ | ٢٥ ٠٤٥ |

**الدين الخارجي**: ليس لدى حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة أية ديون خارجية.

**التركيبة الإثنية لسكان هونغ كونغ**

**السكان حسب الإثنية في عام ٢٠٠١**

| الإثنية | الذكور (بالآلاف) | الإناث (بالآلاف) | الجنسان معاً (بالآلاف) | النسبة المئوية من المجموع |
|---|---|---|---|---|
| الصينيون | ٣ ٢٠٢ | ٣ ١٦٣ | ٦ ٣٦٤ | ٩٤,٩ |
| غير الصينيين، ومنهم: | ٨٣ | ٢٦١ | ٣٤٤ | ٥,١ |
| الفلبينيون | ٧ | ١٣٥ | ١٤٣ | ٢,١ |
| الإندونيسيون | ١ | ٤٩ | ٥٠ | ٠,٨ |
| البريطانيون | ١٢ | ٧ | ١٩ | ٠,٣ |
| الهنود | ٩ | ٩ | ١٩ | ٠,٣ |
| التايلنديون | ١ | ١٣ | ١٤ | ٠,٢ |
| اليابانيون | ٨ | ٧ | ١٤ | ٠,٢ |
| النيباليون | ٧ | ٥ | ١٣ | ٠,٢ |
| الباكستانيون | ٧ | ٤ | ١١ | ٠,٢ |
| إثنيات أخرى | ٣١ | ٣١ | ٦١ | ٠,٩ |
| المجموع | ٣ ٢٨٥ | ٣ ٤٢٣ | ٦ ٧٠٨ | ١٠٠,٠ |

## ثانياً – البنية السياسية العامة

**الوثيقة الدستورية**

٢٨٩- أُنشئت منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة في ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ وفقاً لأحكام المادة ٣١ وللفقرة الفرعية ١٣ من المادة ٦٢ من دستور جمهورية الصين الشعبية ولقرارات المجلس الوطني الشعبي ذات الصلة التي اعتمدت في الدورة الثالثة للمجلس الوطني الشعبي السابع في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٠. وأصبح قانون منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة نافذاً في ١ تموز/يوليه ١٩٩٧. ويقضي مبدأ "بلد واحد ونظامان" بعدم تطبيق النظام الاشتراكي والسياسات الاشتراكية في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، وسيبقى نظام هونغ كونغ الرأسمالي السابق وطريقة الحياة فيها دون تغيير لفترة ٥٠ عاماً. ويتضمن المرفق الأول نسخة عن القانون الأساسي.

٢٩٠- ولتطبيق مبدأ "بلد واحد ونظامان" تطبيقاً كاملاً، يحدد القانون الأساسي الإطار الشامل للعلاقة بين السلطات المركزية ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة (الفصل الثاني)؛ والحقوق والواجبات الأساسية لسكان هونغ كونغ (الفصل الثالث)؛ والبنية السياسية (الفصل الرابع)؛ والنظم الاقتصادية والمالية والاجتماعية لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة (الفصلان الخامس والسادس)؛ وإدارة شؤونها الخارجية (الفصل السابع)؛ وتفسير القانون الأساسي وتعديله (الفصل الثامن).

٢٩١- وينص القانون الأساسي، بين أمورٍ أخرى، على ما يلي:

(أ) تتمتع منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بقدرٍ كبير من الاستقلال الذاتي، فيما عدا شؤون الدفاع والشؤون الخارجية، وتمارس سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وسلطة قضائية مستقلة، بما فيها سلطة إصدار الأحكام القضائية النهائية. وأنيطت بمحكمة الاستئناف النهائي التي أُنشئت في المنطقة سلطة إصدار الأحكام القضائية النهائية؛

(ب) تتألف السلطتان التنفيذية والتشريعية لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة من سكان هونغ كونغ الدائمين؛

(ج) يُبقى على القوانين التي كانت سارية سابقاً في هونغ كونغ، مثل القانون العام، وقواعد الإنصاف، والقوانين الوضعية، والتشريعات الملحقة، والقانون العرفي، باستثناء ما يخل منها بالقانون الأساسي، ورهناً بأي تعديل تجريه السلطة التشريعية في هونغ كونغ الإدارية الخاصة؛

(د) لا تطبق القوانين الوطنية في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، باستثناء تلك المدرجة في المرفق الثالث للقانون الأساسي، وتطبق القوانين المدرجة في المرفق المذكور على الصعيد المحلي عن طريق سنها أو إصدارها من قبل المنطقة. ويجوز للجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي أن تضيف إلى قائمة القوانين الواردة في المرفق الثالث أو تحذف منها ما تراه مناسباً بعد التشاور مع لجنة القانون الأساسي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وحكومتها؛

(هـ) تخول منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة سلطة تسيير شؤونها الخارجية بنفسها. ويجوز للمنطقة أن تضطلع لوحدها، مستخدمة في ذلك اسم "هونغ كونغ، الصين"، بإقامة وتطوير العلاقات وإبرام وتنفيذ الاتفاقات مع الدول والأقاليم الأجنبية والمنظمات الدولية ذات الصلة في المجالات المناسبة، بما فيها الاقتصادية والتجارية والمالية والنقدية ومجالات النقل البحري والاتصالات والسياحة والثقافة والرياضة؛

(و) تبقى منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ميناءً حراً وإقليماً جمركياً منفصلاً ومركزاً مالياً دولياً. ويكون تدفق رأس المال حراً. وتصدر منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وتدير عملتها الخاصة بها؛

(ز) ترسم منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة سياساتها الخاصة بها فيما يتعلق بتنمية التعليم والعلم والثقافة والرياضة والعمل والخدمات الاجتماعية، ويتمتع المقيمون في هونغ كونغ بحرية المعتقد الديني؛

(ح) يتمتع المقيمون في هونغ كونغ بمجموعة واسعة من الحريات والحقوق (يعالج هذا الموضوع بمزيدٍ من التفصيل في الفرع الثالث أدناه المعنون "الإطار القانوني العام لحماية حقوق الإنسان")؛

(ط) تبقى أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقيات منظمة العمل الدولية، كما هي مطبقة على هونغ كونغ، سارية المفعول. وتنفذ من خلال قوانين منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة.

## نظام الحكم

### التطور الدستوري

٢٩٢- ينص القانون الأساسي على مخطط مدته ١٠ سنوات للتطور الدستوري في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٧. كما ينص على أن الهدف النهائي هو انتخاب الرئيس التنفيذي وأعضاء للمجلس التشريعي بالاقتراع العام.

٢٩٣- والرئيس التنفيذي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة هو رئيس المنطقة. ويساعده المجلس التنفيذي في رسم السياسات. والمجلس التشريعي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة هو السلطة التشريعية في المنطقة، فهو الذي يسن القوانين أو يعدلها أو يلغيها ويقر الضرائب والنفقات العامة ويثير المسائل المتصلة بعمل الحكومة. وتستشار مجالس الدوائر، المنشأة بموجب المادتين ٩٧ و٩٨ من القانون الأساسي، بشأن إدارة هذه الدوائر والشؤون الأخرى. ويوجد في المنطقة جهاز قضائي مستقل.

### الرئيس التنفيذي

٢٩٤- ينص القانون الأساسي على اختيار الرئيس التنفيذي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بالانتخاب أو من خلال مشاورات تجري على المستوى المحلي، وعلى تعيينه من جانب الحكومة المركزية. وتحدد طريقة اختيار الرئيس التنفيذي في ضوء الحالة الفعلية للمنطقة ووفق مبدأ التقدم التدريجي والمنظم. ويتمثل الهدف النهائي في انتخاب الرئيس التنفيذي باقتراعٍ عام عند ترشيحه من قبل لجنة ترشيح واسعة التمثيل وفقاً للإجراءاتٍ الديموقراطية.

٢٩٥- وقد انتخبت لجنة تضم ٨٠٠ عضو الرئيس التنفيذي لولاية ثانية وفقاً للقانون الأساسي ولقانون انتخاب الرئيس التنفيذي الذي صدر في عام ٢٠٠١. وانتخبت غالبية أعضاء هذه اللجنة من قبل فئات مجتمعية ووظيفية مختلفة، تمثل قطاع العمال وقطاع الخدمات الاجتماعية والقطاع الشعبي والقطاعات الدينية والمهنية والتجارية والسياسية، بين قطاعات أخرى، ومثل هؤلاء الأعضاء بصورة واسعة مختلف قطاعات المجتمع.

٢٩٦- وينص كذلك المرفق الأول للقانون الأساسي على أنه يجوز إدخال تعديلات على طريقة اختيار الرئيس التنفيذي فيما يتعلق بالولايات اللاحقة لعام ٢٠٠٧ إذا أيدتها أغلبية ثلثي مجموع أعضاء المجلس التشريعي ووافق عليها الرئيس التنفيذي. ويجب إبلاغ اللجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي بأي تعديلات من هذا القبيل لإقرارها.

### المجلس التنفيذي

٢٩٧- يساعد المجلس التنفيذي الرئيس التنفيذي في رسم السياسات. وتقضي المادة ٥٦ من القانون الأساسي بأن يتشاور الرئيس التنفيذي مع المجلس التنفيذي، قبل أن يتخذ قرارات هامة في السياسة العامة أو يعرض مشاريع قوانين على المجلس التشريعي أو يسن تشريعات ملحقة أو يحل المجلس التشريعي، وذلك باستثناء المسائل المتعلقة بتعيين الموظفين وصرفهم من الخدمة وفرض العقوبات التأديبية بحقهم واتخاذ التدابير في حالات الطوارئ. كما يبت الرئيس التنفيذي في المجلس في طلبات الاستئناف والالتماسات والاعتراضات بموجب القوانين الوضعية التي تمنح

الحق القانوني في الطعن. وفي الحالة التي لا يقبل فيها الرئيس التنفيذي رأي أغلبية أعضاء المجلس التنفيذي، يسجل الأسباب المحددة والموجبة لذلك.

٢٩٨- ويجتمع المجلس التنفيذي عادةً مرة في الأسبوع، وتكون مداولاته سرية على الرغم من إعلان الكثير من قراراته. ويتولى الرئيس التنفيذي رئاسة المجلس التنفيذي. ويتكون هذا المجلس من ١٩ عضواً. ووفقاً لما تنص عليه المادة ٥٥ من القانون الأساسي، يعين الرئيس التنفيذي أعضاء المجلس التنفيذي من بين الموظفين الرئيسيين للسلطات التنفيذية وأعضاء المجلس التشريعي والشخصيات العامة. وهم مواطنون صينيون يقيمون إقامة دائمة في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ولا يحق لهم الإقامة في أي بلد أجنبي. ويقرر الرئيس التنفيذي تعيينهم أو عزلهم. ولا يجوز أن تتجاوز فترة ولايتهم فترة ولاية الرئيس التنفيذي الذي يعينهم.

**المجلس التشريعي**

٢٩٩- تنص المادة ٦٨ من القانون الأساسي على أن يشكل المجلس التشريعي بالانتخاب. وتحدد طريقة تشكيله في ضوء الحالة الراهنة في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ووفقاً لمبدأ التقدم التدريجي والمنظم. ويتمثل الهدف النهائي في انتخاب جميع أعضاء المجلس التشريعي بالاقتراع العام. وينص الملحق الثاني للقانون الأساسي على تركيبة المجلس التشريعي أثناء فترات ولايته الثلاث الأولى، وهي على النحو التالي:

| الأعضاء | الفترة الأولى ١٩٩٨-٢٠٠٠ (عامان) | الفترة الثانية ٢٠٠٠-٢٠٠٤ (أربعة أعوام) | الفترة الثالثة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ (أربعة أعوام) |
|---|---|---|---|
| المنتخبون من الدوائر الجغرافية بالاقتراع المباشر | ٢٠ | ٢٤ | ٣٠ |
| المنتخبون من الدوائر الوظيفية | ٣٠ | ٣٠ | ٣٠ |
| المنتخبون من لجنة انتخاب | ١٠ | ٦ | - |
| المجموع | ٦٠ | ٦٠ | ٦٠ |

٣٠٠- وقد أجريت انتخابات المجلس التشريعي الثاني في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وبلغت معدلات المشاركة بالنسبة للدائرة الجغرافية والدائرة الوظيفية ولجنة الانتخاب في الانتخابات ٤٣,٥٧ في المائة و٥٦,٥ في المائة و٩٥,٥٣ في المائة على التوالي. واضطلع المجلس التشريعي الحالي (الولاية الثانية) بمهامه في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

٣٠١- وينص المرفق الثاني للقانون الأساسي على أنه يجوز إدخال تعديلات على طريقة تشكيل المجلس التشريعي بعد عام ٢٠٠٧ بأغلبية ثلثي مجموع أعضاء المجلس وبموافقة الرئيس التنفيذي. وينبغي إبلاغ اللجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي بأي تعديلات من هذا القبيل لإدراجها في السجلات.

٣٠٢- وتحدد المادة ٧٣ من القانون الأساسي صلاحيات ووظائف المجلس التشريعي. وهي تشمل سن القوانين وتعديلها أو إلغاءها وفقاً لأحكام القانون الأساسي والإجراءات القانونية؛ ودراسة الميزانيات التي تقدمها الحكومة وإقرارها؛ والموافقة على الضرائب والنفقات العامة؛ وتلقي بيانات السياسة العامة من الرئيس التنفيذي ومناقشتها؛ وطرح المسائل المتعلقة بعمل الحكومة؛ ومناقشة أي قضية تخص المصلحة العامة؛ وإقرار تعيين قضاة محكمة الاستئناف النهائي وكبير قضاة المحكمة العليا وعزلهم؛ وتلقي الشكاوى من السكان المقيمين في هونغ كونغ والبت فيها.

**المجالس المحلية**

٣٠٣- أُجريت أولى انتخابات المجالس المحلية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وبلغ معدل المشاركة الإجمالي في هذه الانتخابات ٣٥,٨٢ في المائة. وقد أُنشئ ١٨ مجلساً محلياً في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ بموجب قانون المجالس المحلية. وتسدي هذه المجالس المحلية المشورة لحكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة فيما يتعلق بالشؤون المحلية وتشجع على إقامة الأنشطة الترفيهية والثقافية وعلى إدخال التحسينات البيئية في دوائرها. وتتألف المجالس المحلية من أعضاء منتخبين وآخرين معينين. وفضلاً عن ذلك، يكون رؤساء اللجان الريفية المحلية أعضاءً في المجالس المحلية بالأرياف بحكم منصبهم. وتقسم منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة إلى ٣٩٠ دائرة، لكل واحدة منها عضو منتخب. وتضم المجالس ١٠٢ من الأعضاء المعينين و٢٧ عضواً بحكم منصبهم.

٣٠٤- ووفقاً للاستعراض الذي أُجري في عام ٢٠٠١ للمجالس المحلية، نفذت الإدارة التوصيات الرامية إلى تعزيز كل من دور المجالس المحلية ومهامها بوصفها جهات هامة تقدم المشورة إلى الحكومة في الشؤون المحلية ولأنها تملك قدرة التأثير على توفير الخدمات والتسهيلات المحلية وتقديمها وإدارتها. ويساعد ذلك في ضمان مساءلة الحكومة وتلبيتها لاحتياجات المجتمع المحلي المتغيرة.

**إلغاء المجالس البلدية**

٣٠٥- حُل المجلسان البلديان المؤقتان بعد انتهاء مدة ولاية الأعضاء في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، عملاً بقانون توفير الخدمات البلدية (إعادة التنظيم)، الذي أصدره المجلس التشريعي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وبغية الارتقاء بمستوى التنسيق والكفاءة، أنشأت الحكومة وكالات متخصصة جديدة تتولى مسؤولية سلامة الأغذية ونظافة البيئة وتوفير الخدمات الترفيهية والثقافية اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

٣٠٦- وقررت المحكمة العليا، في استعراض قضائي لقانون توفير الخدمات البلدية (إعادة التنظيم)، أن هذا القانون يتماشى مع القانون الأساسي ومع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية كما هو مطبق على منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة.

**هيكل الإدارة**

٣٠٧- الرئيس التنفيذي هو رئيس حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة. وإذا عجز الرئيس التنفيذي عن الاضطلاع بمهامه لفترة قصيرة، يضطلع بها مؤقتاً وزير شؤون الإدارة أو وزير المالية أو وزير العدل وفقاً لهذا الترتيب. وتتألف حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة من وزارة شؤون الإدارة ووزارة المالية ووزارة العدل ومن مكاتب وشعب ولجان مختلفة.

٣٠٨- ويوجد حالياً ١١ مكتباً يرأس كلاً منها مدير مكتب وتشكل مجتمعةً أمانة الحكومة. ورؤساء الإدارات الحكومية مسؤولون تجاه أمناء الوزارات ومدبري المكاتب، ما عدا في استثناءين محددين. وهذان الاستثناءان هما مفوض اللجنة المستقلة لمحاربة الفساد ومدير مكتب مراجعة الحسابات، اللذان يعملان بصورةٍ مستقلة ويكونان مسؤولين تجاه الرئيس التنفيذي.

٣٠٩- وإثر تنفيذ نظام المساءلة الجديد للموظفين الرئيسيين، لم يعد وزير شؤون الإدارة ووزير المالية ووزير العدل و١١ مديراً من مديري المكاتب يعتبرون موظفين مدنيين، بل أصبحوا مسؤولين بصورة مباشرة تجاه الرئيس التنفيذي ويخضعون للمساءلة من قبله عن نجاحهم أو فشلهم في أداء المهام التي تشتمل عليها الحقائب المسندة إليهم. وهم يعينون في المجلس التنفيذي. ويقومون، بالتعاون مع خمسة أعضاء غير رسميين من أعضاء المجلس التنفيذي، بمساعدة الرئيس التنفيذي في رسم السياسات. ووفقاً لنظام المساءلة الجديد، تبقى الخدمة المدنية دائمة وتستند إلى معيار الجدارة وتتصف بالمهنية والحياد السياسي.

**النظام القضائي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة**

٣١٠- يستند النظام القانوني استناداً راسخاً إلى سيادة القانون، وإلى سلطة قضائية مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية.

٣١١- وتنص المادة ١٩ من القانون الأساسي على منح منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة سلطة قضائية مستقلة، بما فيها سلطة إصدار الأحكام النهائية. وتتمتع محاكم المنطقة باختصاص في جميع الدعاوى في المنطقة، ولكن تبقى القيود التي يفرضها على اختصاصها النظام القانوني والمبادئ التي كانت سارية المفعول سابقاً في هونغ كونغ. ولا تتمتع محاكم المنطقة باختصاص فيما يتعلق بأفعال الدولة مثل الدفاع والشؤون الخارجية. وتحصل محاكم المنطقة على أمر من الرئيس التنفيذي بشأن المسائل التي تتعلق بأفعال الدولة مثل الدفاع والشؤون الخارجية متى ظهرت هذه المسائل أثناء البت في القضايا. ويكون هذا الأمر ملزماً للمحاكم. وقبل أن يصدر الرئيس التنفيذي هذا الأمر، يحصل على تخويلٍ بذلك من الحكومة المركزية.

٣١٢- وتضم المحاكم القضائية محكمة الاستئناف النهائي والمحكمة العليا (التي تضم محكمة الاستئناف ومحكمة البداية) والمحكمة المحلية ومحكمة الصلح ومحكمة الأراضي ومحكمة العمل ومحكمة الشكاوى الصغيرة ومحكمة المواد البذيئة ومحكمة قاضي الوفيات. وتنظر المحاكم وتفصل في جميع المحاكمات الجنائية والمنازعات المدنية، سواء أحصلت بين الأفراد أم بين الأفراد وحكومة "المنطقة".

٣١٣- وتنص المادة ٨٢ من القانون الأساسي أيضاً على أن تناط سلطة إصدار الأحكام النهائية في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بمحكمة الاستئناف العليا في المنطقة، التي يجوز لها، عند الاقتضاء، دعوة قضاة من اختصاصات أخرى في القانون العام للانضمام إلى محكمة الاستئناف النهائي. كما تنص المادة ٨٣ على أن القانون يحدد بنية وصلاحيات ووظائف المحاكم في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة على جميع المستويات.

٣١٤- ويجب أن يتمتع القضاة والمسؤولين القضائيين بالكفاءة كممارسين قانونيين في هونغ كونغ أو باختصاص في القانون العام وأن تتوفر لديهم خبرة مهنية واسعة. وتنص المادة ٨٨ من القانون الأساسي على "أن يعين الرئيس التنفيذي قضاة المحاكم في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بناءً على توصية لجنة مستقلة تتألف من قضاة محليين وأشخاص يمارسون المحاماة وشخصيات مرموقة تعمل في قطاعات أخرى".

٣١٥- ويضمن للقضاة أمنهم الوظيفي. إذ تنص المادة ٨٩ من القانون الأساسي على أنه "لا يجوز للرئيس التنفيذي أن يعزل أي قاضٍ من قضاة المحاكم في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة إلا لعجزه عن الاضطلاع

بواجـــباته أو لإساءته التصرف والسلوك، وذلك بناءً على توصية من محكمة يعينها كبير قضاة محكمة الاستئناف النهائي وتضم ثلاثة قضاة محليين على الأقل. ولا يجوز التحقيق مع كبير قضاة محكمة الاستئناف النهائي في منطقة هونـــغ كونـــغ الإدارية الخاصة إلا في حالة عجزه عن الاضطلاع بواجباته أو إساءة التصرف والسلوك، وتتولى التحقيق معه محكمة يعينها الرئيس التنفيذي وتتألف من خمسة قضاة محليين على الأقل ويجوز للرئيس التنفيذي أن يعزله بناءً على توصية من المحكمة وطبقاً للإجراءات الواردة في هذا القانون".

## ثالثاً – الإطار القانوني العام لحماية حقوق الإنسان

### حكم القانون

٣١٦- إن الأســـاس الهـــام لحماية حقوق الإنسان هو حكم القانون الذي يصونه جهاز قضائي مستقل (انظر الفقرات ٣١١ إلى ٣١٥ أعلاه). والمبادئ التي يرتكز إليها حكم القانون هي:

(أ) **سيادة القانون:** لا يجوز معاقبة أي فرد أو إخضاعه قانوناً لمعاناة شخصية أو مالية إلا إذا ثبت لـــلمحاكم المستقلة أنه انتهك القانون. وعندما يتمتع أي مسؤول أو أي هيئة، بموجب القانون، بسلطة تقديرية لاتخاذ قرار، يجب ممارسة هذه السلطة ممارسة قانونية ومنصفة وعقلانية. وعندما لا تمارس على هذا النحو، يمكن الطعن قانوناً بهذا القرار أمام المحاكم. ويكفل القانون الأساسي حق المقيمين في هونغ كونغ في رفع دعاوى أمام المحاكم ضد الأفعال الصادرة عن السلطات التنفيذية وموظفيها؛

(ب) **المســـاواة أمـــام القانون:** تنص المادة ٢٥ من القانون الأساسي على أن جميع المقيمين في هونغ كونغ متساوون أمام القانون. وتنص المادة ٢٢ على وجوب تقيُّد جميع المكاتب التي تنشئها في منطقة هونغ كونغ الإداريـــة الخاصـــة وزارات الحكومة المركزية أو المقاطعات أو المناطق المستقلة ذاتياً أو البلديات التابعة مباشرةً للحكومة المركزية وجميع موظفي هذه المكاتب، بقوانين المنطقة. وتنص المادة ١٤ على وجوب تقيُّد أعضاء الحامية بقوانين منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، بالإضافة إلى تقيدهم بالقوانين الوطنية لجمهورية الصين الشعبية. كما تنص المادة ٣٥ على حق المقيمين في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة في إقامة دعاوى أمام المحاكم ضد الأفعال الصادرة عن السلطات التنفيذية وموظفيها. ولا يجوز اعتبار أي سلطة حكومية أو مسؤول أو فرد فوق القانون. وجمـــيع الأشـــخاص متساوون أمام القانون بصرف النظر عن عرقهم أو رتبتهم أو آرائهم السياسية أو دينهم أو جنسهم، ويخضعون للقانون ذاته. وتُوفر للأفراد ولحكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة نفس فرص الوصول إلى المحاكم لإعمال الحقوق القانونية أو للدفاع عن أي إجراء.

٣١٧- وقـــال بعض المعلقين إن مبدأ المساواة أمام القانون قد اهتز بسبب تعديل أُدخل (في عام ١٩٩٧) على قانون التفسير والأحكام العامة (الفصل الأول من قوانين منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة). وتمثل هذا التعديل في إحلال الإشارة إلى "الدولة" محل الإشارة إلى "التاج" في المادة ٦٦ من القانون. فقد كانت المادة ٦٦ تنص، قبل ١ تموز/يوليه ١٩٩٧، على أن أي قانون لا يلزم "التاج" ما لم ينص على ذلك صراحة، أو يعنيه بالضرورة. وبعد ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ وجب تعديل الإشارة إلى "التاج" في المادة ٦٦. ولم يُدخَل التعديل على المادة ٦٦ من الفصل الأول إلا للحفاظ على جوهر القانون قبل ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ والإشارة إلى تغير السيادة.

**ضمانات حقوق الإنسان في القانون الأساسي**

٣١٨- تنص المادة ٤ من القانون الأساسي على أن تضمن منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة حقوق وحريات سكان المنطقة والأشخاص الآخرين في الإقليم وفقاً لأحكام القانون. ويضمن القانون الأساسي مجموعة واسعة من الحريات والحقوق، منها:

(أ) المساواة أمام القانون؛

(ب) حرية التعبير والصحافة والنشر؛ وحرية الانضمام إلى النقابات وحرية التجمع وتنظيم المسيرات والمظاهرات؛ والحق في تشكيل النقابات العمالية والانضمام إليها وفي الإضراب؛

(ج) حرية الفرد؛ وعدم اخضاعه للتعذيب أو التوقيف أو الاحتجاز أو الحبس التعسفي أو غير القانوني أو للتفتيش التعسفي أو غير القانوني؛ والحق في مقاومة الحرمان التعسفي أو غير المشروع من الحياة؛

(د) حظر التفتيش أو الاقتحام التعسفي أو غير القانوني لمترل الفرد أو لما يملكه من عقارات أخرى؛

(هـ) حرية الاتصال وسريته؛

(و) حرية التنقل داخل منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وحرية الهجرة إلى البلدان والأقاليم الأخرى وحرية السفر والدخول إلى "المنطقة" أو مغادرتها؛

(ز) حرية الضمير وحرية المعتقد الديني وحرية الوعظ والقيام بأنشطة دينية والمشاركة فيها علناً؛

(ح) حرية اختيار المهنة؛

(ط) حرية المشاركة في البحث الأكاديمي والإبداع الأدبي والفني وغيرها من الأنشطة الثقافية؛

(ي) الحق في المشورة القانونية السرية وفي الوصول إلى المحاكم وفي اختيار المحامين من أجل حماية الحقوق والمصالح المشروعة أو التمثيل في المحاكم والحق في سبل الانتصاف القضائية وفي إقامة الدعاوى في المحاكم ضد أفعال السلطات التنفيذية وموظفيها؛

(ك) الحق في الرعاية الاجتماعية طبقاً للقانون؛

(ل) حرية الزواج والحق في تنشئة أفراد الأسرة بحرية.

ويتمتع الأشخاص الآخرون غير المقيمين في هونغ كونغ بالحقوق والحريات الممنوحة للمقيمين والمنصوص عليها في الفصل الثالث من القانون الأساسي. وبالإضافة إلى ذلك، يتمتع المقيمون الدائمون في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بحقوق التصويت والترشيح وفقاً للقانون.

**أثر صكوك حقوق الإنسان الأخرى على قانون منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة**

٣١٩- تنص المادة ٣٩ من القانون الأساسي على ما يلي:

"تظل أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقيات العمل الدولية المطبقة في هونغ كونغ نافذة وتطبق من خلال قوانين منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة.

"ولا تخضع الحقوق والحريات التي يتمتع بها سكان هونغ كونغ لأية قيود خلاف تلك التي ينص عليها القانون. ولا تخل هذه القيود بأحكام الفقرة السابقة من هذه المادة".

٣٢٠- وعموماً، ووفقاً لما تنص عليه عادةً نُظم القانون العام، فإن المعاهدات التي تنطبق على هونغ كونغ (بما فيها معاهدات حقوق الإنسان) ليست لها في حد ذاتها قوة القانون في نظام هونغ كونغ القانوني المحلي. ولا يجوز الاستشهاد بها مباشرةً أمام المحاكم بأنها مصدر الحقوق الفردية. غير أن المحاكم تفسر، متى أمكن، التشريعات المحلية على نحوٍ يجنبها التعارض مع المعاهدات الدولية التي تنطبق على هونغ كونغ. والطريقة المألوفة لتنفيذ الالتزامات التعاهدية من خلال القوانين المحلية (عندما تتطلب هذه الالتزامات إجراء بعض التغيير في القوانين والممارسات القائمة) هي سن تشريعات جديدة محددة[٨]. وعندما يفضي ذلك إلى إنشاء أو تحديد حقوق قانونية محددة، وعندما تُنكر هذه الحقوق أو يتم التدخل فيها (أو يكون هناك تهديد بمثل ذلك)، يتاح في المحاكم سبيل انتصاف من خلال الإجراءات العادية للدعاوى المدنية؛ أو يمكن أن ينص القانون على عقوبات جنائية.

**قانون شرعة الحقوق**

٣٢١- سُن قانون شرعة الحقوق في هونغ كونغ (الفصل ٣٨٣ من قوانين منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة) في حزيران/يونيه ١٩٩١، تحديداً، لتنفيذ أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من خلال القانون المحلي الساري في هونغ كونغ. وهو يحقق ذلك بوضع شرعة حقوق مفصلة، تكاد أحكامها تماثل تلك المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

**اعتماد القوانين: أثرها على قانون شرعة الحقوق**

٣٢٢- تنص المادة ١٦٠ من القانون الأساسي على أن تعتمد القوانين التي كانت سارية من قبل في هونغ كونغ قوانين "للمنطقة"، باستثناء تلك التي تعلن اللجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي أنها تتعارض مع القانون الأساسي. وفي شباط/فبراير ١٩٩٧، رأت اللجنة الدائمة أن هناك ثلاثة بنود من قانون شرعة الحقوق (تتصل بتفسير القانون وتطبيقه)[٩] تسود على القوانين الأخرى، بما فيها القانون الأساسي. وعليه، فإنها تتعارض مع القانون الأساسي ولا يمكن اعتمادها.

٣٢٣- وعدم اعتماد هذه البنود لا أثر له على حماية حقوق الإنسان في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة نظراً لما تقدمه المادة ٣٩ من القانون الأساسي من ضمان دستوري. فلم يطرأ أي تغيير على جوانب الحماية

الجوهرية الواردة في الجزء الثاني من القانون (التي تكاد تكون مماثلة لأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية). وينسحب هذا الأمر أيضاً على سبل الانتصاف الواردة في البند ٦ عن مخالفة هذا القانون والأثر الملزم للحكومة ولكافة السلطات الرسمية بمقتضى البند ٧ (يرد في المرفق ٢ النص الكامل لقانون شرعة الحقوق بشكله الحالي).

**المساعدة القضائية**

٣٢٤- يتلقى المؤهلون من مقدمي طلبات المساعدة القانونية مثل هذه المساعدة عن طريق توفير خدمات وكيل أو محام في الدعاوى أمام المحاكم، حسب الاقتضاء، لضمان عدم حرمان أي شخص لديه أسباب معقولة لمتابعة إجراء قانوني أو الدفاع عنه من القيام بذلك لافتقاره للموارد المالية اللازمة. وتقدم خدمات المساعدة القانونية، الممولة تمويلاً عاماً، عن طريق إدارة المساعدة القانونية ودائرة المحامين المناوبين.

*إدارة المساعدة القانونية*

٣٢٥- توفر "إدارة المساعدة القانونية" التمثيل القانوني للأشخاص المؤهلين في كل من القضايا المدنية والجنائية التي تنظر فيها محكمة الاستئناف النهائي ومحكمة الاستئناف والمحكمة الابتدائية والمحاكم المحلية ومحكمة الصلح (إجراءات الحبس). وتوفر المساعدة القانونية المدنية لإجراءات تشمل جوانب هامة من حياة المجتمع، من النزاعات الأسرية إلى قضايا الهجرة وتحقيقات قاضي الوفيات. ويتعين على مقدمي الطلبات إقناع مدير إدارة المساعدة القانونية بأهليتهم المالية (اختبار الموارد المعيشية) وبمبررات الإجراء القانوني (اختبار الأسس الموضوعية للدعوى). ولا يتوقف تقديم المساعدة القانونية على استيفاء شرط الإقامة. ويعود للمدير، في القضايا الجنائية، أمر التغاضي عن الحدود القصوى لاختبار الموارد المعيشية إذا رأى أن ذلك في صالح العدالة. ويعود له أيضاً أمر استعمال هذه السلطة التقديرية في الطلبات الجديرة بالاعتبار حيثما أصبح انتهاك قانون شرعة الحقوق في هونغ كونغ أو العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية كما يطبق فيها مشكلة. ورهناً باختبار الموارد المعيشية، يكون منح المساعدة القانونية إلزامياً إذا طلبها شخص متهم بالقتل العمد أو الخيانة أو القرصنة باستخدام العنف.

*دائرة المحامين المناوبين*

٣٢٦- تُكمِّل هذه الدائرة خدمات المساعدة القانونية التي تقدمها إدارة المساعدة القانونية. وتنفذ هذه الدائرة ثلاثة برامج توفر على التوالي التمثيل القانوني (برنامج المحامين المناوبين) والمشورة القانونية (برنامج المشورة القانونية) والمعلومات القانونية (برنامج الخدمات القانونية الهاتفية). ويوفر برنامج المحامين المناوبين التمثيل القانوني لجميع المدعى عليهم تقريباً (الأحداث والبالغين) المتهمين في الهيئات القضائية والذين لا يستطيعون دفع أتعاب محام خاص. كما يوفر التمثيل القانوني للأشخاص الذين من المحتمل أن يخضعوا لمحاكمة جنائية نتيجة تقديمهم أدلة تعرضهم للتهمة أثناء تحقيقات أجراها قاضي الوفيات المشتبه فيها. ويخضع مقدمو الطلبات لاختبار بشأن الموارد المعيشية والأسس الموضوعية للدعوى استناداً إلى مبدأ "مصلحة العدالة" وفقاً للمادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وللمادة ١١ من قانون شرعة الحقوق في هونغ كونغ. ويقدم كل من برنامج المشورة

القانونية وبرنامج المعلومات القانونية الهاتفية المشورة القانونية مجاناً للجمهور من خلال مقابلات فردية ومعلومات مسجلة عن الجوانب القانونية للمشاكل اليومية.

*مجلس خدمات المساعدة القانونية*

٣٢٧- أُنشئ مجلس خدمات المساعدة القانونية، كهيئة قانونية مستقلة، في عام ١٩٩٦. ويتمثل دوره في الإشراف على تقديم إدارة المساعدة القانونية لخدمات المساعدة القانونية وإسداء المشورة إلى الرئيس التنفيذي بشأن السياسة الخاصة بالمساعدة القانونية.

**أمانة المظالم**

٣٢٨- إن أمينة المظالم - التي كانت تُعرف فيما سبق بمفوض الشكاوى الإدارية - هي هيئة مستقلة، أُنشئت بموجب القانون الخاص بأمين المظالم (الفصل ٣٩٧)[١٠]. وتحقق أمينة المظالم في المظالم الناشئة عن سوء الإدارة وتقدم التقارير عنها. ويشمل "سوء الإدارة" أموراً مثل القرارات الإدارية أو التصرفات أو التوصيات غير الناجعة، أو السيئة، أو غير الصحيحة، أو جوانب التقصير. ويمكن لأفراد المجتمع أن يقدموا الشكاوى مباشرة إلى أمينة المظالم، التي تستطيع أيضاً بمبادرة منها أن تجري التحقيقات وأن تنشر تقارير عن التحقيقات موضع اهتمام الجمهور. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها خولت سلطة التحقيق في الشكاوى المتصلة بعدم الامتثال للقانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.

٣٢٩- وإن سن قانون عام ٢٠٠١ الخاص بأمينة المظالم (التعديل) يمكّن هذه الأخيرة من الاضطلاع بمهامها بمزيد من الفاعلية. فهذا القانون يجعل أمانة المظالم بمثابة هيئة تعاونية مخولة بكامل الصلاحيات القانونية اللازمة لإدارة شؤونها الإدارية والمالية. وتتمتع أمينة المظالم بسلطة تعيين موظفيها أو مستشاريها التقنيين والفنيين لمساعدتها في الاضطلاع بواجباتها. وقد عزز القانون أيضاً من استقلالية أمينة المظالم موضحاً أن أمينة المظالم ليست عاملة أو موظفة لدى الحكومة.

٣٣٠- ويجوز لأمينة المظالم، رهناً بأحكام قانون أمين المظالم، الحصول على أية معلومات أو وثائق من أي شخص تراه مناسباً. ويجوز لها استدعاء أي شخص لتقديم معلومات مفيدة لتحقيقاتها ودخول أي من مباني المؤسسات التابعة لولايتها القضائية لإجراء التحقيقات فيها. وهي تملك أيضاً الوسائل الكافية لضمان اتباع توصياتها وتنفيذها.

٣٣١- ومُنحت أمينة المظالم سلطة القيام، بعد التحقيق في أي شكوى من الشكاوى، بإبلاغ رئيس المؤسسة المعنية برأيها وبأسبابها، مشفوعة ببيان ما تراه ضرورياً من سبل الانتصاف والتوصيات. وفي حالة عدم تنفيذ التوصية خلال فترة زمنية معقولة، يجوز لأمينة المظالم أن ترفع القضية إلى الرئيس التنفيذي ويجوز لها أن تفعل ذلك أيضاً إذا اعتقدت أن مخالفة كبيرة قد ارتكبت أو ظلماً خطيراً قد وقع. وينص القانون على وجوب تقديم هذه التقارير إلى المجلس التشريعي.

٣٣٢- وفـــيما عدا استثناءين، تتمتع أمينة المظالم بسلطة قانونية على جميع الإدارات الحكومية في منطقة هونغ كونـــغ الإدارية الخاصة والهيئات القانونية الرئيسية. والاستثناءان هما الشرطة واللجنة المستقلة لمكافحة الفساد. وتعالج الشكاوى ضد هاتين الإدارتين هيئات مستقلة ومخصصة لهذا الغرض (انظر الفقرتين ٣٣٦ و٣٣٧ أدناه).

**اللجنة المعنية بتكافؤ الفرص**

٣٣٣- أنشئت اللجنة المعنية بتكافؤ الفرص بموجب قانون مكافحة التمييز القائم على أساس الجنس في أيار/مايو ١٩٩٦ وأخـــذت تمارس عملها كاملاً في أيلول/سبتمبر من ذلك العام. وتتولى هذه اللجنة المسؤولية عن إجراء التحقيقات الرسمية ومعالجة الشكاوى وتشجيع المصالحة بين الأطراف المتنازعة وتقديم المساعدة للمتضررين عملاً بقانون مكافحة التمييز القائم على أساس الجنس وقانون مكافحة التمييز ضد المعوقين وقانون مكافحة التميز على أســـاس الوضع العائلي. وتضطلع ببرامج البحث وبتثقيف الجمهور لتعزيز تكافؤ الفرص في المجتمع. وقد خولت أيضاً سلطة إصدار مدونات قواعد ممارسات لوضع مبادئ توجيهية عملية تيسر امتثال الجمهور للقوانين المتعلقة بـــتكافؤ الفرص. وبناءً على ذلك، أصدرت اللجنة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ مدونات قواعد الممارسات المـــتعلقة بالاستخدام فيما يتصل بقانون مكافحة التمييز القائم على أساس الجنس وبقانون مكافحة التمييز ضد المعوقـــين. وأصـــدرت في آذار/مارس ١٩٩٨ مدونة مماثلة فيما يخص قانون مكافحة التمييز على أساس الوضع العائلي. وأصدرت في تموز/يوليه ٢٠٠١ مدونة قواعد الممارسات المتعلقة بالتعليم بموجب قانون مكافحة التمييز ضد المعوقين لمساعدة المؤسسات التعليمية على الامتثال لشروط هذا القانون.

**مفوض شؤون الخصوصية المعني بالبيانات الشخصية**

٣٣٤- يـــنص قـــانون البيانات الشخصية (الخصوصية) على المراقبة القانونية لجمع وحيازة واستخدام البيانات الشخصية في كل من القطاع العام والخاص. وتستند أحكامه إلى مبادئ حماية البيانات المقبولة دولياً. ويسري على البـــيانات الشخصـــية التي يمكن الحصول عليها بطريقة سهلة إلى حد ما، سواء اتخذت شكلاً محوسباً أو يدوياً (ملفـــات ورقية) أو سمعياً - بصرياً. ولتعزيز وفرض الامتثال لأحكام القانون، نص هذا القانون على إنشاء هيئة قانونية مستقلة - تسمى مفوَّض شؤون الخصوصية المعني بالبيانات الشخصية - وتفوض إليها السلطات المناسبة للتحقـــيق والإنفـــاذ. وتشـــمل مسؤوليات المفوض أيضاً نشر الوعي بالقانون وتفهمه وإصدار مدونات قواعد الممارسات المتعلقة بكيفية الامتثال لـــه والنظر في التشريعات المقترحة التي يمكن أن تؤثر على خصوصية الأفراد فيما يتعلق بالبيانات الشخصية.

**الشكاوى والتحقيقات**

**الشرطة**

٣٣٥- يحقق "مكتب الشكاوى ضد الشرطة" في جميع الشكاوى المتعلقة بتصرف وسلوك أفراد قوى الشرطة. ويتولى "المجلس المستقل المعني بالشكاوى ضد الشرطة" رصد واستعراض تحقيقات مكتب الشكاوى ضد الشرطة. والمجلس هو هيئة مستقلة تتألف من أعضاء غير رسميين يعينهم الرئيس التنفيذي من ضمن مجموعة كبيرة من أفراد المجتمع وتشمل أعضاء من المجلس التشريعي وأمينة المظالم أو ممثلاً عنها.

**اللجنة المستقلة لمحاربة الفساد**

٣٣٦- ترصد لجنة الشكاوى التابعة للجنة المستقلة لمحاربة الفساد - التي أنشئت في عام ١٩٧٧ - وتستعرض طريقة تناول اللجنة المستقلة لمحاربة الفساد الشكاوى غير الجنائية المقدمة ضد هذه اللجنة وموظفيها. وهي أيضاً لجنة مستقلة يعينها الرئيس التنفيذي. وتتألف بصورة رئيسية من أعضاء المجلسين التنفيذي والتشريعي ومن ممثل عن أمينة المظالم. ويمكن أن تقدم الشكاوى ضد اللجنة المستقلة لمحاربة الفساد أو مسؤوليها إلى لجنة الشكاوى مباشرة أو إلى اللجنة المستقلة لمحاربة الفساد في أي مكتب من مكاتبها. وتتولى التحقيق في هذه الشكاوى وحدة خاصة تابعة لإدارة عمليات اللجنة المستقلة لمحاربة الفساد. وعندما تستكمل هذه الوحدة تحقيقاتها في أي شكوى من الشكاوى، تقدم استنتاجاتها وتوصياتها إلى لجنة الشكاوى للنظر فيها.

**الخدمات المنظمة الأخرى**

٣٣٧- لدى إدارات خدمات منظمة أخرى مبادئ توجيهية وإجراءات واضحة بشأن معالجة الشكاوى. وعلى سبيل المثال، تضم إدارة الخدمات الإصلاحية، التي تدير السجون في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، وحدة تحقيق في الشكاوى لإدارة النظام الداخلي للانتصاف من المظالم الخاص بالموظفين والسجناء. ويحق أيضاً لموظفي دائرة الخدمات الإصلاحية وللسجناء تقديم الشكاوى مباشرةً إلى أمينة المظالم. وتعتبر قنوات معالجة الشكاوى القائمة فعالة بالنظر إلى عدد وطبيعة الشكاوى التي تعالج.

٣٣٨- وتطبق إدارة الهجرة الإجراءات الخاصة بالشكاوى الواردة في الأوامر الثابتة لدائرة الهجرة التي يصدرها مدير الهجرة بموجب سلطة قانون دائرة الهجرة. ويمكن تقديم الشكاوى إلى مدير الهجرة عن إساءة أفراد هذه الدائرة استعمال السلطة أو إساءة معاملة الغير فيتم التحقيق فيها على الفور وفقاً للإجراءات التي تنص عليها الأوامر الثابتة. ولضمان معالجة جميع الشكاوى على النحو الصحيح، تدرس فرقة عاملة لاستعراض الشكاوى نتائج التحقيقات، وتجري استعراضات لها وتوصي بمتابعتها متى لزم الأمر. وتتاح سبل الوصول إلى أمينة المظالم للأشخاص الذين يعتقدون بأنهم عوملوا معاملة غير لائقة أو بأن قضاياهم قد أسيء تناولها. وإذا توفرت أدلة ظاهرة على أن أحد أفراد دائرة الهجرة قد ارتكب جريمة جنائية، تقدم على الفور دائرة الهجرة تقريراً حول هذا الموضوع إلى الشرطة لإجراء المزيد من التحقيق فيها. وتخضع أيضا الإجراءات التأديبية ضد موظفي دائرة الهجرة لقانون دائرة الهجرة وللأوامر الثابتة لدائرة الهجرة. ووفقاً للبند ٨ من قانون دائرة الهجرة (الفصل ١١٥)، تعتبر ممارسة السلطة على نحو غير قانوني أو غير ضروري يؤدي إلى إلحاق خسارة أو أذى بأي شخص جرماً يعاقب عليه.

## رابعاً- الإعلام والإعلان

**تعزيز الوعي بمعاهدات حقوق الإنسان**

٣٣٩- يضطلع مكتب الشؤون الداخلية لحكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بمسؤولية تعزيز الإلمام العام بالحقوق والالتزامات المنصوص عليها في معاهدات حقوق الإنسان المطبقة في "المنطقة". وفي أعقاب سن قانون شرعة الحقوق في هونغ كونغ عام ١٩٩١، أنشأت اللجنة المعنية بتعزيز التربية المدنية التابعة لمكتب الشؤون الداخلية لجنة فرعية معنية بتعليم حقوق الإنسان لتحسين الفهم العام لقانون شرعة الحقوق واحترام حقوق

الإنسان المنصوص عليها في مختلف المعاهدات. وكان موضوع حقوق الإنسان على مدى السنوات الست الماضية أحد مجالات التركيز الرئيسية لعمل اللجنة المعنية بتعزيز التربية المدنية. وقد ضاعفت هذه اللجنة مؤخراً جهودها لتحسين الفهم العام للقانون الأساسي الذي ينص على ضمانات دستورية لحماية حقوق الإنسان في "المنطقة". وأُنشئت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ لجنة توجيهية للتعريف بالقانون الأساسي برئاسة المدير العام لشؤون الإدارة لتتولى توجيه استراتيجية الترويج.

٣٤٠- وفي عام ٢٠٠٢، أنشأ المكتب منتدى مشتركاً بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية هو اللجنة المعنية بتعزيز الانسجام العرقي، لإسداء المشورة إلى الحكومة بشأن تعزيز الاحترام والتسامح على الصعيد الدولي وبشأن المسائل المتعلقة بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وتتولى خدمة هذه اللجنة وحدةُ العلاقات العنصرية التي أُنشئت كذلك في عام ٢٠٠٢ تحت إشراف مكتب الشؤون الداخلية.

**المنشورات الحكومية**

٣٤١- إن الحكومة المركزية لجمهورية الصين الشعبية ملزمة بتقديم تقارير فيما يتصل بمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بموجب مختلف معاهدات حقوق الإنسان لكن (انظر الفقرة ٣٤٢ أدناه بخصوص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية). ويتولى مكتب الشؤون الداخلية والمكتب المعني بالصحة والرفاه والأغذية في حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة إعداد مشاريع التقارير. ويتشاور المكتبان مع المجلس التشريعي والمنظمات غير الحكومية بشأن حالة تنفيذ هذه المعاهدات في "هونغ كونغ". ويتناولان آراءها في التقارير ويقدمان هذه التقارير إلى المجلس التشريعي - وتنشر في نسخ مجلدة ثنائية اللغات بعد أن تقدم الحكومة المركزية لجمهورية الصين الشعبية هذه التقارير إلى الهيئات المختصة في الأمم المتحدة. وتودع نسخ منها في المكتبات العامة وتنشر على شبكة الإنترنت لإطلاع الجمهور عليها.

**تقارير منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة في إطار العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية**

٣٤٢- أعلنت الحكومة المركزية لجمهورية الصين الشعبية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ أنها، تمشياً مع الإعلان المشترك والقانون الأساسي، ونظراً إلى أن الصين لم توقّع بعد على العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، ستشير إلى أحكام العهدين كما هي مطبقة في هونغ كونغ وستقدم تقارير عن تنفيذها في منطقة هونغ كونغ الإدارية إلى الهيئات المعنية المنشأة بموجب المعاهدات. وقد صدقت الصين على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام ٢٠٠١، ويشكل الآن تقرير منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة جزءاً من تقرير الصين. وعليه، فإن حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة مسؤولة عن إعداد التقرير عن "المنطقة" فيما يتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لإحالته إلى الهيئة المعنية المنشأة بموجب المعاهدة.

## خامساً - تنفيذ المواد من ١ إلى ١٦ من العهد

### ألف - المادة ١

### التقدم والتطور في تطبيق الديموقراطية

٣٤٣- أشارت اللجنة في الفقرة ١٣ من ملاحظاتها الختامية الصادرة في أيار/مايو ٢٠٠١ إلى أنه "على الرغم من أن `الهدف النهائي` هو انتخاب جميع أعضاء المجلس التشريعي بالاقتراع العام (المادة ٦٨ من القانون الأساسي)، ... فإن

الترتيبات الحالية لانتخاب المجلس التشريعي تشمل بعض العوامل اللاديموقراطية التي تحول دون التمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة".

٣٤٤- ونحيط علماً بدواعي قلق اللجنة وسنواصل تطوير مؤسسات هونغ كونغ الديموقراطية وفقاً للمخطط الذي يتضمنه القانون الأساسي. إذ ينص القانون الأساسي على زيادة مطردة في نسبة المقاعد المنتخبة انتخاباً مباشراً في المجلس التشريعي من ثلث واحد في فترة الولاية الأولى إلى ٤٠ في المائة في فترة الولاية الثانية. وستزاد النسبة إلى ٥٠ في المائة في فترة الولاية الثالثة التي ستبدأ في عام ٢٠٠٤.

٣٤٥- وانتخاب لجنة الانتخابات لجزء من أعضاء المجلس التشريعي هو خطوة انتقالية نحو إنشاء حكومة تمثيلية في هونغ كونغ. وبانتهاء الولاية الثانية للمجلس التشريعي تنتهي مسؤولية لجنة الانتخابات عن إعادة الأعضاء إلى المجلس.

٣٤٦- ولقد اقترح المعلقون أن ندرج في هذه المادة فقرة عن تنفيذ نظام المساءلة المبيَّن في الجزء الثاني من هذا التقرير (الفقرة ٣٠٩). ومن المقرر أن نتناول هذا الموضوع بمزيد من الدقة في تقريرنا الدوري الثاني بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الواجب تقديمه في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. إلا أننا كنا قد أصدرنا أساساً في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ تقريراً عن النظام الجديد للمجلس التشريعي. وقدم هذا التقرير وصفاً لطريقة تنفيذ النظام الجديد بعد انقضاء ستة أشهر على وضعه. وقد تمثل الغرض منه في ضمان أن تصبح الحكومة أكثر استعداداً لتلبية احتياجات المجتمع. كما أنه يدعم الأسس اللازمة لتوفير خدمة مدنية حيادية سياسياً ونزيهة وفنية ودائمة وتعتمد الجدارة أساساً للتعيين. ومنذ تطبيق هذا النظام، عمل كبار الموظفين على نحو وثيق وفعال مع موظفي الخدمة المدنية الذين مدوا لهم يد العون في وضع السياسات العامة وتفسيرها والدفاع عنها. ولا يزال تنفيذ هذه السياسات وتقديم الخدمات إلى الجمهور من مسؤولية موظفي الخدمة المدنية. ومن المقرر أن نقدم تقريراً آخر إلى المجلس التشريعي في تموز/يوليه ٢٠٠٣.

## باء - المادة ٢

## الإعمال التدريجي للحقوق التي أقرها العهد وممارسة هذه الحقوق دون تمييز

*أحكام حقوق الإنسان في القانون الأساسي وقانون شرعة الحقوق في هونغ كونغ*

٣٤٧- أعربت اللجنة في الفقرة ١٥ من ملاحظاتها الختامية الصادرة في أيار/مايو ٢٠٠١ عن أسفها لأن "منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة لم تنفذ عدداً من التوصيات الواردة في ملاحظاتها الختامية لعام ١٩٩٦ على الرغم من تأكيد الوفد على ضرورة تنفيذها". كما حثت اللجنة في الفقرة ٢٨ منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة على "أن تنفذ، بالإضافة إلى الملاحظات الحالية، اقتراحات وتوصيات اللجنة الواردة في الملاحظات الختامية لعام ١٩٩٦ وعلى أن تتخذ أي تدابير ملموسة وذات صلة تجدها ضرورية لتنفيذها". وقد تم تحديد التوصيات التي تسترعي اهتماماً خاصاً في الفقرات الفرعية من (أ) إلى (ز) من الفقرة ١٥. والشواغل الواردة في الفقرات الفرعية من (أ) إلى (د) تندرج في نطاق المادة ٢ من العهد وسنعالجها بالتسلسل في الفقرات التالية. أما الشواغل الواردة في الفقرتين الفرعيتين (هـ) و(و)، فإنها تتعلق بقضايا العمل ومن ثم، بالمادة ٧. لذلك فإننا سنعالجها في هذا الفرع من التقرير. وسنعالج، بالمثل، الشواغل الواردة في الفقرة الفرعية (ز) المتعلقة بحماية الأطفال، في الفرع الذي يتناول المادة ١٠.

**الملاحظات الختامية: الوضع القانوني للعهد**

٣٤٨- أكدت اللجنة من جديد في الفقرة ١٥(أ) من ملاحظاتها الختامية قلقها بوجه خاص لأن وضع العهد في النظام القانوني المحلي لمنطقة هونغ كونغ ما زال مختلفاً عن وضع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي أدرجت أحكامه في التشريع المحلي.

٣٤٩- صحيح أنه ليس هناك من قانون واحد يطابق قانون شرعة الحقوق في هونغ كونغ فيما يتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ويدرج أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في النظام القانوني المحلي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة. غير أن أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مدمجة في القانون المحلي من خلال مواد عدة من القانون الأساسي (مثل المواد ٢٧ و٣٦ و٣٧ و١٣٧ و١٤٤ و١٤٩) ومن خلال أحكام نص عليها أكثر من ٥٠ قانوناً. وقد أُدرجت هذه القوانين في المرفق ٣ للتقرير الأولي واستكملت في المرفق ٢ ألف لهذا التقرير. ونرى أن تدابير محددة من هذا القبيل تكون أكثر فاعلية في حماية حقوق العهد من مجرد تكرار أحكام العهد نفسها في القانون المحلي.

**التشريع الخاص بمكافحة التمييز العنصري**

٣٥٠- أعربت اللجنة، في الفقرة ١٥(ب) من ملاحظاتها الختامية، عن قلقها الخاص إزاء "تقصير منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة في توسيع نطاق حظرها للتمييز العنصري ليشمل القطاع الخاص". وأعربت اللجنة في الفقرة ٣٠ عن رأيها بأن "تقصير منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة في حظر التمييز العنصري في القطاع الخاص يشكل إخلالاً بالتزاماتها بموجب المادة ٢ من العهد. وتهيب اللجنة بمنطقة هونغ كونغ بأن توسع نطاق حظرها للتمييز العنصري ليشمل القطاع الخاص".

٣٥١- وكنا وقت إعداد التقرير نعيد النظر في مسألة وضع تشريع لمكافحة التمييز العنصري في القطاع الخاص بغية التوصل إلى نتيجة تحرز التقدم في هذا المجال. والتمسنا، في عام ٢٠٠٠ وبداية عام ٢٠٠١، آراء من الأطراف المهتمة لمعرفة ما إذا كانت توافق من حيث المبدأ على اعتماد تشريع لمكافحة التمييز العنصري في القطاع الخاص وما هي مخاوفها من اعتماد تشريع من هذا القبيل. وفي الوقت الذي أنهينا فيه التقرير، كنا قد استكملنا تحليلاً للردود التي تلقيناها ونظرنا في موازنة الاعتبارات. وسوف نطلع اللجنة عند اللزوم، وقت النظر في التقرير على ما استجد من معلومات.

٣٥٢- وفي غضون ذلك، واصلنا تحسين التدابير المنصوص عليها في الفقرات من ١٣ إلى ١٧ من التقرير الأولي لمكافحة المواقف التمييزية ولتقديم المساعدة العملية اللازمة للأقليات الإثنية. وتشمل هذه التدابير، ضمن تدابير أخرى، دورات لتعليم اللغات وخدمات معلوماتية خاصة لمساعدة المهاجرين غير الصينيين لدى وصولهم أول مرة إلى المطار. وكان من ضمن التطورات الأخيرة، التي بُدئ بها في عام ٢٠٠٢، إنشاء لجنة لتعزيز الانسجام العرقي. وهي لجنة مشتركة بين الحكومة والمنظمات الحكومية تسدي المشورة إلى الحكومة بشأن وضع استراتيجية للتعليم والاتصال. وتعمل وحدة مخصصة للعلاقات العنصرية، تعد جزءاً من مكتب الشؤون الداخلية، كأمانة للجنة وتضع

برامجها موضع التنفيذ (انظر المرفق ٢ باء). وتقوم الوحدة بتشغيل خط هاتفي مباشر لتلقي الشكاوى عن التمييز العنصري ورصدها واتخاذ إجراءات بشأنها (انظر المرفق ٢ جيم).

**التمييز على أساس الميل الجنسي والعمر**

٣٥٣- أعربت اللجنة في الفقرة ١٥(ج) من ملاحظاتها الختامية لعام ٢٠٠١ عن قلق خاص إزاء "تقصير منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة في حظر التمييز على أساس الميل الجنسي والعمر". وحثت في الفقرة ٣١ منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة على "أن تحظر التمييز على أساس الميل الجنسي والعمر".

٣٥٤- وموقفنا في هذا الصدد هو ما يلي:

(أ) **العمر**: من المحتمل أن تترتب عن أي تشريع في هذا الميدان آثار بعيدة الأمد على المؤسسات الخاصة والعامة. لقد بحثنا المسألة وتشاورنا مع الجمهور بشأنها في عام ١٩٩٦. وكشفت الدراسة الاستقصائية عن آراء متباينة بشأن التشريع. وأخذنا منذ ذلك الحين نعالج المسألة من خلال التثقيف العام. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أعددنا دراسة استقصائية لمعرفة الرأي العام بشأن التمييز في التعيين. واعتبر معظم أصحاب العمل والأسر المعيشية التثقيف نهجاً فعالاً بما يكفي لحل المشكلة. ولم يكن هناك توافق في الرأي بشأن فعالية التشريع أو الحاجة إليه. ونعتزم مواصلة تعزيز تكافؤ فرص العمل من خلال برامج التثقيف العام ومواصلة جهودنا لتدريب ولإعادة تدريب العمال من جميع الأعمار من أجل تعزيز إمكانية تشغيلهم؛

(ب) **الميل الجنسي**: إن هذه المسألة هي مسالة حساسة تمس قيماً ومبادئ أخلاقية عميقة الجذور. ورأينا المدروس هو في هذه المرحلة أن التنظيم والتثقيف الذاتي عوضاً عن التشريع هما السبيلان الأكثر ملاءمة لمعالجة التمييز في هذا الميدان. ولهذا السبب، عملنا على التخلص من المواقف العنصرية من خلال التثقيف العام والوسائل الإدارية، وذلك لكي نغذي المجتمع بثقافة أكثر موضوعية وتسامحاً واحتراماً متبادلاً. غير أن تنفيذ هذه التدابير سيتطلب حتماً بعض الوقت، ونحن لا نتوقع تغيير المواقف العامة بين عشية وضحاها.

٣٥٥- وأعربت اللجنة في الفقرة ١٥(د) من ملاحظاتها الختامية لعام ٢٠٠١ عن قلق خاص إزاء "تقصير منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة في إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تكلف بولاية شاملة وإزاء تقصيرها في اتخاذ ترتيبات بديلة ملائمة لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". وفي هذا الصدد، حثت اللجنة في الفقرة ٣٢ منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة على "أن تنشئ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تتمشى ولايتها مع مبادئ باريس (١٩٩١) ومع ملاحظة اللجنة العامة رقم ١٠. وريثما تُنشأ هذه المؤسسة، تحث اللجنة منطقة هونغ كونغ على زيادة ما تتخذه من تدابير تعزيزاً للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

٣٥٦- ونحيط علماً مع الاحترام البالغ بقلق اللجنة ونواصل استعراض المسألة استعراضاً دقيقاً. بيد أننا نحتفظ في الوقت الراهن، بصورة أساسية، بموقفنا الذي بيناه في الفقرتين ٣٣ و٣٤ من التقرير الأولي، وهو أنه بالنظر إلى وجود ضمانات فعالة عديدة في هونغ كونغ، فإننا لا نزال غير متأكدين من ضرورة إنشاء مؤسسة من هذا القبيل. لكن عقولنا منفتحة وسنضع في اعتبارنا، في ضوء ما أعربت عنه اللجنة من مخاوف، أي تغييرات في الظروف قد تدل على ضرورة إعادة النظر في موقفنا.

**الوضع القانوني للعهد**

٣٥٧- أعربت اللجنة في الفقرة ١٦ من ملاحظاتها الختامية عن أسفها البالغ لأن "بعض الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا لمنطقة هونغ كونغ تعرب عن رأي مفاده أن العهد في طابعه `ترويجي` (قضية *موك تشي هونغ ضد مدير شؤون الهجرة*، الحكم الصادر في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١) أو `مطمحي` (قضية *تشان تو فون ضد مدير شؤون الهجرة*، الحكم الصادر في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠١). ووفقاً لما أكدته اللجنة في مناسبات عديدة، فإن هذه الآراء تستند إلى فهم خاطئ للالتزامات القانونية الناشئة عن العهد". وفي الفقرة ٢٧، ذكّرت اللجنة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بأن "أحكام العهد تشكل التزاماً قانونياً من جانب الدول الأطراف. وعليه، تحث اللجنة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة على ألا تجادل أثناء إجراءات المحكمة بأن العهد هو `ترويجي` فحسب أو `مطمحي` في طابعه".

٣٥٨- ونحيط علماً بملاحظة اللجنة بأن العهد ليس مجرد عهد "ترويجي" فحسب أو "مطمحي" في طبيعته ونقبل بكونه يُنشئ التزامات ملزمة على الصعيد الدولي.

**حماية المعوقين**

*التعليم والعمل*

٣٥٩- تمت مناقشة مسألة توفير التعليم للمعوقين (التي غطيناها في الفقرة ١٩ من التقرير الأولي) في الفقرات من ٧٢٨ إلى ٧٣٤ أدناه، في إطار المادة ١٣. ولا يزال الوضع إزاء فرص عمل المعوقين كما هو مبيَّن في الفقرات من ٢٠ إلى ٢٢ من التقرير الأولي.

*دخول المباني: استعراض دليل التصميم الهندسي: دخول حر خال من العوائق إلى المباني ١٩٩٧*

٣٦٠- لا يزال الوضع كما تبينه الفقرات من ٢٢ إلى ٢٤ من التقرير الأولي. ولكن في ضوء التطورات الدولية في التصميم والتكنولوجيا، وبالنظر إلى الاحتياجات المتغيرة للمعوقين، تستعرض الآن إدارة الإنشاءات الحكومية كلاً من قواعد البناء ذات الصلة و*دليل التصميم الهندسي: دخول حر خال من العوائق إلى المباني ١٩٩٧*. ومن المقرر أن يستكمل هذا الاستعراض في عام ٢٠٠٤.

*التمييز ضد المرضى العقليين*

٣٦١- تبين قضية *ك. وآخرون ضد وزير العدل* الحماية المتوفرة للأشخاص الذين يزعمون أن الحكومة قد ميزت ضدهم في العمل على أساس الإعاقة العقلية. وقد حرم المشتكون من العمل في الخدمة العامة لأن أحد والدي كلٍ منهم كان مصاباً بانفصامٍ في الشخصية. وترد تفاصيل هذه القضية في المرفق ٢ دال.

٣٦٢- وتؤكد قضية *ما بيك يونغ ضد كو شوين* وجود السلطة المخولة بطلب اعتذار في قضية تمييز تتعلق بفردين. فقد كان سائق سيارة الأجرة يمانع في تقديم الخدمة لراكبٍ معاق. كما أنه قام بشتم الراكب أثناء الرحلة. وتفاصيل هذه القضية ترد في المرفق ٢ هاء.

*إنشاء مكتب الوصاية بموجب قانون الصحة العقلية (الفصل ١٣٦)*

٣٦٣- أنشئ مكتب الوصاية في ١ شباط/فبراير ١٩٩٩ بموجب الفرع الرابع - ألف من قانون الصحة العقلية (الفصل ١٣٦). والغرض منه هو تقديم ضمانات قانونية أفضل للأشخاص المصابين باضطراب عقلي وبإعاقة عقلية (الذين يعرَّفون معاً بالمعوقين عقلياً) والبالغين من العمر الثامنة عشر وما فوق. وفيما يلي وظائف المجلس وصلاحياته الرئيسية:

(أ) ينظر ويبت في طلبات تعيين الأوصياء؛

(ب) يصدر أوامر بالوصاية؛

(ج) يستعرض أوامر الوصاية؛

(د) يعطي توجيهاته للأوصياء بشأن طبيعة ومدى أوامر الوصاية.

٣٦٤- ويتمتع المجلس بولاية قانونية على البالغين غير القادرين، نظراً لعجزهم الذهني، على الاهتمام بشؤونهم الشخصية أو الطبية أو المالية. وللمجلس رئيس متفرغ لعمله وأكثر من ٥٠ عضواً غير رسميين. ويتألف هؤلاء الأعضاء من محامين وممارسين في الميدان الطبي ومصلحين اجتماعيين ومن أصحاب الخبرة في الاعتناء بالأشخاص العاجزين ذهنياً. ويعين الرئيس التنفيذي رئيس المجلس وأعضاءه. وقد تلقى المجلس لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أكثر من ٤٥٠ طلباً للوصاية وأصدر أكثر من ٤٠٠ أمر وصاية.

**استعراض دور اللجنة المعنية بتكافؤ الفرص**

٣٦٥- لا يزال دور اللجنة المعنية بتكافؤ الفرص كما تبينه الفقرة ٤ من التقرير الأولي. وفي عام ٢٠٠٢، استعرضنا مجموعات أجور كبار الموظفين التنفيذيين في ٢٢ هيئة تمولها الحكومة، بما فيها اللجنة. والغرض من ذلك هو التأكد من أن هذه المجموعات لا تزال مناسبة في الظروف الراهنة. فوجدنا أن الترتيبات الخاصة بأجر الموظفين من المرتبتين الثانية والثالثة نظامية. في حين أن الترتيبات الخاصة بأجر الرئيس ستخضع لمزيد من الاستعراض في ضوء نتيجة الاقتراح المقدم لإصدار تشريع لمكافحة التمييز العنصري (الفقرة ٣٥١ أعلاه)، فقد تترتب عن هذا الاقتراح آثار على عمل اللجنة.

**السلطة التقديرية للتخلي عن حد الأهلية المالية لتلقي المساعدة القانونية**

٣٦٦- تتوفر المساعدة القانونية في الدعاوى المقدمة بموجب قوانين مكافحة العنصرية. ووفقاً لما يبينه الفرع الثالث من هذا التقرير (الفقرات من ٣٢٤ إلى ٣٢٧)، وفي القضايا التي تتعلق بإخلال بقانون شرعة الحقوق أو بتعارض مع أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية كما تطبق على هونغ كونغ، يجوز لمدير المساعدة القانونية أن يتنازل عن شرط الحد الأقصى من الموارد المالية لطالب المساعدة عندما يجري اختباراً للموارد المعيشية، ولكن لا عن الاختبار ذاته[١١]. وقد طلب المعلقون من الحكومة النظر في مسألة توسيع نطاق هذا التنازل ليشمل الإجراءات بموجب قوانين مكافحة العنصرية والقضايا المتعلقة بالإخلال بأحكام العهد.

٣٦٧- والغرض من سياستنا الخاصة بالمساعدة القانونية هو ضمان عدم حرمان أي شخص لديه أسباب معقولة لاتخاذ إجراء قانوني في محكمة من محاكم هونغ كونغ من فعل ذلك لأنه لا يملك الموارد المالية الكافية. لكن المساعدة القانونية تمول من الخزينة العامة، وهي محدودة الموارد. لهذا، يجب أن تمنح الأولوية في المساعدة القانونية الممولة تمويلاً عاماً لأولئك الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف القضية من مواردهم الخاصة. وإن توسيع نطاق التنازل الحالي قد يؤدي إلى تحويل الأموال العامة من أولئك الذين لا يستطيعون إلى الذين يستطيعون تحمل تكاليف القضية، وذلك حصراً على أساس نوع الإجراءات القانونية التي تتخذ.

٣٦٨- ولقد كنا وقت وضع اللمسات الأخيرة على هذا التقرير نكمل سلسلة من الاستعراضات الخاصة بحدود الأهلية المالية والمعايير المطلوب توفرها لتقييم الأهلية المالية لتقديم طلبات المساعدة القانونية. وكنا نستعد للتشاور مع مجلس خدمات المساعدة القانونية بشأن استنتاجاتنا وننظر في قائمة من المسائل ذات الصلة بالمساعدة القانونية التي تلقيناها من الفريق المعني بإقامة العدل وبالخدمات القانونية التابع للمجلس التشريعي. وتشمل هذه المسائل تلك التي أثارها محاورونا. ونعتزم التشاور مع الفريق بشأن الاستنتاجات التي خلصت إليها هذه الاستعراضات في مرحلة لاحقة من عام ٢٠٠٣.

## جيم - المادة ٣

## المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة

### اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ولجنة شؤون المرأة

٣٦٩- كنا وقت إنجاز هذا التقرير نعد في ذات الوقت تقريرنا الثاني بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وسيشكل هذا التقرير جزءاً من التقرير الذي تعده الصين حالياً بمقتضى هذه الاتفاقية. وسترود اللجنة بنسخ من هذا التقرير قبل أن تنظر فيه.

*لجنة شؤون المرأة*

٣٧٠- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، أنشأنا لجنة مخصصة للمرأة تعمل كآلية مركزية رفيعة المستوى على تحسين وضع المرأة وتعزيز مصالحها في هونغ كونغ. وتتلقى اللجنة تمويلاً سنوياً يبلغ نحو ٢٠ مليون دولار من دولارات هونغ كونغ (٢,٥٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) وتتلقى الدعم من شعبة المرأة التابعة للمكتب المعني بالصحة والرفاه والأغذية.

٣٧١- وتتمثل مهمة اللجنة في "تمكين المرأة في هونغ كونغ من حصولها بالكامل على ما تستحقه من مكانة وحقوق وفرص في جميع مشارب الحياة". ووظيفتها هي تحديد احتياجات المرأة ومعالجة مخاوفها بشمولية وانتظام. ولهذه الأغراض، وضعت رؤية واستراتيجية طويلة الأمد لتطوير وتحسين أوضاع المرأة في هونغ كونغ. وتركز هذه الاستراتيجية على ثلاثة مجالات للعمل مُنحت الأولوية: مراعاة الجنس، وتمكين المرأة، والتثقيف العام. وتتولى فرقة عمل خاصة إحراز تقدم في العمل في هذه المجالات.

**تعميم مراعاة المنظور الجنساني**

٣٧٢- الغـــرض من ذلك هو ضمان مراعاة احتياجات المرأة وتطلعاتها في التشريعات أو السياسات أو البرامج لتحقـــيق الإنصاف بين المرأة والرجل في الحصول على موارد المجتمع وفي الاستفادة من الفرص التي يتيحها. ولهذا الغـــرض، قامت اللجنة، اعتماداً منها على الخبرات الخارجية، بوضع قائمة مرجعية لتيسير عمليات التحليل التي تـــراعي الجنس ولتقييم الأثر المحتمل للسياسات والبرامج على صعيد الجنس. وقد أعدت أيضاً مجموعة كاملة من المعلومـــات لإطلاع المسؤولين الحكوميين على مفهوم تعميم مراعاة المنظور الجنساني. ووضعت القائمة المرجعية تحت الاختبار التجريبي في خمسة من ميادين السياسة العامة ويجري تعديلها تعديلاً دقيقاً. ومن المقرر اعتمادها في عـــام ٢٠٠٣ في عـــدة ميادين جديدة من ميادين السياسة العامة وتوسيع نطاقها تدريجياً لتشمل ميادين أخرى. وإضافة إلى ذلك، يتلقى موظفو الخدمة المدنية من مراتب مختلفة تدريباً على مراعاة الجنس تيسيراً لمراعاة تطلعات المرأة في عملية رسم السياسات.

**تمكين المرأة**

٣٧٣- تتمـــثل إحدى الخطوات الهامة نحو تمكين المرأة في إشراكها في عملية اتخاذ القرارات على صعيد المجتمع المحـــلي. وترى لجنة شؤون المرأة أن هناك ضرورة وإمكانية لمشاركة المرأة بمزيد من الفاعلية في الهيئات الحكومية الاستشـــارية والقانونـــية، وهي مشاركة تشكل جزءاً هاماً من سياسة هونغ كونغ العامة وطريقة صنع قراراتها. ويوجـــد حالـــياً أكثر من ٦٠٠ مجلس يسدي المشورة للحكومة بشأن مسائل هامة لحياة الفرد اليومية في هونغ كونـــغ. وكانت مشاركة المرأة في هذه الهيئات مشاركة ضئيلة نسبياً. وقد حثت اللجنة الحكومة على أن تعمل بمزيد من الفاعلية على تهيئة مرشحات محتملات. واستجابةً لذلك، طلبت الحكومة رسمياً من عضوات في كل من المنظمات غير الحكومية وغرف التجارة والهيئات المهنية أن تسجل اهتمامها في المشاركة في عمل المجالس لتوسيع مجموعة المرشحات المحتملات. ويعد الجنس الآن عاملاً يجب مراعاته عند البت في التعيينات. وبالإضافة على ذلك، تقـــوم اللجنة، اعتماداً منها على خبرة المنظمات غير الحكومية، بتجميع كتيب عن ممارسات التمكين الجيدة التي اعتمدها القطاع غير الحكومي. والغرض من ذلك هو ترويج نماذج الخدمات الجديدة والممارسات الجيدة والإعلان عنها وتيسير إمكانية تقليد آخرين لهذه النماذج وتعديلها.

**التثقيف العام**

٣٧٤- تعمل اللجنة على زيادة وعي الجمهور بالقضايا الجنسانية والتقليل من القوالب النمطية المتعلقة بالجنس. ولهذا الغرض، نظمت حملة تثقيفية عامة وواسعة النطاق تشمل مختلف الأنشطة، بما فيها، ضمن جملة أمور، برنامج إذاعـــي ومسلسل تلفزيوني درامي عن موضوعي التمكين وبناء القدرات وحلقات دراسية ومؤتمرات ومنتديات عامة.

*بناء القدرات*

٣٧٥- سيكون بناء القدرات موضوع عمل اللجنة في عام ٢٠٠٣. واللجنة، إذ تضع ذلك في الاعتبار، تبحث عـــن إطار عمل لتمكين النساء في مختلف القطاعات، بمن فيهن ربات المنزل واللاتي يضطلعن بدور مزدوج، من

اكتساب المهارات وتأمين الاعتراف اللازم بالمهارات التي يكتسبنها وسنناقش هذا الجانب وجوانب أخرى من عمل اللجنة بمزيد من التفصيل في تقريرنا الثاني بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٣٧٦- وأعربت اللجنة في الفقرة ١٧ من ملاحظاتها الختامية عن القلق لأن لجنة شؤون المرأة قد لا تملك الموارد الكافية ولا تخول بالصلاحيات المناسبة بما يكفل مراعاة الفروق بين الجنسين عند وضع السياسة العامة. وفي الفقرة ٣٣، حثت اللجنة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة على "أن تخول لجنة شؤون المرأة الصلاحيات الكافية وأن توفر لها ما يكفي من الموارد لتمكينها من تحسين وضع المرأة في هونغ كونغ، وأن تراعي الفروق بين الجنسين عند وضع سياساتها العامة، وأن تكفل مشاركةً أوسع نطاقاً للمرأة في جميع مجالات الحياة العامة."

٣٧٧- ونعتقد أن عمل اللجنة الجاري ينسجم تماماً مع الأهداف المتوخاة في توصية اللجنة الواردة في الفقرة ٣٣. والرؤية الاستراتيجية التي وضعتها اللجنة، والطاقة التي تصرفها في وضع هذه الرؤية موضع التنفيذ تبينان بجلاء أن اللجنة تملك موارد كافية ومجهزة تجهيزاً ملائماً لبلوغ تلك الأهداف.

**استعراض قانون التمييز على أساس الجنس (الفصل ٤٨٠) (موضوع جديد)**

٣٧٨- أعلمنا اللجنة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ بأن اللجنة المعنية بتكافؤ الفرص قد استكملت استعراضها لقانون مكافحة التمييز على أساس الجنس (في عام ١٩٩٩) وقدمت تقريراً إلى الحكومة[١٢]. واقترح هذا التقرير ١٤ تعديلاً:

(أ) توضيح طريقة تطبيق بعض الأحكام؛

(ب) توسيع نطاق الأحكام الخاصة بالقضاء على التحرش الجنسي ليشمل حالات إضافية مثل التحرش الجنسي الذي يمارسه مستأجرون أو مستأجرون من الباطن ضد مستأجرين أو مستأجرين آخرين من الباطن، والتحرش الجنسي الذي يمارسه الزبائن ضد المزودين بالسلع والخدمات والمرافق؛

(ج) إزالة بعض الاستثناءات؛

(د) تزويد اللجنة المعنية بتكافؤ الفرص بصلاحيات وبوسائل إضافية لمعالجة التمييز؛

(هـ) تعديل بعض عناوين وأجزاء من النص الصيني.

ولقد قبلنا باقتراحات كثيرة من اقتراحات اللجنة الرامية إلى تعديل القانون ونبحث فعلاً عن طريقة تجعلنا نحرز التقدم بشأنها. وسنطلع اللجنة متى لزم الأمر على آخر المستجدات عندما ننظر في هذا التقرير.

**"سياسة البيت الصغير"**

٣٧٩- لا يزال الوضع على النحو الذي يبينه ردنا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ على السؤال رقم ٦ الوارد في قائمة المسائل التي أرسلتها لنا اللجنة قبل نظرها في التقرير. وهذا يعني أن الاستعراض الذي أشار إليه التقرير الأولي مازال قيد الإعداد.

## دال – المادة ٤

## إخضاع الحقوق التي يتضمنها العهد للقيود المقررة في القانون

٣٨٠- لا يـــزال الوضـــع على النحو الذي ورد في الفقرة ٣٩ من التقرير الأولي. وهو أن حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة لا تخضع الحقوق التي ينص عليها العهد لأي قيود غير تلك التي يمليها القانون. وهذه القيود، أينما وجدت، تتماشى مع طبيعة تلك الحقوق والغرض منها حصراً هو الارتقاء بمستوى الرفاه الاجتماعي العام في مجتمعٍ تسوده الحرية.

## هاء– المادة ٥

## حظر إهدار أي من الحقوق والحريات المعترف بها في العهد

٣٨١- لا يزال الوضع على النحو الذي نصت عليه الفقرة ٤٠ من التقرير الأولي. وهو أن حكومة هونغ كونغ الإدارية الخاصة لا تفرض أي قيد أو أي تقييد على أي من حقوق الإنسان الأساسية بذريعة أن العهد لا يعترف بها أو يعترف بها جزئياً فقط.

## واو – المادة ٦

## الحق في اختيار المهنة والحق في العمل

٣٨٢- لا تزال أنواع الحماية والقوانين والسياسات الدستورية ذات الصلة كما هي مبينة في الفقرتين ٤١ و٤٢ من التقرير الأولي.

*اتفاقيات العمل الدولية*

٣٨٣- قدمت إلى منظمة العمل الدولية معلومات تتعلق بالمادة ٦ في التقارير التالية:

(أ) الـــتقرير المقدم عملاً بالمادة ٢٢[١٣] عن اتفاقية تنمية الموارد البشرية (الاتفاقية رقم ١٤٢) عن الفترة من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١؛

(ب) الـــتقرير المقـــدم عملاً بالمادة ٢٢ عن اتفاقية البطالة (رقم ٢) عن الفترة من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١؛

(ج) التقريران المقدمان عملاً بالمادة ٢٢ عن الاتفاقية المتعلقة بالعمل الجبري أو الإلزامي (الاتفاقية رقم ٢٩) عـــن الفترتين من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠ ومن ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢؛

(د) التقريران المقدمان عملاً بالمادة ٢٢ عن الاتفاقية بشأن سياسة العمالة (الاتفاقية رقم ١٢٢) عن الفترتين من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠ ومن ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢؛

(هـ) التقريران المقدمان عملاً بالمادة ٢٢ عن اتفاقية إلغاء العمل الجبري (الاتفاقية رقم ١٠٥) عن الفترتين من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٩ ومن ١ حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١.

*إحصاءات العمل*

٣٨٤- يقدم المرفق ٦- ألف إحصاءات عن العمل والبطالة ونقص العمالة في الأعوام ١٩٨٧ و١٩٩٢ و١٩٩٧ و٢٠٠٢.

*خدمات العمل*

٣٨٥- تقدم إدارة شؤون العمل خدمات عمل مجانية ومتنوعة تلبيةً لاحتياجات مختلف فئات الشعب. وتقدم هذه الخدمات في الوقت الحالي عن طريق مركز هاتفي لخدمات العمل وشبكة مراكز تشغيل في ١١ دائرة، ومنها مركزان لتوظيف وإرشاد الوافدين الجدد[١٤]. وتبقى ثلاث من هذه الخدمات، وهي خدمة الإحالة الوظيفية (التي كانت تدعى في السابق "خدمة التوظيف الذاتي شبه الكلية") وبرنامج ملاءمة الوظائف مع المتقدمين وخدمة التوظيف الخارجي كما هي واردة في الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ج) من الفقرة ٥٠ من التقرير الأولي. وفيما يلي خدمات أخرى من هذه المجموعة:

(أ) **خدمة التوظيف عبر الهاتف**: تمكن هذه الخدمة الباحثين عن عمل من الحصول على إحالات وظيفية بالهاتف دون اضطرارهم لزيارة مركز التوظيف؛

(ب) **خدمة التوظيف التفاعلية**: هي خدمة تقدم عبر الإنترنت لمدة ٢٤ ساعة وتمكن الباحثين عن عمل من الوصول إلى مصرف بيانات إدارة شؤون العمل المتعلقة بالشواغر وتسمح لأصحاب العمل بانتقاء المرشحين المناسبين. ويستطيع الباحثون عن عمل، بعد أن يسجلوا أسماءهم كأعضاء في هذه الخدمة، الحصول بانتظام على معلومات بشأن شواغر وظيفية تنطبق على مؤهلاتهم . كما توفر لهم هذه الخدمة إمكانية الوصول إلى مواقع شبكية أخرى عن التوظيف المحلي.

وتفحص الدائرة جميع مواصفات الوظائف الشاغرة لضمان خلوها من أي شروط تمييزية.

٣٨٦- وتشمل المبادرات الأخرى ما يلي:

(أ) برنامج لتقديم معلومات عن العمل والتشجيع عليه؛

(ب) تقديم المشورة للمجموعات وإقامة حلقات عمل لاستكمال المشورة الفردية التي تقدم حالياً في إطار برنامج ملاءمة الوظائف مع المتقدمين؛

(ج) تيسير نشر المعلومات عن العمل والشواغر الوظيفية؛

(د) التشجيع على العمل في وظائف خاصة، مثل الشواغر الوظيفية لمساعدين مترليين محليين.

*حماية العاملين من الطرد غير المبرر*

٣٨٧- عُـــدل قانون العمل (الفصل ٥٧) في عام ٢٠٠٠ لتوضيح أن مشاركة العامل في أي إضراب ليس بحجة مشروعة لإنهاء عقد العمل بموجب الفرع ٩ من القانون. ويبقى وضع التدابير الأخرى كما هي واردة في الفقرات من ٥٣ إلى ٥٥ من التقرير الأولي.

*إعادة تدريب العاملين*

٣٨٨- أوضحنا في الفقرة ٥٨ من التقرير الأولي كيف أعاد مكتب إعادة تدريب العاملين تدريب العمال الذين فقدوا وظائفهم وساعدهم على اكتساب مهارات جديدة والبحث عن عملٍ جديد. وفي الفترة الواقعة بين أواخر عـــام ١٩٩٢ ( عندما أنشئ حديثاً) ونهاية عام ٢٠٠٢، أعاد المجلس تدريب متخرجين يبلغ عددهم ٠٠٠ ٦٢٣ متخرج تقريباً. وبلغ متوسط توزيعهم على الوظائف نسبةً تقارب ٧٩ في المائة.

*القادمون الجدد من الصين الوطن الأم*

٣٨٩- لا يزال الوضع بصفة أساسية كما بينته الفقرة ٥٦ من التقرير الأولي. وقد أنشأت إدارة شؤون العمل في عـــام ١٩٩٩ مركزاً آخر للتوظيف والإرشاد للوافدين الجدد. وتتاح أيضاً لمواطني الوطن الأم السابقين إمكانية الوصول إلى مراكز تشغيل تابعة لتسع دوائر. وفي عام ٢٠٠٢، سجل نحو ١١٧ ١١ شخصاً من هؤلاء الأشخاص أسماءهم لدى إدارة شؤون العمل لمساعدتهم في مجال التوظيف، وقد حصل ٩٣٦ ١ منهم على وظائف. وسجلت "دورة تدريبية للوافدين الجدد على مهارات البحث عن عمل" نظمها برنامج مجلس إعادة تدريب الموظفين (الذي ترد مهامه في الفقرة ٥٩ من التقرير الأولي) معدل توظيف بلغت نسبته ٧٩ في المائة. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أكمل ما يقرب ١٢٠ ٣٣ قادماً جديداً إعادة تدريبهم.

*أفراد الأقليات الإثنية (بمن فيهم الوافدون الجدد من غير الصينيين)*

٣٩٠- يبحـــث أفـــراد كثيرون من أفراد الأقليات الإثنية في هونغ كونغ عن عمل في تجارة المنتجات الحرفية، وبشكل أكثر شيوعاً، في صناعة البناء. وكان البعض قد اكتسب مهارات خارجية، بيد أنها في أغلب الأحيان لم تنل الاعتراف في هونغ كونغ ولم يكن اكتسابها ناجماً عن تدريب منظم. في حين لم يكن الآخرون يتمتعون بأي مؤهلات على الإطلاق. إلا أنهم جميعاً كانوا في حاجة إلى اكتساب مؤهلات يعترف بها أصحاب العمل المحليون. والعقبة التي تحول دون تنفيذ هذه العملية هي أن التدريب في مجال التجارة والحرف كان بأكمله باللغة الصينية، وهي لغة تنطق بها نسبة ٩٥ في المائة من السكان ونسبة ١٠٠ في المائة من أولئك الذين تعلموها بصورةٍ تقليدية.

وعلى الرغم من أن بعض المتدربين من الأقليات يتحدثون القليل من الكانتونية، لم يكن أي منهم قادراً على قراءة اللغة المكتوبة. وقد أعاق ذلك من قدرتهم على تلقي التدريب اللازم.

٣٩١- وقد وُجه انتباهنا لهذه المخاوف أثناء اجتماعاتنا الدورية مع الجالية النيبالية[١٥] ومن خلال عمل اللجنة التوجيهية المعنية بخدمات الوافدين الجدد. وبناءً على ذلك، نظم مجلس التدريب المهني، الذي يعد أكبر موفر للتدريب الحرفي والتقني في هونغ كونغ، بعض دورات التدريب المهني في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ خصيصاً للجالية النيبالية. وقد نظمت هذه الدورات باللغة الإنكليزية. وسيواصل مجلس التدريب المهني تنظيم مثل هذه الدورات حسب الطلب. غير أن من الضروري معرفة أن هذه الترتيبات تتطلب موارد كثيفة وأن تنظيم مجموعة واسعة من الدورات دون أن يتوفر مستوى معين من الطلب لن يكون عملياً (تنظم عادةً دورة تدريبية واحدة لكل ٢٠ متدرباً).

*بطالة الشباب*

٣٩٢- كما في اقتصادات كثيرة أخرى، يرى الشباب، ولاسيما أولئك الذين يغادرون المدرسة دون حصولهم على مؤهلات، أن من العسير تأمين عمل في الوضع الاقتصادي المتردي حالياً. لذا أطلقنا، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، مبادرة جديدة لمعالجة هذه المشكلة تتمثل في برنامج تدريب الشباب في الفترة السابقة للعمل. ويقدم هذا البرنامج التدريب المتصل بالعمل للذين غادروا المدرسة بين سن الخامسة عشر والتاسعة عشر. ويشتمل على فترة زمنية قصوى تقارب ٣٠٠ ساعة تدريب في المجالات التالية:

(أ) "التدريب على القيادة والانضباط والعمل في إطار فريق"؛

(ب) "التدريب على البحث عن عمل وعلى مهارات التعامل مع الناس"؛

(ج) "التدريب على استخدام الحاسوب"؛

(د) "التدريب على المهارات اللازمة لوظائف محددة".

ومنذ الشروع في تنفيذ البرنامج في عام ١٩٩٩، أنجز أكثر من ٠٠٠ ٣٥ شاب تدريباً في إطار هذا البرنامج.

٣٩٣- وفي تموز/يوليه ٢٠٠٢، اعتمدنا نظاماً يوفر الخبرة العملية والتدريب المتصل بالعمل للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاماً، والذين تلقوا تعليماً يقل عن مستوى الدرجة العلمية. وتوفر المنظمات غير الحكومية للمتدربين دورة توجيهية مدتها ٤٠ ساعة عن مهارات الاتصال والتعامل مع الناس. كما أنهم يتلقون من المصلحين الاجتماعيين المسجلين ٥٠ ساعة من المشورة وخدمات إدارة القضايا ويوفر لهم أصحاب العمل تدريباً على العمل لمدة تتراوح بين ٦ أشهر و١٢ شهراً[١٦]. وقد نجح بحلول نهاية عام ٢٠٠٢ أكثر من ٠٠٠ ٦ متدرب في تأمين وظيفة.

*شباب الأقليات الإثنية*

٣٩٤- بما أن المجموعة التي يستهدفها برنامج تدريب الشباب في الفترة السابقة للعمل تتكون من الناطقين باللغة الكانتونية، فقد قدم البرنامج باللغة الكانتونية. لكن إدارة شؤون العمل، إدراكاً منها أن تنظيم تدريب من هذا القبيل من شأنه أيضاً أن يعود بالنفع على مغادري المدرسة من الطلاب الذين يتحدثون لغات غير الصينية، فقد كلفت منظمة غير حكومية تدعى مركز نصب يانغ التذكاري للخدمات الاجتماعية الميثودية، لكي توفر لهم مجموعة دورات تدريبة على أساس تجريبي في إطار "برنامج عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ لتدريب الشباب في الفترة السابقة للعمل". وتتألف الدورة التدريبية من أربعة أجزاء على نمط المجموعة المعدة للناطقين باللغة الصينية. وقد تم توفير عشرين مكاناً، إلا أنه لم يتقدم لهذا التدريب سوى تسعة أشخاص. وأبلى معظمهم بلاءً حسناً، وسجل سبعة منهم معدل حضورٍ بلغ ٨٠ في المائة أو أكثر. واعتبر جميع المتدربين أن هذه الدورة التدريبية قد زادت من ثقتهم بنفسهم وحسنت من إمكانية توظيفهم بصورةٍ عامة.

٣٩٥- وبناءً على الخبرة المكتسبة من المشروع التجريبي، فإن إدارة شؤون العمل، التي تعتقد أن فرص التدريب هي شاغل هام من شواغل الأقليات، تعتزم تنظيم مجموعة دورات تدريبية مماثلة في إطار برنامج عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ لتدريب الشباب في الفترة السابقة للعمل. ويتوقف عدد الدورات التدريبية التي تنظم حالياً على توافر الأموال ومستوى الطلب وتوفر القدرات التدريسية.

*التقدم نحو الأمام*

٣٩٦- لقد أسسنا لجنة لتنمية القوة البشرية لإسداء المشورة بشأن توفير التعليم والتدريب المهني والتنسيق والتنظيم في هذا المجال بغية تلبية الاحتياجات المتغيرة للمجتمع. ومن المقرر أيضاً أن تعيد اللجنة النظر في نطاق النظام القائم لإعادة تدريب العاملين وترتيبات تمويله وأسلوب عمله.

*الإجراءات المتخذة بحق العاملين غير القانونيين*

٣٩٧- عمدت حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، حمايةً منها لفرص عمل العمال المحليين، إلى زيادة الإجراءات التي تتخذ لمكافحة العمل غير المشروع من خلال إنفاذ القوانين إنفاذاً صارماً، بما في ذلك تفتيش أماكن العمل تفتيشاً يشمل جميع مناطق الإقليم وتنفيذ عمليات تستهدف التجارة وتطبيق برامج تثقيفية عامة وشاملة. كما نظمت إدارة شؤون العمل مع إدارة شؤون الهجرة والشرطة عمليات مشتركة عديدة. وقد أفضت هذه التدابير إلى زيادة عدد العمال المعتقلين غير القانونيين. وتبين الإحصاءات ما يلي:

| | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ |
|---|---|---|---|---|---|
| العمليات | ٢ ١٧٨ | ١ ٣٧٧ | ٢ ٠٨٠ | ٢ ٨٩٦ | ٣ ٥٨٠ |
| العمال غير القانونيين المعتقلون | ٥ ٩٤٩ | ٤ ٣١٤<br>(-٢٧,٥ ٪) | ٥ ٧١٥<br>(+٣٢,٥ ٪) | ٧ ٨٤١<br>(+٣٧,٢ ٪) | ١١ ٩٩٠<br>(+٥٢,٩ ٪) |
| أصحاب العمل المعتقلون | ١ ١٣٩ | ٧٥٨<br>(-٣٣,٥ ٪) | ٧١٢<br>(-٦,١ ٪) | ٩٦٨<br>(+٣٦,٠ ٪) | ٩١٨<br>(-٥,٢ ٪) |

*حظر تشغيل الأطفال*

٣٩٨- لا يزال الوضع كما تبينه الفقرة ٦٤ من التقرير الأولي.

*استيراد اليد العاملة*

٣٩٩- لقـــد بينا في الفقرة ٦٥ من التقرير الأولي وجود نظامين لهذا الغرض. وقد توقف منذ ذلك الحين تنفيذ واحد منهما. وكان الوضع لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ كما يلي:

(أ) **نظـــام خاص باستيراد العمالة من أجل مشروع بناء مطار جديد وما يتصل به من مشاريع:** توقف في آذار/مارس ١٩٩٩ مع انتهاء عقد المطار الجديد وما يتصل به من عقود عمل؛

(ب) **نظام اليد العاملة التكميلية:** لا يزال الوضع كما تبينه الفقرة ٦٥(أ) من التقرير الأولي؛

(ج) **قبول المواهب:** نقبل الأشخاص الموهوبين من خارج هونغ كونغ لزيادة المنافسة. وقد بلغ عدد الطلبات التي تمت الموافقة عليها في نهاية عام ٢٠٠٢ ما مجموعه ٢٥٦ طلباً؛

(د) **قبول الفنيين من البلد الأم:** نعمل على اجتذاب الفنيين المؤهلين من الصين البلد الأم للعمل في هونغ كونغ، لتلبية احتياجات القوة البشرية المحلية وزيادة قدرتنا التنافسية في السوق العالمية. ويجب على الفنيين المقـــبولين لهذا الغرض أن يمتلكوا مهارات ومعارف لا تتوفر في المرحلة الحالية، أو تنقص محلياً. ويجب أن يكونوا قادرين على المشاركة في تشغيل المصانع والقطاعات المعنية. وقد بلغ عدد الطلبات التي تمت الموافقة عليها حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ ما مجموعه ١٤١ طلباً.

*الفرقة العاملة المعنية بالعمالة*

٤٠٠- في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وسعنا عضوية الفرقة العاملة المعنية بالعمالة، التي بينا دورها في الفقرة ٦٧ من التقرير الأولي، لتشمل الأحزاب السياسية وأعضاء المجلس التشريعي. ومن المقرر أن تواصل الفرقة العاملة اكتشافها سبل تيسير إيجاد وظائف في القطاع الخاص.

*الحق في العمل: مخاوف بشأن التمييز*

٤٠١- تناولت الفقرات ٣٥٠ و٣٥١ و٣٥٣ أعلاه الموقف الذي يتعلق بالتمييز على أساس العرق والميل الجنسي.

٤٠٢- وتناولنا في الفقرات من ٦٨ إلى ٧٧ من التقرير الأولي مخاوف[١٧] مفادها أن النساء اللاتي تجاوزن الثلاثين من العمر يتعرضن للتمييز في مجال العمل، وأوضحنا أن هذه المخاوف لا تستند إلى أساس إحصائي. وقد بقي هذا الوضع على حاله. وفي عام ٢٠٠٢، سجلت شعبة خدمات التوظيف التابعة لإدارة شؤون العمل أسماء باحثين عن عمل بلغ مجموع عددهم ٨٩٥ ٢٠٨ باحثاً، كان منهم ٠٣٠ ١٠٩ امرأة (٥٢,٢ في المائة)، ومنهن نسبة ٤٧,٢ في المائة بلغن الثلاثين أو أكثر من العمر. وفي الفترة ذاتها، أمنت شعبة خدمات التوظيف ٧٣٤ ٢٨ وظيفة، منها ١٨٨ ١٦ وظيفة للنساء الباحثات عن عمل و٥٨٩ ١٠ وظيفة للنساء اللاتي بلغن الثلاثين أو أكثر من العمر. وقد

بلغت معدلات التوظيف للباحثات عن عمل وللباحثات عن عمل اللاتي بلغن الثلاثين أو أكثر من العمر ١٤,٨ في المائة و٢٠,٦ في المائة على التوالي. وقد بلغت المعدلات ذات الصلة للفئات المماثلة من الذكور الباحثين عن عمل ١٢,٦ في المائة و١٤,٦ في المائة.

*التحفظات على المادة ٦*

٤٠٣- أوصت اللجنة في الفقرة ٢٩ من الملاحظات الختامية لعام ٢٠٠١ منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة "بأن تسحب تحفظها على المادة ٦ وكذلك الإعلان التفسيري الذي يحل محل تحفظها السابق على المادة ٨".

٤٠٤- ويحتفظ الإعلان بالحق في تفسير المادة ٦ بأنها لا تحول دون فرض قيود، بالاستناد إلى مكان الولادة أو مؤهلات الإقامة، على الحصول على عمل في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بهدف ضمان توفير فرص عمل لعمال "المنطقة". وقد نظرنا بعناية في توصية اللجنة. لكننا استنتجنا أن الإعلان مازال ضرورياً لأنه ينص على المرونة في وضع التدابير اللازمة لحماية مصالح العمال المحليين وفرص عملهم. وبناءً عليه، نعلمكم بأننا نقترح الاحتفاظ به.

## زاي - المادة ٧

## الحق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية

*قائمة التقارير بموجب اتفاقات العمل الدولية ذات الصلة*

٤٠٥- قدمت معلومات متصلة بهذه المادة في التقارير التالية المقدمة إلى منظمة العمل الدولية:

(أ) التقريران المقدمان عملاً بالمادة ٢٢ عن اتفاقية حماية العمال من المخاطر المهنية الناجمة عن تلوث الهواء والضوضاء والاهتزازات في بيئة العمل (رقم ١٤٨) عن الفترتين من ١ تموز/يوليه ١٩٩٣ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٩ ومن ١ حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١؛

(ب) التقريران المقدمان عملاً بالمادة ٢٢ عن اتفاقية تطبيق الراحة الأسبوعية في المنشآت الصناعية (الاتفاقية رقم ١٤) عن الفترتين من ١ تموز/يوليه ١٩٩٤ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠ ومن ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢؛

(ج) التقريران المقدمان عملاً بالمادة ٢٢ عن حماية العمال من الإشعاعات المؤينة (الاتفاقية رقم ١١٥) عن الفترتين من ١ تموز/يوليه ١٩٩٤ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠ ومن ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢؛

(د) التقريران المقدمان عملاً بالمادة ٢٢ عن الاتفاقية بشأن الإجازات مدفوعة الأجر في الزراعة (الاتفاقية رقم ١٠١) عن الفترتين من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ ومن ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢؛

(هـ) التقريران المقدمان عملاً بالمادة ٢٢ عن الاتفاقية بشأن تفتيش العمل في الصناعة والتجارة (الاتفاقية رقم ٨١) عن الفترتين من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٩ ومن ١ حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١.

*توفير ظروف عمل آمنة وصحية*

٤٠٦- لا يزال الوضع كما تبينه الفقرات من ٩٨ إلى ١٠١ من التقرير الأولي.

*منع الحوادث والأمراض في مكان العمل: جوانب الحماية القانونية*

٤٠٧- عُدل في عام ١٩٩٩ قانون المصانع والتعهدات الصناعية (الفصل ٥٩) لينص على دورات تدريبية إلزامية عن سلامة الأشخاص العاملين في البناء وفي صناعات مناولة الحاويات. ويوسع هذا التعديل من نطاق صلاحية مفوض شؤون العمل في وضع قوانين تلزم المالكين أو المقاولين بوضع نظم إدارة تتعلق بسلامة الموظفين أثناء تأديتهم لمهامهم الصناعية ذات الصلة.

٤٠٨- وفيما عدا ذلك، ظل الوضع كما تبينه الفقرات من ١٠٤ إلى ١١١ من التقرير الأولي.

**حماية العمالة: حقوق العمال واستحقاقاتهم**

٤٠٩- أعربت اللجنة في الفقرة ١٥(أ) من ملاحظاتها الختامية الصادرة في عام ٢٠٠١ عن قلق خاص إزاء عدم وجود "سبل للحماية من الفصل التعسفي من العمل وعدم وجود لوائح وافية ناظمة للحد الأدنى القانوني للأجور، وساعات العمل، والراحة الأسبوعية المدفوعة الأجر، وفترات الراحة أثناء العمل، والأجر الإلزامي عن العمل الإضافي". وفي الفقرة ٣٤ "تكرر اللجنة توصيتها لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بأن تعيد النظر في سياستها فيما يتعلق بالفصل التعسفي من العمل، والحد الأدنى للأجور، والراحة الأسبوعية المدفوعة الأجر، وفترات الراحة أثناء العمل، والحد الأقصى لساعات العمل، وأجور العمل الإضافي، بغية جعل هذه السياسة متمشية مع التزامات منطقة هونغ كونغ على نحو ما تنص عليه أحكام العهد". وحثت اللجنة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة "على أن تسن تشريعا بشأن الأجر المتكافئ لقاء العمل المتكافئ القيمة على نحو ما تنص عليه أحكام العهد". ووجه المعلقون المحليون النداءات ذاتها، مطالبين أيضا بتوفير الحماية للعمال الموظفين لدى مقاولين حكوميين.

٤١٠- وبخصوص الفقرة ١٥(هـ) و٣٤ من الملاحظات الختامية، نوجه نظر اللجنة بكل احترام إلى الأمر الخاص بالعمل يحمي العمال بالفعل من الفصل التعسفي. وتشمل أساليب الجبر أوامر بإعادة التعيين/إعادة التوظيف رهنا برضى الطرفين، أو مدفوعات نهاية الخدمة. وتعد الحدود الدنيا للأجور وأجر يوم الراحة الأسبوعي وفترات الراحة أثناء العمل وعدد ساعات العمل وأجور ساعات العمل الإضافية من شروط العمل، وتمثل، باعتبارها كذلك، قضايا يتفاوض عليها أرباب العمل والموظفون في سياق شروط السوق. وتعد هونغ كونغ منطقة اقتصادية صغيرة ومنفتحة وموجهة نحو الخارج وتحركها قوى السوق يتعين عليها أن تتسم بالمرونة للتكيف مع تغيرات الظروف الاقتصادية. ولذا، فقد يؤول فرض قيود مفرطة على سوق العمل، كوضع حد أقصى من ساعات العمل وتحديد أجرة قانونية عن ساعات العمل الإضافية، إلى الحد من تلك المرونة وزيادة تكاليف العمل. لهذه الأسباب لا نزمع

سن قوانين في هذه المجالات. بل سنعمل على النهوض تدريجيا بحقوق العمال واستحقاقاتهم بأساليب تساير نسق نمـــو هونـــغ كونغ الاقتصادي والاجتماعي وتقيم توازنا بين مصالح أرباب العمل ومصالح العمال. ويرد ملخص التدابير المعتمدة حاليا لحماية العمال الموظفين لدى المقاولين الحكوميين من الفصل التعسفي في المرفق ٧ - ألف.

٤١١- ونرى، في ما يتعلق بالفقرة ٣٥ من الملاحظات الختامية، أن الأمر الخاص بمنع التمييز على أساس الجنس يعـــالج بـــالفعل مسألة الأجر المتساوي عن العمل ذي القيمة المتساوية، رغم تفويضه البت في حالات خاصة إلى المحاكم. وتخطط لجنة تكافؤ الفرص لحملة دعائية ترمي إلى إقناع أرباب العمل بمزايا الأجر المتساوي عن العمل ذي القـــيمة المتســـاوية. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، عقدت اللجنة، تحقيقاً لذلك الهدف، مؤتمرا في هذا الشأن، بحضور فريق خبراء من أستراليا وكندا والمملكة المتحدة. وتقاسم الفريق الممارسات الدولية الحسنة بشأن تكافؤ الأجر مع أرباب العمل والمسؤولين عن الموارد البشرية وصانعي السياسات ونشطاء حقوق الإنسان وحقوق العمـــل المحليين. كما طلبت لجنة تكافؤ الفرص عام ٢٠٠١ إجراء دراسة للكشف عن حالات انعدام التكافؤ في الأجور على أساس الجنس، والتوصية، إذا وجدت هذه الحالات، بطرائق تكفل حصول العمال على أجور متساوية عن عمل متساوي القيمة.

٤١٢- ويثير تطبيق مفهوم الأجر المتساوي عن العمل ذي القيمة المتساوية مشاكل عملية في سياق هونغ كونغ، حيث مشاريع الأعمال معظمها مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم. ولا بد لأرباب العمل من وضع نظم موضوعية لتصـــنيف العمـــل وتحديـــد الأجور، فضلا عن تعيين موظفين أكفاء لإدارتها. وتستوجب هذه المسائل وغيرها من التبعات المحتملة على أرباب العمل، ولا سيما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بحثا دقيقا.

٤١٣- وأفـــاد معلقـــون أن بعض أرباب العمل يجبرون عمالهم على العمل للحساب الخاص بغية تفادي تسديد مدفوعـــات صـــناديق الادخار الإلزامية[١٨] وغيرها من استحقاقات العمالة. غير أنه لا يجوز لأرباب العمل تغيير شروط توظيف عمالهم من طرف واحد دون الحصول مسبقا على موافقة العمال. وينص الجزء السادس - ألف من الأمر الخاص بالعمالة، المتعلق بحماية العمل، على أنه يجوز للعمال الموظفين بموجب عقد دائم أن يطالبوا بالجبر عن قـــيام رب العمل بتغيير مدة التوظيف من طرف واحد بصورة غير معقولة. وتشمل سبل الجبر هذه أوامر بإعادة التعيين/إعادة التوظيف (رهنا برضى الطرفين)، أو تسدد مدفوعات نهاية الخدمة.

٤١٤- كذلـــك، قـــد يكون إجبار العمال على تغيير مركزهم كي يعملوا للحساب الخاص دون الحصول على موافقة مسبقة منهم، بمثابة فصل ضمني بموجب القانون العام متى شكل إخلالا جوهريا وأساسيا بالعقد على نحو يتعارض ومصلحة العامل. وباستطاعة العمال، في ظل ظرف مماثل أن يطالبوا بإنهاء العقد والحصول على تعويض بموجب كل من الأمر الخاص بالعمالة وعقود توظيفهم.

٤١٥- وتلجأ المحكمة، لدى النظر في مثل هذه الدعاوى، إلى اختبارات بغية تحديد الطبيعة الحقيقية لعلاقة العمل. وإذا ظلت العلاقة بين رب العمل والعامل على حالها عقب تغيير مركز العامل (قسرا) إلى عامل للحساب الخاص، يـــبقى مـــن واجب رب العمل الوفاء بالتزاماته كرب عمل بموجب الأمر الخاص بالعمالة وغيره من التشريعات المتعلقة بالعمالة.

٤١٦- وتحقق وزارة العمل بحزم في أي شكاوى تتعلق بالتحول القسري إلى مركز عامل للحساب الخاص وتقدم خدمات المصالحة للمساعدة على فض النزاعات الناجمة عن ذلك. ويمكن تقديم المطالبات غير المسواة إلى محكمة العمل أو مجلس البت في شكاوى العمل البسيطة (بحسب مبلغ المطالبة) كي يُبت فيها. وحيثما يُكتشف إخلال بالأمر الخاص بالعمالة، تتولى الوزارة المقاضاة، رهنا بتوافر ما يكفي من الأدلة وباستعداد العمال المتضررين لأن يكونوا شهودا في القضية.

٤١٧- وقال بعض المعلقين إن الأمر الخاص بالعمالة لا يكفل ما يكفي من الحماية للعاملين على أساس غير متفرغ. والواقع أنه يحق لجميع العمال، بصرف النظر عن عدد ساعات عملهم ونمط توظيفهم، أن يتمتعوا بالحماية والاستحقاقات الأساسية، بما في ذلك دفع الرواتب، وفرض قيود على الخصوم من الرواتب، والعطل القانونية الرسمية، والحماية من التمييز على أساس معاداة النقابات، والحماية من الطرد التعسفي أو غير الشرعي، وبالنسبة للعاملات الحوامل حظر إسناد عمل شاق أو خطر أو مضر.

٤١٨- ويحق للعمال الموظفين بموجب عقد مستمر[١٩] الحصول على باقي الاستحقاقات القانونية المنصوص عليها في الأمر، رهنا باستيفائهم شرط مدة الخدمة وغير ذلك من شروط التأهيل. ونلاحظ أن بعض محادثينا يرون في هذه التفرقة حيفا، لكننا نعتقد أن ذلك يقيم توازنا معقولا بين مصالح أرباب العمال ومصالح العمال. وفي الربع الثالث من عام ٢٠٠١، أجرينا استقصاء لجمع المزيد من المعلومات عن العمال الذين لم يحصلوا على عقود مستمرة. ولم يخلص الاستقصاء إلى ما يدل على أن عدد الذين يعملون أقل من ١٨ ساعة في الأسبوع آخذ في الارتفاع. كما لم يخلص إلى ما يدل على أن الحماية القانونية الممنوحة للعمال الموظفين بموجب عقود مستمرة حماية غير كافية.

*العمال المستوردون والعاملون الأجانب في الخدمة المترلية*

٤١٩- أعربت اللجنة في الفقرة ١٥(و) من ملاحظاتها الختامية عن قلق خاص لكون قاعدة الأسبوعين المفروضة على الأجانب العاملين في الخدمة المترلية عند انقضاء فترات عقودهم تحرمهم من حقهم في حرية البحث عن عمل ومن الحماية من التمييز.

٤٢٠- ونرى أن قاعدة الأسبوعين لا تتعارض مع حق العاملين في الخدمة المترلية في التماس الجبر بموجب القانون. وباستطاعتهم أن يستفيدوا من خدمات الصلح المجانية التي تقدمها وزارة العمل في ما يتصل بدعاوى الرواتب غير المدفوعة وغير ذلك من استحقاقات العمل. وباستطاعتهم أيضا رفع دعاوى إلى الهيئات القضائية المحلية كمحكمة العمل ومجلس البت في شكاوى العمل البسيطة. وتحقق وزارة العمل في انتهاكات قانون العمل، بغرض ملاحقة أرباب العمل الذين ارتكبوا مخالفات. ويجوز للعاملين في الخدمة المترلية الذين يلتمسون الجبر أن يطلبوا تمديد الإقامة. ولا تمنع السياسة المتوخاة العاملين في الخدمة المترلية الذين تنتهي عقودهم قبل الأوان من العمل في هونغ كونغ مجددا بعد العودة إلى مكان إقامتهم. وقد يُسمح لهم، بحسب الظروف الخاصة بكل حالة، تغيير العمل دون العودة إلى مكان إقامتهم.

٤٢١- وأعـــرب المعلقـــون عن انشغالهم إزاء عدم دفع الرواتب ونقص الرواتب. ويتعرض أرباب العمل الذين يتعمدون بلا أي عذر معقول عدم دفع الرواتب المستحقة للعمال للملاحقة، ولدفع غرامة بمبلغ ٠٠٠ ٢٠٠ دولار مـــن دولارات هونـــغ كونغ والحبس مدة سنة إذا ما أدينوا. كما يجب عليهم أن يدفعوا لعمالهم فائدة عن المبلغ المســـتحق[٢٠]. وتتخذ الحكومة موقفا صارما من هذه القضايا، وتقوم وزارة العمل بزيارات تفتيش متواترة إلى أمـــاكن العمـــل من قبيل حظائر البناء وخدمات المطاعم، للكشف عن مخالفات الأجور. وتتولى الوزارة التحقيق على الفور في الحالات المشتبه في انطوائها على خرق للقانون واتخاذ إجراءات الملاحقة متى توافر لديها ما يكفي من الأدلة.

٤٢٢- وهكـــذا، فمن الضروري أن يقدم العمال الذين لم تُدفع أجورهم شكاوى إلى الوزارة وأن يكونوا على استعداد للإدلاء بشهاداتهم في القضية. وبناء عليه، تذكّر برامج الوزارة القائمة أرباب العمل بوجوب دفع الأجور في أوانها وتحث العمال على الإسراع بتقديم الشكاوى والمثول كشهود. وتحمي المادة ٧٢ - باء من الأمر الخاص بالعمالة العمال الذين يقدمون على ذلك، إذ تمنع أرباب العمل من طرد العمال أو التمييز ضدهم بأي شكل من الأشكال على أساس تقديمهم أدلة أو معلومات في إجراء أو تحقيق يتصل بإنفاذ الأمر.

٤٢٣- وفي عام ٢٠٠٢، كثفت الوزارة إجراءات الإنفاذ وارتفع عدد جلسات الاستماع ذات الصلة بمخالفات الأجـــور إلى ١٩٨ جلسة مقابل ٩٥ جلسة في عام ٢٠٠١، وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة ١٠٨ في المائة. وبلغت حـــالات الإدانة ١٣٩ حالة في عام ٢٠٠٢ مقابل ٧٥ حالة في عام ٢٠٠١، وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة ٨٥ في المائـــة. وفي شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أنشأت الحكومة وحدة التحقيق في شكاوى العمل كي تقوم بتحقيقات سريعة ومعمقة في الحالات التي يشتبه في انطوائها على إخلال بالأمر الخاص بالعمالة لتبدأ الملاحقة دون تأخير.

٤٢٤- وأعرب المعلقون أيضا عن قلقهم بشأن احتمال إساءة استعمال صندوق حماية الأجور في حالة الإعسار، الذي أنشئ بمقتضى الأمر الخاص بحماية الأجور في حالة الإعسار (الفصل ٣٨٠) والذي نوقش في الفقرة ١١٥ من التقرير الأولي.

٤٢٥- ويبدو أن بواعث القلق ناجمة عن الزيادة الملحوظة في المطالبات المقدمة إلى الصندوق عام ٢٠٠٢، إذ بلغ عددهـــا٠٢٣ ٢٣ مطالـــبة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٢٧,٦ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠١. وتعزى هذه الزيادة بالأســـاس إلى إعســـار مجموعة مطاعم كبيرة في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٢، وهو ما تسبب لوحده في نحو ١٠٠ ٢ مطالبة. وإذا ما خُصمت هذه الحالة، يغدو معدل الزيادة نحو ١٦ في المائة. وثمة ارتباط وثيق بين عدد المطالبات المقدمة إلى الصندوق وحالة الاقتصاد، ويعكس الارتفاع المسجل عام ٢٠٠٢ بالفعل بيئة الأعمال الصعبة أكثر مما يعكـــس زيـــادة في ســـوء استعمال الصندوق. وتتخذ وزارة العمل، عدا ذلك، موقفا حازما من حالات سوء الاستعمال هذه، كما تعتمد إجراءات صارمة لمعالجة كل المطالبات. وعلاوة على ذلك، أنشئ، مؤخرا، فريق عمل خاص يضم مكتب شرطة الجرائم التجارية ومكتب القابض الرسمي وإدارة المساعدة القانونية ووزارة العمل، بغية منع أي تجاوزات.

٤٢٦- وطالـــب المعلقون بتوفير المشورة النفسية للعمال المتضررين وأسرهم. وهذه المشورة متوفرة، في الواقع، لدى الوحدات الطبية الخاصة بالخدمات الاجتماعية في المستشفيات ومراكز خدمة الأسرة. وباستطاعة الأشخاص

الذيـــن يلتمسون المشورة بطبيعة الحال أن يطلبوها مباشرة. إلا أن موظفي وزارة العمل يبقون على اتصال وثيق بالعمال المتضررين وأسر العمال المتوفين ويرشدونهم إلى المشورة إذا كانوا في حاجة إلى هذه الخدمات.

## حاء – المادة ٨

## الحق في الانضمام إلى النقابات

اتفاقيات العمل الدولية

٤٢٧- قدمت معلومات متصلة بهذه المادة في التقارير التالية المقدمة إلى منظمة العمل الدولية:

(أ) التقريران المقدمان عملا بالمادة ٢٢ والمتعلقان باتفاقية حق التجمع (الزراعة) (الاتفاقية رقم ١١) عـــن الفـــترة مـــن ١ تموز/يوليه ١٩٩٤ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٩ والفترة من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١؛

(ب) الـــتقريران المقدمان عملاً بالمادة ٢٢ عن اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية (الاتفاقية رقم ٩٨) عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٩ والفترة من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١؛

(ج) الـــتقرير المقدم عملاً بالمادة ٢٢ عن اتفاقية منظمات العمال الريفيين (الاتفاقية رقم ١٤١) عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢؛

(د) التقريران المقدمان عملاً بالمادة ٢٢ عن اتفاقية علاقات العمل (في الخدمة العامة) (الاتفاقية رقم ١٥١) عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٩ والفترة من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١؛

(هـ) التقريران المقدمان عملاً بالمادة ٢٢ عن اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم (الاتفاقية رقم ٨٧) عـــن الفترة من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠ والفترة من ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢.

*الأمر الخاص بالنقابات*

٤٢٨- يبقى الوضع عموما كما تقدم شرحه في الفقرات من ١٢٠ إلى ١٢٦ من التقرير الأولي.

*عدد النقابات وأعضاؤها*

٤٢٩- فـــيما يـــلي عـــدد نقابـــات العمـــــال وعدد أعضاؤها المعلن عنهم في هونغ كونغ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١:

| القطاع الاقتصادي | ٢٠٠١ | |
|---|---|---|
| | عدد النقابات | الأعضاء المعلن عنهم |
| الزراعة وصيد الأسماك | صفر | صفر |
| المناجم والمحاجر | صفر | صفر |
| الصناعة | ٩٠ | ٦٦ ٥٥٩ |
| الكهرباء والغاز والمياه | ٤ | ٢ ٣٥٣ |
| البناء | ٢٧ | ٣٣ ٠١٣ |
| تجارة الجملة والتجزئة الاستيراد/التصدير، الحرف والمطاعم والفنادق | ٤٥ | ٥٣ ١٦٨ |
| النقل والتخزين والاتصالات | ٩٩ | ١٠٢ ٣٦٠ |
| الخدمات المالية وخدمات التأمين والعقارات والأعمال | ٢٣ | ٤٨ ٨٥٣ |
| الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية | ٣٢٢ | ٣٦٤ ٧٧٠ |
| المجموع | ٦١٠ | ٦٧١ ٠٦٧ |
| معدل المشاركة في النقابات من حيث الموظفين بأجر ومتقاضي الرواتب | | ٪٢٢,١٠* |

* اعتمدت وزارة التعداد والإحصاءات في عام ٢٠٠٠ نهجا جديدا إزاء العد الإحصائي، وأفضى هـــذا النهج إلى تراجع طفيف في عدد العمال براتب وأصحاب الأجور. ولهذا السبب، لا يمكن مقارنة معدلات المشاركة في النقابات المسجلة عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١ مقارنة تامة بمعدلات الأعوام السابقة.

*الحماية التشريعية من التمييز ضد النقابات، وفقًا للأمر الخاص بالعمالة (الفصل ٥٧)*

٤٣٠- يبقى الوضع عموما كما تقدم شرحه في الفقرات من ١٢٨ إلى ١٣٠ من التقرير الأولي.

**حق الإضراب**

٤٣١- تكفل المادة ٢٧ من القانون الأساسي أمورا من بينها حق الإضراب[٢١]. وعندما دخل هذا القانون حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ١٩٩٧، سقط مبدأ القانون العرفي القائم على اعتبار الإضرابات إخلالا بالعقد يبرر الفصل بإجراءات موجزة وفقا للأمر الخاص بالعمالة. وفي شهر تموز/ يوليه ٢٠٠٠، أضفنا فقرة جديدة هي الفقرة ٩(٢) إلى الأمر الخاص بالعمالة (الفصل ٥٧) تبين بوضوح أن مشاركة الموظف في إضراب لا تشكل سببا شرعيا لطرده بإجراءات موجزة دون إشعار أو دفع عوض. ونتيجة لهذا التعديل، باتت بعض الأحكام المتعلقة بحقوق معينة من حقوق الموظفين زائدة عن اللزوم وألغيت[٢٢].

**الأمر الخاص بالنظام العام (الفصل ٢٤٥)**

٤٣٢- أعربـــت اللجنة في الفقرة ٢٦ من ملاحظاتها الختامية عما يساورها من قلق لأن " قانون النظام العام قد يُســـتخدم لتقييد أنشطة نقابية كالحملات السلمية الرامية إلى تعزيز الحقوق العمالية التي تحميها المادة ٨ (ج) من العهد". وأوصت اللجنة في الفقرة ٣٧ "بإعادة النظر في قانون النظام العام بغية تعديل أحكامه بحيث تكفل حرية العمل النقابي على نحو ما تنص عليه المادة ٨ (ج) من العهد". وعبر معلقون محليون عن بواعث القلق ذاتها.

٤٣٣- ونحيط علما بما يشغل اللجنة لكننا نختلف معها في تقييم التأثير الممكن للأمر الخاص بالنظام العام. إذ يوفر الأمر ضمانات كافية من التدخل التعسفي في الحقوق المكفولة في المادة ٢٧ من القانون الأساسي ومن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وتعكس أحكامه توازنا مناسبا بين حق الفرد في حرية التعبير والتجمع السلمي والمصالح المجتمعية الأعم. من ذلك مثلا أن مفوض الشرطة لا يجوز له فرض قيود على عقد الاجتماعات والتجمعات العامة أو منعها، إذا رأى ضرورة لذلك، إلا لأسباب تتعلق بالأمن الوطني والسلامة العامة والنظام العام وحماية حقوق الغير وحرياتهم. ويلجأ المنظمون المتضررون من قرار صادر عن الشرطة إلى هيئة استئناف مستقلة. ويرأس هذه الهيئة قاض متقاعد ولا ينتمي أعضاؤها إلى الجهاز التنفيذي.

٤٣٤- وبين ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ و٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، شهدت هونغ كونغ نحو ٣٠٠ ١١ تجمع واجتماع عام. ولم تمنع سوى ١٨ تظاهرة لأسباب تتعلق بالسلامة العامة والنظام العام وحماية حقوق الغير وحرياتهم. ونُظمت لاحقا سبع من التظاهرات الثماني عشرة المحظورة بعد أن عدل منظموها مسارها أو مكان انعقادها أو نطاقها. ويتضح على هذا النحو أنه ليس ثمة ما يدل على أن الأمر قد حال دون أنشطة نقابية مشروعة.

٤٣٥- ولهذه الأسباب، لا نرى، مع كامل احتراماتنا لتوصيات اللجنة، أن الأمر يقتضي تعديلا كيما يتوافق وأهداف الفقرة ٣٧ من الملاحظات الختامية.

*الإعلان التفسيري*

٤٣٦- أوصت اللجنة في الفقرة ٢٩ من ملاحظاتها الختامية "منطقة هونغ كونغ بأن تسحب تحفظها على المادة ٦ والإعلان التفسيري الذي حل محل تحفظها السابق على المادة ٨". ويرد ردنا على التوصية المتعلقة بالإعلان التفسيري قي الفقرة ٤٣٧ أدناه. بينما يرد ردنا على التوصية المتعلقة بالتحفظ على المادة ٦ في الفقرتين ٤٠٣ و٤٠٤ أعلاه.

٤٣٧- وتنص المادة ٨-١(ب) على حق النقابات في تشكيل اتحادات أو كونفدراليات وطنية وحق هذه الكونفدراليات في تشكيل رابطات نقابية دولية أو الانضمام إليها. ويبين الإعلان بوضوح أن المقصود بعبارة "اتحادات أو كونفدراليات وطنية" اتحادات أو كونفدراليات منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة. ولا نفسر هذه المادة على أنها تخول الاتحادات أو الكونفدراليات النقابية حق تشكيل منظمات أو هيئات سياسية (عكس النقابات) خارج منطقة هونغ كونغ. وهذا الإعلان لازم لضمان التوافق مع المادة ١٤٨ من القانون الأساسي، الذي يعكس موقفنا التشريعي إزاء الصين القارية. ولهذا السبب، لا نزمع سحب الإعلان.

*دعم الاتصال الفعال والتشاور والتفاوض الطوعي بين أرباب العمل والعمال*

٤٣٨- أنشأت وزارة العمل منذ تقديم التقرير الأولي "وحدة تعزيز التشاور في مكان العمل". وتهدف الوحدة إلى دعم التفاوض الطوعي والمباشر بين أرباب العمل والعمال على مستوى المنشأة والقطاع على حد سواء. وقامت الوحدة على صعيد المنشأة بما يلي:

(أ) تشـــكيل ١٨ ناديا لمديري الموارد البشرية لفائدة ما يزيد عن ٨٠٠ ١ موظف في مجال الموارد البشرية بغرض تقاسم التجارب وترويج الممارسات الحسنة في مجال الإدارة البشرية؛

(ب) تنظـــيم حلقـــات دراسية ودورات تدريبية وحلقات عمل ومعارض ونقاشات لترويج الاتصال الفعال والممارسات الحسنة في مجال إدارة الموارد البشرية؛

(ج) اعتماد خطة منح خاصة للتشجيع على تنفيذ هذه الممارسات.

٤٣٩- وعـــلاوة عـــلى ذلك، تدعم الوحدة الحوار المباشر بين ممثلي أرباب العمل والموظفين من خلال اللجان الثلاثية على مستوى القطاع. وقد أنشئت حتى الآن تسع لجان من هذا القبيل. ومن بين ما قامت به هذه اللجان:

(أ) مناقشة مسائل تثير انشغال أرباب العمل والعمال؛

(ب) وضع عقود عمل نموذجية لقطاعات خدمات المطاعم ونقل البضائع وصناعات البناء؛

(ج) إعداد دليل بشأن مسائل العمالة في قطاعي الفنادق والأسفار؛

(د) وضع دليل بشأن فرص التدريب المتاحة لعمال المطابع.

٤٤٠- ورغـــم هـــذه المـــبادرات، ما انفك المعلقون يطالبون بإعادة إقرار الأمر الخاص بحق العمال في التمثيل والتشـــاور والمفاوضة الجماعية، الذي ألغي في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ للأسباب المشار إليها في الفقرة ١٢٣(ج) من التقرير الأولي. وقد أفضنا شرح موقفنا بشأن المفاوضة الجماعية في ردنا المؤرخ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ على النقطة ١٥ من قائمة المسائل التي وضعتها اللجنة[٢٣].

٤٤١- ونحن، كما أشرنا في ذلك الرد، ملتزمون بدعم المفاوضة الجماعية على أساس طوعي كما نعمل بنشاط على ترويج المفاوضة الجماعية الطوعية بالأساليب المبينة في ردنا على النقطة ١٥ وفي الفقرتين ٤٣٨ و٤٣٩ أعلاه. لكننا نبقى على اقتناع بأن النظام القائم يسير على ما يرام. ويتجلى ذلك في أن متوسط عدد أيام العمل المهدرة جراء نزاعات العمل لكل ١ ٠٠٠ عامل بمرتب يعد من أدنى ما يوجد في العالم. وصحيح أن سن تشريع في هذا الصدد سيجبر الأطراف على توخي مسار المفاوضة الجماعية. لكن ليس ثمة ما يضمن أن هذا المسار سيفضي إلى اتفاق. ونحن نرى أن المفاوضة الجماعية الإجبارية:

(أ) يمكن أن تؤول إلى إرساء نظام علاقات عمل يشتد فيه التصلب وتحمى فيه المواجهة. ومن شأن أوجه التصلب هذه التي تشوب سوق العمل أن تقلّل من جاذبية هونغ كونغ بالنسبة إلى المستثمرين الأجانب، وهو ما يقلل فرص العمالة على المدى الطويل على نحو يتعارض ومصلحة العمال؛

(ب) مـــن شأنها أن تقلص دور قوى السوق في عمليات تكييف الأجور، وهو ما يضر بسوق العمل ويحد من قابلية الاقتصاد للاستجابة إلى تغيرات السوق.

ولهذه الأسباب، لا ننوي إعادة إقرار الأمر الخاص بحق العمال في التمثيل والتشاور والمفاوضة الجماعية.

## طاء – المادة ٩

## الحق في الضمان الاجتماعي

*اتفاقيات العمل الدولية*

٤٤٢- قُدِّمت معلومات عن مستحقات الأمومة في التقرير المقدم عملاً بالمادة ٢٢ والمتعلق باتفاقية حماية الأمومة (الاتفاقية رقم ٣) عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢.

٤٤٣- وقُدمت معلومات عن أنظمة تعويض العمال المتضررين في العمل أو المصابين بأمراض مهنية في التقارير التالية المقدمة إلى منظمة العمل الدولية:

(أ) التقريران المقدمان عملاً بالمادة ٢٢ عن اتفاقية التعويض عن حوادث العمل (الزراعة) (الاتفاقية رقم ١٢) عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٣ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٩ والفترة من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١؛

(ب) التقريران المقدمان عملاً بالمادة ٢٢ عن اتفاقية التعويض عن حوادث العمل (الاتفاقية رقم ١٧) عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٣ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٩ والفترة من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١؛

(ج) التقريران المقدمان عملاً بالمادة ٢٢ عن اتفاقية تعويض العمال عن الأمراض المهنية (المعدلة) (الاتفاقية رقم ٤٢) عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٣ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٩ والفترة من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١.

### الهدف العام

٤٤٤- يبقى الوضع عموما كما تقدم شرحه في الفقرة ١٣٤ من التقرير السابق.

### إنفاق الحكومة على الضمان الاجتماعي

٤٤٥- أنفقت الحكومة خلال السنة المالية ٢٠٠١-٢٠٠٢ مقدار ١٩,٨ مليار دولار من دولارات هونغ كونغ على الضمان الاجتماعي، أي ما يعادل ١٠ في المائة من مجموع إنفاق الحكومة العادي و١,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام. وعلى سبيل المقارنة، بلغ الإنفاق على الضمان الاجتماعي خلال السنة المالية ١٩٩١-١٩٩٢ مقدار ٣ ٧٤٦ من مليارات دولارات هونغ كونغ، أي ما يعادل ٥,٣ في المائة من مجموع إنفاق الحكومة العادي و٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٤٤٦- وستنفق الحكومة على الضمان الاجتماعي خلال السنة المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ مبلغاً إجمالياً يقدر بما يعادل ٢١,٨ مليار دولار، أي قرابة ١٠,٦ في المائة من مجموع إنفاق الحكومة العادي المقدر و١,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لتلك السنة المالية. وبلغ الإنفاق على الضمان الاجتماعي خلال السنة المالية ١٩٩٢-١٩٩٣

مقدار ٤٦٣ ٤ من مليارات الدولارات - أي ما يعادل ٥,٥ في المائة من مجموع إنفاق الحكومة العادي و٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

**نظام المساعدة الشامل في إطار الضمان الاجتماعي**

٤٤٧- يبقى الوضع عموما كما تقدم شرحه في الفقرات من ١٣٤ إلى ١٥٥ من التقرير الأولي، في ما عدا نظم ما بعد الاستعراض الوارد وصفها في الفقرات من ٤٤٨ إلى ٤٥١. ويبقى نظام المساعدة الشامل شبكة الأمان التي نوفرها لفئات الأفراد والأسر العاجزة عن إعالة نفسها لأسباب ككبر السن والإعاقة والوالدية الوحيدة والبطالة وضآلة الدخل. وفي نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، كانت نحو ٠٠٠ ٢٦٧ أسرة (٠٠٠ ٤٦٧ فرد) تتلقى المساعدة في إطار هذا النظام. وخلال السنة المالية ٢٠٠١-٢٠٠٢، بلغت مدفوعات نظام المساعدة الشامل متوسط ٧٧٨ ٣ دولارا في الشهر للعزّب و٠١٥ ١٠ دولارا للأسر المؤلفة من ٤ أفراد، أي ما يعادل على التوالي ٣٦,٤ في المائة و٩٦,٦ في المائة من الأجر المتوسط.

*استعراض السياسات*

٤٤٨- عقب مشاورات عامة مكثفة، اعتمدنا في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٩ مجموعة من التدابير السياسية. وشملت هذه المجموعة نظام دعم الاعتماد على الذات، الرامي إلى تشجيع ومساعدة المتلقين العاطلين السليمين بدنيا على العودة إلى العمل. وتشمل تدابير جديدة أخرى تشديد المراقبة لمنع الغش والتجاوزات، وترشيد مستويات الاستحقاقات للأسر الكبيرة لمراعاة وفورات الحجم. واعتُمدت هذه التدابير استجابة إلى القلق العام إزاء النمو السريع في الإنفاق وفي عدد الحالات المتصلة بنظام المساعدة الشامل، وضرورة الاحتراس من ظهور ثقافة الاتكال على الغير.

*نظام دعم الاعتماد على الذات وأهلية الاستفادة من نظام المساعدة الشامل*

٤٤٩- تنطبق في هذا الصدد الشروط الواردة في الفقرة ١٤١ من التقرير الأولي. إلا أنه إضافة إلى ذلك يتعين على البالغين السليمين بدنيا والعاطلين، أو الذين يعملون بعض الوقت وباستطاعتهم التفرغ للعمل، أن يسعوا بنشاط في طلب عمل مدفوع الأجر وأن يشاركوا في نظام دعم الاعتماد على الذات كشرط لتلقي المساعدة.

٤٥٠- ويتألف نظام دعم الاعتماد على الذات من برنامجين:

(أ) **برنامج مساعدة العمالة النشطة**: يتلقى المشاركون مساعدة للوصول إلى معلومات العمالة وفرص التدريب وإعادة التدريب المتاحة وغير ذلك من خدمات الدعم أو برامج مساعدة العمالة؛

(ب) **برنامج العمل المجتمعي**: يشارك المستفيدون من نظام دعم الاعتماد على الذات في ظل هذا البرنامج في العمل المجتمعي غير مدفوع الأجر. ويساعدهم ذلك على التعود على العمل وتحسين مهاراتهم الاجتماعية وزيادة اعتدادهم وثقتهم بأنفسهم.

وعلاوة على ذلك، لا يؤخذ بجزء من إيرادات المستفيدين من هذا النظام في حساب الاستحقاقات المدفوعة في إطاره، كحافز لهم على إيجاد عمل ومواصلة العمل.

*برنامج إسناد العمل الخاص وصندوق مساعدة العمالة المكثفة*

٤٥١- باشـــرت وزارة الرفاه الاجتماعي هذين المخططين في بداية عام ٢٠٠١. وكان الغرض توفير المزيد من الدعم للمستفيدين من نظام دعم الاعتماد على الذات الذين ظلوا بلا عمل لفترات طويلة أو الذين يواجهون صعوبات خاصة في تحقيق الاعتماد على الذات. وكلفت الوزارة منظمات غير حكومية بالإشراف على هذين البرنامجين نيابة عنها.

*مشروع "إنهاء الاستبعاد"*

٤٥٢- بدأ تنفيذ هذا المشروع في شهر آذار/مارس ٢٠٠٢ لمساعدة المستفيدين من نظام المساعدة الشامل من الأمهات الوحـــيدات أو الآبـــاء الوحيدين لأطفال صغار على المزيد من الاعتماد على النفس وعلى الاندماج في المجتمع. ويشمل المشـــروع بـــرنامج مساعدة طوعية للعمالة وخدمات منسقة ومركزة، بما في ذلك ترتيبات رعاية الأطفال وتعليم الأسرة وبرامج الدعم وخدمات التوعية. ويتيح المشروع للأمهات الوحيدات أو الآباء الوحيدين لأطفال صغار مستوى أعلى من الإيـــرادات غـــير المحسوبة في إطار نظام المساعدة الشامل. ويمثل هذا، كما هو الحال في نظام دعم الاعتماد على النفس (الفقرة ٤٥٠ أعلاه)، حافزا للمستفيدين من نظام المساعدة الشامل كي يسعوا بحثاً عن عمل مدفوع الأجر.

**نظام المساعدة المتعلقة بالضمان الاجتماعي**

٤٥٣- تبقى الخصائص الأساسية لنظام المساعدة المتعلقة بالضمان الاجتماعي عموما كما تقدم شرحها في الفقرات من ١٥٦ إلى ١٦٠ مـــن الـــتقرير الأولي. وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، كان قرابة ٠٠٠ ٥٦١ شخص يتلقون بـــدلات في إطـــار نظـــام المساعدة المتعلقة بالضمان الاجتماعي، من بينهم ٠٠٠ ٤٥٦ شخص يتلقون بدل الشيخوخة و٠٠٠ ١٠٥ شخص يُمنحون بدل الإعاقة.

**معدلات الضمان الاجتماعي**

٤٥٤- تســـوى معـــدلات الضمان الاجتماعي الموحدة في إطار نظام المساعدة الشامل ونظام المساعدة المتعلقة بالضـــمان الاجـــتماعي وفقا لحركات مؤشر أسعار المساعدة المتصلة بالضمان الاجتماعي[٢٤]. ورغم الانكماش المتواصـــل مـــنذ عام ١٩٩٩، جُمدت المعدلات الموحدة في إطار نظام المساعدة الشامل ونظام المساعدة المتعلقة بالضـــمان الاجتماعي. ومراعاة لتراجع التضخم وما تلاه من انكماش مستمر على مدى الأعوام القليلة الماضية، ارتأينا تسوية المعدلات الموحدة بخفضها بنسبة ١١,١ في المائة دون المساس بقدرة المستفيدين الشرائية التي تسمح بتلبية الاحتياجات الأساسية واللازمة على نحو ما كان مزمعا في البداية.

٤٥٥- ولهـــذا السبب، قررنا خفض المعدلات الموحدة في إطار نظام المساعدة الشامل ومعدلات بدل الإعاقة في إطـــار نظـــام المساعدة المتعلقة بالضمان الاجتماعي بنسبة ١١,١ في المائة، وفقا للآلية المعتمدة. كما ستخفض معـــدلات مدفوعات موحدة أخرى في إطار نظام المساعدة الشامل. لكن معدلات بدل الشيخوخة في إطار نظام المساعدة المتعلقة بالضمان الاجتماعي ستظل مجمدة إلى حين عودة التضخم.

٤٥٦- وقـــد أتحنا "فترة تأقلم" بغية مساعدة المستفيدين على تكييف نمط إنفاقهم. وسيدخل هذا التعديل حيز النفاذ بالنسبة للمستفيدين من نظام المساعدة الشامل وبدل الإعاقة في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٣. بينما ستدخل التعديلات المتصلة بالمستفيدين من نظام المساعدة الشامل غير السليمين بدنيا (كبار السن والمعوقين والعليلين) حيز النفاذ على مرحلتين: الأولى في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ والثانية في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

٤٥٧- ولا بـــد من تسوية المعدلات لأن عدد الأسر والأفراد الذين يحتاجون إلى دعم مالي عام، في فترة تتسم بانكماش الاقتصاد وارتفاع البطالة، سيرتفع لا محالة. وللمحافظة على شبكة السلامة القائمة، علينا أن نكفل نمو مواردنـــا العامـــة المحدودة كي تلبي الطلب المتزايد على الضمان الاجتماعي. وعليه، لا يعتبر التعديل تخفيضا في مصـــروفات الرفاه الاجتماعي ويجب ألا يعتبر كذلك. إذ نبقى ملتزمين بتوفير شبكة سلامة متينة ومستديمة من الناحية المالية لحماية كبار السن والمعوقين والفئات المحرومة.

*الحق في أيام الإجازة المرضية وفي التعويض في حالة المرض*

٤٥٨- يـــبقى الوضع عموما كما تقدم شرحه في الفقرات من ١٦٢ إلى ١٦٤ من التقرير الأولي. وقد قمنا في شـــهر نيســـان/أبريل ٢٠٠١ بتعديل المادة ٣٣ من الأمر الخاص بالعمالة لبيان أنه لا يجوز لرب العمل أن يفصل عـــاملا خـــلال الإجازة المرضية مدفوعة الأجر إلا في ظروف تبرر الفصل بإجراءات موجزة وفقا للأمر الخاص بالعمالة، وأن رب العمل الذي يقدم على ذلك يعرض نفسه للملاحقة.

*الحق في مدفوعات الخدمة لمدة طويلة*

٤٥٩- يبقى الوضع عموما كما تقدم شرحه في الفقرات من ١٦٥ إلى ١٦٧ من التقرير الأولي.

*حماية دفع الأجور*

٤٦٠- يبقى الوضع عموما كما تقدم شرحه في الفقرتين ١٦٨ و١٦٩ من التقرير الأولي.

*تعويض الموظفين والتعويض في حالة الإصابة بتغير الرئة*

٤٦١- يبقى الوضع العام في جوهره كما تقدم شرحه في الفقرتين ١٧٢ و١٧٣ من التقرير الأولي.

٤٦٢- وعُدلـــت مســـتويات التعويض عملاً بالأمر الخاص بتعويضات الموظفين (الفصل ٢٨٢) والأمر الخاص بالتعويض في حالة الإصابة بتغبر الرئة (الفصل ٣٦٠). وترد التفاصيل على التوالي في المرفق ٩ - ألف والمرفق ٩ - باء.

*نظام التعويض في حالة الإصابة بالصمم بسبب العمل*

٤٦٣- قـــدم مشـــروع تعديل قانون التعويض عن الإصابة بالصمم بسبب العمل إلى المجلس التشريعي في شهر نيســـان/أبريل ٢٠٠٢. ويرمي مشروع التعديل إلى الرقي بمستوى استحقاقات العمال. ويعكف المشرعون حاليا على بحث هذا المشروع.

**الاستحقاقات والحماية التقاعدية**

٤٦٤- أعربت اللجنة في الفقرة ٢١ من ملاحظاتها الختامية عما يساورها من قلق لأن "الكثيرين، ومن بينهم ربات بيوت ومعوقون ومسنون، مستثنون من مخطط صندوق الادخار الإلزامي". وحثت اللجنة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة في الفقرة ٣٦ "على أن تعتمد نظاماً شاملاً للمعاشات التقاعدية يوفر حماية تقاعدية وافية للسكان كافة، لا سيما لربات البيوت وأصحاب المهن الحرة العاملين لحسابهم، والمسنين والمعوقين". وعبر المعلقون المحليون عن بواعث القلق ذاتها، كما دعوا فضلا عن ذلك إلى توسيع المخطط ليشمل العاملين في الخدمة المترلية.

٤٦٥- وقد شرحنا في الفقرات من ١٨٣ إلى ١٨٧ من التقرير الأولي خلفية مخطط صندوق الادخار الإلزامي هذا. وبينا أن فكرة إنشاء الصندوق تستند أساسا إلى تقرير عام ١٩٩٤ الصادر عن البنك الدولي للإنشاء والتعمير (البنك الدولي) والمعنون "توقي أزمة الشيخوخة: سياسات حماية المسنين ودعم النمو"[٢٥]. واستشهدنا في الفقرة ١٨٧ بوجه التحديد برأي البنك الدولي، ومفاده أن النظام السليم لضمان ما بعد التقاعد يجب أن يقوم على ركائز ثلاث، هي:

(أ) شبكة سلامة ممولة من الضرائب تهدف تحديدا إلى الحد من فقر المسنين والتأمين من شتى مخاطر الحياة. وقد استجيب إلى هذا المطلب في هونغ كونغ من خلال نظام المساعدة الشامل في إطار الضمان الاجتماعي وبدل الشيخوخة؛

(ب) خطط الادخار الشخصي أو المهني الطوعية بالنسبة للأشخاص الذين يريدون زيادة دخلهم وتأمينهم عند الشيخوخة. وهذه الخطط راسخة في هونغ كونغ؛

(ج) نظام يديره القطاع الخاص وتموله الاشتراكات بالكامل لفائدة العاملين (وهو ما يُنفذ حاليا في شكل مخطط صندوق الادخار الإلزامي).

٤٦٦- ومخطط صندوق الادخار الإلزامي، إذن، ليس إلا دعامة من الدعائم التي حددها البنك الدولي، وباستطاعة المقيمين الذين لا يشملهم المخطط أن يستجيبوا لاحتياجاتهم في المستقبل بالاستثمار في مخططات ادخار أو ما شابه ذلك من أشكال الاستثمار المتاحة في السوق. ويوفر نظام الحماية الشامل ونظام دعم الاعتماد على الذات شبكة أمان لمن تتعذر عليهم الاستفادة من هذه الخيارات.

٤٦٧- ويكمن سبب استثناء العمال في الخدمة المترلية من نظام صندوق الادخار الإلزامي في أن الامتثال والإنفاذ في غاية الصعوبة. ولا نريد إزعاج الأسر في بيوتها، وهو ما يتعين فعله للتحقيق في حالات عدم الامتثال المشتبه فيها وجمع الأدلة اللازمة للملاحقة. زد على ذلك أن العمال مطالبون بمسك سجلات بأمور كمدفوعات الاشتراكات. ومن الواضح أن ضمان الامتثال يستوجب اعتماد هذه التدابير. لكون هذه الأخيرة عبئا إضافيا على عاتق الأسر التي يشمل فيها المخطط العاملين في الخدمة المترلية. ولهذه الأسباب، لا نزمع توسيع المخطط ليشمل العاملين في الخدمة المترلية.

٤٦٨- وأعرب المعلقون عما يساورهم من قلق لأن بعض أرباب العمل قد يسعون إلى تفادي مدفوعات صندوق الادخار الإلزامي بحمل عمالهم على العمل على أساس الاستشارة، أي على العمل للحساب الخاص. وقد عولج هذا الموضوع في الفقرة ٤١٣ أعلاه، في ما يتصل بالمادة ٧.

## ياء - المادة ١٠

## حماية الأسرة

### اتفاقيات العمل الدولية

٤٦٩- في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٩، أخطرت الصين منظمة العمل الدولية بأن اتفاقية السن الدنيا (الاتفاقية رقم ١٣٨) ستنطبق على منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في منطقة هونغ كونغ في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وسرت اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال (الاتفاقية رقم ١٨٢) على منطقة هونغ كونغ ابتداء من ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٢، على أن تدخل حيز النفاذ في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣. وقُدمت إلى منظمة العمل الدولية معلومات عن سن العمل الدنيا في التقريرين المقدمين بموجب المادة ٢٢، بشأن اتفاقية السن الدنيا (الاتفاقية رقم ١٣٨) عن الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١ والفترة من ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١ إلى ٣١ أيار /مايو ٢٠٠٢.

### الأسرة

٤٧٠- يبقى الوضع عموما كما تقدم شرحه في الفقرة ١٩٨ من التقرير الأولي.

### تعريف "الأسرة"

٤٧١- ما زلنا نعرّف مصطلح "الأسرة" كما بينا في الفقرة ١٩٩ من التقرير الأولي.

### الأسر النواة غير الموسعة

٤٧٢- يشير تعداد سكان هونغ كونغ الذي أجري عام ٢٠٠١ إلى أن نسبة الأسر النواة غير الموسعة قد ارتفعت من معدل ٦٣,٦ في المائة المشار إليه في الفقرة ٢٠٠ من التقرير الأولي إلى معدل ٦٦,٢ في المائة. غير أن متوسط عدد أفراد هذه الأسر قد انخفض من ٣,٥ إلى ٣,٤.

### الأسرة الوحيدة الوالد والأسر المفككة

٤٧٣- يتجلى الوضع في ما يلي:

| السنة | أم وحيدة | أب وحيد | المجموع |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠١ | ٤٥ ٠٧٢ (٧٧,١٪) | ١٣ ٣٨٨ (٢٢,٩٩٪) | ٥٨ ٤٦٠ (١٠٠٪) |
| ١٩٩٦ | ٣٠ ٤٠٢ (٧١,٩٪) | ١١ ٩٠٧ (٢٨,١٪) | ٤٢ ٣٠٩ (١٠٠٪) |
| ١٩٩١ | ٢٣ ٠٥٩ (٦٦,٨٪) | ١١ ٤٧٩ (٣٣,٢٪) | ٣٤ ٥٣٨ (١٠٠٪) |

٤٧٤- وانخفضت نسبة الوالدين الوحيدين في العمالة مدفوعة الأجر من معدل ٦٦,٣ في المائة المشار إليه في الفقرة ٢٠٢ من التقرير الأولي إلى معدل ٥٧ في المائة. ويقترن ذلك مع ارتفاع نسبة الطلاق، إذ ازداد عدد طلبات الطلاق من ٤٨٢ ١٤ طلبا كما أشير إليه في الفقرة ٢٠٣ من التقرير الأولي إلى ٣٨٠ ١٥ طلبا في عام ٢٠٠١. وتبقى أسباب استمرار هذا الاتجاه كما تقدم شرحها في تلك الفقرة.

٤٧٥- وتقدم الخدمات إلى الأسر الوحيدة الوالد والأسر المفككة من خلال شبكة تضم ٦٦ مركزا/مركزاً متكاملاً لخدمات الأسرة، تشرف عليها وزارة الرفاه الاجتماعي ومنظمات غير حكومية. وإلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، كان ٩٧٦ ٣ والدا وحيدا يتلقى هذه الخدمات وكذا ٣٧٥ أسرة مفككة. وتصل الأسر الوحيدة الوالد إلى مرافق رعاية الأطفال المستعينة بالحكومة وغير ذلك من أشكال المساعدة، كتوفير المسكن والدعم المالي. ويمكن للوالدين الوحيدين المطلقين أن يعاد إسكانهم لدواعي الرأفة كما يمكن للذين هم بصدد الطلاق أن يحصلوا على مسكن مشروط إذا كانوا يواجهون مشاكل سكن محضة ومشاكل اجتماعية/صحية.

٤٧٦- وفي شهر شباط/فبراير ٢٠٠١، أنشأنا خمسة مراكز خاصة بالوالدين الوحيدين لتقديم خدمات الدعم المخصصة ومساعدة الأسر الوحيدة الوالد على التكيف والاعتماد على ذاتها. وتشمل هذه الخدمات تقديم المشورة وبرامج تعليم الأسرة/الوالدين وبرامج العمل الجماعي وإقامة الشبكات والتدريب المتصل بالعمل وخدمات الإحالة، وما إلى ذلك. وفي بداية عام ٢٠٠٢، شكلنا بالإضافة إلى ذلك ١٤ فريقا معنيا بشبكات الدعم الأسري تولت تحديد الأسر الضعيفة بما في ذلك الأسر الوحيدة الوالد التي تحتاج إلى تدخل سريع. حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، انتفعت من خدمات المراكز الخمسة المعنية بالوالدين الوحيدين ٣٢٥ ٦ أسرة من الأسر وحيدة الوالد.

٤٧٧- وأشارت اللجنة في الفقرة ١٢ من ملاحظاتها الختامية إلى أن "المسائل المتعلقة بالحق في السكن فيما يتصل بالإقامة الدائمة والأسر المشتتة هي مسائل تعوق تمتع الأسر المتأثرة بما أجرته اللجنة الدائمة التابعة لمؤتمر الشعب الوطني في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٩ من إعادة تفسير لأحكام المادة ٢٤ من القانون الأساسي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". وأعربت اللجنة في الفقرة ٢٢ عن بالغ القلق لما ينجم عن السياسات التي تنتهجها منطقة هونغ كونغ بشأن الإقامة الدائمة والأسر المشتتة من شدائد. وفي الفقرة ٤٠، حثت اللجنة منطقة هونغ كونغ على القيام، لدى وضع وتنفيذ سياساتها بشأن الإقامة الدائمة والأسر المشتتة، بإيلاء كامل العناية والاهتمام لكل ما لهذه المسألة من أبعاد من حيث حقوق الإنسان، بما في ذلك المواد ٢(٢) و٣ و١٠ من العهد. وذكّرت اللجنة منطقة هونغ كونغ بأن فرض أية قيود بصدد المادة ١٠ يجب تبريره فيما يتعلق بكل عنصر من العناصر المحددة في المادة ٤. وحثت اللجنة منطقة هونغ كونغ على إعادة النظر في توسيع نطاق "التنازل" الذي قامت به منطقة هونغ كونغ عقب عملية إعادة التفسير التي جرت في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وفي الفقرة ٤١، حثت اللجنة منطقة هونغ كونغ على "زيادة شفافية جميع العمليات ذات الصلة بالإقامة الدائمة والأسر المشتتة. فعلى سبيل المثال، توصي اللجنة بجعل جميع البيانات، التي تم تفصيلها على النحو المناسب (حسب أصل مقدم الطلب، مثلاً) متاحة للعامة، وبعرض هذه البيانات في المجلس التشريعي كل ستة أشهر".

٤٧٨- وليست ظاهرة الانفصال الأسري حكرا على هونغ كونغ. فقلة هي الحكومات، إن وجدت، التي تقبل مسلّمة بدخول كل من يدعي أنه من أفراد أسر مقيميها دون أي شكل من أشكال التنظيم والمراقبة. ونظرا لكثرة

عـــدد المقيمين في الصين القارية الذين يودون الاستقرار في هونغ كونغ، تقر سياساتنا بأن عليهم انتظار دورهم حرصا على العدل بين مختلف الملتمسين. وعلاوة على ذلك، يتعين على هونغ كونغ، التي تضم قرابة ٧ ملايين من المقيمين في رقعة لا تتجاوز ١ ١٠٠ كيلومتر مربع، أن تيسر جمع شمل الأسر بصورة منظمة في حدود ما تسمح به بنيتـــنا الأساســـية الاجتماعـــية الاقتصادية. وفي ذلك مصلحة جميع المقيمين في هونغ كونغ، بمن فيهم القادمون للاستقرار فيها. ومنذ شهر تموز/يوليه ١٩٩٧، استقر في هونغ كونغ ما يزيد عن ٠٠٠ ٢٩٦ شخص من الصين القارية في إطار نظام تصاريح الإقامة الدائمة.

٤٧٩- وتتعدد القنوات التي تتيح لسكان الصين القارية زيارة هونغ كونغ في انتظار الحصول على تصريح دخول لغرض الاستقرار. ويمكن لسكان الصين القارية، بواسطة هذه القنوات، زيارة هونغ كونغ لأغراض شتى كالسياحة وتصـــريف الأعمـــال والاهتمام بشؤون شخصية وزيارة الأقارب. وبخصوص القادمين لزيارة الأقارب تحديدا، باستطاعة البعض منهم أن يمكثوا في هونغ كونغ بوصفهم زواراً لمدة تتجاوز ستة أشهر في السنة.

٤٨٠- ولـــدى صياغة وتنفيذ السياسات والتدابير التي تؤثر على الحق في السكن، نولي كامل العناية والاهتمام لجمـــيع أبعاد حقوق الإنسان، بما في ذلك المواد ٢(٢) و٣ و١٠ من العهد. وعند فرض قيود على دخول هونغ كونغ والمكوث بها، وبخصوص الحق في السكن، نحرص كل الحرص على ضمان أن تكون كل القيود التي قد تؤثر عـــلى تنفـــيذ المادة ١٠ مبررة في ما يتعلق بكل عنصر من عناصر المادة ٤. ولا يُفرض أي قيد إلا إذا كان قائما بشـــكل ســـليم على قوانيننا، ومتوافقا مع طبيعة الحقوق ذات الصلة، ولم يكن الغرض منه إلا تعزيز الرفاه العام لمجتمع هونغ كونغ كما تنص عليه تلك المادة.

٤٨١- وبخصـــوص التوصـــية الواردة في الفقرة ٤١ من الملاحظات الختامية، تشرف على نظام تصاريح الإقامة الدائمـــة سلطات الصين القارية، التي اتخذت خطوات لزيادة شفافية النظام. وتشمل هذه الخطوات، وضع نظام نقاط في عام ١٩٩٧، يرمي إلى ترتيب الملتمسين على القائمة، واعتماد خط اتصالات مباشر لتلقي الشكاوى في عـــام ٢٠٠١، ونشـــر قوائم الملتمسين الذين قبلت طلباتهم بصفة منتظمة. وتتضمن القوائم الاسم ومكان تقديم الطلـــب في الصين القارية ونوع الجنس وتاريخ الميلاد وعدد النقاط الحاصلة، وحيثما هو مناسب، تاريخ الزواج ومدة الانفصال واسم الوالدين. وهذه المعلومات متاحة للعموم ويمكن لكل من يهمه الأمر الاطلاع عليها.

*نظام شهادات الاستحقاق*

٤٨٢- لقد شرحنا الغرض من هذا النظام وكيفية إعماله في الفقرة ٢١٦ من التقرير الأولي. وفي إطار هذا النظام يبقى صاحب المطالبة خارج هونغ كونغ ريثما يجري التحقق من المطالبة المتعلقة بالحق في السكن. وإلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أمّن النظام الدخول السريع والمنظم بغرض الاستقرار لنحو ٠٠٠ ١٣٣ طفل، جرى التحقق من حقهم في السكن في هونغ كونغ.

**سياسة حماية الأطفال الشاملة**

٤٨٣- أعربت اللجنة في الفقرة ١٥(ز) من ملاحظاتها الختامية عما ينتابها من قلق خاص إزاء غياب سياسة شاملة لحماية الأطفال من جميع أشكال الإساءة. وفي الفقرة ٤٢، ناشدت اللجنة منطقة هونغ كونغ أن "تتخذ تدابير عاجلة للتصدي للمشاكل المفضية إلى انتحار اليافعين وجميع أشكال الإساءة إلى الأطفال".

٤٨٤- ونحن ملتزمون بتنفيذ سياسة شاملة لحماية الأطفال من جميع أشكال الإساءة. ويكمن الهدف الرئيسي من برنامج رفاه الطفل، كما أشير إليه في الورقة الصادرة عام ١٩٩١ بعنوان "الرعاية الاجتماعية في التسعينات وبعدها"، في "حماية الأطفال من جميع أشكال سوء المعاملة وتوفير الخدمات اللازمة لمنع ومعالجة الإساءة". وبناء عليه، تتولى اللجنة المعنية بالإساءة إلى الأطفال، المؤلفة من ممثلين عن الإدارات/الوزارات المعنية ومهنيين ومنظمات غير حكومية، صياغة استراتيجيات وتنسيق الإجراءات المتخذة في هذا الصدد. وتتوخى هذه اللجنة نهجا جامعا ومتعدد التخصصات.

٤٨٥- ونقدم مجموعة مسترسلة من خدمات الوقاية والدعم والخدمات المتخصصة في المراحل الابتدائية والثانوية والثالثة لتوقي المشاكل العائلية من قبيل الإساءة إلى الأطفال ومعالجتها عند ظهورها. ويرد المزيد من المعلومات عن هذا النهج في الفقرات من ٥٠٨ إلى ٥١٤ أدناه.

**انتحار اليافعين**

٤٨٦- نشاطر اللجنة، شأننا في ذلك شأن المعلقين المحليين، انشغالها بانتحار اليافعين وكلنا عزم على معالجة المسألة من جذورها. ونسعى إلى فعل ذلك من خلال مجموعة من التدابير متعددة التخصصات والقطاعات، بما فيها التدابير الموصوفة في الفقرات من ٤٨٧ إلى ٤٩٥ أدناه.

*خدمات رفاه اليافعين*

٤٨٧- تقدم وحدات خدمات الرفاه، بغية الاستجابة لاحتياجات الشباب المتغيرة والمعقدة، خدمات النماء والدعم والتعويض بواسطة قنوات عدة. وتشمل هذه القنوات مراكز الأطفال والشباب، وقسم العمل الاجتماعي داخل المدارس، وتدابير التوعية، والمراكز المتكاملة لخدمات الأطفال والشباب. ويتمثل أحد محاور التركيز الأساسية في تنمية مهارات الحياة والقدرة على التأقلم لدى اليافعين، بما يعزز قدرتهم على التعامل مع المشاكل ومواجهة الأزمات.

*مشروع فهم المراهق*

٤٨٨- أمرنا بتنفيذ هذا المشروع، الذي يحمل في الواقع عنوانا جامعا لسلسلة من الدراسات النموذجية، استجابة إلى تزايد عدد حالات الانتحار في صفوف اليافعين. وقد أتاحت لنا الدراسات استحداث وسيلة كشف تمكن من تحديد احتياجات الشباب في مراحل نمائهم الأولى ووضع برامج وقائية أولية من أجل التدخل المبكر.

ويكمـــن هدفنا، كما هو الحال في خدمات رفاه الشباب (الفقرة ٤٨٧ أعلاه)، في تنمية كفاءة اليافعين وتفاؤلهم وشعورهم بالانتماء. ونأمل أن نعزز بهذه الطريقة قدرتهم على التأقلم مع متغيرات الحياة.

٤٨٩- وخلال السنة الدراسية ٢٠٠١-٢٠٠٢، بدأنا في تنفيذ المشروع على مراحل تدوم ثلاث سنوات داخل جميـــع المدارس الثانوية، وعلى أساس نموذجي، داخل مدارس ابتدائية[٢٦]. ولدى الانتهاء من إعداد هذا التقرير (الســـنة الدراسية ٢٠٠٢-٢٠٠٣)، كانت قرابة ٢٥٥ مدرسة ثانوية تشارك في المشروع. وجربت ثماني عشرة مدرســـة نموذجـــية سلسلة من البرامج الوقائية وشاركت في عملية الإقرار التتبعي لأداة كشف تمكن من تحديد احتـــياجات تلامـــيذ المدارس الابتدائية في مراحل نمائهم الأولي[٢٧]. ومنذ ذلك الوقت، شاركت أربع وخمسون مدرســـة ابتدائـــية أخرى في هونغ كونغ في عملية التثبت من فعالية "الأداة". ونتوقع أن يتسنى تشغيل البرنامج بالكـــامل في ٣٠٠ مدرسة ابتدائية خلال السنة الدراسية ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وفي ٤٠٠ منها خلال السنة الدراسية ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

*التعاون بين القطاعات*

٤٩٠- يتقاســـم المجتمع مسؤولية معالجة مشكلة الانتحار، ويتطلب الاضطلاع بها مشاركة الأفراد والمجموعات المهنية ووسائط الإعلام والمجتمع والحكومة مشاركة نشطة. وتعمل الحكومة على تخفيض حالات الانتحار ومنعها مـــن خـــلال مجموعة من التدابير متعددة التخصصات والقطاعات وعن طريق شبكة دعم مجتمعية. وعلى صعيد التطبـــيق، يتولى فريق عامل مشترك بين الوزارات ومعني بمسألة الانتحار وضع استراتيجيات وتنسيق الإجراءات الحكومية. ويتألف الفريق العامل من ممثلين لأهم الوزارات. وتدعى المنظمات غير الحكومية والجامعات إلى حضور اجتماعات الفريق لتقديم إسهامات وتيسير التعاون.

٤٩١- ونعمل مع منظمات غير حكومية ومهنيين من أجل ما يلي:

(أ) تحســـين فهمنا للانتحار من خلال تحسين جمع البيانات وإجراء البحوث، على الصعيدين المحلي والخارجي؛

(ب) تقديم خدمات الوقاية والدعم والتعويض، بغية التخفيف من تأثير عوامل الخطر، وتدعيم عوامل الحماية، وضمان التدخل وتوفير المساعدة في الوقت المناسب؛

(ج) النهوض بالوعي العام بظاهرة الانتحار عن طريق تكثيف أنشطة التثقيف العام؛

(د) تطوير معارف ومهارات المهنيين المعنيين مباشرة من خلال التدريب.

٤٩٢- وقد دعم الفريق العامل إنشاء مركز للبحث في مسائل الانتحار والوقاية منه داخل جامعة هونغ كونغ[٢٨]. ويهدف المركز إلى المساهمة في الوقاية من الانتحار عن طريق التدريب والتثقيف والبحث. كما يقوم باستحداث نظام رصد ومراقبة لدراسة ظاهرة الانتحار في هونغ كونغ، وتدريب المهنيين في مجال التصدي لمخاطر الانتحار. ويزمع المركز تقييم استراتيجيات التدخل القائمة.

٤٩٣- وأقر الفريق العامل في عام ٢٠٠٢ نظاما مركزيا للمعلومات المتعلقة بالانتحار، يشمل عمليات ومحاولات الانتحار التي تبلغ عنها الوزارات والمدارس والمستشفيات وغير ذلك من الوكالات. ويقوم الفريق العامل بإعداد بروتوكول بشأن التعاون متعدد التخصصات في مجال الوقاية من الانتحار وما يتصل بذلك من إجراءات التدخل، كي يعتمده المهنيون المعنيون مباشرة.

٤٩٤- وعلى مستوى السياسات المركزية، تبحث اللجنة المعنية بالخدمات المقدمة إلى الشباب المعرضين للمخاطر مسائل الشباب، بما في ذلك انتحار اليافعين، وتوصي باعتماد استراتيجيات وتدابير ترمي إلى التصدي لاحتياجات الشباب المتغيرة. ويرأس هذه اللجنة وزير الرعاية الاجتماعية. وتتسم اللجنة بعضوية متعددة التخصصات، تضم ممثلين من أهم إدارات الحكومة ووزاراتها، ومهنيين من قطاعات الرعاية الاجتماعية والتعليم والصحة.

٤٩٥- وعلى صعيد المقاطعات، تتولى اللجان المحلية متعددة التخصصات المعنية بالخدمات المقدمة إلى الشباب تنسيق الجهود المبذولة على صعيد المقاطعات من أجل تلبية احتياجات الشبيبة المحلية. وتمثل مسألة انتحار الشباب أحد محاور اهتمامها الأساسية.

*تدابير أخرى*

٤٩٦- وفرنا أموالا لرابطة الصداقة السامرية في هونغ كونغ كي تشرف على تشغيل مركز تدخل في حالات الأزمات المتصلة بالانتحار، لفترة نموذجية تدوم ثلاث سنوات. وبدأ المشروع في آذار/مارس ٢٠٠٢. ويقدم المركز خدمات الاتصال والتدخل في حالات الأزمات على مدار الساعة فضلا عن إسداء المشورة إلى الذين يمرون بأزمات ويتعرضون بشدة لخطر الانتحار. وإلى حدود ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، عالج المركز ٢٠٥ حالات تنطوي على خطر انتحار جد محتمل/متوسط وقامت بما يعادل ٢٥٣ عملية اتصال مباشر أو زيارة ميدانية. كما أنشأت رابطة الصداقة في شهر أيار/مايو ٢٠٠٢ مركزا لتعليم الحياة لفترة نموذجية تدوم ثلاث سنوات. ويروج المركز تعليم الحياة للجميع لكنه يركز تركيزا خاصا على شباب المدارس. كما يتولى تدريب المشرفين المجتمعيين على مراقبة حالات الانتحار على نحو فعال داخل الجماعات المحلية.

**الوافدون الجدد من الصين القارية**

٤٩٧- بين ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ (التاريخ الذي توقف عنده التقرير الأولي) و٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، استقر قرابة ٠٠٠ ٢٢٦ شخص من الصين القارية في هونغ كونغ.

٤٩٨- وتواصل الحكومة إيلاء أهمية كبرى لإدماج الوافدين الجدد إدماجا مبكرا في المجتمع المحلي. ويحق للوافدين الجدد، على غرار المقيمين المحليين الآخرين، التمتع بخدمات الرعاية الاجتماعية كرعاية الأطفال، والدعم المجتمعي، والمساعدة المالية وما إلى ذلك. كما يستفيدون من ثمانية مراكز تعنى بشؤون ما بعد الهجرة وتقدم برامج وقاية ودعم للوافدين الجدد، بالتركيز على التدخل المبكر وتعزيز شبكات الدعم. وتشمل خدمات المركز التوجيه، ودروس اللغة، وتعليم الأسرة والوالدين، وإسداء المشورة والإحالة، والإرشاد المهني، ودورات التدريب المتعلقة بالعمل، وما إلى ذلك. وتكمن الغاية من ذلك في الحد من مشاكل التكيف وتشجيع الاعتماد على الذات. وإضافة إلى البرامج المدعومة، تشرف المنظمات غير الحكومية على تشغيل مشاريع تكميلية، تمولها مصادر من قبيل الجمعية

الخيرية لنادي الفروسية في هونغ كونغ والصندوق المجتمعي. وتشمل هذه المبادرات، في جملة أمور، التعليم المجتمعي وبرامج العمالة وخدمات التطوع.

**خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة إلى الأسر**

٤٩٩- تدعم وزارة الرعاية الاجتماعية منظمات عديدة، من بينها وكالات معنية بالرعاية الاجتماعية وهيئات كنسية وجمعيات نسائية وغيرها، كي تتولى إدارة مراكز التعاضد لرعاية الأطفال بتمويل ذاتي ودون السعي إلى الربح. ويوفر كل من هذه المراكز الرعاية والإشراف بصورة غير منتظمة لما لا يزيد على ١٤ طفلا دون سن السادسة في نفس الوقت. ويقدم الآباء والأمهات والمتطوعون هذه الخدمات. وإلى غاية شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، كان زهاء ٢٤ مركزا في وضع تشغيل (٩ منها تشغلها منظمات غير حكومية و١٥ تشغلها الوزارة). وسينضم إليها أربعة عشر مركزا إضافيا.

٥٠٠- ويرد في الجدول أدناه عرض لمختلف خدمات الدعم المقدمة المشار إليها في الفقرة ٢٢٤ من التقرير السابق، إضافة إلى وحدات رعاية الأطفال لساعات مطولة:

| | المساعدة المقدمة في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ | المساعدة المقدمة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ |
|---|---|---|
| رياض الأطفال النهارية التابعة للحكومة والمدعومة | ٩٤١ ٢٥ مكاناً | ٣١٤ ٢٩ مكاناً |
| دور الحضانة النهارية المدعومة | ٤٧٩ ١ مكاناً | ١١٣ ١مكاناً |
| وحدات رعاية الطفل بصورة غير منتظمة (ثلاثة أماكن للوحدة) | ٢٣٠ وحدة (٦٩٠ مكاناً) | ٢٤٣ وحدة (٧٢٩ مكانا) |
| وحدات رعاية الأطفال لساعات طويلة (١٤ مكانا للوحدة) | ٥ وحدات (٧٠ مكاناً) | ١١٥ وحدة (١ ٦١٠ أماكن) |
| أفرقة المساعدة في المترل | ١٢٦ فريقاً | ١٣٩ فريقاً (إضافة إلى ٢٥ فريقاً للرعاية المترلية) |
| العاملون في مساعدة الأسرة | ٥٢ عاملاً | ٤٤ عاملاً |

ويعكس انخفاض عدد الأماكن في دور الحضانة النهارية تراجع فئة الأطفال دون سن السادسة: إذ انخفض عددهم من ١٨٠ ٤١٢ طفلا عام ١٩٩٦ إلى ١٩٧ ٣٥٥ طفلا عام ٢٠٠١. ولهذا السبب، يعتبر إجمالي مستوى خدمات رعاية الأطفال المقدمة أكثر من كاف لتلبية الطلب، ونتوقع الاستجابة بالكامل للطلب على العاملين لمساعدة الأسرة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

*الخدمات المقدمة إلى الأسر التي تواجه صعوبات كبيرة*

٥٠١- قمنا في الفقرة ٢٢٦ من التقرير الأولي بعرض الخدمات التي كانت متاحة للأسر التي تواجه صعوبات كبيرة. وما زالت هذه الخدمات قائمة. وفي شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٢، أنشأنا ١٥ مركزا متكاملا للخدمات الأسرية على أساس نموذجي داخل ٦٦ مركزا من مراكز الخدمات الأسرية. وتعمل المراكز وفقا لنموذج خدمة جديد صمم لتيسير الوصول إلى الخدمات وتحديد الأسر المعوزة تحديدا مبكرا. ويشمل كل مركز وحدة للموارد

الأسـرية ووحـدة للدعم الأسري ووحدة لإسداء المشورة الأسرية. وتهدف هذه المراكز إلى تحقيق التكامل بين خدمـات الـرفاه الأسـري والخدمات المجتمعية بغية تقديم سلسلة من خدمات الوقاية والدعم والتعويض لتلبية الاحتياجات المتغيرة للأسر على نحو شامل.

٥٠٢- وتشـرف وزارة الـرعاية الاجتماعـية على خط اتصالات مباشر لتيسير الوصول إلى خدمات الرعاية الاجتماعية. وفي شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٠، فتحت الوزارة خطا مباشرا للمساعدة الأسرية، بغرض تقديم المشورة والمساعدة الفورية لمن يحتاج إليها من الأسر والأشخاص.

٥٠٣- ومـا زالت خدمات الرعاية الداخلية (التي تشمل الكفالة والمنازل المخصصة لمجموعات صغيرة ورياض الأطفـال ودور الحضانة الداخلية والمؤسسات الداخلية) متوفرة للأطفال الذين لا يستطيعون العيش مع والديهم لأسباب شتى من بينها التعرض للإساءة ومشاهدة العنف المترلي. وفي الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، توافر ٦٠٠ مكان لكفالة الأطفال المحتاجين. وقد زدنا عدد أماكن الكفالة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ليبلغ ٦٧٠ مكانا، قصد توفير بيئة شبيهة بالبيئة الأسرية للأطفال الذين يحتاجون إلى الرعاية خارج بيوتهم. وسنوفر ٦٠ مكانا إضافيا في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ليصل بذلك مجموع الأماكن المتوافرة إلى ٧٣٠ مكانا. واستمرت زيادة أماكن الرعاية الداخلية العامة من ٣٠٩ ٣ أماكن في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ إلى ٣٥٥ ٣ مكانا في نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

٥٠٤- ويعرض الجدول التالي تفاصيل الخدمات المقدمة:

| | الخدمات المقدمة في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ | الخدمات المقدمة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ |
|---|---|---|
| الأخصائيون في الخدمة الاجتماعية الأسرية | ٧٠٦ | ٧٤٤ |
| الأخصائيون في الخدمة الأسرية وحماية الطفل | ٢٩ | ١٠٥ |
| الأخصائيون في علم النفس الإكلينيكي | ٥٩ | ٦٩ |
| العاملون الاجتماعيون في المدارس | ٢٨٦ | ٤٦٦ |
| العاملون الاجتماعيون الطبيون | ٣٧٢ | ٣٦١ |
| أماكن الكفالة | ٦٠٠ | ٦٧٠ |
| منازل المجموعات الصغيرة | ١١٣ | ١١٩ |

**أطفال الصين القارية الذين يتبناهم مقيمون في هونغ كونغ**

٥٠٥- قمـنا في الفقرات من ٢٢٠ إلى ٢٢٢ من التقرير الأولي بإعلام اللجنة بالاستعراض القضائي الذي كان جاريـا بشأن أوامر وزير الهجرة القاضية بإرجاع أطفال تم تبنّيهم في الصين القارية ودخلوا هونغ كونغ وأقاموا فـيها بصورة غير قانونية. وزعم المدعون أن المادة ٢٤ (٢) (٣) من القانون الأساسي، فضلا عما تنص عليه من حق المولود الطبيعي في الإقامة، واسعة النطاق بما يكفي لمنح حق الإقامة عن طريق التبني، بصرف النظر عن مكان التبني. وحكمت كل من محكمة الاستئناف ومحكمة الاستئناف النهائي لصالح الحكومة. ورأت محكمة الاستئناف النهائي أن من الواضح أن عبارة "المولود خارج هونغ كونغ" لا تشير إلا إلى الأطفال الطبيعيين ولا تحتمل التفسير على أنها تشمل الأطفال بالتبني.

**سن المسؤولية الجنائية**

٥٠٦- أعربت اللجنة في الفقرة ٢٤ من ملاحظاتها الختامية عما يساورها من قلق لأن "سن المسؤولية الجنائية محددة عند سن مبكرة هي ٧ سنوات". وناشدت اللجنة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة في الفقرة ٤٣ أن "تعدِّل قوانينها لرفع سن المسؤولية الجنائية بما يكفل حقوق الطفل بمقتضى أحكام المادة ١٠ من العهد".

٥٠٧- وفي شهر أيار/مايو ٢٠٠٠، صدر تقرير لجنة الإصلاح القانوني المعنون "سن المسؤولية الجنائية في هونغ كونغ". وأوصت هذه اللجنة بأمور من بينها رفع السن الدنيا للمسؤولية الجنائية في هونغ كونغ من ٧ إلى ١٠ سنوات. وتقبلنا هذه التوصية، وقمنا، لوضعها موضع التنفيذ، بعرض مشروع (تعديل) قانون عام ٢٠٠١ المتعلق بالجانحين الأحداث على المجلس التشريعي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وبينما كان هذا التقرير قيد الصياغة، كانت لجنة مشاريع القوانين التابعة للمجلس التشريعي تنظر في مشروع التعديل هذا. وسنحيط اللجنة علما بما يستجد، حسب الاقتضاء، لدى النظر في هذا التقرير.

*برنامج الرعاية بعد المدرسة*

٥٠٨- تتولى ١٣٦ وحدة لخدمات الرعاية بعد المدرسة، في إطار هذا البرنامج، رعاية الأطفال بين سن ٦ و١٢ عاما الذين لا يستطيع آباؤهم وأمهاتهم رعايتهم خارج أوقات المدرسة. ومنذ شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ قدمنا لمنظمات حكومية إعانة سنوية بمقدار ٢١ مليون دولار من دولارات هونغ كونغ بغية النهوض بنوعية الخدمات. وحتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، كانت الوحدات تشرف على رعاية ما يزيد على ٥٨٤ ٥ طفلا.

٥٠٩- وتعمل وحدات الخدمات على أساس مدفوع الرسوم وذاتي التمويل لكنها لا تستهدف الربح. وتختلف الرسوم وفقا لتكاليف التشغيل الفعلية المتكبدة عن كل مركز وبحسب الحجم والموقع. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، كان متوسط الرسوم في حدود ٩١٧ دولارا من دولارات هونغ كونغ في الشهر. ويمكن للأسر ذات الاحتياجات الخاصة، بحسب ظروفها، أن تعفى من الرسوم إعفاء كاملا أو أن تستفيد من تخفيض مقدار الرسوم بالنصف. وفي ٣١ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٢، كان نحو ١ ٠٦٤ طفلا يستفيدون من هذا النظام.

*العنف المترلي*

٥١٠- في الفقرات من ٢٣٤ إلى ٢٣٧ من التقرير الأولي، أحطنا اللجنة علما بالتدابير المعتمدة بغية التصدي للعنف المترلي ونتائجه. وما زلنا نتوخى النهج متعدد التخصصات الذي شرحناه في ذلك التقرير. وفي ما يتعلق بالهيكل، تتولى الآليات المكرسة، بما في ذلك اللجنة المعنية بمسألة الإساءة إلى الأطفال (التي كانت تعرف بالفريق العامل المعني بمسألة الإساءة إلى الأطفال) والفريق العامل المعني بمكافحة العنف (المتكون من دمج الفريق العامل المعني بالأزواج الذين يتعرضون للضرب والفريق العامل المعني بالعنف الجنسي)، التي ترأسها وزارة الرعاية الاجتماعية وتضم ممثلين للحكومة ومنظمات غير حكومية ومهنيين، كأخصائيي علم النفس الإكلينيكي، مسؤولية وضع الاستراتيجيات والتدابير لمعالجة مشكلة الإساءة إلى الأطفال وضرب الأزواج والعنف الجنسي. وعلاوة على هذه الآليات، تقوم لجان التنسيق المعنية برفاه الأسرة والطفل على مستوى المقاطعات والبالغ عددها ١٣ لجنة بتنسيق الخدمات المتصلة بالعنف العائلي على مستوى المقاطعة.

٥١١- وتوفر وزارة الرعاية الاجتماعية برامج تدريب متعددة التخصصات لتعزيز الفهم المشترك للعنف الأسري في صفوف المهنيين على اختلاف مجالاتهم. وقد أصدرنا أيضا مبادئ توجيهية بشأن التعامل مع حالات الإساءة إلى الأطفال وضرب الأزواج والعنف الجنسي[٢٩]، بغية تيسير التعاون بين المهنيين.

٥١٢- وفي شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، اعتمدت وزارة الرعاية الاجتماعية والشرطة آلية إحالة جديدةً صُممت لتعجيل التدخل في حالات العنف المترلي لمصلحة الضحايا وأسرهم. وفي إطار هذا النظام، تحال حوادث العنف المترلي التي تستوفي شروطا معينة إلى الوزارة، التي تتولى متابعتها دون حاجة إلى موافقة الضحية أو الفاعل المزعوم.

*السكن المشروط في إطار نظام إعادة الإسكان لدواعي الرأفة*

٥١٣- اعتمدنا هذا الترتيب في الأصل لمساعدة الأزواج الذين يتعرضون للضرب ويعيلون أطفالا وهم بصدد الطلاق. وتوفر وزارة الإسكان عموما المسكن لهؤلاء الأشخاص بناء على إحالة من وزارة الرعاية الاجتماعية. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وسعنا نطاق هذا الترتيب ليشمل ضحايا العنف المترلي أو الطلاق الذين لا أبناء لهم أو الذين لا يصطحبون معهم أطفالا معالين عند مغادرة بيت الزوجية.

*الاستراتيجية*

٥١٤- تتمثل استراتيجيتنا في تقديم مجموعة مسترسلة من خدمات الوقاية والدعم والخدمات المتخصصة في المراحل الابتدائية والثانوية والثالثة لتوقي المشاكل العائلية ومعالجتها عند ظهورها. وتشمل هذه المشاكل الإساءة إلى الأطفال وضرب الأزواج، باعتبارهما أكثر أشكال العنف المترلي انتشارا. وتشمل التدابير الخاصة ما يلي:

- **خدمات الوقاية**: من ذلك التعليم العام وحملة دعاية وبرامج توعية ترمي إلى تحديد الأسر التي تحتاج إلى مساعدة تحديدا مبكرا؛

- **خدمات الدعم الرامية إلى توفير المعلومات/الموارد/الدعم إلى الأسر المحتاجة**: من ذلك مراكز الدعم الأسري ومراكز الخدمات الأسرية/المراكز المتكاملة للخدمات الأسرية ورعاية الأطفال في المؤسسات وما إلى ذلك؛

- **الخدمات المتخصصة للتدخل في حالات الأزمات**: من ذلك مراكز إيواء النساء اللاتي يتعرضن إلى الضرب وأطفالهن المعالين، ومركز دعم الأسر في حالات الأزمات، والوحدات المتخصصة (وحدات خدمات حماية الأسرة والطفل) التابعة لوزارة الرعاية الاجتماعية؛

- **التشريع**: وهو معتمد لحماية الأطفال من الإساءة ومعالجة المخالفات عند حدوثها. ويخضع القانون لاستعراض منتظم كما يجري تحديثه عند الاقتضاء.

*الإساءة إلى الأطفال باعتبارها جريمة: الإطار القانوني*

٥١٥- يبقى الوضع عموما كما تقدم شرحه في الفقرتين ٢٥٩ و٢٦٠ من التقرير الأولي. وفي ما يلي موجز للحالات المسجلة خلال الأعوام الخمسة الماضية:

| | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد حالات الاعتداء الجنسي على الأطفال* التي أبلغت بها الشرطة | ٧٥٧ | ٦٩٦ | ٦٦٤ | ٥٧٦ | ٥٩٩ |
| عدد حالات الاعتداء الجسدي على الأطفال** التي أبلغت بها الشرطة | ٣٨٩ | ٤٧٣ | ٥٠٧ | ٥٠٢ | ٤٤٥ |

* يقصد بـ "الاعتداء الجنسي على الأطفال" الجرائم الجنسية المرتكبة في حق ضحايا دون سن ١٧ عاما.

** يقصد بـ "الاعتداء الجسدي على الأطفال" المخالفات المرتكبة في حق أشخاص دون سن ١٤ عاما.

**حماية الأمومة**

٥١٦- يبقى الوضع عموما كما تقدم شرحه في الفقرات من ٢٣٩ إلى ٢٤٧ من التقرير الأولي.

**حماية الأطفال والأحداث**

*اتفاقية حقوق الطفل*

٥١٧- سيقدم التقرير الأولي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة إلى لجنة حقوق الطفل كجزء من تقرير الصين الدوري الثاني بموجب الاتفاقية.

*استغلال الأطفال في المواد الإباحية وفي السياحة الجنسية*

٥١٨- في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، قدمنا إلى المجلس التشريعي مشروع قانون منع استغلال الأطفال في المواد الإباحية. ويرمي هذا المشروع إلى تحسين حماية الأطفال من الاستغلال في المواد الإباحية والأداء الإباحي والسياحة الجنسية. وتعكف لجنة مشاريع القوانين التابعة للمجلس التشريعي حاليا على بحث هذا المشروع. وسيمكن سن هذا القانون، علاوة على بعض التشريعات الثانوية في مجالات أخرى، منطقة هونغ كونغ من الامتثال كلياً إلى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل والمتعلق ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية. كما سيكفل ذلك الامتثال لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها.

*الأمر الخاص بحماية الأطفال والأحداث (المادة ٢١٣)*

٥١٩- في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، كان ٥٣٣ ١ طفلا أو حدثا يتمتعون بالرعاية أو الحماية القانونية.

*اتفاقية لاهاي الخاصة بالجوانب المدنية لاختطاف الأطفال على الصعيد الدولي*

٥٢٠- يبقى الوضع عموما كما تقدم شرحه في الفقرة ٢٦٥ من التقرير الأولي.

*نظام التمثيل القانوني*

٥٢١- تهدف هذه المبادرة الجديدة إلى توفير التمثيل القانوني للأطفال والأحداث الخاضعين لإجراءات الرعاية أو الحماية بموجب الأمر الخاص بحماية الأطفال والأحداث. وتُتخذ الإجراءات حالياً لوضع هذا النظام موضع النفاذ.

**اللجنة المعنية بالشباب**

٥٢٢- يبقى الوضع عموما كما تقدم شرحه في الفقرتين ٢٧١ و٢٧٢ من التقرير الأولي. وقد بلغ عدد المنضمين إلى "ميثاق الشباب" بحلول شباط/فبراير ٢٠٠٣ حوالي ٤٣٠ منظمة و٤٠٠ ٢ فرد. ويخضع تنفيذ أحكام الميثاق لاستعراض منتظم، وأجري آخر استعراض في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

**تشغيل الأطفال والشباب**

٥٢٣- يبقى الوضع كما تقدم شرحه في الفقرة ٢٧٨ من التقرير الأولي. وينقح المرفق ١٠ - ألف بهذا التقرير المعلومات الواردة في المرفق ٢١ بالتقرير الأولي.

**تعاطي المخدّرات**

٥٢٤- استمر تراجع حالات تعاطي الشباب للمخدرات، الذي أشرنا إليه في الفقرة ٢٧٩ من التقرير الأولي، إلى غاية عام ١٩٩٩، إذ انخفضت النسبة من ٣,٠٢ في الألف في فئة الأعمار المتراوحة بين ١١ و١٧ عاما في عام ١٩٩٥ إلى ١,٥٤ في الألف في عام ١٩٩٩. وانخفض عدد الحالات المستجدة من ١,١٥١ حالة في عام ١٩٩٥ إلى ٧٠١ في عام ١٩٩٩. غير أن هذا الاتجاه انعكس عام ٢٠٠٠، ثم تلاه تراجع في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢، إذ بلغ معدل الحالات ٣,٣٣ في الألف عام ٢٠٠٠ و٣,١٨ عام ٢٠٠١ و٢,٤٨ عام ٢٠٠٢[٣٠]. وبالمثل، ارتفع عدد الحالات المستجدة من ٧٠١ حالة عام ١٩٩٩ إلى ٥٨٠ ١ حالة في عام ٢٠٠٠، قبل أن يتراجع إلى ٤٢٨ ١ حالة في عام ٢٠٠١ و١٦١ ١ حالة عام ٢٠٠٢.

*لمحة عن مدمني المخدّرات الشبان*

٥٢٥- أبلغ عن نحو ٥٠١ ١ من المدمنين الشبان في عام ٢٠٠٢. وبلغ متوسط أعمارهم ١٦ عاما. وكان معظمهم يتعاطى المؤثرات العقلية: إذ تناول ٧٥,٨ في المائة منهم مادة الكيتامين، و٤٠,٧ الأمفيتامينات، و٢٦,٨

الحشـــيش. وكـــان ٦٢,٩ في المائة منهم من الذكور. وقد سبق وأن أدين ٣٢,٢ في المائة من المدمنين، كما أن ٢١,٧ في المائة منهم من العاملين و٣٩,٩ في المائة من الطلاب.

٥٢٦- ولم تحد الحالات الجديدة عن الاتجاه العام. إذ بلغ متوسط الأعمار ١٥,٧ عاما. وكانت مادة الكيتامين هي الأكثر رواجا بمعدل ٧٦,٥ في المائة، تليها الأمفيتامينات (٣٩,٦ في المائة) والحشيش (٢٦,٥ في المائة). وكان ٦٠,٦ في المائـــة من الذكور. وقد سبق وأن أدين ٣٣,٤ في المائة من المدمنين؛ وكانت نسبة ٢٠,٨ في المائة من العاملين، بينما تلقى ما يزيد على ٩٧ في المائة تعليما ثانويا على الأقل.

*استجابة الحكومة*

٥٢٧- نواصل مكافحة تعاطي المخدّرات على نطاق واسع، معتمدين في ذلك على التعاون الخارجي فضلا عن إنفـــاذ التشـــريع والقانون، والعلاج والتأهيل، والتثقيف الوقائي والدعاية، والبحث. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٠، شكلنا فريق عمل مشتركا بين القطاعات للتصدي لمشكلة تعاطي المؤثرات العقلية. وكان الهدف من ذلك وضع اســـتراتيجية شـــاملة لمعالجة تعاطي المؤثرات العقلية، لا سيما في صفوف الشباب. وأصدر فريق العمل في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٢ توصياته التي كنا نتبعها في وقت إعداد هذا التقرير.

*إنفاذ التشريع والقانون*

٥٢٨- تـــبقى التدابير القانونية عموما كما تقدم شرحه في الفقرة ٢٨٣ من التقرير الأولي، ونقوم باستعراض القوانـــين بصـــفة منتظمة. ففي عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١، قمنا بتنقيح الأمر الخاص بالعقاقير الخطرة (المادة ١٣٤) لتشـــديد الرقابة على استخدام الكيتامين وحامض غاما - هيدروكسيبيوتريك و٤ - ميتيلثيوأمفيتامين. وتواصل الشرطة والجمارك ووزارة الصحة اتخاذ إجراءات حازمة ضد تجار العقاقير المحظورة.

٥٢٩- وفي شـــهر نيسان/أبريل ٢٠٠٢، دخل الأمر الخاص بالترخيص لمعالجة وتأهيل مدمني المخدّرات (المادة ٥٦٦) حيز النفاذ. ويرمي هذا الأمر إلى ضمان خضوع مدمني المخدرات للعلاج وحصولهم على التأهيل في كنف بيـــئة حســـنة الإدارة وآمـــنة جسديا. وبناء عليه، يطلب الأمر من جميع مراكز العلاج التي بدأ تشغيلها من ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ أن تكون مرخصة.

*التعاون الدولي*

٥٣٠- لا تزال مشاركتنا في المنظمات الدولية ذات الصلة عموما كما تقدم شرحه في الفقرة ٢٨٥ من التقرير الأولي. وفي شـــهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أزالت الولايات المتحدة الأمريكية منطقة هونغ كونغ من قائمة أبرز بلدان/أقاليم عبور المخدّرات، اعترافا بما بذلناه من جهود وما حققناه من إنجازات في هذا المجال في الأعوام الأخيرة.

*التثقيف الوقائي والدعاية*

٥٣١- ما زال عملنا في هذا المجال على النحو المشروح في الفقرة ٢٨٦ من التقرير الأولي. وخلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، خصصنا نحو ٤ ملايين من دولارات هونغ كونغ لمشاريع من قبيل المخطط الطوعي لمكافحة المخدرات، والحلقات الدراسية وحلقات العمل الخاصة بالمرشدين الاجتماعيين، ومشاريع إشراك المجتمع المحلي، وما إلى ذلك. وشملت المبادرات الجديدة إنشاء "المرحلة الأولى لمركز الإعلام بشأن المخدرات"، الذي يحتوي على مكتبة وقاعة متعددة الأغراض. أما المرحلة الثانية، التي تشمل رواق عرض مخصص، فينتظر الانتهاء من إنجازها في عام ٢٠٠٣.

*المدارس*

٥٣٢- يبقى التثقيف في مجال المخدّرات جزءا لا يتجزأ من المقررات الدراسية وما زالت برامجنا في هذا الصدد كما تقدم شرحه في الفقرات من ٢٨٧ إلى ٢٨٩ من التقرير الأولي. وبعد أن كنا نركز على المدارس الناطقة باللغة الصينية، قمنا في عام ٢٠٠١ بتوسيع برامجنا لتشمل المدارس التي تعنى أساسا بغير الناطقين بالصينية. ونظمنا أيضا دورات تحاور بين الشبان المؤهلين وكبار الطلاب. وفي عام ٢٠٠٢، قدمنا حوالي ٩١٠ ١ برامج تعليمية تتعلق بالمخدرات لما يزيد على ٠٠٠ ١٥٠ طالب.

٥٣٣- ونقوم بصورة منتظمة بعقد محاضرات خاصة بالمدرسين بشأن التثقيف في مجال المخدّرات، كما وزعنا في عام ٢٠٠٢ مجموعة تثقيفية جديدة بشأن المخدّرات ترمي إلى تحديث معارف مدرسي المعاهد الثانوية في هذا الصدد، ولكي يقوموا باستعمالها في الفصل. كما واصلنا استهداف الأهل، إذ ألقيت في عام ٢٠٠٢ محاضرات على حوالي ٧٩٠ ٢ منهم على النحو المبين في الفقرة ٢٨٩ من التقرير الأولي.

*البحوث*

٥٣٤- تتولى لجنة فرعية تابعة للجنة مكافحة العقاقير المخدرة (الفقرة ٢٨٦ من التقرير الأولي) تنسيق البحوث المتعلقة بالعقاقير المخدرة. وتوفر استنتاجاتها توجيهات قيمة لصياغة سياسات مكافحة المخدرات. ويقوم السجل المركزي الإلكتروني الخاص بتعاطي المخدّرات برصد التغيرات الهامة في الاتجاهات والخصائص المتعلقة بتعاطي المخدرات ومدمنيها، ويمسك إحصاءات مفيدة. كما يصدر السجل تقارير نصف سنوية في هذا الصدد.

*"صندوق التغلب على مشكلة المخدرات"*

٥٣٥- يبقى الوضع كما تقدم شرحه في الفقرة ٢٩٠ من التقرير الأولي. وازدادت رعاية المشاريع في إطار الصندوق، إذ استفاد ٢٣٨ مشروعا من مبلغ إجمالي بمقدار ١١٣,٧ من ملايين دولارات هونغ كونغ بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٢.

**الخدمات المقدمة إلى متعاطي العقاقير والمواد المخدرة من الشباب**

٥٣٦- يبقى الوضع عموما كما تقدم شرحه في الفقرتين ٢٩١ و٢٩٢ من التقرير الأولي. غير أننا فتحنا في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ مركزي مشورة جديدين بغرض التصدي لمشكلة تعاطي المؤثرات العقلية، لا سيما في صفوف الشباب البالغين من العمر ما لا يزيد على ٢١ عاما. وبذلك أصبح عدد هذه المراكز خمسة. وتقدم المراكز العلاج والتأهيل لمتعاطي المؤثرات العقلية، والتثقيف الوقائي للشباب، والتدريب للمهنيين المعنيين كالمدرسين. وفي شهر تموز/يوليه ٢٠٠٢، استلمت المراكز إدارة برامج التثقيف المدرسية التي كانت سابقا تحت إشراف مخطط مكافحة تعاطي العقاقير المخدرة التابع لوزارة الرعاية الاجتماعية. وتمثل الهدف في توفير "خدمة متكاملة" لمتعاطي المخدرات الشبان.

*الخدمات التعليمية الخاصة بمتعاطي المخدرات الشبان*

٥٣٧- يبقى الوضع كما تقدم شرحه في الفقرة ٢٩٣ من التقرير الأولي.

*العلاج والتأهيل*

٥٣٨- تبقى البرامج التي تمولها الحكومة في هذا المجال عموما كما تقدم شرحه في الفقرتين ٢٩٤ و٢٩٥ من التقرير الأولي، فضلا عما نقدمه الآن من دعم لإحدى المنظمات غير الحكومية كي تشرف على مراكز اجتماعية خاصة بمن كانوا يتعاطون المخدرات. وفي الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، بلغ إجمالي الإنفاق ٣٤١ مليون دولار. أما في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، فقد وفرنا أموالا بمبلغ إجمالي يعادل ٤,٦ ملايين من الدولارات للأغراض التالية:

(أ) تمويل مركزي المشورة الجديدين المشار إليهما في الفقرة ٥٣٦ أعلاه؛

(ب) تحسين المرافق في مصحات العلاج بمادة الميتادون والرقي بمستوى الخدمات المقدمة إلى مرضاها؛

(ج) وضع بروتوكول للكشف عن متعاطي المخدرات المتعددة وتقييمهم؛

(د) وضع قاعدة بيانات بشأن الأدوية الصينية التقليدية لمعالجة إدمان المخدرات.

٥٣٩- ويبقى وضع المساجين مدمني المخدرات كما تقدم شرحه في الفقرات من ٢٩٥ إلى ٢٩٧ من التقرير الأولي.

**رعاية المسنين**

*اللجنة المعنية بالمسنين*

٥٤٠- يبقى دور اللجنة المعنية بالمسنين كما تقدم شرحه في الفقرات من ٢٩٩ إلى ٣٠١ من التقرير الأولي. وتضم اليوم ١٢ عضوا غير رسمي. وركزت اللجنة، في الآونة الأخيرة، على وضع استراتيجيات لمجابهة التحديات

واغتـــنام الفرص الناشئة عن شيخوخة السكان، وترويج الوعي بالتبعات الاجتماعية الاقتصادية الناجمة عن هذه الظاهرة.

**تقديم الدعم للقائمين برعاية الأسرة**

٥٤١- تتمـــثل سياسة الحكومة في مساعدة المسنين على العيش داخل الوسط المجتمعي لأطول فترة ممكنة وتمكين الأسر من رعايتهم في البيت.

٥٤٢- ويشمل برنامج الرعاية طويلة المدى الذي نعتمده لفائدة المسنين الذين يعانون من مشاكل صحية برامج رعاية مجتمعية ومؤسسية. وتقدم هذه البرامج للمسنين وأسرهم الخدمات والدعم وفقا لاحتياجاتهم وظروفهم.

٥٤٣- ولقد بينا، في الفقرات من ٣٠٢ إلى ٣٠٦ من التقرير الأولي، أشكال الدعم المزمع والقائم المقدم لأفراد الأســـر الذين يسهرون على رعاية أقارب مسنين. وتشمل الخدمات المقدمة إلى القائمين بالرعاية توفير المعلومات والتجريـــب والدعـــم المعنوي وخدمات الاستراحة. وفي الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، شرعت وحدات جديدة لتقديم خدمات الرعاية النهارية والمؤسسية للمسنين في تقديم هذه الخدمات في إطار "مجموعة الخدمات" العادية.

٥٤٤- وتقدم وزارات ومؤسسات حكومية أخرى التدريب للقائمين على الرعاية المؤسسية والأسرية على حد ســـواء. وتشمل جهات تقديم الدعم هذه وزارة الرعاية الاجتماعية ووزارة الصحة وإدارة المستشفيات وجامعة هونغ كونغ.

**دُور الأحداث**

٥٤٥- تديـــر الحكومـــة سبع مؤسسات تتولى تقديم التعليم والتدريب ما قبل المهني للأطفال والأحداث الذين يعـــانون من مشاكل سلوكية أو أسرية. وتلبي هذه المؤسسات أيضا احتياجات الجانحين الشبان. وأعرب المعلقون عن القلق إزاء معاملة الأطفال داخل هذه المؤسسات.

٥٤٦- ونـــدرك الحاجة إلى إدخال تحسينات على خدمات المؤسسات. وتقوم الحكومة، بالاستناد إلى دراسات هامة أجريت عام ١٩٩٧[٣١]، بما يلي:

(أ) تنظيم حلقات دراسية بشأن مسائل حقوق الإنسان لفائدة المكفولين في المؤسسات وموظفيها؛ كما يحاط المكفولون علما بحقهم في التظلم؛

(ب) ضمان إعلام المكفولين وأهلهم، عند القبول، إعلاما كاملا بحقوقهم، بما في ذلك حقوق التظلم والوصول إلى المعلومات والتحرر من أي شكل من أشكال سوء المعاملة؛

(ج) الرقي بمستوى المدرسين وتدعيمه داخل المؤسسات، وإضافة مدرسين متخرجين؛

(د) إدخال تحسينات على البيئة المادية وبرامج التدريب وإدارة المؤسسة والإجراءات العملية.

**الخدمات المقدمة إلى المسنين الذين يعيشون داخل الوسط الأسري**

*إعادة هيكلة خدمات الدعم المجتمعي*

٥٤٧- خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، بدأت جميع مراكز المسنين حديثة الإنشاء في العمل كمراكز مجتمعية لرعاية المسنين على مستوى المقاطعات ومراكز لرعاية المسنين على مستوى الأحياء. وتقدم هذه المراكز على التوالي، على مستوى أعلى، خدمات مراكز رعاية المسنين المتعددة الخدمات والمراكز الاجتماعية المعنية بالمسنين، التي بينا وظائفها في الفقرة ٣٠٧ من التقرير الأولي[٣٢]. وسوف نعمل على النهوض بجميع المراكز القائمة ابتداء من الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

٥٤٨- وفي شهر نيسان/أبريل ٢٠٠١، اعتمدنا برنامج تعزيز خدمات الرعاية المنزلية والمجتمعية، بغية توفير خدمات منزلية وداخلية ملائمة لتلبية احتياجات الرعاية لفرادى المسنين الذين يعانون من مشاكل صحية. ويكمن الهدف في تمكين هؤلاء الناس من العيش أطول فترة ممكنة داخل البيت. وابتداء من شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٣، سترتقي أفرقة المعونة المنزلية القائمة (التي شرحنا دورها في الفقرة ٣٠٤ من التقرير الأولي) إلى مستوى "أفرقة متكاملة معنية بخدمات الرعاية المنزلية". وستقدم، باعتبارها كذلك، دعما أرقى لتمكين المسنين الأضعف من العيش داخل البيت لمدة أطول مما كان ممكنا.

*تقديم الدعم للمسنين الضعفاء*

٥٤٩- تشمل المبادرات المتخذة في هذا الصدد ما يلي:

(أ) **مشروعين نموذجيين بشأن الوقاية من مشاكل إساءة معاملة المسنين والتصدي لها (بدأ تنفيذهما عام ٢٠٠١)**: سيوفر المشروعان للمسنين، في جملة أمور، التعليم المجتمعي وخط اتصالات مباشراً وزيارات متطوعين وبرامج لتعزيز الصحة. وسيدومان ثلاث سنوات؛

(ب) **مشروع بحث وبروتوكول (بدأ تنفيذه عام ٢٠٠٢)**: سيوفر هذا المشروع بحوثا بشأن ظاهرة إساءة معاملة المسنين في هونغ كونغ. كما سيصوغ برتوكولا مشتركا بين القطاعات المهنية من أجل معالجة الحالات المشبوهة ووضع سجل وتقديم تدريب للعاملين المعنيين. وسيستغرق إنجاز المشروع سنتين؛

(ج) **مشروعا مشتركا بشأن منع انتحار المسنين (منتصف عام ٢٠٠١)**: هذا المشروع الذي يدوم ثلاثة أعوام مشروع مشترك بين وزارة الرعاية الاجتماعية ومجلس هونغ كونغ المعني بالخدمات الاجتماعية وجمعية هونغ كونغ لأخصائيي الطب النفسي للشيخوخة. ويُنفذ المشروع في مقاطعتين نموذجيتين. وهو يرمي إلى تنمية الوعي بالمسألة وإتاحة خط اتصالات مباشر وتيسير زيارات المتطوعين واستشارة المهنيين وتقديم خدمات العلاج؛

(د) **برنامج منع انتحار المسنين التابع لإدارة المستشفيات (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢)**: هذا البرنامج عبارة عن مبادرة وطنية شاملة ترمي إلى إتاحة الكشف المبكر على مستوى المجتمع المحلي وتوفير العلاج المتخصص على أيدي أخصائيين في الطب النفسي للشيخوخة في المصحات الاستعجالية.

**خدمات الرعاية الصحية المقدمة للمسنين الذين يعيشون داخل المجتمعات المحلية**

٥٥٠- يحيط هذا الفرع اللجنة علما بالمستجدات التي انضافت إلى ما أشير إليه في الفقرات من ٣٠٨ إلى ٣١٠ من التقرير الأولي. وتتمثل في ما يلي:

(أ) **مراكز الصحة المخصصة للمسنين (الفقرة ٣٠٨ (أ))**: خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ والفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠، أنشأنا ١١ مركزا جديدا، ليصل مجموع المراكز إلى ١٨ مركزا؛

(ب) **أفرقة الزيارات الصحية (الفقرة ٣٠٩)**: بدأ ١٨ فريقا العمل خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ والفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠. وتنشط هذه الفرق في مجال الرعاية الصحية المجتمعية والداخلية. وتقوم هناك بنشر معلومات عن العناية بالصحة في سن الشيخوخة، وإسداء مشورة مهنية لمقدمي الخدمات، وتوفير الدعم والتدريب للقائمين على الرعاية وتقديم اللقاحات للمسنين الذين يعيشون في دُور الرعاية الداخلية.

**تمكين المسنين من أن يعيشوا حياة نشطة ومنتجة**

٥٥١- نحن ملتزمون بدعم المحافظة على الصحة والنشاط في سن الشيخوخة كي يشارك المسنون بنشاط في الأسرة والمجتمع. وتشمل أهم المبادرات ما يلي:

(أ) **حملة العناية بالصحة في سن الشيخوخة**: بدأنا هذه الحملة التي تدوم ثلاث سنوات في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ بالتعاون مع اللجنة المعنية بالمسنين. وتهدف الحملة إلى تعزيز صحة المسنين الجسدية والنفسية من خلال تدعيم المسؤولية الشخصية والإجراءات المجتمعية وإنشاء بيئة داعمة وتحسين صورة الشيخوخة. وسعينا إلى تحقيق هذه الأهداف بواسطة التثقيف العام ومشاريع الشراكة المجتمعية. ويقوم مشروع إتاحة الفرص للمسنين التابع لوزارة الرعاية الاجتماعية، لمعاضدة هذه الحملة، بدعم مشاريع مجتمعية ترمي إلى مساعدة المسنين على الوعي بالصحة والاعتداد بالذات؛

(ب) **ندوة بحث التحديات التي تواجه المسنين والفرص المتاحة لهم (حزيران/يونيه ٢٠٠٢)**: مثلت هذه الندوة أيضا مبادرة مشتركة بين اللجنة المعنية بالمسنين والحكومة من أجل توعية المجتمعات المحلية بالجوانب الإيجابية المتصلة بالشيخوخة؛

(ج) **دورات تثقيف المسنين**: تتيح منظمات غير حكومية مدعومة من الحكومة للمسنين فرص التعلم مدى الحياة والمحافظة على النشاط. وتوفر وزارة الرعاية الاجتماعية، علاوة على ذلك، تدريبا مجانيا في مجال الحاسوب/الإنترنت في مراكز الخدمات المقدمة إلى المسنين؛

(د) **خدمات الدعم المجتمعي**: ترمي هذه المبادرة الحكومية الهامة إلى تقديم الرعاية والدعم الشاملين إلى المسنين الذين يعيشون داخل المجتمع المحلي، كما ترمي في جملة أمور إلى تشجيع المسنين على تشكيل مجموعات المساعدة الذاتية والدعم المتبادل ومواصلة الإسهام في المجتمع؛

(هـ) **تطوع المسنين**: تدعم وزارة الرعاية الاجتماعية "أفرقة الدعم المعنية بالمسنين" بغية تشجيع المسنين على المشاركة في العمل التطوعي. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، كان أكثر من ٥٠٠ ٩ مسن قد رفع هذا التحدي.

**الدعم المالي المقدم إلى المسنين**

٥٥٢- باستطاعة المسنين الذين يحتاجون إلى مساعدة مالية أن يطلبوا المعونة من نظام المساعدة الشامل في إطار الضمان الاجتماعي (انظر الفقرة ٤٤٧ أعلاه في ما يتصل بالمادة ٩). كما يمكنهم أن يطلبوا الحصول على بدل الشيخوخة، الذي تطرقنا إليه في الفقرتين ١٥٧ و١٥٨ من التقرير الأولي. وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، كان نحو ٠٠٠ ١٧٠ مستفيد من نظام المساعدة الشاملة (قرابة ٣٦,٥ في المائة من مجموع المستفيدين) في سن ٦٠ عاما فما فوق، ونحو ٠٠٠ ٤٥٦ شخص من البالغين ٦٥ عاما فما فوق يتلقون منحة الشيخوخة. وإجمالا، كان قرابة ٠٠٠ ٦٢٦ شخص من البالغين ٦٠ عاما فما فوق (حوالي ٦١ في المائة من الفئة العمرية)[٣٣] يتلقون مدفوعات في إطار نظام المساعدة الشاملة وبدل الشيخوخة. وخلال السنة المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٣، سننفق مبلغا إجماليا يقدر بنحو ١١,٨ مليارا من الدولارات على المساعدة المالية المقدمة إلى المسنين في إطار النظامين.

٥٥٣- وقد قمنا باستعراض نظم الضمان الاجتماعي القائمة الخاصة بالمسنين في ضوء شيخوخة السكان وتغير ظروف المسنين في هونغ كونغ. ويتمثل هدفنا على المدى الطويل في وضع نظام مستدام لتقديم الدعم المالي للمسنين، بالاستناد إلى نهج الدعائم الثلاث إزاء حماية المسنين من الناحية المالية، الذي يعتمده البنك الدولي. وتتسم المسائل بالتعقيد، ولسوف نحتاج إلى وقت للتعمق في بحثها.

**خدمات الرعاية الداخلية المقدمة للمسنين**

٥٥٤- في نهاية عام ٢٠٠٢، كنا نوفر ما يزيد على ٠٠٠ ٢٠ مكان مدعوم داخل دور الرعاية[٣٤]. كما كان هناك أيضا ما يزيد على ٠٠٠ ٤٣ مكان في دور الرعاية الخاصة (اشترت منها الحكومة ٨٠٠ ٥ مكان)، وما يربو على ٩٠٠ ٢ مكان ذاتي التمويل في دور الرعاية الذاتية ودور الرعاية والعناية. وما زلنا نوفر أماكن تمريض لمن يحتاجون إلى الرعاية الطبية والتمريضية.

٥٥٥- وسنقوم تدريجيا، بغية ترشيد استخدام الموارد المجتمعية، بإزالة دور الرعاية الذاتية الخاصة بالمسنين، كي نركز على العناية بالمسنين الذين يحتاجون إلى الرعاية. وسنستجيب إلى احتياجات السكن من خلال برنامج الإسكان والاحتياجات النفسية الاجتماعية من خلال خدمات الدعم المجتمعي. ويتوافق ذلك مع استراتيجية تشجيع المسنين ومساعدتهم على العيش في بيوتهم أطول فترة ممكنة والبقاء داخل الوسط المجتمعي.

٥٥٦- ونحن بصدد دمج مختلف مستويات الرعاية طويلة المدى التي اعتادت تقديمها مؤسسات شتى، بغية تلبية الاحتياجات المتغيرة للمسنين الذين لا يحظون بالرعاية الكافية في البيت. ونستند في ذلك إلى الخبرة المكتسبة في المشروع النموذجي المشار إليه في الفقرة ٣٢١ من التقرير الأولي ومن خلال تأجير المواقع (انظر الفقرة ٥٥٧ أدناه). والغرض من ذلك تمكين نوع بعينه من دور الرعاية من تقديم مجموعة مسترسلة من الخدمات، بما يحد من اضطرار المسنين إلى تغيير الخدمات عندما تتدهور صحتهم.

٥٥٧- ودعما لتحسين الخدمات، سنواصل تشجيع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على تقديم مزيج من الخدمات. ونقوم حاليا بانتقاء المشغلين عن طريق العروض العلنية، وذلك بإشراك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على حد سواء. وتسند العقود بالتركيز على النوعية أكثر منه على التكلفة. وسيخضع المشغلون للرصد عن كثب لضمان امتثالهم لشروط العقد ومعايير الأداء المتفق عليها.

٥٥٨- وفي منتصف عام ٢٠٠٢، أمرنا بإجراء دراسة استشارية على مدى سنتين بخصوص إنشاء نظام اعتماد يتعلق بدور رعاية المسنين. والهدف من ذلك الرقي بنوعية الخدمات.

## كاف - المادة ١١

## الحق في مستوى معيشي لائق

*المؤشرات الاقتصادية*

٥٥٩- عانى الاقتصاد في هونغ كونغ من انتكاسة واضحة في عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩ نتيجة للأزمة المالية الآسيوية، كما عانى من هذه الانتكاسة في النصف الأخير من عام ٢٠٠١ بسبب الاتجاه التنازلي المتزامن الذي شهده الاقتصاد العالمي. وقد انخفض مجموع صادرات السلع بشكل ملحوظ خلال هاتين الفترتين. وتراجع الطلب المحلي كذلك. كما انخفض إنفاق المستهلكين بخاصة في خضمّ ارتفاع البطالة والحد من زيادة الأجور واستمرار انخفاض أسعار الأصول، في حين تراجعت نفقات الاستثمار بسبب الانكماش الاقتصادي والتوقعات التجارية الغامضة.

٥٦٠- وعلى الرغم من ذلك، ارتفع النمو الاقتصادي في هونغ كونغ على مدى عام ٢٠٠٢، وساعده على ذلك الأداء الجيد للقطاع الخارجي. كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٣ في المائة بالقيمة الحقيقية في عام ٢٠٠٢، متجاوزاً بذلك الارتفاع الذي شهده عام ٢٠٠١ والذي بلغ نسبة ٠,٦ في المائة. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع عام ١٩٩٢، بمتوسط سنوي بلغ ٤ في المائة بالقيمة الحقيقية، متجاوزا بذلك المتوسط السنوي الذي شهدته كل البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والذي بلغ ٣ في المائة. وبقي الناتج المحلي الإجمالي الفردي، الذي بلغ في عام ٢٠٠٢ مقدار ٣٠٠ ١٨٧ دولار من دولارات هونغ كونغ (أي ما يعادل ٠١٠ ٢٤ دولار من دولارات الولايات المتحدة) في عام ٢٠٠٢، من أعلى النواتج المحلية الإجمالية الفردية في آسيا.

٥٦١- وما انفكت أسعار الاستهلاك تنخفض منذ أواخر عام ١٩٩٨، تحت تأثير مزيج من تردّي ظروف الطلب في الاقتصاد المحلي وخفض أسعار الواردات عموماً. كما ساهمت تدابير الإعانات التي نفذتها الحكومة في السنتين الماضيتين في هذا الوضع. وفي عام ٢٠٠٢، انخفض الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك المركب بنسبة ٣,٠ في المائة.

٥٦٢- وظلت سوق العمالة راكدة في معظم الأوقات في السنوات الأخيرة. وشهد معدل البطالة المعدّل موسمياً ارتفاعاً بنسبة ٧,٨ في المائة في منتصف عام ٢٠٠٢. إلا أنه تراجع مؤخراً إلى ٧,٢ في الشهور الثلاثة المنتهية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وعلى الرغم من أن ارتفاع البطالة شهدته جميع الفئات المهنية تقريباً، إلا أنه كان جلياً بالخصوص في صفوف أقل العمال تعليماً ومهارة.

٥٦٣- وظل دخل العمل يسير في اتجاه متوسط. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، انخفضت أجور العمل بمعدل ١,٥ في المائة حسب القيمة النقدية منذ ما يزيد على العام، بعدما شهدت ارتفاعا بسيطا في عام ٢٠٠١ بمعدل ٠,٨ في المائة. بيد أنه وبعد احتساب انخفاض أسعار الاستهلاك، استمرت أجور العمل في الارتفاع بنسبة ٢,٨ في المائة بالقيمة الحقيقية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ منذ ما يزيد على العام، على الرغم من أن نسبة هذا الارتفاع تقل عن تلك التي شهدها عام ٢٠٠١ والتي بلغت ٣,٤ في المائة.

٥٦٤- ويُتوقَّع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي، على المدى القصير، بنسبة ٣ في المائة بالقيمة الحقيقية في عام ٢٠٠٣. وستظل القوة الدافعة للنمو تأتي من قطاع الصادرات، في أعقاب انخفاض الدولار الأمريكي، وكذا نتيجة للنمو الاقتصادي الجيد والمطرد في الصين القارية وبفضل المزيد من الانتعاش في الاقتصادات الأخرى لبلدان شرقي آسيا. كما يُتوقع أن يتقوى الطلب المحلي بعض الشيء في عام ٢٠٠٣، بما أن الآثار التي يخلفها نمو الصادرات على الدخل تتسرب تدريجيا لتمس القطاع المحلي.

*إعادة تنظيم الهيكل الاقتصادي*

٥٦٥- ما انفك اقتصاد هونغ كونغ يتحول إلى اقتصاد يعتمد على توفير الخدمات، كما ينم على ذلك الارتفاع المستمر في حصة قطاعات الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، التي ارتفعت من ٦٧ في المائة في عام ١٩٨١ لتصل إلى ٧٧ في المائة في عام ١٩٩١ ثم إلى ٨٧ في المائة في عام ٢٠٠١. وقد وفرت سياسة الباب المفتوح وسياسة الإصلاحات الاقتصادية في الصين القارية لأصحاب الصناعات في هونغ كونغ إنتاجاً هائلاً في الأراضي الداخلية ومنفذاً للأسواق. وأدى ذلك إلى انتقال عمليات الإنتاج كثيفة العمالة خارج الحدود، إلا أن ذلك خلق أيضا فرصاً كثيرة في مجموعة واسعة من أنشطة الخدمات في هونغ كونغ. وانطوى ذلك على الشحن ونقل المسافرين والسفر والسياحة والتوزيع وخدمات المطاعم والأعمال المصرفية والتأمين والأنشطة العقارية والخدمات المهنية، من قبيل الخدمات المالية والقانونية وخدمات المحاسبة.

٥٦٦- ومن المتوقع أن ينبع مصدر القوة الدافعة للنمو في هونغ كونغ أكثر فأكثر في المستقبل من القطاعات من قبيل الخدمات المالية والنقل والإمداد والسياحة وخدمات الإنتاج والخدمات المهنية. كما ستواصل قطاعات أخرى نموها، وقد ترفع من سلسلة القيم. كما أن تطور هذه القطاعات سيخلق فرصاً للعمل لفئات مختلفة من القوة العاملة المحلية.

*توزيع الدخل*

٥٦٧- ارتفع معامل جيني لهونغ كونغ، استناداً إلى نتائج التعداد السكاني لعام ٢٠٠١، ليصل إلى ٠,٥٢٥ في عام ٢٠٠١، بعدما ارتفع من ٠,٤٧٦ في عام ١٩٩١ ثم إلى ٠,٥١٨ في عام ١٩٩٦. وقد ارتبط التفاوت الكبير في الدخل جزئيا بإعادة تنظيم الهيكل الاقتصادي بعمق في هونغ كونغ، والابتعاد عن التصنيع المحلي والاتجاه إلى أنشطة الخدمات طيلة العقدين السابقين، والاتجاه أكثر، خلال السنوات الأخيرة، إلى الأنشطة القائمة على المعارف والتي تعتمد على قيم مضافة عالية. وقد أدى ذلك إلى تغير في تشكيلة شروط القوة العاملة لصالح العمال ذوي المهارات العالية والحاصلين على أفضل مستوى من التعليم والخبرة. بيد أن هذه الاتجاهات الاقتصادية الكلية،

وبفعل الانتكاسات الاقتصادية الأخيرة، قد أثرت سلباً على الطلب على العمال الأقل مهارة وعلى وضعهم الاقتصادي.

٥٦٨- ولا تنفرد هونغ كونغ لوحدها بهذا الوضع. إذ لوحظت الاتجاهات إلى ارتفاع التفاوت في الدخل إبان الانتقال إلى الاقتصاد القائم على المعارف في العديد من الاقتصادات الأخرى، بما في ذلك في أستراليا وكندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وسنغافورة.

٥٦٩- كما ينبغي، عند القيام بمقارنة دولية بين معامل جيني، استحضار أن اقتصاد هونغ كونغ هو اقتصاد مدينة واحدة تتكتل فيها أنشطة قطاع الخدمات. وتشهد هذه الأنشطة تطوراً كبيراً وتنوعاً جيداً، وتستخدم أشخاصاً تتعدد تجاربهم ومهاراتهم. ويعكس هذا الواقع الدور الذي تضطلع به هونغ كونغ باعتبارها محورا للأنشطة المالية والتجارية في خدمة الصين القارية ومنطقة شرقي آسيا على العموم. وفي ظل هذه الظروف، يميل التفاوت في الدخل في هونغ كونغ، وبحكم الفعل، إلى أن يفوق التفاوت الحاصل في الاقتصادات الوطنية التي تسود فيها الأنشطة الصناعية والزراعية.

٥٧٠- ويعد النمو الاقتصادي المستدام العامل الرئيسي للرفع من مستوى المعيشة العام. ويتيح اقتصاد هونغ كونغ الحر، مبدئيا، لكل شخص فرصة للارتقاء، من خلال إعمال المواهب والعمل الدؤوب. ولهذا السبب، فإننا نرى أن الطريقة الأكثر فعالية للنهوض بالنمو الاقتصادي ومن ثم التخفيف من حدة الفقر وتقليص أوجه التباين في الدخل هي الاستثمار في الموارد البشرية، من خلال الرفع من قدرة القوة العاملة ومن إنتاجيتها. لذلك تقوم الاستراتيجية التي اعتمدناها على التحسين المستدام للبيئة التجارية بغية تسهيل الاستثمار وخلق المزيد من فرص العمل. واستكملنا ذلك بالاستثمار الهائل في التعليم والتدريب وإعادة التدريب لمساعدة العمال على مجاراة التغيرات الهيكلية الحاصلة. ويستطيع كل من يواجه أزمة مالية حقيقية الوصول إلى نظام المساعدة الشامل في إطار الضمان الاجتماعي، وإلى نظام الإسكان العام المدعوم، كما يستطيع الحصول على الرعاية الصحية وعلى خدمات الرعاية (انظر الفقرات من ٤٤٥ إلى ٤٥٩ أعلاه والفقرات من ٥٩٦ إلى ٥٩٩ أدناه).

*توفير الغذاء*

٥٧١- لا يزال الوضع، بشكل أساسي، على النحو الوارد وصفه في الفقرات من ٣٣٥ إلى ٣٤٣ من التقرير الأولي. ويتجلى التطور الأخير في إزالة نظام الحصص والوكيل الوحيد، في عام ٢٠٠٢، الذي نقلت من خلاله السلطات في الصين القارية الضوابط المفروضة مسبقا على تصدير اللحوم والدواجن إلى هونغ كونغ. وتعمل السلطات في هونغ كونغ وفي الصين القارية اليوم جنبا إلى جنب لكفالة سلسلة إمدادات صحية مكونة من المَزَارع والمنتجين والمستوردين والموزعين والتجار. ومن المنتظر أن تساعد هذه التطورات على تخفيض الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك المركب بما يقدّر بما بين ٠,٦ و٠,٧ في المائة.

٥٧٢- ولقد ذكرت اللجنة في الفقرة ١٤ من ملاحظاتها الختامية لعام ٢٠٠١:

"أن السياسات الاقتصادية لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، التي تقوم بصفة جوهرية على فلسفة 'عدم التدخل الإيجابي'، أي إبقاء الضرائب منخفضة والإنفاق الحكومي مقتصراً على تقديم الخدمات الأساسية،

وفقاً للمادة ٥ من القانون الأساسي، التي تكفل حرية التجارة وحرية رأس المال الخاص وتدني الضرائب لفـــترة لا تقل عن ٥٠ عاماً، كان لها أثر سلبي في إعمال وتمتع سكان هونغ كونغ بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي ازداد تفاقماً بفعل العولمة".

وأشارت اللجنة إلى هذه المسألة باعتبارها "عاملاً وصعوبة يعوقان تنفيذ العهد".

٥٧٣- وبالنظر إلى الفقرة ١٤ من الملاحظات الختامية، جاء في التعليق العام رقم ٣ الذي أبدته اللجنة ما يلي:

"وعليه، فإن العهد محايد من حيث النظم السياسية والاقتصادية، ولا يمكن وصف مبادئه وصفاً دقيقاً بأنها تقـــوم حصـــرا على ضرورة أو استصواب إقامة نظام اشتراكي أو رأسمالي، أو اقتصاد مختلط أو مخطط مركزيا أو حر، أو على أي نهج معين آخر".

ونحن لا نوافق على الرأي القائل بأن السياسات الاقتصادية لمنطقة هونغ كونغ تخلّف أثراً سلبيا على إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في هونغ كونغ وتمتع سكان المنطقة بها. فالسياسات الاقتصادية لهونغ كونغ تقوم على مبادئ حرية رأس المال الخاص وحرية التجارة والتدخل الأدنى للحكومة. وقد كانت هذه المبادئ بمثابة حجر الأساس الذي يقوم عليه النجاح الاقتصادي لهونغ كونغ والذي قام بدور هام في تمكين هذه المنطقة من أن تصبح مجتمعا عادلا يكفل الرعاية. وينبغي الإقرار بأن هونغ كونغ قد قطعت شوطاً كبيرا في سبيل تحقيق إطار اجتماعي أكـــثر إنصـــافا كما تدل على ذلك الإنجازات العديدة التي حققناها في مجال الإسكان والرعاية الطبية والضمان الاجـــتماعي وغـــير ذلك من المجالات. ونحن نسلّم بأن ثمة مجالات يجب علينا أن نطورها، كما نعي بأن العولمة وإعادة تنظيم الهيكل الاقتصادي تطرحان أمامنا تحديات جديدة. إلا أننا سنتصدى لهذه التحديات وسنعمل حثيثاً وحرصاً على مُضي شعب هونغ كونغ في التمتع بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

**الإسكان**

*الاحتياجات السكنية*

٥٧٤- كان زهاء ٠٠٠ ١٧٩ أسرة معيشية (٠٠٠ ٤٦٠ شخص) تعيش في مساكن غير لائقة في الربع الأول من عـــام ١٩٩٧. ومـــع حلـــول الربع الأول من عام ٢٠٠٢، انخفض هذا العدد بحوالي ٠٠٠ ١٠٠ أسرة معيشية (٠٠٠ ٢٧٤ شـــخص). وتنطبق عبارة "العيش في مساكن غير لائقة" على الأشخاص الذين يعيشون في مناطق مستقطنة على أرض تملكها الحكومة، أو في مساكن مؤقتة، أو في مناطق أكواخ، أو في شقق غير مستقلة، أو على أسطح المباني، أو في مساكن يتقاسمونها من المساكن التي يملكها القطاع الخاص.

*سياسة الإسكان: التزام الحكومة*

٥٧٥- لا يزال توفير المساكن ذات الإيجار المدعوم للأسر المحتاجة إلى ذلك يشكل الهدف الأساسي لاستراتيجية الإسكان الحكومية. وتسترشد سياسة الإسكان التي نعتمدها بالمبادئ الثلاثة الرئيسية التالية الذكر:

(أ) تـــتجه سياسة الإسكان المدعومة التي نعتمدها نحو مساعدة الأسر ذات الدخل المنخفض التي لا تقدر على تحمّل إيجار المساكن الخاصة؛

(ب) يركز دورنا أساساً على توفير الأراضي للإسكان العمومي؛

(ج) تحافظ الحكومة على بيئة ملائمة عادلة ومستقرة للتمكن من تنمية سوق العقارات الخاصة تنمية مستدامة وصحية. كما تكفل الحكومة توفير القدر الكافي من الأراضي إلى جانب توفير الهيكل الأساسي الداعم الـــلازم للاســـتجابة إلى طلبات السوق. أما حجم الإنتاج السكني الخاص فهو مسألة تبقى الكلمة الأخيرة فيها للسوق لا غير.

٥٧٦- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، واستجابة للاهتمام الذي شاع بين عامة الناس بحالة سوق العقارات، أصدرت الحكومة مجموعة من السياسات السكنية الشاملة والواضحة (انظر المرفق ١١ ألف). وموازاة مع ذلك، أدرجـــنا تدابير استثنائية إلا أنها شديدة التركيز لإصلاح الخلل الحاصل بين العرض والطلب في سوق العقارات. ويرد موجز لهذه التدابير أيضاً في المرفق ١١ ألف.

*توفير المساكن ذات الإيجار المدعوم*

٥٧٧- نظراً للاستثمار المتواصل من قبل الحكومة، اتخذت منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة الكثير من التدابير لتقلـــيص عدد الأسر المعيشية المسجلة أسماؤها في قائمة انتظار الحصول على مساكن عامة بإيجار: إذ انخفض هذا العدد من ٠٠٠ ١٥٠ أسرة في عام ١٩٩٧ إلى حوالي ٠٠٠ ٩٠ أسرة في أواخر عام ٢٠٠٢. وتقل فترة الانتظار المتوســـطة في الوقت الحاضر عن ثلاث سنوات، أي أقل مما كان يُعرف في عام ١٩٩٧ حيث كانت هذه الفترة تفوق ست سنوات. وسوف تستمر الحكومة في توفير المرافق ذات الإيجار المدعوم للأسر ذات الدخل المنخفض التي لا تستطيع تحمُّل إيجار المساكن الخاصة. وسنسعى جاهدين كي تستقر فترة الانتظار المتوسطة عند ثلاث سنوات.

*التشريعات السكنية*

٥٧٨- لا يزال الوضع بشكل أساسي على النحو الوارد وصفه بإيجاز في المرفق ٢٣ من التقرير الأولي، الذي أعيد إخراجه وتحديثه في شكل المرفق ١١ باء لتسهيل الرجوع إليه.

*المجموعات ذات الاحتياجات الخاصة*

٥٧٩- تخضع الأسر التي تطلب أي شكل من أشكال المساعدة السكنية العامة للمبدأ الأساسي القائم على مراعاة القدرة على تحمل التكاليف. وسعيا وراء كفالة الاستخدام العادل والفعال للموارد المحدودة، تُخصّص للأسر التي تطلب المساعدة السكنية العامة شقق أو إعانات بحسب الترتيب الذي قدموا فيه طلباتهم. ونحن لا نشجع على عدم احترام قوائم الانتظار أو على تفشي مجموعات `المصالح الخاصة` التي تطالب بمنحها الأولوية. ويعامل كبار السن على أنهم أهم استثناء ويحظون بأولوية منفصلة وعالية بموجب مخططات متعددة.

٥٨٠- ومع تجهيز مناطق المساكن المؤقتة العتيقة ومناطق الأكواخ وكذلك التقليل من مستوى السكن غير اللائق على العموم، تمكنا، بصفة عامة، من حل مشاكل السكن بالنسبة للمجموعات التي تُعرف عنها حاجتها لتلقي معاملة خاصة. ومع على ذلك، نحن نعي أن ثمة احتياجات سكنية بالنسبة للعدد المتزايد من الأسر التي تعيش في مرافق غير لائقة، لا سيما في المناطق الحضرية العتيقة. وإدراكاً منا لهذه الاحتياجات، نقوم بما يلي:

(أ) تشجيع الأسر المؤهلة ومساعدتها على تسجيل أسمائها في قائمة انتظار الحصول على مساكن عامة بإيجار؛

(ب) توفير برامج لإعادة الإسكان الفوري بدافع الرحمة؛

(ج) إنفاذ المعايير الدنيا للأمان والإدارة في القطاع الخاص؛

(د) تنفيذ برنامج شامل للتجديد الحضري وإعادة التنمية.

*الأشخاص الذين ينامون في الشوارع*

٥٨١- يتوصل سجل الأشخاص الذين ينامون في الشوارع الذي تحتفظ به وزارة الرعاية الاجتماعية بإحصاءات ومعلومات أخرى من الموظفين الميدانيين الذين لهم اتصال مباشر مع من ينامون في الشوارع. وتشير الأرقام التي ترد في هذا السجل إلى أن عدد النائمين في الشوارع قد تناقص من ١ ٣٢٠ شخصاً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ إلى ٧٨٥ شخصا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

٥٨٢- وتقدم مراكز خدمات الأسرة/مراكز خدمات الأسرة المتكاملة التابعة للوزارة وأفرقة الاتصال والمراكز والأفرقة التي تديرها المنظمات غير الحكومية خدمات لرعاية الأشخاص الذين ينامون في الشوارع. وتشمل هذه الخدمات تقديم المشورة والمساعدة المالية والسكنية، والإحالة من أجل الحصول على العلاج الطبي/الأدوية، وما إلى ذلك من خدمات الدعم. ومن المأمول أن تتم مساعدتهم على التخلي عن النوم في الشوارع والاندماج من جديد في المجتمع. ولقد عمدنا، منذ نيسان/أبريل ٢٠٠١، إلى توفير المزيد من الموارد إلى ثلاث منظمات غير حكومية بهدف تفعيل "خطة عمل لمدة ثلاث سنوات لمساعدة الأشخاص الذين ينامون في الشوارع". وتشتمل الخطة على مجموعة من الخدمات المتكاملة، من قبيل الزيارات الليلية لتقديم المساعدة، واحتضانهم الفوري في الملاجئ/دور الضيافة، وتقديم المشورة والمساعدة على العمالة والتمويل الطارئ والإسكان طويل الأجل. وتستهدف الخطة أساساً الشباب العاطلين عن العمل الذين توجهوا إلى النوم في الشوارع نظراً لظروفهم المالية القاسية. ولقد تم إمداد حوالي ٤٧٣ شخصا ثم حوالي ٣٤٨ شخصا من الذين ينامون في الشوارع بمساكن في الفترتين المتراوحتين بين ٢٠٠١ و٢٠٠٢ ثم ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ على التوالي.

*التجديد الحضري*

٥٨٣- تكمن الأهداف التي تتوخاها الحكومة من سياسة التجديد الحضري، التي وضعتها، في القضاء على مشكلة التلف الحضري بغية الرقي بالظروف المعيشية للمقيمين في المناطق الحضرية العتيقة والنهوض بالمستقبل الحضري.

وفي أيار/مايو ٢٠٠١، أنشأنا هيئة التجديد الحضري - بموجب قانون هيئة التجديد الحضري (الفصل ٥٦٣) بغية بلوغ تلك الأهداف. ويشتمل "التجديد الحضري"، بموجب القانون، على إعادة التنمية والإصلاح وحفظ التراث. وستنظر الهيئة، أثناء اضطلاعها بأي مشروع يدخل ضمن اختصاصها، في جميع العوامل ذات الصلة، بما في ذلك عمر وحالة هدم المباني المعنية، والحالة العامة لهذه المباني فيما يتعلق بالسلامة من الحرائق والمرافق الصحية، وفيما يتصل بما إذا كان من الممكن إصلاح هذه المباني. ولقد تزامن الانتهاء من إعداد هذا التقرير مع شروع الهيئة في وضع ستة مشاريع.

٥٨٤- وسيحصل مالكو العقارات الذين تضرروا نتيجة مشاريع إعادة التنمية على تعويضات مناسبة. وتنص المادة ١٠٥ من القانون الأساسي على أن التعويض المُقدّم جراء تجريد أي شخص من ملكيته بطريقة مشروعة يستند إلى القيمة الحقيقية للملكية، ويُدفع لهذا الشخص هذه القيمة دون تأخير لا مسوغ له. والحقوق المشروعة لملاك ومستأجري العقارات المتضررين بالحماية يحميها قانون استرداد الأرض (المادة ١٢٤) والقانون (الموحد) الخاص بملاك ومستأجري الأراضي (المادة ٧). وترد تفاصيل عن التعويضات المقدمة لملاك ومستأجري العقارات في المرفق ١١ جيم.

٥٨٥- وسعيا وراء حماية المصالح المشروعة لملاك ومستأجري العقارات، قد تحال المنازعات التي تنشأ بشأن مبالغ التعويضات القانونية إلى المحكمة العقارية.

*تخطيط المدن*

٥٨٦- في عام ١٩٩٦، وبعد التسليم بضرورة وضع تشريعات جديدة للتخطيط، نشرنا مشروع قانون أبيض[٣٥] لاستشارة الجمهور. ومراعاة للتعليقات التي وصلتنا، أدرجنا مشروع قانون تخطيط المدن (المنقح) لعام ٢٠٠٠ في المجلس التشريعي. إلا أن التعديلات المدخلة استتبعت مسائل معقدة ولم تستطع اللجنة المعنية بمشاريع القوانين أن تستكمل النظر في مشروع القانون خلال الدورة التشريعية لعام ٢٠٠٠. وعملا بالاقتراحات التي حظيت بالموافقة العامة والتي من شأنها أن تعود بالنفع على المجتمع في المستقبل القريب، نسعى إلى إدراج مشروع قانون منقح في عام ٢٠٠٣ سيركز على تبسيط وتقليص مدة عمليات تخطيط المدن، والتشجيع على مشاركة العامة من الناس، وتعزيز ضوابط الإنفاذ المفروضة على المشاريع غير المسموح بها في المناطق الريفية.

*المدن الجديدة*

٥٨٧- لا يزال الوضع على النحو الوارد توضيحه في الفقرتين ٤٠٤ و٤٠٥ من التقرير الأولي.

*هونغ كونغ في عام ٢٠٣٠: رؤية واستراتيجية تخطيطيتان (دراسة هونغ كونغ لعام ٢٠٣٠)*

٥٨٨- أوضحنا، في الفقرتين ٤٠٦ و٤٠٧ من التقرير السابق، أن استعراض استراتيجية التنمية الإقليمية قد أجري بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٨ بغية وضع إطار متكامل للتنمية حتى عام ٢٠١١. ونقوم اليوم بإجراء استعراض آخر يطلق عليه: دراسة هونغ كونغ لعام ٢٠٣٠، بغية وضع استراتيجية تنموية مستحدثة ومتكاملة لاستخدام الأراضي والنقل والبيئة لتوجيه تنمية هونغ كونغ حتى عام ٢٠٣٠. ويكمن الهدف من وراء هذه الاستراتيجية في

بلـــوغ التنمية المستدامة من خلال موازنة احتياجات هونغ كونغ الاقتصادية والاجتماعية والسكنية والبيئية على المـــدى الطويل. وبناء عليه، سنسعى إلى تحسين الصلات البنيوية مع الصين القارية، من خلال ربط صلات عبر الحدود مع الجهة الغربية لدلتا نهر اللؤلؤ ومع موانئ إضافية. كما سنحجز الأراضي الكافية لتوفير السكن ولإقامة أنشطة اقتصادية على المدى الطويل.

٥٨٩- وفي مطلـــع عام ٢٠٠١، استشرنا عامة الناس في الأهداف التخطيطية التي يتعين أن توجِّه دراسة هونغ كونغ لعام ٢٠٣٠ وكذلك في المواضيع الأساسية التي ينبغي تغطيتها. وفي مطلع عام ٢٠٠٢، استشرنا السكان في المسائل التخطيطية الأساسية الحاسمة لوضع خيارات التنمية وتحديد معايير التقييم. ونقوم، في الوقت الحالي، بإعداد ســـيناريوهات التنمية ووضع الخيارات الأولية وإجراء تقييم تقني واسع للجوانب المتعلقة بالنقل والجوانب البيئية والاقتصـــادية/المالية لهذه الخيارات. وفي عام ٢٠٠٣، نعتزم استشارة عامة الناس في ما اقترحناه من سيناريوهات وخيارات أولية.

*قانون حماية الميناء لعام ١٩٩٧*

٥٩٠- لا يزال الوضع على النحو الوارد وصفه في الفقرتين ٤٠٨ و٤٠٩ من التقرير الأولي.

*المستقطنات والغرف المبنية فوق الأسطح والشقق بحجم السرير الواحد أو `الشقق القفصية`*

٥٩١- قالت اللجنة، في الفقرة ٢٥ من ملاحظاتها الختامية لعام ٢٠٠١ وبعد أن أقرّت بأن منطقة هونغ كونغ قد أحرزت تقدما في مجال الإسكان:

"إن القلق لا يزال يساورها لأن كثيراً من الناس في هونغ كونغ ما زالوا غير متمتعين بحقهم في السكن. وتـــرى اللجنة أن الشقق بحجم السرير الواحد، أو `الشقق القفصية`، هي إهانة لكرامة الإنسان، وأن الغرف التي تُبنى فوق الأسطح تشكل خطراً جسيماً على أرواح السكان وصحتهم".

وتهيب اللجنة، في الفقرة ٤٤، بمنطقة هونغ كونغ أن:

"تولي اهتماماً عاجلاً لحقوق جميع المقيمين في هونغ كونغ في السكن، بمن فيهم المستقطنون، ومن يعيشون في غـــرف مبنـــية فوق الأسطح وفي الشقق القفصية. وترجو اللجنة من منطقة هونغ كونغ أن تولي، في تقريـــرها الـــدوري القادم، اهتماماً خاصاً لما للسياسات الراهنة من أثر في المستقطنين ومن يعيشون في الغرف المبنية فوق الأسطح وفي الشقق بحجم السرير الواحد أو الشقق القفصية. وتود اللجنة، على وجه الخصوص، من منطقة هونغ كونغ أن تعلِّق على تنفيذ قانون الشقق بحجم السرير وكفاءته (المادة ٤٤٧)".

٥٩٢- ولنتناول ملاحظات اللجنة تباعاً:

(أ) **الغرف المبنية فوق الأسطح**: تدير وزارة المباني برنامجا مرحلياً لإزالة الغرف المبنية على الأسطح في حوالي ٥٠٠ ٤ مبنى من المباني ذات السلم الوحيد. وتساعد وزارة الإسكان في إيواء الأشخاص الذين يعيشون

في الغـــرف المبنـــية فوق الأسطح بطريقة غير مشروعة والمتضررين من عمليات الإزالة هذه، كما اتخذت تدابير لتشجيعهم على تسجيل أسمائهم في قائمة انتظار للحصول على مساكن عامة بإيجار؛

(ب) **المستقطنون**: تقوم سياستنا على إزالة المستقطنات وإيواء الأشخاص الذين يشغلونها إذا ما كانت هذه المباني معرضة لخطر انهيال التربة، أو إذا كانت مخصصة للانتفاع العام بها، أو إذا استدعت الضرورة تحسين البيئة أو مستويات المعيشة في هذه المباني؛

(ج) **الشقق بحجم السرير الواحد**: إننا نتفهم ما يساور اللجنة من قلق إلا أننا نؤمن بأن النهج الذي نسلكه هو النهج السليم. فالأشخاص الذين يقيمون في الشقق بحجم السرير الواحد يختارون ذلك لأن هذا الحل يناسبهم لأسباب اقتصادية وأخرى شخصية. فالمجال مفتوح أمامهم للإقامة في دور الضيافة التابعة للحكومة، وهي دور نظيفة وآمنة ومدارة بطريقة جيدة ويمكنها أن تتسع للعدد القليل نسبيا ممن يقيم في هذه الشقق. إلا أن دور الضـــيافة هذه تبقى قليلة الاستخدام، لأن الأشخاص المستهدفين بشغلها يعيرون، على الأرجح، أهمية أكبر لموقع المـــباني ولما يلائمهم أكثر من الاهتمام بمعايير بيئة معيشتهم. ولا يليق، من الناحية العملية، التخطيط لتوفير دور ضيافة أو ما إلى ذلك من أشكال أماكن الإقامة العامة استناداً إلى المكان الذي يفضل الأفراد العيش فيه، لا سيما وأن الاختيار يقع دائما على المناطق الحضرية التي تقلّ فيها أماكن السكن. فلا يمكننا إجبار الأشخاص على قبول المباني العامة إذا ما رغبوا عن ذلك. كما أننا لا نرى أنه من المعقول القضاء على شكل من أشكال مباني القطاع الخـــاص الـــتي وإن كان الطلب عليها قليلا إلا أنه طلب ثابت. وبناء عليه، عمدنا بسياستنا إلى تعزيز النهوض بالظـــروف في الأماكن التي توفّر شققاً بحجم السرير الواحد. واليوم، تخضع جميع هذه الشقق لإجراءات تنظيمية بموجب نظام قانوني للترخيص[٣٦] يلزم أن تحترم هذه الشقق معايير السلامة الخاصة بالحرائق والمباني. ولاحترام هذه المعـــايير اضـــطر المسؤولون عن هذه المباني إلى توسيع المساحة المخصصة لكل سرير، حتى لا تكون هذه الشقق مكتظة بالأسرة كسابق عهدها. ولقد سعينا، في هذا الصدد، إلى احترام الاختيار الشخصي للأشخاص المقيمين في هذه المباني، في الوقت الذي سعينا فيه إلى إدخال تحسينات جوهرية على مستوى بيئتهم المعيشية وإلى مدِّهم ببدائل حقيقية في القطاع الخاص.

٥٩٣- وتقوم سياستنا على مبدأ أن ما من أحد يبقى بلا مأوى نتيجة لعمليات الإزالة التي تقوم بها الحكومة.

**الفقر**

٥٩٤- أعربت اللجنة، في الفقرة ١٨ من ملاحظاتها الختامية لعام ٢٠٠١، عن بالغ قلقها "لاتساع انتشار الفقر إلى حـــد غير مقبول في منطقة هونغ كونغ". كما أعربت عن قلقها بوجه خاص إزاء كبر عدد المسنين الذين ما زالـــوا يعيشون في الفقر دون أن تتاح لهم فعلاً إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية. وأعربت اللجنة، في الفقـــرة ١٩، عـــن شـــديد القلق "لأن منطقة هونغ كونغ تفتقر إلى الترتيبات المؤسسية الوافية اللازمة لصياغة استراتيجيات شاملة ومتكاملة ومتسقة وفعالة لمكافحة الفقر، ولوضع هذه الاستراتيجيات موضع التنفيذ". وحثت اللجنة، في الفقرة ٣٨، هذه المنطقة "على أن تنشئ إما وحدة مشتركة بين الإدارات لمكافحة الفقر أو لجنة مستقلة لمكافحـــة الفقـــر، تتولى إجراء البحوث ذات الصلة ووضع استراتيجيات لمكافحة الفقر ورصد جميع السياسات لـــتحديد ما لها من أثر في الفقر". وفي الفقرة ٣٩، حثت اللجنة منطقة هونغ كونغ "على أن تكفل أن مستويات

المساعدة الشاملة المقدمة في إطار الضمان الاجتماعي تتيح لمتلقيها مستوى معيشياً معقولاً بما يتمشى وأحكام المادتين ٩ و١١ من العهد". وقد أورد المعلقون المحليّون أوجه القلق هذه وطالب البعض منهم الحكومة بتحديد خط فقر رسمي.

٥٩٥- والنهج الذي نسلكه هو ذلك الذي توضحه الفقرات من ٥٦٧ إلى ٥٧٠ أعلاه فيما يتعلق بتوزيع الدخل. أي أننا نرى أن ثمة صلة بين مسألتي التفاوت في الدخل والفقر، لذلك فإن الاستراتيجية التي نعتمدها فيما يتعلق بهاتين المسألتين تركز على ما يلي:

(أ) النمو الاقتصادي؛

(ب) التنمية البشرية؛

(ج) الاستثمارات الاجتماعية.

وبناء عليه، تتجلى أولى أولوياتنا في مساعدة الأشخاص المستضعفين اجتماعيا على تحسين أوضاعهم، لا سيما الأشخاص ذوو القدرات المحدودة على الارتقاء. وسعياً وراء تحقيق هذا الهدف، نعمل حثيثاً على اتخاذ مبادرات للزيادة من فرص الشغل، ولخلق فرص للتعليم والتدريب وإعادة التدريب، ولمساعدة العاطلين عن العمل على إيجاد وظائف[٣٧].

*خط فقر رسمي*

٥٩٦- نحن لا نعتقد أن تحديد خط فقر رسمي من شأنه أن يحسِّن من وضع المستضعفين. إذ لا توجد تعاريف أو تدابير خاصة بالفقر، وأي محاولة لتعريف الفقر إنما تحمل حتماً بين طياتها أحكاما قيمية ذاتية. ويقوم تعريف الفقر الذي يعتمده كل مجتمع من المجتمعات على معايير هذا المجتمع وعلى قِيمه، كما أنه غالبا ما يتأثر ببعض المتغيرات كالزمان والمكان والظروف الاجتماعية السائدة. ويكمن الهدف المشترك، على العموم، في مدّ يد المساعدة للمحرومين من الأشخاص.

٥٩٧- ونحن على وعي بأن بعض المنظمات غير الحكومية تحدد الفقر بأرقام نسبية، فتحدّد خط الفقر مثلا بنصف الأجر المتوسط، أو نصف الدخل المتوسط للأسرة، أو ما شابه ذلك من المقاييس. إلا أن هذا النهج يكفل أن تحتضن جميع المجتمعات دوماً، وحتى أكثرها غنى، جماعة من الناس يُنظر إليهم على أنهم "فقراء"، لذلك نرى أنه نهج غير سليم. وثمة منظمات غير حكومية أخرى حددت الفقر استناداً إلى توزيع الدخل. إلا أن هذه التحليلات لا تراعي أبداً الدخل الملموس الذي ينشأ من الإنفاق الحكومي على السكن والصحة والتعليم، مما يؤدي إلى التقليل من الفعالية الاقتصادية لخدمات الرعاية في تحسين دخل الأسرة وتوزيعه.

٥٩٨- وفي هونغ كونغ، تحدد معايير الأهلية للاستفادة من المساعدة الشاملة المقدمة في إطار الضمان الاجتماعي الأشخاص المحرومين في المجتمع الذي نرى من الضروري مدّ يد العون والمساعدة لهم للاستجابة لاحتياجاتهم الأساسية والضرورية. كما يتلقى المحتاجون المساعدة في شكل خدمات للرعاية وفي شكل تعليم مجاني أو بتكاليف منخفضة

ومســـاكن مدعومـــة ورعاية صحية. ويدار كل برنامج بمعايير منصوص عليها تحدد من هو أهل لتلقي الخدمات التي يُقدمهـــا هذا البرنامج، بعد مراعاة اعتبارات السياسة العامة ذات الصلة ومراعاة ظروف محددة. ولعل تحديد خط فقر رسمـــي لا يضـــر بهذه المعايير. وبعبارات أخرى، قد يبقى الأشخاص الذي يستحقون الحصول على هذه المساعدة في الوقت الحاضر أهلا للحصول عليها في المستقبل، بصرف النظر عما إذا حُدِّد خط للفقر أم لم يُحدَّد.

*هيئة مخصصة للفقر*

٥٩٩- نتـــناول الفقر باعتباره مسألة تشمل عدة قطاعات من خلال إجراء العديد من المنتديات الداخلية وعن طريق التنسيق على مستويات مختلفة داخل الحكومة المسؤولة أمام الهيئة التشريعية. ورداً على المسألة المحددة المتعلقة بإنشاء هيئة تنسيق تُعنى بالنظر في الفقر، نلاحظ بكل احترام أوجه القلق التي أعربت عنها اللجنة والتوصيات التي أبدتها. إلا أننا نؤمن إيمانا راسخا بأن الترتيبات الجارية توفّر الدرجة اللازمة من التنسيق وإسهام المجتمعات المحلية، كما نؤمن بأن لا ميزة هناك من إنشاء هيئة تنسيق مخصصة.

## لام – المادة ١٢

## الحق في الصحة

### الصحة والرعاية الصحية

٦٠٠- لا يزال الوضع، على المستوى الدستوري، على النحو الوارد توضيحه في الفقرة ٤١٢ من التقرير الأولي.

### السياسة العامة

٦٠١- لا تـــزال السياسة التي تنهجها الحكومة على النحو الوارد وصفه في الفقرة ٤١٣ من التقرير الأولي. وفي الفـــترة المتراوحة بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، بلغ الإنفاق العام في مجال الرعاية الصحية ٣٢,٥ مليار دولار من دولارات هونـــغ كونغ (أي ما يعادل ٤,٢ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة)، أو ما يعادل ١٤,٨ في المائة من مجموع النفقات العامة المتكررة. وعلى سبيل المقارنة، بلغت نسبة هذه النفقات ١٤,٧ في المائة في الفترة المتراوحة بين عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨.

٦٠٢- ويكمِّـــل القطاع العام والقطاع الخاص بعضهما بعضاً فيما يتعلق بتوفير الخدمات الصحية. وفي العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠١، قُـــدِّر مجمـــوع النفقات على الرعاية الصحية في القطاع الخاص بزهاء ٣٧,٥ مليار دولار من دولارات هونغ كونغ (أي ما يعادل ٤,٨ من مليارات دولارات الولايات المتحدة).

### الصحة العامة لسكان هونغ كونغ

٦٠٣- لا تـــزال المؤشـــرات الصحية لهونغ كونغ إيجابية مقارنة مع مؤشرات البلدان المتقدمة كما يوضح ذلك الجدول التالي:

| | معدل وفيات الرضع (لكل ألف مولود حي) | معدل وفيات الأمهات (لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود) | متوسط العمر المتوقع | |
|---|---|---|---|---|
| | | | ذكور | إناث |
| هونغ كونغ (٢٠٠٢)* | ٢,٤ | ٤,٢ | ٧٨,٧ | ٨٤,٧ |
| الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠٠) | ٦,٩ | ٩,٨ | ٧٣,٩ | ٧٩,٥ |
| المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية (٢٠٠٠) | ٥,٦ | ٧,٠ | ٧٤,٨ | ٧٩,٩ |
| اليابان (٢٠٠٠) | ٣,٢ | ٦,٦ | ٧٧,٦ | ٨٤,٦ |

* أرقام مؤقتة.

٦٠٤- لا يزال الوضع بشكل أساسي على النحو الوارد توضيحه في الفقرة ٤١٥ من التقرير الأولي، على الرغم من أن نسبة التحصين ضد الحصبة والنكاف والحصبة الألمانية قد ارتفعت لتتجاوز ٨٦ في المائة بعدما بلغت ٨٢ في المائة في عام ١٩٩٧. ولا تزال هذه المستويات تشبه المستويات المسجّلة في البلدان المتقدمة.

**مكافحة الأمراض المعدية**

٦٠٥- كانت الأمراض المعدية تشكل في السابق الأسباب الرئيسية للوفيات والإصابة بالإمراض في هونغ كونغ. إلا أن التقدم الذي شهدته الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتعليم والسكن والمرافق الصحية والتغذية، وبفضل إدراج برامج لتحصين الأطفال، أصبح من الممكن السيطرة إجمالاً على الأمراض المعدية الرئيسية.

٦٠٦- ويتميز نظام مراقبة الأمراض المعدية الذي نعتمد عليه بكونه نظاما راسخا وفعالاً. ويفرض قانون الحجر الصحي والوقاية من الأمراض (المادة ١٤١)، في جدوله الأول، على الأطباء إخطار مدير الصحة بحالات الأمراض المحددة. أضف إلى ذلك أن وزارة الصحة تحافظ، من خلال مستوصفات المرضى الخارجيين والأطباء العامين، على نظام المراقبة الحذرة بالنسبة للأمراض من قبيل التزلة الوافدة؛ وأمراض اليد والرجل والفم؛ والتهاب الملتحمة الحاد؛ ومقاومة المضادات الحيوية. كما تعمل هيئة المستشفيات عن كثب مع وزارة الصحة في الإبلاغ عن الأمراض ذات الأهمية من ناحية الصحة العامة. ويقوم كل من مركز مختبر الصحة العامة والوحدة الحكومية للفيروس بتسيير المراقبة المختبرية للعديد من الأمراض المعدية.

٦٠٧- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، صرحت اللجنة الإقليمية التابعة لمنظمة الصحة العالمية والمعنية بالقضاء على مرض شلل الأطفال في منطقة غربي المحيط الهادئ بأن انتقال فيروس السنجابية البري المحلي في منطقة غربي المحيط الهادئ، بما فيها هونغ كونغ، قد تمت السيطرة عليه. وسنستمر في دعم منظمة الصحة العالمية في العمل الذي تضطلع به للقضاء على مرض شلل الأطفال على الصعيد العالمي.

٦٠٨- وتعمل وزارة الصحة عن كثب مع منظمة الصحة العالمية ومع مراكز مراقبة الأمراض المعدية في البلدان المجاورة وتلك الواقعة فيما وراء البحار. وينطوي هذا التعاون على تبادل المعلومات السريع ونقل الخبرات وتقديم الدعم والتآزر.

**نزلة الطير**

٦٠٩- أخطرنا اللجنة، في الفقرات من ٤٢٤ إلى ٤٢٨ من التقرير الأولي، بتفشي فيروس H5N1، المعروف باسم "نـزلة الطـير"، لأول مـرة في عام ١٩٩٧، بالتدابير المتخذة للقضاء عليه. ومنذ ذلك الحين (في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢)، تفشـت في هونـغ كونغ فيروسات جديدة. إلا أن الفيروسات من صنف H5N1 المكتشفة في هذه الأمـراض المتفشـية لم تكـن من ذات الصنف التي اكتشفت في عام ١٩٩٧، وهو ما قد ينقل العدوى للكائن البشـري. وبفضل التعاون مع الحكومة والأكاديميين وتجّار الدواجن الحية، تمكنا من ضبط تفشي هذه الأمراض بسرعة ثم اتخذنا بعد ذلك تدابير مراقبة صارمة، على مستويات متعددة، للحيلولة دون إصابة الدجاج مرة أخرى بفيروس H5N1 وللتصدي لانتقاله لبني البشر. ولقد أقمنا نظام رصد شامل على جميع مستويات سلسلة الإمداد بـالدواجن الحية، بما في ذلك نقاط مراقبة الواردات والمزارع المحلية وأسواق البيع بالجملة والبيع بالتجزئة، بغية كفالـة الكشـف المـبكر للفـيروس. وتم تطوير نظام رصد إصابة السكان بالنزلة الوافدة من خلال شبكة من المستوصـفات والمستشفيات والمختبرات في القطاعين العام والخاص. كما أدرجنا، فضلا عن ذلك، تدابير لخفض احتمال المزيد من تفشي هذه الأمراض إلى الحد الأدنى (انظر المرفق ١٢ ألف)

**مختلف أشكال الرعاية الصحية/الطبية الخاصة**

*الرعاية الصحية الأولية*

٦١٠- لا يزال الوضع بشكل أساسي على النحو الوارد وصفه في الفقرتين ٤٢٢ و٤٢٣ من التقرير الأولي.

*صحة الأسرة والرعاية الصحية للنساء في سن الانجاب، وللأطفال حتى سن الخامسة*

٦١١- لا يزال الوضع بشكل أساسي على النحو الوارد وصفه في الفقرة ٤٤٢ من التقرير الأولي.

*توسيع الخدمات الصحية المقدّمة للمرأة*

٦١٢- لا يزال الوضع بشكل أساسي على النحو الوارد وصفه في الفقرة ٤٤٦ من التقرير الأولي. وتُقدّم اليوم الخدمـات الصـحية للمرأة في ١٠ مراكز تعنى بصحة الأم والطفل. أما الخدمات المقدَّمة في المراكز الخمسة التي أضيفت منذ تقديم التقرير الأولي فتتاح على أساس دوري.

*برنامج صحة المراهقين*

٦١٣- أدرجنا هذا البرنامج خلال السنة الدراسية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ كجزء من إدارة صحة الطلاب (انظر الفقرة ٤٤٧ من التقرير الأولي). ويكمن الهدف من وراء هذا البرنامج في مساعدة المراهقين على مواجهة تحديات نموهم مـن خلال تطوير قدراتهم وتزويدهم بالمهارات الضرورية لمجابهة الأزمات والضغط وتكوين نظرة إيجابية للحياة لديهـم. وتقـوم فرقة متعددة التخصصات، تشتمل على دكاترة وممرضين وممرضات وأخصائيين في علم النفس السَّريري وموظفين اجتماعيين، وغيرهم من المحترفين، بزيارة المدارس الثانوية لتزويد التلاميذ والأساتذة والوالدين ببرامج صحية ترويجية.

*أسرّة التمريض*

٦١٤- قامت هيئة المستشفيات في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، وكما ورد بيان ذلك في الفقرة ٤٨ من التقرير الأولي، بزيادة عدد أسرّة التمريض لتصل إلى ٠٥١ ٣ سريراً.

*رعاية الأسنان*

٦١٥- لا يـــزال الوضـــع بشكل أساسي على النحو الوارد وصفه في الفقرتين ٤٤٩ و٤٥٠ من التقرير الأولي. وفي عـــامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ شـــارك إجمالاً ٦٥٩ ٤٣٨ طفلاً - أي زهاء ٨٨,٣ في المائة من تلاميذ المدارس الابتدائية - في تلقي خدمات إدارة رعاية الأسنان المدرسية. وفي عام ٢٠٠١، نشرت وزارة الصحة تقريراً حول دراسة استقصائية لصحة الفم أجريت على نطاق الإقليم. ولقد شكلت هذه الدراسة مبادرة هامة للرصد ستتكرر في المستقبل كل ١٠ سنوات لرصد حالة صحة الأسنان والوعي بصحة الأسنان في هونغ كونغ. كما أنها ستوفّر المعلومات الضرورية لأغراض التخطيط والتقييم.

*التثقيف الصحي*

٦١٦- ســـعينا، في الفقرة ٤٥١ من التقرير الأولي، إلى توضيح الدور الذي تضطلع به الوحدة المركزية للتثقيف الصحي. وتضم هذه الوحدة، في الوقت الحاضر، فريقاً متعدد التخصصات لكفالة نهج أكثر شمولا، وبالتالي أكثر فعالـــية، إزاء تعزيز الصحة. وتشمل الأولويات التغذية والأنشطة البدنية والوقاية من الإصابة بالأمراض ومراقبة الصحة العقلية والتدخين.

*الصحة العقلية*

٦١٧- ترى لجنة تكافؤ الفرص أن خدمات رعاية الصحة العقلية التي نقدمها هي خدمات مجزأة ولا تعود دائما بالنفع على الأشخاص الذين يعانون من اختلال عقلي. ولمعالجة هذه المسألة، اقترحت علينا اللجنة إدراج مجلس مستقل للصحة العقلية. وسيكون الوضع في هذا الصدد كالآتي:

(أ) تكـــون وزارة الصحة مسؤولة عن إذكاء وعي الجمهور بالمسائل الصحية، بما في ذلك الصحة العقلية؛

(ب) تكون هيئة المستشفيات مسؤولة عن اكتشاف الأمراض العقلية وتشخيصها ومعالجتها؛

(ج) يصبح مكتب التغذية والرعاية الصحية مسؤولا عن تنسيق السياسات والبرامج المتعلقة بالصحة العقلية.

ويشتمل توزيع المسؤوليات هذا على صياغة السياسات العامة ووضع البرامج وتوعية الجمهور. لذلك لا نرى أي ضرورة ملحة تدعو إلى إنشاء مجلس الصحة العقلية.

*ارتفاع نسب انتشار الأمراض العقلية في صفوف النساء*

٦١٨- لاحظت لجنة تكافؤ الفرص أن الأمراض العقلية تنتشر في صفوف النساء أكثر مما تنتشر في صفوف الرجال. وثمة بالفعل اختلال في هذا الصدد، بما أن نسبة الإصابة بهذه الأمراض بين النساء والرجال هي ٥٥ إلى ٤٥[٣٨] تقريباً. وتتفق هذه الأرقام، إلى حد ما، مع *تقرير منظمة الصحة العالمية* لعام ٢٠٠١، الذي يلاحظ أن احتمال إصابة المرأة باضطرابات اكتئابية واضطراب القلق ضعف احتمال إصابة الرجل بها[٣٩]. وللمزيد من التوضيح، أشارت اللجنة إلى "الدور التقليدي الذي تضطلع به المرأة والذي يعرضها لضغوط كبيرة ويجعلها أقل قدرة على تغيير بيئتها المكربة". كما أشارت إلى "ارتفاع معدل العنف المترلي والجنسي ضد المرأة". إلا أن هناك عاملاً آخر يتجلى في الإصابة بالاكتئاب بعد الوضع، التي تثير مشكلة صحية عامة كبيرة في هونغ كونغ وتصيب حوالي ١٠ في المائة من الصينيات. ويزور حوالي نصف النساء الحوامل و٩٥ في المائة من المواليد المراكز التي تعنى بصحة الأم والطفل التابعة لوزارة الصحة والتي توفر الإطار المثالي للاضطلاع بما يلي:

(أ) إذكاء وعي المجتمع بهذه الظروف وبطرق التصدي لها؛

(ب) تحديد عوامل الخطر في الوقت المناسب والكشف عنها في وقت مبكِّر؛

(ج) بناء قدرات الطاقم الطبي وطاقم الممرضين العاملين ميدانيا لدعم المرضى المحتاجين.

ويُناقش الجزء السادس ألف من تقريرنا الأولي، في سياق الحديث عن اتفاقية حقوق الطفل[٤٠]، الدور الذي تضطلع به المراكز والوظائف التي تؤديها. وتشير هذه المراكز بشكل خاص إلى ماضي المرضى من حيث الإصابة باختلال عقلي، إذا ما كان لديهم ماض بهذا الشكل، وإلى علاقاتهم الزوجية والدعم الاجتماعي المتاح لهم. كما تحيل هذه المراكز المرضى إلى الأخصائيين والمسؤولين الاجتماعيين على النحو المناسب.

*توفير خدمات المستشفيات*

٦١٩- لا يزال الوضع بشكل أساسي على النحو الوارد وصفه في الفقرتين ٤٥٢ و٤٥٣ من التقرير الأولي، إذ لا تزال هيئة المستشفيات هي المسؤولة عن توفير خدمات المستشفيات. وتدير هذه الهيئة في الوقت الحاضر ٤٣ مستشفى عاما ومؤسسة عامة، فضلاً عن ٤٦ عيادة خارجية متخصصة، وتقدم للمجتمع خدمات إسعافية داخلية ومجتمعية. وكانت هيئة المستشفيات، وحتى أواخر آذار/مارس ٢٠٠٢[٤١]، توظِّف ٤ ١٠٥ أشخاص من الطاقم الطبي وتوفّر ٢٩ ٠٢٢ سريراً.

٦٢٠- ولقد أشرنا، في الفقرة ٤٥٣ من التقرير الأولي، إلى أن المستشفيات العمومية جُمِّعت في ثماني مجموعات. ولتحقيق وفورات في الحجم، تُجمِّع هيئة المستشفيات اليوم المستشفيات والمراكز التابعة لها في سبع مجموعات. وتتوقع الهيئة أن تحقق المزيد من الفعالية بتقليص عدد المجموعات لتصل إلى خمس مجموعات في السنتين القادمتين.

*العرض والطلب فيما يتعلق بأسرّة المستشفيات*

٦٢١- أشـــرنا، في الفقرة ٤٥٤ من التقرير الأولي، إلى أن الطلب على خدمات المستشفيات العامة ما انفك يتزايد. ولم يتوقف هذا الطلب عن التزايد. إذ ارتفع عدد المرضى الذين سُمح لهم بالخروج من المستشفيات وعدد الوفيات، في فـــترة السنتين ١٩٩٧ و١٩٩٨، من ٠٠٠ ٩٧٠ ليصل إلى ٠٠٠ ٢٠٨ ١ حالة في سنتي ٢٠٠١ و٢٠٠٢، بـــزيادة تـــبلغ حـــوالي ٢٥ في المائة. وتمثل الأسرّة البالغ عددها ٠٢٢ ٢٩ سريراً بالمستشفيات، التي تم توفيرها في ٣١ آذار/مـــارس ٢٠٠٢، متوســـطاً يبلغ ٤,٢ أسرّة لكل ألف ساكن. والهدف الذي تبتغي الهيئة تحقيقه في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣ هو توفير ٢٨٨ ٢٩ سريراً، ومن ثم الحفاظ على نسبة ٤,٢ للاستجابة لتزايد السكان المتواصل.

٦٢٢- وتمشـــيا مـــع الاتجـــاه العـــالمي الذي يبتعد عن الرعاية الداخلية ويتجه إلى الخدمات الإسعافية، تستعرض هيئة المستشـــفيات الطلـــب عـــلى الأسرّة في المستشفيات مستقبلاً وعلى مرافق الرعاية خارج المستشفيات، مع مراعاة آخر الإسقاطات السكانية والاحتياجات في الخدمات والتغييرات الحاصلة في نماذج تقديم الخدمات.

*احتياجات المستشفيات من الأيدي العاملة*

٦٢٣- مـــا فتئـــت هيـــئة المستشـــفيات، مـــنذ نُشر التقرير الأولي، تشغِّل الموظفين حتى تستجيب للطلبات المتزايدة. وقد اعتزمت الهيئة أن تشغِّل، في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ زهاء ٢٧٠ طبيباً و٢٧٠ ممرضة و٦٩ متخصصاً في ميدان الصحة و١٠٧ متدرباً في فرع من فروع التخصصات الطبية[٤٢].

*الوفيات والإصابات في المستشفيات*

٦٢٤- أحطنا اللجنة علماً، في الفقرات من ٤٦٠ إلى ٤٦٤ من التقرير الأولي، بمجموعة من الحوادث التي طرأت خلال فـــترة استعراض التقرير. وخلال السنوات التي تلت هذه الفترة، أنشأت هيئة المستشفيات آليات لتنسيق إدارة المخاطر في جميع المستشفيات العمومية. واشتمل ذلك على التعرف المبكر على الأخطار السريرية والتخفيف من حدتها، وساعد ذلك على تقليص ظهور الحوادث السريرية.

*الطب الصيني التقليدي*

٦٢٥- توصـــلنا، وكما اعتزمنا القيام به في الفقرة ٤٦٥ من التقرير الأولي، إلى وضع إطار قانوني لتنظيم ممارسة الطب الصـــيني واســـتخدامه والمتاجرة به وصناعته. وقد تم سن قانون الطب الصيني (المادة ٥٤٩) في تموز/يوليه ١٩٩٩. ويعد مجلس الطب الصيني التابع لهونغ كونغ، وهو هيئة قانونية أنشئت بموجب قانون أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، مسؤولاً عن اتخاذ التدابير التنظيمية المحددة وتنفيذها.

٦٢٦- ولا يُســـمح، على المدى الطويل، بممارسة الطب الصيني في هونغ كونغ إلا للأخصائيين المسجلين. وحتى يصبح الشـــخص أخصـــائيا مسجلاً، ينبغي أن يكون حاملاً لشهادة معترف بها في ممارسة الطب الصيني وأن يجتاز اختبار منح التراخـــيص. ويتعين على الأخصائيين كذلك أن يمتثلوا لمدونة قواعد الممارسات التابعة للمجلس وأن يستجيبوا لمتطلبات

مواصلة تلقي العلم بهدف تحديد شهادات ممارسة مهنتهم كما ينص على ذلك الباب ٨٢ من قانون الطب الصيني (المادة ٥٤٩).

٦٢٧- وتنص الأبواب من ٩٠ إلى ٩٦ من قانون الطب الصيني (المادة ٥٤٩) على بعض الترتيبات الانتقالية التي يستفيد منها الأخصائيون الموجودون. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٢، أنهى المجلس اختباراً قيَّم من خلاله ما إذا كان الأخصائيون الموجودون يستحقون تسجيلهم مباشرة في إطار الترتيب الانتقالي أم ينبغي إخضاعهم لاختبار تقييم أو اختبار منح التراخيص قبل تسجيلهم. وتم التوصل إلى أن حوالي ٢ ٥٤٣ أخصائياً مؤهلون للتسجيل مباشرة.

٦٢٨- وسنفرض، ابتداء من عام ٢٠٠٣، ضوابط تنظيمية على الأدوية الصينية، بما في ذلك تسجيل الأدوية الصينية المملوكة ومنح تراخيص لتجار الأدوية الصينية ولأصحاب صناعات الأدوية الصينية المملوكة. وستُدرَج هذه الشروط على مراحل. ونقوم، في ذات الوقت، بوضع معايير للأمان والنوعية خاصة بالمواد الصيدلانية الصينية.

٦٢٩- أما أهم الإنجازات فهو ذلك الذي أحرز في مجالات أخرى. فقبل عام ١٩٩٨، لم يكن هناك أي تدريب هيكلي كل الوقت في مجال الطب الصيني على المستوى الثالث. وثمة، في الوقت الحالي، جامعتان تقدمان مناهج دراسية كل الوقت للطلبة الجامعيين وطلبة الدراسات العليا في مجال ممارسة الطب الصيني والصيدلة الصينية. وفي أيار/مايو ٢٠٠١، أنشأت اللجنة الحكومية للابتكار والتكنولوجيا مؤسسة نادي السباق للطب الصيني في هونغ كونغ بغية وضع استراتيجيات لتمويل البحوث والتنمية والتنسيق بينها. كما سنقدم خدمات طبية صينية خارجية في المستوصفات العمومية.

*تنظيم مؤسسات الرعاية الصحية*

٦٣٠- اقترح بعض المعلقين، وإن لم يكن ذلك بصريح العبارة، تعزيز تنظيم مؤسسات الرعاية الصحية. ونحن نحيط علماً بهذه الآراء إلا أننا نرى أن الإطار القائم الذي يشمل تنظيم خدمات الرعاية الصحية الخاصة ورصدها هو إطار مناسب. إذ إنه يضم تدابير قانونية وأخرى إدارية تنفذها وزارة الصحة[٤٣]. ويُستعرض هذا الإطار بانتظام للتأكد من أن القطاع الخاص يوفِّر مستويات عالية ومتماسكة من الخدمات. ويجري إدخال تحسينات أينما دعت الضرورة لذلك: فقد عقدت وزارة الصحة، على سبيل المثال، مشاورة مع المستشفيات الخاصة حول مشروع مدونة سلوك من شأنه، حالما يُستكمل (٢٠٠٣)، أن يضفي الطابع المؤسسي على معايير الممارسة الجيدة في المستشفيات الخاصة.

*الوقاية من فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومكافحتهما*

٦٣١- لا تزال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز ومكافحتهما ورعاية المصابين بهما تحظى بأولية قصوى في هونغ كونغ. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أُبلغت وزارة الصحة بوجود ما مجموعه ٠١٥ ٢ حالة عدوى بفيروس نقص المناعة البشري، حدث معظمها عن طريق الاتصال الجنسي. ومن هذه الحالات ثمة ٦١٣ حالة إصابة بالإيدز. وفي عام ٢٠٠٢، قُدّر أن ثمة ٦٠٠ ٢ شخص ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٤٩ سنة مصابون بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز[٤٤].

*المجلس الاستشاري بشأن الإيدز*

٦٣٢- لا يـــزال المجلس يضطلع بذات الدور الوارد وصفه في الفقرة ٤٢٠ من التقرير الأولي. ولقد أسفر استعراض عام ١٩٩٨ المعلـــن عنه في هذه الفقرة عن تقديم مقترحات بوضع استراتيجية جديدة، وما فتئت هذه المقترحات تُراجع ويُعاد تقييمها، وحدث ذلك مؤخرا في عام ٢٠٠٢. ووضعت المراجعات التي تمت في عام ٢٠٠٢ برنامجاً استراتيجيا شمل الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦.

*الكشف والعلاج*

٦٣٣- افتتحـــت وزارة الصحة في عام ١٩٩٩، وكما كان معتزما القيام به في الفقرة ٤٢١ من التقرير الأولي، مركزاً نهارياً متكاملاً لعلاج فيروس نقص المناعة البشري والأمراض المعدية المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي. وفي عام ٢٠٠٢، تلقى حوالي ٩٠٠ مريض مصاب بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز خدمات الرعاية العمومية.

*حقوق المصابين*

٦٣٤- لا يزال الوضع بشكل أساسي على النحو الوارد وصفه في الفقرة ٤٢٢ من التقرير الأولي.

*المشاركة والتثقيف المجتمعيان*

٦٣٥- أوضحت الفقرة ٤٢٣ من التقرير الأولي الدور الذي يضطلع به الصندوق الاستئماني لمكافحة الإيدز. وحصلت المـــنظمات غير الحكومية من هذا الصندوق، وحتى أواخر عام ٢٠٠٢، على منح بلغت ما يربو على ١٧٧ مليون دولار من دولارات هونغ كونغ. وغطى هذا المبلغ تكاليف ما يناهز ٤٠٠ مشروع يستهدف مجموعات من السكان كالشباب والمشـــتغلين بالجـــنس لأغـــراض تجارية والمسافرين العابرين للحدود. كما خصص الصندوق مدفوعات على سبيل الهبة للأشخاص الذين أصيبوا بالعدوى عن طريق منتجات الدم الملوث بفيروس نقص المناعة البشرية.

٦٣٦- وفي عام ١٩٩٨، أصبح "مركز الوشاح الأحمر"، الذي أوضحت الفقرة ٤٢٣ من التقرير الأولي دوره كذلك، مركز تعاون تابعاً لبرنامج الأمم المتحدة المشترك بين منظمات الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز يعنى بتقديم الدعم التقني.

*مركز مختبر الصحة العامة*

٦٣٧- انتُهي من إنشاء هذا المختبر محدد الغرض في آب/أغسطس ٢٠٠١. ويضم المختبر أحدث المرافق والمعدات كما يُعـــدّ المختبر المركزي في وزارة الصحة ويغطي جميع التخصصات باستثناء علم الأمراض الكيميائية ودراسات الدم. كما يعتـــبر مركزا للتواصل الشبكي مع المؤسسات الدولية للرعاية الصحية، مثل منظمة الصحة العالمية وخدمة المملكة المتحدة لمختبرات الصحة العامة ومراكز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض والوقاية منها.

*إصلاح نظام الرعاية الصحية*

٦٣٨- كـــان النظام الحالي مفيدا لنا لسنوات طوال. إلا أن الضرورة تدعو إلى تحسينه وتطويره حتى يستجيب لمتطلبات المجتمع، لا سيما الطلب المتزايد عليه نظرا لشيخوخة السكان ولتغيرات ديمغرافية أخرى. ووعيا منّا بهذه المسألة، سعينا، في

كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، إلى نشر وثيقة مشاورات حول إصلاح الرعاية الصحية، تحت عنوان *"الاستثمار في الصحة مدى الحياة"*. وقد شددت الوثيقة على الحاجة إلى وضع نظام رعاية صحية يعزز الصحة ويقدم الرعاية الشاملة مدى الحياة ويرقى بنوعية الحياة ويمكّن من تحقيق النمو البشري. كما يسلّط الضوء على أهمية مشاركة الفرد وتحمله مسؤولية الاهتمام بصحته. وفي تموز/يوليه ٢٠٠١، صرّحنا بنتائج المشاورات وبالنهج الذي نعتزم السير عليه.

٦٣٩- وركزت مبادرات الإصلاح هذه على تقديم الخدمات وعلى نوعية التأمينات والتمويل طويل المدى. أما بالنسبة للمقترحات التي حظيت بدعم عامة الناس، فقد نُفِّذت منذ ذلكم الحين أو يجري تنفيذها في الوقت الحالي[٤٥]. أما أعقد المقترحات وأكثرها إثارة للجدل فتخضع اليوم للمزيد من الدراسة بهدف استشارة عامة الناس من جديد حولها في تاريخ لاحق. وتنطوي هذه المقترحات، على سبيل المثال، على العمل بحساب ادخار طبي إلزامي كمصدر من مصادر التمويل الإضافية.

٦٤٠- ومن بين المقترحات التي شملتها وثيقة المشاورات إدراج "حساب للرعاية الصحية" كتدبير طويل الأجل نعتزم من خلاله تحسين الاستدامة المالية لنظام الرعاية الصحية العام الذي نعتمده. وسيكون ذلك، وبإيجاز، عبارة عن مخطط إلزامي للادخار مصمّم لمساعدة الأفراد على الاستمرار في دفع مصاريفهم الطبية بعد سن التقاعد. ومن شأن المشاركين في هذا المخطط (وجميعهم، مبدئيا، من العاملين) أن يساهموا بنسبة مئوية بسيطة من إيراداتهم في حساب شخصي، ومن شأن الأموال المدخرة أن تستخدم لتغطية الاحتياجات الطبية للمدّخرين وأزواجهم بعد سن التقاعد. وقد أبدى بعض المعلقين اقتراحا مفاده أن هذه العملية لن تمكن المرأة من الحصول على ذات الخدمات الصحية التي سيحصل عليها الرجل. ونحن نجري اليوم دراسات حول صلاحية المقترح وسنستشير عامة الناس من جديد فور الانتهاء من هذه الدراسات. بيد أنه، وإذا ما نُفذ المقترح بصيغته الحالية، بعد المشاورات، فلا يمكنه أن يحيد عن المبدأ القائم على أنه لا يجوز أن يُحرَم أحد، بسبب افتقاره للإمكانيات المالية، من الحصول على علاج طبي ملائم (الفقرة ٤١٣ من التقرير الأولي).

**السلامة الغذائية**

*الإطار المؤسسي*

٦٤١- كانت الهيئات الحكومية وقبل ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ تتقاسم فيما بينها مسؤولية تأمين السلامة الغذائية. إلا أننا، وأمام تزايد أهمية السلامة الغذائية وتزايد الحاجة إلى فعالية وكفاءة أكبر، أنشأنا إدارة متخصصة للصحة الغذائية والبيئية تتبع، في الوقت الراهن، مكتب الصحة والرعاية والتغذية، وتتحمل مسؤولية جميع جوانب السلامة الغذائية. وتعمل هذه الإدارة عن كثب مع إدارات أخرى تُعنى بمجالات من قبيل الوقاية من التسمم الغذائي ومكافحته، والاختبارات الميكروبيولوجية لعينات من الأغذية، وما إلى ذلك من المجالات.

*برامج السلامة الغذائية*

٦٤٢- تنطوي هذه البرامج على جملة أمور من بينها التعليم العام والتشريع وإنفاذ القانون ومراقبة الواردات ورصد الأغذية ومنح التراخيص للمطاعم والوقاية من التسمم الغذائي ومكافحته وهلم جرا. وأثناء وضع هذه البرامج، تستخدم إدارة الصحة الغذائية والبيئية "نقط المراقبة الحرجة في تحليل المخاطر"، وهي نموذج لتحليل المخاطر[٤٦] تجنح إليه الهيئات الدولية مثل لجنة مدونة قوانين الأغذية. ويسهِّل هذا النموذج، من خلال تحديد أكثر المجالات تعرضاً للخطر، التخصيص

الفعال للموارد لتأمين السلامة الغذائية. وسعيا وراء تحقيق هذا الهدف، ترصد الإدارة عن كَثَب المخاطر الغذائية، المعروفة منها والناشئة، بما أن أنواع الغذاء وأنماط الاستهلاك تتغير، لأن تقييم المخاطر واتخاذ تدابير بشأنها يتوقف على مستوى الخطر.

٦٤٣- ومراقبة السلامة الغذائية هي مسؤولية مشتركة بين الحكومة وتجار الأغذية والمستهلكين. وتمشيا مع الممارسة الدولية، نحث تجار الأغذية على اعتماد خطط السلامة الغذائية القائمة على نقط المراقبة الحرجة في تحليل المخاطر بغية تحسين معايير صحة الغذاء وسلامته. وتنظم الإدارة سنويا حملة للصحة الغذائية لنشر مفهوم مخاطر الغذاء ولتعزيز تطبيق خطط السلامة الغذائية القائمة على نقط المراقبة الحرجة في تحليل المخاطر باعتبارها أداة لإدارة المخاطر لحماية السلامة الغذائية. وبغية إذكاء وعي الجمهور بدوره في كفالة السلامة الغذائية، نقوم بترويج نتائج رصد الأغذية وتقارير تقييم المخاطر ومعلومات عن ماهية هذه المخاطر وعن كيفية تقليصها.

*المبادرات التشريعية*

٦٤٤- في إطار الاستراتيجية التي نتبناها لمراقبة الغذاء، نعتزم إدخال تغييرات تشريعية على قوانين الغذاء السارية في هونغ كونغ في ضوء التوصيات التي أبدتها الهيئات الدولية المعنية بمعايير الغذاء. ولقد قمنا، في عام ٢٠٠١، بسن قانون الصحة العامة (الحيوانات والطيور) (المخلفات الكيميائية) (المادة ١٣٩ نون) وقانون عام ٢٠٠١ المنقح بشأن المواد الضارة في الغذاء (المادة ١٣٢ ألف - واو). وتمنع هذه التشريعات إنتاج ١٠ مواد كيميائية وتنظم الحد الأقصى لمخلفات ٣٧ نوعا من العقاقير الزراعية والبيطرية في أغذية الحيوانات الحية ومواد الأغذية المتصلة بها من مصادر محلية أو مستوردة. ونعتزم كذلك تعديل قوانين الغذاء والعقاقير (التركيبة والتصنيف) (الفصل ١٣٢ ثاء) لتصنيف المواد المثيرة للحساسية والمواد المضافة. وتوصلنا مؤخرا إلى استكمال دراسة صلاحية تصنيف التغذية، ونحن بصدد النظر في الخيارات المتاحة.

**الخدمات والتسهيلات المخصصة للأشخاص المصابين بعاهات**

٦٤٥- تقدم وزارة الرعاية الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية المدعومة إعادة التأهيل وما إلى ذلك من الخدمات للأشخاص المصابين بعاهات. وتنطوي هذه الخدمات أساسا على المسائل الموضّحة في الفقرات من ٤٣٠ إلى ٤٣٢ من التقرير الأولي إلا أنها تطورت للاستجابة إلى تغير الاحتياجات. وتتمثل هذه الخدمات، وحتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٢، في ما يلي:

(أ) ٤ ٦٥٨ مكاناً للتعليم قبل سن الدراسة؛

(ب) ١٣ ٣٢٧ مكاناً للتدريب النهاري والتأهيل المهني؛

(ج) ٨ ٩٢٣ مكاناً لإقامة الأشخاص ذوي العاهات المتعددة.

**تعزيز الاعتماد على الذات**

٦٤٦- إن من الضروري، في نظرنا، تشجيع الأشخاص المصابين بعاهات على الاعتماد على الذات. ولتحقيق هذا الهدف، تعمل وزارة الرعاية الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية على تعزيز اعتمادهم على الذات وعلى توفير فرص عمل

لهم. ولقد أنشئ، حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٢، زهاء ٥٢٧ ٧ مكاناً في ورش عمل محمية و٨٦٢ ١ مكان عمل مدعوماً لصالح الأشخاص المصابين بعاهات.

٦٤٧- وبغية خلق المزيد من فرص العمل للأشخاص المصابين بعاهات، يقدم مكتب التسويق والمشورة التابع للوزارة، الذي يشغِّل موظفين لهم خبرة في الأعمال والتسويق، المساعدة في تسويق وتطوير أعمال ورش العمل المحمية وفي العمل المدعوم. وفي الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢، بادرت وزارة الرعاية الاجتماعية بما يلي:

(أ) وضع برنامج للتدريب أثناء العمل لمدة ثلاث سنوات لفائدة ٣٦٠ شخصاً معاقاً سنويا؛

(ب) تقديم منح مالية للمنظمات غير الحكومية لإقامة مشاريع تجارية صغيرة تشغِّل بالأساس الأشخاص المعاقين.

**تعزيز خدمات الدعم المترلي والمجتمعي**

٦٤٨- لتمكين الأسر والقائمين على رعاية الأشخاص المعاقين الذين يعيشون في المجتمع من مد يد العون لهؤلاء الأشخاص، اتخذت وزارة الرعاية الاجتماعية التدابير التالية:

(أ) تعزيز خدمات الدعم المجتمعي القائمة، مثل مراكز إرشاد الآباء، والمراكز الاجتماعية والترفيهية، ونوادي الاتصالات؛

(ب) تمويل مجموعات المساعدة الذاتية؛

(ج) تمويل المشاريع المجتمعية لسدّ الفجوات الحاصلة في مجال الخدمات وللاستجابة لاحتياجات المعاقين وذويهم الملحة، كالرعاية في العطل وتوفير قسط من الراحة والرعاية النهارية المطوّلة؛

(د) تحسين خدمات التدريب والدعم المترلية. وتعتزم الوزارة رفع عدد أماكن التدريب المترلية من ٣٥٠ إلى ٥٠٠ ١ مكان، في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

**الخدمات والمرافق المخصصة للأشخاص المصابين سابقاً بمرض عقلي**

٦٤٩- تدعم وزارة الرعاية الاجتماعية المنظمات غير الحكومية لتوفير الخدمات السكنية النهارية للمرضى الذين تسمح لهم المستشفيات بمغادرتها. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٢، كان هناك ٣٤٩ ١ مكاناً لهم في دور إعادة التأهيل الانتقالية و٩٨٠ مكاناً في دور لرعاية طويلي الإقامة و٢٣٠ مكانا في مراكز التدريب والنشاط لتعزيز عملية التكيف الاجتماعي. وشملت الخدمات الأخرى ورش العمل المحمية والعمالة المدعومة وخدمات ما بعد الرعاية (للعناية بالأشخاص الذين يُسمح لهم بمغادرة دور إعادة التأهيل الانتقالية)، وخدمات تقصي الحالة وخدمات المشورة وإعادة الإسكان في كنف الرحمة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، قدمت دور إعادة التأهيل الانتقالية ومراكز التدريب والنشاط المزيد من الرعاية والدعم للمختلين عقلياً، الذين سُمح لهم بمغادرة المستشفى، وكذلك لذويهم. وانطوى ذلك

عـــلى القـــيام بزيارات للتوعية وتوفير موارد للتواصل الشبكي تندرج في إطار برنامج أطلق عليه: "وصلة الصحة العقلية المجتمعية".

**الخدمات المخصصة للمصابين بعاهات عقلية حادة وغير حادة**

٦٥٠- وفـــرّت وزارة الـــرعاية الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية المدعومة، حتى آذار/مارس ٢٠٠٢، زهاء ٩٠٣ ٤ أماكن للإقامة و٧٠٨ ٣ أماكن في مراكز النشاط النهاري. وثمة خدمات أخرى قُدّمت لهذه المجموعات، كورش العمل المحمية والعمالة المدعومة.

**تنفيذ قانون التمييز على أساس العجز**

*التحقيقات والشكاوى*

٦٥١- تلقـــت لجنة تكافؤ الفرص، منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ وإلى غاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ما مجموعه ٣٢٤ ٥ تحقيقاً و٠٩٦ ١ شكوى تتعلق بقانون التمييز على أساس العجز.

| | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ |
|---|---|---|---|
| تحقيقات محددة | ١ ٥٤١ | ١ ٨٨١ | ١ ٩٠٢ |
| الشكاوى بشأن: | | | |
| التمييز على أساس العجز | ٢٩٠ | ٣٤١ | ٢٨٨ |
| المضايقات على أساس العجز | ٤٠ | ٣٤ | ٤٥ |
| الحط من القدر بسبب العجز | ٥ | ٣٥ | ٢ |
| الإيذاء | ٤ | ٦ | ٦ |
| المجموع | ٣٣٩ | ٤١٦ | ٣٤١ |

٦٥٢- يرتـــبط حـــوالي ٦٧,٢ في المائة (٧٣٦) من الشكاوى بالعمالة. أما فيما يتعلق بالنسبة المتبقية، أي ٣٢,٨ في المـــائـــة (٣٦٠)، فقد برزت بالأساس الشكاوى المتصلة بتوفير السلع والخدمات والمرافق والحصول على أماكن للإقامة، وسجلت ٧٧,٨ في المائة (٢٨٠) من جميع الشكاوى التي لا صلة لها بالعمالة. وقد بلغت نسبة النجاح، في الشكاوى التي وجدت حلاً، ٥٧,٨ في المائة.

*المساعدة القانونية*

٦٥٣- تقدم لجنة تكافؤ الفرص الدعم في المنازعات القضائية في الحالات التالية:

(أ) عندما تثير القضية مسائل ذات صلة بالمبادئ؛

(ب) عندما ترتبط القضية بالمصلحة العامة؛

(ج) عندما تدعو الحاجة إلى سابقة قضائية أو إلى شرح للقانون من خلال تفسيرات المحكمة؛

(د) عندما تكون القضية معقدة.

ويوضح الجدول التالي عدد القضايا التي فُصل فيها في الفترة المتراوحة بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٢:

| العـــام | مساعدة قانونية مقدَّمة | لم تقدَّم | قيد النظر | مجموع الطالبين |
|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٠ | ١٠ | ٥ | صفر | ١٥ |
| ٢٠٠١ | ٥ | ١٣ | صفر | ١٨ |
| ٢٠٠٢ | ٨ | ٢٧ | ٣ | ٣٨ |
| المجموع | ٢٣ | ٤٥ | ٣ | ٧١ |

*مدونة قواعد الممارسات في مجال التعليم بموجب قانون التمييز على أساس العجز*

٦٥٤- إن الاســتفادة مــن التعلــيم مسألة جد هامة لتمكين الأشخاص المعاقين من الاندماج في المجتمع كليا. لذلك أصــدرت لجنة تكافؤ الفرص، في عام ٢٠٠١، وعياً منها بهذه المسألة، مدونة قواعد ممارسات بعدما عقدت مشاورات هامــة مع كل من المربّين ومجتمع المعاقين ومع عامة الجمهور. وبدأ العمل بهذه المدونة في شهر تموز/يوليه من تلك السنة، قبل انطلاقة السنة الدراسية لعام ٢٠٠١-٢٠٠٢. ونُشر، حتى يومنا هذا، حوالي ٥٠٠ ٣٣ نسخة من هذه المدونة[٤٧].

٦٥٥- وما انفكت لجنة تكافؤ الفرص، منذ ذلك الحين، تتعاون مع مكتب التعليم والقوى العاملة، ومع الفئات موضع الاهــتمام والمهنــيين، حرصاً منها على توفير الدعم الكافي للمدارس والأطفال المعوقين ولذويهم. وثمة فريق عامل يعقد اجتماعات منتظمة يتناول فيها المسائل موضع الاهتمام وينسّق العمل لكفالة تنفيذ المدونة. وأفضى هذا التعاون إلى إنشاء مكتــب آلــية الوساطة للنظر في المنازعات التي تنشأ بين الآباء/التلاميذ والمدارس ولنشر مواد إعلامية ذات صلة بالمدونة لفــائدة المدارس والآباء. ويعمل كل من اللجنة والمكتب حاليا على إنتاج مواد تدريبية عن تكافؤ الفرص ووضع مدونة مديري المدارس وأساتذتها.

*خدمات ومرافق خاصة بالمصابين بعاهات عقلية*

٦٥٦- لا يــزال الوضع بشكل أساسي على النحو الوارد وصفه في الفقرة ٤٣٤ من التقرير الأولي، على الرغم من إحــراز بعــض التقدم. فتمشيا مع الاتجاهات الدولية، تحوِّل هيئة المستشفيات اهتمامها عن الرعاية المؤسسية لتركز على تطويــر الخدمات المجتمعية النفسانية وتعزيز الدعم المتصل لفائدة المرضى الذين غادروا المستشفيات. وفي الفترة المتراوحة ٢٠٠١-٢٠٠٢، وبــتعاون مــع بعــض مقدمــي الرعاية الأولية ومع وكالات التعليم والرعاية، وضعت الهيئة برنامجاً تجريبــيا للإبكــار باكتشاف المشاكل النفسانية لدى الصغار ولمعالجتهم. وتعتزم الهيئة وضع مخطط تجريبي آخر، في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، لتوفير برنامج للتأهيل والمعالجة المكثــفين لصالح الأشخاص المصابين بمرض نفسي والمقيمين في منازلهم، بهدف تسهيل إدماجهم المبكر في المجتمع.

٦٥٧- ولقد أعربت اللجنة، في الفقرة ٢٠ من ملاحظاتها الختامية لعام ٢٠٠١، عن أسفها:

"لأنه، فيما يتعلق بالعناية بالمصابين بالأمراض العقلية، تحجم منطقة هونغ كونغ عن الإذن بوصف عقاقير جديدة لهؤلاء المرضى هي عقاقير أكثر كلفة لكنها أكثر فعالية وتَبَيَّن أن لها آثاراً جانبية أقل".

٦٥٨- ويتعلق الأمر بوجود عقاقير جديدة لعلاج الأمراض النفسية توصف للمرضى وِفقا لبروتوكولات سريرية محددة. ولـــيس صـــحيحاً أن ثمة مرضى ذوو احتياجات سريرية خاصة حُرموا من العقاقير الجديدة لعلاج الأمراض النفسية. فقد حصـــلت هيـــئة المستشفيات، في واقع الأمر، على المزيد من التمويل الحكومي بغية الاستجابة للطلب المتزايد على هذه العقاقير، علماً بأن عدد الأشخاص الذين حصلوا عليها قد ارتفع من ٠٠٠ ٣ شخص في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ ليصل إلى ٠٠٠ ٥ شخص في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢.

*توعية الجمهور*

٦٥٩- لاحظـــت اللجنة، في الفقرة ٢٠ من ملاحظاتها الختامية لعام ٢٠٠١، مع القلق "عدم مبادرة منطقة هونغ كونغ إلى الشـــروع في حملات توعية عامة لمكافحة التمييز ضد المعوقين عقليا". وفي الفقرة ٤٥ من ملاحظاتها الختامية، حثت اللجنة كذلك "منطقة هونغ كونغ على توعية الجمهور بمكافحة التمييز ضد المصابين بالأمراض العقلية".

٦٦٠- ومنذ تموز/يوليه ١٩٩٧، أنفقت حكومة منطقة هونغ كونغ ما يربو على ٢٣ مليون دولار من دولارات هونغ كونغ في توعية الجمهور وفي حملات الدعاية لتعزيز إدماج المعاقين في المجتمع وقبولهم فيه. وخصصت الحكومة نصف هذا المـــبلغ تقريباً لتعزيز قبول الجمهور للمصابين بعاهة عقلية وللأشخاص الذين استعادوا عافيتهم أو الذين يعانون من مرض عقلي.

٦٦١- ويشـــتمل برنامج توعية الجمهور السنوي على القيام بحملات تلفزيونية وإذاعية[٤٨] تُستكمل بحملات إعلانات ومسرحيات تلفزيونية ومحادثات إذاعية وحلقات دراسية، وتقديم جوائز لأفضل مستخدمي الأشخاص المعاقين وهلم جرا. ونتعاون، في شهر تشرين الأول/أكتوبر من كل سنة، مع الأجهزة الدستورية والمنظمات غير الحكومية على تنظيم "شهر للصحة العقلية" على نطاق الإقليم لإذكاء وعي الجمهور بالصحة العقلية وإدماج المصابين سابقاً بمرض عقلي. كما نموِّل الاحتفالات السنوية المحلية باليوم الدولي للمعوقين.

٦٦٢- وفي الفـــترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، أنفقنا ١,٥ مليون دولار من دولارات هونغ كونغ على برنامجي الاحتفال بانتهاء عقد المعاقين في آسيا والمحيط الهادئ (١٩٩٣-٢٠٠٢) والاحتفال بالشروع في العقد الثاني. وعزز هذان البرنامجان الغرض من إقامة مجتمع يشمل المعوقين ويقبلهم، بمن فيهم المصابون بخلل عقلي.

٦٦٣- وأفادتـــنا آخـــر استقصـــاء لتتبع مواقف الجمهور من المعوقين أن ثمة قبول متزايد لدى سكان هونغ كونغ إزاء المعوقين. وسنواصل رصدنا للتغيرات التي تطرأ في مواقف الجمهور وسلوكه، لا سيما إزاء المختلين عقليا.

**الصحة البيئية والصناعية**

*استراتيجية حماية البيئة*

٦٦٤- أوضح البيان المقدم من رئيس الهيئة التنفيذية بشأن السياسة العامة لسنة ١٩٩٩ أن تلوث الهواء والماء والنفايات الصـــلبة هـــي أخطر المشاكل البيئية التي تواجهها هونغ كونغ واقترح خططا لحلّها. كما ألزم البيان الحكومة بمبدأ التنمية المستدامة.

*إنشاء وحدة التنمية المستدامة*

٦٦٥- أنشئت وحدة التنمية المستدامة في نيسان/أبريل ٢٠٠١. وتعمل هذه الوحدة على التنسيق بين المبادرات لتعزيز التنمية المستدامة داخل الإدارة وخارجها. وأدرجت الوحدة، منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، نظاماً لتقييم الاستدامة لإدماج مبادئ الاستدامة في عمليات اتخاذ القرار من قِبل الحكومة. كما أن الوحدة تعزز التنمية المستدامة في المجتمع. وفي عام ٢٠٠٢، أصدرت منشورات وتقارير ونظمت عروضا استكشافية وشاركت في منتديات وحلقات دراسية متعددة لتوضيح المسائل المتعلقة بالاستدامة ولاستكشافها.

*تنفيذ نظام تقييم الاستدامة*

٦٦٦- دعيت الحكومة بمكاتبها ووزاراتها، منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، إلى تقييم آثار الاستدامة بالنسبة لأهم مبادراتها وبرامجها ولتوضيح الاستنتاجات التي توصلت إليها في تقاريرها المقدمة إلى لجنة السياسات[٤٩] أو إلى المجلس التنفيذي. ويقتضي نظام تقييم الاستدامة من المكاتب والوزارات تحديد ما يمكن لأي تدبير جديد أن يخلفه من أثر على التنمية المستدامة في هونغ كونغ وتقييم هذا الأثر.

*مكافحة تلوث المياه*

*خطة معالجة منطقة الميناء*

٦٦٧- حُدِّدت المرحلة الأولى من هذه الخطة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وانطوت على الإبكار بتحسين ميناء فيكتوريا. ويعالج نظام المرحلة الأولى ٧٠ في المائة من مجاري مياه المناطق الحضرية والمتجمعة حول ميناء فيكتوريا (حوالي ١,٣ مليون متر مكعب)، كما تعمل هذه المرحلة على منع تسرب ٦٠٠ طن من الحمأة إلى مينائنا يوميا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أبدى فريق استعراض دولي توصيات بشأن المراحل المتبقية من الخطة، ونُجري اليوم تجارب ودراسات لتقييم هذه المراحل. وستمتد هذه التجارب والدراسات حتى أواخر عام ٢٠٠٣ وسنستشير الجمهور حول مستقبلها بعد إطلاعه على ما توصلنا إليه من نتائج.

*نوعية المياه في الشواطئ*

٦٦٨- تحسنت نوعية المياه في الشواطئ بفضل الإتاحة التدريجية للمعالجة المحلية لمياه المجاري وتحسين هذه المعالجة. ففي عام ٢٠٠٢، استجاب ٣٣ شاطئاً من أصل ٤١ شاطئا (٨١ في المائة) وارداً في القائمة الرسمية لشواطئ المنطقة للشروط المتعلقة بنوعية المياه في شواطئ الاستحمام، وحظي ٢٣ منها لرتبة جيد و١٠ منها لرتبة حسن و٢ رديء و٦ جد رديء. ولا تزال حالة ثمانية شواطئ تصنف كرديئة أو جد رديئة لأنها لا تزال عرضة للتلوث الذي تصبه المناطق الساحلية وكذلك جراء تصريف مياه المجاري غير المعالجة من مناطق الميناء التي لم تشملها بعدُ المرحلة الثانية من خطة معالجة منطقة الميناء. وسنواصل العمل على تحسين أعمال معالجة شبكات ومياه المجاري.

*نوعية الماء في المياه البحرية*

٦٦٩- لا تـــزال نوعـــية المياه في خليج ديب على الحالة الوارد وصفها في الفقرة ٤٧٢ من التقرير الأولي. وللأسباب المذكـــورة في الفقرة ٦٦٧ أعلاه، شهدت المناطق الوسطى والشرقية من ميناء فيكتوريا تحسّنا هاما: إذ ارتفع الأكسجين المـــذاب بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٣٠ في المائة، وتناقص غاز النشادر بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٥٠ في المائة، كما تقلصت مســـتويات البكتيريا بحوالي ٩٠ في المائة. بيد أن الجهة الغربية من الميناء لا تزال عرضة لتصريف مياه المجاري غير المعالجة الـــواردة من مناطق لم تشملها بعدُ المرحلة الأولى من خطة معالجة منطقة الميناء، ولم نحرز إلا بعض التقدم في هذه المناطق (أي ارتفاع ضئيل في نسبة الأكسجين المذاب والقليل من التقلص في نسبة غاز النشادر). ويتوقف تحقيق المزيد من التقدم في مياه الميناء على تنفيذ المراحل المتبقية من الخطة.

*التخلص من النفايات الصلبة*

٦٧٠- من المزمع أن تدخل ضوابط قانونية جديدة خاصة بمعالجة النفايات الطبية وجمعها وتصريفها حيز النفاذ في عام ٢٠٠٤ مـــع إدخـــال تعديـــلات على قانون تصريف النفايات (الفصل ٣٥٤). ونعتزم استخدام مركز معالجة النفايات الكيميائـــية (انظر الفقرة ٤٧٤ من التقرير الأولي) لمعالجة النفايات الطبية فور دخول الضوابط حيز النفاذ. وأفدنا كذلك، في الفقـــرة ٤٧٤، بأننا نعتزم بناء محرقة لأجساد الحيوانات. أما دراسة الجدوى المصرح بها في هذه الفقرة فيجري حاليا النظر فيها.

*الحد من النفايات*

٦٧١- لا تـــزال الخطة الإطارية للحد من النفايات، التي انطلقت عام ١٩٩٨ (الفقرة ٤٧٥ من التقرير الأولي) فعالة. وتـــنطوي اســـتراتيجية إدارة الـــنفايات التي وضعناها على تجنب النفايات والحد منها؛ وعلى إعادة استخدامها وإعادة تدويرها؛ وعلى معالجة النفايات القابلة للتدوير وتصريفها. وينطوي مجال التركيز على الوقاية من النفايات واستخلاص ما بقي بها من مواد نافعة.

*مراقبة تلوث الهواء*

٦٧٢- أعلـــنّا، في عام ١٩٩٩، عن وضع برنامج شامل للحد من انبعاثات السيارات بهدف تحسين نوعية الهواء. وبعد تنفيذ البرنامج بالتمام، نتوقع أن تنخفض انبعاثات الجسيمات (الجسيمات العالقة القابلة للاستنشاق) وأكاسيد النيتروجين مـــن المركـــبات الآلية - وهما أهم ملوثين للهواء في هونغ كونغ - بنسبة تتراوح بين ٨٠ و٣٠ في المائة على التوالي مع أواخر عام ٢٠٠٥.

٦٧٣- وتشتمل التدابير التي اتخذناها أو التي نتخذها حاليا على ما يلي:

(أ) الاستعاضـــة عـــن ســـيارات الأجرة التي تعمل بالديزل بسيارات أخرى تعمل بغاز النفط السائل: إذ استعيض عن ٩٣ في المائة من هذه السيارات (أي ما يربو على ٨٠٠ ١٦ سيارة أجرة) في إطار خطة حوافز بدأ العمل بها في آب/أغسطس ٢٠٠٠؛

ب) الاستعاضة عن الحافلات الخفيفة التي تعمل بالديزل بحافلات تعمل بغاز النفط السائل: فقد بدأ العمل بخطة حوافز لتشجيع الإبكار بالاستعاضة عن الحافلات الخفيفة التي تعمل بالديزل في آب/أغسطس ٢٠٠٢؛

(ج) إدراج الديزل الذي يحتوي على نسبة جد منخفضة من الكبريت (على ألا تتجاوز نسبة الكبريت ٥٠ جزء من المليون): فمنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أصبح الديزل الذي يحتوي على نسبة جد منخفضة من الكبريت المادة الوحيدة التي تعمل بها المركبات في هونغ كونغ، وهو في الوقت الحاضر المعيار القانوني للمركبات التي تعمل بالديزل؛

(د) مواءمة المركبات العتيقة التي تعمل بالديزل بتجهيزها بمعدات للحد من الجسيمات: إذ تمت مواءمة ما يزيد على ٨٠ في المائة من المركبات الخفيفة التي كانت تعمل سابقاً بالديزل الأوروبي من خلال مد أصحابها بإعانات مالية. وقد بدأ العمل، في أواخر عام ٢٠٠٢، ببرنامج مشابه فيما يتعلق بالمركبات الثقيلة التي كانت تعمل سابقا بالديزل الأوروبي؛

(هـ) زيادة التشدد والتفتيش على المركبات التي تعد مصدراً لانبعاثات مفرطة: إذ ارتفعت الغرامة المفروضة على المركبات التي تصدر دخانا لتصل إلى ١ ٠٠٠ دولار من دولارات هونغ كونغ (أي ما يعادل ١٢٨ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة) وفُرض على جميع أصحاب المركبات التي اكتشف أنها تصدر دخاناً إخضاع مركباتهم إلى اختبار مقياس قوة الانبعاث وإلا سُحبت منهم تراخيص هذه المركبات؛

(و) فرض شروط صارمة خاصة بالانبعاثات على المركبات المسجّلة حديثاً: فنحن نتقدم خطوة خطوة مع الاتحاد الأوروبي كما أننا أدرجنا المعايير الأوروبية من الصنف الثالث.

٦٧٤- ولقد خلّفت هذه التدابير آثاراً إيجابية. إذ انخفض تمركز الجسيمات العالقة القابلة للاستنشاق في جوانب الطريق في المدن، في عام ٢٠٠٢، بنسبة ١٩ في المائة كما انخفض تمركز أكاسيد النيتروجين بنسبة ١٦ في المائة مقارنة مع مستويات عام ١٩٩٩. وفي الفترة ذاتها، انخفض عدد الحالات التي تم فيها تجاوز أهداف نوعية الهواء على المدى القصير بنسبة ٧٠ في المائة. ونتوقع أن يُحرز المزيد من التقدم مع تقدّم برنامج التدابير.

٦٧٥- ونحن نعمل مع حكومة مقاطعة غوانغدونغ لتحسين نوعية الهواء الإقليمي. وفي نسيان/أبريل ٢٠٠٢، أجمعت الحكومتان، على أساس أفضل المساعي، على تقليص انبعاثات الملوثات الأربعة الرئيسية على الصعيد الإقليمي (ثاني أكسيد الكبريت والجسيمات العالقة القابلة للاستنشاق وأكاسيد النيتروجين والمركبات العضوية المتطايرة). ويكمن الهدف من ذلك في تقليص هذه الانبعاثات بحلول عام ٢٠١٠ لتصل إلى مستويات تمكّن هونغ كونغ والمدن الواقعة في منطقة دلتا نهر اللؤلؤ من الاستجابة على نطاق واسع لأهداف نوعية الهواء. كما تقوم هونغ كونغ وغوانغدونغ بدراسة جدوى وضع خطة تجريبية لتبادل حقوق الانبعاثات فيما بين محطات مختارة للطاقة في هونغ كونغ وفي منطقة دلتا نهر اللؤلؤ.

*مكافحة التلوث بالضوضاء*

٦٧٦- أدخلنا، في عام ٢٠٠٢، تعديلات على قانون مكافحة الضوضاء (المادة ٤٠٠) لتحميل المسؤول عن إدارة كيان معنوي ما مسؤولية صريحة عن جرائم الضوضاء التي يرتكبها الكيان المعنوي. والهدف من هذا التعديل هو الحيلولة دون ارتكاب الكيانات المعنوية جرائم متكررة. كما شددنا على معايير انبعاث الضوضاء بالنسبة للمركبات المسجَّلة حديثاً.

٦٧٧- ووضعنا برنامجاً لتناول ما تخلّفه ضوضاء حركة المرور في الطرق الموجودة من أثر. كما نعتزم تنفيذ حلول هندسية أينما أمكن تطبيقها في الطرق الموجودة التي تكثر فيها الضوضاء، وذلك شريطة الحصول على التمويل الكافي. وتشتمل هذه الحلول على مواءمة الحواجز والمكتنفات، وإعادة تعبيد هذه الطرق بأدوات تخفض من الضوضاء. أما بالنسبة للطرق التي لا يمكن تطبيق حلول هندسية فيها، فسنكتشف حلولاً غير هندسية - من قبيل اتخاذ تدابير لإدارة حركة المرور - على أساس دراسة كل حالة على حدة.

*التربية البيئية*

٦٧٨- لا يزال صندوق البيئة والمحافظة عليها (انظر الفقرة ٤٨٩ من التقرير الأولي) يضطلع بعمله التربوي ويمول المنظمات المجتمعية والمدارس والمجموعات الخضراء بغية تنظيم أنشطة لتعزيز حماية البيئة. وبعد صرف ١٠٠ مليون دولار من دولارات هونغ كونغ المشار إليها في الفقرة ٤٨٩ من التقرير الأولي، حقّنا في الصندوق مبلغاً إضافياً قدره ١٠٠ مليون دولار من دولارات هونغ كونغ حتى يتمكن الصندوق من مواصلة تمويل المشاريع ذات الأهمية.

٦٧٩- ولا تزال لجنة حملة البيئة تضطلع بعملها الوارد وصفه في الفقرة ٤٩٠ من التقرير الأولي.

*تقييم الأثر البيئي*

٦٨٠- لا يزال الوضع على النحو الوارد شرحه في الفقرة ٤٩١ من التقرير الأولي.

*الصحة المهنية*

٦٨١- لا يزال الوضع على النحو الوارد شرحه في الفقرات من ٩٨ إلى ١٠١ من التقرير الأولي فيما يتعلق بالمادة ٧، وفي الفقرات من ٤٩٢ إلى ٤٩٦ من التقرير الأولي فيما يتعلق المادة ١٢.

## ميم - المادتان ١٢ و١٤

## الحق في التعليم

٦٨٢- لم يتغير الوضع الدستوري عما ورد توضيحه في الفقرة ٤٩٧ من التقرير الأولي.

### الوصول إلى التعليم والتحصيل الدراسي

*التعليم المجاني والإلزامي لمدة ٩ سنوات*[٥٠]

٦٨٣- لم يتغير الوضع عما ورد توضيحه في الفقرة ٤٩٨ من التقرير الأولي.

*التعليم الثانوي الإعدادي والفني والعالي*

٦٨٤- بيّنا في الفقرات من ٤٩٨ إلى ٥٠٠ من التقرير الأولي هيكل التعليم بعد السنة التاسعة. وكانت هناك في عام ١٩٩٨ مقاعد مدعومة متاحة لنسبة ٨٥ في المائة من الفئة العمرية ١٥-١٧ عاماً. والآن[٥١] هناك مقاعد

مدعومـــة كافية متاحة في الصفين الثانويين الرابع والخامس لجميع طلاب المستوى الثانوي الثالث القادرين على مواصلة التعليم والراغبين في ذلك.

٦٨٥- لم يتغير الوضع بالنسبة للصفين الثانويين السادس والسابع - اللذين يعدان الطلاب من سن ١٧ إلى ١٩ عاماً لامتحان المستوى المتقدم في هونغ كونغ، وهو امتحان القبول بالجامعة لدورات الدرجة الأولى - عن الوضع الموضـــح في الفقـــرة ١٥ من التقرير الأولي. ولكننا نقترح الآن، بعد هذا المستوى، توسيع نطاق التعليم ما بعد الثانوي تدريجياً. ولهذا الغرض، نعمل على تمكين نسبة ٦٠ في المائة من طلابنا الذين يتخرجون من المرحلة الثانوية العليا بالالتحاق بالتعليم ما بعد الثانوي بحلول ٢٠١٠-٢٠١١. والتحقت نسبة تقترب من ٤٢ في المائة من الفئة العمرية ١٧-٢٠ عاماً، بالتعليم ما بعد الثانوي في السنة الدراسية ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

*المدارس الخاصة*

٦٨٦- أوضـــحنا في الفقرات من ٥٠١ إلى ٥٠٣ من التقرير الأولي، أن المدارس الخاصة هي المصدر الرئيسي للتعليم فيما قبل المدرسة. وتتيح هذه المدارس للآباء، في المستوى الابتدائي وما بعده، خيارات بديلة لتيار الدراسة الرئيســـي. وفي عام ١٩٩٩، أدخلنا فئة جديدة من المدارس الخاصة المعروفة بـ "المدارس الخاصة المستقلة" - بغية تعزيز توسيع نطاق قطاع التعليم الخاص. والمدارس المدرجة في هذه الفئة يجب ألا يكون هدفها تحقيق الربح. وهي تتلقى منحاً في شكل أرض بسعر إسمي ومنحاً في شكل أموال لبناء المباني المدرسية. ولا تتلقى هذه المدارس إعانات متكررة من الحكومة. وبدأت مدرستان من هذا القبيل بالعمل في السنة الدراسية ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ومن المتوقع أن تبدأ ثماني مدارس أخرى بالعمل بين العامين الدراسيين ٢٠٠٣-٢٠٠٤ و٢٠٠٧-٢٠٠٨. وترد في المرفق ٢٦ من التقرير الأولي إحصاءات أخرى تتعلق بالمدارس الخاصة.

*المساعدة المالية المقدمة إلى الطلاب المعوزين*

٦٨٧- لم يتغير الوضع عما هو مبين في الفقرة ٥٠٤ من التقرير الأولي.

**المصروفات على التعليم كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي**

٦٨٨- قُدرت المصروفات على التعليم في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بمبلغ ٦١ مليار دولار من دولارات هونغ كونغ أي بنســـبة ٤,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وكانت الأرقام المقابلة لذلك ٤٧ مليار دولار من دولارات الولايـــات المـــتحدة في الفـــترة ١٩٩٧-١٩٩٨ (٣,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) و٢٢ مليار دولار من دولارات هونغ كونغ في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ (٢,٧ في المائة). وأنفق نحو ثلث الميزانية على التعليم العالي (٢٠ مليار دولار من دولارات هونغ كونغ).

**مجمل التحصيل الدراسي**

٦٨٩- ترد مؤشرات التحصيل الدراسي في المرفق ١٣-ألف.

**التعليم ما قبل الابتدائي**

٦٩٠- لم يتغير الوضع أساساً عما تم توضيحه في الفقرة ٥٠٧ من التقرير السابق.

**التعليم الابتدائي والثانوي**

*الصفوف المتنقلة*

٦٩١- بيّـــنا في الفقرة ٥٠٨ من التقرير الأولي أن بعض المدارس الثانوية في هونغ كونغ ملزمة بتشغيل أكثر من ٢٤ صـــفاً. وليس للصفوف الزائدة "مكان عّام" ولا بد أن تتلقى دروسها في قاعات خاصة مثل مختبرات اللغة والعلوم. وبما أن التلاميذ مضطرون إلى الانتقال من قاعة إلى أخرى أثناء اليوم المدرسي، فقد سميت هذه الصفوف "بالصفوف المتنقلة"، وسميت العملية "بالتنقل". وقد بيّنا أن معظم المعلمين يعتبرون عملية التنقّل غير مرغوب فيها وكـــنا نأمل إلغاء الصفوف المتنقلة على المستويـــات الثانويـــة مـــن الأول إلى الخامـــس بحلول العام الدراسي ٢٠٠٠-٢٠٠١. وقـــد بذلـــنا كـــل ما في وسعنا لتحقيق هذا الهدف وهناك الآن أقل من ٤٠ صفاً متنقلاً في المســـتويات الـــثانوية مـــن الأول إلى الخامس في المدارس الثانوية الحكومية. وقد تأخر إنجاز أعمال التحسينات الضـــرورية عن الموعد المحدد ولكنها الآن في تقدم. وبعد إنجاز هذه الأعمال، سنتمكن من إلغاء جميع الصفوف المتنقلة المتبقية.

*حجم الصفوف*

٦٩٢- ذكر بعض المعلقين أن تقليص حجم الصفوف سيؤدي إلى تحسين مستوى التعليم. وهذا موقف ينضم إليه العديدون بطبيعة الحال. ولكن ليس هناك توافق في الآراء حول حجم الصف الأمثل كما أن البحوث الدولية التي أُجريت خلال العقدين الماضيين قدمت استنتاجات متضاربة بشأن أثر حجم الصف على تعلم الطالب. فمن منظور التعلـــيم، يكون حجم الصف مجرد عامل واحد فقط يؤثر على عملية ونتائج التعليم والتعلم. كما أن العديد من مـــتغيرات السياق العام، مثل القيادة، واحتراف مهنة التعليم، والمرافق المدرسية، ودعم الآباء والأمهات، وما إلى ذلك، هي عوامل مهمة أيضاً. ولذلك، فليس هناك، حتى الآن، أي أساس إثبات يؤيد الرأي القائل بأن الصفوف الأصغر حجماً سترفع بالضرورة من مستوى نوعية التعلم والتعليم.

*مدرسة اليوم الكامل الابتدائية*

٦٩٣- بيـــنّا في الفقرة ٥٠٩ من التقرير الأولي أن الدراسة "على حصتين" أو "لنصف اليوم" هي عملية تتقاسم فيها مدرستان مبنى واحد: يستخدمه تلاميذ "مدرسة" ما في الصباح وتلاميذ مدرسة أخرى بعد الظهر. وكانت هذه الممارسة شائعة في المدارس الابتدائية بالدرجة الأولى. ورأى معظم المعلمين أن دراسة اليوم الكامل أفضل من الناحـــية التعليمية: وهو رأي تشاطره الحكومة. وبيّنا في الفقرة ٥١٠ من التقرير الأولي أن هدفنا هو التوصل إلى جعـــل نســـبة ٦٠ في المائـــة من أماكن الدراسة الابتدائية أماكن للدراسة في مدارس اليوم الكامل، بحلول العام الدراسي ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وقد حققنا هذا الهدف وهدفنا الآن هو أن نكفل لكل تلاميذ المدارس الابتدائية تقريباً إمكانية الالتحاق بمدراس اليوم الكامل، بحلول العام الدراسي ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

*مستوى الإعانات المقدمة على المستوى الثانوي العالي*

٦٩٤- بينا في الفقرة ٥١١ من التقرير الأولي أن الرسوم الدراسية على هذا المستوى حُددت بنسبة ١٨ في المائة من التكاليف المتكررة[٥٢]. وهكذا، فإن مستوى الإعانة يبلغ ٨٢ في المائة. ومع ذلك، فقد تم تجميد رسوم المدارس الثانوية منذ العام الدراسي ١٩٩٧-١٩٩٨، وبذلك انخفضت الرسوم بصورة تدريجية إلى المستوى الحالي البالغ ١٥ في المائة من التكاليف المتكررة. وفيما يلي الرسوم الدراسية القياسية ومعدل الاسترداد الفعلي للرسوم:

| المستوى الثانوي العالي | الرسوم الدراسية القياسية (بالدولارات) عن كل تلميذ في كل عام دراسي (معدل الاسترداد الفعلي) | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٩٧-١٩٩٨ | ١٩٩٨-١٩٩٩ | ١٩٩٩-٢٠٠٠ | ٢٠٠٠-٢٠٠١ | ٢٠٠١-٢٠٠٢ | ٢٠٠٢-٢٠٠٣ |
| الصفان الرابع والخامس | ٥ ٠٥٠ (١٨٪) | ٥ ٠٥٠ (١٧٪) | ٥ ٠٥٠ (١٧٪) | ٥ ٠٥٠ (١٥٪) | ٥ ٠٥٠ (١٥٪) | ٥ ٠٥٠ (١٤٪) |
| الصفان السادس والسابع | ٨ ٧٥٠ (١٨٪) | ٨ ٧٥٠ (١٧٪) | ٨ ٧٥٠ (١٧٪) | ٨ ٧٥٠ (١٦٪) | ٨ ٧٥٠ (١٥٪) | ٨ ٧٥٠ (١٤٪) |

ويجوز للطلاب المعوزين في مدارس القطاع العام المطالبة باسترداد نصف الرسوم أو كلها.

**المدرسون**

*الأجور*

٦٩٥- لم يتغير الوضع عما هو مبين في الفقرة ٥١٢ من التقرير الأولي.

*نوعية المدرّسين*

٦٩٦- يتضمن المرفق ١٣باء سرداً للمبادرات التي نحن حالياً بصدد اتخاذها لتحسين مستويات التعليم. وهذه المعلومات تستوفي المعلومات الواردة في الفقرة ٥١٢ والمرفق ٢٨ من التقرير الأولي.

*تعليم المدرسين*

٦٩٧- لم يتغير الوضع عما هو مبين في الفقرة ٥١٤ من التقرير الأولي، على الرغم من أن الجامعة المعمدانية في هونغ كونغ انضمت إلى المؤسسات المدرجة في قائمة المؤسسات من الدرجة الثالثة التي تقدم برامج التعليم قبل الخدمة. وفيما يتعلق باسترداد رسوم الدورات التعليمية، يجوز للمعلمين الذين يلتحقون بدورات النهوض بالمستوى المهني أثناء الخدمة أن يقدموا طلبات إلى مدارسهم لاسترداد جزء من تكاليف هذه الدورات أو كلّها.

**صندوق نوعية التعليم**

٦٩٨- بيّـــنا في الفقـــرة ٥١٥ من التقرير الأولي أن الهدف الرئيسي لهذا الصندوق هو دعم الأبحاث التعليمية والمـــبادرات في المدارس لتطوير مناهج دراسية جديدة وتحسين العملية التعليمية. وأصدر الصندوق منذ إنشائه في كـــانون الثاني/يناير ١٩٩٨، خمس دعوات لتقديم الطلبات (ويتم حالياً إصدار الدعوة السادسة). وجذبت هذه الدعـــوات أكثر من ٠٠٠ ١٢ مشترك من مدارس وهيئات تعليمية ومنظمات لا تستهدف الربح وهيئات عامة وأفراد. وتمت الموافقة على أكثر من ٦٠٠ ٤ مشروع بتكلفة إجمالية قدرها ٢,٨ مليار دولار من دولارات هونغ كونغ (أي قرابة ٣٩٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة).

**سياسة اللغات – تعلم القراءة والكتابة بلغتين وثلاث لغات**

٦٩٩- لم يتغير الوضع أساساً عما تم توضيحه في الفقرتين ٥١٧ و٥١٨ من التقرير الأولي.

**وسائل التعليم**

٧٠٠- لم يتغير الوضع أساساً عما تم توضيحه في الفقرات من ٥١٩ إلى ٥٢٤ من التقرير الأولي. وسنستعرض السياسة العامة للعام الدراسي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤.

*تعليم المدرسين لتشجيع التدريس باللغة الأم ولتحسين مستويات تعليم اللغات*

٧٠١- بيَّـــنا في الفقـــرة ٥٢٥ من التقرير الأولي دور معهد اللغات في التعليم، الذي تم إدماجه بكليات أخرى للتعليم ليصبح معهد هونغ كونغ للتعليم. ويقدم المعهد اليوم برامج لتعليم المعلمين في مستويات ما دون الشهادة الجامعـــية ومســـتوى الشـــهادة الجامعية وما بعده. وابتداءً من العام الدراسي ٢٠٠٤-٢٠٠٥، سيحصل جميع المـــتخرجين من برامج تدريب مدرِّسي المرحلتين الابتدائية والثانوية قبل الخدمة، على شهادة جامعية. وثمة تطور جديـــد آخـــر هـــو سياســـة اشتراط أن يكون المدرس حاصلاً على شهادة الكفاءة اللغوية، التي أعلنا عنها في أيلـــول/سبتمبر عام ٢٠٠٠. وتنص هذه السياسة على ضرورة بلوغ مدرِّسي اللغة الإنكليزية ولغة بوتنغوهوا في العـــام الدراســـي ٢٠٠٠-٢٠٠١ المستويات المقررة، قبل نهاية العام الدراسي ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وينبغي أن يفي المدرسون الجدد لهذه المواد، الذين يتم تعيينهم في السنتين الدراسيتين ٢٠٠١-٢٠٠٢ و ٢٠٠٣-٢٠٠٤، بالمعايير الجديـــدة في غضـــون سنتين بعد بدء عملهم. وسيتم تقليص "مدة السماح" هذه إلى سنة واحدة ابتداءً من العام الدراســـي ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وســـيتم تقيـــيم كفاءة المدرسين وفقاً للمعايير الجديدة، من خلال عمليات التقييم والإعفاءات أو الاثنين معاً.

*الفرص المتاحة أمام الأقليات الإثنية للتعلم بلغتها الأم*

٧٠٢- لم يتغير الوضع أساساً عما تم توضيحه في الفقرة ٥٢٧ من التقرير الأولي. ولكن حدثت مؤخراً تطورات عديـــدة فيما يتعلق بالمسألة الأوسع نطاقاً المتعلقة بتعليم الأقليات. ومن الناحية التقليدية، يلتحق أطفال الأقليات (ومعظمهم من أصل هندي أو باكستاني) إما بالمدارس الحكومية المشار إليها في التقرير الأولي أو بالمدارس الدولية

الخاصة أو مدارس القطاع العام في إطار التيار الأساسي للتعليم المحلي. ويتمكن معظم أولئك الأطفال من التحدث باللغتين الكانتونية والإنكليزية. وقليلون هم الذين تعلموا كتابة اللغة الصينية، إن وجدوا، مما يؤدى، إلى حد ما، إلى تضييق الخيارات المتاحة أمامهم للحصول على عمل في المستقبل.

٧٠٣- وعبر التاريخ جاءت أعداد قليلة من المهاجرين من مناطق أخرى غير الصين القارية للاستقرار في هونغ كونغ. ولكن، حدثت في أواسط التسعينات زيادة ملحوظة في عدد المهاجرين من جنوب آسيا، ولا سيما من نيبال وباكستان. وخلافاً للأقليات المستقرة في هونغ كونغ، يتحدث عدد قليل من أولئك "الصينيين القادمين حديثاً" اللغة الكانتونية، كما أن معرفة العديد منهم باللغة الإنكليزية ضئيلة أو منعدمة. ويؤدي ذلك إلى زيادة الصعوبات التي يواجهها المهاجرون، في الأحوال العادية، للتكيف مع البيئات الجديدة، ولا سيما في مجالات التعليم والتدريب والتنمية[٥٣]. وتتناول الفقرات التالية مسألة التعليم.

٧٠٤- إن نظامنا التعليمي لا يركز على تلبية احتياجات المهاجرين غير الناطقين باللغتين الصينية والإنكليزية لأنه ليس هناك تقليد تاريخي يُذكر من حيث استيطان أعداد كبيرة من المهاجرين بصورة دائمة في هونغ كونغ. فالمقيمون من هذه الفئات هم تقليدياً من "المغتربين" (المهنيين الإداريين) الذين يعملون بعقود تمكنهم من إيداع أطفالهم في مدارس دولية غالية الثمن نسبياً في هونغ كونغ أو في مدارس داخلية في الخارج. وهذه الأسر في معظمها هي أُسر لا تتصور أن مستقبلها أو مستقبل أبنائها سيكون في هونغ كونغ في الأجل الطويل. والأسر التي تتصور خلاف ذلك، إنما تتصور أن أبناءها سيحذون حذوها ويحصلون على وظائف في مجال مهنة إدارة الأعمال الدولية، حيث لا يكون الإلمام باللغة الصينية أمراً أساسياً (وهي نظرة للأمور بدأت تتغير الآن).

٧٠٥- ولكن عدد القادمين الجدد من جنوب آسيا غير الناطقين باللغة الصينية القادرين على تحمل رسوم المدارس الدولية قليل، وبالتالي ينبغي تلبية احتياجاتهم في إطار القطاع العام. ومع ذلك، فإن هذا الأمر ليس سهلاً لأسباب عديدة منها:

(أ) **اللغة**: هذه هي الصعوبة الأساسية التي تنطلق منها الصعوبات الأخرى. فأطفال المدارس التي كانت تلبي، تقليدياً، احتياجات الأقليات المستقرة في هونغ كونغ يلتحقون بالمدارس، بوجه عام، وهم ملمون باللغة الإنكليزية إلماماً جيداً. وبالمثل، فإن الأعداد الصغيرة نسبياً التي تلتحق بمدارس التيار الرئيسي تكون قادرة على التحدث بطلاقة باللغة الكانتونية، وإن كانت غير ملمة بصفة عامة بكتابة اللغة الصينية[٥٤]. ولكن عدد أطفال "الأقليات الجيدة" الذين يعرفون اللغة الكانتونية، إن وجدوا، قليل، كما أن هناك عدداً كبيراً منهم لا يعرف اللغة الإنكليزية. وأدى ذلك إلى طرح تحديدات جديدة أمام المدارس وإلى الحاجة إلى اتخاذ ترتيبات خاصة لمساعدة أطفال "الأقليات الجديدة" للتكيف (انظر الفقرات ٧٠٦-٧١٢ أدناه)؛

(ب) **لوجستيات الإيداع**: لا يمكن التنبؤ بعدد الأقليات الجديدة الوافدة ولا بالأوقات التي تصل فيها. فأعمار الأطفال عند قدومهم تكون مختلفة ويكونون في مراحل مختلفة من تطورهم التعليمي، وبالتأكيد فإن إيداعهم في الصفوف يتم بصورة اعتباطية. وقد يؤدي ذلك إلى مواجهة صعوبات في ضمان وضع الأطفال في الصفوف بصورة مُرضية.

**السياسة العامة**

٧٠٦- إزاء هذه الخلفية، يكمن هدفنا في إدماج طلاب الأقليات في المجتمع المحلي مدارس والتيار الرئيسي للتعليم. ونرى أن هذا الخيار أفضل من الخيار المتمثل في بناء مدارس مخصصة لهم بالذات، لأن المدارس من هذا القبيل تؤثر على تعلمهم لغة صينية سليمة وعلى قدرتهم على المنافسة في المستقبل، على أساس المساواة، مع نظرائهم المحليين للحصـــول عـــلى أماكن ووظائف في قطاع الخدمات. وفي الوقت نفسه فإننا نسلم بأن اندماج أولئك الأطفال بالكامل أمر لا يمكن تحقيقه إلا في الأجل الطويل وأنه يتعين علينا أن نتناوله من خلال اتخاذ سلسلة من الخطوات في الأجل المتوسط (انظر أدناه). ونعترف أيضاً بأن بعض الآباء والأمهات يرغبون في تعليم أبنائهم في مدارس غير مـــدارس التـــيار الرئيسي للتعليم. ولديهم الحق في القيام بذلك، ولكننا نرى أنه من واجبنا أن نساعدهم، بقدر المستطاع، في اتخاذ خيارات متروّية.

*توفير الأماكن في المدارس*

٧٠٧- توجد أماكن كافية في مدارس القطاع العام لإدماج أطفال الأقليات التي تود الاستقرار في هونغ كونغ، في مدارس التيار الرئيسي للتعليم. وبإمكان آباء وأمهات أولئك الأطفال، الذين يرغبون في الحصول على مثل هذه الأماكن لأطفالهم أن يتقدموا بطلبات إلى المدارس مباشرة أو بواسطة مكتب التعليم والأيدي العاملة. وقد تعهد المكتب رسمياً بتوفير أماكن الدراسة لهؤلاء الأطفال في غضون ٢١ يوم عمل.

٧٠٨- إن جميع مدارس القطاع العام تقبل الأطفال غير الناطقين باللغة الصينية. وهناك تسع مدارس حكومية [٥٥] قبلـــت أعـــداداً كبيرة نسبياً من الأطفال غير الناطقين بالصينية. وكان مجموع عدد الملتحقين بهذه المدارس وقت إعـــداد هـــذا التقرير ١٠٠ ٣ طالب تقريبا ولدى هذه المدارس أماكن خالية كثيرة وقدرة على استيعاب أعداد إضافية من الطلاب. وعلينا التسليم بأن الأطفال في هذه المدارس يجدون على الأرجح أن البيئة التعليمية فيها تكون أكـــثر إثارة من الناحية الثقافية بالمقارنة مع البيئة التعليمية في مدارس التيار الرئيسي للتعليم وذلك على الأقل في الـــبداية. وقد عملت هذه المدارس على وضع برامجها الدراسية بحيث يكون الأطفال يمارسون بصورة كافية اللغة الصينية بغية تيسير إدماجهم في المستقبل في المجتمع الأوسع لهونغ كونغ.

*المشاكل المعترضة وتدابير التصدي لها*

٧٠٩- هناك أطفال بمن فيهم من غير الناطقين بالصينية، الذين ينبغي أن يكونون ملتحقين بالمدارس لكنهم غير ملتحقين بها. وتشمل أسباب ذلك ما يلي:

(أ) لا يستطيع آباؤهم وأمهاتهم رعايتهم لان وقتهم لا يسمح بذلك؛

(ب) لا يرغـــب بعض الأشخاص غير الناطقين بالصينية السماح لأطفالهم بالدراسة في مدارس التيار الرئيسي للتعليم؛

(ج) يجهل بعض الآباء والأمهات الذين وصلوا حديثاً إلى الصين، ولا سيما أولئك الذين لا يتكلمون لا الصينية ولا الإنكليزية، القوانين و/أو الإجراءات اللازمة للحصول على أماكن لأطفالهم في المدارس.

٧١٠- ولضمان التحاق أولئك الأطفال بالمدارس، يقوم مكتب التعليم والقوى العاملة بما يلي:

(أ) يعمل بصورة وثيقة مع المنظمات غير الحكومية والعاملين الاجتماعيين للوصول إلى الأطفال غير الملتحقين بالمدارس؛

(ب) ينظم دورات إعلامية ودورات لتقاسم الخبرات مع المنظمات غير الحكومية بهدف ضمان إعلام الأطفال ووالديهم عن الخدمات المتاحة أمامهم؛

(ج) يصدر منشورات إلى الآباء والأمهات غير الناطقين بالصينية تتعلق بخدمات الدعم المتاحة لهم ولأطفالهم. وتتاح هذه المنشورات بالهندية والأوردو والنيبالية والصينية والإنكليزية.

*خدمات الدعم*

٧١١- يقدم المكتب الخدمات التالية لمساعدة غير الناطقين باللغة الصينية على التكيف مع البيئة المحلية ونظام التعليم[٥٦]:

(أ) **برامج التوجيه**: تقوم بتنفيذها المنظمات غير الحكومية المدعومة؛

(ب) **المنح في إطار الدعم المدرسي**: وهي منح إجمالية تقدَّم لكل تلميذ في المرحلة الابتدائية وقدرها ٦٧٥ ٢ دولاراً من دولارات هونغ كونغ (٣٤٣ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة) وإلى كل طالب في المرحلة الثانوية وقدرها ٩٦٨ ٣ دولاراً من دولارات هونغ كونغ (٥٠٩ من دولارات الولايات المتحدة). وتستهدف هذه المنح تمكين المدارس من تقديم الدعم إلى الطلاب داخل المدرسة من خلال تنظيم صفوف لتعليم اللغة الصينية و/أو الإنكليزية، وبرامج التكييف، وتوفير وسائل تعليم خاصة وما إلى ذلك؛

(ج) **برامج التعلم**: يتم تنظيمها على أساس نصف سنوي ولكل الوقت. وتستهدف هذه البرامج رفع مستوى إلمام الطلاب غير الناطقين بالصينية، باللغتين الصينية والإنكليزية وتوفير برامج في سياق الصفوف الدراسية المحلية تتناول الخبرات المكتسبة والتكيف مع المجتمع المحلي.

**السبيل إلى إحراز تقدم**

٧١٢- فيما يلي الإجراءات التي نقوم بتنفيذها بنشاط:

(أ) **تحسين الاتصال والتعاون**: ويعني ذلك أننا نكفل أن تكون المعلومات التي نقدمها إلى الأقليات مستوفاة "فعلاً" وأن يتم إيصالها إليها بسرعة؛

(ب) **توفـــير الأماكن في المدارس:** تشمل التدابير المتخذة، تشغيل صفوف إضافية عند وجود طلب كـــاف علـــيها. كما أن باستطاعة الجهات المانحة المحتملة تأسيس مدارس للأقليات الإثنية وفقاً لسياسة التعليم المعمولً بها وشريطة ألا يكون قبول الطلاب فيها قائماً على التمييز؛

(ج) **تعزيز تدريس وتعليم اللغة الصينية:** تتضمن النهج التي كانت متبعة أثناء صياغة هذا التقرير، ما يلي:

`١` تطبيق نظام شهادة التعليم العام – مستوى التعليم العادي "GCE O-Level" في المناهج المدرسية الصـــينية[٥٧] في المـــدارس التي تلتحق بها أعداد كبيرة من طلاب الأقليات. وسيحفز ذلك على دراسة اللغة الصينية ويؤدي إلى حصول الطلاب على مؤهلات معترف بها؛

`٢` تطبيق برنامج تعليمي جديد ("A syllabus") باللغة الصينية في إطار برنامج الحصول على شهادة هونـــغ كونغ لامتحان التخرج. وسيكون هذا البرنامج مشابهاً لبرنامج ("A syllabus") باللغة الإنكلـــيزية المطـــبق حالـــياً، والذي يستهدف الأطفال المحليين الذين لا يستطيعون تجاوز المستوى الأصـــعب أي مســـتوى "B syllabus". وتتمثل ميزة ذلك في أن شهادة هونغ كونغ لامتحانات التخرج ستكون مألوفة لأرباب العمل أكثر من شهادة GCE وستكون المناهج الدراسية أقرب إلى مدارس التيار الرئيسي للتعليم. ونحن مدركون أن وضع مثل هذا المنهج والامتحان سيستغرق وقـــتاً طويلاً ولذلك فإن الطلاب سيواصلون تعليمهم في إطار برنامج التعليم GCE، ريثما يتم وضع المنهج والامتحان المذكورين. وعندئذ، تكون المدارس قادرة على تدريس المنهجين كبديلين و/أو يكون بإمكانها – إذا سمحت الموارد بذلك – اختيار أحد المنهجين. وينبغي دراسة جدوى ذلـــك في ضوء التعمق في دراسة الاحتياجات الفعلية لغير الناطقين بالصينية، والمناهج الدراسية لفرادى المدارس وآراء سلطة الامتحانات في هونغ كونغ؛

`٣` تشجيع أطفال الأقليات، الذين يبدون قدرة على التكيف مع المناهج الدراسية المحلية على مواصلة دراســـتهم ودخول الامتحانات المحلية للغة الصينية وغيرها من المواضيع التي تستخدم فيها اللغة الصينية كوسيلة للتعليم؛

(د) **توســـيع نطـــاق برامج التوجيه وبرامج الإرشاد وبرنامج المنح المقدمة لدعم الطلاب داخل المدرسة:** هذه هي خدمات دعم تستهدف مساعدة الأطفال الجدد الملتحقين بالمدارس لكي يتكيفوا مع بيئة ونظام التعليم المحليين. وكحل مثالي، ينبغي أن تؤدي هذه البرامج إلى تمكين الطفل من الالتحاق بمدارس التيار الرئيسي للتعليم بعد التخرج. لكننا نعترف بأن بعض الطلاب قد يجدون صعوبة في التكيف مع بيئة ونظام التعليم أكثر من غيرهـــم وبالـــتالي فإننا نجيز للمدارس والمنظمات غير الحكومية أن تمدد فترة الدعم المقدم إلى أولئك الطلاب من خلال إعادة توزيع الأموال التي تمت الموافقة عليها لدعم البرنامج المعني. وينبغي أن يستند هذا التمديد إلى تقييم الاحتياجات الذي تجريه المدارس والمنظمات غير الحكومية؛

(هـ) **تفـــاعل المـــداس/المجتمع المحلي**: إننا نشجع المدارس التي يلتحق بها أطفال غير ناطقين بالصينية بالعمل مع قادة مجتمعات الأقليات لتنظيم أنشطة للطلاب ولوالديهم. ويمكن لمثل هذه الأنشطة أن تتضمن صفوفاً تعليمية، وبرامج ثقافية، وتعليم الوالدين، وما إلى ذلك؛

(و) **تعزيز الهوية الثقافية/الدينية**: إننا ننظر في اقتراح مفاده تشجيع المدارس على استخدام معلمين ومعـــلمات و/أو مساعدي معلمين ومعلمات من الأقليات الإثنية. ومن المقترح، أن يقوم هذا العدد الإضافي من المعلمين والمعلمات بمهام التدريس للمساعدة على استمرار عدم المساس بالهوية الدينية والثقافية للأطفال.

**التعليم ما بعد الثانوي**

*توسيع نطاق قطاع التعليم ما بعد الثانوي*

*الدعم المقدم لتوسيع نطاق التعليم ما بعد الثانوي*

٧١٣- تدعم الحكومة الزيادة التدريجية لفرص التعليم ما بعد الثانوي. وتستهدف خطتنا تمكين نسبة ٦٠ في المائة من المـــتخرجين مـــن المدارس الثانوية العليا من الالتحاق بالتعليم ما بعد الثانوي بحلول العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١. وسيتحقق معظم هذا الهدف إلى حد كبير من خلال التمويل الذاتي للمقاعد في مرحلة التعليم ما بعد الثانوي (ولا سيما على مستوى ما دون الشهادة الجامعية). وتدعم الحكومة هذا القطاع من خلال تقديم قروض بلا فائدة إلى المؤسسات التعليمية التي لا تستهدف الربح للبدء بأعمالها، ومنح لتغطية تكاليف التسجيل التي تدفعها المؤسسات التعليمية، وأراض لبناء المؤسسات ومساعدة مالية إلى الطلاب. وفي عام ٢٠٠٠، تمكنت نسبة تقترب من ٣٠ في المائة من الفئة العمرية ١٧-٢٠ سنة من الوصول إلى التعليم ما بعد الثانوي. وتمكنت نسبة ٤٢ في المائة تقريباً من تلك الفئة العمرية من الوصول إلى التعليم ما بعد الثانوي في العام الدراسي ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

*المساعدة المالية المقدمة إلى طلاب مرحلة التعليم ما بعد الثانوي*

٧١٤- يـــتمكن الطلاب الملتحقون بالمدارس طوال اليوم والبالغون من العمر ٢٥ عاماً أو أقل من الحصول على مساعدة حكومية لمواصلة التعليم ما بعد الثانوي الذي يقوم على التمويل الذاتي. وتتضمن هذه المساعدة ما يلي:

(أ) **الـــبرنامج المـــالي للطلاب في المرحلة ما بعد الثانوية**: بدأ الصندوق بالعمل في السنة الدراسية ٢٠٠١-٢٠٠٢. ويقدم الصندوق منحاً مرتبطة بالدخل أو منحاً بفوائد منخفضة، لتغطية الرسوم الدراسية. وقدم الصندوق في السنة الأولى لعمله قرابة ٢٤ مليون دولار من دولارات هونغ كونغ[٥٨] في شكل منح و٢٧ مليون دولار من دولارات هونغ كونغ لمساعدة ٩٠٠ ١ طالب معوز؛

(ب) **بـــرنامج القروض غير المرتبطة بالدخل المقدمة إلى طلاب المرحلة ما بعد الثانوية**: تشمل هذه القروض الرسوم الدراسية وتكاليف المعيشة. وتُمنح القروض لجميع الطلاب المؤهلين للحصول عليها بغض النظر عن وضعهم المالي. وتم في إطار البرنامج منح قرابة ٨٧ مليون دولار من دولارات هونغ كونغ إلى قرابة ٨٠٠ ١ طالب في السنة الدراسية ٢٠٠١-٢٠٠٢.

## التعليم العالي

*سياسة القبول*

٧١٥- لم يـــتغير الوضع بصورة جوهرية عما هو مبين في الفقرة ٥٢٨ من التقرير الأولي. وذلك يعني أن القبول في معاهد الدرجة الثالثة يستند إلى الجدارة. ومعاهد التعليم العالي هي هيئات مستقلة منشأة بموجب القانون وهي التي تحدد وتدير معايير القبول فيها. ويتم أساساً من خلال نظام القبول المشترك في البراج الجامعية القبول في برامج الـــتخرج وما قبل التخرج، في المؤسسات الجامعية التي تمولها لجنة المنح الجامعية. وفيما يكون الاعتبار الأول هو الأداء في الامتحان، فإن المؤسسات التي تمولها لجنة المنح الجامعية تقبل أيضاً بعض الطلاب في البرامج دون المرحلة الجامعية على أساس التفوق في مجالات غير أكاديمية مثل الخدمات المجتمعية والفنون والرياضة. وفي السنة الدراسية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بدأت بعض المؤسسات التي تمولها لجنة المنح الجامعية بقبول طلاب حصلوا على درجات متميزة في المرحلة الثانوية السادسة، أي أنها تقبلهم قبل سنة واحدة من التحاقهم بمعاهد التعليم العالي في الأحوال العادية.

*توفير الأماكن في التعليم العالي*

٧١٦- تم في السنوات القليلة الأخيرة دعم مركز لجنة المنح الجامعية ولم يتغير الوضع أساساً عما تم توضيحه في الفقرتين ٥٢٩ و٥٣٠ من التقرير الأولي، على الرغم من أن عدد مؤسسات التعليم العالي أصبح الآن ١١ مؤسسة بالمقارنة مع ١٠ مؤسسات تم الإبلاغ عنها في التقرير السابق.

*الرسوم الدراسية والمساعدة المالية للطلاب*

*رسوم التعليم في المعاهد الممولة من لجنة المنح الجامعية*

٧١٧- تم منذ السنة الدراسية ١٩٩٧-١٩٩٨ تجميد رسوم التعليم لبرامج المستوى الجامعي وما فوقه في المعاهد التي تمولها لجنة المنح الجامعية. ولذلك ظلت هذه الرسوم على المستويات المبينة في الفقرة ٥٣١ من التقرير الأولي. ولا تزال سياستنا تتمثل في عدم حرمان أي طالب مؤهل من الوصول إلى التعليم في المستوى الثالث لأنه لا يملك السبيل إلى ذلك. وإننا نكفل ذلك من خلال السبل المبينة في الفقرة ٥٣٢ من التقرير الأولي (انظر المرفق ١٣ جيم الذي يقدم معلومات مكمّلة للمرفق ٢٩ من التقرير الأولي).

*فرص المتحدثين بغير اللغة الصينية*

٧١٨- لم يتغير الوضع عما هو مبين في الفقرة ٥٣٣ من التقرير الأولي.

## تعليم الكبار

*الفرص المحلية لتعليم الكبار*

٧١٩- لم يـــتغير الوضع أساساً عما هو مبين في الفقرتين ٥٣٤ و٥٣٥ من التقرير الأولي. وفي السنة الدراسية ٢٠٠١-٢٠٠٢، حضر قرابة ١١ ١٧٠ طالب دورات دراسية على المستويين الابتدائي والثانوي مخصصة للمقيمين الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عاماً فما فوق.

*التعليم المستمر والمهني في التعليم العالي*

٧٢٠- أوضحنا في الفقرات من ٥٣٦ إلى ٥٣٨ من التقرير الأولي تاريخ جامعة هونغ كونغ الحرة والفلسفة التي تقوم عليها. حيث إن هذه الجامعة أحرزت تقدماً ملحوظاً في مجالات عديدة منذ حزيران/يونيه ١٩٩٨، وهو تاريخ الانتهاء من وضع التقرير الأولي. وهي الآن تشمل أربع مدارس للفنون والعلوم الاجتماعية والأعمال التجارية والإدارة، والتعليم واللغات والعلم والتكنولوجيا ومعهد ليكا شونغ للتعليم المهني والمستمر. وفي العام الدراسي ٢٠٠١-٢٠٠٢، التحق أكثر من ٠٠٠ ٢٦ طالب ببرامج المستوى الجامعي وما بعد الجامعي البالغ عددها ٦٨ برنامجاً وبالبرامج دون المستوى الجامعي البالغ عددها ٣٨ برنامجاً. وينظم معهد ليكا شونغ دورات قصيرة عددها ٨٠ دورة ودورات مهنية لأكثر من ٠٠٠ ١٥ طالب. كما تنظم الجامعة برامج دراسية طوال النهار للحصول على شهادات جامعية متوسطة.

*المصادر الأخرى للتعليم المستمر*

٧٢١- لم يتغير الوضع أساساً عمّا هو موضح في الفقرة ٥٣٩ من التقرير الأولي.

٧٢٢- وأعرب بعض المعلقين عن قلقهم إزاء نوعية تعليم الكبار بسبب الزيادة في عدد الشكاوى المقدمة ضد معاهد التعليم المستمر. وتشعر الحكومة بالقلق إزاء نوعية برامج التعليم المستمر وقد تم وضع آليات تستهدف ضمان جعل مثل هذه البرامج ذات مستوى مقبول. ولا سيما:

(أ) يتعين على **المدارس وغيرها من المؤسسات التعليمية المسجلة بموجب قانون التعليم (المادة ٢٧٩)** الامتثال للقواعد التي تنظم مؤهلات المعلمين، والرسوم، وإدارة المدارس. وقد أصدرنا معلومات عن الرسوم التي تطالب بها هذه المؤسسات؛

(ب) تخضع **برامج التعليم المستمر التي تقدمها الجامعات** لآليتها الداخلية لضبط النوعية أو لموافقة يصدرها مجلس هونغ كونغ المعني بإقرار الشهادات الجامعية. وتخضع أيضاً لعمليات مراجعة نوعية التعليم والتعلم التي يجريها الفريق التابع للجنة المنح الجامعية.

*المساعدة المالية المقدمة لأغراض التعليم المستمر والمهني*

٧٢٣- يمكن الحصول على هذه المساعدة من مصدرين:

(أ) **برنامج القروض التي لا تستند إلى الدخل (انظر أيضاً الفقرة ٧١٤(ب) أعلاه)**: تمكن هذا البرنامج الذي عرف بداية متواضعة من التوسع تدريجياً ليشمل دورات دراسية تقدمها في هونغ كونغ، مدارس وجامعات غير محلية مسجلة وهيئات مهنية وتدريبية معترف بها. ويقدم البرنامج قروضاً لتغطية رسوم التعليم إلى الأشخاص المؤهلين الذين يرغبون في اكتساب مؤهلات ومهارات جديدة[٥٩]؛

(ب) **صندوق توفير التعليم المستمر**[٦٠]: أنشئ هذا الصندوق في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ وتبلغ ميزانيته ٥ مليارات من دولارات هونغ كونغ. ويقوم الصندوق برد نسبة ٨٠ في المائة من رسوم التعليم إلى مقدمي

الطلبات المؤهلين بعد الانتهاء بنجاح من أي دورة دراسية مقررة شريطة ألا يتجاوز المبلغ ١٠ ٠٠٠ دولار من دولارات هونغ. وكان هناك في تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ أكثر من ١٨ ٠٠٠ شخص قد قدم طلباً للحصول على تلك الإعانة.

**التدريب المهني وإعادة التدريب**

٧٢٤- إن مجلس التدريب المهني هو المصدر الرئيسي للتدريب المهني والجهة التي تقدم المشورة إلى الحكومة بشأن السياسات المتعلقة بالتعليم والتدريب المهنيين، كما هو موضَّح في الفقرة ٥٤٠ من التقرير الأولي. وتم في عام ١٩٩٩ دمج الكلّيتين التقنيتين السابقتين مع سبعة معاهد تقنية لتصبح معهداً واحداً: وهو معهد هونغ كونغ للتعليم المهني. ويقوم مجلس التدريب المهني بتشغيل ١٨ مركزاً للتدريب والتطوير. ويقدم معهد هونغ كونغ للتعليم المهني، بالتعاون مع مجلس التدريب المهني، التعليم والتدريب المهنيين إلى المتخرجين من المستويين الثانويين الثالث والخامس وإلى العاملين الذين يرغبون في صقل وتحسين مهاراتهم ومعارفهم. كما يقوم مجلس التدريب المهني بتشغيل ثلاثة مراكز للمهارات تقدم التدريب المهني إلى الأشخاص المعوقين.

٧٢٥- وفر معهد هونغ كونغ للتعليم المهني في السنة الدراسية ٢٠٠١-٢٠٠٢ ما مجموعه ١٨٨ ٢٦ مقعداً للدراسة طوال اليوم و٩٢٠ ٥ مقعداً للدراسة نصف اليوم و٦١٣ ٢٢ مقعداً للدراسة المسائية لنصف اليوم، وطائفة متنوعة من الدورات الدراسية القصيرة المدة. وتوفر مراكز التدريب والتطوير البالغ عددها ١٨ مركزاً، زهاء ٨١٥ ٨٤ مقعداً للدراسة طوال اليوم ونصف اليوم وللدراسة الذاتية. وترد في المرفقين ١٣(دال) (بحسب نوع الدراسة) و١٣(هاء) (بحسب مستوى الدراسة) إحصاءات تبين الالتحاق بالتعليم للعام الدراسي ٢٠٠١-٢٠٠٢ مصنفة حسب طريقة ومستوى التعليم. وهذان الملحقان يستكملان الملحقين ٣٠ و٣١ الواردين في التقرير الأولي.

٧٢٦- ولم يتغير الوضع المبيَّن في الفقرة ٥٤٢ من التقرير الأولي فيما يتعلق بالتدريب قبل الاستخدام والتدريب التكميلي للعمال والحرفيين والتقنيين.

*التمهّن*

٧٢٧- لم يتغير الوضع أساساً عما هو مبيَّن في الفقرة ٥٤٣ من التقرير الأولي. فقد تم تسجيل قرابة ٨٥٠ ١ عقداً للتمهّن في عام ٢٠٠٢. وتغطي هذه العقود ٨٥٠ ١ متمهّناً (بالمقارنة مع ٥٨٠ ٣ متمهّناً في عام ١٩٩٧). وفي نهاية عام ٢٠٠٢، كان هناك قرابة ١٥٠ ٤ متمهناً تحت التدريب (وكان ذلك العدد ٠٠٠ ٨ متمهّن في عام ١٩٩٧). وتشير هذه الأرقام إلى أن التمهّن في انخفاض كطريقة للدخول إلى عالم العمل. وربما يعكس ذلك التحول الذي تشهده هونغ كونغ إلى اقتصاد الخدمات.

**تعليم الطلاب المعاقين**

*التعليم الابتدائي والثانوي للأطفال المعاقين*

٧٢٨- لم يتغير الوضع أساساً عما هو مبيَّن في الفقرات من ٥٤٤ إلى ٥٤٦ من التقرير الأولي. وترد في المرفق ١٣(واو) تعاريف لمختلف أشكال الإعاقة؛ ويستكمل هذا المرفق المرفق ٣٢ من التقرير الأولي. ويدرج المرفق ١٣(زاي)

قائمة خدمات الدعم المقدمة إلى الأطفال المعاقين الملتحقين بالمدارس العادية؛ ويستكمل هذا المرفق المرفق ٣٣ من التقرير الأولي.

*السبيل إلى إحراز تقدم*

٧٢٩- أعلمنا اللجنة في الفقرة ٥٤٧ من التقرير الأولي بأنه شُرع في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ في تطبيق مشروع نموذجي لمدة سنتين في تسع مدارس. والغرض من المشروع هو دراسة كيفية إدماج الطلاب ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة[٦١] بصورة فعالة في المدارس العادية من خلال اعتماد نهج قائم على المدرسة ككل وزيادة إمكانيات العاملين في المدارس العادية.

٧٣٠- أجرت معاهد التعليم العالي، بتفويض من وزارة التعليم، تقييماً لهذا المشروع. وبالاستناد إلى توصيات هذه المعاهد، فإننا نشجع اليوم جميع المدارس العادية على اعتماد نهج قائم على المدرسة ككل لإدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في نظام التعليم العادي لكي تتمكن من تلبية احتياجات الطلاب المتنوعة تلبية أكثر انتظاماً وفعالية.

*المعاقون: الوصول إلى مباني المدارس*

٧٣١- لم يتغير الوضع عما تم توضيحه في الفقرة ٥٨٤ من التقرير الأولي.

*وصول الطلاب المعاقين إلى التعليم العالي*

٧٣٢- لم يتغير الوضع عما تم توضيحه في الفقرات من ٥٤٩ إلى ٥٥١ من التقرير الأولي.

*برامج التدريب المهني الخاصة للمعاقين*

٧٣٣- لم يتغير الوضع عما تم توضيحه في الفقرة ٥٥٢ من التقرير الأولي. وقد وفرت مراكز المهارات التي تقوم بتشغيلها المنظمات غير الحكومية ومجلس التدريب المهني ١ ٢٥١ مقعداً للدراسة طوال اليوم، في السنة الدراسية ٢٠٠١-٢٠٠٢.

*خدمة التقييم المهني للمعاقين*

٧٣٤- لم يتغير الوضع عما هو مبين في الفقرتين ٥٥٣ و٥٥٤ من التقرير الأولي.

**تعليم المساجين**

٧٣٥- لم يتغير الوضع عما هو مبين في الفقرة ٥٥٥ من التقرير الأولي.

*الصندوق الاستئماني لتعليم المساجين*

٧٣٦- لم يتغير الوضع عما هو مبيَّن في الفقرة ٥٥٦ من التقرير الأولي.

**تعليم أطفال طالبي اللجوء الفييتناميين**

٧٣٧- اتُخـــذ في شباط/فبراير ٢٠٠٠، قرار بالسماح للاجئين والمهاجرين المؤهلين المتبقين[٦٢] والبالغ عددهم ١ ٤٠٠ لاجئ ومهاجر وأفراد أسرهم، بتقديم طلبات للاستيطان في هونغ كونغ. وفي ١ حزيران/يونيه من ذلك العام، تم إغلاق مركز اللاجئين الفييتناميين (نقطة بيلار) نهائياً.

٧٣٨- وفي نهاية عام ٢٠٠٢، رفض قرابة ٢٠ لاجئ/مهاجر هذا العرض بأمل التمكن من الاستيطان في الخارج. كما كان هناك قرابة ٣٩٠ فيتنامياً من أصل صيني وأسرهم لا يزالون في هونغ كونغ. وهؤلاء أشخاص قدموا إلى هونغ كونغ بعد أن مُنحوا الترخيص لإعادة الاستيطان في الصين القارية. ولهذا السبب فإنهم لا يستوفون شروط إعادة الاستيطان في هونغ كونغ أو في أي مكان آخر. وأقام أولئك الأشخاص دعاوى قضائية ضد الحكومة. ولم يـــتم نقـــلهم إلى الصين القارية بانتظار صدور قرار بشأن الإجراءات القضائية المتخذة. ويجوز لولئك الأشخاص العـــيش والعمل والدراسة والتنقل بحرية في هونغ كونغ. ويمكنهم الوصول إلى التعليم العام والخدمات الصحية. ويتلقى المعوزون منهم المساعدة من هيئة خيرية هي كاريتاس هونغ كونغ.

**تعليم أطفال الصين القارية إلى حين التحقق من وضع إقامتهم**

٧٣٩- لا يُســـمح لأطفـــال الصين القارية الذين ليس لهم حق قانوني أو ترخيص قانوني للبقاء في هونغ كونغ كمقيمين، الالتحاق بالمدارس المحلية. إلا أنه من الممكن السماح لهم بالالتحاق بالمدارس على أساس مؤقت ووفقاً لكـــل حالـــة على حدة، ريثما يتم التحقق من وضع إقامتهم أو إذا كانت هناك أسباب إنسانية أو ما يدعو إلى الـــتعاطف مـــع وضعهم. وفي الفترة بين ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ و٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، سُمح لقرابة ١ ٨٦٠ طفلاً منهم الالتحاق بالمدارس على هذا الأساس[٦٣].

**تعليم الأطفال/الشباب القادمين حديثاً من الصين القارية**

٧٤٠- لم يتغير الوضع أساساً عما هو مبيَّن في الفقرات من ٥٦١ إلى ٥٦٦ من التقرير الأولي. ولكننا منذ ذلك الحين قمنا باتخاذ المزيد من التدابير لإدماج الأطفال القادمين حديثاً وذلك على النحو التالي:

(أ) **بـــرامج التوجيه**: وهي برامج تستغرق ٦٠ ساعة وتستهدف مساعدة الأطفال القادمين حديثاً للتكـــيف مع بيئة ونظام التعليم المحليين. وتقوم بإدارتها الحكومة بدعم من المنظمات غير الحكومية. وقد شرع في تطبيق هذه البرامج في عام ١٩٩٥ لكننا أسقطنا الإشارة إليها في التقرير الأولي؛

(ب) **بـــرنامج الإرشاد**: شُرع في عام ٢٠٠٠ في هذا البرنامج الذي تستغرق مدته ستة أشهر والذي يستند إلى التعليم طوال النهار. ويستهدف البرنامج الأطفال القادمين حديثاً كبديل لالتحاقهم المباشر بمدارس التيار الرئيسي للتعليم. والغرض منه إعداد أولئك الأطفال للالتحاق بالمدارس من خلال تعريفهم بما يجري في الصفوف فعلاً، ورفع وتكييف مستوياتهم التعليمية وتعزيز نمائهم الشخصي والاجتماعي أثناء مرحلة التكيف.

*السبيل إلى إحراز تقدم*

٧٤١- لم يتغير الوضع أساساً عما هو مبين في الفقرة ٥٦٦ من التقرير الأولي. وكما أشرنا في تلك الفقرة، فقد قمنا ببناء مدارس جديدة لمواجهة الطلب الإضافي على المقاعد في المدارس الذي تسبب فيه وصول الأطفال الجدد. ومنذ عام ١٩٩٨، قمنا ببناء ١٩ مدرسة ابتدائية جديدة و٢٣ مدرسة ثانوية جديدة. وسنقوم ببناء ١٢ مدرسة أخرى (مدرستان ابتدائيتان و١٠ مدارس ثانوية) لكي تصبح جاهزة للعمل في العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤. وجميع المدارس الست الابتدائية والأربع الثانوية التي كان من المقرر افتتاحها في العام الدراسي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ تعمل الآن.

**التربية الوطنية وتعليم حقوق الإنسان وتعليم مكافحة التمييز**

*المناهج المدرسية وغيرها من التدابير*

٧٤٢- لم يتغير الوضع أساساً عما هو مبين في الفقرات من ٥٦٧ إلى ٥٦٩ من التقرير الأولي. ولكنه تم تعزيز تعلم وتعليم حقوق الإنسان بعد إدخال تحسينات على المناهج الدراسية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. حيث تدرس المدارس اليوم جميع المواضيع المتصلة بالقيم في إطار موضوع جديد هو "التربية الأخلاقية والوطنية". وفضلاً عن ذلك، يتم تدريس المفاهيم الأساسية وقيم حقوق الإنسان من خلال المناهج الدراسية الرسمية ومختلف الأنشطة الطلابية. ويتم في إطار المناهج الدراسية الجديدة، أيضاً، إلقاء محاضرات تتعلق بحقوق الإنسان من خلال مواضيع فرعية مثل "التنمية الشخصية والاجتماعية" و"الثقافة والتراث" و"النظم الاجتماعية والمواطنة" و"المجتمع المحلي والمواطنة".

٧٤٣- أعرب بعض المعلقين عن القلق إزاء تضمين المناهج الدراسية قوالب نمطية تميّز بين الجنسين. ونود أن نقول إن سياستنا هي أنه لا ينبغي أن يكون هناك أي تمييز قائم على الجنس في النظام التعليمي أو العملية التعليمية. ووفقاً لذلك، ينبغي ألا يكون أي موضوع من المنهج الدراسي الذي يقوم بإعداده مجلس وضع المناهج الدراسية والذي يوصى باستخدامه في المدارس، قائماً على الجنس. وقد أصدر وزير التربية واليد العاملة بصورة منتظمة منشورات تذكّر المدارس بالقضاء على جميع أشكال التمييز وتكفل إتاحة فرص متكافئة أمام جميع الطلاب للمشاركة في عملية التعلم. ونحن نطالب المدارس بتعزيز مفاهيم المساواة من خلال القضاء على جميع أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز القائم على الجنس والطبقة الاجتماعية والعرق والإعاقة.

٧٤٤- والتقى مكتب التربية واليد العاملة ولجنة تكافؤ الفرص برابطات الناشرين المحليين لتوعيتها بهذه الشواغل ولجعلها تدرك تماماً ضرورة عدم إدراج أي شكل من أشكال التمييز في الكتب المدرسية وما يتصل بها من مواد تقوم بنشرها. كما أصدر المكتب مبادئ توجيهية مثل المبادئ التوجيهية للجنة تكافؤ الفرص المستخدمة عند وضع المواد التعليمية، كوسيلة مرجعية للناشرين وواضعي الكتب المدرسية والمدرسين. وهذه المبادئ التوجيهية بمثابة تعليمات موجهة صراحة إلى العاملين في مجال نشر الكتب المدرسية لكي يتجنبوا القوالب النمطية التي تقوم على نوع الجنس والسن والعرق والدين والثقافة والإعاقة وما إلى ذلك، في الكتب المدرسية والمواد التعليمية. وقد اشترك المكتب مع لجنة تكافؤ الفرص في وضع مجموعة من وسائل التعليم التي تعزز مفهوم مناهضة التمييز في المدارس.

*برامج للمدرسين*

٧٤٥- نظم مكتب التعليم واليد العاملة في الفترة بين ١٩٩٧ و٢٠٠٢، سبع حلقات دراسية للمدرسين، بشأن مواضيع تتعلق بحقوق الإنسان[٦٤]، حضرها أكثر من ٧٥٠ مدرِّساً. وستستمر هذه الجهود. ومنذ عام ١٩٩٨، قدم المكتب برامج مكثفة لتدريب المعلمين داخل المدارس على التربية الوطنية. وتدير هذه البرامج معاهد التعليم العالي المحلية بالنيابة عن المكتب. وتتضمن البرامج حلقتين دراسيتين عن "حقوق الإنسان والتربية الوطنية". وتقدم هاتان الحلقتان الدراسيتان إلى المدرسين مجاناً.

*التعليم العام في مجال تأهيل المعوقين*

٧٤٦- لم يتغير الوضع أساساً عما هو مبين في الفقرة ٥٧٣ من التقرير الأولي.

*عمل لجنة تكافؤ الفرص*

٧٤٧- واصلت لجنة تكافؤ الفرص تنفيذ برامج التعليم العام من أجل تعزيز المساواة في معاملة المعاقين، والمساواة بين الجنسين والمساواة بين الأشخاص المنتمين إلى أسر ذات أوضاع مختلفة. وترد في المرفق ١٣ حاء معلومات مفصلة عن البرامج، وهي معلومات تستكمل ما ورد في المرفق ٣٦ من التقرير الأولي.

*تعليم حقوق الإنسان خارج المدرسة*

٧٤٨- واصلت لجنة تشجيع تعليم الحقوق المدنية عملها الجاري في تنظيم ورعاية برامج تعليمية وإعلامية لتعزيز وعي المجتمع بحقوق الفرد وتكافؤ الفرص وحماية خصوصية البيانات. وتعمل اللجنة على زيادة الوعي والمعرفة بالقانون الأساسي، وهو الضمان الدستوري لحماية حقوق الإنسان في هونغ كونغ. ولهذا الغرض، أنفقت اللجنة ١,٥ مليون دولار من دولارات هونغ كونغ في العام الدراسي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لإنتاج مواد تعليمية تتعلق بهذه المواضيع.

**اللجنة التوجيهية للنهوض بالقانون الأساسي: التعليم العام بشأن القانون الأساسي**

٧٤٩- لم يتغير الوضع عما هو مبين في الفقرتين ٥٧٦ و٥٧٧ من التقرير الأولي.

*المناهج الدراسية والتدابير الأخرى*

٧٥٠- لم يتغير الوضع أساساً عما هو مبين في الفقرتين ٥٧٨ و٥٧٩ من التقرير الأولي. والآن أصبحت المناهج الدراسية التي تعزز القانون الأساسي متاحة للجمهور من خلال موقع الحكومة على الشبكة.

## نون - المادة ١٥

## الحق في الحياة الثقافية والتقدم العلمي وتطبيقاته

٧٥١- لم تتغير أوجه الحماية والضمانات بموجب الدستور (القانون الأساسي) فيما يتعلق بالحقوق المشمولة بالمادة ١٥ من الاتفاقية، عما هو مبين في الفقرة ٥٨١ من التقرير الأولي.

*سياسة الثقافة*

٧٥٢- لم يتغير الوضع عما هو مبين في الفقرتين ٥٨٢ و٥٨٣ من التقرير الأولي. وقد أنفقت الحكومة، في الفترة ٢٠٠١ و٢٠٠٢، أكثر من ٢,٧ من مليارات دولارات هونغ كونغ على الأنشطة الثقافية.

*لجنة الثقافة والتراث*

٧٥٣- لجنة الثقافة والتراث، التي تم إنشاؤها في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، هي هيئة رفيعة المستوى مسؤولة عن تقديم المشورة إلى الحكومة بشأن السياسات الثقافية وتمويل مجالات الثقافة أو الفنون ذات الأولوية. وتقع على عاتقها مسؤولية رئيسية تتمثل في صياغة مبادئ واستراتيجيات لتعزيز تنمية الثقافة في هونغ كونغ في الأجل الطويل.

٧٥٤- وفي آذار/مارس ٢٠٠١، أصدرت اللجنة ورقة للمشاورة بعنوان "جمع المواهب لعملية تجديد مستمرة" للحصول على آراء الجمهور بشأن تطوير الثقافة في هونغ كونغ. وتعتزم اللجنة التشاور مع الجمهور قبل نهاية عام ٢٠٠٢ بشأن مقترحات محددة للسياسة العامة قبل أن تقدم توصياتها إلى الحكومة.

٧٥٥- لم يتغير الوضع عما هو مبين في الفقرتين ٥٨٤ و٥٨٥ من التقرير الأولي. وقد أنجز المجلس خطة استراتيجية (أدرجت في الفقرة ٥٨٥) لتخطيط وتطوير وتعزيز ودعم الفنون خلال فترة ٥ سنوات ابتداءً من عام ١٩٩٦ وحتى عام ٢٠٠١. وقد شرع الآن في خطة جديدة لمدة ثلاث سنوات تشمل:

(أ) تطوير الوظائف الاجتماعية للفنون؛

(ب) توسيع نطاق سوق الفنون وتشجيع الجمهور على المشاركة؛

(ج) التشجيع على تعليم فنون الحياة للجميع؛

(د) تعزيز المستوى الفني والوضع الاجتماعي للفنانين.

*أكاديمية هونغ كونغ لفنون الأداء*

٧٥٦- لم يتغير الوضع عما هو مبين في الفقرة ٥٨٦ من التقرير الأولي. والآن أصبح عدد المتخرجين من الأكاديمية أكثر من ٣ ٥٠٠ شخص منذ إنشائها. ولا تزال الأكاديمية تشكل "منبتاً" هاماً للفنانين المحترفين وتسهم بصورة ملحوظة في الأداء الفني في هونغ كونغ.

*مركز هونغ كونغ للفنون*

٧٥٧- لقد تحدثنا عن هذه المنظمة في التقرير الأولي. والمركز هو منظمة مستقلة ذاتية التمويل أُنشئ في عام ١٩٧٤ بموجب القانون المتعلق بمركز هونغ كونغ للفنون (المادة ٣٠٤). وأدى المركز دوراً هاماً كمكان لتقديم وعرض البرامج المتعلقة بتنمية الفنون في هونغ كونغ. كما يؤدي دوراً نشطاً في مجال تعليم الفنون. ويقدم المركز دورات عديدة لنصف الوقت في مجال الفنون البصرية والتطبيقية من خلال مدرسته للفنون.

*قسم الخدمات الترفيهية والثقافية*

٧٥٨- أنشـــئ قسم الخدمات الترفيهية والثقافية في أوائل عام ٢٠٠٠ لمواصلة تقديم الخدمات الترفيهية والثقافية بعد حل المجلس الحضري المؤقت والمجلس الإقليمي المؤقت في نهاية عام ١٩٩٩ (انظر الفقرات من ٥٩٤ إلى ٥٩٨ من التقرير الأولي). وإدارة الخدمات الترفيهية والثقافية هي الآن أهم جهة مزودة للمرافق الثقافية. وقد تولت إدارة أماكن الأداء ومراكز الفنون المجتمعية المشار إليها في الفقرة ٥٩٤ من التقرير الأولي. وتم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ وأيـــار/مايو ٢٠٠٠ افتتاح مرفقين جديدين من هذه المرافق. ولا تزال المنظمات التي لا تستهدف تحقيق الربح والمنظمات المحلية تتمتع بإمكانية الوصول إلى هذه الأماكن بأسعار مخفضة.

٧٥٩- وتقـــدم دائـــرة الخدمـــات الترفيهية والثقافية برامج ثقافية تشمل معزوفات للموسيقى الصينية والغربية وعـــروض أوبـــرا وفن الدراما والرقص والأفلام طوال السنة. ويقوم بأداء هذه العروض فنانون محليون وكذلك فنانون من مختلف البلدان والخلفيات الثقافية. كما تقدم الدائرة برامج للترفيه طوال السنة وتستضيف احتفالات بما فـــيها كـــرنفال الفـــنون الدولية السنوي والاحتفالات بحسب المواضيع. وتقدم أيضاً الإعانات المالية إلى الفرقة الموســـيقية الصـــينية لهونـــغ كونغ، وفرقة الرقص لهونغ كونغ، وفرقة هونغ كونغ المسرحية، والفرقة الموسيقية الكلاسيكية لهونغ كونغ، ومهرجان فنون هونغ كونغ.

٧٦٠- واســـتمرت إدارة الخدمات الترفيهية والثقافية في تقديم الدعم إلى فناني ومجموعات الأداء على المستوى الوطني من خلال عرض أنشطتهم وتقديم الدعم المالي لهم. وفي هذا الصدد، لم تتغير برامجها أساساً عما هو موضح في الفقرة ٥٩٧ من التقرير الأولي.

٧٦١- أشـــار أحد المعلقين إلى أنه يتعين على الحكومة أن تكفل وصول الأشخاص المعاقين بالكامل إلى المرافق الرياضية. وموقفنا هو أنه عندما نقوم بتصميم مرافق الترفيه والرياضة فإننا ندرج شرطاً في مخطط البناء ينص على ضـــرورة استيفاء المرافق لشروط إمكانية الوصول المدرجة في "دليل التصميم: الوصول الخالي من الحواجز في عام ١٩٩٧" و"دلـــيل تخطيط وتصميم النقل الجديد". وهذا يعني أن جميع المرافق الرياضية الحكومية الجديدة يجب أن تكون سهلة الوصول بالنسبة للأشخاص المعاقين.

**المكتبات**

٧٦٢- لم يتغير الوضع أساساً عما هو موضح في الفقرة ٦٩٩ من التقرير الأولي، على الرغم من حدوث تطورات جديدة. فقد توسعت شبكة المكتبات العامة لتشمل ٦٩ مكتبة (بالمقارنة مع ٦٥ مكتبة مشار إليها في الفقرة ٥٩٩ مـــن الـــتقرير الأولي) وهي تحتفظ بمخزون إجمالي قدره ٩,٥١ من ملايين الكتب. وقد افتُتحت ثلاث مكتبات قطاعية جديدة في عام ٢٠٠١. كما افتتحت المكتبة المركزية لهونغ كونغ التي تعتبر بمثابة حدث جديد في خدمات المكتـــبات العمومـــية. فهي مزودة بأكبر نظام أتمتة مستخدم في المكتبات التي تعمل بلغتين، وبنظام للمعلومات المـــتعددة الوسائط من آخر طراز، ومكتبة مرجعية مركزية مؤلفة من ست دوائر بحسب الموضوع، وسرعان ما أصبحت المكتبة المركزية المركز الأساسي للمعلومات والتعلم طوال الحياة.

**المتاحف**

٧٦٣- لم يتغير الوضع أساساً عما هو موضح في الفقرتين ٦٠٠ و٦٠١ من التقرير الأولي باستثناء الاستعاضة عن مجالس البلديات المؤقتة بدائرة الخدمات الترفيهية والثقافية. وكما أشير إليه في هاتين الفقرتين، فقد افتُتح في عام ٢٠٠٠ متحف تراث هونغ كونغ ومتحف هونغ كونغ للدفاع الساحلي، وافتتحت في عام ٢٠٠١ دائرة جديدة لمحفوظات الأفلام في هونغ كونغ. وثمة تطور جديد آخر هو افتتاح مكتب دعم الفنون في عام ٢٠٠٠ لتعزيز مشاركة الجمهور في أنشطة الفنون المرئية التي تقام في الجوار.

*مكتب الآثار والمعالم التذكارية*

٧٦٤- لم يتغير الوضع أساساً عما هو مبين في الفقرات من ٥٨٧ إلى ٥٩٠ من التقرير الأولي. ولكن التطورات الجديدة تشمل منح مكافأة تراث هونغ كونغ، في عام ٢٠٠١، لمكافأة المنظمات والأفراد الذين ساهموا بصورة متميزة في صون التراث وتعليمه. وفي عام ٢٠٠٢، تمت دعوة أربعة معاهد مشهورة من الصين القارية لإجراء عمليات حفر تنقيباً عن الآثار في شا ها، وسي كونغ (في الأقاليم الشرقية الجديدة) بالتعاون مع المكتب. وقد تم حفر مساحة ٣ ٠٠٠ متر مربع تقريباً، وتم العثور على ٤٠ ٠٠٠ قطعة أثرية تعود إلى حقب زمنية مختلفة ما قبل التاريخ وبعده.

٧٦٥- ويجري التخطيط لافتتاح مركز موارد التراث في منتزه كاولون وهو أحد المنتزهات الحضرية التي تقع في قلب هونغ كونغ. ومن المقرر افتتاحه في أواخر عام ٢٠٠٤. وسيكون المركز مؤلفاً من أروقة للعروض، وقاعة لإلقاء المحاضرات وغرف عمل، وورشة عمل للتنقيب عن الآثار ومكتبة للمراجع. وسيستفاد من هذا المركز كمصدر للتعليم والبحوث المتعلقة بالتراث.

*المحفوظات*

٧٦٦- أوضحنا في الفقرة ٥٩١ من التقرير الأولي أن مكتب السجلات العامة التابع لدائرة السجلات الحكومية مسؤول عن الاحتفاظ بالسجلات العامة ذات القيمة التاريخية وعن تشغيل نظام السجلات العام. وفضلاً عن ذلك، يقوم المكتب العام بإدارة المكتبة المركزية لصون المطبوعات، التي تحتفظ بمطبوعات حكومية والتي تم إنشاؤها في عام ٢٠٠١.

٧٦٧- ويقوم المكتب بتقدير القيمة التاريخية للسجلات الحكومية وينشر المواد قبل التخلص منها ويحتفظ بالمواد التي لها قيمة ثابتة لكي يستخدمها الجمهور. وتتضمن مجموعة المواد الترفيهية المتعلقة بهونغ كونغ سجلات عامة ومنشورات حكومية وكتباً وصحفاً وخرائط ومخططات وملصقات وأفلاماً وصوراً فوتوغرافية تاريخية وما إلى ذلك. ويمكن للجمهور أن يطلع على معظم هذه السجلات الحكومية بعد انقضاء ٣٠ عاماً عليها، على الرغم من أن بإمكان رئيس أمانة الإدارة الموافقة على استثناءات لذلك. ويكون الوصول إلى السجلات الحكومية مجاناً ويمكن استنساخ معظم الوثائق مقابل دفع ثمن الاستنساخ. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، طبَّق المكتب نظاماً متكاملاً للوصول إلى المعلومات لتيسير عملية البحث.

٧٦٨- ويدعم برنامج تعليم الجمهور والدعاية توعية الجمهور وتقديره لتراث المحفوظات التابع لهونغ كونغ. ويقوم مكتب السجلات الحكومية بنشاط بتعزيز عمليات التبادل فيما بين المهنيين وصون تراث العالم. والأعضاء فيه هم أعضاء في اللجنة التابعة للمجلس الدولي لليونسكو المعني بالمحفوظات والمواد التذكارية التابع للبرنامج العالمي.

*تجهيز الطلبات المقدمة لاستخدام أماكن العرض التابعة لدائرة الخدمات الترفيهية والثقافية*

٧٦٩- تساءل المعلقون عن سبب حرمان جمعية فالون دافا (فالون غونغ) بهونغ كونغ من الوصول إلى الأماكن الحكومية الداخلية للعروض الفنية بعد أن أعرب مسؤولون من السلطة المركزية عن قلقهم إزاء وصول هذه الجمعية إلى تلك الأماكن. وموقفنا هو أن جميع المرافق المدنية التي تقوم بإدارتها إدارة الخدمات الترفيهية والثقافية مفتوحة أمام الجمهور لاستخدامها مقابل أجر. ويتم وفقاً للسياسات والإجراءات المقررة تجهيز طلبات الحجز الواردة من جميع الأشخاص. وعند تجهيز طلبات الحجز، يولى الاعتبار إلى ما إذا كان النشاط المقترح نشاطاً يتمشى مع الغرض الذي يتوخاه مكان العرض وما إذا كان ذلك المكان غير محجوز في التاريخ المراد. وفي حالة وجود منافسة على موعد استئجار مكان العرض، تُعطى الأولوية وفقاً لنظام النقاط.

٧٧٠- تم، وفقاً للنظام المشار إليه أعلاه، تجهيز الطلبات الواردة من جمعية فالون دافا بهونغ كونغ بنفس طريقة تجهيز جميع الطلبات الأخرى. ولم تنجح جمعية فالون دافا في الحصول على موافقة على جميع طلباته. ولكن سجل الحجز يبين نجاح العديد منها. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، نجحت الجمعية في الحصول على موافقة لحجز مركز بيازا الثقافي لهونغ كونغ لتنظيم معرض للصور الفوتوغرافية واللوحات الفنية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، نجحت الجمعية في حجز قاعة الحفلات الموسيقية في قاعة بلدية هونغ كونغ لعقد "اجتماع لتبادل الخبرات الشخصية ". وفي آب/أغسطس ٢٠٠٢، اقترحنا على الجمعية ما يلي:

(أ) قاعة محاضرات قصر بلدية تسوين وان في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ لتنظيم عرض متنوع للفنون؛

(ب) قاعة محاضرات قصر بلدية يون مون في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ لتنظيم عرض متنوع للفنون؛

(ج) قاعة معارض قصر بلدية تون مون في ٢٤ و٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ لمعرض صور فوتوغرافية تعكس الخبرات الشخصية نظمته جمعية فالون دافا؛

(د) قاعة محاضرات قصر بلدية يون مون في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ لتنظيم مؤتمر.

وقد رفضت جمعية فالون دافا العرض المشار إليه في الفقرة (د) لكنها قبلت العروض المشار إليها في الفقرات من (أ) إلى (ج). ولذلك فإننا نرى أن أوجه القلق التي أعرب عنها المعلقون لا أساس لها من الصحة.

*العلم والتكنولوجيا*

*السياسة المتعلقة بتعزيز العلم والتكنولوجيا*

٧٧١- حدثت بعض التطورات بالمقارنة مع ما تم توضيحه في الفقرة ٦٠٦ من التقرير الأولي. حيث تواصل الحكومة التشجيع على زيادة الابتكار وتحسين التكنولوجيا من خلال توفير الهياكل الأساسية المناسبة للموارد

البشـــرية والدعم المالي وبرامج أخرى. ومع ذلك، فإن دعمنا للهياكل الأساسية يشمل اليوم شركة حظائر العلم والتكنولوجيا في هونغ كونغ[٦٥]، ومعهد العلوم التطبيقية والبحوث التكنولوجية لهونغ كونغ[٦٦] ومجلس الإنتاج لهونـــغ كونـــغ[٦٧]. ولا يزال الدعم المالي يقدَّم من خلال صندوق البحوث التطبيقية[٦٨]. ولكن المصدر الرئيسي الآخر للتمويل الآن هو صندوق الابتكار والتكنولوجيا[٦٩] الذي بدأ بعمله في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

*دور مجلس منح البحث*

٧٧٢- يقـــدم المجلـــس مـــنحاً للمشـــاريع والبحوث على أساس تنافسي. وفي الفترة ما بين ١٩٩١-١٩٩٢ و٢٠٠١-٢٠٠٢، ازدادت الأموال المتاحة للمجلس لهذا الغرض من ١٠٠ مليون دولار من دولارات هونغ كونغ إلى ٥١١ ملـــيون دولار من دولارات هونغ كونغ. ويتم رصد المنح لمشاريع البحوث المقسمة بصورة واسعة إلى أربعـــة مواضـــيع عامة: الهندسة؛ والبيولوجيا والطب؛ والعلوم الفيزيائية؛ والعلوم الإنسانية، والعلوم الاجتماعية ودراسات إدارة الأعمال.

*حظر استخدام التطورات العلمية/التكنولوجية لأغراض تتعارض مع حقوق الإنسان*

٧٧٣- لم يتغير الحال عما هو موضح في الفقرة ٦١٠ من التقرير الأولي.

*حماية حقوق الملكية الفكرية*

٧٧٤- لم يتغير الوضع عما تم توضيحه في الفقرات من ٦١٣ إلى ٦١٦ من التقرير الأولي.

*المنتزهات والمناطق المحفوظة*

٧٧٥- لم يـــتغير الوضـــع أساساً عما تم توضيحه في الفقرة ٦١٩ من التقرير الأولي. ولكن تم منذ ذلك الحين تخصيص مساحة إضافية كمنتزه بحري. والآن هناك مساحة قدرها ٦٠٠ ٤٧ هكتار تقريباً - أو قرابة ٤٣ في المائة من مجموع الأراضي غير الساحلية في هونغ كونغ - محمية بموجب القانون.

## سين- المادة ١٦

## تقديم التقرير

٧٧٦- طلبت الحكومة عند إعداد هذا التقرير آراء المشرعين والمنظمات غير الحكومية وأفراد الجمهور ممن يهمهم الأمر.

٧٧٧- ووفقـــاً للممارســـات المقررة، كان أسلوب المشاورة يتمثل في نشر موجز لكل مقالة على حدة يتناول المواضيع التي نقترح تغطيتها. وطُلب من الموجودين إبداء التعليق على تنفيذ العهد فيما يتعلق بهذه المواضيع ولفت الانتباه إلى أي قضايا إضافية يرون أنه كان علينا أن ندرجها. وقد نظرنا في تعليقاتهم عند الاقتضاء في الأجزاء التي تتناول المواد ذات الصلة.

٧٧٨- وأثـــناء المشـــاورات التي دارت في أواخر عام ٢٠٠٢ وأوائل عام ٢٠٠٣، اجتمع فريق الصياغة التابع لـــلحكومة مع منظمات غير حكومية وغيرها من المنظمات لمناقشة القضايا وتبادل الآراء حول عملية المشاورة. ومرة أخرى، وسيراً على الممارسة المتبعة، سينشر هذا التقرير - في مجلد ثنائي اللغة - بعد تقديمه إلى اللجنة.

٧٧٩- ووفقـــاً للممارســـة المتَّبعة، أُرسلت نسخ من ملاحظات اللجنة الختامية على التقرير الأولي إلى القضاة والمشرعين، والمنظمات غير الحكومية والأطراف المهتمة الأخرى.

## الجزء الثالث

# مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة في الصين

### مقدمة

٧٨٠- هـذا التقرير هو التقرير الأول الذي تقدمه جمهورية الصين الشعبية بموجب المادتين ١٦ و١٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (يشار إليه لاحقاً بـ "العهد") بشأن تطبيق العهد على مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة التابعة لها (يشار إليها لاحقاً بـ "مقاطعة ماكاو"). ويغطي التقرير الفترة من ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

٧٨١- وينبغي أن يُقرأ التقرير، الذي أُعدّ وفقاً للمبادئ التوجيهية المتعلقة بشكل ومحتوى التقارير المطلوب تقديمها من الدول الأطراف في معاهدات حقوق الإنسان الدولية (HRI/GEN/2/Rev.1)، بالاقتران مع الجزء الثالث من المراجعة الثانية للوثيقة الأساسية لجمهورية الصين الشعبية (HRI/CORE/1/Add.21/Rev.2). كما ينبغي أن تُراعى الأجزاء الثالثة من تقارير الصين عن تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (CERD/C/357/Add.4) (الجزء الثالث)) واتفاقية حقوق الطفل، بشأن القضايا المتوافقة مع الموضوع.

٧٨٢- دخل العهد حيز النفاذ في ماكاو في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣[٧٠]. وصدر نصه في *جريدة ماكاو الرسمية*، العدد ٥٢، السلسلة طاء، الملحق الثالث، بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

٧٨٣- وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أخطرت جمهورية الصين الشعبية الأمين العام للأمم المتحدة بتحملها مسؤولية الالتزامات الناجمة عن التطبيق المتواصل للعهد على مقاطعة ماكاو. وعقب ذلك الإخطار، أصدرت الصين الإعلان التالي:

"١- لن ينال تطبيق العهد، وبالخصوص تطبيق مادته الأولى على مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة، من مركز ماكاو على النحو الذي يعرِّفه به الإعلان المشترك والقانون الأساسي.

٢- تنفّذ أحكام العهد، التي تنطبق على مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة، من خلال تشريعات مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة.

لن تقيَّد الحقوق والحريات التي يحق لمقيمي ماكاو التمتع بها، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك. وفي حالة وضع قيود، يجب ألا تتعارض هذه القيود مع أحكام العهد المطبقة على مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة.

وفي حدود ما تقدم أعلاه، تتحمل حكومة جمهورية الصين الشعبية ما تتحمّله أي دولة طرف في العهد من مسؤولية عن الحقوق والالتزامات الدولية".

٧٨٤- وحيث استأنفت جمهورية الصين الشعبية ممارسة سيادتها على ماكاو، في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أُنشئت مقاطعة ماكاو ودخل قانونها الأساسي حيز النفاذ.

٧٨٥- ويتضمن القانون الأساسي، الذي له مكانة الدستور، عددا من المبادئ والسياسات والأحكام بموجب مبدأ "بلد واحد ونظامان". ووفقا لهذا المبدأ، لا ولن يطبق النظام الاشتراكي أو السياسات الاشتراكية على مقاطعة ماكاو، ويظل نظامها ونمط عيشها الرأسماليان السابقان دون تغيير لمدة ٥٠ عاماً.

٧٨٦- ويقضي القانون الأساسي بوجوب الإبقاء على القوانين والمراسيم والتنظيمات الإدارية وغيرها من القوانين الشارعة السارية سابقاً في ماكاو، باستثناء ما يتعارض منها مع القانون الأساسي أو يخضع لأي تنقيح من جانب الهيئة التشريعية أو غيرها من الهيئات ذات الصلة في مقاطعة ماكاو (المادة ٨). وإضافة إلى ذلك، ينص القانون الأساسي على إمكانية مواصلة تنفيذ الاتفاقات الدولية التي لا تكون فيها جمهورية الصين الشعبية طرفاً ولكن تكون سارية في ماكاو (المادة ١٣٨(٢)).

٧٨٧- وفي ما يتعلق بالعهد تحديدا، تنص المادة ٤٠ من القانون الأساسي على ما يلي:

"تظل أحكام ... العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... بالصيغة التي تطبَّق بها على ماكاو نافذة وتطبَّق من خلال تشريعات مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة".

٧٨٨- وأعربت اللجنة عن بالغ قلقها بسبب عدم إلمام السكان بالنظام القضائي، إضافة إلى عدم نشر المبادئ والحقوق الواردة في العهد بصفة كافية. وتتصل بعض القضايا الأخرى التي تبعث على القلق بعدم حصول غير المقيمين على حماية الضمان الاجتماعي وقلة البرامج الخاصة لفائدة المعاقين جسديا في مجالات العمالة والتعليم والوصول إلى المرافق العامة.

٧٨٩- ويجدر التنويه بالجهود الهائلة والخطوات الهامة التي اتُّخذت منذ إعادة التوحيد بهدف تأمين تمتُّع سكان مقاطعة ماكاو الكامل بالحقوق الواردة في العهد. ومن الأمثلة على ذلك توسيع نطاق حماية الضمان الاجتماعي، وتوفير ظروف حياة أفضل وتحسين نوعيتها لفائدة المعاقين والمبادرات المكثفة والموسعة للنهوض بحقوق الإنسان وتعميمها.

## المادة ١

## الاستقلال الذاتي لمقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة

٧٩٠- للقانون الأساسي، مثلما أسلفنا، مرتبة دستورية إضافة إلى تحديده المبادئ العامة المتعلقة بمقاطعة ماكاو، فضلاً عن القواعد المتعلقة بالعلاقة بين السلطات المركزية والمقاطعة، والحقوق والواجبات الأساسية لمواطني المقاطعة، وهيكلها السياسي، واقتصادها وشؤونها الثقافية والاجتماعية وشؤونها الخارجية. ويشمل القانون الأساسي أيضاً قواعد تتصل بتفسيره وتنقيحه، وأحكاماً إضافية وثلاثة مرفقات. ويتعلق المرفقان الأوّلان على

الـــتوالي بطريقة اختيار رئيس السلطة التنفيذية وطريقة تشكيل الجمعية التشريعية. ويسرد المرفق الثالث القوانين الوطنية السارية في مقاطعة ماكاو.

٧٩١- وبموجب القانون الأساسي، تمارس مقاطعة ماكاو درجة عالية من الحكم الذاتي باستثناء الشؤون الخارجية وشـــؤون الدفاع، التي تتحمل مسؤوليتها الحكومة المركزية لجمهورية الصين الشعبية، وتتمتع المقاطعة بالسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية المستقلة، بما في ذلك سلطة إصدار أحكام نهائية.

٧٩٢- وبنص القانون الأساسي على وجوب أن تتألف السلطات التنفيذية والتشريعية لمقاطعة ماكاو من السكان المقيمين بصفة دائمة في ماكاو (المادة ٣)، فإن ذلك القانون يكفل كذلك حكم المقاطعة من جانب سكانها.

٧٩٣- واستناداً إلى القانون الأساسي، فإن حكومة مقاطعة ماكاو مسؤولة عن إدارة الأراضي والموارد الطبيعية والاستفادة منها وتنميتها داخل المقاطعة وعن تأجيرها أو منحها لأشخاص طبيعيين أو قانونيين، باستثناء الأراضي الخاصة المعترَف بها وفقاً للقوانين السارية قبل إنشاء مقاطعة ماكاو. وتظلّ عائدات تلك الأراضي والموارد الطبيعية تحت تصرف حكومة المقاطعة حكراً لها (المادة ٧).

٧٩٤- ويحق لمقاطعة ماكاو أن تختار وتنفّذ بنفسها سياساتها في المجالات الاقتصادية والمالية والثقافية والاجتماعية، وأن تحـــدِّد الأولويـــات وآليات التنفيذ ذات الصلة. وفي إطار التشديد أيضاً على ممارسة الاستقلال الذاتي تبقى مقاطعة ماكاو منطقة جمركية منفصلة. وتدير المقاطعة جميع العائدات المالية والضريبية وتتحكم فيها ولا تُسلّمها إلى الحكومة المركزية، التي لا تفرض أية رسوم في المقاطعة.

٧٩٥- ويمكـــن الاطلاع على مزيد من المعلومات المتعلقة بالإطار السياسي والمؤسسي لمقاطعة ماكاو في الجزء الثالث من الصيغة المراجعة الثانية للوثيقة الأساسية للصين (HRI/CORE/1/Add.21/Rev.2).

## المادة ٢

## الاعتراف بالحقوق المكفولة بموجب العهد وإعمالها

### ألف - عدم التمييز في ضمان الحقوق

٧٩٦- يتجذّر احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية تجذُّراً عميقاً في النظام القانوني لمقاطعة ماكاو.

٧٩٧- ومـــن المـــبادئ العامـــة لمقاطعة ماكاو، في حد ذاتها، ضمان حقوق وحريات المقيمين فيها وغيرهم من الأشخاص في المقاطعة وفقاً للقانون (المادة ٤ من القانون الأساسي).

٧٩٨- ويتضمن الفصل الثالث من القانون الأساسي الأحكام الموضوعية الرئيسية المتعلقة بالحقوق الأساسية. غير أن المـــادة ٤١ تشـــمل حقوقاً وحريات أساسية أخرى يضمنها القانون، كما تكفل فصولٌ أخرى من القانون الأساسي بعضَ الحقوق الأساسية الإضافية، وبالخصوص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذه الطائفة

مـــن الحقـــوق والحريات الأساسية محمية أيضاً بموجب العديد من المعاهدات السارية في مقاطعة ماكاو. وتشكّل المعاهدات الدولية المنطبقة جزءاً لا يتجزأ من النظام القانوني للمقاطعة.

٧٩٩- ويُضـــمن التمـــتع بالحقوق الأساسية للمقيمين في مقاطعة ماكاو المنصوص عليها في الفصل الثالث من القانون الأساسي لغير المقيمين وفقاً للقانون (المادة ٤٣ من القانون الأساسي).

٨٠٠- وتتضـــمن المـــادة ٢٥ من القانون الأساسي بوضوح الحق في المساواة دون تمييز فيما يتعلق بالجنسية أو الأصل أو العرق أو نوع الجنس أو اللغة أو الدين أو المعتقد السياسي أو المذهب الإيديولوجي أو المستوى التعليمي أو المركـــز الاقتصـــادي أو الوضـــع الاجتماعي. ومن جهة أخرى، تنص المادة ٤٤ على وجوب أن يمتثل جميع الأشخاص في مقاطعة ماكاو إلى القوانين السارية فيها.

٨٠١ وإن كانت المساواة حقاً أساسياً من الحقوق الفردية، إلى جانب الشرعية والدعاية، إلاّ أنها تشكل أيضاً أحد المبادئ الإيجابية الرئيسية في النظام القانوني لمقاطعة ماكاو.

٨٠٢- كما تدعم التشريعات العادية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية الواردة في القانون الأساسي.

٨٠٣- وفي مجال العلاقات بين الحكومة والأفراد، تتعهد الحكومة بعدم محاباة أي طرف أو تفضيله على غيره أو الـــتحامل علـــيه أو حرمانه من أي حق من حقوقه أو إعفاؤه من أية التزامات، بسبب الأصل أو نوع الجنس أو العـــرق أو اللغة أو إقليم المنشأ أو الدين أو المعتقدات السياسية أو الإيديولوجية أو المستوى التعليمي أو الوضع الاقتصـــادي أو الاجـــتماعي (المادة ٥(١) من قانون الإجراءات الإدارية المصادَق عليه بموجب المرسوم بقانون ٩٩/٥٧/م المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر).

٨٠٤- وتتضمن العديد من القوانين الأخرى صراحة المبدأ ذاته، كما ينص عليه الإطار القانوني الخاص بسياسات الأســـرة (القـــانون ٩٤/٦/م المؤرخ ١ آب/أغسطس)، والإطار القانوني بشأن العمالة وحقوق العمل (القانون ٩٨/٤/م المـــؤرخ ٢٧ تمـــوز/يولـــيه) والإطـــار القانوني بشأن النظام التعليمي (القانون ٩١/١١/م المؤرخ ٢٩ آب/أغسطس).

٨٠٥- وتلتزم حكومة مقاطعة ماكاو التزاماً كاملاً بإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية في المقاطعة.

**باء - التدابير المتخذة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**

٨٠٦- كما أسلفنا، يتمتع جميع الأشخاص في مقاطعة ماكاو، بغض النظر عن العرق أو الأصل أو الدين أو نوع الجنس، بالمساواة أمام القانون ويخضعون للقانون ذاته. ولا تعلو أية سلطة حكومية ولا يعلو أي مسؤول حكومي أو أي فرد على القانون.

٨٠٧- ويضمن القانون الأساسي للجميع الحق في اللجوء إلى القانون وفي تقديم الشكاوى إلى المحاكم، وفي تلقي المســـاعدة من محامٍ بهدف حماية حقوقهم ومصالحهم القانونية، وفي سبل الانتصاف القضائية. ولكل فرد الحق في رفـــع دعـــاوى قانونية أمام المحاكم، بما في ذلك الدعاوى الموجّهة ضد الأفعال التي ترتكبها السلطات التنفيذية

والعاملون فيها (المادة ٣٦ بالاقتران مع المادة ٤٣). ويمكن الاحتجاج مباشرة أمام المحاكم بحقوق الإنسان الفردية، بوصف تلك الحقوق جزءاً لا يتجزأ من النظام القانوني لمقاطعة ماكاو.

٨٠٨- غير أن ضمان حقوق الإنسان وإعمالها مكفولان أيضاً من خلال سبل الانتصاف شبه القضائية وغير القضائية. وجدير بالذكر أن مجموعة متزايدة من القواعد توجد حالياً كوسيلة لحماية الحريات الأساسية في هذا الإطار، مثل: الحق في تقديم شكاوى للجمعية التشريعية، وهو حق بالرغم من قيامه سابقاً أصبح معترَفاً به حالياً على الصعيد الدستوري (في المادة ٧١(٦) من القانون الأساسي)، وحق تقديم عرائض بموجب القانون ٩٤/٥/م المؤرخ ١ آب/أغسطس الذي أبقي عليه، فضلاً عن الحق في تقديم الشكاوى إلى لجنة مكافحة الفساد، وكان ذلك ممكناً أيضاً قبل إعادة التوحيد وعُزِّز كذلك بواسطة القانون الجديد المعني بقانون تلك اللجنة وسلطاتها (القانون ٢٠٠٠/١٠ المؤرخ ١٤ آب/أغسطس)، وأخيراً الشكاوى الإدارية التي أعاد صياغتها المرسوم بقانون ٩٩/٥٧/م المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر.

٨٠٩- وتم توسيع دور لجنة مكافحة الفساد وسلطاتها بوصفها أمينة مظالم. ولا تزال اللجنة تعزِّز حماية حقوق الأفراد وحرياتهم وتضمن مصالحهم وتضفي عليها الطابع الشرعي، وتكفل التزام ممارسة السلطات العامة بقواعد العدالة والمساواة والكفاءة، غير أن للجنة اليوم سلطات مستقلة للتحقيق الجنائي في نطاق نشاطها.

٨١٠- ونُشرت معاهدات حقوق الإنسان المنطبقة على نطاق واسع في السنوات الأخيرة. وصدر العهد باللغتين الرسميتين (الصينية والبرتغالية) ووُزِّع على السكان في شباط/فبراير ١٩٩٧ ونيسان/أبريل ١٩٩٩ وتموز/يوليه ٢٠٠١ وحزيران/يونيه ٢٠٠٢ وآب/أغسطس ٢٠٠٢.

٨١١- ووُزِّعت كذلك منشورات ونشرات تركز بالخصوص على حقوق الإنسان، مثل: الحقوق الأساسية (١٩٩٦ و٢٠٠٠ و٢٠٠١)، وحقوق الطفل (١٩٩٨ و٢٠٠١)، وحقوق الأسرة (١٩٩٨ و٢٠٠١ و٢٠٠٢)، وقانون العمل (١٩٩٨-٢٠٠١)، وحقوق الملكية (١٩٩٧)، وأهمية القانون بالنسبة إلى الأطفال/المراهقين (٢٠٠٠-٢٠٠٢)، ونظام المساعدة القانونية (١٩٩٧ و٢٠٠٢)، والنظام القانوني في مقاطعة ماكاو (١٩٩٧ و١٩٩٩-٢٠٠٢)، ونظام الضمان الاجتماعي (١٩٩٩ و٢٠٠٢).

٨١٢- وفي أيار/مايو ٢٠٠١، جمّعت الجمعية التشريعية ونشرت أهم القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان الأساسية، مثل حرية تكوين الجمعيات، والإطار القانوني للسياسات الأسرية، والعمالة وحقوق العمل، وحرية التعبير والحرية الدينية.

٨١٣- واتخذت حكومة مقاطعة ماكاو تدابير أخرى تهدف إلى تعزيز الإعلام بشأن الحقوق الأساسية ووعي الجمهور بها داخل المجتمعات المحلية وفي الأنشطة المدرسية، لا فقط عن طريق وسائط الإعلام بل كذلك بواسطة المسابقات والاستقصاءات والبرامج التفاعلية، فضلاً عن موقع الحكومة على الشبكة العالمية للإنترنت والصحافة الرسمية وجمع التشريعات على قرص مدمج، (باللغتين الرسميتين وبالإنكليزية على السواء).

٨١٤- ويمكـــن لمن يهمّه الأمر الاطلاع، في موقع الشبكة السالف الذكر، على نصوص معاهدات دولية شتى، وعلى القوانين الوطنية المنطبقة، والقانون الأساسي وجميع القوانين الرئيسية للمقاطعة (مثل القانون المدني والقانون الجنائي وقانون الإجراءات المدنية وقانون الإجراءات الجنائية).

٨١٥- وخـــلال الســـنوات القليلة الماضية، أدّت وسائط الإعلام دورا حيويا في المجتمعات المحلية وذلك بتنظيم حملات توعية تستهدف بالخصوص أكبر مجموعة عرقية (المجموعة الصينية) بهدف تمكينها من المعلومات الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان الأساسية وتوضيح النظام القانوني الجاري العمل به في المقاطعة.

## المادة ٣

## تساوي الرجل والمرأة في الحقوق

٨١٦- تحظر المادة ٢٥ من القانون الأساسي، مثلما أسلفنا، جميع أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس نوع الجنس. وإضافة إلى ذلك، تقضي المادة ٣٨(٢) من القانون الأساسي تحديدا بحماية الحقوق الشرعية للمرأة ومصالحها. وعلاوة على ذلك، صيغ النظام القانوني، بوصفه نظاما قانونيا مدنيا، استناداً إلى مبادئ إيجابية تؤكد محتواه، مثل المساواة.

٨١٧- وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، يوجد العديد من المعاهدات الدولية المنطبقة في مقاطعة ماكاو، منها على سبيل المثال اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم لعام ١٩٦٠، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٥، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩، والاتفاقية بشأن مساواة العمال والعاملات في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية لعام ١٩٥١ (منظمة العمل الدولية، الاتفاقيـــة رقم ١٠٠) والاتفاقية بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة لعام ١٩٥٨ (منظمة العمل الدولية، الاتفاقية رقم ١١١).

٨١٨- ولا يمـــيِّز القانون المدني بين الرجال والنساء فيما يتعلق بالشخصية والقدرة القانونيتين، ولا سيما فيما يتعلق بالزواج والوضع العائلي، والقدرة على التملُّك، والحق في إبرام العقود والحق في الميراث.

٨١٩- كما تشكل المساواة بين الجنسين أحد المبادئ الرئيسية للنظام التعليمي في مقاطعة ماكاو، الذي يُضمن الالتحاق به على قدم المساواة بين النساء والرجال.

٨٢٠- وفـــيما يتعلق بقوانين العمل بصفة خاصة، توجد مجموعة قواعد تنص على تدابير مناهضة للتمييز (منع ومكافحـــة التميـــيز) وتنص على وجوب معاملة جميع العمال بالتساوي دون أي تمييز بين الجنسين أو غيره من أشكال التمييز الأخرى. ويغطي هذا المبدأ من مبادئ عدم التمييز التساوي في فرص العمل، والمعاملة المتساوية في موقـــع العمل، والمساواة في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية، والمساواة في تلقي التدريب المهني. وستتم معالجة هذه المسألة بإسهاب في هذا التقرير عند الخوض في المادتين ٦ و٧.

٨٢١- وجدير بالذكر أن المعاملة التفضيلية بهدف تصحيح أوجه اللامساواة مقبولة عن طريق سن أحكام خاصة على أساس وجوب إثبات الأفضلية لأحد الجنسين (المادة ٣٤(٣) من قانون علاقات العمل والقانون بمرسوم ٨٩/٢٤/م المؤرخ ٣ نيسان/أبريل).

٨٢٢- وفيما يتعلق بقوانين الهجرة، لا توجد أحكام قانونية يمكن أن تعتبر تمييزية ضد النساء. فالنساء والرجال متساوون في الحقوق والواجبات ولا تفرض قيود على دخولهم مقاطعة ماكاو أو مغادرتهم لها.

## المادة ٤

## إخضاع الحقوق المكفولة في العهد للقيود الجائزة بموجب القانون

٨٢٣- الحكومة المركزية مسؤولة، بموجب المادة ١٤ من القانون الأساسي، عن الدفاع عن مقاطة ماكاو في حين أن حكومة المقاطعة مسؤولة عن صيانة النظام العام في المقاطعة.

٨٢٤- وإذا قررت اللجنة الدائمة التابعة للمؤتمر الشعبي الوطني إعلان حالة حرب أو قرّرت، بسبب اضطرابات داخل المقاطعة تهدد الوحدة أو الأمن الوطنيين وتتجاوز قدرة حكومة المقاطعة، اعتبار أن المنطقة في حالة طوارئ يمكن للحكومة المركزية أن تصدر أمراً بتطبيق القوانين الوطنية ذات الصلة على المقاطعة (المادة ١٨(٤) من القانون الأساسي).

٨٢٥- وبموجب قانون الأمن الداخلي، وهو القانون ٢٠٠٢/٩ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر، يمكن القبول باتخاذ تدابير ذات طابع استثنائي يُحتمل تقييدها لبعض الحريات المدنية، وذلك دون الإخلال بالمادة ٤٠ من القانون الأساسي وبالتالي بالمادة ٤ من العهد.

٨٢٦- ويسمح نظام الحماية المدنية، الذي ينص عليه القانون بمرسوم ٩٢/٧٢/م المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر، على النحو الذي عدّله به التنظيم الإداري ٢٠٠٢/٣٢ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر، باتخاذ إجراءات طوارئ عند وجود حالات خطيرة أو حوادث خطرة، أو كوارث بجميع أنواعها. وينبغي لجميع الإجراءات المقيّدة المحتملة أن تراعي قواعد الضرورة والتناسب والاستنساب لبلوغ الهدف المتوخّى والالتزام بالمبادئ العامة التي يحددها القانون.

## المادة ٥

## القيود المفروضة على الحقوق التي يعترف بها العهد

٨٢٧- يضمن النظام القانوني لمقاطعة ماكاو عددا من الحقوق والحريات الفردية. ولا يمكن اتخاذ تدابير استثنائية إلا في الحدود التي تستلزمها قطعاً حالة معينة ووفقاً للقانون.

٨٢٨- وتجدد المادة ٤٠ من القانون الأساسي تأكيد تطبيق العهد، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فضلاً عن اتفاقيات منظمة العمل الدولية في مقاطعة ماكاو. وتقضي المادة ٤٠ بأن ينص القانون على

أيـــة قـــيود تتعلق بالحقوق والحريات التي يتمتع بها المقيمون في المقاطعة وبألا تتعارض هذه القيود مع المعاهدات السالفة الذكر.

**المادة ٦**

**الحق في العمل**

**ألف- الإطار القانوني**

٨٢٩- تقضـــي المـــادة ٣٥ من القانون الأساسي بأن "يتمتع السكان المقيمون في ماكاو بحرية اختيار مهنتهم وعملهم".

٨٣٠- وحكومـــة مقاطعة ماكاو مسؤولة عن تنفيذ السياسات الساعية لتحقيق النمو الاقتصادي وتهدف لايجاد توازن عادل بين أطراف العمل (المادتان ١١٤ و١١٥ من القانون الأساسي).

٨٣١- وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، فإن القوانين الرئيسية الثلاثة المتعلقة بالعمل هي: المرسوم بقانون ٨٩/٢٤/م المؤرخ ٣ نيسان/أبريل، الذي يحكم علاقات العمل؛ المرسوم بقانون ٩٥/٥٢/م المؤرخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر، الذي ينص على قانون المساواة في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية، والقانون ٩٨/٤/م المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه، الذي يحدد الإطار القانوني للتوظيف وعلاقات العمل.

٨٣٢- وجديـــر بالذكـــر أن حكومة مقاطعة ماكاو تقوم حالياً بإدخال عدد من الإصلاحات القانونية في هذا المجـــال، مـــثل: النظام الإجرائي القانوني لتسوية منازعات العمل، ونظام العمالة الوافدة، ونظام علاقات العمل والتنظـــيمات المتعلقة بسلامة العمل وظروفه الصحية. ويهدف التشريع الجديد إلى تحسين علاقات العمل وظروفه وكذلك تحديد نظام للحد الأدنى للأجور.

٨٣٣- ويحكم العمل في القطاع العام قانون موظفي الإدارة العامة، وهو المرسوم بقانون ٨٩/٨٧/م المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر بصيغته المنقحة الأخيرة، وهو قيد التعديل.

٨٣٤- وإضـــافة إلى اتفاقـــية منظمة العمل الدولية رقم ١١١ المشار إليها أعلاه، تطبق أيضاً في مقاطعة ماكاو اتفاقية سياسة العمالة لعام ١٩٦٤ (الاتفاقية رقم ١٢٢).

**باء - العمالة، والبطالة والعمالة الناقصة**

٨٣٥- يعـــود ارتفاع البطالة بعد عام ١٩٩٨ أساساً إلى الأزمة المالية الآسيوية، إلى جانب الحاجة إلى التكيف الهيكـــلي في القطـــاع الاقتصادي، وهما عاملان زادا في الطلب على القوة العاملة المتخصصة في قطاع الخدمات. وكنتـــيجة لذلك، لوحظ تباطؤ في الاقتصاد والعمالة على السواء، نتجت عنه خسائر في فرص العمل في القطاع الثانوي.

**معدلات العمالة والبطالة ونقص العمالة**

| المعدلات | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ |
|---|---|---|---|---|
| النسبة المئوية للنشاط | ٦٥,٥ | ٦٤,٣ | ٦٤,٨ | ٦٢,٣ |
| ذكور | ٧٦,٤ | ٧٤,٦ | ٧٤,٧ | ٧٠,٦ |
| إناث | ٥٦,١ | ٥٥,٣ | ٥٦,٢ | ٥٥,١ |
| النسبة المئوية للبطالة | ٦,٣ | ٦,٨ | ٦,٤ | ٦,٣ |
| ذكور | ٨,٠ | ٨,٦ | ٨,١ | ٧,٩ |
| إناث | ٤,٤ | ٤,٦ | ٤,٤ | ٤,٥ |
| النسبة المئوية لنقص العمالة | ١,٣ | ٣,٠ | ٣,٦ | ٣,٤ |

*المصدر*: دراسة استقصائية عن العمالة، إدارة الإحصاء والتعداد.

٨٣٦- وساهمت الأسباب السالفة الذكر في ارتفاع نقص العمالة، بسبب عدم إمكانية تخصيص فرص عمل وفقاً لمؤهلات العمّال.

٨٣٧- وتبعاً لذلك، اعتمدت حكومة مقاطعة ماكاو تدابير وبرامج جديدة للنهوض بارتقاء العمال مثل العمال الأكفاء وتحديث التدريب المهني والتقني بغية تجاوز ذلك المنحى ومواجهة الاحتياجات الجديدة للسوق. ولوحظت مؤشرات الانتعاش الاقتصادي خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ أصلاً كنتيجة إيجابية ولّدتها تلك التدابير.

٨٣٨- ويـــنص القانون ٩٨/٤/م، المشار إليه أعلاه، على أن لجميع العمال في مقاطعة ماكاو الحق في أجر وفقاً لطبيعة عملهم ونوعيته وكميته، وفي تلقّي أجر عن عمل ذي قيمة متساوية، وفي ظروف عمل صحية وآمنة، وفي قدر أدنى من الساعات التي تحدد ليوم عمل، وفي عطلة أسبوعية وعطل دورية مدفوعة الأجر، فضلاً عن الحق في الحصول على مكافأة مقابل العمل في الأعياد المحلية، وفي الانضمام إلى رابطات تمثل مصالحهم (المادة ٥).

٨٣٩- وتقضـــي التشريعات بتقديم المساعدة في حالة المرض أو الحمل، والتأمين ضد حوادث العمل والأمراض المهنية لفائدة العمال غير المقيمين (المادتان ١٥ و٣٧ من المرسوم بقانون ٨٩/٢٤/م).

٨٤٠- وفي هـــذا الإطـــار، ينبغي الإشارة إلى أن اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن المساواة بين العمال المحليين والأجانب فيما يتعلق بالتعويض عن إصابات العمل (الاتفاقية رقم ١٩ لعام ١٩٢٥) تنطبق في مقاطعة ماكاو.

**التطور التدريجي لعدد العمال غير المقيمين**

| السنة | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ |
|---|---|---|---|---|
| الوافدون | ٩ ٩٨٨ | ٧ ٣٣٤ | ٧ ٥٤٢ | ٧ ٧٢٠ |
| المغادرون | ٩ ٨١٨ | ١٢ ٢٩٦ | ٨ ٨٣٨ | ١٠ ١٨٥ |
| الرصيد | ٣٢ ١٨٣ | ٢٧ ٢٢١ | ٢٥ ٩٢٥ | ٢٣ ٤٦٠ |
| معدل النمو السنوي (النسبة المئوية) | +٠,٥ | -١٥,٤ | -٤,٨ | -٩,٥ |

*المصدر*: إحصاءات ديموغرافية، إدارة الإحصاء والتعداد.

**السكان العاملون حسب نوع الجنس والجنسية**

| ٢٠٠١ | المجموع | الصينيون | | البرتغاليون | | الفلبينيون | | البريطانيون | | جنسيات أخرى | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ذكور وإناث | ٢٠٢ ٨٠٧ | ١٨١ ٧٢٥ | ٪٨٩,٦٠ | ١٤ ٨٨١ | ٪٧,٣٤ | ٤ ٤٥٧ | ٪٢,٢٠ | ٤٩٧ | ٪٠,٢٥ | ١ ٢٤٧ | ٪٠,٦١ |
| ذكور | ١٠٦ ٧٤٩ | ٩٥ ٩٠٢ | ٪٨٩,٨٤ | ٨ ٠٣٠ | ٪٧,٥٢ | ١ ٧٨٣ | ٪١,٦٧ | ٢٨٢ | ٪٠,٢٦ | ٧٥٢ | ٪٠,٧٠ |
| إناث | ٩٦ ٠٥٨ | ٨٥ ٨٢٣ | ٪٨٩,٣٤ | ٦ ٨٥١ | ٪٧,١٣ | ٢ ٦٧٤ | ٪٢,٧٨ | ٢١٥ | ٪٠,٢٢ | ٤٩٥ | ٪٠,٥٢ |

*المصدر*: الدراسة الاستقصائية عن العمالة لعام ٢٠٠١، إدارة الإحصاء والتعداد.

## جيم – سياسات وتدابير العمالة الرئيسية الرامية إلى كفالة الحق في العمل

### النهوض بالعمالة

٨٤١- وإدارة العمل والعمالة هي الجهة المسؤولة عن تنفيذ سياسات وتدابير العمالة، التي تهدف إلى النهوض بتوزيع فرص العمل وتوفير مناخ سوق مستقرة/تنافسية. والهدف الأساسي للوزارة هو تناول معدلات البطالة الواسعة الانتشار والاستجابة للاحتياجات الحالية لسوق العمل.

٨٤٢- ويجري التركيز، استجابة للشواغل الملحة، على توظيف الشباب، وتدني مستويات الأجور، والتأهيل وإعادة التأهيل في القطاعين التعليمي والتقني.

٨٤٣- ولأداء هذه المهمة، توفر الإدارة فئات مختلفة من الخدمات تنحى للاستجابة لاحتياجات السوق، بما يشمل خدمات التوجيه المهني وتدريب الفئات الفنية، وتنظيم حلقات عمل تتناول الصحة والسلامة الوظيفيتين، وتحسين تشريعات العمل، ومراكز العمل، ورصد علاقات العمل، وحلقات دراسية/ندوات وخدمات اجتماعية.

٨٤٤- وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠، صممت شعبة النهوض بالعمالة والعلاقات الوظيفية داخل الوزارة "الشباك الموحد" الجديد لمساعدة الباحثين عن عمل وجمع البيانات لإحالتها إلى معهد الرعاية الاجتماعية. ويتوخى هذا القسم استجابة أكثر كفاءة وأسرع للمترشحين للعمل والعاملين الذين يستفيدون من الرعاية الاجتماعية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، اعتمدت الوزارة "شهادة النوعية" التي تهدف إلى تحسين الخدمات مثل قيد الدوام.

٨٤٥- كما أنشأت الوزارة مركز فرص عمل يقدم خدمات مجانية لمساعدة الباحثين عن عمل وأصحاب العمل.

٨٤٦- ومن أهداف المركز المذكور مساعدة العاملين على إيجاد فرص عمل أفضل، وتعزيز الاتصالات (المقابلات) بين الشركات والباحثين عن عمل وتقديم معلومات وفقاً لاحتياجات سوق العمل. وفي عام ٢٠٠١، سُجل في المركز ما مجموعه ٤٩١ ٢٥ عرض عمل، و١٤٠ ٣٧ مقابلة لغرض التوظيف و٢٨٩ ١ حالة توظيف.

### دعم عمالة الفئات الضعيفة

٨٤٧- تشمل سياسات العمالة تدابير وحوافز تقنية ومالية للنهوض بالاندماج المهني للمعاقين في سوق العمالة إضافة إلى خلق فرص عمل بديلة، وبالخصوص، العمالة الذاتية، والتدريب السابق للممارسة المهنية، وإعادة التكيف مع العمل والعمالة المحمية (المادة ٢١ (٢) من المرسوم بقانون ٩٩/٣٣/م المؤرخ ١ تموز/يوليه).

٨٤٨- ومن أجل إعادة إدماج العاطلين عن العمل، من ذوي العاهات الجسدية والسلوكية، في المجتمع وفي قطاع العمل، يوفر صندوق الضمان الاجتماعي الدعم التقني والمالي للمؤسسات الخاصة.

٨٤٩- وفي هـذا الإطار، يجب الإشارة إلى أن مؤسستين خاصتين تتعهّدان بتلك الأنشطة وهما: مركز الرعاية الاجتماعية وحلقة العمل المحمية للمعاقين ومركز التدريب على الألعاب الأوليمبية الخاصة في ماكاو. ويقدم الأول التدريب المهني للمتخلفين عقلياً بدرجة معتدلة وللمعوقين جسدياً من كلا الجنسين الذين تتجاوز أعمارهم ١٦ عاما، في حين ينهض الثاني بالتدريب المحترف للمتخلفين عقلياً ذاتيي الدعم من الدرجتين الخفيفة والمتوسطة الذين تتجاوز أعمارهم ١٦ عاماً.

٨٥٠- وفي عام ٢٠٠٠، نظمت إدارة العمل والعمالة دورتها التدريبية الأولى لفائدة ١٠ عمال معاقين، أدمجوا في وقت لاحق في سوق العمل. وفي عام ٢٠٠١، نُظمت دورة أخرى لعشرة متدربين، لا يزالوا ينتظرون توظيفهم. وفي عام ٢٠٠٢، نظمت إدارة العمل والعمالة أربع دورات تدريبية استفاد منها ٤٠ متدرباً معاقاً. ولا تزال الدورات متواصلة.

٨٥١- كما يوفر للسجناء العمل والتدريب المهني، إلى جانب التعليم وإعادة التأهيل.

٨٥٢- وتنهض مؤسسات السجون بالتدريب الملائم والارتقاء بالسجناء مهنياً، في إطار سعيها لخلق وصيانة وتطوير قدرات السجين على القيام بنشاط يمكن أن ييسر إعادة إدماجه اجتماعياً (المادتان ٥١ و٥٦(١) من المرسوم بقانون ٩٤/٤٠/م المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه).

٨٥٣- ويتلقى جميع السجناء أجورا مقابل عملهم ودرجة تأهيلهم وفئة أدائهم.

## دال - برامج التدريب والتدريب المهني

٨٥٤- أنشئ النظام الأساسي للتدريب المهني بموجب القانون بمرسوم ٩٦/٥١/م المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر، باستحداث مجالات عمالة وتدريب جديدة بغية خلق فرص عمل أفضل والارتقاء بكفاءات العاملين الماهرين. وتتألف الفئات المستهدفة أساساً من المتدربين الشبان، والعاطلين والباحثين عن عمل.

٨٥٥- ويقدَّم التوجيه والتدريب المهنيان للجميع دون تمييز.

### القطاع الخاص

٨٥٦- في عام ٢٠٠١، نظم مركز التدريب المهني التابع لإدارة العمل والعمالة (مباشرة أو بالتعاون مع مؤسسات أخرى) ١٣٤ دورة تدريبية، سجل فيها ٣ ٢٢٤ متدرباً مما يمثل زيادة بنسبة ١٠٠ في المائة مقارنة بالسنة السابقة. وارتفاع عدد المتدربين يبرّره تنظيم دروس في الثقافة الصينية، تستهدف العاطلين.

٨٥٧- ونظمت إدارة العمل والعمالة ٢٠ دورة تدريبية داخل عدد من الشركات بهدف خلق مزيد من فرص العمل. وارتفع في إطار هذا البرنامج عدد المدرَّبين من ٤٥٨ متدرباً في عام ٢٠٠٠ إلى ١ ٦٩٣ متدرباً في عام ٢٠٠١.

**الحضور في مركز التدريب المهني في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١**

| مجموع عدد المتدربين | صيغ الدروس | مجموع عدد المتدربين | |
|---|---|---|---|
| | | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ |
| التدريب الأولي | تعلم (١٤-٢٤ عاماً) | ١١٣ | ١١٠ |
| الشبان والباحثون عن عمل لأول مرة | تأهيل | ٢٠ | ١٠ |
| التدريب المستديم | تحسين | ١١٧ | ٣١١ |
| (الشبان النشطون أو الكبار) | تحويل | ١ ٢٠١ | ٦٣٣ |
| | إجراءات تحويل في موقع العمل | ١١٣ | ٢٣٤ |
| | دروس في الثقافة الصينية | – | ١ ٣٢١ |
| | (عاطلون عمرهم ٤٠ عاماً فما فوق) | – | ٥١٥ |
| دورات نظمتها وزارة العمل والعمالة بالتعاون مع مؤسسات أخرى (المجموع) | | ١ ٥٦٤ | ٣ ٢٢٤ |
| دورات تدريبية داخل الشركات تنظم في مرافق مركز التدريب المهني. | | ٤٥٨ | ١ ٦٩٣ |
| المجموع | | ٢ ٠٢٢ | ٤ ٩١٧ |

*المصدر*: تقرير أنشطة ٢٠٠١، إدارة العمل والعمالة.

**القطاع العام**

٨٥٨- يحق لعمال القطاع العام أيضاً تلقّي التعليم والتدريب المستديمْين لتحسين كفاءاتهم وفعالياتهم لدى معالجة مطالب الجمهور المتزايدة.

٨٥٩- وتوفّر دائرة الإدارة العامة والخدمات العديد من البرامج التدريبية للعاملين في القطاع العام، تُقسم إلى التدريب الخاص، والتدريب اللغوي، والتدريب التقني والمهني. ويجري التدريب اللغوي أساساً في لغات الماندرين، والكانتونية والبرتغالية. ويُقسم التدريب التقني والمهني إلى المجالات التالية: نظم المعلومات والتنظيم وإدارة الموارد البشرية والإدارة والعلاقات العامة والاتصالات.

٨٦٠- كما توفّر وزارة السياحة بعض البرامج التدريبية المهنية التي تستهدف الطلاب والعاملين في القطاع السياحي بهدف تحسين نوعية الخدمات. ويمكن الحصول على المعلومات ذات الصلة على العنوان التالي: www.macautourism.gov.mo.

٨٦١- ويقدم معهد الدراسات السياحية لعامة الجمهور دورات تشمل برامج التدريب المهني بجميع فئاته. ويختص معهد التربية المهنية المستديمة بمواصلة ربط الصلة بالصناعات والمجتمعات المحلية. ويبلغ عدد المشاركين المحليين عادة، في هذه الفئة من الدورات، ٩٩ في المائة ويبلغ عدد المشاركين الوافدين من الخارج ١ في المائة، في حين تمثل مشاركة الذكور ٥٤ في المائة ومشاركة الإناث ٤٦ في المائة. ويمكن الحصول على المزيد من المعلومات على العنوان التالي: www.ift.edu.mo/mecats/index.htm.

٨٦٢- ولمعهد بوليتكنيك في مقاطعة ماكاو مركز للتعليم المستمر والمشاريع الخاصة، ينظم عددا من الدورات التدريبية. كما تُنظم العديد من الدورات كل من مدرسة الإدارة العامة، ومركز التدريب التابع لمدرسة الترجمة، ومدرسة العلوم الصحية ومدرسة التربية البدنية. ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات على العنوان التالي: www.imp.edu.mo.

## هاء - القيود المفروضة على الحق في العمل

### المساواة بين الجنسين

٨٦٣- مثلما أسلفنا، لا توجد في القوانين الجارية في مقاطعة ماكاو قيود، على الحقّ في العمل والعمالة والتدريب المهني. وقد أُدخلت تحسينات تشريعية خلال السنوات القليلة الماضية.

٨٦٤- ويقر قانون العمل، في القطاعين العام والخاص، صراحة بالمساواة في معاملة جميع العمال دون تمييز قائم على أساس نوع الجنس أو الوضع العائلي أو الحالة الأسرية أو الحصول على فرص العمل والمعاملة في موقع العمل، وإقرار عدم وجود تمييز مباشر أو غير مباشر ضد النساء، ومبدأ المساواة في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية.

٨٦٥- وعُزِّزت هذه المبادئ في وقت لاحق باعتماد قانون التساوي في الفـــرص والتساوي في المعاملة، وهو المرسوم بقانون ٥٢/٩٥/م المؤرخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر. وينص هذا القانون صراحة على الحق في عدم التعرض للتمييز على أســـاس نـــوع الجنس (المادة ٤)، والتساوي في الحق العمل (المادة ٥)، والتساوي في الفرص وفي تلقي التدريب المهني والتســـاوي في المعاملـــة في مكـــان العمل (المادة ٦)، والتساوي في الأجور عن عمل ذي قيمة متساوية (المادة ٩)، والتساوي في فرص العمل (المادة ١٠).

٨٦٦- كمـــا ينص الإطار القانوني للعمالة وحقوق العمل على الحاجة إلى الالتزام بمبادئ عدم التمييز وتساوي الأجور وتساوي المعاملة في مكان العمل.

### السكان العاملون حسب نوع الجنس والسن

| الأعوام | نوع الجنس | السكان العاملون (بالآلاف) | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | المجموع | السنّ | | | | | |
| | | | ١٤-٢٤ | ٢٥-٣٤ | ٣٥-٤٤ | ٤٥-٥٤ | ٥٥-٦٤ | ٦٥ فما فوق |
| ١٩٩٩ | ذكور وإناث | ١٩٦,١ | ٢٤,٧ | ٥٥,٨ | ٦٨,٢ | ٣٥,٧ | ٨,٩ | ٢,٧ |
| | ذكور | ١٠٤,٢ | ٩,٣ | ٢٥,٧ | ٣٨,٨ | ٢٢,٠ | ٦,٤ | ٢,٠ |
| | إناث | ٩٢,٠ | ١٥,٥ | ٣٠,١ | ٢٩,٤ | ١٣,٨ | ٢,٤ | ٠,٨ |
| ٢٠٠٠ | ذكور وإناث | ١٩٥,٣ | ٢٣,٠ | ٥٤,٤ | ٦٨,٣ | ٣٨,٢ | ٩,٠ | ٢,٤ |
| | ذكور | ١٠٣,٢ | ٩,١ | ٢٥,٢ | ٣٧,٤ | ٢٣,٥ | ٦,٣ | ١,٧ |
| | إناث | ٩٢,١ | ١٣,٩ | ٢٩,٢ | ٣٠,٩ | ١٤,٧ | ٢,٧ | ٠,٧ |
| ٢٠٠١ | ذكور وإناث | ٢٠٢,٨ | ٢٤,٣ | ٥٣,٦ | ٧٦,١ | ٤٣,٥ | ١٠,٦ | ٣,٨ |
| | ذكور | ١٠٦,٧ | ٩,٧ | ٢٤,٣ | ٣٦,٤ | ٢٦,٠ | ٧,٤ | ٢,٨ |
| | إناث | ٩٦,١ | ١٤,٥ | ٢٩,٣ | ٣٠,٧ | ١٧,٥ | ٣,٢ | ٠,٩ |
| ٢٠٠٢ | ذكور وإناث | ٢٠٠,٦ | ٢١,٧ | ٥١,٢ | ٦٥,٧ | ٤٦,٤ | ١٢,٤ | ٣,٢ |
| | ذكور | ١٠٤,١ | ٨,٨ | ٢٣,٢ | ٣٤,٣ | ٢٧,١ | ٨,٤ | ٢,٣ |
| | إناث | ٩٦,٥ | ١٢,٩ | ٢٨,١ | ٣١,٥ | ١٩,٣ | ٤,٠ | ٠,٩ |

*المصدر*: الدراسة الاستقصائية عن العمالة، إدارة الإحصاء والتعداد.

**العاطلون عن العمل حسب نوع الجنس والعمر**

| الأعوام | نوع الجنس | السكان العاملون (بالآلاف) | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | السنّ | | | | | | |
| | | المجموع | ١٤-٢٤ | ٢٥-٣٤ | ٣٥-٤٤ | ٤٥-٥٤ | ٥٥-٦٤ | ٦٥ فما فوق |
| ١٩٩٩ | ذكور وإناث | ١٣,٢ | ٣,٢ | ٢,٩ | ٤,٤ | ٢,٢ | ٠,٥ | ٠,١ |
| | ذكور | ٩,١ | ٢,٠ | ١,٨ | ٣,٢ | ١,٧ | ٠,٣ | ٠,١ |
| | إناث | ٤,٢ | ١,٢ | ١,١ | ١,٣ | ٠,٤ | ٠,٢ | – |
| ٢٠٠٠ | ذكور وإناث | ١٤,٢ | ٢,٧ | ٢,٨ | ٥,٢ | ٢,٩ | ٠,٥ | ٠,١ |
| | ذكور | ٩,٨ | ١,٧ | ١,٧ | ٣,٨ | ٢,٢ | ٠,٤ | ٠,١ |
| | إناث | ٤,٤ | ١,١ | ١,١ | ١,٥ | ٠,٧ | ٠,١ | – |
| ٢٠٠١ | ذكور وإناث | ١٣,٩ | ٢,٧ | ٢,٧ | ٤,٩ | ٣,٠ | ٠,٥ | – |
| | ذكور | ٩,٤ | ١,٧ | ١,٧ | ٣,١ | ٢,٥ | ٠,٤ | – |
| | إناث | ٤,٥ | ١,٠ | ١,٠ | ١,٨ | ٠,٥ | ٠,١ | – |
| ٢٠٠٢ | ذكور وإناث | ١٣,٤ | ٢,٧ | ٢,٣ | ٤,٥ | ٣,١ | ٠,٨ | – |
| | ذكور | ٨,٩ | ١,٧ | ١,٥ | ٢,٩ | ٢,٢ | ٠,٦ | – |
| | إناث | ٤,٥ | ١,٠ | ٠,٥ | ١,٦ | ٠,٩ | ٠,٢ | – |

*المصدر*: الدراسة الاستقصائية عن العمالة، إدارة الإحصاء والتعداد.

٨٦٧- وتوخيا لمكافحة حالات التمييز في مكان العمل، طورت إدارة العمل والعمالة آليات عديدة مثل حملات التوعـــية والرصد. والإدارة مسؤولة عن تأمين تطابق علاقات العمل مع القانون وعن حماية حقوق العمال (المادة ١٦ من المرسوم بقانون ٩٥/٥٢/م).

٨٦٨- ويحـــق لجمـــيع العمال تقديم شكاوى لدى إدارة العمل والعمالة بموجب المادة ١٦ من المرسوم بقانون السابق الذكر. ولم تُقدَّم أي شكوى بسبب التعرض للتمييز.

**التمييز الإيجابي**

٨٦٩- تنص المادة ٣٨(٢) و(٣) من القانون الأساسي بوضوح على الاعتراف بحاجة فئات معينة من السكان، مثل النساء والقاصرين والمعاقين، إلى حماية خاصة.

٨٧٠- والمعاملة التفضيلية لفائدة النساء والقاصرين والمعاقين مسموح بها توخيا لجبر الأضرار الناتجة عن التفاوت أو حالات التعسف المفروضة بحكم الواقع.

٨٧١- وفي هذا الإطار، تحظر تشريعات العمالة أو تحد من بعض أنشطة العمل التي يمكن أن تهدد (أو تولد خطراً محتملاً) للنماء البدني أو الروحي أو الأخلاقي للقاصرين (المادتان ٣٥ و٤٠ من المرسوم بقانون ٨٩/٢٤/م) أو ظروف الحمل أو الولادة لدى النساء (المادة ٣٤(٣) من المرسوم بقانون ٨٩/٢٤/م والمادة ٥(٢) من القانون ٩٨/٤/م).

٨٧٢- كما ينص قانون المساواة في الفرص والمساواة في المعاملة على أحكام محددة لفائدة النساء تتعلق بالحمل أو الولادة للحد من بعض فئات العمل أو حظرها، إذا كانت تشكل خطراً محتملاً على صحتهن (المادة ٨).

٨٧٣- ودون الإخلال بسُبل الانتصاف القضائية، يمكن لإدارة العمل والعمالة، في صورة ثبت انتهاك الأحكام السالفة الذكر، أن تُغرّم أصحاب العمل بمبلغ أقصاه ٥٠٠ ١٢ باتاكا ماكاوية عن كل عامل لكل مخالفة (المادة ٥٠ من المرسوم بقانون ٨٩/٢٤/م والمادة ١٥ من المرسوم بقانون ٩٥/٥٢/م).

## المادة ٧
## الحق في التمتع بشروط عمل عادلة وملائمة

### ألف - الإطار القانوني

٨٧٤- تُطبَّق جميع اتفاقيات منظمة العمل الدولية التالية في مقاطعة ماكاو:

- اتفاقية تطبيق الراحة الأسبوعية في المنشآت الصناعية لعام ١٩٢١ (رقم ١٤)؛
- الاتفاقية بشأن تفتيش العمل في الصناعة والتجارة لعام ١٩٤٧ (رقم ٨١)؛
- الاتفاقية بشأن مساواة العمال والعاملات في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية لعام ١٩٥١ (رقم ١٠٠)؛
- الاتفاقية بشأن الراحة الأسبوعية في التجارة والمكاتب لعام ١٩٥٧ (رقم ١٠٦)؛
- اتفاقية السلامة والصحة المهنيتين وبيئة العمل لعام ١٩٨١ (رقم ١٥٥).

٨٧٥- ويوجد في مقاطعة ماكاو العديد من الصكوك القانونية التي تنص على نظام الشروط الدنيا للصحة والسلامة المهنيتين، منها التنظيمات المتعلقة بالصحة والسلامة في مواقع العمل الصناعية (المرسوم بقانون ٨٢/٥٧/م المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر)، والقوانين المتعلقة بالصحة والسلامة في المنشآت التجارية والمكاتب والخدمات (المرسوم بقانون ٨٩/٣٧/م المؤرخ ٢٢ أيار/مايو)، والتنظيمات المتعلقة بالصحة والسلامة في عمليات التشييد المدني (القانون بالمرسوم ٩١/٤٤/م المؤرخ ١٩ تموز/يوليه)، واللوائح المتعلقة بالضجيج المهني (المرسوم بقانون ٩٣/٣٤/م المؤرخ ١٢ تموز/يوليه).

٨٧٦- وينبغي الإشارة في هذا الإطار إلى المرسوم بقانون ٩٥/٤٠/م المؤرخ ١٤ آب/أغسطس، الذي يتضمّن الحق في الحصول على تعويضات عن الأضرار الناجمة عن حوادث العمل والأمراض المهنية.

٨٧٧- وتُشكل هذه القوانين إطاراً يتمتع فيه جميع العمال بشروط عمل صحية وسليمة وتتضمن مسؤولية أصحاب العمل عن إدارة المخاطر في مكان العمل، على أساس مجموعة من الحوافز والجزاءات.

٨٧٨- ويرد مبدأ التمتع بشروط العمل الدنيا في المادة ١٤ من القانون بشأن علاقات العمل (المرسوم بقانون ٨٩/٢٤/م) وفي المادة ٥(١)(ج) من الإطار القانوني للعمالة وحقوق اليد العاملة.

٨٧٩- وشعبة تفتيش العمل التابعة لإدارة العمل والعمالة مسؤولة عن تنفيذ الأحكام القانونية المتعلقة بالصحة والسلامة المهنيتين المشار إليها أعلاه. وتتولى هذه الشعبة وشعبة الصحة والسلامة التابعة للإدارة القيام بعمليات تفتيش منتظمة ولها سلطة فرض غرامات عند انتهاك القانون.

## باء - معلومات تتعلق بالأجور

### تحديد الأجور

٨٨٠- تُضبط الرواتب في القطاع العام وفقاً لمؤشر يُحدّد المكافأة لكل فئة من الفئات المهنية. والراتب الشهري الأدنى هو ٠٠٠ ٥ باتاكا.

٨٨١- ولا توجد في القطاع الخاص خطة للأجر الأدنى القانوني. واستناداً إلى القانون بشأن علاقات العمل في القطاع الخاص، تُحدد الأجور بموجب اتفاق بين صاحب العمل والعامل (المادة ٢٧ من المرسوم بقانون ٨٩/٢٤/م).

٨٨٢- غير أن المادة ٢٥ من القانون السالف الذكر تنص على المبدأ العام للأجر المنصف، ويعني ذلك أن حرية التعاقد يحددها تعريفها وحسابها وامتثالها لمعايير حسن النية.

٨٨٣- ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن أحد أهداف التنقيح الحالي لتشريعات العمالة هو اعتماد نظام أجر أدنى.

٨٨٤- ويرد بوضوح مبدأ المساواة في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية في تشريعات العمل في مقاطعة ماكاو، في القطاعين العام والخاص على السواء.

٨٨٥- ولا توجد معلومات إحصائية بشأن توزيع الدخل في القطاعين العام والخاص. وتدلّ البيانات الصادرة عن إدارة الإحصاء والتعداد أن متوسط مكافأة العاملين (ذكوراً/إناثاً) كان ٢٢١ ٥ باتاكا شهرياً عام ١٩٩٧ و٧٧٢ ٤ باتاكا عام ٢٠٠٢. وكان متوسط مكافأة العاملين في القطاع العام خلال الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٢ بمقدار ٦٤٣ ١٤ باتاكا.

## جيم- الصحة والسلامة في العمل

٨٨٦- سُنّت، مثلما أسلفنا، تشريعات للنهوض بشروط الصحة والسلامة في العمل، في حين اعتُمدت تدابير عملية لكفالتها.

٨٨٧- ومن المهام الأخرى التي تضطلع بها إدارة العمل والعمالة اتخاذ تدابير وقائية للحيلولة دون الإصابة بأمراض ووقوع حوادث ناتجة عن العمل، وذلك أساساً بالتعليم والتدريب وتعميم القواعد الدنيا لدى العاملين وأصحاب العمل.

٨٨٨- وإضافة إلى ذلك، فإنه بإمكان إدارة العمل والعمالة، في نطاق صلاحياتها لتفتيش العمل، أن تأخذ عينات من أية مادة من المواد في موقع العمل، وأمر العمال بالخضوع لفحص طبي في الدائرة الطبية التابعة لإدارة العمل والعمالة، وإعداد تقارير عن السلامة وإصدار الشهادات.

٨٨٩- ورغم ارتفاع عدد ضحايا الحوادث والأمراض الناتجة عن العمل خلال العشر سنوات الأخيرة (٣٥,٣ في المائة)، يمكن أن نلاحظ أن الزيادة في الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠١ لم تتجاوز ٢,٤ في المائة، وفي ذلك دليل على حدوث تحسّن هام في ظروف العمل. ومن جهة أخرى، انخفض عدد الوفيات انخفاضاً شديداً في الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠١.

**الحوادث والأمراض الناتجة عن العمل**

| الحوادث سنوياً | ١٩٩٧ | ٢٠٠١ | ٢٠٠١/١٩٩١ (٪) | ٢٠٠١/١٩٩٧ (٪) |
|---|---|---|---|---|
| ضحايا الحوادث الناتجة عن العمل | ٣ ٥٦٧ | ٣ ٦٥١ | +٣٥,٣ | +٢,٤ |
| الحوادث القاتلة | ٨ | ٦ | -٥٠,٠ | -٢٥,٠ |
| الأمراض المهنية | – | – | – | – |

*المصدر*: إدارة العمل والعمالة، ٢٠٠٢.

## دال – مبدأ التساوي في فرص الترقّي

٨٩٠- لا تقوم الترقية إلا على نتائج تقييم يُجرى على أساس نوعية الكفاءة وخبرة العامل.

٨٩١- ويضمَن القانون بشأن التدريب التقني والمهني بوضوح (المادة ٤(أ) من المرسوم بقانون ٩٦/٥١/م المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر) المساواة في الالتحاق بالدروس والدورات التدريبية المهنية.

٨٩٢- وفي القطاع العام، يُطوَّر أيضاً مبدأ المساواة في الفرص على أساس وجوب أن يُشكل القطاع العام مثلاً يقتدي به القطاع الخاص في اتخاذ الإجراءات الإيجابية.

## هـاء- الحق في التمتع بأيام عطل دورية وفي أوقات الفراغ وفي التحديد المعقول لساعات العمل، وفي الإجازات الدورية المدفوعة الأجر، وكذلك في المكافأة عن أيام العطل الرسمية

٨٩٣- حُدِّدت أيضا فترة الدوام اليومية في القطاع الخاص بثماني ساعات وفترة الدوام الأسبوعية بـ ٤٨ ساعة، في حين يتعين على الموظفين الحكوميين في القطاع العام العمل ٣٦ ساعة أسبوعياً، وما لا يقل عن سبع ساعات يومياً.

٨٩٤- وفي القطاع الخاص، يحق للعمال التمتع بيوم راحة أسبوعي بعد سبعة أيام عمل دون فقدان الأجر، في حين يُمنح يوما راحة أسبوعية في القطاع العام.

٨٩٥- وفي القطاع الخاص، يحق للعمال التمتع بإجازة سنوية مدتها ستة أيام عمل وإجازة سنوية مدفوعة الأجر لا تقل عن ستة أيام عمل. كما يتمتعون بعشرة أيام عطل قانونية سنوياً. وفي القطاع العام، يحق للعمال التمتع بإجازة سنوية لفترة ٢٢ يوم عمل وإجازة مدفوعة الأجر بمبلغ يساوي المكافأة التي تتطابق مع وظيفة العامل.

## المادة ٨
## الحق في الانضمام إلى النقابات

٨٩٦- ينص القانون الأساسي لمقاطعة ماكاو صراحة على حق المقيمين وحريتهم في تكوين النقابات والانضمام إليها، إضافة إلى الحق في الإضراب (المادة ٢٧).

٨٩٧- وللعمال حرية تكوين رابطات أو الانضمام إليها. وفي الواقع، تُشكل رابطات العمال منذ عهد بعيد مجموعة نشطة داخل مجتمع ماكاو، وهي تعمل سياسياً وتُدافع عن مصالح الطبقة العاملة. ويوجد في مقاطعة ماكاو ٧٩ رابطة عمالية تعمل في مجال الأنشطة النقابية؛ ٥ منها رابطات لموظفي الخدمة المدنية.

٨٩٨- ويُنظم حرية تكوين الجمعيات القانون ٩٩/٢/م المؤرخ ٩ آب/أغسطس. ولأي فئة من الأشخاص أن تكوّن جمعية دون الحاجة إلى إذن، طالما كان هدفها لا يرمي إلى ترويج العنف أو إلى انتهاك القانون الجنائي، أو يتعارض مع النظام العام.

٨٩٩- ولا توجد بيانات تتعلق بعدد أعضاء الجمعيات. لكن ينبغي التنويه بتشكيل ثماني رابطات عمل عقب إنشاء مقاطعة ماكاو، كُوِّنت ستّ منها خلال عام ٢٠٠٢.

٩٠٠- كما يُعترف بالحق في المفاوضة الجماعية. وفي الواقع، فإن لممثلي العاملين والرابطات العمالية مقعداً في اللجنة الدائمة المعنية بالشؤون الاجتماعية، وهي اللجنة الاستشارية لدى حكومة مقاطعة ماكاو المكلفة بتعزيز الحوار بين أطراف العمل، وبالتنمية الاجتماعية. وتقدم تلك الهيئة المشورة بشأن السياسات الاجتماعية والعمالية، وبالخصوص ما يتعلق منها بالرواتب ونظام العمل واستراتيجيات العمالة والضمان الاجتماعي.

٩٠١- وتنطبق في مقاطعة ماكاو اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحرية النقابية وحماية الحق في التنظيم النقابي لعام ١٩٤٢ (الاتفاقية رقم ٨٧) واتفاقية تطبيق مبادئ حق التنظيم والمفاوضة الجماعية لعام ١٩٤٩ (الاتفاقية رقم ٩٨).

٩٠٢- ولا يوجد أي تمييز ضد أعضاء رابطات العمل أو ضد الراغبين في الانضمام إليها ولا توضع قيود على ممارسة الحقوق التي تتضمنها تشريعات مقاطعة ماكاو.

٩٠٣- وتعتبر القيود أو التدابير التعسفية التي تتعلق بممارسة الحق في الإضراب من جانب أي عامل غير شرعية. ويقيَّد حق الإضراب بصفة استثنائية لأفراد القوات المسلحة التابعين لقوات الأمن في مقاطعة ماكاو (المادة ٣٢) من قانون أفراد القوات المسلحة التابعين لقوات الأمن، المرسوم بقانون ٩٤/٦٦/م المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر).

## المادة ٩
## الحق في الضمان الاجتماعي

### ألف - الإطار القانوني

٩٠٤- تنص المادة ٣٩ من القانون الأساسي صراحة على الحق في الضمان الاجتماعي، وتنص على أن

"لسكان ماكاو الحق في الرعاية الاجتماعية وفقاً للقانون. ويحمي القانون منافع الرعاية الاجتماعية وأمن المعاش التقاعدي للقوى العاملة".

وإضافة إلى ذلك، واستناداً إلى المادة ١٣٠ من القانون الأساسي، تتمثل إحدى مسؤوليات حكومة مقاطعة ماكاو في صياغة سياسات واستحداث تدابير ترمي إلى تعميم نظام رعاية شامل.

٩٠٥- وفي هـذا الإطـار، يجري في الوقت الراهن إدخال عدد من التغييرات القانونية بغية تحسين النظام الحالي للضمان الاجتماعي.

٩٠٦- وفضـلاً عـن ذلك، يستهدِف الدعم المالي الرئيسي الذي تقدمه الحكومة معضلة البطالة وإعادة تأهيل القوى العاملة.

٩٠٧- ويجدر التنويه بالتقدم الهائل الذي أُحرز في مجال الضمان الاجتماعي منذ إعادة التوحيد. والهدف الرئيسي من ذلك هو تصحيح أوجه الاختلال الجلية وتقديم المعونة لمن هم أكثر حاجة إليها، مثل ذوي الدخل المنخفض، والعـاطلين عـن العمل والمعاقين، وبالتالي أُنشئت استحقاقات جديدة (الأمر ١٩٩/٢٠٠٠ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر الصادر عن رئيس السلطة التنفيذية).

٩٠٨- كما يمكن للمنظمات المحلية الخاصة أن تقدم الخدمات الاجتماعية في مقاطعة ماكاو طالما أنها لا تخالف القانون.

## باء - خطط الضمان الاجتماعي ومنافعه وطرائق تمويله

٩٠٩- يوجد نظامان رئيسيان للضمان الاجتماعي: نظام لعمال القطاع العام وآخر لعمال القطاع الخاص.

### القطاع العام

٩١٠- يحق لعمال القطاع العام الحصول على عدد من المنافع تُمنح لهم وفقاً لحالتهم العائلية، مثل المنافع العائلية، وبدل السكن، وإعانات الزواج، واستحقاقات الأمومة. كما تُمنح منافع أخرى بموجب الضمان الاجتماعي، مثل عـلاوات العُطـل (بما في ذلك عيد ميلاد المسيح)، وبدل الانتقال، ومستحقات المعاش التقاعدي، واستحقاقات الباقين قيد الحياة، وبدل الوفاة، واستحقاقات مراسم الدفن ومنافع الرعاية الطبية (الخدمات الطبية والأدوية).

٩١١- وفي حالة العمال المتقاعدين، تُمنح تلك المنافع عن طريق صندوق المعاشات التقاعدية لمقاطعة ماكاو، وهو مؤسسة مستقلة تابعة لحكومة المقاطعة.

٩١٢- وخطة معاشات الإدارة العامة هي خطة منافع واضحة المعالم. ومصدر تمويلها الرئيسي هو الاشتراكات المنتظمة التي يدفعها العاملون ونسبة من ميزانية المقاطعة (المادة ٢٥٩ من قانون موظفي الإدارة العامة). وتحسب قيمة المعاش التقاعدي على أساس عدد سنوات الخدمة في الإدارة وفئة المكافأة عند تقاعد العامل.

**خطة الضمان الاجتماعي للإدارة العامة**

| الاستحقاقات | السمات الرئيسية |
|---|---|
| الرعاية الطبية | المستفيدون: العمال والعمال المتقاعدون، وغيرهم من أفراد الأسرة المعالين الذين لا تغطيهم خطة أخرى لحماية الرعاية الصحية؛ أو الأسر التي تغطيها خطة منافع الباقين قيد الحياة. ويُحدَّد اشتراك العامل بـ ٠,٥ في المائة من مجموع الأجور أو الرواتب أو المعاش التقاعدي. |
| إعانات الزواج | يحق لكل مستفيد الحصول على مبلغ ثابت قدره ٣٠٠ ٢ باتاكا ماكاوية عند الزواج. |
| استحقاقات الأمومة | يحق لكل مستفيد الحصول على مبلغ ثابت قدره ٣٠٠ ٢ باتاكا ماكاوية عن كل مولود. |
| مستحقات المعاش التقاعدي | توجد فئتان من فئات مستحقات المعاش التقاعدي: الفئة الطوعية والفئة الإجبارية: ويستفيد من الأولى موظفو الخدمة المدنية الذين يبلغون ٥٥ عاماً من العمر ويكونوا قد قضّوا في الخدمة ما لا يقل عن ٣٠ عاماً. وتُمنح الثانية عند بلوغ سن ٦٥ عاماً، وخدمة لا تقل عن ١٥ عاماً. ويحق لكل مستفيد الحصول على مبلغ يساوي جزءاً من ٣٦ من إجمالي راتب الخدمة المدنية مضروباً في عدد السنوات المحسوبة للتقاعد، وذلك لفترة أقصاها ٣٦ عاماً. وتُعدَّل المعاشات التقاعدية وفقاً للتغيرات التي تطرأ على مستويات دخول العمال النشطين. |
| بدلات الاعتلال الصحي | يوفّر هذا البدل للعمال المصابين باعتلال دائم وكامل، على النحو الذي يقرّه المجلس الطبي (ومطلوب كذلك مدة خدمة لا تقل عن ١٥ عاماً)، أو باعتلال دائم وكامل ناتج عن حادث أو مرض مهني تعرض له العامل أو أُصيب به خلال أدائه لعمله أو خلال قيامه بأفعال أو أعمال إنسانية باسم المجتمع المحلي. وفي هذه الحالة، لا يُطلب أداء عدد أدنى من سنوات الخدمة. ويحق لكل مستفيد الحصول على مبلغ يساوي جزءاً من ٣٦ من إجمالي راتب الخدمة المدنية، مضروباً في عدد السنوات المحسوبة للتقاعد، على ألا تتجاوز ٣٦ عاماً. وتُعدَّل المعاشات التقاعدية وفقاً للتغيرات التي تطرأ على مستويات دخول العمال النشطين. |
| إعانات لتغطية نفقات مراسم الدفن | يُدفع مبلغ ٧٠٠ ٢ باتاكا ماكاوية عند وفاة العامل المتقاعد لتغطية نفقات مراسم الدفن. |
| بدل الوفاة | يُدفع إلى أقارب الأسرة مبلغ يساوي ٦ مرات الراتب الشهري قبل تاريخ الوفاة. |
| استحقاقات الباقين قيد الحياة والمعالين | يُدفع هذا الاستحقاق للأرمل/الأرملة والأجنة، فضلاً عن الورثة الآخرين الذين يحق لهم الإفادة من الإعانات العائلية. ويساوي مبلغ استحقاقات الباقين قيد الحياة نصف استحقاقات المعاش التقاعدي التي كان العضو في صندوق المعاشات التقاعدية لمقاطعة ماكاو يحق له الحصول عليها بتاريخ وفاته، أو الذي كان بالإمكان أن يحق له الحصول عليها لو غادر عمله في ذلك التاريخ للتقاعد. |
| الإعانات العائلية | هذه الإعانة بدل شهري بمبلغ ١٧٠ باتاكا ماكاوية لكل معال متى تقاضى زوج أو زوجة المتقاعد و/أو والداه دخلاً شهرياً يقل عن نصف المبلغ الذي يعادل ١٠٠ نقطة قياس من الرقم القياسي للراتب (أي ٥٠٠ ٢ باتاكا ماكاوية). ويحق لكل مستفيد الحصول على علاوة شهرية قدرها ٢٢٠ باتاكا ماكاوية عن كل طفل كلما كان الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢١ عاماً يتابعون تعليماً ثانوياً أو تعليماً مساوياً، وكلما كان الأطفال الذين هم دون سنّ ٢٤ عاماً طلبة جامعات. |
| بدل السكن | يحق لكل مستفيد يعيش في مقاطعة ماكاو الحصول على بدل سكن شهري في حدود ١ ٠٠٠ باتاكا ماكاوية. |

*المصدر*: صندوق المعاشات التقاعدية لمقاطعة ماكاو والإدارة العامة والمكتب المدني، ٢٠٠٢.

**القطاع الخاص**

٩١٣- يوفّر صندوق الضمان الاجتماعي خطط الضمان الاجتماعي لعمال القطاع الخاص، في حين توفّر وزارة الصحة أساساً الرعاية الطبية. وصندوق الضمان الاجتماعي مؤسسة مستقلة تابعة لحكومة مقاطعة ماكاو. وبموجب المرسوم بقانون ٩٣/٥٨ المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، فإن المستفيدين هم العمال المنخرطون في الصندوق دون غيرهم، ويسجَّل أصحاب عملهم كمشتركين.

**استحقاقات صندوق الضمان الاجتماعي**

| الاستحقاقات | السمات الرئيسية |
|---|---|
| الرعاية الطبية | يجب على كل مستفيد أن يكون قد دفع اشتراكاته لفترة لا تقل عن ٩ شهور خلال الـ ١٢ شهراً السابقة للفصل الذي ظهرت فيه عوارض المرض. وتحسب المستحقات على أساس يومي وتدفع بطريقة متتابعة أو بالتناوب؛ ويُحدَّد بدل الإقامة في المستشفيات بمبلغ٧٠ باتاكا ماكاوية يومياً (على ألا تتجاوز الفترة ١٨٠ يوماً في السنة) وبدل الإقامة في غير المستشفيات هو ٥٥ باتاكا ماكاوية يومياً ( على ألا تتجاوز الفترة ٣٠ يوماً في السنة). |
| استحقاقات الزواج | يحق لكل مستفيد الحصول على مبلغ ثابت قدره ١ ٠٠٠ باتاكا ماكاوية. ويجب على المستفيد أن يكون قد دفع اشتراكات لفترة ٩ شهور خلال الـ ١٢ شهراً السابقة للفصل الذي أقيم فيه الزواج. |
| استحقاق الأمومة | يحق لكل مستفيدة الحصول على مبلغ ثابت قدره ١ ٠٠٠ باتاكا ماكاوية عن كل ولادة. ويجب على المستفيدة إما أن تكون قد دفعت ما لا يقل عن تسعة شهور من الاشتراكات خلال الـ ١٢ شهراً السابقة للفصل الذي وضعت فيه، أو ما لا يقل عن ١٥ شهرا من الاشتراكات خلال الـ ٢٤ شهراً السابقة لفصل الولادة. |
| استحقاق الشيخوخة | يدفع هذا الاستحقاق شهرياً بمبلغ قدره ١ ١٥٠ باتاكا ماكاوية وهو متوفر للمستفيدين الذين بلغوا ٦٥ عاماً أو أكثر؛ ولهم إقامة محلية دائمة لا تقل عن ٧ سنوات؛ ويكونون قد دفعوا اشتراكات لمدة لا تقل عن ٦٠ شهرا. |
| استحقاق الاعتلال | يدفع هذا الاستحقاق شهرياً بمبلغ قدره ١ ١٥٠ باتاكا ماكاوية وهو متوفر للمستفيدين البالغين ١٨ عاماً من العمر أو أكثر، إلى جانب تقديم شهادة الفقدان الكامل للقدرة على الكسب، وما لا يقل عن ٧ أعوام من الإقامة المحلية الدائمة؛ وما لا يقل عن ٣٦ شهراً من الاشتراكات قبل فصل الاعتلال. |
| استحقاق مراسم الدفن | يحق للشخص الذي يثبت أنه دفع نفقات الدفن الحصول على مبلغ ثابت قدره ١ ٣٠٠ باتاكا ماكاوية. |
| استحقاق تغبّر الرئة | استحقاقات متوفرة للمستفيد الذي أصيب بتغبّر الرئة طبقا للشروط التي يحددها القانون. |
| استحقاق المعونة الاجتماعية | يدفع هذا الاستحقاق شهرياً بمبلغ قدره ٧٥٠ باتاكا ماكاوية للمقيمين المحليين غير القادرين على كسب رزق أساسي ولا تتوفر لديهم شروط |

| الاستحقاقات | السمات الرئيسية |
|---|---|
| | الحصول على استحقاقات الشيخوخة (سن ٦٥ عاماً فما فوق) واستحقاقات الاعتلال (سن ١٨ عاماً فما فوق). |
| | ويتيح البدل التكميلي مبالغ مالية إضافية، علاوة على استحقاقات المعونة الاجتماعية، للشخص الذي يشهد لفائدته معهد الرعاية الاجتماعية أنه يحتاج إلى أكثر من استحقاقات المعونة الاجتماعية لتغطية نفقات عيشه الأساسية. |
| البدلات الإضافية | هي علاوة لشهر واحد تدفع عند حلول شهر كانون الثاني/يناير للمستفيدين من استحقاقات الشيخوخة واستحقاقات الاعتلال واستحقاقات المعونة الاجتماعية. |
| استحقاق البطالة | هذه الإعانة متوفرة للمستفيد العاطل عن العمل رغماً عنه. ويجب أن يكون المستفيد مسجلاً لدى إدارة العمل والعمالة وأن يكون قد دفع اشتراكاته لفترة لا تقل عن ٩ شهور خلال الـ ١٢ شهرا السابقة للفصل الذي أصبح فيه عاطلا عن العمل. وتحسب العلاوة وقدرها ٧٠ باتاكا ماكاوية يومياً على ألا تتجاوز ٩٠ يوماً في السنة. |

*المصدر*: صندوق الضمان الاجتماعي، ٢٠٠٢.

٩١٤- المصادر الثلاثة لدخل صندوق الضمان الاجتماعي هي: (أ) الإعانات الحكومية؛ (ب) اشتراكات الضمان الاجتماعي من أصحاب العمل والعاملين؛ (ج) إيرادات الاستثمار. وتخصص نسبة ١ في المائة من عائدات الحكومة لصندوق الضمان الاجتماعي سنوياً (المرسوم بقانون ٥٩/٩٣/م المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر).

٩١٥- ويشترك كل عامل بمبلغ ١٥ باتاكا ماكاوية شهرياً؛ ويشترك كل صاحب عمل إما بمبلغ ٣٠ أو ٤٥ باتاكا ماكاوية حسب ما إذا كان العامل مقيماً أو غير مقيم، ويجب على العاملين لحسابهم الخاص أن يشتركوا بمبلغ ٤٥ باتاكا ماكاوية شهرياً.

**استحقاقات البطالة للمقيمين المحليين**

| نوع استحقاق البطالة | السمات الرئيسية |
|---|---|
| خطة التدريب المهني | يوفر هذا الاستحقاق للعاطلين عن العمل الذين يشاركون في الدورات التدريبية التي تنظمها مؤسسات معينة. ويحق للمشارك الذي حضر ما لا يقل عن ٦٠ في المائة من الدروس شهرياً الحصول على علاوة تدريب قدرها ٨٠ باتاكا ماكاوية يومياً، على ألا تتجاوز ١ ٨٠٠ باتاكا ماكاوية شهرياً. |
| استحقاق المعونة الاجتماعية للعاطلين عن العمل | هذا الاستحقاق متوفر للعاطلين عن العمل الذين شاركوا في برنامج التربية الثقافية. ويحق للمشارك الذي حضر ما لا يقل عن ٨٠ في المائة من الدروس شهرياً الحصول على مبلغ شهري لفترة لا تتجاوز ١٢ شهراً. ويحسب المبلغ المدفوع على أساس عدد أفراد الأسرة: من ١ ٨٠٠ باتاكا ماكاوية لأسرة تتألف من فرد واحد إلى ٦ ٨٠٠ باتاكا ماكاوية لأسرة تتألف من ستة أفراد فأكثر. |

| نوع استحقاق البطالة | السمات الرئيسية |
|---|---|
| خطة ترتيبات العمالة للعاطلين عن العمل | يتلقى أصحاب العمل منحة قدرها ٨٠٠ ١٣ باتاكا ماكاوية (تدفع طوال ستة شهور) لتوظيف كل عاطل عن العمل مسجل لدى إدارة العمل والعمالة. |
| خطة المعونة المقدمة للعاطلين المعاقين | يمنح مبلغ أقصاه ٠٠٠ ٥٠٠ باتاكا ماكاوية في شكل إعانة للمنظمات والهيئات غير الحكومية التي تعرض أو تنظم أنشطة (مثل برامج التدريب المهني، وحلقات العمل في الملاجئ، و ترتيبات العمل وبرامج إزالة الصعوبات المعترضة، وما إليها) لفائدة العاطلين المعاقين. |
| خطة خاصة بالشبان الباحثين عن عمل | تشمل إعانة بمبلغ ثابت قدره ٠٠٠ ١٢ باتاكا ماكاوية (تدفع على امتداد ستة شهور) لصاحب عمل ينتدب شاباً يقل عمره عن ٢٦ عاماً، مسجلاً لدى إدارة العمل والعمالة ويبحث عن عمل لأول مرة. |

*المصدر*: صندوق الضمان الاجتماعي، ٢٠٠٢.

## جيم – نفقات الضمان الاجتماعي

٩١٦- ظلت نفقات الضمان الاجتماعي، خلال الـ ١٠ سنوات الماضية، ثابتة تماما. لكن، وبسبب الانكماش الاقتصادي الذي شهدته مقاطعة ماكاو خلال السنوات الأخيرة، ارتفعت النفقات ارتفاعاً مفاجئاً خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. ونتيجة لذلك، تلقى صندوق الضمان الاجتماعي مساعدات خاصة قدمتها له حكومة المقاطعة لتنفيذ عدد من برامج إغاثة لفائدة العاطلين عن العمل.

**حصة نفقات الضمان الاجتماعي من ميزانية مقاطعة ماكاو (بآلاف الباتاكات)**

| الأعوام | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ |
|---|---|---|---|---|
| نفقات الضمان الاجتماعي | ٣٤٩ ٥٧٧ | ٣٨٢ ٨٠٣ | ٥١٩ ٤٨٥ | ٤٨٣ ٣٤٧ |
| مشاركة الحكومة في صندوق المعاش التقاعدي | ٣١٨ ٠٧٦ | ٣١٦ ٦١٧ | ٣٢٣ ٤٢٠ | ٣٣٢ ٧٢٣ |
| المجموع | ٦٦٧ ٦٥٣ | ٦٩٩ ٤٢٠ | ٨٤٢ ٩٠٥ | ٨١٦ ٠٧٠ |
| الحصة من ميزانية مقاطعة ماكاو | ٪٦,٨١ | ٪٧,٩٨ | ٪٨,٩ | ٪٨,٥ |

*المصدر*: وزارة المالية، ٢٠٠٣.

**الإعانات المقدمة لصندوق الضمان الاجتماعي (بآلاف الباتاكات)**

| الأعوام | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ |
|---|---|---|---|---|
| حصة ١ في المائة من ميزانية مقاطعة ماكاو | ٨١ ٧٤٦ | ٨٤ ٥٧١ | ٧٨ ٥٥٣ | ٧٨ ٠٠٠ |
| إعانات خاصة | – | ١٢ ٠٠٠ | ١٢٢ ٥٤٠ | ٢٢٤ ٣٧٢ |
| المجموع | ٨١ ٧٤٦ | ٩٦ ٥٧١ | ٢٠١ ٠٩٣ | ٣٠٢ ٣٧٢ |

*المصدر*: وزارة المالية، ٢٠٠٣.

### دال – ترتيبات تكميلية لخطط الضمان الاجتماعي العامة

٩١٧- يوفر صندوق الضمان الاجتماعي خطط ضمان اجتماعي لفائدة العاملين. ورغم ذلك، فإنه بإمكان أصحاب العمل أيضاً أن ينشئوا صناديق الادخار الخاصة بهم لفائدة العاملين لديهم (المرسوم بقانون ٩٩/٦/م المؤرخ ٨ شباط/فبراير بصيغته المنقحة بالقانون ٢٠٠٢/١٠ المؤرخ ٢ تموز/يوليه). ومن جهة أخرى، يمكن للعاملين أن يختاروا شراء خطط معاش تقاعدي من شركات التأمين لتمديد تغطية استحقاقاتهم.

### هاء – عدم التمتع بالحق في الضمان الاجتماعي

٩١٨- استحقاقات الضمان الاجتماعي متوفرة لجميع المقيمين في مقاطعة ماكاو وهي خالية من أي تمييز على أساس نوع الجنس أو العرق.

٩١٩- والاشتراك في صندوق الضمان الاجتماعي إجباري لجميع العمال في القطاع العام غير المسجلين في صندوق المعاشات التقاعدية لماكاو (المادة ٢٥٩(٩) من قانون موظفي الإدارة العامة).

٩٢٠- وبموجب أمر صادر عن رئيس السلطة التنفيذية ٢٠٠٢/٢٢٧ المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، تم توسيع خطة الضمان الاجتماعي لتشمل العاملين لحسابهم الخاص توخيا لتحقيق هدف مقاطعة ماكاو القاضي بتوفير المنافع لجميع العاملين والعاملين لحسابهم الخاص.

## المادة ١٠

## حماية الأسرة

### ألف – الإطار القانوني

٩٢١- تعتبر الأسرة، في مقاطعة ماكاو، الوحدة الأساسية في المجتمع. ويعتبر الرجال والنساء متساوين في إقامة الزواج ولهم الحق في أن يعقدوه برضاء الطرفين وموافقتهما. وتشكل الأمومة والأبوة قيمتين من بشريتين واجتماعيتين ينص القانون على احترامهما وضمانهما.

٩٢٢- وتنص المادة ٣٨(١) من القانون الأساسي على حرية عقد الزواج بين المقيمين وعلى حقهم في حرية تكوين أسرة. ومن جهة أخرى، تقضي المادة ١٠٣ بمنح الأفراد والأشخاص الاعتباريين الحق في اكتساب الملكية والاستفادة منها والتفويت فيها وإرثها.

٩٢٣- وينظم القانون بشأن الإطار القانوني لسياسات الأسرة، وهو القانون ٩٩/٦/م٤ المؤرخ ١ آب/أغسطس، الإطار الأساسي لتلك السياسات، في حين ينظم القانون المدني لمقاطعة ماكاو حقوق الأسرة. ويجدد كلا القانونين الحق في تكوين أسرة وفي عقد الزواج في ظل المساواة الكاملة.

٩٢٤- واستناداً إلى الإطار القانوني لسياسات الأسرة فإن أهداف تلك السياسات هي ما يلي: (أ) ضمان الحق في تكوين أسرة، وحماية الأمومة والأبوة بوصفهما من القيم الإنسانية والاجتماعية السامية؛ (ب) تأمين حماية الطفل

ونمائه وحقه في التعليم؛ (ج) تهيئة الظروف المعيشية المتعلقة بالسكن والصحة والتعليم، بغية تيسير النماء الكامل للأسرة ولكل فرد من أفرادها؛ (د) توفير الدعم، ولا سيما الدعم الاقتصادي، للأسر التي تواجه تحديات، فضلاً عن الأسر الوحيدة الوالد؛ (هـ) التعاون مع الوالدين على تربية أبنائهم، وتعزيز ممارسة حقوقهما الكاملة داخل الأسرة فيما يتعلّق بالتربية؛ (و) دعم اندماج المسنين ومشاركتهم في حياة الأسرة وتعزيز التضامن والدعم المتبادل بين مختلف الأجيال؛ (ز) تأمين المشاركة الفعلية والتمثيل العضوي للأسر في اتخاذ القرارات التي تؤثر في وجودهم الأدبي والمادي؛ (ح) النهوض بمشاركة الأسر في تنمية المجتمعات المحلية.

٩٢٥- ويمكن للفظ "أسرة" أن يتضّمن عدة معان لعلّ أكثرها شيوعاً العلاقة الناتجة عن الزواج والتبني. غير أنه بإمكان اللفظ أن يدلّ أيضاً على مجموعة من الأشخاص يعيشون تحت سقف واحد و/أو يتقاسمون نفس البيئة الاقتصادية، وعلى زواج فعلي وأطفال وعلى أسر وحيدة الوالد.

٩٢٦- ولكلا الزوجين مسؤولية إدارة شؤون الأسرة والاتفاق على نمط عيشها، مع مراعاة رفاه أفرادها ومصلحة كل منهم (المادة ١٥٣٢(٢) من القانون المدني والمادة ٢ من القانون ٦/٩٤/م).

٩٢٧- ويحدد القانون المدني سن الرشد القانونية بـ ١٨ عاماً (المادة ١١٨). لكن، كلما عقد قاصر زواجاً، يصبح الرشد آلياً بموجب المادة ١٢٠ من القانون المدني.

٩٢٨- ومبدئياً، فإن الحد الأدنى للسن القانونية للزواج يتطابق مع سن الرشد القانونية. لكن، بإمكان شخص يتراوح عمره بين ١٦ و١٨ عاماً أن يتزوج طالما وافق على ذلك والداه أو أولياء أمره (المادة ١٤٨٧ من القانون المدني). وفي غياب موافقة الوالدين أو الأولياء، يمكن للمحكمة أن تصدر إذناً يمكّن القاصر من الزواج. ويتوقف قرار المحكمة على وجود أسباب جدية لعقد الزواج وإثبات قدرة القاصر على إدارة شؤون حياته بما يكفي من الرشد البدني والذهني.

## باء - المعونة المقدمة للأسرة

٩٢٩- لحكومة مقاطعة لماكاو، إلى جانب رابطات تعنى بشؤون الأسرة، مسؤولية محدّدة في النهوض بنوعية حياة الأسرة ورفاه الأسر وأفرادها المادي والأدبي (المادة ١(٢) من القانون ٦/٩٤/م).

٩٣٠- ولتحقيق هذه الغاية، أنشأت حكومة المقاطعة، سواء كان ذلك بمفردها أو بالتعاون مع رابطات خاصة، مراكز لدعم الأسرة تهدف إلى مساعدة الأسر التي تمر بظروف استثنائية، كتوفير الملاجئ للنساء، ومراكز تقديم الخدمات للأسر، ومراكز الرعاية النهارية.

٩٣١- وتقدم تلك المراكز، فيما تقدِّم، مساعدة خاصة للأسر الوحيدة الوالد ولأسر السجناء وتستهدف أيضاً استحداث آليات فعّالة لمعالجة الأزمات التي يتسبب فيها أي فرد من أفراد الأسرة، لا سيما الأزمات الناتجة عن انحلال روابط الزواج أو الأسرة والعنف المترلي، عندما يطال الأطفال بالخصوص.

٩٣٢- وفي تشـــرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أنشئت شعبة جديدة تابعة لمعهد الرعاية الاجتماعية، وهي مكتب العمـــل مـــن أجل الأسرة، بهدف دعم الأسر التي تعاني من مشاكل أو المعرضة للخطر. ولهذه الشعبة فريق من الموظفين الفنيين المتخصصين، مثل الأخصائيين الاجتماعيين وعلماء النفس ومعلمي الحضانات ومستشارين قانونيين وما إليهم.

٩٣٣- ويقـــدم معهد الرعاية الاجتماعية خدمات دعم عديدة للأسر التي تحتاج إليها أو إلى الأسر الضعيفة أو الأســـر المعرضة للخطر، مثل المساعدة الاقتصادية، وتقديم المشورة عند الزواج، وتثقيف الأسرة وخدمات تقديم وجبات الطعام.

٩٣٤- وتســـاعد الأســـر التي تتعرض لصعوبات مالية بموجب نظام الضمان الاجتماعي كما ورد ذلك في هذا التقرير بصدد الحديث عن المادة ٩.

## جيم - حماية الأم والطفل

### نظام حماية الأمومة

٩٣٥- يقدم الموظفون المتخصصون وأقسام الرعاية في المستشفيات العامة ومراكز الصحة خدمات رعاية صحية عديدة للأم والطفل.

٩٣٦- وتقـــدم قبل الحمل وأثناءه معلومات وخدمات تتعلق بتنظيم الأسرة، وبالوقاية من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، والتحصين ضد الكزاز؛ والتسجيل السابق للولادة، وما لا يقل عن ست عيادات خلال الحمل، وتقديم المشورة بشأن التغذية والنظام الغذائي والتشخيص المبكر للمضاعفات وإدارتها. كما تُوفَّر الولادة المأمونة في المستشفيات.

٩٣٧- وتقـــدم للأمهـــات بعـــد الـــولادة خدمات تتعلق بالتشخيص المبكر للمضاعفات اللاحقة للولادة في المستشفيات/مراكز الرعاية الصحية؛ والعيادات والرعاية اللاحقة للولادة؛ والنهوض بالإرضاع وإدارة مضاعفات أمراض الثدي؛ وتقدَّم للأم بعد الوضع معلومات عن تنظيم الأسرة والتحصين ضد الكزاز.

٩٣٨- وفيما يتعلق بالوليد، تُوفَّر أيضاً خدمات التشخيص المبكر لعدوى الرضع والوقاية منها؛ والتحصين ضد السل؛ وتقديم المعلومات والدعم في وقت مبكّر وبشكل حصري عن الرضاعة الطبيعية؛ والعيادة المبكرة في مراكز الرعاية الصحية للتسجيل من أجل التحصين؛ وخطط مراقبة الرضع.

٩٣٩- وفي عام ٢٠٠١، شملت رعاية الأمومة في المراكز الصحية ثماني عيادات لكل امرأة حامل، وبلغت نسبة تغطية قدرها ٧٢,٨ في المائة من إجمالي الإناث في سن الإنجاب.

٩٤٠- وتـــنهض حكومة مقاطعة ماكاو بإقامة وإدارة نظام شبكة الأم - الرضع والحضانات. وتقبل الحضانات الأطفـــال الذين تتراوح أعمارهم بين ثلاثة شهور وثلاث سنوات، وتوفر الظروف المؤاتية لنماء الطفل فضلاً عن تقديم الدعم الملائم للأسرة (المادة ٣(١)(أ) من المرسوم بقانون ٩٠/٨٨/م المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر).

٩٤١- وتدعم حكومة مقاطعة ماكاو دعماً كاملاً التدريب الملائم وتنظيم الأسرة اللذين يؤمنان ولادات منظمة.

٩٤٢- ويهدف تنظيم الأسرة إلى تحسين صحة الأسرة ورفاهها، ويشمل تقديم معلومات ومعارف ووسائل للأفراد والأزواج تمكنهم من حرية ومسؤولية اتخاذ القرار بشأن عدد الأطفال الذي يرغبون فيه وموعد ذلك. كما تُنظَّم برامج استشارية عن تنظيم الأسرة في المدارس وجمعيات المجتمعات المحلية. ويشمل تنظيم الأسرة تقديم المشورة السابقة لعقد الزواج والجوانب الوراثية، والمعلومات عن أساليب التحكم في الولادات، ومعالجة العقم ومقاومة الأمراض الوراثية والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي (المادة ١٠(٢) من القانون ٦/٩٤/م).

٩٤٣- وتقدم مراكز الرعاية الصحية برامج تنظيم الأسرة. وتُوفَّر جميع الأدوية والمعدات المستخدمة في تنظيم الأسرة مجاناً وتتحمل الحكومة نفقاتها (المادتان ٦(٢) و٧(١)(د) من المرسوم بقانون ٢٤/٨٦/م المؤرخ ١٥ آذار/مارس).

٩٤٤- وفي القطاع الخاص، ينص قانون العمل على أنه يحق للمرأة الحامل العاملة منذ ما يربو على عام التمتع بإجازة أمومة مدتها ٣٥ يوماً دون فقدان أجرها أو وظيفتها؛ ومن بين الـ ٣٥ يوما السالفة الذكر، يجب أن تستفيد من ٣٠ يوماً منها بعد الولادة ويمكن أن تستفيد من الأيام الخمسة الباقية إما قبل الوضع أو بعده. ويمكن أن تُمدَّد فترة الـ ٣٥ يوما هذه في حالات استثنائية. غير أن الحق في إجازة الأمومة دون فقدان الأجر مضمون في حدود ثلاث ولادات (المادة ٣٧ من المرسوم بقانون ٢٤/٨٩/م). وينبغي للمرأة الحامل، ولفترة ثلاثة شهور بعد الوضع، ألا تقوم بأية أعمال يمكن أن تؤدي إلى إجهاد أو تعرّض صحتها للخطر (المادة ٣٥(٢) من المرسوم بقانون ٢٤/٨٩/م).

٩٤٥- ويحق للعاملات في القطاع العام التمتع بإجازة أمومة مدتها ٩٠ يوماً، منها ٦٠ يوماً بعد الوضع و٣٠ يوماً قبل الوضع أو بعده، دون تقييد عدد الولادات. وللمرأة أيضاً الحق في استراحة بساعة واحدة لإرضاع وليدها حتى يبلغ عاما من العمر (المادة ٩٢ من قانون موظفي الإدارة العامة).

٩٤٦- ويحق للعمال الذكور، في القطاع العام، التمتع بإجازة أبوة مدتها خمسة أيام بعد ولادة الطفل (المادة ٩٣ من قانون موظفي الإدارة العامة).

٩٤٧- وكما أسلفنا، يجري في الوقت الراهن تنقيح قانونيْ العمل. واقترحت حكومة مقاطعة ماكاو، فيما يتعلق بقانون القطاع الخاص، إسقاط أمور من بينها تقييد إجازة الأمومة بثلاث ولادات والزيادة في مدة تلك الإجازة.

٩٤٨- وترد معلومات إضافية عن منافع أخرى للضمان الاجتماعي في الجزء المتعلق بالمادة ٩.

## دال - حماية الأطفال والشباب

٩٤٩- ينص القانون الأساسي صراحة على رعاية مقاطعة ماكاو للقاصرين وحمايتهم (المادة ٣٨(٣)).

٩٥٠- وإلى جانب اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ والاتفاقية بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام لعام ١٩٧٣ (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨)، تطبق أيضاً معاهدات أخرى تتصل بحماية الأطفال في مقاطعة ماكاو. وتشمل، فيما تشمل، اتفاقية عمل الأحداث ليلاً في الصناعة لعام ١٩١٩ (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٦)؛

واتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٦بشأن القانون المنطبق على التزامات النفقة تجاه الأطفال؛ واتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٨ بشـــأن الاعتراف بالأحكام المتعلقة بالالتزام بالنفقة تجاه الأطفال وتنفيذها؛ واتفاقية لاهاي لعام ١٩٦١ المتعلقة بصلاحيات السلطات والقانون المنطبق فيما يتعلق بحماية القُصَّر؛ واتفاقية لاهاي لعام ١٩٨٠بشأن الجوانب المدنية لاختطاف الأطفال على الصعيد الدولي.

٩٥١- وتنهض حكومة مقاطعة ماكاو، بالتعاون مع رابطات تعمل في مجال الدفاع عن مصالح الأسرة ومؤسسات التضـــامن الاجتماعي، بسياسة تهدف إلى حماية القاصرين المحرومين من بيئة أسرية عادية، وتسعى لتمكينهم من ظروف عيش أفضل، ووحدة عائلية وإدماجهم في المجتمعات المحلية.

٩٥٢- وتشـــترك وزارة التعليم والشباب ومعهد الرعاية الاجتماعية في تقديم برامج تثقيفية وتنظيم برامج على مستوى المجتمع المحلي تتناول قضايا الصحة وحقوق الطفل. كما تتعهد هذه الهيئات وغيرها بنشر حقوق الأسرة وحقوق الطفل.

٩٥٣- وتـــولي حكومـــة المقاطعة اهتماماً خاصاً بالأيتام والأطفال الذين لا يعيشون مع الأبوين البيولوجيين، والفتيات، والأطفال المهملين أو المحرومين من بيئتهم الأسرية، إضافة إلى الأطفال المعاقين جسدياً أو عقلياً.

٩٥٤- وفي هذا الإطار، يوفِّر عدد من المؤسسات الاجتماعية الملجأ والمساعدة إلى القاصرين من مختلف الأعمار، الذيـــن تـــركوا بيوتهم قسرا لأي سبب من الأسباب. كما توفِّر دائرة رعاية الأطفال المقيمين الإشراف والرعاية للأطفال المستضعفين والشبان الذين يتعذر على أسرهم السهر على تربيتهم تربية لائقة.

٩٥٥- ويوجـــد في المقاطعة ٤٣٧ ١٥ رضيعاً تتراوح أعمارهم بين صفر و٣ سنوات (٣,٧ في المائة من إجمالي عدد السكان)، ترعى البعض منهم أسرهم، في حين يتمتع آخرون بخدمات الرعاية النهارية في ٥١ حضانة يُشرف علـــيها معهـــد الرعاية الاجتماعية. وبحلول أواخر حزيران/يونيه ٢٠٠٢، تلقى ٦٧٣ ٣ رضيعاً الرعاية من دور الحضانة السالفة الذكر.

٩٥٦- وتـــنص تشريعات العمل في مقاطعة ماكاو على اتخاذ تدابير ترمي إلى القضاء على عمل الأطفال ووضع قواعد بشأن الحدّ الأدنى لسنّ العمل، وهو ١٨ عاماً في القطاع العام، و١٦ عاماً في القطاع الخاص.

٩٥٧- وفي القطاع الخاص، يخوّل القانون بصفة استثنائية تشغيل الأشخاص الذين هم دون ١٦ عاماً على ألا يقل عمرهم عن ١٤عاما، إذا ثبتت بصفة مسبقة قدرة القاصر الجسدية على ممارسة العمل. ويخضع القاصرون، مرة في السنة على الأقل، لفحوص طبية للوقوف على لياقتهم البدنية والصحية (المواد ٣٨ و٣٩ و٤٠ و٤٢ من المرسوم بقانون ٨٩/٢٤/م). وفي هذا السياق يمكن الرجوع إلى المعلومات المقدمة فيما يتصل بالمادتين ٦ و٧.

**تدريب الجانحين والمنحرفين الأحداث وإعادة تأهيلهم**

٩٥٨- حُدِّدت سن المسؤولية الجنائية في مقاطعة ماكاو بـ ١٦ عاماً. والقاصرون مسؤولون جنائياً بداية من ذلك السن، ويخضعون تبعاً لذلك للقانون الجنائي إذا اتُّهموا بانتهاكه. والقاصرون الذي تقلّ أعمارهم عن ١٦ عاماً غير مسؤولين جنائياً بموجب المادة ١٨ من القانون الجنائي.

٩٥٩- ويقضي نظام جنوح الأحداث في مقاطعة ماكاو بأن يخضع القاصرون الذين تقل أعمارهم عن ١٦ عاماً والذين يرتكبون فعلاً يعتبر جريمة جنائية في نظر القانون لنظام تعليمي وتطبق عليهم تدابير ملائمة وفقاً لاحتياجاتهم الاجتماعية والتربوية (المادتان ٦ و٦٧ من المرسوم بقانون ٩٩/٦٥/م المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر).

٩٦٠- ومعهد القاصرين هو المؤسسة التابعة لوزارة الشؤون القانونية المسؤولة عن تعليم الجانحين الأحداث وتربيتهم وإعادة تأهيلهم وتقديم المشورة والتدريب المهنيين لهم. وتساعد وزارة التعليم وشؤون الشباب معهد القاصرين على توفير التعليم الأساسي.

### هاء - حماية المسنين

٩٦١- تولي حكومة مقاطعة ماكاو عناية كبيرة لأثر المسنين في المقاطعة. وفي عام ١٩٩٨، انطلق تنفيذ "إعلان ماكاو وخطة العمل المعنية بالمسنين لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ" في إطار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وهي أول خطة عمل إقليمية تركز على قضية المسنين. وفي الوقت الحاضر، يجري إعداد تقرير بحث عن استراتيجية إنمائية على المدى الطويل في هذا المجال.

٩٦٢- ويوفّر معهد الرعاية الاجتماعية للمسنين التثقيف والخدمات الصحية بدعم من الوزارات الحكومية الأخرى والرابطات الخاصة. ويشمل الدعم تقديم خدمات ملائمة من خلال إنشاء أفرقة مهنية تعمل دواما كاملاً على أساس متفرّغ وتتألف من معالجين فيزيائيين وأخصائيين اجتماعيين ومعاونين شخصيين يضمنون رعاية الأسرة المعيشية وخدمات الرعاية المهنية للمسنين.

٩٦٣- وتتعاون وزارة الصحة عن كثب مع معهد الرعاية الاجتماعية على تقديم الرعاية الصحية الأساسية وخدمات العناية للمسنين، لا سيما لمن يعيش منهم بمفرده أو يعاني من أمراض مزمنة.

٩٦٤- كما يقدم معهد الرعاية الاجتماعية دعماً خاصاً للأسر لمساعدتها على كيفية رعاية المسنين المرضى من خلال إنشاء مرافق جديدة توفّر للمسنين الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات، مثل رعاية الأسر المعيشية والإمداد بوجبات الطعام.

٩٦٥- وإضافة إلى ذلك، تنهض حكومة مقاطعة ماكاو، إدراكاً منها بالحاجة إلى تعزيز الدعم على مستوى المجتمع المحلي والقيم العائلية، بأنشطة مشتركة مع المسنين وبالخصوص العزّل منهم. فنظّمت أنشطة ترويحية وتثقيفية ومهنية لفائدتهم.

## المادة ١١

## الحق في مستوى معيشة لائق

### ألف - وصف عام

٩٦٦- في مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة، هناك عدد من الآليات المنشأة بحكم القانون التي تتيح للمقيمين العيش بكرامة حتى في الظروف الشديدة القسوة أو لدى اجتياز المحن. لذا، فإن مشكلة الفقر ليست ملفتة للنظر في هذه

المنطقة. ومع ذلك، تلتزم حكومة منطقة ماكاو الإدارية الخاصة التزاما شديدا بمكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي في حـــدود الإمكـــان لا سيما من خلال منح مزايا الضمان الاجتماعي واسعة النطاق وتحقيق نظام شامل للرفاه الاجتماعي.

٩٦٧- المـــراد مـــن مؤسسة الرفاه الاجتماعي هو وقاية الأفراد/الأسر من الفاقة وخلق ظروف عيش اجتماعية واقتصادية أفضل وكذلك تنمية المجتمع (المرسوم بقانون ٨٦/٥٢/م الصادر في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر).

٩٦٨- ترتكز مؤسسة الرفاه الاجتماعي على مبادئ المساواة والفعالية والتضامن والمشاركة وهي تمد يد المساعدة المالـــية والاجتماعـــية مـــن خلال توفير المعدات وإسداء الخدمات، ومن بينها السكن الاجتماعي وتوفير المأوى والوصول مجانا إلى الخدمات الصحية وخدمات التعليم ووجبات الطعام وحضانة الأطفال. فمن خلال مراكز الرفاه الاجتماعي التابعة لها، المتناثرة حول مدينة ماكاو والجزيرتين، تقدم مؤسسة الرفاه الاجتماعي، من ضمن خدمات أخرى، المساعدة المالية إلى الأفراد/العائلات التي تعيش تحت خط الفقر.

٩٦٩- وفي مقاطعـــة ماكاو الإدارية الخاصة، هناك ثلاثة مراكز تقوم على توفير وجبات الطعام، وقد ساعدت حوالي ١٧٠ ١ شخصاً في عام ٢٠٠١.

٩٧٠- ومثلما سبق الذكر، يتخذ الدعم المقدم للأفراد والأسر شكل معونات مالية تُمنح للمسنين وللأسر المعوزة ولـــلمعاقين غـــير المشـــمولين بـــنظام الضمان الاجتماعي ولجميع أولئك الذين لا يحصلون على مزايا الضمان الاجتماعي. وقد تكون الإعانات دائمة (على أساس سنوي) أو مؤقتة.

٩٧١- وتضم الإعانات الدائمة المزايا الإضافية الممنوحة للمسنين والمزايا الممنوحة لمن يعانون الفاقة أو لمن أصيبوا بإعاقـــة، أو لمن يعانون من البطالة أو المرض والمزايا الممنوحة للمصابين بمرض تغبر الرئة والمزايا الممنوحة للأسر وحيدة الولي.

٩٧٢- وتضم الإعانات المؤقتة مستحقات الدفن ومزية إعادة تشكيل المسكن ودعم ضحايا الكوارث والإعانات لشراء الأثاث ولوازم الجراحة الترقيعية، وغير ذلك من التجهيزات الخاصة والإعانات لتغطية مصاريف الإقامة في دور الرعاية أو في المستشفيات، وإعانات لتغطية رسوم الدراسة والنقل العام. وفي الوقت الحاضر تبلغ قيمة الإعانة الدائمة التي تمنح للشخص الواحد ٣٠٠ ١ باتاكا شهريا.

٩٧٣- في عام ٢٠٠١، منحت مؤسسة الرعاية الاجتماعية مزايا دائمة إلى ٠٣٥ ٥ فرداً/أسرة (شملت ٠٦٩ ١٣ شخصـــا) بلغـــت قيمتها الإجمالية ١٤٤ ٦٨٦ ٦٥ باتاكا، بينما قامت في عام ٢٠٠٠ بمنح مثل تلك المزايا إلى ٢٣٥ ٤ فرداً/أسرة (شملت ٠٢٩ ١٢ شخصا) وبلغت قيمتها الإجمالية ٢٢٦ ٦٠٦ ٤٧ باتاكا. وفي عام ٢٠٠١، حصل ٣١٥ فـــردا/أســـرة (تضم ٨٣١ شخصا) مزايا مؤقتة بلغ مجموع قيمتها ٨٢٢ ٧٩١ باتاكا بينما قامت مؤسسة الـــرعاية الاجتماعية في عام ٢٠٠٠ بمنح مزايا مماثلة لـ ٢٥٨ شخصاً/أسرة (تضم ٧٢٤ شخصا) بلغت قيمتها في المجموع ٧٧٨ ٧٥٥ باتاكا.

٩٧٤- ولاستحقاق المزايا المذكورة آنفا، يجب استيفاء الشروط التالية: على الشخص أن يكون مقيما في مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة أو أن يكون قد عاش في هذه المقاطعة ١٨ شهرا قبل طلب الاستفادة من تلك المزايا. بعد ذلك، تتحقق مؤسسة الرعاية الاجتماعية مما إذا كان أي من الشخص أو الأسرة يعيش تحت خط الفقر (أي أن يكون دخل الأسرة دون مستوى المعيشة الأدنى).

٩٧٥- ومنذ أيار/مايو ٢٠٠٢، وفرت مؤسسة الرعاية الاجتماعية مساعدة خاصة للأسر الفقيرة الواقعة ضمن إحدى الفئتين التاليتين: الأسر الوحيدة الولي والأسر التي يعاني أحد أعضائها من مرض مزمن أو من إعاقة. وتمنح مؤسسة الرعاية الاجتماعية تلك المزايا لتخفيف الضغط الاقتصادي على هذه الأسر (الأمر ٢٠٠٢/٢١ بتاريخ ٨ نيسان/أبريل الصادر عن وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية).

٩٧٦- إذا كان الفرد المستفيد من المزايا أو أسرته ما زالا في حاجة إلى المساعدة، يمكن لمؤسسة الرعاية الاجتماعية أن تواصل تقديم المساعدات لمدة عام على الأكثر حسب كل حالة. وينطبق الأمر نفسه إذا كانت شروط الأهلية لتلقي المزايا غير متوفرة في الفرد أو الأسرة (مثلا أن يملك الشخص بطاقة إقامة في ماكاو وأن يكون دون السن القانونية)، يمكن لمؤسسة الرعاية الاجتماعية أن تدرس حالته وأن تمنحه المساعدة المناسبة.

٩٧٧- وخلاصة القول إن مؤسسة الرعاية الاجتماعية تمنح المساعدة المالية لتكفل الحاجات الأساسية لتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة مثل الطعام والسكن وغير ذلك من الاحتياجات اليومية للأشخاص المحرومين. وإذا كانت هناك حاجة خاصة، في وسع الشخص أو الأسرة المعنية طلب المساعدة مباشرة من مؤسسة الرعاية الاجتماعية أو من الجمعيات الخاصة.

## باء - الحق في الحصول على الغذاء الكافي

٩٧٨- لا تتوفر أي بيانات عن سوء التغذية غير أن معدل الوزن المنخفض عند الولادة قد يكون مؤشرا مفيدا. ففي عام ١٩٩٩، بلغ معدل الوزن المنخفض عند الولادة (أقل من ٥٠٠ ٢ غرام) ٥,٤ في المائة وانخفض في عام ٢٠٠٠ إلى ٥,٣ في المائة ثم ارتفع في عام ٢٠٠١ إلى ٥,٦ في المائة.

٩٧٩- ولا تنكر حكومة منطقة ماكاو الإدارية الخاصة الدور الحيوي الذي تؤديه نوعية الاستهلاك الغذائي وأمنه في النمو النفسي والجسماني للأطفال والشباب.

٩٨٠- لذا، فإنه يشدَّد على أهمية الرضاعة وأهمية اتباع الحامل لنظام غذائي متوازن أثناء الفحوص الطبية التي تجرى خلال العيادات في إطار صحة الأم والطفل. وتشجَّع الأمهات على إرضاع أطفالهن حالما يولدون. ويستمر تقديم النصح والدعم لهن في قاعات الولادة في المستشفيات وفي المراكز الصحية.

٩٨١- ويعد التقييم الدوري لنمو الرضَّع وتقديم المعلومات والتعليمات الخاصة بالتغذية إضافة إلى المستحضرات متعددة الفيتامينات وغيرها من المكملات الغذائية للرضع جزءا من برنامج صحة الطفل المكفول لجميع الأطفال مجّاناً.

٩٨٢- وفي دور الحضـــانة ورياض الأطفال، تعد الأغذية عموما جيدة الإعداد وملائمة لعمر الأطفال من حيث كميتها ونوعيتها (المادة ٢٠ من القانون الإداري ٩٩/١٥٦/م الصادر في ٢٤ أيار/مايو).

٩٨٣- وفي دور الأطفال والشباب، يتبع الشباب نظاما غذائيا متوازنا يتكون من أغذية جيدة ومتنوعة تتناسب مع أعمارهم (الفقرة ١ من المادة ٢٦ من القانون الإداري ٩٩/١٦٠/م الصادر في ٢٤ أيار/مايو).

٩٨٤- وتموِّن مؤسسة الرعاية الاجتماعية التلاميذ من أسر معسرة بوجبات الطعام يوميا. وتكون تلك الوجبات مجانية أو ربما تكون مقابل سعر رمزي فقط. كما تقدم مؤسسة الرعاية الاجتماعية للتلاميذ من سبع مدارس مختلفة مـــواد غذائية تكميلية إضافية (في ٢٠٠١، بلغ مجموع التلاميذ الذين شملتهم هذه الخدمة ١ ١٩٣ تلميذاً بكلفة بلغت ١ ١٤٩ ٥٢٦ باتاكا).

٩٨٥- ومـــن جهـــة أخرى، تنجز وزارة التعليم وشؤون الشباب بالتعاون مع مؤسسة الرعاية الاجتماعية ومع وزارة الصـــحة بـــرامج تعليمية محلية النطاق في المدارس وفي مراكز الرعاية الصحية تتمحور حول الأمن الغذائي والبرامج وأساليب العيش المرتكزة على نظام غذائي صحي، والأمراض المزمنة، والسلوك الذي يشكل خطرا على الصحة.

٩٨٦- وتضطلع مؤسسة الشؤون المدنية والبلدية بالواجب المحدد في مراقبة الإنتاج الآمن للأغذية وفي الظروف الصحية التي يجري فيها إنتاجها ومراقبة المحيط العام ونظافة مصانع الأغذية الموجهة للسوق المحلية.

٩٨٧- وتـــتم مراقـــبة المواد الغذائية ومتابعتها من خلال قيام مؤسسة الشؤون المدنية والبلدية بعمليات تفتيش منتظمة. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت مؤسسة الشؤون المدنية والبلدية موضع التنفيذ آليات تكفل احترام الشروط الصحية في جميع مراحل إنتاج الأغذية وحفظها وتوزيعها. وتنهض تلك الآليات بمقاييس الأمن الغذائي باعتمادها على معارف فنية وعلمية، وهي بذلك تساهم في التمتع بالحق في الحصول على الغذاء الكافي.

٩٨٨- لقد شجعت مؤسسة الشؤون المدنية والبلدية عددا من الدورات التدريبية والحلقات الدراسية التي تناولت الصـــحة الغذائـــية خلال السنوات الثلاث الماضية (أربع في عام ٢٠٠٠ وثلاث في عام ٢٠٠١ واثنتان في عام ٢٠٠٢) كانت موجهة للمهنيين ولمفتشي الصحة الغذائية ولموردي الأغذية.

## جيم - الحق في المسكن اللائق

٩٨٩- توفر حكومة مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة السكن المنخفض الكلفة أو المؤقت للأفراد الذين تعترضهم صعوبات مالية والذين يعجزون عن شراء أو كراء مسكن أو الذين يواجهون مشاكل في الانتقال إلى مسكن آخر.

٩٩٠- تنقســـم خطـــة مـــنح إعانات الإسكان العامة إلى فئتين اثنتين هما: المساكن المنخفضة الكلفة والمساكن الاجتماعية.

٩٩١- المســـاكن المنخفضـــة الكلفة هي تلك التي تبنى بموجب عقد امتياز خاص على الأراضي ما بين حكومة منطقة ماكاو الإدارية الخاصة وبين المستثمرين العقاريين. والغرض الأساسي من ذلك هو خفض النقص الحاصل

في توفير المساكن محليا ودعم قطاع البناء من خلال زيادة المعروض من المساكن بسعر معقول بما يتناسب مع الحاجات المحلية ومن خلال عرض مساكن بسعر أقل مقارنة مع مساكن القطاع الخاص.

٩٩٢- طلب الحصول على بيت منخفض الكلفة متاح للعموم مرة كل ثلاث سنوات وينظمه معهد الإسكان. وللحصول على بيت، يشترط في المقيمين المحليين أن يكونوا قد جاوزوا سن الثامنة عشرة وأن يكونوا قد أقاموا في ماكاو لمدة خمس سنوات على الأقل (المرسوم بقانون ٩٥/٢٦/م الصادر في ٢٦ حزيران/يونيه).

٩٩٣- وفي عام ١٩٩٩، قُبل ٦ ٨٣٥ طلبا من عدد طلبات إجمالي بلغ ٧ ٣٠٩ طلبات. وبحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، كانت قائمة الانتظار تعد أسماء نحو ٣ ٨٠٠ مقدم طلب.

٩٩٤- تملك حكومة مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة المساكن الاجتماعية وتؤجرها للأسر المحلية التي تعاني من صعوبات مالية. ولتحديد الأهلية، تؤخذ الظروف الاجتماعية والاقتصادية للطالبين بعين الاعتبار وكذلك عدد أفراد الأسرة و/أو أفراد الأسرة الذين يعانون من المرض أو من إعاقة عقلية أو جسدية (المرسوم بقانون ٨٨/٦٩/م الصادر في ٨ آب/أغسطس).

٩٩٥- طلب تأجير المساكن الاجتماعية متاح للعموم كل ثلاث سنوات ويشرف على تنظيمه أيضا معهد الإسكان.

٩٩٦- في عام ٢٠٠٠، قبل ٣ ٦٢٨ طلبا من مجموع ٣ ٩٨٦ طلبا. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، كانت أسماء حوالي ٨٠٠ طالب سكن على قائمة الانتظار. ولا تتعدى مدة الانتظار للحصول على مسكن اجتماعي عادةً ثلاث سنوات.

٩٩٧- في بعض الحالات الاستثنائية، يمكن أن تحصل الأسر على مسكن اجتماعي دون أن تخوض إجراءات تقديم الطلب العام، خاصة إذا تعلق الأمر بخطر اجتماعي أو جسماني أو عقلي أو عندما تكون هناك ضرورة لإعادة التوطين على وجه السرعة (المرسوم بقانون ٨٨/٤٥م الصادر في ١٣ حزيران/يونيه).

٩٩٨- إن معهد الإسكان معني عموما بتقليص مدة البقاء على قائمة الانتظار لتحقيق توازن بين العرض والطلب على المساكن العامة. وبحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، كانت ٢٨ ٢٠٠ أسرة تشغل حوالي ٣٠ ٠٠٠ وحدة سكنية من وحدات المساكن العامة وتمثل ٧٩ ٤٠٠ مقيم في المجموع (أي ١٨ في المائة من سكان مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة).

٩٩٩- والأكواخ المستقطنة عبارة عن بيوت لا تتوفر فيها شروط العيش اللائق إذ تنعدم فيها مرافق الصرف الصحي أو المرافق الصحية. وينظم السكن في الأكواخ المستقطنة المرسوم بقانون عدد ٩٣/٦/م الصادر في ١٥ شباط/فبراير.

١٠٠٠- وهناك في الوقت الحاضر حوالي ألف من تلك الأكواخ يسكنها ٣ ٦٠٠ شخص. وبعض المقيمين فيها يرفضون عرض إعادة الإسكان الذي تقدمه هيئة الإسكان لأنهم يرفضون ترك المنطقة التي ألفوها.

١٠٠١- أقيمت معظم الأكواخ المستقطنة على أراض خاصة مما يجعل من الصعب جدا نقل الناس وهدم الأكواخ.

١٠٠٢- وحكومة منطقة ماكاو الإدارية الخاصة عاقدة العزم فعلا على توفير السكن لمن يعانون من العوز حقيقةً وعلى تشجيع الأشخاص ميسوري الحال ماديا على شراء بيوتهم.

١٠٠٣- وينظم المرسوم بقانون ٩٦/٣٥/م الصادر في ٨ تموز/يوليه، المعدل بمقتضى القانون الإداري ٢٠٠٠/٢٤ الصادر في ٢٦ حزيران/يونيه، خطة الإعانة بفائدة لبرامج الإسكان. ويتلخص الهدف الأساسي من هذه الخطة في تيسير ملكية المقيمين لبيوتهم ومساعدة سوق العقار (وفيه فائض من الشقق الفارغة) بمنح السكان المحليين إعانة بسعر فائدة يبلغ ٤ في المائة ليتمكنوا من شراء بيوتهم.

١٠٠٤- وانتهت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ (١٩٩٦-١٩٩٩) المرحلة الأولى من هذه الخطة التي استفادت من خلالها حوالي ٣٠٠ ٨ أسرة من ذلك البرنامج. وامتدت المرحلة الثانية من تموز/يوليه ٢٠٠٠ حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٢ استطاعت في هذه المرحلة قرابة ٨٠٠ ٥ أسرة شراء مسكنها الخاص.

**وضع المجموعات المستضعفة والمحرومة من حيث السكن**

١٠٠٥- كما هي الحال في كل أرجاء العالم، هناك ممن ينامون في الشوارع في مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة رغم وجود ثلاثة مراكز إيواء. وفي عام ٢٠٠١، استفاد ٧١ شخصا من تلك الإقامة إذ يؤوي كل مركز ٣٤ شخصا. بيد أن ثمة أشخاصاً يرفضون العيش في مراكز الإيواء حسب مؤسسة الرعاية الاجتماعية.

١٠٠٦- توفر مؤسسة الرعاية الاجتماعية المساعدة المالية والفنية وتشجع الجمعيات الخاصة على تأسيس دور تؤوي الأطفال والشبان المعرضين للخطر (أي الأشخاص القاصرون المحرومون من الرعاية الأسرية تماما أو الذين تعوزهم تلك الرعاية والأطفال والشبان الذين يعيشون أزمة ناجمة عن خلافات عائلية أو اجتماعية) مما يساعدهم على النمو بصورة طبيعية وعلى الاندماج في المجتمع.

١٠٠٧- وحتى الآن، هناك سبعة مآوى للأطفال والشبان ومدرسة داخلية يمكنها إيواء ٥٤٠ طفلا وشاباً في المجموع. وبحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٢، كان هناك ٣٩٢ طفلا وشاباً يعيشون في تلك المآوى وفي تلك المدرسة.

١٠٠٨- وتنطبق السياسة ذاتها على كبار السن من خلال إنشاء دور للمسنين وتوفير الرعاية الخاصة لكبار السن غير القادرين على الاعتناء بأنفسهم أو العاجزين عن الاعتناء بشخص آخر أو غير القادرين على العيش داخل المجتمع.

١٠٠٩- هناك في الوقت الحاضر ثماني دور لكبار السن ودار واحدة للرعاية والعناية يمكنها مجتمعةً أن تؤوي ٧٨٤ شخصا مسنا. وبحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٢، كان ٦٦٢ من كبار السن يعيشون في تلك الدور. فضلا عن ذلك، أقامت حكومة مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة خمس بنايات عامة لإيواء كبار السن الوحيدين أو الأزواج المسنين. وتؤوي تلك البنايات الآن حوالي ٦٠٠ شخص مسن.

١٠١٠- ويلقى رعايةً مماثلة الأشخاصُ المعاقون غير المستقلين الذين لا يحصلون على رعاية من الآخرين ولا يستطيعون الحياة داخل المجتمع. وحتى الآن، هناك أربع دور تأهيل تؤوي أطفالا معاقين وأشخاصا متخلفين عقليا أو مرضى يعانون من أمراض عقلية مزمنة.

١٠١١- بالإضافة إلى ذلك، ثمة دار نقاهة توفر المأوى مؤقتا للمرضى الذين يتماثلون للشفاء من أمراض عقلية. وتتسع الدور الخمس المذكورة أعلاه لـ ٣٥٥ شخصا في المجموع، وكان ٣٢٩ شخصاً معاقاً يعيشون في تلك الدور في نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

**قانون العقار**

١٠١٢- ينظم استعمالَ الأراضي القانون ٨٠/٦/م الصادر في ٥ تموز/يوليه وينظم البناء في المناطق الحضرية القانون ١٦٠٠ الصادر في ١٣ تموز/يوليه ١٩٦٣، وينظم نزع الملكية القانون ٩٢/١٢/م الصادر في ١٧ آب/أغسطس والمرسوم بقانون ٩٧/٤٣/م الصادر في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، وينظم الملكية المشتركة قانون ٩٦/٢٥/م الصادر في ٩ أيلول/سبتمبر.

١٠١٣- وينبغي التأكيد على وجود تشريع يتعلق بقوانين البناء وقواعده ومواصفاته وبتوفير البنى التحتية مثل القوانين المتعلقة بإزالة الحواجز أمام الهندسة المعمارية (القانون ٨٣/٩/م الصادر في ٣ تشرين الأول/أكتوبر) ومواقف السيارات في البنايات (المرسوم بقانون ٨٩/٤٢/م الصادر في ٢٦ حزيران/يونيه)، والسلامة من الحرائق (المرسوم بقانون ٩٥/٢٤/م الصادر في ٩ حزيران/يونيه) والإمداد بالمياه وصرف المياه العادمة (المرسوم بقانون ٩٦/٤٦/م الصادر في ١٩ آب/أغسطس) والسلامة والتدابير المتعلقة بهياكل البنايات والجسور (المرسوم بقانون ٩٦/٥٦/م الصادر في ١٦ أيلول/سبتمبر) ومواصفات الإسمنت (المرسوم بقانون ٩٦/٦٣/م الصادر في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر) ومواصفات تقوية القضبان الفولاذية (المرسوم بقانون ٩٦/٦٤/م الصادر في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر).

١٠١٤- أما فيما يتصل بالتخطيط البيئي والصحة والإسكان والمستوطنات البشرية وتنظيم النفايات الصلبة والنظافة وتخطيط المدن، فتجدر الإشارة إلى الإطار القانوني للسياسة البيئية (القانون ٩١/٢/م الصادر في ١١ آذار/مارس) وقانون الحماية من الضوضاء (المرسوم بقانون ٩٤/٥٤/م الصادر في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر).

**تخطيط المدن وإدارتها**

١٠١٥- مؤسسة الشؤون المدنية والبلدية هي الهيئة المحلية المسؤولة عن وضع وتعزيز التخطيط البيئي والصحة في مجال الإسكان والمستوطنات البشرية وفي تخطيط المدن.

١٠١٦- ومن أجل تحسين المحيط المعيشي، تنجز مؤسسة الشؤون المدنية والبلدية بانتظام مشاريع لتوسيع المناطق الخضراء ومناطق الاستجمام. وقد وسعت المنطقة، خلال السنوات الأخيرة، مساحاتها الخضراء حتى بلغت ٢٧٥ ٥٣٨ ٥ متراً مربعاً في عام ١٩٩٩ و٤٨٩ ٦٩٠ ٥ متراً مربعاً في عام ٢٠٠٠ و٨٧٠ ٦٦٩ ٥ متراً مربعاً في عام ٢٠٠١.

١٠١٧- وكان الجزء الشمالي من شبه جزيرة ماكاو، حيث تقطن نسبة كبيرة من السكان في عام ٢٠٠٢، محور مشروع لتحسين الموقع أضاف إلى المساحات الخضراء وأماكن الاستجمام الموجودة خمس قطع أرضية خلاء لتكون ملاعب مؤقتة ليستمتع الناس بها.

١٠١٨- كما تنجز مؤسسة الشؤون المدنية والبلدية مشاريع لتجديد بعض المواقع الأثرية في المدن العتيقة بغية تجديد جو الأعمال في المناطق المحيطة. فعلى سبيل المثال، يشتمل مشروع وسط المدينة القديمة في جزيرة تايبا إعادة طلاء المنازل القديمة وإعادة تبليط الأزقة والممرات وتزيين المنطقة بكاملها بالأصص وبالسلال المزهرة المعلقة وبمصابيح الشوارع التقليدية. كما تقام سوق براغيث كل يوم أحد. وينجح هذا المشروع في اجتذاب السياح المحليين والأجانب ليعودوا إلى الجزيرة وهو، فوق ذلك كله، يرفع من مستوى معيشة المقيمين هناك.

١٠١٩- فضلا عن ذلك، تعرف مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة انشغالا شديدا بإنجاز مشاريع لتحسين مواقع حضرية وتجديدها لكي تستضيف الدورة الرابعة للألعاب الآسيوية الشرقية في عام ٢٠٠٥. وقد كونت مؤسسة الشؤون المدنية والبلدية فريقا خاصا يضم لفيفا من مهندسي المناظر الطبيعية ومن المهندسين لوضع خطط لتجميل المدينة بواسطة تنسيق المناظر من بين تقنيات أخرى.

## المادة ١٢

## الحق في الصحة

### ألف - حالة الصحة العامة البدنية والعقلية

١٠٢٠- تبين الإحصاءات المتعلقة بالصحة لعام ٢٠٠١ أن عدد سكان ماكاو يزداد سنويا بمعدل ١,٢ في المائة مقارنة بالعام السابق (٤٣٦ ٦٨٦ في عام ٢٠٠١ مقابل ٥٠٦ ٤٣١ في عام ٢٠٠٠). وبلغ معدل الذكور ٤٨ في المائة بينما بلغ معدل الإناث ٥٢ في المائة.

١٠٢١- وعدد السكان المسنين في ارتفاع بسبب انخفاض المعدل الخام للمواليد (٨,٩ في المائة في عام ٢٠٠٠ و٧,٥ في المائة في عام ٢٠٠١) وارتفاع معدل العمر المتوقع عند الولادة على مدى العقد الماضي.

١٠٢٢- وفي الفترة ما بين عامي ١٩٩٦ و١٩٩٩، كان معدل العمر المتوقع عند الولادة في مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة ٧٦,٢ عاما للرجال و٨٠,٢ عاما للنساء.

**أهم المؤشرات السكانية**

| المؤشرات | | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ |
|---|---|---|---|---|
| معدل النمو الطبيعي | صفر٪ | ٦,٥ | ٥,٨ | ٤,٤ |
| معدل المواليد الخام | صفر٪ | ٩,٧ | ٨,٩ | ٧,٥ |
| معدل المواليد الذكور | صفر٪ | ١٠٣,٤ | ١١١,٧ | ١٠٣,١ |
| معدل الوفيات الخام | صفر٪ | ٣,٢ | ٣,١ | ٣,١ |
| معدل وفيات الرضع | صفر٪ | ٤,١ | ٢,٩ | ٤,٣ |
| معدل وفيات الرضع حديثي الولادة | صفر٪ | ٣,٤ | ٢,١ | ٢,٥ |
| معدل وفيات المواليد أثناء المخاض* | صفر٪ | ٦,٠ | ٦,٧ | ٥,٨ |
| معدل الوفيات الجنينية المتأخرة | صفر٪ | ٢,٤ | ٣,١ | ٢,٥ |

*المصدر*: الحولية الإحصائية لعام ٢٠٠١، إدارة الإحصاء والتعداد.

* بما في ذلك المواليد الذين يبلغ وزنهم ٥٠٠ غرام أو أكثر.

**أسباب الوفاة الرئيسية وتطورها حسب نسب الحدوث المبلغ عنها**

| عام | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ |
|---|---|---|---|
| قصور القلب | ٩٤ | ١٥٦ | ١٠٤ |
| ورم خبيث في القصبة الهوائية والقصبات والرئة | ٨٥ | ٩٦ | ١٢٥ |
| ورم خبيث في الكبد والقنوات الصفراوية في داخل الكبد | ٥٩ | ٦٩ | ٤٤ |
| التهاب رئوي وأمراض غير محددة | ٢٨ | ٣٧ | ٤٠ |
| أشكال أخرى من مرض القلب الإفقاري المزمن | ٤٧ | ٤٤ | ٣٨ |

*المصدر*: إحصائيات السكان لعام ٢٠٠١، إدارة الإحصاء والتعداد.

١٠٢٣- وفي عام ٢٠٠٢، أنشئ مركز لتقييم الصحة البدنية بغرض إجراء بحوث وتقييم صحة السكان البدنية. ويقدم المركز خدمة مجانية لاختبار الوظائف والقدرة البدنية والتكوين الجسماني بغية تعزيز المحافظة على الصحة وزيادة الإقبال على الرياضة. وتمثل كل من البرامج العلمية ومعدات الطب الرياضي وخدماته والرعاية الطبية وإعادة التأهيل والعلاج الفيزيائي عوامل تتضافر لتعزيز اللياقة البدنية لدى مواطني ماكاو وتحسن نوعية الحياة.

١٠٢٤- يتيسر لجميع السكان الحصول على الماء الآمن من الحنفية. وتجرى مراقبة السلامة والنوعية على مستويين مختلفين إذ تقوم بالأولى مؤسسة الشؤون المدنية والبلدية وبالثانية وزارة الصحة، وهما تعتمدان على مراقبة مخبرية تحليلية صارمة.

١٠٢٥- تقوم مؤسسة الشؤون المدنية والبلدية بمتابعة نوعية الماء الصالح للشرب المتوفر محليا وبمراقبته من الشبكة العامة للتزويد بالماء الصالح للشرب التي تديرها شركة ماكاو للإمداد بالماء. وتؤخذ عينات من الماء قبل معالجته وعينات من الماء المعالج من محطات معالجة المياه ومن شبكة التوزيع لإجراء تحاليل بكتريولوجية وتحاليل فيزيائية وكيميائية عليها للتأكد من استجابة نوعية الماء الذي يزود به السكان للمواصفات.

١٠٢٦- كما تجري مؤسسة الشؤون المدنية والبلدية جولات التفتيش الصحي في المسابح العامة وفي مسابح الفنادق ومسابح البنايات العامة المفتوحة للعموم. وفي كل عام، تؤخذ وتحلل حوالي ٦٠٠ ١ عينة من الماء الصالح للشرب و٣٠٠ ١ عينة من ماء المسابح في المتوسط.

## باء - السياسات المتعلقة بالصحة

١٠٢٧- عملاً بالمادة ١٢٣ من القانون الأساسي، تضع حكومة مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة السياسات المناسبة في مجال الصحة لتعزيز الصحة العامة وتوفير الخدمات الصحية والطبية الضرورية لتحقيق ذلك الغرض. وتوفر نظم الرعاية الصحية مجموعة شاملة من خدمات الوقاية والتطبيب وإعادة التأهيل. ومن بين التدابير الرئيسية تقديم الخدمات والرعاية الطبيتين وتيسير الوصول إلى المراكز الصحية.

١٠٢٨- ويتاح الوصول إلى الرعاية الصحية لجميع السكان في المراكز الصحية، أما متابعة الحالة الصحية والرعاية الطبية المتخصصة فتقدم في المستشفيات العامة لعلاج الأمراض الشائعة والإصابات. لكن الرعاية الصحية الأساسية تركز بالخصوص على النساء في سن الإنجاب وعلى الرضع والأطفال.

١٠٢٩- تساعد الرعاية الصحية الأساسية الموجهة لكبار السن على تحسين نوعية الحياة من خلال تقييم درجة الاعتماد (الاعتماد الوظيفي) ومن خلال زيارات منزلية يقوم بها الأطباء والممرضات في حالات العجز، بالتعاون مع مؤسسة الرعاية الاجتماعية.

١٠٣٠- بالنسبة لمجموعات المستضعفين والمحرومين، يتم التدخل أيضا على مستوى المراكز الصحية بالتعاون مع مؤسسة الرعاية الاجتماعية. ويتاح للأشخاص المعوقين عقليا وجسديا الوصول إلى مركز الصحة العقلية الذي يوفر الرعاية النفسية المتخصصة والرعاية الاجتماعية.

١٠٣١- وضمن السياسة العامة المتبعة في مجال الصحة، تركز حكومة مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة على برامج تعزيز الصحة والتوعية بها فيما يتعلق بالمشاكل الصحية المنتشرة ومن بينها الوقاية من حمى الضنك وفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز والوقاية من التدخين وتعاطي المخدرات والوقاية من داء السكري وداء السل والالتهاب الكبدي البائي.

١٠٣٢- وثمة نُهُج انتقائية للتعامل مع مجموعات المستضعفين والمجموعات المعرضة للمخاطر التي قد تنشأ لديها بعض المشاكل الصحية: مشاكل الصحة البدنية والعقلية (نهج وقائي إزاء الأسرة/مجموعات الدعم في المجتمع المحلي والوقاية الثانوية والدعم الذي توفره مراكز الصحة العقلية) ومشاكل الصحة الناجمة عن الشيخوخة (تقييم الوظيفة الإدراكية مقارنة بالمعرفة السابقة بنوعية الحياة من خلال الزيارات المنزلية التي تقوم بها الممرضات) والأمراض المعدية وداء السل (فحص المجموعات الأكثر عرضة لخطر الإصابة بداء السل، تحري مرض السل لدى المجموعات الأكثر عرضة له واكتشافه في مرحلة مبكرة وعلاجه) والالتهاب الكبدي البائي، والأمراض المزمنة/الحرضية؛ ومرض ترقق العظام وسرطان عنق الرحم وسرطان الثدي (لدى النساء) والأمراض ذات العلاقة بالقلب (لدى الكبار).

١٠٣٣- تشمل برامج الصحة التي تستهدف النساء في سن الإنجاب والرضع والأطفال مجموعة من الجوانب كالتغذية وتنظيم الأسرة وحملات التلقيح والتوعية الصحية. ومن بين التدابير التي جرى اتخاذها، ثمة المراقبة أثناء الحمل وأثناء مرحلتي الرضاعة والطفولة التي تقدم في المستشفيات من قبل عاملين مدربين ومتخصصين وحملات التحصين ضد الأمراض، مما يساهم في تقليص معدل وفيات الرضع ويؤدي إلى اجتياز النساء لفترة الحمل بسلام.

١٠٣٤- وقد شرعت حكومة منطقة ماكاو الإدارية الخاصة في تنفيذ برنامج تحصين يركز على الأطفال منذ الولادة وحتى سن السادسة. وفيما يلي الإحصائيات الخاصة بالتلقيح ضد أهم أمراض الأطفال السارية.

**سجل التلقيحات**

| اللقاح | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ |
|---|---|---|---|
| الخناق والتيتانوس (لقاح مزدوج) | ٥ ٨٨١ | ٥ ٩٤٩ | ٥ ٦١٦ |
| الحصبة | ٣ ٧٢٣ | ٣ ٨٢٣ | ٣ ٤٨٦ |
| لقاح "بي.سي.جي" ضد السل | ٤ ٣١٥ | ٤ ٤٤٠ | ١ ٩٠٢ |
| الحصبة الألمانية | ٩٩٣ | ٤١ | ٢٠ |
| الحصبة والنكاف والحصبة الألمانية | ١٤ ١٥٨ | ١٤ ٣٣٠ | ١٥ ٩٦٢ |
| الخناق والتيتانوس والسعال الديكي (لقاح ثلاثي) | ١٥ ٥٠٠ | ١٤ ٣٦٧ | ١٣ ٦١٨ |
| لقاح شلل الأطفال | ٢٤ ٣٢١ | ٢٢ ٧٧٣ | ٢١ ٩٤١ |
| التيتانوس | ٢١ ٢٧٥ | ٢٤ ٦١٢ | ١٩ ٧٩٧ |
| الحمى الصفراء | ٥ | ٢٤ | ١٨ |
| الالتهاب الكبدي A | ٦٠ | ٢٠ | ٨٥ |
| الالتهاب الكبدي البائي | ٢٥ ٦١٢ | ٢٨ ٦٨٠ | ٢٣ ٢٧١ |
| الجديري | ٢ | ١٤٧ | ٣٠٦ |
| النزلة (الإنفلونزا) | ١٣٣ | ٦٠٣ | ٢ ٢٢١ |
| غير ذلك من الأمراض | ١ ٢٠١ | ٢ ٧٩٣ | ٥ ٢٨٩* |
| المجموع | ١١٧ ١٧٩ | ١٢٢ ٦٠٢ | ١١٣ ٥٣٢ |

*المصدر*: الحولية الإحصائية لعام ٢٠٠١، إدارة الإحصاء والتعداد.

* بما في ذلك ٥ ٠٨٧ تلقيحاً للسل و١٤١ مستضداً سطحياً للالتهاب الكبدي البائي.

١٠٣٥- يتم تناول موضوع الرعاية الصحية للأطفال تناولا وافيا في ذلك الجزء من تقرير الصين المتعلق بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل في مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة.

١٠٣٦- وفي عام ٢٠٠١، تم إخطار سلطات الصحة العامة بـ ٣ ٦٥٥ حالة من الأمراض السارية الواجبة التبليغ. وكان من بينها ١ ٤٩٠ حالة جديري ١ ٤١٨ حالة من حمى الضنك المعروفة و٤١٠ حالة درن رئوي و٩٢ حالة التهاب كبدي"ج" حاد.

١٠٣٧- ويجري تنفيذ برامج وحملات للمراقبة والتوعية بغية الوقاية من انتشار الآفات والأمراض الحيوانية مثل حمى الضنك وغير ذلك من الأنشطة البيئية والمتعلقة بالنظافة الصحية بالتنسيق مع وزارة الصحة من قبل عدد من الهيئات كمؤسسة الشؤون المدنية والبلدية ومجلس حماية البيئة.

**الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز ومكافحته**

١٠٣٨- شهدت مقاطعة ماكاو حتى الآن نسبة انتشار منخفضة لفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب غير أن هذا الفيروس ما فتئ يستشري بسرعة في أرجاء آسيا. فقد نشأت بواعث قلق كبيرة عن حركة التنقل عبر الحدود الكثيرة والمتزايدة وتغير سلوك الشباب وغيرهم من المجموعات المستضعفة أو المعرضة للمخاطر. وكان على سلطات الصحة العامة أن تستجيب للوضع بتنظيم حملات توعية على مستوى رفيع بفيروس نقص المناعة البشرية

المكتسب/الإيدز فقدمت معارف أساسية للجمهور وللمجموعات المستهدفة. كما أنها تمدّ يد المساعدة للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز ولأسرهم. ويعد التعليم والإعلام واستشارة المهنيين عناصر أساسية في معالجة مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز.

١٠٣٩- وفي عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، أطلقت وزارة الصحة حملة (في إطار اليوم العالمي لمكافحة الإيدز) بالتنسيق مع مؤسسات أخرى ترتكز على مبدأ عدم التمييز وحماية حقوق الإنسان الأساسية للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز. والغاية من ذلك رعرعة الإحساس بالتضامن والاحترام بين أفراد المجتمع وتعزيز رعاية المرضى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز.

١٠٤٠- وحتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، تم الإبلاغ عن ٢٥٥ حالة تمثل العدد الإجمالي للإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة، تطورت ٢١ حالة من بينها إلى مرض الإيدز وهي تحت مراقبة سلطات الصحة العامة.

١٠٤١- أغلب المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب هم من المقيمين المؤقتين العاملين في ميدان الترفيه (٦٧,٨ في المائة). وينتقل المرض أساسا بالاتصال الجنسي (٧٨,٤ في المائة) مع غلبة الاتصال الجنسي بين المتغايرين جنسيا (٦٩,٤ في المائة) يليه الاتصال الجنسي بين المتماثلين جنسيا (٩ في المائة) ثم الانتقال بالحقن في الوريد ما بين مدمني المخدرات (٥,١ في المائة).

١٠٤٢- وأنشئت مؤخرا وحدات خاصة في مختبر الصحة العامة وفي وزارة الصحة. وأنشئ خط هاتف مباشر خاص بمرض الإيدز لتقديم المشورة والدعم النفسي والاجتماعي للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز ولأسرهم. كما تم تيسير الحصول على الخدمات الاستشارية والحصص التعليمية والمساعدة من الأخصائيين الاجتماعيين ومن مؤسسة الرعاية الاجتماعية قبل إجراء الفحص وبعده. وتحاط فحوص تحري فيروس نقص المناعة البشرية بالسرية وتجرى مجاناً.

**إدمان المخدرات**

١٠٤٣- يمثل إدمان المخدرات مشكلة كبرى. وقد تبنت حكومة مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة نهجا متوازنا ومتكاملا للتصدي لمشكلة المخدرات ترتكز من ناحية على الوقاية واتخاذ تدابير للحد من المخاطر/ الضرر وتوفير برامج علاج لمدمني المخدرات، ومن ناحية أخرى على تعزيز المراقبة وتطبيق القانون لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

١٠٤٤- وتقدَّم لمدمني المخدرات خدمة طبية مجانية تشمل الفحوص الطبية لتحري وجود أي أمراض معدية (كفيروس نقص المناعة البشرية والالتهاب الكبدي البائي والتهاب الكبد "C" والتدرن) وغير ذلك من الفحوص الكيميائية الحيوية (كفحوص الدم والبول وبرامج العلاج وإعادة التأهيل).

١٠٤٥- وإن وضع المدمنين الصحي لأسوأ بكثير من الوضع الصحي لغالبية السكان، وهو ما تبينه النسب الأعلى للإصابة بالالتهاب الكبدي البائي وبالتهاب الكبد "C" وبالأمراض المنقولة جنسيا في أوساط مستعملي المخدرات بالحقن في الوريد وغير ذلك من الأمراض العضوية المعدية.

١٠٤٦- وتُنفذ برامج الحد من الضرر، بما فيها الوقاية من الاشتراك في استعمال إبر الحقن والممارسات الجنسية الآمنة، في معظم برامج العلاج. والمراد بتلك التدابير تقليص معدل انتقال الأمراض المعدية داخل هذه المجموعة ورصدها.

١٠٤٧- وجميع التدابير المذكورة آنفا لا تطبَّق إلا على المدمنين الذين يسعون طوعا للحصول على علاج (فالعلاج ليس إجباريا وإنما يوصى به بشدة).

١٠٤٨- وفي عام ٢٠٠١، كان هناك نحو ٣٣٠ مدمناً للمخدرات مسجلاً لاتباع برامج علاج إرادية (٨٥ في المائة منهم من الذكور ويتراوح متوسط العمر ما بين ٣٠ و٣٥ سنة وهم يعانون من البطالة ومن إدمان الهيروين ومن تدني المستوى التعليمي).

**التوعية الصحية**

١٠٤٩- كما سلف الذكر، للتوعية الصحية دور أساسي في تنفيذ سياسة الحكومة في مجال الصحة. ومنذ عام ١٩٩٤، أدرجت التوعية الصحية ضمن المناهج المدرسية في مراحل التعليم ما قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي. وهي تتمحور حول وقاية الصحة من الأمراض، وحول العلاج والتوعية. كما تشجع في المدارس الأنشطة الخاصة بالتوعية المجتمعية والأنشطة خارج المنهاج الدراسي.

١٠٥٠- تدعم مؤسسات الصحة والمدارس والجمعيات الخاصة مساهمة المجتمع المحلي في أنشطة المدارس وفي مكان العمل بغية الوقاية من أنواع السلوك الخطرة جدا والتشجيع على اتباع أساليب عيش صحية.

١٠٥١- ويجري نشر المعلومات المتعلقة بالصحة بين عموم الناس وهي تستهدف مجموعات مختارة من خلال وسائط الإعلام وتوزيع كتيبات إعلامية وصحف وأقراص مدمجة وغير ذلك.

**جيم- نظام الصحة العامة**

١٠٥٢- يقدم مما مجموعه ٣٦٧ مؤسسة عامة وخاصة خدمات الرعاية الطبية والصحية للسكان في مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة. وتبلغ نسبة المؤسسات الخاصة ٩٥,٩ في المائة بينما تمثل المؤسسات العامة ٤,١ في المائة من أصل ٣٦٥ مركزاً للرعاية الصحية.

**مؤسسات الرعاية الصحية**

| التصنيف | ١٩٩٩ | | | ٢٠٠٠ | | | ٢٠٠١ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المجموع | عام | خاص | المجموع | عام | خاص | المجموع | عام | خاص |
| المجموع | ٣٨٦ | ١٤ | ٣٧٢ | ٣٦٠ | ١٣ | ٣٤٧ | ٣٦٧ | ١٦ | ٣٥١ |
| المستشفيات | ٢ | ١ | ١ | ٢ | ١ | ١ | ٢ | ١ | ١ |
| المراكز الصحية | ٣٨٤ | ١٣ | ٣٧١ | ٣٥٨ | ١٢ | ٣٤٦ | ٣٦٥ | ١٥ | ٣٥٠ |

*المصدر*: الحولية الإحصائية لعام ٢٠٠١، إدارة الإحصاء والتعداد.

١٠٥٣- يوفر المستشفيان عدداً إجمالياً من الأسرة يبلغ ١٠٩٩ سريراً (٩٨٠ سريراً منها للاحتجاز و١١٩ سريراً منها للحالات المستعجلة) إضافة إلى ٤ غرف توليد و١٥ غرفة عمليات. ويبلغ معدل الإقامة في المستشفى ٧١,٢ في المائة.

١٠٥٤- وما انفك الطلب على خدمات المستشفيات يتزايد. وفي عام ٢٠٠١ شهدت وحدتا الاستعجالات في كلا المستشفيين، ٠٧٣ ٢٥٠ حالة في المجموع أي بزيادة قدرها ١٣,٨ في المائة بالمقارنة مع العام السابق. وكانت الأسباب وراء معظم الحالات تتمثل في المرض (٩٤,٥ في المائة) يليه الحمل (١,٦ في المائة). وبلغ مجموع الاستشارات الطبية التي سجلها المستشفى العام ٣٦٠ ١٧٥ استشارة كان معظمها يتعلق بأمراض النساء والتوليد وأمراض العيون وجراحة العظام والإصابات.

١٠٥٥- علاوة على ذلك، هناك مركز للوقاية من الأمراض ورصدها في خمس مجالات وظيفية هي: وحدة الوقاية من الأمراض المعدية، ووحدة الأغذية والبيئة، ووحدة التخطيط الصحي، ووحدة التوعية الصحية ورصد الأمراض المزمنة، ووحدة الصحة المهنية.

١٠٥٦- يبلغ العدد الإجمالي للأطباء العاملين في مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة ٨٩١ طبيبا (من ذوي الاختصاصات الطبية المتعددة)، ويبلغ عدد الممرضات ٩٦٠ ممرضة. وبلغ مجموع عدد العاملين في المستشفيات ١٦٠ ٢ عاملا في عام ٢٠٠١.

١٠٥٧- وتدعم وزارة الصحة التدريب المستمر للعاملين المتخصصين في قطاع الرعاية الصحية والتعاون المباشر مع الأخصائيين الاجتماعيين. وتجري الوزارة بعض الإصلاحات كخدمات إعادة تنظيم وتوزيع الموارد الفنية وترشيد الممارسات وتحسين نظام قاعدة البيانات وزيادة معدلات الحضور.

١٠٥٨- وتقدم الرعاية الصحية في الحالات المستعجلة مجاناً. وأجرة الاستشارة الطبية في متناول يد غالبية السكان.

## دال - نفقات الرعاية الصحية

١٠٥٩- تكفل وزارة الصحة الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والرعاية الصحية المجانية لجميع سكان مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة. فمبدأ وصول عموم الناس للرعاية الصحية مجاناً أمر منصوص عليه قانونا. وتغطي ميزانية المقاطعة تكاليف الرعاية الصحية كليا أو جزئيا حسب نوع المرض أو الوضعية الاجتماعية والاقتصادية للمريض أو أية خطة أخرى للرعاية الصحية من القطاع الخاص (المادتان ٣ و١٤ من المرسوم بقانون ٨٦/٢٤/م).

١٠٦٠- والرعاية الصحية مجانية في المراكز الصحية العامة التي تقدم الرعاية الطبية وخدمات التمريض والتطبيب للأشخاص الذين يشتبه في إصابتهم بأمراض معدية لأسباب تتعلق بحماية الصحة العامة ومدمني المخدرات والأشخاص الذين يعانون من السرطان أو يحتاجون إلى مساعدة أخصائي نفساني ولأغراض تنظيم الأسرة، وللجماعات المعرضة للخطر (كالنساء الحوامل) وللولادة وللرعاية بعد الولادة وللأطفال في المدارس الابتدائية والثانوية، وللسجناء، وللأسر والأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر، ولمن تجاوزوا سن الخامسة والستين.

**حصة نفقات الصحة من ميزانية مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة (بآلاف الباتاكا)**

| العام | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ |
|---|---|---|---|---|
| الإنفاق على الصحة | ٩٥٤ ٦١٤ | ١ ١٣٣ ٥٨٣ | ٧٩٨ ٩٨٨ | ٦٣٩ ٢٠٨ |
| الحصة من ميزانية مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة | ٪٩,٧٤ | ٪١٢,٩٣ | ٪٨,٥ | ٪٦,٧ |

*المصدر*: وزارة المالية، ٢٠٠٣.

## هاء - سياسات وإجراءات أخرى تتعلق بالوقاية من الأمراض ومكافحتها

### تحسين الظروف الصحية في البيئة وفي الصناعة

١٠٦١- بذلت كل من وزارة الصحة ومؤسسة الشؤون المدنية والبلدية جهودا كبيرة لتحسين الجوانب المتعلقة بتوفير الظروف الصحية في البيئة وفي الصناعة، بما في ذلك تنفيذ مشاريع وقائية تخص الأغذية والنظافة الصحية في المطاعم ولدى موردي الأغذية. وهما تجريان أيضاً في هذا الصدد، عمليات تفتيش منتظمة للتأكد من سلامة المواد والتحقق من أن الأنشطة الصناعية آمنة من حيث التلوث البيئي ومن أن ظروف العمل لائقة.

### إدارة النفايات الصلبة

١٠٦٢- تعد مؤسسة الشؤون المدنية والبلدية مسؤولة عن إدارة النفايات الصلبة أي أنها هي التي تراقب التخلص النهائي من فضلات منشآت الحرق ومراقبة جمع القمامة وتطبيق القوانين البلدية المتعلقة بتنظيف المدينة.

١٠٦٣- وليست إعادة تدوير النفايات واستعادتها وإعادة استعمالها كافية بعد لتُعادل ارتفاع إنتاج النفايات. فقد كان معدل نمو السكان أبطأ بكثير مما يعني أن كل شخص ينتج كميات أكبر من النفايات. وأهم مصادر النفايات هي المنازل والأعمال والأنشطة التجارية (المتاجر والفنادق والمكاتب) والصناعات والخدمات الصحية (المستشفيات ومرافق الرعاية الصحية).

### التلوث الناتج عن الانبعاثات ومواصفات المحروقات

١٠٦٤- تبرهن البيانات المتوفرة على أن أهم مصدرين للتلوث الناتج عن الأنشطة البشرية هما توليد الطاقة والنقل البري.

١٠٦٥- ونظرا لأن مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة منطقة صغيرة جغرافيا لها خصائص حضرية نمطية، وفي غياب مصادر بديلة للطاقة (كالطاقة الريحية والشمسية والكهرمائية وطاقة الكتلة الأحيائية)، فإن احتراق الوقود يستعمل لتلبية الطلب على الطاقة. وهو يمثل المصدر الأساسي لانبعاث الملوثات.

١٠٦٦- ويتبين من تحليل انبعاثات الرصاص أن مستويات تلك الانبعاثات ما انفكت تنخفض منذ دخول البترول الخالي من الرصاص إلى السوق (المرسوم بقانون ٩٤/٤٤/م الصادر في ٢٢ آب/أغسطس). وستظهر البيانات المستقبلية بالتأكيد

أثر الأمر التنفيذي ٢٠٠٠/٤٩ الصادر في ٧ آب/أغسطس الذي يحدد كمية الكبريت الموجودة في الديزل الخفيف الذي تستعمله السيارات بنسبة ٠,٠٥ في المائة من حيث الوزن.

١٠٦٧- وعلى الرغم من التقدم التكنولوجي الذي أحرزته صناعة السيارات (كإدخال محولات حفزية وتقليص كمية الكبريت والرصاص الموجودة في المحروقات) والذي حد من بعض الآثار المضرة بالبيئة، ما زال التلوث الناجم عن حركة السير يمثل مشكلة.

١٠٦٨- ولزيادة فعالية النقل وتعزيز سلامته دون الإضرار بالبيئة، سنت حكومة مقاطعة ماكاو الإدارية المستقلة قوانين ومواصفات فنية وشرعت في الوقت ذاته في تطبيق سياسات جديدة تتعلق بالأسعار والضرائب المفروضة على المحروقات وبجوانب التخطيط لإقامة مواقف للسيارات. فبنيت أماكن مناسبة لوقوف السيارات ورُفعت درجة وعي الناس بمزايا استعمال شبكة جيدة للنقل العام ومناطق الراجلين لتفادي الآثار الضارة بالبيئة والصحة ونوعية الحياة الناجمة عن ارتفاع عدد السيارات.

**الحد من تلوث الهواء**

١٠٦٩- ما فتئ قسم الأرصاد الجوية والفيزياء الجيولوجية يرصد تلوث الغلاف الجوي طيلة العقد الماضي. وفي العادة، تقارَن مستويات ملوثات الهواء المحلية المجمّعة مع الحدود الموصى بها دوليا (مثل منظمة الصحة العالمية والاتحاد الأوروبي).

١٠٧٠- وتتضرر نوعية الهواء بسبب ارتفاع درجة تركز ثاني أكسيد الكبريت والدخان كما أن الغبار الناجم عن الانبعاثات الصناعية وكذلك الجسيمات العالقة التي تحملها الريح في المنطقة يؤديان إلى نزول أمطار حمضية.

١٠٧١- ولقد مُنع إنتاج المواد التي قد تؤدي إلى استنفاد طبقة الأوزون (المرسوم بقانون ٩٥/٦٢/م الصادر في ٤ كانون الأول/ديسمبر).

١٠٧٢- وتشرف وزارة الاقتصاد على استيراد وتصدير المواد والتجهيزات (كالرذّاذات وأجهزة التكييف والمبردات ومطفئات الحرائق، إلخ.) التي تحتوي على مواد يمكن أن تضر بطبقة الأوزون. ووزارة الاقتصاد مطالبة بإبلاغ اللجنة المعنية بالبيئة واستشارتها في الحالات التي يتعلق فيها الأمر بالبيئة.

**الحد من التلوث الضوضائي**

١٠٧٣- رغم صغر مساحة ماكاو، إلاّ أنها تتسم بكثافة سكانية كبيرة. وقد فاقم عدد العربات الذي يشهد ارتفاعا متواصلا إضافة إلى النمو الاقتصادي المشاكل الناجمة عن حركة السير وهي مشاكل يصعب التغلب عليها.

١٠٧٤- وثمة نُهُج مباشرة وأخرى غير مباشرة للحد من الضوضاء الناجمة عن حركة السير. ومن بين التدابير المباشرة هناك دراسة تتناول تطبيق مواصفة الضوضاء الناتجة عن سير العربات وإقامة الحواجز الصوتية وتعبيد الطرق وتزويدها بسطح مخفّض للضوضاء. وتعد إدارة حركة السير والتخطيط لها وإعادة هيكلة شبكات الطرق من التدابير غير المباشرة.

١٠٧٥- وبغـــية التخفيف من الإزعاج الناجم عن الضوضاء التي تحدثها حركة السير، أقيمت حواجز صوتية بلغ طولها ٥١١ مـــترا عـــلى طول القنطرتين المبنيتين على الشارعين الرئيسيين في ماكاو. وشرعت هيئة الأراضي والأشغال العامة والنقل في إنجاز ذلك المشروع في عام ٢٠٠٠ وفرغت منه في أيار/مايو ٢٠٠١.

١٠٧٦- إن الحـــد مـــن الـــتلوث الضوضائي مرهون بعوامل عدة من بينها سن قوانين تتعلق بالبيئة (كالمرسوم بقانون ٥٤-٩٤/م) وإدراج معايير تقييم محددة وصارمة وتوفير الموارد البشرية والفنية المتخصصة وتعزيز التربية الوطنية والتثقيف البيئي.

١٠٧٧- مؤسسة الشؤون المدنية والبلدية واللجنة المعنية بالبيئة هما الهيئتان المسؤولتان عن رصد مستوى الضوضاء وعن إنشاء قاعدة بيانات لتقدير مقاييس الحد من الضوضاء الممكن اتباعها بالنسبة لماكاو.

**نوعية المياه الساحلية**

١٠٧٨- تقف عوامل خارجية بالأساس وراء تلوث المياه الساحلية في ماكاو. لكن هناك أيضاً صرف مباشر في المصب نـــابع من مصادر محلية لاسيما أثناء موسم الأمطار عندما تعجز قنوات المجاري والمصارف عن احتواء حجم مياه الصرف والأمطار معا. كما يعود ذلك إلى عدم ربط جزء من شبكة المجاري لصرف المياه العادمة بمحطات معالجة المياه العادمة.

١٠٧٩- خلال عام ٢٠٠٠، وضعت وزارة الصحة (المسؤولة عن رصد نوعية المياه الساحلية) موضع الاستعمال نظاماً دليلـــياً جديداً لقياس نوعية المياه الساحلية. ويتبين من تحليل مؤشر التلوث أن تلوث المياه الساحلية بات يمثل مشكلة في ماكـــاو حتى أن بعض الأماكن التي أخذت منها العينات قد بلغت مستويات حرجة. لذا فقد صار من الضروري التعاون مع السلطات ذات الشأن في المناطق القريبة والاعتماد على الأبحاث لحل المشاكل البيئية والتحكم في مصادر التلوث.

**نوعية المياه في الشواطئ**

١٠٨٠- وتقـــع مســـؤولية رصد نوعية مياه الشواطئ على عاتق مختبر الصحة العامة التابع لوزارة الصحة. ومن شهر نيسان/أبريل إلى شهر تشرين الأول/أكتوبر من كل عام، يتكرر أخذ العينات مرتين في الأسبوع من موقعين اثنين في كل شـــاطئ (وتؤخذ عينات أخرى خلال نفس الأسبوع كلما تجاوزت المستويات الميكروبيولوجية المقاييس). وتُدْرس المعالم الميكروبيولوجـــية والفيزيائـــية والكيميائية ثم تقارَن النتائج، كلما أمكن ذلك، بالحدود التي ينص عليها القانون في الصين القارية وفي منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وفي الاتحاد الأوروبي.

**إدارة البيئة**

١٠٨١- تخـــص حكومة مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة مشاكل البيئة باهتمام شديد. فقد وضعت تدابير فعالة لحماية البيـــئة والتثقـــيف البيئي موضع تنفيذ وحددت مقاييس ملائمة لتحسين البيئة. وترمي تلك السياسات البيئية إلى الارتقاء بوعي السكان بالمشاكل البيئية وتحسين أنماط الاستهلاك.

١٠٨٢- وتشترك كل من مؤسسة الشؤون المدنية والبلدية واللجنة المعنية بالبيئة ووزارة الصحة في المسؤولية عن إدارة البيئة. إذ تقوم اللجنة المعنية بالبيئة بدراسة التخطيط الحضري وتنجز دراسات لتقييم الأثر البيئي. وهي تضم قسما خاصاً بالبحث والتطوير.

١٠٨٣- فعلى سبيل المثال، تقوم مؤسسة الشؤون المدنية واللجنة المعنية بالبيئة في الوقت الحالي بإنشاء نظام للمعلومات الجغرافية البيئية (وهو عبارة عن قاعدة بيانات) وبتنفيذ نظم إدارة البيئة (المحافظة على الموارد الطبيعية من خلال مراقبة استعمال الموارد والمواد الأولية والمياه العادمة والنفايات المنتَجة بتكاليف إنتاج أقل على المديين المتوسط والبعيد). والحصول على المعلومات المتعلقة بالبيئة متيسر للجمهور بالوسائط الإلكترونية (أقراص الفيديو المدمجة والإنترنت).

١٠٨٤- ومعظم المعاهدات المهمة المتعلقة بالبيئة تطبق في مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة، وهناك قوانين عدة تحكم كل مجال من مجالات البيئة المختلفة. فالإطار القانوني للسياسة البيئية، أي القانون ٢/٩١/م الصادر في ١١ آذار/مارس، يحدد المبادئ والسياسات الرئيسية لحماية البيئة ككل. وكلما نشأ عن التلوث خطر شديد يهدد سلامة الإنسان البدنية أو حياته أو يهدد الممتلكات، فإن ذلك يشكل جريمة تنص عليها وتعاقب مرتكبيها المادة ٢٦٨ من القانون الجنائي.

١٠٨٥- وفضلا عن ذلك، يعتبر التعاون الدولي والإقليمي أمرا حيويا وقد ضمّت حكومة مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة جهدها إلى جهد هونغ كونغ وغوانغزو وشيتزين وزوهاي وغيرها من مدن الصين لتحقيق بيئة إقليمية مستدامة.

١٠٨٦- ويكمن العامل المهم الآخر في كون سكان مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة باتوا أكثر وعيا بالمشاكل البيئية ويتمتعون بمستوى معيشة أفضل، لذا فإن السلطات المختصة (مؤسسة الشؤون المدنية والبلدية واللجنة المعنية بالبيئة ) قد تلقت عدداً أكبر من الشكاوى في السنوات الأخيرة.

**التثقيف البيئي**

١٠٨٧- ومؤسسة الشؤون المدنية والبلدية واللجنة المعنية بالبيئة، إذ تضعان نصب عينيهما أن البيئة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأنشطة الإنسانية وبالتنمية الاجتماعية، تعتمدان على التثقيف وعلى الترويج لحماية البيئة بغية الرفع من وعي عامة الناس وإذكاء رغبتهم في تغيير أنماط حياتهم والانتباه إلى ضرورة وجود توازن إيكولوجي.

١٠٨٨- أضحت قضايا البيئة جزءا لا يتجزأ من المناهج المدرسية. فقد أقامت وزارة التعليم وشؤون الشباب عدة أنشطة واسعة النطاق بالتعاون مع مؤسسة الشؤون المدنية والبلدية واللجنة المعنية بالبيئة تهدف إلى تنشئة التلاميذ على احترام البيئة.

١٠٨٩- فعلى سبيل المثال، في الفترة الممتدة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١، تم تنظيم الحملات التالية: "مغامرات السيد قمامة" و"طريق إلى النمو: إنقاذ العالم" و"الانبعاثات والطاقة" و"مخيم حماية البيئة" و"المخيم الصيفي العلمي".

١٠٩٠- كما نظمت مؤسسة الشؤون المدنية والبلدية، مع هيئات أخرى، برنامج استعادة النفايات وإعادة تدويرها استهدف المدارس والحدائق العامة وشمل ٢٣ مدرسة وست حدائق عامة. وكان النجاح حليف الخطة بما أن كمية النفايات المعاد تدويرها قد زادت وأنواعا جديدة من حاويات النفايات ما انفكت توضع موضع الاستعمال.

### واو – التدابير المتخذة لإقامة اتصالات وعلاقات تعاون على الصعيد الدولي

١٠٩١- كما سبق الذكر، تعتبر أهم المعاهدات المتعلقة بالبيئة سارية المفعول في مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة ويشارك ممـــثلو المقاطعة في العديد من اللقاءات والحلقات الدراسية والمؤتمرات العلمية الدولية وفي التعاون من خلال تبادل الخبرات على مختلف الأصعدة، كما يشاركون في التدريبات الخاصة.

١٠٩٢- بالإضافة إلى ذلك، تتمتع مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة نفسها بالعضوية في الاتحاد الدولي للطب الرياضي وفي المجلس الدولي للرياضة والتربية البدنية وفي الاتحاد الآسيوي للطب الرياضي. ويسهم نشر مقالات تتناول البحث العلمي في تنمية المضمار العلمي.

## المادتان ١٣ و١٤
## الحق في التعليم

### ألف – الإطار القانوني

١٠٩٣- لكـــل فرد الحق في التعليم دون أدنى تمييز طبقا للمادة ٣٧ من القانون الأساسي والمادة ٢ من الإطار القانوني لنظام التعليم (القانون ٩١/١١/م الصادر في ٢٩ آب/أغسطس).

١٠٩٤- وحـــرية اختيار المؤسسة التعليمية ومتابعة التعليم خارج المقاطعة حق مكفول أيضا بمقتضى الفقرة ٢ من المادة ١٢٢ من القانون الأساسي وبمقتضى الفقرة ٢ من المادة ١٥ من الإطار القانوني لسياسة الأسرة.

١٠٩٥- وتكفـــل الفقـــرة الأولى من المادة ١٢٢ من القانون الأساسي كذلك تمتع جميع المؤسسات التعليمية، بما فيها الخاصة، بالاستقلال الذاتي في التعليم، وبالحرية الأكاديمية طبقا لمبادئ القانون.

١٠٩٦- وتحـــترم الحكومة الاستقلال الذاتي للمدارس الخاصة وهي لا تتدخل في برنامجها التعليمي. كما أنها تتقيد على نحو صارم بتطبيق مبدإ المساواة في فرص الوصول إلى التعليم والنجاح فيه.

١٠٩٧- وللسياســـة التعليمـــية في مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة هدفان أساسيان هما إقامة نظام تعليمي إجباري على مراحل (الفقرة ٢ من المادة ١٢١ من القانون الأساسي والمرسوم بقانون ٩٩/٤٢/م الصادر في ١٦ آب/أغسطس) وتعميم تصـــور التعلـــيم المجاني للجميع (الفقرة ٢ من المادة ٦ من القانون ٩١/١١/م والمادة ١٣ من المرسوم بقانون ٩٤/٦٢/م الصادر في ١٩ كانون الأول/ديسمبر).

١٠٩٨- وزارة التعليم وشؤون الشباب هي الهيئة الحكومية المكلفة بتشجيع التعليم والسهر على تساوي فرص الوصول إلـــيه، ووضـــع المقاييس والمبادئ التوجيهية، والسعي إلى تعميم التعليم المجاني، وجعل التعليم الإجباري واقعا، والعمل مع مؤسسات التعليم الخاص ومع الوزارات الأخرى ومع الجمعيات الخاصة ومع الآباء والمربين، إلخ.

١٠٩٩- ويشتمل نظام التعليم على التعليم ما قبل الابتدائي وعلى السنة التحضيرية للالتحاق بالمدارس الابتدائية وعلى التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي والتعليم العالي والتعليم المتخصص وتعليم الكبار والتعليم الفني والمهني.

١١٠٠- ويشمل التعليم الإجباري في المقاطعة التعليم ما قبل الابتدائي والسنة التحضيرية للالتحاق بالمدارس الابتدائية والتعليم الابتدائي والتعليم الثانوي العام، وتوفره مؤسسات التعليم العام أو الخاص. وهو يشمل الأطفال واليافعين من سن الخامسة إلى سن الخامسة عشرة (المرسوم بقانون ٩٩/٤٢/م).

## باء - نظام التعليم

١١٠١- للمزيد من المعلومات المفصلة في هذا الشأن، يرجى الرجوع إلى الجزء الثالث من تقرير الصين عن تطبيق اتفاقية حقوق الطفل. وما يلي استكمال لما استجد من معلومات عن التعليم.

١١٠٢- في العام المدرسي ٢٠٠١-٢٠٠٢، كان هناك ١٧ روضة أطفال ومدرسة ابتدائية وثانوية ومهنية وفنية عامة مقابل ٧٣ مؤسسة خاصة مسجلة في ماكاو. ولأسباب تاريخية واجتماعية، تمثل المدارس العامة نزراً يسيراً جداً من النظام المدرسي ككل (١٧ مدرسة عامة من مجموع ٩٠). ومع بداية العام المدرسي ٢٠٠١-٢٠٠٢، بلغ عدد التلاميذ المسجلين في المدارس الخاصة ٦٩١ ٩٣ وهو ما يعادل ٩٤ في المائة من مجموع عدد التلاميذ.

١١٠٣- وحسب دراسة أجرتها وزارة التعليم وشؤون الشباب في عام ٢٠٠١، نجح ٧٥,٨ في المائة من التلاميذ في الانتقال من التعليم الثانوي التكميلي في العام المدرسي ٢٠٠١-٢٠٠٢ وسجلوا أنفسهم في مؤسسات التعليم العالي داخل ماكاو وخارجها.

١١٠٤- فيما يتعلق بالتعليم العالي، وخلال العام الدراسي ٢٠٠١-٢٠٠٢ كان هناك ٧ ٧٦٩ طالبا محليا مسجلا في برامج للحصول على درجات الدكتوراه والماجستير والبكالوريوس وكذلك في برامج تمنح شهادات في ١١ مؤسسة للتعليم العالي.

### المجموعات المستضعفة والمحرومة

١١٠٥- من الأهداف الهامة التي تسعى وزارة التعليم وشؤون الشباب إلى تحقيقها تشجيع محو الأمية بين صفوف الكبار وإتاحة فرص متساوية لهم في التعليم (المادة ١٤ من القانون ٩١/١١). وينظم المرسوم بقانون ٩٥/٣٢/م الصادر في ١٧ تموز/يوليه نظام التعليم المستمر للكبار. وقد أُدرجت خطط "العودة إلى مقاعد الدراسة" ضمن نظام التعليم المجاني في كل المستويات.

**مؤسسات تعليم الكبار: المدرسون والتلاميذ ونتائج الدراسة حسب الجنس**

| العام الدراسي | عدد المرافق | المدرسون | | | التلاميذ | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | المسجلون | | | الذين أنهوا الدروس | | |
| | | ذكور وإناث | ذكور | إناث | ذكور وإناث | ذكور | إناث | ذكور وإناث | ذكور | إناث |
| ١٩٩٩-٢٠٠٠ | ١٢٤ | ١ ٠٩١ | ٦٤٤ | ٤٤٧ | ٤٦ ٤٣٢ | ١٩ ٣٩٦ | ٢٧ ٠٣٦ | ٣٨ ٩٤٦ | ١٦ ٥٨٤ | ٢٢ ٣٦٢ |
| ٢٠٠٠-٢٠٠١ | ١٢٢ | ١ ٢٣٤ | ٧٧٥ | ٤٥٩ | ٦٥ ٦٩٥* | ٢٢ ٣٠٧ | ٣٢ ١٦٢ | ١٧ ٧٩٥* | ١٧ ٤٨١ | ٢٤ ٥٠٣ |

* لا تضم المجاميع العامة المجاميع الفرعية الخاصة بكل جنس لأن بعض المؤسسات لم تتمكن من توفير البيانات ذات الصلة.

*المصدر:* الحولية الإحصائية لعام ٢٠٠١، إدارة الإحصاء والتعداد.

١١٠٦- وإلى جانب نظام التعليم، نظم خلال عام ٢٠٠١ عدد من الحلقات الدراسية للتثقيف وتعليم القراءة والكتابة بالاشتراك مع جمعية صائدي الأسماك والجمعية النسائية لحث أعضائهما على تحسين مستواهم الدراسي في إطار خطة "العودة إلى مقاعد الدراسة" .

١١٠٧- نشرت خلال عام ٢٠٠١-٢٠٠٢ مواد تعليمية للكبار بغية تحسين المهارات الأساسية في قراءة اللغة الصينية وكتابتها وفي علم الحساب وفي مهارات التدبير المالي الشخصي. ويمثل نقص الثقة بالنفس لدى بعض الكبار العائق الأساسي الذي يمنعهم من الالتحاق ببرامج تعليم القراءة والكتابة والنجاح فيها.

١١٠٨- أما فيما يخص التعليم الموجه لذوي الاحتياجات الخاصة، فقد بلغ العدد الإجمالي للتلاميذ المسجلين ضمن النظام المدرسي ٦٤٤ طالبا بوصفهم تلاميذ ذوي احتياجات خاصة منها مشاكل بدنية دائمة أو مؤقتة وكذلك صعوبات عاطفية ومشاكل في التأقلم خلال العام الدراسي ٢٠٠١-٢٠٠٢. وأدمج بعض أولئك التلاميذ في صفوف عادية بينما أدمج الباقون في وحدات تدريب خاصة أُحدثت إما في المدارس العادية أو في شكل وحدات مستقلة.

١١٠٩- ثمة، ضمن شبكة المدارس العامة، مدرسة عامة واحدة وأربع مؤسسات خاصة تقصر نفسها على تلبية حاجات التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة. ويتمتع جميع العاملين بموجب نظام التعليم الخاص بمؤهلات خاصة في هذا الميدان تمنحها وزارة التعليم وشؤون الشباب بالتعاون مع مؤسسات التعليم العالي المحلية والأجنبية.

١١١٠- فيما يتعلق بتعليم السجناء، يحق للسجناء الأميين أو الذين لم يكملوا تعليمهم الإجباري دون سن الخامسة والعشرين حضور الصفوف التعليمية سواء باللغة البرتغالية أو الصينية والمشاركة في النشاطات التعليمية الأخرى التي تنظمها المؤسسة. كما تيسر إدارة السجون وصول السجناء إلى المقررات التعليمية بالمراسلة أو التي تذاع عبر الراديو أو التلفاز (المادة ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٤/٤٠/م).

١١١١- ويسهر مركز إعادة تأهيل الأحداث على تربية القاصرين ممن ارتكبوا جرائم (المرسوم بقانون ٩٩/٦٥/م).

## جيم - حصة نفقات التعليم من الميزانية

١١١٢- زادت حصة نفقات التعليم من ميزانية مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة من ٧,٤٤ في المائة إلى ١٥,١٩ في المائة في عام ٢٠٠١ بفضل دخول نظام التعليم المجاني الذي أحدثته حكومة مقاطعة ماكاو حيز التطبيق مؤخراً.

**حصة نفقات التعليم من ميزانية مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة (بآلاف الباتاكا)**

| العام | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ |
|---|---|---|---|---|
| نفقات التعليم | ١ ٢١٠ ٤٦١ | ١ ٣١٧ ٨٧٨ | ١ ٤٢٦ ٥٦٣ | ١ ٢٨٩ ١٨٩ |
| حصتها من ميزانية مقاطعة ماكاو | ٪١٢,٣٥ | ٪١٥,٤ | ٪١٥,١٩ | ٪١٣,٥ |

*المصدر*: وزارة المالية، ٢٠٠٣.

## دال – تشجيع التعليم

١١١٣- بغية ضمان التمتع الكامل بالحق في التعليم لجميع التلاميذ في مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة، بمن فيهم البنات الصغار والأطفال المنتمون للمجموعات ذات الدخل المنخفض والأطفال المعاقون بدنيا أو عقليا وأطفال المهاجرين والأطفال المنتمون إلى أقليات لغوية أو عرقية أو دينية أو غير ذلك من الأقليات، شُرع في تنفيذ عدد من التدابير بما فيها، على سبيل المثال، خلق مقاعد مدرسية أخرى وتوفير المساعدة المالية للتلاميذ/الأسر المعوزة والدعم لإدماج القادمين الجدد (لا سيما المهاجرين) اجتماعيا ولتعليمهم وتعزيز التدريب المستمر للمدرسين لمعالجة مختلف الاحتياجات والخلفيات الثقافية.

١١١٤- بعض الأطفال المهاجرين، وأغلبهم من الصين القارية، يجدون صعوبات في التكيف مع ظروف العيش والدراسة في مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة. لذا فإن وزارة التعليم وشؤون الشباب تنظم أنشطة مختلفة للتعرف على الثقافة المحلية ودروسا لتعلم الحروف الأبجدية الصينية التقليدية ولتدريس اللغتين الكنتونية والإنكليزية للأطفال المهاجرين من أجل إدماجهم على نحو أفضل في المدارس المحلية.

١١١٥- وينبغي الإشارة إلى أن الحروف الأبجدية المبسطة تُستخدم في الصين القارية التي تعد الماندرين لغة التعليم فيها بينما الكنتونية هي لغة التعليم في مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة.

١١١٦- كما تنشأ عن الهجرة إلى الخارج صعوبات في تحديد مكان التلاميذ المتسربين من نظام التعليم وفي تقديم المساعدة لهم.

١١١٧- ولقد بلورت وزارة التعليم وشؤون الشباب كذلك آلية خاصة يراد منها مساعدة التلاميذ المتسربين على البحث عن مدارس أخرى وأماكن إقامة جديدة. وقد نجحت الوزارة في مساعدة ما يزيد على ٦٠٠ ١ شخص ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٢.

١١١٨- ينصب القسط الأكبر من جهود حكومة مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة على تحسين أداء المدارس والتلاميذ وزيادة تيسير الوصول إلى المدارس وتحقيق أداء أكاديمي مُرضٍ.

## هاء – الرسوم المدرسية والمساعدة المالية للتلاميذ

١١١٩- إن التعليم الأساسي إجباري ومتاح للجميع مجّاناً في المؤسسات التعليمية العامة كما في تلك التي تتلقى المعونات من حكومة مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة. وتغطي تلك المعونات الإعفاء من أداء الرسوم المدرسية أو غيرها من الرسوم المتعلقة بالتسجيل أو الحضور أو تسليم الشهادات ومنح معونات التعليم للتلاميذ في المدارس الخاصة التي لا تلقى معونات حكومية (المادة ٦ من القانون ٩١/١١/م والمادة ١ من المرسوم بقانون ٩٩/٤٢/م).

١١٢٠- وتتحمل حكومة مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة مسؤولية تمويل المستويات الدراسية التي يشملها نظام التعليم المجاني ضمن شبكة التعليم العام. وتشمل هذه الشبكة المدارس العامة والخاصة التي توفر التعليم مجاناً بمقتضى اتفاق يربطها

بسلطات التعليم (وزارة التعليم وشؤون الشباب). وبالتالي فإن سكان مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة يستفيدون من تخفيض الرسوم الدراسية بمعدل يتراوح ما بين ٤٠ و٨٥ في المائة ويختلف باختلاف المقررات الدراسية والمؤسسات.

١١٢١- يحق للتلاميذ من أبناء الأسر ذات الدخل المنخفض المسجلين في المدارس الخاصة خارج شبكة المدارس العامة تلقي إعانة لتغطية الرسوم المدرسية. فبإمكانهم طلب الحصول على إعانة لشراء المواد الدراسية (من كتب وأدوات مدرسية وزي مدرسي وتجهيزات خاصة بالمعاقين، إلخ.) كما تُعطى المنح والقروض أيضا لطلبة التعليم العالي.

١١٢٢- بالنسبة للتعليم الابتدائي، قدمت حكومة مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة إعانات بقيمة ١٠٠ ٦ باتاكا لتغطية الرسوم المدرسية لتلاميذ ما قبل التعليم الابتدائي ولتلاميذ التعليم الابتدائي الذين يترددون على المدارس الخاصة خلال العام الدراسي ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ويمكن للمدارس الخاصة ضمن شبكة المدارس العامة أن تحصل على إعانات قد تبلغ ١٦٠ ١ باتاكا عن كل تلميذ/في كل عام دراسي كرسوم خدمة إضافية (القانون الإداري ٢٠٠٢/٢٠ الصادر في ٩ أيلول/سبتمبر).

١١٢٣- تفرض المدارس ما قبل الابتدائية والمدارس الابتدائية من خارج شبكة المدارس العامة رسوماً مدرسية ورسوماً أخرى. وللتلاميذ المسجلين في تلك المدارس الحق في الحصول على ٩٠٠ ٢ باتاكا في كل عام دراسي من حكومة مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة كإعانة أساسية. وبالإضافة إلى تلك الإعانة الأساسية، يجوز للتلاميذ الذين يواجهون صعوبات مالية طلب الحصول على إعانة إضافية تتراوح قيمتها ما بين ٦٠٠ ١ و٢٠٠ ٣ باتاكا . وتشمل هذه الإعانة أيضا التعليم ما قبل الابتدائي.

١١٢٤- بإمكان التلاميذ المعوزين كذلك طلب الحصول على منحة لشراء المواد التعليمية (بما فيها الزي المدرسي) يتراوح مبلغها ما بين ٤٢٥ و٨٥٠ باتاكا. ويتيسر للتلاميذ المعاقين الاستفادة من صندوق للمنح لا يخضع لأي حدود مسبقة. ويُبت في الطلبات بالنظر في كل حالة على حدة.

١١٢٥- ولجميع التلاميذ في المرحلة الإعدادية المسجلين ضمن شبكة المدارس العامة، بمن فيهم أولئك الذين يترددون على المدارس الثانوية الفنية والمهنية، الحق في الحصول على التعليم مجاناً وعلى منحة لتغطية رسوم الخدمة الإضافية. ومنحت حكومة مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة المدارس الخاصة التي تفرض رسوما دراسية إعانات مالية قد تبلغ ٢٠٠ ٩ باتاكا لكل تلميذ في المرحلة الإعدادية في العام الدراسي ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ويمكن للمدارس أن تحصل على إعانات قد تبلغ قيمتها ٧٦٠ ١ باتاكا عن كل تلميذ/في كل عام دراسي كرسوم خدمة إضافية.

١١٢٦- أما تلاميذ المرحلة الإعدادية المسجلين في مدارس من خارج شبكة المدارس العامة فيحق لهم الحصول على مبلغ ٣٠٠ ٤ باتاكا في العام الدراسي كإعانة أساسية.

١١٢٧- كما يتيسر للتلاميذ المعوزين الحصول على منح إضافية لتغطية الرسوم المدرسية (ما بين ٤٧٥ ٢ و٨٠٠ ٤ باتاكا) والمواد التعليمية (ما بين ٦٢٥ و٣٠٠ ١ باتاكا).

١١٢٨- وقد ارتفع عدد التلاميذ المستفيدين من شبكة المدارس الخاصة في مستوى التعليم الثانوي بشكل كبير في السنوات الأخيرة.

١١٢٩- وتمنح المساعدة المالية أيضا للطلبة في التعليم العالي (الأمر ٢٠٠١/١٨ الصادر في ١٤ أيار/مايو عن وزير الشؤون الاجتماعية والثقافة). وحسب بيانات أوردتها وزارة التعليم وشؤون الشباب في عام ٢٠٠٢، فإن المنح الدراسية والقروض المخصصة للطلبة وقروض الطلبة الخاصة وإعانات السفر وأجرة السكن لطلبة التعليم العالي قد بلغت قيمتها الإجمالية ٩٦٧ ٨٨٨ ٥٩ باتاكا وبلغ عدد المستفيدين منها ٩٠٥ ٢ طالبا في المجموع في العام الدراسي ١٩٩٩-٢٠٠٠، وبلغت قيمتها الإجمالية ١٧٩ ٨٧٤ ٦١ باتاكا وبلغ عدد المستفيدين منها ٣٠٤٠ طالبا في العام الدراسي ٢٠٠٠-٢٠٠١، وبلغت قيمتها الإجمالية ٣٣٢ ٧٠١ ٥٩ باتاكا وبلغ عدد المستفيدين منها ٠٦٠ ٣ طالبا في المجموع في عام ٢٠٠١-٢٠٠٢.

**المنح الدراسية في التعليم العالي**

| العام | المجموع | الصين القارية | ماكاو | تايوان | البرتغال | الولايات المتحدة الأمريكية | غيرها من الدول |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٩-٢٠٠٠ | ٢ ٩٠٥ | ١ ١٣٠ | ١ ٢٠٨ | ٤٧٥ | ٣٦ | ٢٦ | ٣٠ |
| ٢٠٠٠-٢٠٠١ | ٣ ٠٤٠ | ١ ١٢٠ | ١ ٣٩٢ | ٤٣٧ | ٣١ | ٢٥ | ٣٥ |
| ٢٠٠١-٢٠٠٢ | ٣ ٠٦٠ | ١ ٠٢٠ | ١ ٥٢٤ | ٤٥٢ | ١٨ | ١٨ | ٢٨ |

*المصدر*: وزارة التعليم وشؤون الشباب، ٢٠٠٢.

## واو – السياسة في مجال اللغات

١١٣٠- تعتبر كل من الصينية والبرتغالية اللغتين الرسميتين في مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة. وبالتالي، فإن المدارس العامة لا يسعها إلا أن تجعل من الصينية أو من البرتغالية لغة التعليم فيها. وتعتمد المدارس التي جعلت الصينية لغة التعليم فيها اللغة البرتغالية كلغة ثانية والعكس صحيح. (الفقرتان ٧ و٨ من المادة ٣٥ من القانون ٩١/١١/م).

١١٣١- وتقتضي ممارسة استقلالية اتخاذ القرارات التربوية أن يكون للمؤسسات التعليمية الخاصة مطلق الحرية في اختيار لغة التعليم وكذلك اللغة الثانية في المقررات الدراسية لكل واحدة من تلك المؤسسات (الفقرة ٦ من المادة ٣٥ من القانون ٩١/١١/م).

١١٣٢- تعتبر اللغة الكانتونية اللغة السائدة الاستعمال والمفهومة من قبل الأغلبية في مجال التدريس.

**توزيع التلاميذ حسب لغة التعليم**

| العام الدراسي ٢٠٠٠/٢٠٠١ | الصينية | البرتغالية | الإنكليزية | لغات أخرى |
|---|---|---|---|---|
| التعليم قبل المدرسي | ١٤ ٧٧٥ | ١٠٧ | ٩٦ | – |
| التعليم الابتدائي | ٤٢ ٣٥٠ | ٣٣٩ | ٢ ٧٨٥ | – |
| التعليم الثانوي | ٣١ ٣٢٨ | ٥٦١ | ٣ ٧٢١ | ٢٤٠ |
| التعليم الفني والمهني | ٢ ٣٠٦ | – | – | – |

*المصدر*: إحصاء عام ٢٠٠١، إدارة الإحصاء والتعداد.

١١٣٣- فيما يتعلق بتوفير وسائل تعلم اللغات، تقدم حكومة مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة دروسا بلغة التلاميذ الأم، كالصينية والبرتغالية، من خلال مركز التعليم المستمر والمشروع الخاص للمعهد المتعدد التخصصات ومدرسة اللغات والترجمة.

## زاي – المدرسون

١١٣٤- وفقا لنظام التعليم القائم في مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة، يقوم المدرسون والمربون بعمل يعتبر خدمة للمصلحة العامة ويحظى بمرتبة مشرفة تتلاءم مع مؤهلاتهم المهنية ومع مسؤولياتهم الاجتماعية (المادة ٢٥ من القانون ٩١/١١/م والمرسوم بقانون ٩٦/١٥/م المرسوم بقانون في ٢٥ آذار/مارس).

١١٣٥- بحكم القانون، من حق المدرسين والمربين، بل من واجبهم، الحصول على تدريب مهني. وتتحمل حكومة مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة مسؤولية تحسين الظروف وتوفير الوسائل الضرورية لبلوغ هذا الهدف. ويتخذ تدريب المدرسين أشكالا متنوعة وطيعة تتراوح ما بين التدريب الأولي (فترة التدريب) والتدريب المستمر (الفقرة ٦ من المادة ٢٥ والمادة ٢٦ من القانون ٩١/١١/م).

١١٣٦- ينبغي أن تتضمن جميع أنواع التدريب التي تقدم للمدرسين معارف ومهارات علمية وتربوية. كما ينبغي أن تكون أيضا ذات بعد شخصي واجتماعي يلائم احتياجات المقررات الدراسية لمختلف مستويات التربية والتعليم.

١١٣٧- وفي عام ٢٠٠١، وفّرت وزارة التعليم وشؤون الشباب ١٣٣ دورة تدريبية للمدرسين شارك فيها ٨ ٨٧٣ مدرسا. وفي العام الدراسي ٢٠٠١-٢٠٠٢، قدمت وزارة التعليم وشؤون الشباب كذلك إعانة بلغت قيمتها ٣١٠ ٤٢٧ ٣ باتاكا للمدرسين في مرحلتي ما قبل الخدمة وأثناء الخدمة ليشاركوا في برامج التدريب التي تنظمها مختلف مؤسسات التعليم العالي.

١١٣٨- ولقد ارتفع العدد الإجمالي للمدرسين وانخفضت نسبة التلاميذ إلى المدرسين شيئا فشيئا على مدى الأعوام الدراسية القليلة الماضية. وحسب بيانات قدمتها وزارة التعليم وشؤون الشباب (تأخذ في الاعتبار التعليم العالي)، بلغ العدد الإجمالي للمدرسين ٩٨٣ ٣ مدرساً في العام الدراسي ٢٠٠٠-٢٠٠١ و٠٥٠ ٤ في العام الدراسي ٢٠٠١-٢٠٠٢ بينما كان العدد الإجمالي للتلاميذ ٥٧٦ ٩٩ في العام الدراسي ٢٠٠٠-٢٠٠١ و٩٩٠ ٩٩ في العام الدراسي ٢٠٠١-٢٠٠٢.

### توزيع عدد المدرسين حسب المستوى الدراسي

| مستويات التعليم | ١٩٩٩/٢٠٠٠ | ٢٠٠٠/٢٠٠١ | ٢٠٠١/٢٠٠٢ |
|---|---|---|---|
| ما قبل المدرسة (دور الحضانة) | ٥٣١ | ٤٩٤ | ٤٧٢* |
| المستوى الابتدائي | ١ ٤٩٦ | ١ ٥٣٠ | ١ ٥٢٧* |
| المستوى الثانوي | ١ ٤٦٥ | ١ ٥٩٩ | ١ ٧١٦ |
| التعليم ذو صفة خاصة | ٨٣ | ٨٣ | ٨٩ |
| مستويات تعليم أخرى | ٢٧١ | ٢٧٧ | ٢٤٦ |
| المجموع | ٣ ٨٤٦ | ٣ ٩٨٣ | ٤ ٠٥٠ |

* عدد التلاميذ في دور الحضانة والمدارس الابتدائية في انخفاض.

*المصدر*: وزارة التعليم وشؤون الشباب، ٢٠٠٢.

١١٣٩- ويبلغ متوسط الراتب الشهري الذي يتقاضاه المدرسون في مؤسسات التعليم الخاصة والعامة حوالي ٠٠٠ ١٠ باتاكا . ويستفيد المدرسون من خدمات الرعاية الصحية مجانا.

**قيم التعليم**

١١٤٠- إن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية محفوظ في الإطار القانوني المتعلق بسياسة التعليم. وفي هذا السياق كذلك، تحتل حقوق الإنسان واحترام الهوية والقيم الثقافية والبيئة الطبيعية وأساليب العيش الصحية الصدارة في مادة "التنمية الشخصية والاجتماعية" التي يحتويها المقرر الدراسي.

١١٤١- وتحظى تلك المبادئ والقيم بالاعتراف ضمن السياسة التعليمية المنتهجة في مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة وهي لذلك موضوع بلورة وترسيخ على كل مستويات التعليم (الإطار القانوني المتعلق بسياسة التعليم والمادة ٢ من مرسوم القانون ٩١/١١/م الصادر في ٤ شباط/فبراير).

١١٤٢- ونتيجة لذلك تهدف الأنشطة التي تكمل المقررات الدراسية إلى إثراء التلاميذ ثقافيا ووطنيا، فيما تحظى أنشطة التربية البدنية والرياضات والتربية الفنية وإدماج التلاميذ في المجتمع بالتشجيع على نحو منتظم.

١١٤٣- وتجدر الإشارة إلى أن الفقرة ٢ من المادة ٤٩ من القانون ٩١/١١ توصي بأن تسمح المؤسسات التعليمية للمدرسين والآباء والتلاميذ والجمعيات بالمشاركة في عملية التعليم. كما يعترف المرسوم بقانون ٩٣/٧٢/م الصادر في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر بدور الآباء والمربين في التعليم.

**حاء - التدابير الرامية إلى إقامة اتصالات وعلاقات تعاون على الصعيد الدولي**

١١٤٤- في ما يتعلق بالتعليم وشؤون الشباب، تشجع حكومة مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة وزاراتها وسائر المؤسسات التعليمية والجمعيات الخاصة على المشاركة في الأنشطة الدولية والأقاليمية.

١١٤٥- فجامعة ماكاو، على سبيل المثال، عضو في العديد من جمعيات التعليم العالي الدولية، بما فيها الجمعية الدولية للجامعات ورابطة جامعات آسيا والمحيط الهادئ. وتنظم جامعة ماكاو عددا من الحلقات الدراسية والمؤتمرات الدولية وتوجه دعوات لعلماء بارزين على الصعيد الدولي للمشاركة فيها. وتربط الجامعة في الوقت الراهن اتفاقات شراكة وتعاون مع أكثر من خمسين جامعة ومؤسسة أجنبية.

١١٤٦- وثمة أيضا أنواع مختلفة من برامج تبادل الطلبة. فخلال العام الدراسي ٢٠٠١-٢٠٠٢، استقبلت جامعة ماكاو ٩١ طالبا من ٤٠ جامعة من ١١ بلدا وأوفدت ٨٧ طالبا محليا إلى الخارج في إطار تبادل الطلبة. كما تنظم الجامعة دورات صيفية سنوية باللغة البرتغالية لحوالي ١٥٠ طالبا من البلدان الآسيوية إلى جانب أنشطة كالأسبوع الدولي ويوم التبادل الثقافي الدولي.

## المادة ١٥

## حق المشاركة في الحياة الثقافية وفي التمتع بفوائد التقدم العلمي

### ألف – حق المشاركة في الحياة الثقافية

١١٤٧- طبقا للمادة ٣٧ من القانون الأساسي، "يتمتع المقيمون في ماكاو بحرية مباشرة البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني وغير ذلك من الأنشطة الثقافية". وتجدر الإشارة إلى أن حرية التعبير وحرية الصحافة وحرية النشر حريات مكفولة بموجب المادة ٢٧ من القانون الأساسي.

١١٤٨- لمقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة تراث ثقافي نفيس هو حصيلة ٥٠٠ عام من التلاقح الثقافي بين الشرق والغرب. وقد ظلت هذه الهوية الثقافية الفريدة مصونة بعد التوحيد والجهود التي بذلت لترسيخها والعمل على تأكيدها وتدعيم قيمها الثقافية.

١١٤٩- وبالتالي فإن حكومة مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة ملتزمة أشد ما يكون بتعزيز الحقوق الثقافية للمقيمين وبحمايتها وهي مسؤولة عن صوغ السياسات المتعلقة بالثقافة بما فيها الأدب والفن (الفقرة ١ من المادة ١٢٥ من القانون الأساسي).

١١٥٠- والمعهد الثقافي هو الهيئة الحكومية المكلفة بمهمة الإسهام في الهوية والتنوع الثقافيين في المنطقة وتدعيمهما. وتشمل أنشطته مجالات التراث الثقافي والأنشطة الثقافية والتدريب والبحث (المرسوم بقانون ٩٤/٦٣/م الصادر في ١٩ كانون الأول/ديسمبر).

١١٥١- وتشمل المجالات المذكورة أعلاه مجموعة متنوعة من المواضيع نذكر منها صيانة التراث التاريخي والمعماري والثقافي وإعادة الحيوية إليه، إنجاز الأبحاث ونشر الأعمال، وتنظيم المكتبات والمحفوظات وصيانتها، وتشجيع الأنشطة الثقافية والفنية ودعمها، وتعليم الموسيقى والرقص والمسرح.

١١٥٢- وثمة هيئات حكومية أخرى (كوزارة السياحة ومؤسسة الشؤون المدنية والبلدية) وكيانات (كمؤسسة ماكاو) وجمعيات خاصة تعمل على تعزيز الحقوق الثقافية ونشرها من خلال القيام بعدد من الأنشطة ذات الصلة.

١١٥٣- وتقر حكومة مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة بالدور الهام للتعليم في الحفاظ على التراث الثقافي في الحاضر والمستقبل، لا سيما في صفوف الشباب.

١١٥٤- ويضع المرسوم بقانون ٩٨/٤/م الصادر في ١٦ كانون الثاني/يناير المبادئ والخطط والمبادئ التوجيهية لتقديم تربية فنية والتمتع بالإبداع الفني ضمن نظام التعليم في ماكاو. وتُدرج دراسات الثقافة والعلم والفن في مقررات التعليم الرسمية في مراحل ما قبل المدرسة وفي مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والفني والمهني (خاصة الفن البصري والتجاري)، كما أنها حاضرة في العديد من النشاطات خارج المقرر.

١١٥٥- وتقوم وزارة التعليم وشؤون الشباب مع جمعيات الشباب بأنواع عدة من النشاطات مثل "مباراة الشباب في الغناء والتلحين في ماكاو" و"الأمل في عالم بهي جديد: سلسلة الرسم في الهواء الطلق للشباب". وتقدم وزارة التعليم وشؤون الشباب إعانات لمختلف المشاريع الثقافية والفنية التي تنظمها الجمعيات التي تعطي دروسا، من جملة أمور أخرى، في العزف على الكمان وفي موسيقى الجوقة وفي العزف على آلة الغوزنغ التقليدية، وفي صناعة الخزف، والتصوير الشمسي، وفي الرسم الصيني، وفن الخط الصيني، وفي الرقصات الأوروبية، وفي فنون الحرب، وفي رقصة الأسد الصينية وفي تنضيد الزهور.

١١٥٦- وبالإضافة إلى ذلك، تدعم مؤسسة الشؤون المدنية والبلدية الأنشطة التعليمية والثقافية والفنية من خلال عملها مع الجمعيات ومن خلال توجيه الدعوات للمهنيين النجباء لحضور حلقات العمل في المدارس. وتقدَّم إعانات الرعاية لمجموعات الهواة في مجالات المسرح والفنون البصرية وفرق الرقص على سبيل التشجيع لخوض مباريات منتظمة وتقديم عروض تفاعلية مثل مجموعة المسرح والرياضة وماكاو فرينج ("Macao Fringe").

١١٥٧- أما فيما يتصل بالتعليم الثقافي المهني، فيعتبر معهد ماكاو الأعلى للموسيقى معهدا مهنيا يخضع لتنسيق المعهد الثقافي ويقدم برامج تدريب منهجية في الموسيقى والرقص والتمثيل (القانون الإداري ٨٩/١٨٤/م الصادر في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر). ويقدم المعهد الثقافي منحا للموهوبين الراغبين في تنمية معارفهم الثقافية ودراسة المجالات ذات الصلة في المقاطعة أو في الخارج.

١١٥٨- وفضلا عن ذلك، يضم المعهد المتعدد الفنون مدرسة للفنون بينما يقدم معهد الدراسات الأوروبية في ماكاو برنامجين خاصين للدراسات العليا في مجال السياحة الثقافية وإدارة الفنون. وقد شرع في برنامج الدراسات العليا في مجال السياحة الثقافية بالتزامن مع إنشاء معهد دراسات السياحة. وهو برنامج لا نظير له في آسيا لأنه يقدم لأول مرة برنامج دراسة يستجيب لخصائصها المحددة ولمواردها الثقافية بنيّة تدعيم الروح المهنية في السياحة الثقافية.

١١٥٩- ومركز ماكاو الثقافي لا يقدم تعليما مهنيا منتظما ولكنه يقدم حوالي ٣٠ نشاطا تعليميا في كل سنة في فنون الأداء وفي المجال السمعي البصري تتراوح ما بين المحاضرات القصيرة والحوارات مع الفنانين وحلقات العمل. ويسيِّر تلك الأنشطة إما فنانون أو مربون. وهو يستهدف الأطفال والمراهقين وكبار السن.

١١٦٠- ويقدم متحف ماكاو للفنون خدمات تعليم ويقوم بنشاطات تربية وترويج لتلبية احتياجات أفراد المجتمع الذين يعانون من قصور في السمع أو من عجز عن الكلام وكذلك احتياجات فئات اجتماعية أخرى.

١١٦١- واتساقا مع الأهداف المتوخاة من حث السكان على المشاركة التامة في الحياة الثقافية في مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة ومع إثارة الوعي بضرورة الحفاظ على التراث والقيم الثقافية، بما في ذلك احترام الحقوق الثقافية للأقليات، ينظم المعهد الثقافي مجموعة واسعة من الأنشطة تتضمن تقديم عروض وحفلات موسيقية ومعارض ودورات أفلام ومحاضرات وحلقات دراسية.

١١٦٢- وخلال عام ٢٠٠٢، قام المعهد الثقافي بتنظيم عدة فعاليات بالتعاون مع هيئات أخرى كما يستنتج من الجدول الآتي.

**العروض والمعارض العامة**

| نوع الفعاليات | عدد العروض | | | عدد المقاعد | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ |
| الباليه | ١٥ | ١٨ | ١٣ | ٨ ٨٤٨ | ١١ ٥١٥ | ١٠ ٣٨٧ |
| الخدمات الموسيقية | ١٦٧ | ٢١٠ | ٢١٦ | ١٢١ ١٢٠ | ١٠٥ ٠١٥ | ٨٨ ٤٩٥ |
| عروض الأوبرا والمنوعات | ٨٤ | ٧٧ | ١١٦ | ١٧٣ ١٤٦ | ١٦٩ ٠٩٣ | ١٧١ ٤٠٨ |
| عروض الأوبرا الصينية | ٥٩ | ٥١ | ٧٢ | ٢٢ ٤٠١ | ١٩ ٥٠٥ | ٢٨ ٩٦٠ |
| المسرح | ٨١ | ٥٤ | ٤٠ | ١٩ ٣٣٦ | ٢٣ ٠٠١ | ٣١ ٧٧٢ |
| المباريات | ٤٢ | ٣٢ | ٣٦* | ١٠ ٢١٤ | ١٦ ٥١١ | ٦ ٠٣٨* |
| عروض الأفلام | ٩ ٥٢٥ | ٩ ٩٢٠ | ١٠ ٢٣٣ | ١٥٥ ٤١٠ | ٢٠٧ ١٩١ | ٢١٥ ٧٤٤ |
| المعارض** | ١١١ | ١٢٠ | ١٢٥ | ١٩٦ ٦٤٦ | ٢٣٧ ٢٨٦ | ٤١٥ ٧٥٨ |
| فعاليات أخرى | ١٩٦ | ٢١٤ | ١٨٨ | ٦٢ ٥٨٣ | ٤٠ ٥٣٦ | ٢٩ ٠٥٧ |
| المجموع | ١٠ ٢٨٠ | ١٠ ٦٩٦ | ١١ ٠٣٩ | ٧٦٩ ٧٠٤ | ٨٢٩ ٦٥٣ | ٩٩٧ ٦١٩ |

* البيانات المتعلقة بإحدى وعشرين مباراة غير متوفرة.

** لم تتوفر البيانات المتعلقة بعدد زوار ١٦ معرضا في عام ١٩٩٩ و٧ معارض في عام ٢٠٠٠ و١٥ معرضا في عام ٢٠٠١.

*المصدر*: الحولية الإحصائية لعام ٢٠٠١، إدارة الإحصاء والتعداد.

١١٦٣- بالإضافة إلى العدد الهائل من الأنشطة الثقافية الموجهة إلى عامة الناس، نُظمت كذلك حلقات عمل أكثر تخصصا شملت على سبيل المثال دروسا في تقنيات الرسم أو الخزف والرقص وفن الإيماء وتصوير شرائط الفيديو والحلقات الدراسية التي تناولت الثقافة الشعبية والتاريخ والثقافة والرسم بالحبر الصيني وفن الخط والأدب ومعرض جماعي لفناني ماكاو لتشجيع الفن المحلي.

١١٦٤- لدى مؤسسة الشؤون المدنية والبلدية قسم خاص بالأنشطة الثقافية والترفيه يركز على التراث الثقافي والحفاظ عليه وعلى علم تنظيم المعارض وإحياء المواقع التاريخية التي لها قيمة تاريخية حقيقية بالنسبة لماكاو وتنظيم المعارض والطبعات والنشرات وتشجيع الثقافة الشعبية وإقامة الاحتفالات الشعبية السنوية وكذلك تنظيم الأنشطة الرياضية والترفيهية وحلقات العمل والمعارض التجارية والعروض وإدارة البنى التحتية والحدائق.

١١٦٥- وحتى يتسع المجال لمختلف أشكال التعبير العرقية للسكان وتمثيلها، يُنظم في كل سنة عدد من الفعاليات والاحتفالات. فتقام الاحتفالات الصينية التقليدية حسب التقويم الصيني كالاحتفال بحلول العام الصيني الجديد، وفعالية تشونغ إيونغ، والأغاني الشعبية التي لا تعد ولا تحصى، والأوبرا الصينية، وألعاب الأسبوع الأخضر ومهرجان زهرة النيلوفر، ومهرجان الكعك القمري، وسباق مركب التنين، وفنون الحرب التقليدية الصينية، وحلقات عمل حول الطب التقليدي الصيني، والألعاب التقليدية، والعديد من الفعاليات الأدبية.

١١٦٦- كما تنظم المجتمعات المحلية فعاليات أخرى مثل أسبوع ماكاو الثقافي ومهرجان البلدان الناطقة بالبرتغالية، ومهرجان الذّواقة، ومهرجان الغناء الشعبي، والمسرح، وتنظيم جولات سياحية تطوف جميع الأماكن التاريخية.

١١٦٧- وتمت الاستفادة من الصناعة السياحية لتعزيز التراث الثقافي لمقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة تحت عنوان "مدينة الثقافة". وتتلخص الفكرة في تدعيم الثقافة والهوية التاريخية التي تميز ماكاو عن باقي بلدان آسيا وفي الحفاظ على تراثها الثقافي وإحيائه مع القيام بأنشطة سياحية.

١١٦٨- ويشجع المعهد الثقافي وينظم ويدعم مشاريع الأبحاث وينجز دراسات عن ثقافة ماكاو ويقدم منحا للتدريب في مجال الفنون، ويُنظم مباريات لإعطاء منح للبحث في مجالات التاريخ والدراسات الأدبية والتراث الثقافي وعلم الإنسان (الأنثروبولوجيا) وعلم الاجتماع، كما ينظم ويدعم الحلقات الدراسية والمؤتمرات والمحاضرات. وينشر المعهد كتبا ودراسات ويصدر مجلة باسم "مجلة الثقافة".

١١٦٩- ومن أجل تعزيز مشاركة الناس في النشاطات الثقافية، تأخذ الجرائد وبعض الصحف الدورية ومحطات البث الإذاعي على عاتقها المشاريع الثقافية وتنشر الوعي بالقضايا الثقافية. وتنهض ١١ جريدة يومية بالصينية والبرتغالية وسبع أسبوعيات بالصينية والبرتغالية والإنكليزية ومحطتا بث إذاعي وقناة تلفزيونية مجانية في المجموع بمشاريع ثقافية متنوعة بما فيها تنظيم مناظرات أدبية وموسيقية ومسرحية.

١١٧٠- ورغم مساحتها الصغيرة نسبيا، فإن منطقة ماكاو الإدارية الخاصة تملك صناعة إعلامية راقية وعلى درجة عالية من التطور.

١١٧١- ويقدم المكتب الإعلامي الحكومي المساعدة لمختلف الوزارات ولوسائط الإعلام من خلال نشر المعلومات وترتيب الحوارات.

١١٧٢- وللحكومة موقع رسمي على شبكة الإنترنت ينشر المعلومات ومستجدات الأخبار المتعلقة بالمقاطعة وقد تم ربطه بعدد من مواقع الأقسام والهيئات العامة بكل من اللغتين الرسميتين وباللغة الإنكليزية (http://www.macau.gov.mo).

**البنى التحتية للتمتع بالحقوق الثقافية**

١١٧٣- تجهزت مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة بالمزيد من المرافق الثقافية في السنوات الأخيرة وقامت في ذات الوقت بصيانة مرافق أخرى لتكفل توفير الظروف الملائمة للجمهور عموما، وللشباب والأطفال على وجه الخصوص، للتمتع الفعلي بحقوقهم الثقافية.

١١٧٤- وقد تم تدشين أول مركز ثقافي في آذار/مارس ١٩٩٩، وتطلب هذا المركز استثمارا بلغت قيمته ٩٦٠ مليون باتاكا وبلغت المساحة المبنية ٠٠٠ ٤٥ متر مربع على موقع تبلغ مساحته ٠٠٠ ١٥ متر مربع. ويضم المركز الثقافي مبنى فيه قاعات محاضرات، ومتحفاً، ومكتبة للفنون. وهذه الأخيرة عبارة عن مكتبة مرجعية متعددة الوسائط تحتوي على معلومات تتعلق بالفن والثقافة من الغرب ومن الشرق معا.

١١٧٥- ويضم مبنى قاعات المحاضرات قاعة كبيرة وأخرى صغيرة تتسع لـ ١ ٥٠٠ مقعد ومجهزة بالتجهيزات العصرية المعتادة. وتبلغ المساحة الإجمالية لمتحف الفنون ٢٠ ٠٠٠ متر مربع، ٥ ٠٠٠ متر مربع منها عبارة عن مساحات عرض مفتوحة أمام الجمهور تضم سبع قاعات عرض.

١١٧٦- صُمم مركز ماكاو الثقافي لاحتضان فرق الفنون البصرية والسمعية البصرية أثناء جولاتها وتتنوع برامجه بحيث تضم ألوانا كلاسيكية وأخرى معاصرة من الفنون وهو يقدم برنامجا ثقافيا متوازنا فيه من كل فن طرف.

١١٧٧- وتتوفر للسكان بنى تحتية مؤسسية أخرى منها تسع مكتبات عامة وثلاث قاعات سينما تتسع لـ ٢ ٧٢٧ متفرجا ومعارض رسم ومعارض تجارية للفنون والحرف التقليدية إضافة إلى بنى متنقلة.

١١٧٨- ولمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة مرفق مهم آخر يسمى المحفوظات التاريخية وهو الهيئة المسؤولة عن الحفاظ على الوثائق العامة ذات القيمة التاريخية وعلى إدارة نظام الوثائق العامة. وتخلق مرافق المحفوظات القائمة أحسن الظروف للتخزين السليم للوثائق المصغرة، ولا سيما الأعمال النادرة ويمكن مشاهدتها بواسطة نظام محوسب. وتعد جريدة المحفوظات التاريخية مصدرا نفيسا للمعلومات بالنسبة للباحثين.

١١٧٩- ومن البنى التحتية الأخرى هناك متحف ومكتبة ومحفوظات ماكاو البحرية التي تعرض مجموعة كبيرة من المواد ذات الصلة بالتاريخ البحري.

١١٨٠- يضم متحف ماكاو، بمساحته الإجمالية البالغة ٨٠٠ ٢ متر مربع، قاعة عرض. وهو مثال في حسن المحافظة على التراث الثقافي حيث أنه يقع داخل قلعة مونتي العتيقة التي بناها اليسوعيون في عام ١٦٢٦. وفيه تُعرض العديد من القطع الأثرية المتعلقة بخلفية ماكاو التاريخية وتقاليدها الثقافية.

## باء - تمويل الأنشطة الثقافية

١١٨١- أنشئ صندوق عام مخصص لتقديم المساعدة المادية لتشجيع وتنمية الأنشطة الثقافية والمشاركة الشعبية في الحياة الثقافية هو الصندوق الثقافي. ويدعم هذا الصندوق بالأخص مشاريع ثقافية وبرامج ناتجة عن مبادرات خاصة بعد أن عرفت ميزانيته زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة. وبلغت ميزانية الصندوق ٦٧ ٦٦٩ ٠٠٠ باتاكا في عام ٢٠٠٠، بينما بلغت ٧٢ ١٢٢ ٠٠٠ باتاكا في عام ٢٠٠١ و٨٣ ٩٢٠ ٠٠٠ باتاكا في عام ٢٠٠٢.

١١٨٢- وبلغت ميزانية مؤسسة الشؤون المدنية والبلدية المخصصة للمجال الثقافي ١١ ٥٠٠ ٠٠٠ باتاكا في عام ٢٠٠١ بما في ذلك الدعم المخصص للمبادرات الخاصة. والواقع أن مؤسسة الشؤون المدنية والبلدية تدعم الجمعيات المحلية والفنانين أفراداً ومجموعات والعديد من مجموعات التعبير الفني التقليدي والمعاصر. وتتنوع الأنشطة من مسرح إلى موسيقى الجاز ومن الأنشطة المهنية للشباب إلى التظاهرات الرياضية للجميع.

١١٨٣- وبلغت الميزانية العامة المرصودة لمركز ماكاو الثقافي ٥٦ مليون باتاكا بالإضافة إلى ١٤ مليون باتاكا للنشاطات الثقافية كفنون الأداء والبرامج السمعية البصرية.

١١٨٤- بالإضـــافة إلى ذلك، يقدم المعهد الثقافي سنويا منحا ومساعدات مالية وغيرها لأفراد وهيئات تنجز دراسات وأبحاث وأنشطة إبداعية أخرى في المجال الثقافي.

١١٨٥- وتخصـــص مؤسسات أخرى كوزارة السياحة ومعهد تنمية الرياضات ومؤسسة ماكاو هي الأخرى أموالا لدعم المبادرات الخاصة في المجالات الثقافية والعلمية. وتؤدي مؤسسة ماكاو دورا هاما وخاصا كما يستنتج من الجدول التالي:

**الإعانات المالية التي تقدمها مؤسسة ماكاو**

| مجالات التدخل | عام ٢٠٠١ (٢٠٠١/١٢/٣١-٢٠٠٧/٧/١١) | عام ٢٠٠٢ (٢٠٠٢/١/١-٢٠٠٢/٩/٣٠) |
|---|---|---|
| المجال الثقافي | ٥ ٢٤١ ٨٠٠ | ٤ ٨٩٥ ٧٠٠ |
| المجال الاجتماعي | ١ ٤٨٠ ٠٠٠ | ٣ ٢٦٦ ٠٢٥ |
| المجال الاقتصادي | ٦٠ ٠٠٠ | ٤ ١٦٩ ٣٨٤ |
| مجال التعليم | ١٨ ٢١٦ ٤٠٠ | ٢٤ ٠٣٥ ٩٠٠ |
| المجال العلمي | ٣٨٨ ٧٠٠ | ١ ٤٨٩ ٠٠٠ |
| المجال الأكاديمي | ٩١ ٠٠٠ | ٣ ٦٤٥ ٩٤٥ |
| المجال الخيري | ٣٠ ٠٠٠ | ١ ٤٩٥ ٠٠٠ |
| الترويج لماكاو | ٢ ٤٥٥ ٠٠٠ | ٣ ٢٣٥ ٢٩٥ |
| المجموع | ٢٧ ٩٦٢ ٩٠٠ | ٤٦ ٢٣٢ ٢٤٩ |

*المصدر*: مؤسسة ماكاو، ٢٠٠٢.

## جيم - الحفاظ على المآثر الثقافية والعلمية والتعريف بها

١١٨٦- تـــولي حكومـــة مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة أهمية كبيرة لحماية "المناظر الجميلة والمواقع التاريخية وغيرها من المآثر التاريخية وحماية الحقوق والمصالح المشروعة التي تعود إلى مالكي القطع الأثرية" وفقا للفقرة ٣ من المادة ١٢٥ من القانون الأساسي.

١١٨٧- ويحمي القانون العادي كذلك التراث التاريخي والثقافي والمعماري لماكاو كما يدل على ذلك المرسوم بقانون ٨٤/٥٦/م الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه.

١١٨٨- ويعتـــبر ما مجموعه ١٢٨ أثرا ومبنى وموقعا مصنفا ملكية ثقافية تحظى بحماية خاصة بمقتضى المرسوم بقانون ٩٢/٨٣/م الصادر في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر.

١١٨٩- ويكـــرس المعهـــد الثقافي جل أنشطته، من خلال قسم التراث الثقافي، للمحافظة على التراث الثقافي لمختلف المجموعات العرقية ولتصنيف التراث الثقافي لماكاو وترميمه وتجديده وتحسينه، بما فيه البنايات والتحف.

١١٩٠- وزاد التأكيد طيلة العقدين الماضيين على أهمية المحافظة على التراث، فوضعت حكومة مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة مبادئ توجيهية لتحقيق توازن مستدام ما بين الحفاظ على التراث الثقافي والتطور الاجتماعي والاقتصادي.

١١٩١- واتُخذت خطوات هامة، منها الرصد الكفء للمواقع أو للأماكن التي تمثل جزءا من مركّب في المواقع المصنفة أو المناطق المحمية وتصنيفها وحمايتها وترميم الأطلال الأثرية والفنية وصيانتها ونشرها وإنجاز الدراسات الأثرية والثقافية.

١١٩٢- وفي عام ٢٠٠١، درّب المعهد الثقافي ٥٨ من الشباب ليكونوا "سفراء التراث الشباب" بهدف نشر الوعي بالتراث الثقافي وبقيم ماكاو في بلدان أخرى.

## دال - الحق في التمتع بفوائد التقدم العلمي

١١٩٣- إن الحق في القيام بالأبحاث العلمية والتكنولوجية محفوظ بمقتضى المادة ٣٧ من القانون الأساسي. ومما يزيد هذا الحق رسوخا الإطار القانوني للسياسة في مضمار العلم والتكنولوجيا، الذي وُضع بمقتضى المادة ٢ من القانون ٩/٢٠٠٠ الصادر في ١٧ تموز/يوليه.

١١٩٤- وفضلا عن ذلك، تخول المادة ١٢٤ من القانون الأساسي للمنطقة الحق في صياغة سياساتها في مجال العلم والتكنولوجيا وكذلك في حماية إنجازاتها بحكم القانون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي وبراءات الاختراع والاكتشافات والاختراعات.

١١٩٥- وتحدد حكومة مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة المواصفات والمقاييس العلمية والتكنولوجية السارية في المنطقة. وقد استهدفت سياستها على الخصوص زيادة وإنماء المعرفة العلمية والتكنولوجية والموارد المحلية، والرفع من الإنتاجية والقدرة على المنافسة، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتكنولوجيا المعلومات، والتعود على الشبكات المعلوماتية، وحماية البيانات، وحماية البيئة، والبحث العلمي والتكنولوجي (المادة ٣ من القانون ٩/٢٠٠٠).

١١٩٦- وقد تم إدراك تلك الغايات عبر إقرار عدة تدابير كمنح حوافز خاصة لإنشاء مؤسسات تكرس جهدها للبحث العلمي والتكنولوجي والتنمية وتدريب العاملين المؤهلين وتقديم تدريب مختص داخل الهيئات الخاصة وتعليم العلم والتكنولوجيا ضمن المقررات الدراسية وكذلك إنشاء صندوق للتنمية العلمية والتكنولوجية (القانون ٩/٢٠٠٠).

١١٩٧- وما فتئت حكومة منطقة ماكاو الإدارية الخاصة تشجع على إنماء المشاريع التجارية التي تستخدم التكنولوجيا العالية الدقة ذات القيمة المضافة المرتفعة من خلال تحديد المجالات ذات الأولوية وتيسير نقل التكنولوجيا وتنميتها وتقديم الموارد البشرية المتخصصة وبرامج التمويل.

١١٩٨- وفي آذار/مارس من عام ٢٠٠٠، أنشئت جامعة جديدة هي جامعة ماكاو للعلم والتكنولوجيا. وتعمل هـــذه المؤسسة الخاصة بشكل خاص على تدريب الموارد البشرية المحلية وعلى تحقيق التنمية العلمية والتكنولوجية وإنجاز الأبحاث (الأمر التنفيذي ٢٠/٢٠٠٠ الصادر في ٢٧ آذار/مارس).

١١٩٩- وبموجب القانون الإداري ١٦/٢٠٠١ الصادر في ٢٧ آب/أغسطس، أنشئ مجلس العلم والتكنولوجيا في عام ٢٠٠١ بقصد إسداء المشورة إلى حكومة مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة في صياغة وتنفيذ السياسات التي من شأنها أن تساعد في التحديث العلمي والتكنولوجي وفي تنمية المنطقة.

١٢٠٠- ويشـــجع مركـــز ماكـــاو للإنتاجـــية ونقل التكنولوجيا الشركات على اتباع نهج فعال وتصورات ومواصـــفات جديدة للتكنولوجيا العصرية ومجتمع المعلومات وكذلك الموارد من أجل الرفع من القيمة المضافة لما تقدمه من منتجات وخدمات مما يؤدي إلى الرفع من الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية.

١٢٠١- ويشكل العلم والتكنولوجيا جزءا من مادة العلوم التي تدرس ضمن مقررات التعليم الأساسي.

١٢٠٢- ووزارة التعليم وشؤون الشباب مكلفة بتشجيع العلم والتقدم التكنولوجي في المدارس وبحثّ التلاميذ والمدرسين على المشاركة في الأنشطة الخارجة عن المقرر مثل "أسبوع تكنولوجيا المعلومات" والمعرض التكنولوجي السنوي.

١٢٠٣- بالإضافة إلى ذلك، خصصت حكومة مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة بدءا من عام ٢٠٠١ أموالا بلغت قيمتها ١٩٢ ٧٢٣ ٢٦ باتاكا للمدارس لتحسين التعليم والتعلم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

١٢٠٤- كما تشجع وزارة التعليم وشؤون الشباب الأنشطة العلمية والأدبية والفنية وحماية الحقوق الناشئة عن الملكـــية الفكرية من خلال تنظيم أنشطة للشباب من قبيل "مباراة التربية الوطنية للشباب" والمشاركة في برامج واتصالات التبادل العلمي الوطنية والدولية.

١٢٠٥- واتخـــذت وزارة التعليم وشؤون الشباب عدة تدابير لتشجيع نشر المعلومات عن التقدم العلمي وفقا لسياسة حكومة منطقة ماكاو الإدارية الخاصة لمساعدة الشباب بجد على توسيع مداركهم وزيادة معرفتهم العلمية العامـــة، لا ســـيما من خلال رعاية جمعيات الشباب لتنصيب أجهزة الحاسوب. ومن خلال ذلك العمل، تضمن وزارة التعلـــيم وشـــؤون الشـــباب وصول الشباب إلى أجهزة الحاسوب والربط بالإنترنت في مراكز تكنولوجيا المعلومات.

١٢٠٦- وعلاوة على ذلك، نُظم في ماكاو المؤتمر الوطني الرابع لتعليم الحوسبة وفيزياء الشبكة من ٦ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، بالإضافة إلى حلقات العمل والمعارض مثل "الأبعاد المتعددة لسلسلة حلقة العمل على الإنترنت".

١٢٠٧- وباختصار، تقدم جامعة ماكاو، على مستوى تعليمي أعلى، دورة دراسية في العلم والتكنولوجيا بينما تقـــدم جامعة ماكاو للعلم والتكنولوجيا دورة دراسية في تكنولوجيا المعلومات ودورة دراسية في الطب الصيني.

وتقـــدم كلتاهما برامج للدراسات العليا. ويشتمل المعهد المتعدد التخصصات على مدرسة لعلوم الصحة من بين مدارس أخرى. وهناك أيضا مدرسة كيانغ وو للتمريض.

١٢٠٨- وتشـــكل المقالات والمؤلفات في مجال الأبحاث كذلك عناصر هامة من عناصر ترويج المعرفة العلمية والتكنولوجـــية ونشـــرها. ويشـــجع عدد من الهيئات الحكومية والمؤسسات الخاصة في المنطقة التحري العلمي والتكنولوجي.

١٢٠٩- ففـــي العام الدراسي، ٢٠٠١-٢٠٠٢، مثلا، قامت جامعة ماكاو برعاية مشاريع بحث بلغ مجموع عددهـــا ٧٤ بحثا نُشر منها ٦٠ بحثا في مجلات دولية متخصصة، وقدم فيها ١٤٠ عرضا في مؤتمرات دولية. وفي النصـــف الأول مـــن عام ٢٠٠٢، رعت الجامعة ٣٢ مشروعا بحثيا و٣٩ مشاركة في مؤتمرات دولية. وللجامعة مشاريع مشتركة مع جامعة واشنطن ومع مؤسسات في أوروبا وفي الصين القارية بعد أن أكملت أربعة مشاريع تحمل اسم "أوريكا".

## هاء - الملكية الفكرية

١٢١٠- إن الحق في حماية المصالح المعنوية والمادية الناشئة عن عمل علمي أو أدبي أو فني محفوظ بمقتضى الفقرة ٢ من المادة ١٢٥ من القانون الأساسي.

١٢١١- ويحمي النظام القانوني في ماكاو الملكية الفكرية حماية تامة. والواقع أن القانون ذا الصلة قد وُضع وفقا للمعايير الدولية العصرية إذ أن ماكاو عضو أصلي تام العضوية في منظمة التجارة العالمية وهي تلتزم التزاما كاملا بالاتفاق المتعلق بجوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

١٢١٢- وتحكـــم الإطار القانوني للملكية الفكرية عدة قوانين. فقد تنبأ القانون بمرسوم ٩٩/٤٣/م الصادر في ١٦ آب/أغســـطس بحمايـــة حقـــوق المؤلـــف بيـــنما يقيم القانون بمرسوم ٩٩/٩٧/م الصادر في ١٣ كانون الأول/ديسمبر نظاما للملكية الصناعية، وتحكم المواد من ١٥٦ إلى ١٧٣ من القانون التجاري الجاري العمل به في مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة قواعد المنافسة وحقوق المستهلك.

١٢١٣- كما تُفرض الحماية الفعلية للملكية الفكرية بواسطة العقوبات الإدارية والجنائية المنصوص عليها مثلا في المواد من ٢١٥ إلى ٢١٨ من المرسوم بقانون ٩٩/٤٣/م (المتعلق بحقوق المؤلف) وفي المواد من ٢٩٩ إلى ٣٠٤ من المرسوم بقانون ٩٩/٩٧/م (المتعلق بالملكية الصناعية).

١٢١٤- وقد شهدت مكافحة انتهاكات حقوق الملكية ولا سيما القرصنة والتزييف تعزيزا في السنوات الأخيرة. وأوكلت هذه المهمة مؤخرا إلى مصلحة الجمارك في حكومة مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة التي أبلت بلاء حسنا في هذا المضمار.

## واو - التدابير المتخذة لتطوير الاتصالات وعلاقات التعاون الدولية

١٢١٥- في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٢، قُدم اقتراح رسمي إلى قائمة اليونسكو للتراث العالمي يتعلق بطريق حضرية تربط ما بين المرفأ الداخلي الصيني القديم ومركز المدينة المسيحية العتيقة (١٢ أثرا تاريخيا) في ماكاو. وتحتل المواقع الأثرية في ماكاو في الوقت الراهن صدارة القائمة الاحتياطية بالمواقع الصينية التي تنتظر التقييم من قبل اليونسكو.

١٢١٦- وتشارك مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة في العديد من المنظمات الدولية مثل المنظمة الدولية للسياحة والجمعية الدولية لتنظيم المؤتمرات والاجتماعات ومجموعة العمل للتعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ والاتحاد الدولي لرابطات ومؤسسات المكتبات ومجلس المتاحف الدولي.

١٢١٧- وتتلقى الأطراف المعنية من علماء وكتّاب وفنانين وغيرهم من الأطراف الضالعة في البحث العلمي أو في أي نشاط إبداعي دعوات متكررة من سلطات مقاطعة ماكاو الإدارية الخاصة للمشاركة في المؤتمرات والحلقات الدراسية والندوات واللقاءات والمنتديات العلمية والثقافية.

١٢١٨- ويحظى دور الجمعيات في مجال التعليم والعلم والتكنولوجيا والثقافة ووسائط الإعلام بالاعتراف بموجب القانون الأساسي. وبإمكان الجمعيات إقامة وتطوير علاقات مع نظيراتها في البلدان والمناطق الأجنبية ومع المنظمات الدولية ذات الصلة تنبني على مبادئ عدم الخضوع وعدم التدخل والاحترام المتبادل (المادتان ١٣٣ و١٣٤ من القانون الأساسي).

## الحواشي

(١) تشير خطة "هندسة البذور" إلى برنامج رئيسي للهندسة الزراعية مطبق منذ الخطة الخماسية التاسعة. وتتخلص أهدافها في وضع نظام عصري لإنتاج البذور يدار علمياً سينجم عنه إنتاج متخصص للبذور وإدارة تجارية موحدة واعتبار البذور المستعملة في العمليات الزراعية الكبرى سلعة أساسية.

(٢) هذه الطرق السريعة الإثنتا عشرة هي: تونغجلانغ - سانيا، بكين - دجوخاي، تشونغسينغ - جانجلانغ، بكين - فودجو، إرليان خاوت - خوكو، ليانيوغانغ - خووإيرغووس، شانغهاي - تشينغدو، شانغهاي - روللي، خينغيانغ - كونمينغ، سينغداو - ينتشوان، داندونغ - لاسا، سويفينخ - ماندجولي.

(٣) هذه هي أولى الطرق السريعة التي ستستكمل من بين ما يرد في الخطة الأصلية "5 Down 3 Across". والطرق العاملة حالياً في الاتجاه شمال - جنوب هي: تونغجلانغ - سانيا، بكين - دجوخاي، تشونغسينغ - جانجلانغ؛ والطرق العاملة في الاتجاه شرق - غرب هي: شانغهاي - تشينغدو، ليانيوغانغ - خووإيرغووس.

(٤) "البرنامج ٢١١" برنامج وضعته الحكومة لبناء ١٠٠ مدرسة للتعليم العالي استعداداً لمتطلبات القرن الحادي والعشرين.

(٥) "البلدات المنظمة" هي المدن التي أحدثت بموجب ولاية إدارية وطنية.

(٦) "البلدات الواقعة على مشارف المدن" هي "بلدات منظَّمة" على أراضٍ إقليمية مملوكة للدولة.

(٧) يقصد بالإشارات إلى "التقرير الأولي" التي ترد هنا وفي هذا التقرير برمته تقرير منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة الذي قدمته الحكومة المركزية لجمهورية الصين الشعبية في حزيران/يونيه ١٩٩٩ ونظرت فيه اللجنة في نيسان/أبريل ٢٠٠١.

(٨) مثال ذلك قانون الجنايات (التعذيب) (الفصل ٤٢٧ من قوانين منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة) الذي سن لتنفيذ أحكام اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في هونغ كونغ.

(٩) البنود الثلاثة هي:

(أ) البند ٢(٣): "يولى الاعتبار، عند تفسير وتطبيق هذا القانون، إلى كون الغرض منه يكمن في إدراج أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية كما تطبق على هونغ كونغ وما يتبع لها ويتصل بها من مسائل، في قانونها المحلي".

(ب) البند ٣: "الأثر على التشريعات الموجودة سابقاً -

(١) تُمنح جميع التشريعات الموجودة سابقاً التي تقبل تفسيراً يتمشى مع هذا القانون مثل هذا التفسير.

(٢) تُلغى جميع التشريعات الموجودة سابقاً التي لا تقبل تفسيراً يتمشى مع هذا القانون، وذلك بقدر تعارضها معه".

(ج) البند ٤: "تفسير التشريعات اللاحقة - تفسر جميع التشريعات التي تسن في أو بعد تاريخ البدء، بالقدر الذي تقبل فيه هذا التفسير، على نحو لا يتعارض مع أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية كما تطبق على هونغ كونغ".

(١٠) كان يعرف في السابق بقانون مفوض الشكاوى الإدارية.

(١١) الفرع ٥ ألف ألف من قانون المساعدة القانونية (الفصل ٩١).

(١٢) رداً على السؤال رقم ٧ الوارد في "قائمة اللجنة للمسائل التي سيجري تناولها عند النظر في التقرير الأولي للصين: منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة".

(١٣) تعني عبارة "التقرير المقدم عملاً بالمادة ٢٢" تقريراً مقدماً إلى منظمة العمل الدولية عملاً بالمادة ٢٢ من دستور هذه المنظمة.

(١٤) يدل مصطلح "الوافدين الجدد" على الأشخاص الذين استقروا مؤخراً في هونغ كونغ. وقد طبقنا المصطلح أصلاً على الأشخاص القادمين من الصين الوطن الأم. لكننا وسعنا نطاق هذا المصطلح منذ ذلك الحين ليشمل مقيمين من بلدان أخرى. وتوفر خدمات إدارة شؤون العمل للجميع دون أي تمييز.

(١٥) تواجه الجالية النيبالية من بين جميع الأقليات الموجودة في هونغ كونغ أشد الصعوبات في التكيف مع الحياة في هونغ كونغ نظراً للاختلافات الكبيرة في اللغة والثقافة. ولهذا السبب، كانت موضع تركيزٍ رئيسي في عملنا الخارجي بين الأقليات غير الصينية.

(١٦) يتعهد أصحاب العمل الذين يقبلون متدربين في إطار نظام التدريب في مكان العمل بتوفير تدريب معمق في هذا الشأن، في حين لا يقدم أصحاب العمل خارج هذا النظام تعهداً من هذا القبيل.

(١٧) وردت الشواغل التي رددها المعلقون المحليون في الفقرة ١٥ من ملاحظات اللجنة الختامية بشأن التقرير الدوري الثالث الذي قدمته المملكة المتحدة بموجب العهد.

(١٨) ترد مناقشة نظام صناديق الادخار الإلزامية في الفقرات من ٤٦٠ إلى ٤٦٢ أدناه، في ما يتصل بالمادة ٩ من العهد.

(١٩) العامل الموظف بموجب عقد مستمر هو ذلك الذي وُظف لمدة أربعة أسابيع أو أكثر، على أساس عدد ساعات لا يقل عن ١٨ ساعة في الأسبوع.

(٢٠) الأمر الخاص بالعمالة (الفصل ٥٧): المواد من ٢٣ إلى ٢٥ و٢٥ - ألف و٦٣ - جيم و٦٣ — جيم - ألف. كما تنص المادتان ٣٢ و٦٣ - باء على الحماية من عدم دفع الاجور كاملة. وتنص المادة ٣٢ على أنه "لا يجوز لرب العمل الخصم من رواتب العامل.إلا وفقا للأمر". وتنص المادة ٦٣ - باء على أن كل من يخل بالمادة ٣٢ يرتكب مخالفة ويتعرض لدفع غرامة من الدرجة ٦ والسجن مدة سنة.

(٢١) تنص المادة ٢٧ من القانون الأساسي على أن: "يحق للمقيمين في هونغ كونغ التمتع بحرية التعبير والحصافة والنشر؛ وحرية تشكيل الجمعيات والتجمع والتجمهر والتظاهر؛ وحرية تشكيل النقابات والانضمام إليها والإضراب".

(٢٢) تشمل هذه الأحكام الأحكام التي كانت تكفل حقوق العمال في مدفوعات ترك الخدمة والخدمة لمدة طويلة وتعويضات حماية العمالة في ظروف تنطوي على طرد بإجراءات موجزة بسبب الإضراب.

(٢٣) قائمة المسائل التي يتعين بحثها لدى النظر في التقرير الأولي الذي قدمته الصين: منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة والحقوق المكفولة في المواد ١-١٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(٢٤) تقوم وزارة التعداد والإحصاء بتحديث مؤشر أسعار المساعدة المتصلة بالضمان الاجتماعي على أساس شهري بغية قياس التضخم/الانكماش وفقا لنمط إنفاق الأسر المستفيدة من نظام المساعدة الشامل. ويشمل

هـــذا المؤشر البنود ذاتها التي يشملها مؤشر الأسعار الاستهلاكية، باستثناء البنود التي تغطيها منح خاصة في إطار نظام المساعدة الشامل (مثل الإيجار). ويستخدم تحرك المؤشر كمقياس لتسوية معدلات المدفوعات العادية في إطار نظام المساعدة الشامل ونظام الاعتماد على الذات لمراعاة تغير الأسعار.

(٢٥) Oxford University Press، نيويورك، ١٩٩٤.

(٢٦) ذلك أن المهنيين العاملين مع الشبان المعرضين للخطر يرون أنه لا بد من تحديد احتياجات الطفل في مـــراحل نموه الأولى ومباشرة العمل الوقائي اللازم في أقرب وقت ممكن يعقب التحديد، وذلك قبل استفحال المشاكل.

(٢٧) تتمثل "الأداة" في استبيان. ويملأ الطلاب جزءا منه بينما يملأ المدرسون الجزء الآخر.

(٢٨) يمول المركز من خلال المؤسسة الخيرية لنادي الفروسية في هونغ كونغ.

(٢٩) "إجراءات معالجة قضايا الاعتداء على الأطفال المنقحة لعام ١٩٩٨" و"المبادئ التوجيهية متعددة التخصصـــات في معالجة قضايا ضرب الأزواج - ١٩٩٦" و"المبادئ التوجيهية الإجرائية في معالجة قضايا العنف الجنسي - ٢٠٠٢".

(٣٠) يمثل الرقم المسجل عام ٢٠٠٢ ما يعادل ١ ٥٠١ فرد، أي نسبة ٨ في المائة من مجموع الحالات التي أبلغ بها السجل المركزي المعني بتعاطي المخدرات.

(٣١) بحثـــت دراسة من هذه الدراسات، أجرتها جامعة المدينة في هونغ كونغ (نيابة عن اللجنة المعنية بالجـــانحين الشبان التابعة للجنة مكافحة الإجرام) فعالية برامج التأهيل الخاصة بالجانحين الشبان. وأجرت وكالة خدمات الإدارة الحكومية الدراسة الأخرى في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، بغية تحسين إدارة دور الكفالة وتشغيلها.

(٣٢) تشـــمل خدماتها خدمات التوعية وإقامة الشبكات، وتعبئة المتطوعين، وإسداء المشورة للمسنين الضعفاء. وتؤدي المراكز المجتمعية لرعاية الأحداث على مستوى المقاطعات ومراكز رعاية الأحداث على مستوى الأحياء وظائف متشابهة، غير أن الأولى تنشط على نطاق أوسع.

(٣٣) مثل المستفيدون البالغون من العمر ٦٥ عاما فما فوق نسبة ٧٧ في المائة من مجموع المنتمين إلى تلك الفئة العمرية.

(٣٤) مـــن بيـــنها نحـــو ٦٠٠ ٧ مكان في دور الرعاية الذاتية للمسنين التي تقدم الرعاية الأساسية، و٣٠٠ ١١ مكان في دور الرعاية والعناية التي تقدم خدمات تمريض شخصية ومحدودة، و٥٠٠ ١ مكان في دور التمريض التي تقدم مستوى أعلى من الرعاية التمريضية.

(٣٥) مشروع يشير إلى التفكير الأولي في شكل القانون الجديد وفي مضمونه.

(٣٦) بموجب قانون الشقق بحجم السرير (المادة ٤٤٧)

(٣٧) تشتمل بعض الأمثلة من هذه التدابير على برنامج التدريب وإعادة توظيف الأشخاص في منتصف العمر، وعلى وضع مشاريع للمساعدة الكثيفة العمالة.

(٣٨) وزارة التعداد والإحصاءات، "تقرير المواضيع الخاصة" العدد ٢٨ - الأشخاص المعاقون والمصابون بأمراض مزمنة، آب/أغسطس ٢٠٠١، ص. ٣٥.

(٣٩) نعرب عن تقديرنا للجنة تكافؤ الفرص على هذه المعلومات.

(٤٠) فيما يتعلق بالمادة ٦(٢) من الاتفاقية.

(٤١) يصادف ٣١ آذار/مارس نهاية السنة المالية الحكومية.

(٤٢) يشمل ذلك بعض التخصصات من قبيل علم النفس السريري والعلاج المهني.

(٤٣) ينطوي ذلك، مثلا، على قانون تسجيل حالات الدخول إلى المستشفيات ودور رعاية المسنين ودور الولادة (الفصل ١٦٥).

(٤٤) *التقرير الذي أعده برنامج الأمم المتحدة المشترك بين منظمات الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز عن الوباء العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز*، لعام ٢٠٠٢.

(٤٥) من بين هذه المقترحات تنظيم الطب الصيني وتطويره، وتعزيز نهج "طب الأسرة" في المستوصفات الخارجية العمومية، وخفض التكاليف لمراقبة ارتفاع التكاليف الطبية، وإجراء استعراض شامل لهيكل الأجور في نظام الرعاية الصحية العامة.

(٤٦) في هذا النموذج، يشمل "تحليل المخاطر" تقييمها وإدارتها والإبلاغ عنها.

(٤٧) بالإضافة إلى هذه النسخ، وُزِّعت ٤٠ ٠٠٠ نسخة إضافية خلال فترة إجراء المشاورات.

(٤٨) يُطلق عليها "إعلانات المصلحة العامة". ومن المزمع أن يصدر في آذار/مارس ٢٠٠٣ إعلان متخصص للمصلحة العامة لتعزيز قبول الجمهور للأشخاص الذين استعادوا عافيتهم و/أو الذين يعانون من مرض عقلي.

(٤٩) تعمل لجنة السياسات كمركز تابع للإدارة لتبادل جميع مقترحات السياسة العامة. كما تكفل أن تحظى هذه المقترحات بإجماع واسع لدى المكاتب قبل اتخاذ المجلس التنفيذي قراراً نهائيا.

(٥٠) أشارت اللجنة الفرعية لمجلس التعليم، في تقريرها الاستعراضي لعام ١٩٩٧- وهي لجنة تم إنشاؤها لاستعراض برامج التعليم الإلزامي لمدة ٦ سنوات-، إلى أن مصطلح "التعليم الإلزامي" قد يحتاج إلى مراجعة لكي لا يفهم منه أنه يعني إجبار صغار السن على الالتحاق بالمدارس، ولكن لكي يفهم منه أنه رسالة

لتوفير التعليم الشامل للجميع. ومع ذلك، فقد احتفظنا بعبارة "التعليم المجاني والإلزامي" في هذا التقرير بأجمله في ضوء المادة ١٣-٢ (أ) من العهد.

(٥١) أصبحت مستويات توفير الأماكن الجديدة نافذة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وهي بداية السنة الدراسية ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

(٥٢) هذا هو "المَعلم" بالنسبة للحكومة والمدارس المعانة. وتحدد المدارس الخاصة رسومها وفقاً لما تقتضيه عملية تغطية التكاليف وفي بعض الأحيان لتحقيق الربح.

(٥٣) انظر الفقرات من ٣٨٥ إلى ٣٩٦ أعلاه فيما يتعلق بالمادة ٦ من العهد.

(٥٤) ربما تعين علينا أن نبيّن أن اللغة الصينية المكتوبة - التي هي موحدة إلى حد بعيد ويمكن أن يقرأها الملمون بقراءة وكتابة اللغات الصينية الأخرى والناطقون بها - تختلف إلى درجة كبيرة عن اللغة الكانتونية المتحدَّث بها.

(٥٥) تتضمن هذه المدارس تلك المدارس التي عادة ما توفر التعليم للأقليات المستقرة في هونغ كونغ (انظر أيضاً الفقرة ٧٠٥ أعلاه).

(٥٦) وهي تشبه الخدمات المقدمة إلى الأطفال الوافدين حديثاً من الصين القارية.

(٥٧) شهادة التعليم العام للتوحيد (GCE) أو مستوى التعليم العادي (O-LEVEL) شهادة يحصل عليها الطالب بعد إجراء امتحان في مدارس إنكليزية في سن ١٦ عاماً في الأحوال العادية.

(٥٨) دولار هونغ كونغ مرتبط بدولار الولايات المتحدة بسعر ٧,٨ دولار من دولارات هونغ كونغ للدولار الأمريكي الواحد.

(٥٩) الأشخاص المؤهلون هم أشخاص يملكون الحق في الإقامة في هونغ كونغ أو أقاموا فيها أو كان مقر سكناهم الأصلي فيها لفترة ثلاث سنوات كاملة متتابعة مباشرة قبل البدء بالدورة الدراسية.

(٦٠) الغرض من صندوق التعليم المستمر هو تقديم الإعانات إلى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٦٠ عاماً لمواصلة التعليم والالتحاق بالدورات التدريبية التي تعود بالفائدة على التنمية الاقتصادية في هونغ كونغ.

(٦١) يشمل المصطلح الأطفال الذين يواجهون صعوبات خاصة في التعلم. وتعتبر لجنة تكافؤ الفرص أن هذه الصعوبات تشكل إعاقة لأغراض قانون التمييز القائم على الإعاقة. وقد حثتنا هذه اللجنة على وضع استراتيجيات للتعلم للاستجابة للاحتياجات التعليمية لأولئك الأطفال. والوضع هو على النحو المبيَّن في الفقرة ٧٣٠ أدناه.

(٦٢) "المهاجرون المؤهلون" هم الأشخاص الذين لم تعترف السلطات الفييتنامية بأنهم من مواطنيها.

(٦٣) تـــرد في الفقرات من ٣٩٧ إلى ٤٠٤ من الفرع ثامناً (ألف) من تقريرنا الأولي المقدم بموجب اتفاقية حقوق الطفل معالجة مسألة تعليم أولئك الأطفال أو غيرهم من الأطفال الذين إما هم متواجدون في هونغ كونغ بصورة غير مشروعة أو أنهم متواجدون فيها ريثما يتم التحقق من وضع إقامتهم.

(٦٤) بمـــا في ذلك موضوعات من بينها مكافحة التمييز، والحرية، والقيم الصينية التقليدية، والمواطنة العصرية، وحقوق الإنسان والقانون الإنساني، والملكية الفكرية، وحرية الصحافة ووسائل الإعلام.

(٦٥) تقـــدم شركة حظائر العلم والتكنولوجيا في هونغ كونغ خدمات مجمَّعة في شكل دعم الهياكل الأساسية للشركات والأنشطة المعنية بالتكنولوجيا.

(٦٦) يقـــوم معهد العلوم التطبيقية والبحوث التكنولوجية بأنشطة البحث والتنمية ويقدم نتائجه إلى قطاع الصناعة لترويج هذه النتائج بغية رفع مستوى الصناعة من الناحية التكنولوجية وحفز نمط الصناعة التي تقوم على التكنولوجيا.

(٦٧) يقوم مجلس الإنتاج لهونغ كونغ بترويج القدرة على الإنتاج الصناعي من خلال تقديم الخدمات المهنية لتعزيز مضمون القيمة المضافة للمنتجات والخدمات.

(٦٨) يقدم صندوق البحوث التطبيقية الدعم للمشاريع التكنولوجية ذات الإمكانات التجارية.

(٦٩) يدعـــم صندوق الابتكار والتكنولوجيا المشاريع التي تسهم في النهوض بالتجديد ورفع المستوى التكـــنولوجي في الصناعات المحلية. وقد حل محل صندوق الدعم الصناعي السابق وصندوق دعم الخدمات المشار إليهما في الفقرة ٦٠٦ من التقرير الأولي.

(٧٠) أخطرت جمهورية البرتغال الأمين العام للأمم المتحدة، بتاريخ ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣، بتمديد نطاق انطباق العهد ليشمل مقاطعة ماكاو.

- - - - -